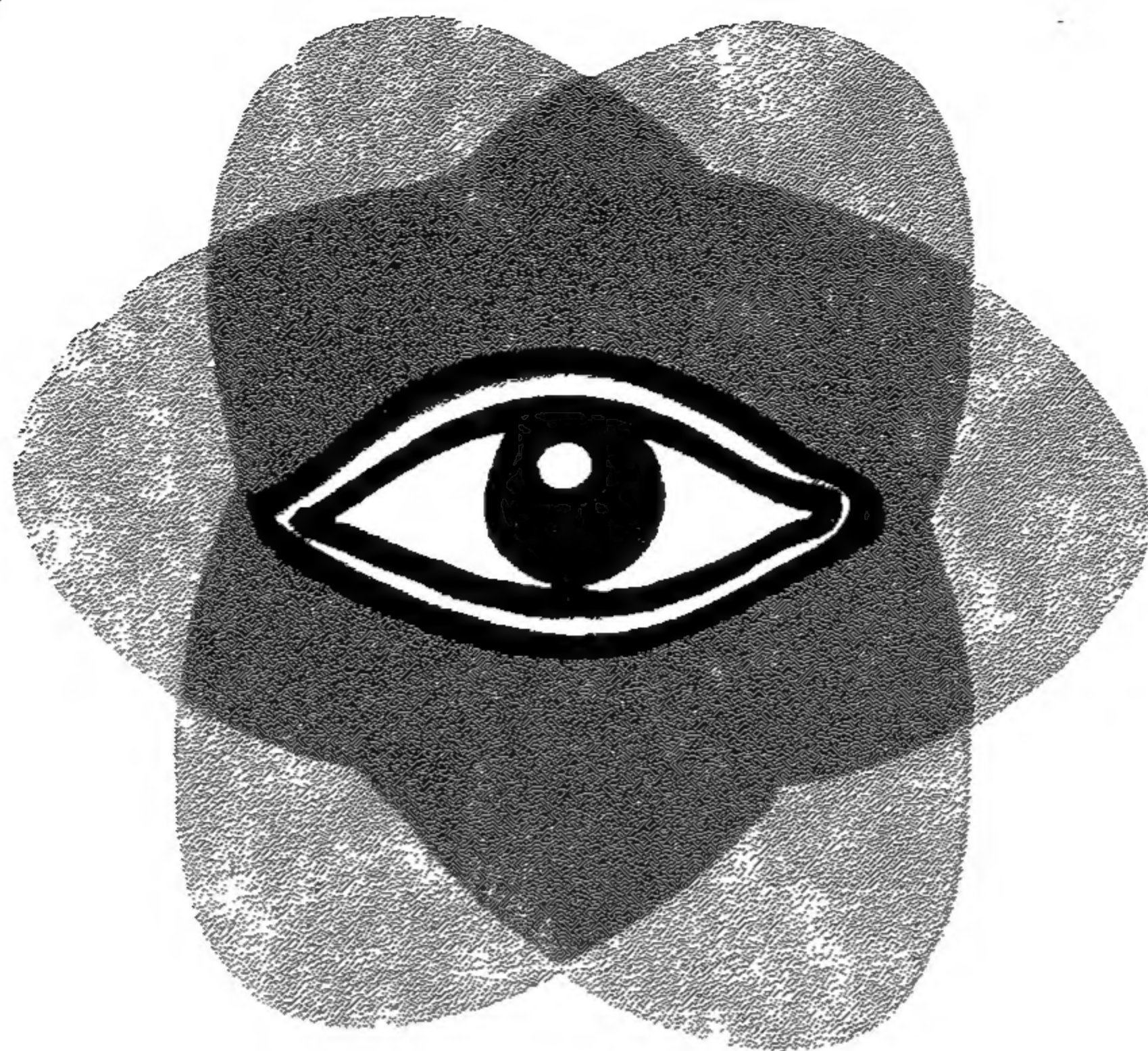


جيروم ه. كاهن



الامن في العصر النووي

مراجعة:

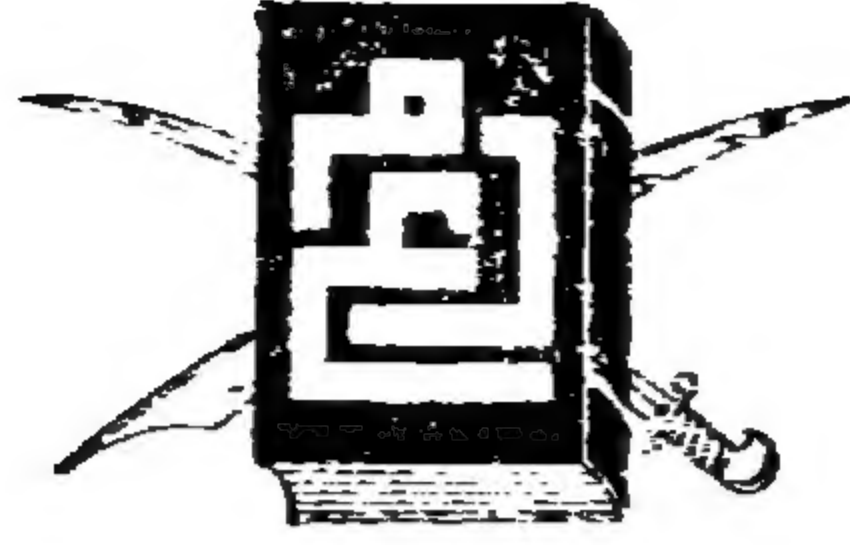
اللواء الركن سعيد طيحا

فخري

مركز الدراسات العسكرية

رشق ١٩٨٢





الأمن في العصر النووي

«تطور الاستراتيجية النووية الأميركية»

مراجعة

الدواء الدكتور سعيدي

ترجمة

الدواء الدكتور نافع

مركز الدراسات العسكرية

دمشق - ١٩٨٢

الامن في العصر النووي

Jerome H. Kahan

SECURITY IN THE NUCLEAR AGE

Developing U.S. Strategic Arms Policy

**The Brookings Institution
Washington, D.C.**

نشر في الولايات المتحدة الاميركية
في عام ١٩٧٥

تقديم

يقدم مركز الدراسات العسكرية ، على سبيل الاطلاع والمعرفة ، كتاب الأمن في العصر النووي ، وهو عبارة عن كتاب يبحث في « تطور الاستراتيجية النووية الأمريكية » . وهو من اصدار مؤسسة نشر اميركية مستقلة ، غير تابعة للدولة ، تهتم بالابحاث العسكرية .

يضم هذا الكتاب بين دفتيه تفاسيل عن مراحل تطور الاستراتيجية الاميركية وخاصة بعد ان اكتشف الاميركيون تقصيرا في اللحاق بالسوفييت من حيث قوة الردع النووية ، والصراع الخفي الدائر داخليا في الولايات المتحدة الاميركية بين استراتيجيتي البلدين العظميين .

قد يبدو للوهلة الاولى ، ان لا ضرورة لنا كفراد في دولة صغيرة من العالم الثالث ، ان نهتم بمثل هذا الصراع حيث لا تأثير لنا عليه . الا انه يبقى علينا ، كمفكرين سياسيين وكقادة عسكريين ان نفهم نغمق طبيعة هذا الصراع بين العمالقة . وكيفية تطور التخطيط الاستراتيجي المرحلي لكل منهما من اجل احداث التوازن الاستراتيجي مع العدو والمحافظة عليه ، ومن ثم الانتقال الى مرحلة التفوق الاستراتيجي على الطرف الآخر .

ان طبيعة التخطيط المرحلي الاستراتيجي ، قد يتشابه ولو جزئيا ، مع ما يجب ان تتبعه اية دولة لتأمين التوازن الاستراتيجي مع أعدائها ، ومن ثم الانتقال الى مرحلة تخطيطية اخرى للوصول الى التفوق على هؤلاء الاعداء . وهذا ما يحاوله على الاقل قطرنا العربي بقيادة قائدنا المناضل الرئيس حافظ الاسد .

قالى مزىء من العلم والثقافة والى مزىء من أنعمل المنىج للوصول الى
التوازن ومن بعدء التفوف على أعداء امتنا العربىة الخالءة .

ءمشق ءشرىن أول ١٩٨٢ .

مركز الدراسات العسكرية

مؤسسة كارنيجي (بروكينغز)

لقد صدر هذا الكتاب عن مؤسسة بروكينغز (١) التي تعمل بحياد تام في حقول الابحاث والثقافة والنشر في مجالات الاقتصاد والدولة والسياسة الخارجية ، وفي العلوم الاجتماعية بشكل عام . وتتمثل اهدافها الرئيسية في المساهمة بتطوير المهارات العامة ورفع مستوى تفهم الجماهير الشعبية للقضايا ذات الاهمية الوطنية .

أنشئت هذه المؤسسة في ٨ كانون الاول لعام ١٩٢٧ ، لتوحيد نشاطات كل من معهد الابحاث الحكومي الذي تأسس في عام ١٩١٦ ، والمعهد الاقتصادي الذي تأسس في عام ١٩٢٢ وكلية روبرت بروكينغز للاقتصاد والسياسة التي تأسست في عام ١٩٢٤ .

يعتبر مجلس الامناء (٢) في مؤسسة بروكينغز مسؤولا عن الادارة العامة فيها ، بينما يقع الاشراف الفوري على سياسات وبرامج وموظفي هذه المؤسسة على عاتق رئيسها ، الذي تعاونه لجنة استشارية من الضباط والموظفين . وقد جاء في نظام انشاء المؤسسة مايلي :

« يقع على عاتق الامناء تأمين ادارة البحث العلمي والنشر في افضل الشروط ملائمة ، والمحافظة على استقلالية الباحثين في اجراء الدراسات ونشر نتائجها . ولا يحق لهؤلاء الامناء ان يقرروا او يراقبوا او يؤثرؤا بشكل او بآخر على سير الابحاث الخاصة او على الاستنتاجات التي يتوصل اليها الباحثون . »

(١) The Brookings Institution

(٢) سنذكر اسماء اعضاء هذا المجلس فيما بعد (الملحق رقم ١) .

يحمل رئيس مجلس أمناء المؤسسة الكاملة عن قراره بنشر أعمال الباحثين في كتاب يصدر عن المؤسسة . يحكم الرئيس على صلاحية ودقة وموضوعية كل دراسة ستعیننا برای مدير برامج الأبحاث ، وبوجهات نظر عدد من القراء ذوي الخبرة من خارج المؤسسة ، حيث يقدمون له تقريراً عن مدى نفعهم بوعیة العمل . وأن نشر هذا العمل (الدراسة - الكتاب) یشير إلى صلاحیتة كبعض يستحق الاعتماد ، ولكنه لا يعني ان المؤسسة تصادق بالضرورة على ما جاء به من استنتاجات او مقترحات .

تحتفظ المؤسسة على نهجها الحيادي في قضايا السياسة العامة في محاولة لصيانة حرية الفكر لدى موظفيها . ولذا فان التفسيرات والاستنتاجات الواردة فيما تنشره هذه المؤسسة تعبر عن رأي أصحابها ، ولا يجب ان تعزى للمؤسسة نفسها او الى أمنائها وعضباطها وموظفيها او الى المنظمات والمؤسسات الاخرى التي تدعم أبحاثها .

يتألف مجلس أمناء المؤسسة من :

— دوغلاس ديلون — رئيساً

— لويس كابوت — رئيساً للجنة التنفيذية .

ومن الاعضاء :

فينست بارنيت ، لوسي بنسون ويلسون ، ادوارد كارتر ، جورج إلسي ، جون فيشر ، كومييت كوردون ، هاتينغتون هاريس ، روجر هاينز ، لوثر هولبروك ، وليم مارتن ، روبرت ماكنمارا (وزير دفاع اسبق) ، أرجي ميارد ، بربارا نيويل ، هربرت باشرسون ، ج . وود ورد ردموند ، ه . شابمان روز ، وارن شابليه ، جيرار سميث ، فيليس والاس ، ج . هارفي ولكنسون .

ومن الاعضاء (الشرف) :

ارثر ستانتون ادامز ، يوجين بلاك ، روبرت كالكينز ، كولجات داردن ، ماريون فولسون ، جون لوكوود ، جون لي برات ، روبرت بروكينغز . سميث ، سيدني شتاين .

مقدمة الكاتب (المؤلف)

استطاع الاتحاد السوفييتي في نهاية اعوام الستينات ان يصل الى مرحلة المساواة في الأسلحة النووية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الاميركية . وبذلك انتهت مرحلة التفوق الاميركي واصبحت كل من الدولتين تملك من القوة الاستراتيجية ما يكفي لالحد التدمير الكامل بالآخرى . وهكذا سعت الدولتان العظميان الى اول محاولة جديده لمراقبة تطوير الأسلحة النووية من ناحية ، ووضع تقييدات على وسائل نقلها من ناحية ثانية ، عبر البدء بمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) . وقد وصلت هذه المحادثات - بعد ثلاث سنوات - الى الذروة . عندما تم التوقيع في شهر ايار من عام ١٩٧٢ على اتفاقين لم يسبق لهما مثيل من قبل هما : معاهدة تحديد عدد الصواريخ الباليستكية الدفاعية واتفاق الخمس سنوات عن تحديد الأسلحة الهجومية . وسرعان ما توصل الطرفان ايضا الى اتفاق ثالث في عام ١٩٧٤ عرف باتفاق فلاديفستوك الذي حدد الخطوط العريضة لمعاهدة تحديد الأسلحة الهجومية . وبالرغم من ذلك فقد بقي عدد من المسائل الحيوية المتعلقة بالأسلحة النووية بدون حل وتعقدت آمال الجنس البشري في وضع حد لسباق التسلح ، والحد من خطر الحرب النووية وتوسيع آفاق التعاون الدولي الهادف الى منع انتشار الأسلحة النووية ، بما يجري من مناقشات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية عن الأسلحة الاستراتيجية .

ولكن هذه الجهود المزدوجة لم تكن لتلغي الحاجة الى اتخاذ قرارات وحيدة الجانب عما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية .

ونعم هذه الحاجة أصبحت الآن اثر شدة في حل المساواة الاستراتيجية وما رافقها من عدم استقرار يرتبط بالاسلحة الجديدة ويثير النقاش حول القوى والاستراتيجية النووية الاميركية .

يلقي مؤلف هذا الكتاب الضوء على جذور المشكلات المتعققة بالسلح النووي ، والتي واجهتها الولايات المتحدة الاميركية منذ ادارة الرئيس ايزنهاور وحتى الوقت الحاضر . ثم يحلل القضايا المعقدة التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في وضع السياسات المستقبلية من ناحية وفي اجراءات مراقبة الاسلحة من ناحية ثانية ، حتى يصل الى استراتيجية الاستقرار النووي التي يعتبرها أمرا واقعا في العصر النووي . وانطلاقا من قناعته بان أمن الولايات المتحدة الاميركية يعتمد على التأكيد بان الاسلحة النووية لن تستخدم ثانية(١) ، فانه يستنتج من تحليله لكافة المعطيات ، الحلول الناجعة التي تشكل رادعا حقيقيا عن استخدام هذه الاسلحة ، وأساسا صلبا لتحقيق استراتيجية الاستقرار النووي .

كان المؤلف جيروم كاهن احد الاعضاء البارزين في هيئة دراسة السياسة الخارجية في مؤسسة بروكينغز ، ويعمل حاليا في هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الاميركية . ولم يكن كتابه هذا نتاجا لبحائه وتحليلاته الخاصة فحسب بل كان حصيلة لمناقشات مجموعة من الباحثين شكلت في ربيع عام ١٩٦٩ .

وقد تبنت مؤسسة بروكينغز ابحاث وتحليلات المؤلف ومناقشات المجموعة ، واشرفت عليها لجنة كارنيجي العاملة في مجال السلام المالي .

تألفت مجموعة الباحثين من ٢٩ عضوا من الكونغرس والفرع التنفيذي والصناعة الخاصة ومعاهد الابحاث والمؤسسات الاكاديمية(٢) . وكانت برئاسة

(١) كان الاستخدام الاول لها . كما هو معروف - في هيروشىما وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية .

(٢) سنأتي على ذكر اسماء هؤلاء الاعضاء في نهاية الكتاب .

هارولد براون : مدير معهد كاليفورنيا التكنولوجي والسكرتير السابق للقوى الجوية ، بينما عين فرانكلين ليندساي - رئيس مؤسسة إيتيك - نائبا للرئيس . وقد أشرف على اعمال المجموعة هيربرت سكوفيل وهو كاتب ومستشار في قضايا مراقبة الاسلحة ، وقد عمل سابقا في لجنة تارنيجي . وجاء بعده مؤلف هذا الكتاب - جيروم كاهن - حيث عمل مع المجموعة لمدة ثمانية عشر شهرا ، نوقشت خلالها موضوعاته الاساسية المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية وبالفرض من مراقبة الاسلحة ووجهات النظر السوفيتية عن السياسة الاستراتيجية السوفيتية وعن منظمة حلف شمال الاطلسي ، وعن انعكاسات البرامج النووية الصينية على الولايات المتحدة الاميركية .

لابد من توجيه الشكر العميق لكل من أسهم في الدراسات التي احتواها هذا الكتاب ، ومن التأكيد على ان وجهات النظر المبينة فيه تعبر عن رأي المؤلف بالدرجة الاولى ، ولا يجوز ان تعزى لاولئك الذين قدموا المساعدة ، في جمعها وتحليلها ، انسجاما مع خطة المؤسسة في حصر المسؤولية .

كوميت كوردون
رئيس مؤسسة بروكينغز

* * *

مُدْخُل

لقد أصبح واضحاً تماماً . بعد مرور عام واحد تقريباً على التجربة النووية الأولى في الامو غوردو ، في نيومكسيكو بتاريخ السادس عشر من شهر تموز عام ١٩٤٥ - ان الامن في العصر النووي لا يمكن ان يتحقق عبر الحلول التي تتطلب تبدلات جوهرية في السياسة العالمية وفي التطلعات الوطنية . وكانت الولايات المتحدة الاميركية قد اقترحت حتى ذلك الوقت ما عرف آنذاك بخطة باروك عن المراقبة الدولية للطاقة النووية ، والتي رفضت عندئذ من قبل الاتحاد السوفيتي (١) .

فهل كانت الولايات المتحدة الاميركية جادة تماماً في اقتراحها لهذه الخطة؟ وهل كانت الخطة نفسها صالحة تقنياً وسياسياً ؟ يبدو ان احداً لم يستطع حتى يومنا هذا الاجابة على هذين السؤالين . وقد كان اعتراض السوفييت لهذه الخطة مفهوماً ، حيث لم يتوقع من القادة السوفييت ان يضموا امن بلادهم تحت رحمة منظمة دولية تحكمها الولايات المتحدة الاميركية ، او يوافقوا على جعل الاتحاد السوفيتي مفتوحاً امام التفتيش الاجنبي او يبقوا دولة من الفئة الثانية في المجال الحرج للأسلحة النووية .

(١) يمكن مراجعة خطة باروك في كتاب ليناس ن . وي « الدبلوماسية الاميركية تدخل العصر النووي » الذي كتب من اجل اللجنة الفرعية لسياسة الامن القومي والتطورات العلمية في اللجنة الخارجية لمجلس النواب الاميركي الثاني والتسعين في جلسته الثانية (٢٦ آب ١٩٧٢) .

بدأ القادة الأميركيون خلال رئاسة ترومان في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد التجربة النووية الأولى للاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٩ ، بجعل سياساتهم وبرامجهم متبينة مع حقائق الأسلحة النووية . ولكن معرفة مدى وعمق التبدلات التي تركتها هذه الأسلحة النووية على الصفات العسكرية التقليدية والإبعاد السياسية للحرب ، احتاجت الى وقت طويل نسبيا . لأن الناس انفسهم والمؤسسات يقاومون عادة التعديل والتغيير في تفكيرهم وخططهم وأجراءاتهم القائمة (المعمول بها) . وبالإضافة الى ذلك ، فإن القوى التدميرية النووية وحجم وسائط نقلها الى أهدافها ازداد ببطء في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على حد سواء . وعمليا فقد احتاج الأمر لعشر سنوات حتى أمكن لهاتين الخاصتين أي حجم الترسانات النووية . وتوفر وسائط نقل الأسلحة النووية ذات الأمداء البعيدة - أن تمارسا تأثيرا فعليا على الامكانيات الحقيقية للأسلحة في كلتا الدولتين .

ولقد واجه القادة الأميركيون - في بداية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس ايزنهاور - مسألة التعامل مع الحقيقة المرة - التي لا يمكن تجنبها - والمتمثلة بكون السكان الأميركيين قد أصبحوا معرضين للضربات النووية السوفيتية التي يمكن توجيهها عبر القارات .

وبدأت فكرة الردغ تظهر - الى حين الوجود لأول مرة في نهاية اعوام الخمسينات ، كما ان الحصول على قوى انتقامية قادرة على مقاومة الضربات النووية السوفيتية والرد عليها - أصبح مركزا للعقيدة الاستراتيجية الأمريكية . وأضافت إدارة ايزنهاور أهمية كبيرة على موضوع زيادة النفقات العسكرية . ومع ذلك - وبالرغم من كون الأسلحة النووية حيوية جدا للنعم الموقف الدفاعي الأمريكي - في ظل سياسة « الانتقام الكثيف » - فإن القيود ظلت تفرض على حد ما على برامج تطوير الأسلحة الاستراتيجية .

شهدت المرحلة الفاصلة بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٨ اعطاء الصفة الشرعية (الدستورية) لعقيدة « الدمار المضمون » وانتهاء نشر الصواريخ من نوعي

البولاريس والمينوتمان وتطوير التكنولوجيا المتقدمة للصواريخ ذات الرؤوس المتعددة المستقلة من نوع (١) .

أما عقيدة « الرد المرن » التي أكدت على الدفاع التقليدي فقد عكست حذر إدارتي كنيدي وجونسون من الفائدة المحدودة للأسلحة النووية وأهمية خلق (تصميم) وضع استراتيجي يجعل دورة الفعل ورد الفعل (وهي دورة أو سياسة تطوير وضع الأسلحة النووية في كلا الجانبين الأمريكي والسوفييتي . وسنأتي على شرح مضمونها فيما بعد) في حدها الأدنى .

عمل الاتحاد السوفييتي - بعد أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ . على تحقيق زيادة منتظمة في قدراته الاستراتيجية الهجومية ، مما أدى بالتالي إلى فقدان الولايات المتحدة الأميركية لتفوقها النووي الساحق الذي تميزت به في أعوام الخمسينات . ولكن هذا التوسع أدى بدوره إلى بدء محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (٢) (سالت) ، التي لم تلبث أن تعثرت من جديد بسبب التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا في صيف عام ١٩٦٨ .

انطلقت هذه المحادثات من الرغبة في إضعاف دورة الفعل ورد الفعل ، التي تمثلت باتفاق كبير في كلا الدولتين الكبيرتين ، وشكلت بالتالي مصدرا ومؤشرا للتوتر بين موسكو وواشنطن ، وسببت مخاوف بعيدة المدى ماثلة باحتمال فشل ميزان الرعب في منع الحرب النووية .

لم تلجأ هاتان الدولتان إلى سياسة إنشاء ترسانات نووية شاملة عبر أعوام الخمسينات والستينات ، ولكن عامل عدم الثقة بين الشرق والغرب ، والتقدم المستمر والمعقد في تكنولوجيا الأسلحة ، وضعاً قيوداً ذاتية ورحيدة

(١) ان التسمية الانكليزية لهذه الصواريخ هي :

Multiple Independently - targetable Re - entry Vehiele

وتختصر بالاحرف الاربعة الاولى من هذه الكلمات لتصبح **Mirv** وباللغة العربية « ميرف » وهي تعني وجود رؤوس نووية متعددة في كل صاروخ حيث يسقط رأس مستقل منها على كل هدف .

(٢) - اما التسمية الانجليزية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية هي :

Strategic Arms Limitation s Talks

وتختصر بالاحرف الاربعة الاولى منها **Salt** وباللغة العربية (سالت) .

الطرفين على كل منهما . حيث كان الأسس قرار في سياسة استراتيج النووي موضع تساؤل استراتيجي واستحقاقه سياسية . ويؤدي حتما الى الاستماع عن مناقشة للإجراءات المعدة للتخفيف من عامل المخاطرة ومن تكاليف مبيعات استراتيج النووي .

وما أن بدأت أعوام السبعينات - بعد عقدين تقريبا من التفوق النووي الأمريكي - حتى أصبحت المساواة الاستراتيجية حقيقة واقعة لا يمكن الهروب منها في العلاقة النووية الأمريكية - السوفيتية . وبالتالي فقد أخذت إدارة نيكسون بعقيدة « التفاهة » ردا على ماضيا من بدول على الخلفية الاستراتيجية وعلى ضوء إعادة تقييم الالتزامات الأمريكية نحو العالم بعد الحرب النينتمية ومع بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين القوتين العظميين . وفي شهر تشرين الاول من عام ١٩٧٢ تبادلت حكومتا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وثائق التصديق على وضع اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية موضع التنفيذ بعد ان تم التوصل الى هذه الاتفاقات (٢) خلال زيارة نيكسون التاريخية الى موسكو في شهر ايار من ذلك العام . ولكن اتفاقات موسكو التي حددت الصواريخ الدفاعية اقامت أيضا توازنا مؤقتا في الاسلحة الهجومية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وتركت الباب مفتوحا أمام القرارات الوحيدة الجانب التي يمكن ان يتخذها كلا الطرفين عن الاسلحة ، وأدت أيضا الى إثارة النقاش الحاد في الولايات المتحدة الأمريكية حول الاتجاه الصحيح للسياسة الاستراتيجية الأمريكية . وفي بداية عام ١٩٧٤ كانت السياسات الاستراتيجية الأمريكية الوحيدة الجانب في حالة عائمة ، حيث يدور النقاش حول البرامج الاستراتيجية الكبيرة كالترابيدنت (٣) والطائرات الاستراتيجية من نوع B1 ، بينما كان الاتحاد السوفيتي آنذاك يحسن

(١) أي يلتزم بها كل طرف بغض النظر عما يفعله الطرف الآخر .

(٢) شملت هذه الاتفاقات المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية عن تحديد أنظمة الصواريخ والاتفاق المؤقت بين هاتين الدولتين أيضا عن بعض الإجراءات المتعلقة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية .

(٣) - الترابيدنت هي غواصة نووية تزود بصواريخ عابرة للقارات . . .

نوعية قواته النووية ، وبالتالي تصبح المحادثات اللاحقة عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية غير مؤكدة .

وعندما وقع اتفاق فلاديفستوك^(١) في نهاية عام ١٩٧٤ ظهر من جديد الامل في محادثات مستقبلية ناجحة ، ولكن صانعي السياسة الاميركيين والخبراء التقنيين والمعلقين ظلوا يوجهون اهتمامهم الى ابتكار (ايجاد) العوامل السياسية والعسكرية التي تحتاجها البرامج الاستراتيجية الاميركية المستقبلية عن تطوير وضع الاسلحة .

كانت اكثر القضايا الفكرية والتقنية الاساسية عن خلق (تصميم) سياسة تسليح استراتيجية لاعوام السبعينات قد نوقشت بشكل حيوي ونشط خلال العقدين السابقين^(٢) . ومهما يكن من امر فان الحقائق النووية في الوقت الحاضر ومضامينها غير المؤكدة ألقت ضوءا ساطعا على سلسلة من المسائل السياسية التي تستقطب الانتباه والاهتمام أكثر من المناقشات السابقة .

ويبدو ان النقاش الكبير عن الاستراتيجية النووية سوف يزداد حدة خلال الاعوام القليلة القادمة . وسوف يترك تأثيرا دراماتيكيا على أمن الولايات المتحدة الاميركية وعلى الاستقرار العالمي خلال اعوام الثمانينات .

وبالرغم من أن البرامج التي صدقت من الهيئات المسؤولة سوف تزيد القوة النووية الاميركية بشكل محسوس ، فان بعض المراقبين يخشون ان يحاول الاتحاد السوفييتي تحقيق شكل ما من المطالب النووية ، حتى ضمن اطار

(١) البيان المشترك السوفييتي - الاميركي عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٤ . وبالرغم من ان التحليل الذي جاء في هذا الكتاب قد تم قبل اتفاقية فلاديفستوك، فان القضايا الاساسية التي تعرض اليها لاتزال سارية المفعول وسوف تبقى كذلك لاعوام عديدة . وثبتت اتفاقية فلاديفستوك من أن لآخر صحة النظرية المستقبلية لهذا التحليل .

(٢) كانت مجموعة من المحللين قد عالجت منذ عام ١٩٤٦ الفرضيات الامنية للمرحلة النووية الجديدة وتنبأت بالاتجاهات السياسية والعسكرية لسباق التسلح ووضعت مبادئ السياسات الاستراتيجية الاميركية التي تم العمل بها بعد عدة سنوات والتي لاتزال صالحة حتى يومنا هذا . انظر برنارد برودي في كتابه : « السلاح المطلق : الطاقة النووية والنظام العالمي » هاركورت - برايس - ١٩٤٦ .

الاتفاقات الاميركية - السوفيتية ، ويؤكدون - عبر النقاش - ان أية زيادة لاحقة او تحسين في الاسلحة السوفيتية سيشكلان خطورة فعالة على العوامل الهامة في الردع الاميركي الانتقامي . وبالإضافة الى اتخاذ الاجراءات الصحيحة لمنع اي تآكل جدي في قدرة الردع الاميركية ، فان القادة الاميركيين ملزمون بالتعامل مع القضية المتمثلة بما يتركه الميزان الاستراتيجي الجديد من تبدلات على القوة الاميركية الفعلية في الداخل والخارج ، وبما يؤثر هذا الميزان على ميل القادة السوفيت للمغامرة باعمال عدائية . تقترب هذه الاسئلة من المسائل المرتبطة بدورها مع السياسة الاميركية تجاه السالت - وخاصة بالحاجة الى خلق توازن في الهدف الهام للتفتيش عن اجراءات الاستقرار المتبادلة التي يمكنها خفض النفقات النووية والحد من عوامل المخاطرة والتضحية في الابقاء على السياسة والمرونة اللتين تراعيان في السياسة الاستراتيجية الوطنية الاميركية ، وربطها مع الاهداف القومية والالتزامات نحو الحلفاء والمصالح الاميركية المنتشرة في اكثر من مكان في العالم .

ولعل الاسئلة التالية تعتبر من اهم مايتعلق بتقرير منهج العمل للولايات المتحدة الاميركية في مجال الاسلحة الاستراتيجية .

١ - هل تحتاج الولايات المتحدة الاميركية الى اكثر من ألفي مركبة ابعصال تدخل ضمن التالوت المؤلف بدوره من الصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من البر وغير المعرضة للاصابة ، ومن الصواريخ التي تطلق من البحر ومن القاذفات الاستراتيجية ، لتتمكن من الردع الموثوق للاتحاد السوفيتي ومنعه من القيام بهجوم نووي ، او هل يمكن للردع ان يكون فعالا اذا استخدمت فيه وسائط اقل من الانواع الثلاثة المذكورة ، او اذا لم تستطيع القوى الداخلة في هذا الثالوث - وغير المحمية جيدا - ان تحدث تدميرا في الطرف السوفيتي اقل من المستوى المحدد ؟ .

٢ - هل يؤثر الميزان الكمي (العددي) بين القوى الاستراتيجية النووية الاميركية والسوفيتية على القوة الدبلوماسية النسبية لكل دولة وعلى نتائج ازماتها ، او هل تكون مفاهيم (افكار) التفوق او التخلف

الاستراتيجيين غير ملازمة للقضايا العالمية السياسية والعسكرية ، طالما ان كلا من الطرفين يحتفظ بالحد الأدنى من القدرة النووية الانتقامية ؟

٣ .. هل يكون عمليا ان نضع (نصمم) سياسات للأسلحة الاستراتيجية الأميركية تهدف الى خفض دورة الفعل ورد الفعل بين القوى النووية السوفيتية والاميركية الى الحد الأدنى ، او هل يجب الاستمرار في تحقيق الاستقرار النووي بشكل رئيسي عبر برامج احادية الجانب لتقوية الموقف الاميركي ، دون التفتيش عن او الاعتماد على اتفاقات رسمية مع الاتحاد السوفيتي ؟

٤ - هل يكون التهديد بالانتقام المتبادل جوابا - يعتمد عليه - على السؤال المتمثل بكيفية التعايش مع الأسلحة النووية لزمان بعيد ، او هل يجب ان تخضع الاستراتيجية الوطنية الاميركية واطلاع الحد من الأسلحة الاستراتيجية الى تعديلات كبرى عبر الانتقال الى عقائد اضافية او بديلة تعتمد مثلا على خيارات الضربة المنتقاة وعلى تجنب الهجمات ضد المراكز السكانية ؟

٥ - هل ثمة حاجة ايضا للقوى النووية الاستراتيجية لتؤمن « مظلة » نووية لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية ، ولتدعم عموما المصالح الاميركية الواسعة في العالم ، او هل تلتفي المساواة الاستراتيجية الاميركية - السوفيتية ، وتنامي القوة النووية الصينية المصادقية وعدم الرغبة في سياسة الردع الراهنة ؟

ان الهدف الاساسي لهذا الكتاب يتمثل بكشف القضايا الرئيسية المتعلقة بوضع سياسي الأسلحة الاستراتيجية الاميركية ومراقبة الأسلحة خلال عقد الثمانينات وتشكل القضايا الضاغطة في الوقت الحاضر مزيجا من العناصر المادية للنماذج الاستراتيجية السابقة ومن العناصر التكنولوجية والسياسية الجديدة . وهكذا فاننا سنستعرض في الفصول الاولى والثاني والثالث من هذا الكتاب الآفاق التاريخية عبر الوصف التحليلي للسياسات الاستراتيجية الاميركية منذ الايام الاولى لرئاسة ايزنهاور في عام ١٩٥٣ حتى السياسة الاستراتيجية لادارة نيكسون في بداية عام ١٩٧٤ . واستنادا الى المناقشات

التي تدور في هذه الفصول الثلاثة ، فاننا سنصل في الفصلين الرابع والخامس الى استعراض القضايا والخيارات التي ستؤثر على الملامح الجوهرية للوضع الاستراتيجي المستقبلي للولايات المتحدة الاميركية ، وعلى استقرار العلاقة النووية الاميركية - السوفيتية ، كما ستحدد الاتجاهات المستقبلية لمبادرات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وسوف تشمل الدراسة في الفصل السادس الخطوط العريضة لسياسة الاستقرار الردعي ، او الردع المستقر ، الذي يمكن ان يكون أساسا للسياسات الاميركية حول الاسلحة الاستراتيجية ومراقبة الاسلحة لزمان طويل نسبيا .

سترعى عدة خواص في تحليل القضايا التي ستبحث في الكتاب ، حيث نبدأ بتركيز الاضواء على القضايا العقائدية والسياسية المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية - كما يراها صانعو السياسة الاميركيون ودون الدخول في تفاصيل أنظمة الاسلحة ، وعلى العلاقة الدقيقة بين قضايا الاسلحة الاستراتيجية والسياسة الخارجية الاميركية ، والشكل العام للسياسة الدولية من حيث تأثيرها على المسائل النووية ثم ننتقل الى مناقشة السياسة والقوى الاستراتيجية النووية السوفيتية بغية لقاء الضوء على التهديد الفعلي وعلى التأثيرات المتبادلة للاسلحة ، دون ان نعالج بشكل مفصل ابرامج والاضاع النووية للاتحاد السوفيتي . واخيرا فلن نعر اهتماما كبيرا الى تأثيرات العوامل السياسية البيروقراطية والداخلية على الاسلحة الاستراتيجية الاميركية والقرارات المتعلقة بعقائد استخدامها ، بالرغم من الاشارة الى بعضها أحيانا(١) وبالرغم من الطبيعة المعقدة لمحاولة اخذ هذه الاعتبارات في العديد من القرارات والحوادث التي تغطيها الدراسات الماثلة لما قمنا به في هذا الكتاب ، فاننا ندرس بعمق النقاط الايجابية (المحاسن) المادية للسياسات الاستراتيجية البديلة التي نعتقد انها تركت تأثيرات بعيدة المدى على العقائد النووية الاستراتيجية الاميركية في الماضي ، وسوف تترك تأثيرات اخرى وذات أهمية بالغة على هذه العقائد في المستقبل .

(١) - ان هذا الموضوع معالج بعمق في كتاب مورتون هالبرين :

« السياسات البيروقراطية والسياسة الخارجية » الصادر عن مؤسسة بروكينغز عام ١٩٧٤

القسم الأول

وجهات النظر التاريخية

الفصل الأول

القوة الاستراتيجية والانتقام الكثيف

١٩٥٣ - ١٩٦٠

كان العديد من الرسميين الاميركيين ، قد عرفوا خلال نهاية اعوام الاربعينات ، ان الاحتكار النووي الاميركي سينتهي، وفهموا ان امتلاك السوفييت للقنابل النووية سيؤدي الى اعادة نظر دراماتيكية في التخطيط العسكري للولايات المتحدة الاميركية . وقد اقترحت لجنة القوى الجوية التي شكلها الرئيس الاميركي . في تقريرها المرفوع في شهر كانون الاول لعام ١٩٤٧ . ان الاتحاد السوفييتي سوف يمتلك « كميات محسوسة » من الاسلحة النووية خلال خمس سنوات واستنتجت مايلي :

« ان ذلك يعني ان الاستراتيجية الاميركية التقليدية لزم من السلم يجب ان تبدل جذريا . ولا نستطيع بعد الآن ان نعتمد على كون مدننا وبقية اجزاء وطننا لن تمس في حرب قادمة ... بل يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان هذه

الاجزاء ستصبح أكثر تعرضا ، كلما ازدادت القدرة التدميرية للأسلحة او تحسنت وسائل ايصالها الى الاهداف (١) .

وبالرغم من ذلك ، وحتى بعد التجربة النووية السوفيتية الاولى في عام ١٩٤٩ ، وبعد مرور عام واحد على دراسة مجلس الامن القومي ذات الرقم ٦٨ التي احتوت على تحليلات مقنعة عن متطلبات الدفاع في العصر النووي ، فان العقيدة الاميركية استمرت في التأكيد على مفاهيم القصف الاستراتيجي والتفوق الجوي التي كانت سائدة قبل العصر النووي وعلى الدفاع عن الوطن والانتصار في حرب الاستنزاف التي تستخدم فيها القوى التقليدية والنووية معا (٢) .

كان واضحا للعيان في بداية العصر النووي ان العديد من المخططين اعتبروا الحروب النووية امتدادا لفترات القصف الاستراتيجي التي كانت تنفذ خلال الحرب العالمية الثانية . وبدا ان الولايات المتحدة الاميركية وحلفاءها كانوا - قبل دخول الاتحاد السوفيتي الى النادي النووي - بمأمن من الانتقام ، حيث استغلت القدرة النووية الاميركية الوليدة كثقل موازن للتهديد العسكري السوفيتي لاوروبا الغربية . اما في الفترة بين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٢ عندما بدأ الاتحاد السوفيتي يمتلك ترسانة نووية صغيرة قادرة على تهديد اوربوا الغربية والولايات المتحدة الاميركية معا ، فان خلفيات (مضامين) الاسلحة النووية لم تكن قد ترجمت بعد وبشكل كلي الى سياسات او برامج عسكرية

(١) انظر الصفحة ١٢ من تقرير لجنة القوى الجوية الرئاسية بعنوان « البقاء على قيد الحياة في العصر النووي » المؤرخ في الاول من كانون الثاني لعام ١٩٤٨ .

(٢) - كان تقرير مجلس الامن القومي رقم (٦٨) عبارة عن دراسة لاعادة التقييم الاستراتيجي قامت بها مجموعة من الباحثين بقيادة بول . ن . نيتزة (مدير قسم الدراسات والابحاث في وزارة الخارجية الاميركية) ودافعت في التقرير المذكور من التغييرات الهامة في الوضع العسكري الاميركي بفرض منع حدوث تطور مفاجيء في القوة العسكرية . انظر بول هاموند في التقرير رقم ٦٨ : « تمهيد لاعادة التسليح » في كتاب السادة وارنر شيلينغ وبول هاموند نفسه وغلين سنيدر عن : الاستراتيجية والسياسة وميزانيات الدفاع (مطبعة جامعة كولومبيا - عام ١٩٦٢) الصفحات ٢٧٦ - ٢٨٦ . اما بالنسبة للمناقشة المتنازعة عن قضايا السياسة النووية خلال هذه الفترة ، فيمكن الرجوع الى كتاب جورج كواستر عن : « الدبلوماسية النووية في الاعوام الخمسة والعشرين الاولى » . (ديتلين - ١٩٧٠) .

اميركية عملياتية . وقد علق الرئيس هاري . س . ترومان على تفجير بلاده
لاول قنبلة هيدروجينية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٢ في آخر رسالة له
عن حالة الاتحاد قائلا : ان الطاقة الحرارية - النووية تحدث دمارا شاملا
وبالتالي فان الحرب النووية الشاملة سوف « تدمر البناء الحضاري في
العالم » (١) . وعندما انتهت فترة ادارة الرئيس ترومان بعد عدة اسابيع من
ذلك التاريخ ، لم يكن الاتحاد السوفيتي قد أجرى التجربة على اجهزته
الحرارية - النووية ، ولم يكن قد امتلك القاذفات النفاثة ذات الامداء البعيدة،
بينما كانت الولايات المتحدة الاميركية لاتملك في قواتها الاستراتيجية سوى
الطائرات ذات المدى المتوسط من النوع (ب - ٤٧) المتمركزة خارج البلاد ،
واسطولا صغيرا من الطائرات المروحية ذات الفعالية النسبية من النوع
(ب - ٣٦) .

لم تظهر ملامح مرحلة الاستراتيجية النووية الحديثة حتى منتصف اعوام
الخمسينات ، حيث بدأت عندئذ تمارس تأثيرا هاما وبدرجة عالية من الوضوح
على الدفاع والدبلوماسية الاميركية . وكان كل من الاتحاد السوفيتي والولايات
المتحدة الاميركية قد استطاع حتى ذلك الوقت ان يمتلك ترسانات هامة من
الاسلحة النووية ، وان يجري تجاربه على القنابل الهيدروجينية ، ويحصل على
الطائرات النفاثة الحديثة القادرة على نقل الاسلحة النووية عبر القارات ، كما
كانت برامج تطوير الصواريخ الباليستكية ذات الامداء البعيدة قد بدأت لدى
كلا الطرفين . وكان ان اكتسب كل منهما - نتيجة هذه التطورات التكنولوجية
القدرة العسكرية اللازمة للبدء في توجيه ضربات - نووية على نطاق واسع ومن
اراضيه نفسها (وليس من اراضيه حلفائه مثلا) ضد الاهداف الموجودة في
وطن الطرف الآخر .

وقد ورثت ادارة ايزنهاور المهمة الكبيرة المتمثلة في الاستجابة لهذا

(١) - الرسالة السنوية المقدمة الى الكونغرس عن حالة الاتحاد في ٧ كانون الثاني عام ١٩٥٢
(انظر الصفحة ١١٢٥ من الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : هاري ترومان
١٩٥٢ - ١٩٥٣ الصادر في عام ١٩٦٦) .

الوضع الذي لم يسبق له مثيل من قبل ، وكان عليها بالتالي ان تضع (تخلق) سياسة امن عملية لاستراتيجية العصر النووي .

١ - الاسلحة النووية والنظرة الجديدة :

عندما جاء الرئيس دوايت . د . ايزنهاور الى البيت الابيض ، كانت الحرب الكورية قد ابتلعت ميزانية الدفاع الاميركية . وكان الرئيس الاميركي ومستشاروه آنئذ على قناعة بالحاجة الى تخفيض حاد في النفقات الدفاعية ، على ضوء الضرورة الماسة لتقوية الاقتصاد الاميركي عبر ميزانية فيدرالية متوازنة ، تسهم بدورها في حيوية الامن الوطني . وكانت الحرب الكورية قد أدت الى خلق شعور عام في مختلف الاوساط ، ليس بضرورة سحب القوات الاميركية من كوريا فقط ، بل وبالحاجة الى خفض تعداد القوات المسلحة الاميركية عموما . وبنفس الوقت فقد رأت الادارة الاميركية حاجة متزايدة للتعامل مع الاخطار الناشئة عن حالة العداء مع كل من الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية ، وخاصة مع الخطر الناجم عن دخول الاتحاد السوفييتي الى العصر النووي وتطويره للسلاح احراري - النووي - واجهزة ووسائط نقله ذات الامداء البعيدة . كانت المشكلة عندئذ متمثلة بكيفية تحقيق « الامن مع القدرة على تسديد الديون في الداخل » .

وبحماية الولايات المتحدة الاميركية واحتواء الشيوعية والدفاع عن المصالح الاميركية في الخارج ، مع العمل بنفس الوقت على خفض نفقات الدفاع .

وقد بدا لادارة ايزنهاور ان التقدم في مجال الاستثمار التكنولوجي للأسلحة الذرية والحرارية - النووية يقدم حلا لهذه المعادلة الصعبة .

وبدأت تتوفر بكميات محسوسة القنابل الهيدروجينية ذات الدمار الكبير والأسلحة النووية الانشطارية الاخرى من العيارات الصغيرة ، بالإضافة الى الطائرات المتطورة . واجهزة ووسائط نقل الصواريخ الى الاهداف . وهكذا قررت ادارة ايزنهاور ان تعتمد سياسة دفاعية اميركية تعتمد بدورها - والى حد كبير - على القوة النووية . وتشكل القوات النووية الاستراتيجية - في

ظل هذه السياسة - رادعا بعيد المدى واساسا لكامل الوضع الدفاعي في البلاد ، بينما تدعم الاسلحة النووية التكتيكية احتياجات الدفاع المحلي بقوة نارية كبيرة . ومع التحول الى التأكيد على استثمار القوة الجوية والاسلحة الحديثة ، فقد أوضح الرئيس ايزنهاور للشعب الاميركي بعد دخوله البيت الابيض مايلي :

« نحن الآن في وضع نتمكن معه من تقديم الدعم القوي لبرامج الامن الوطني لفترة غير محدودة ، ودون ان نخشى النقص في القوة البشرية او في الموارد المادية والمالية (١) » . وأوضح الرئيس ايضا ان استراتيجية الدفاع عن الولايات المتحدة الاميركية والقوى والميزانيات يجب ان تستند على الفرضية القائلة بأن الاسلحة النووية سوف تستخدم عند الضرورة فقط (٢) .

الامكانيات والعقيدة الدفاعية :

لقد شرح وزير الخارجية الاميركية الاسبق جون فوستر دالاس في حديثه امام لجنة الشؤون الخارجية بتاريخ ١٢ كانون الثاني من عام ١٩٥٤ بأن الادارة الاميركية قد اتخذت قرارا بتبني سياسة امن وطني تعتمد بالدرجة الاولى على القدرة الكبيرة في الانتقام الفوري بالوسائل ، وفي الاماكن التي يتم تحديدها (١) . ومع ذلك فان الخطط عن النظرة الجديدة للسياسة الدفاعية ، كانت قد وضعت قبل عام واحد من حديث دالاس ، ونوقشت مرارا في ندوات عامة .

(١) - تقرير الميزانية السنوية الى الكونغرس عن العام الحالي ١٩٥٥ بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٤ ، انظر الصفحة ١١٧ من الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : (وايت ايزنهاور ١٩٥٤) (الصادرة عام ١٩٦٠) .

(٢) - أوضح الرئيس ايزنهاور في رسالته عن حالة الاتحاد بتاريخ ٧ كانون الثاني عام ١٩٥٤ مايلي : « في تصميمنا لاستخدام القوة النووية من أجل خدمة السلام ، فاننا نأخذ بالحسبان الحجم المتنامي لاسلحتنا النووية والوسائل الفعالة جدا المعدة لاستخدامها ... اذا دعت الحاجة الى الحفاظ على حريتنا » (الاوراق العامة - ١٩٥٤ - الصفحات ١٠ - ١١) .

(١) جون فوستر دالاس : « تطور السياسة الخارجية » تقرير صادر عن وزارة الخارجية الاميركية ، نشر في الجزء الثلاثين بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٤ - الصفحة ١٠٨ .

ولكن هذا الحديث توافق مع حاجة ادارة ايزنهاور لشرح سياستها العسكرية اثناء تقديمها لميزانية الدفاع الرسمية الى الكونغرس ، وبالتالي فقد لاقت هذه السياسة دعابة كبيرة . وعمليا فقد خلف حديث دالاس عن سياسة الادارة الاميركية الدفاعية جدلا كبيرا ، وما لبثت هذه السياسة ان عرفت آنذاك بعقيدة « الانتقام الكثيف » .

كان على القوات الاستراتيجية الاميركية الا تردع - في ظل هذه النظرة الجديدة - الهجمات النووية على الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها فحسب، بل وتقف في وجه الاعمال الشيوعية العدائية المحتملة .

ثم اعتبرت القوى الجوية النووية الاميركية - خلال أعوام رئاسة ترومان، كرادع ضد الاعمال العدوانية السوفيتية التقليدية الكبرى ضد حلفاء اميركا في حلف شمال الاطلسي (الناتو) ، وذلك بالرغم من الدراسات السياسية التي انجزت في عام ١٩٥٠ ، ولم تعط الاهمية اللازمة للقوى النووية في استخدامها لهذا الغرض . ولكن ادارة ايزنهاور لم تلبث ان دعمت هذه المهمة واعطت القوى النووية الاستراتيجية الاميركية دورا اكبر ، عبر رفع امكانياتها وعلى اساس ان الولايات المتحدة الاميركية ستقوم بالهجوم النووي ردا على قيام الاتحاد السوفيتي بعدوان محدود في آسيا او على امتداد ما عرف آنذاك بالمناطق الرمادية في العالم . وبذلك فقد خطط القادة الاميركيون لردع الاعمال العدوانية بجعل ثمن هذه الاعمال يتجاوز الارباح المحتملة . وقد ساد اعتقاد آنذاك بان هذا الاجراء سيسمح للولايات المتحدة الاميركية بدعم مصالحها الامنية في كافة انحاء العالم ودعم التزاماتها مع التأكيد بشكل اضعف على الدفاع المحلي وعلى عدم الحاجة للدخول في سباق مع القوة البشرية الشيوعية (١) .

(١) - انظر جون فوستر دالاس في « سياسة الامن والسلام » في العدد ٢٢ من مجلة « الشؤون الخارجية » لشهر نيسان ١٩٥٤ الصفحات ٣٥٣ - ٣٦٤ ، و ارثر رادفورد في « النظرة الجديدة : خطط الدفاع عن الوطن » وهي محاضرة القيت في نادي الصحافة الوطني ، في واشنطن بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٥٣ . ضمن مجموعة المحاضرات الحيوية - العدد ٢٠ (١ كانون الثاني - ١٩٥٤ - الصفحات ١٧١ - ١٧٣) .

وقد فسر العديد من النقاد والمعلقين عقيدة ادارة أيزنهاور بان الولايات المتحدة الاميركية سوف تكون مستعدة اوتوماتيكيا لتوجيه ضربة استراتيجية على نطاق واسع ضد ارض المعتدي في كل حالات عدوانه . ولكن دالاس اكد ان الانتقام الكثيف لا يمكن ولا يجوز ان يستخدم في كل الشروط ، مدعيا ان احتمال هذا الرد لا يعني ان تتحول كل حرب محلية الى حرب عامة عبر اطلاق الرؤوس الذرية او الهيدروجينية ضد الاتحاد السوفيتي او الصين الشعبية . وأشار وزير الخارجية الاميركية الاسبق الى الاستخدام المحدود للقوى النووية الاميركية ، كما اقترح ان تكون الولايات المتحدة الاميركية مستعدة في بعض الظروف للقبول بالتراجع عن استخدام هذه الاسلحة (١) . ولكن الناطقين باسم هذه الادارة لم يحددوا الشروط الدقيقة التي تستدعي اللجوء الى الانتقام الكثيف او القوة الاستراتيجية الاميركية التي يجب استخدامها ضد القواعد العسكرية او المناطق السكنية للعدو . وقد يعزى هذا النقص في التحديد الى السياسة الرسمية التي لم تكن واضحة عن عمد ، حيث كان اعضاء الابهام عليها يهدف الى ابقاء العدو خارج الاطار المحدد لها ، مما يحسن التأثير الردعي للقوى العسكرية الاميركية .

وقد اعترف المسؤولون في الادارة الاميركية بعدم جدوى الاعتماد على هذه الامكانيات فقط للردع او للدفاع ، بالرغم من تأكيدهم على القوة الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية . وتحدث وزير الخارجية الاميركية فوستر دالاس عن حاجة الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها للمحافظة على ترسانة متنوعة « تضم القوى الجوية والبحرية والبرية وتعتمد على الاسلحة التقليدية والنووية ، التي يمكن ان تستخدم على اساس كثيف او انتقائي حسبما تتطلب الظروف الراهنة (١) » . وقد اكدت الشروح المبكرة للاقتراب الدفاعي على اساس

(١) - اعترف دالاس انه بالرغم من كون سياسة الانتقام الكثيف تؤمن درجة اكبر من الامن وبشمن اقل ، فانه يتوقع ان تحدث مراجعات عن قضية الحرية في بعض الاماكن والازمنة في ظل هذه السياسة . (انظر تطور السياسة الدوائية - الصفحات ١٠٨ ، ١١٠) .
(١) جون فوستر دالاس في « السياسة الخارجية والامن الوطني » . البيان الذي القاه امام لجنة الشؤون الخارجية في ١٤ آذار ١٩٥٤ ، (انظر تقرير وزارة الخارجية - الجزء ٢٠ - نيسان ١٩٥٤ الصفحة ٤٦٥) .

النظرة الجديدة New Look على مفهوم « الاحتياط المتحرك » الذي يستخدم في النزاعات الصغيرة ، وفي منع الاعمال ذات الطابع العدواني او الهدام . وستحتفظ الولايات المتحدة الاميركية ببعض القوى لهذا الغرض وتدعمه بما يلزمه من القوة الجوية والبحرية .

وقد طلب الى حلفاء الولايات المتحدة الاميركية الاسهام في القدرات العسكرية التقليدية البرية ، شريطة ان تقدم لهم المساعدة العسكرية الاميركية ايضا . وسوف يستمر حلفاء امريكا في السماح بتوضع الانظمة النووية الاميركية على اراضيهم ، حتى تصبح أنظمة اتصال الاسلحة النووية ذات الامدء فوق المتوسطة متوفرة على نطاق واسع .

وبالمقابل فان الرئيس ايزنهاور لم يرغب في المحافظة على القوى التقليدية القادرة على خوض الاعمال الحربية البرية على نطاق واسع في اوربا او آسيا ، او حتى للتعامل مع صراعات متعددة محدودة (١) . ومع ذلك فقد تطرق الشك الى كل من الرئيس ايزنهاور ومستشاريه بإمكانية اعتماد الولايات المتحدة الاميركية على حلفائها في الاسهام بمستوى محسوس في القوى البرية . وبغية التعويض عن النقص الذي ستعرض له القوات التقليدية الاميركية ، فقد اعتمدت السياسة الدفاعية لادارة ايزنهاور على الاسلحة النووية التكتيكية ، بنفس الدرجة التي اعتمدت فيها على الاسلحة النووية الاستراتيجية (٢) .

وكان على الانتقام الانتقائي بواسطة القوى النووية المحلية ان يكمل الانتقام الكثيف بواسطة القوى الاستراتيجية .

(١) - انظر دوايت ايزنهاور في : سنوات البيت الابيض - محاولات للتغيير ١٩٥٣ - ١٩٥٦ (دابل داي - ١٩٦٣) الصفحات ٤٥٢ - ٤٥٤ .

(٢) - بالرغم من ان بعض المعلقين أكدوا بان الادارة الاميركية لم تأخذ باعتبارها الجدي لموضوع الاسلحة النووية التكتيكية حتى خريف عام ١٩٥٧ ، فان الحقائق تشير الى ان هذه الاسلحة كانت أساسا لمفهوم النظرة الجديدة . وكان الاميرال ارثر رادفورد قد أشار الى هذا العنصر في حديثه الذي القاه في نادي الصحافة الوطني (انظر الملاحظة رقم ٢٠) . وأشار دالاس ايضا الى التقدم التكنولوجي الذي يسمح بالاستخدام الميداني للأسلحة النووية بتاريخ ١٥ آذار ١٩٥٥ (نيويورك تايمز - بتاريخ ١٦ آذار ١٩٥٥) .

ومهما يكن من أمر ، فما إن انتهت الفترة الرئاسية الاولى للرئيس ايزنهاور، حتى كان تنامي القوة الاستراتيجية السوفيتية يهدد بنسف مصداقية سياسة الانتقام الشامل الاميركية . ولم يصبح الحلفاء الاوروبيون معرضين للهجمات النووية فحسب ، بل أصبحت الولايات المتحدة الاميركية نفسها غير قادرة على تجنب التدمير المساوي الذي تستطيع ان تحدثه القوات النووية السوفيتية فيها ، حتى لو عمدت الولايات المتحدة الاميركية الى توجيه الضربة الاولى لتدمير وسائل اتصال الاسلحة النووية السوفيتية . وقد أصبح كل من الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس حذرين من ان استخدام الاسلحة النووية من قبل احد الطرفين سيؤدي الى حرب نووية - حرارية شاملة ذات نتائج مدمرة على المستوى العالمي . وبالرغم من تعرض الولايات المتحدة الاميركية الواضح للهجمات السوفيتية ، فان ادارة ايزنهاور لم تنكر سياستها الدفاعية ذات التوجه النووي ولم تعدل برامجها الاساسية . واستمرت التصريحات الرسمية وعمليات الحصول على الاسلحة في التأكيد على اهمية الاسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية واعتبارها البديل الاقل كلفة للقوى التقليدية الكبيرة .

وبالرغم من هذا التأكيد على الاقتراب الدفاعي لسياسة النظرة الجديدة، فان القادة المسؤولين في الادارة الاميركية واجهوا السؤال غير المريح عن قدرة الولايات المتحدة الاميركية في ابعاد خطر الحرب النووية طالما انها تستمر في الاعتماد على التهديد بقوتها النووية لاحتواء الشيوعية . وقد امكن ايجاد الحل لهذه المأساة في الاستراتيجية التي عرفت آنذاك باستراتيجية « شفير الهاوية » التي طالع بها وزير الخارجية الاميركية دالاس ولقت دعما وتأيدا من الرئيس ايزنهاور ايضا (١) . وقد اعلنت الولايات المتحدة الاميركية انها قررت - على ضوء هذه الاستراتيجية - ان تكون البادئة في استخدام الاسلحة النووية اذا دعت لذلك ضرورة الدفاع عن المصالح الحيوية الاميركية.

(١) - توماس شيلينغ في « الاسلحة والتأثير » (مطبعة جامعة يال عام ١٩٦٦) عن موضوع نظرية شفير الهاوية ومناقشة سياسات ايزنهاور - دالاس (الصفحات ٩١ - ١٠٩) .

اعتقدت الادارة الاميركية ان تصميمها على المخاطرة بالافناء المتبادل وعدم تراجعها امام الخطوات الشيوعية او قبولها بالطلبات الدبلوماسية سيردع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية عن بدء العدوان، او يضطر هذين الاخيرين للتراجع امام الخوف من اندلاع حرب نووية في حالة قيامهم باعمال ذات طابع عدواني . واذا لجأت هذه الادارة الاميركية الى عدم الاهتمام بالقدرات غير النووية والى رفض الفرضية القائلة بعدم امكانية حصر الحرب التي تستخدم فيها الاسلحة النووية التكتيكية بين الدولتين الكبيرتين ، فانها كانت تفتش عن طريقة ما لزيادة احتمال التصعيد معتقدة ان التزاماتها النووية ستصبح عندئذ اكثر مصداقية ، وان سياسة الردع ستصبح اكثر قوة أيضا . وبذلك فقد تصبح الاسلحة النووية التكتيكية والقوات التقليدية اداة لجذب القوة النووية الاميركية ذات الامدء البعيدة الى المسرح ، وبالتالي فان العبء النهائي في الردع يبقى على عاتق القوات الاستراتيجية .

لقد عكست القدرات العسكرية التي أمكن تحقيقها في سنوات رئاسة ايزنهاور ، الخطوط العريضة التي تبناها مجلس الامن القومي في عام ١٩٥٣ ، والتي دعت الى الاتجاه نحو التسليح النووي في القوات المسلحة الاميركية (١) . وسرعان ما بدأ التخطيط بالتحرك في هذا الاتجاه ، حيث أعلن الرئيس ايزنهاور في عام ١٩٥٥ ان جيش الولايات المتحدة الاميركية سيعاد تنظيمه على أساس وحدات أصغر واكثر حركية وقوة نيران ، وليصبح قادرا على العمل في شروط الحرب الذرية (٢) .

(١) يمكن الرجوع - بالنسبة لمناقشة تقرير مجلس الامن الوطني رقم ٢\١٦٢ - الى كتاب سيوم براون : « أوجه القوة : الثبات والتغير في السياسة الخارجية الاميركية من ترومان الى جونسون » (مطبعة جامعة كولومبيا - ١٩٦٨) - الصفحات ٧٢ - ٧٣ .

(٢) تقرير الميزانية السنوية الى الكونغرس من العام المالي ١٩٥٦ بتاريخ ١٧ كانون الثاني عام ١٩٥٥ . والاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : دوايت ايزنهاور - ١٩٥٥-١٩٥٦ الصفحة ١١٢ . وقد لاحظ الرئيس في حديثه عن « الفترة من أجل السلام » في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ كانون الاول ١٩٥٣ ان الاسلحة النووية احتلت مرتبة تقليدية في القوات المسلحة الاميركية (الجزء ٢٠ من الاحاديث الحيوية - ١ كانون الثاني ١٩٥٤ - الصفحة ١٦٣) .

وقد أعيد تنظيم كافة الفرق حتى نهاية أعوام الخمسينات لتصبح فرقا خماسية ، كما درست وجهزت من أجل الصراعات النووية . وبالإضافة الى ذلك ، فقد أدخلت في التنظيم الاجهزة النووية الميدانية التي شملت المدفعية والصواريخ ، وخاصة في القوات الاميركية العاملة في اوروبا وآسيا ، كما جرى تعديل على ترتيبات المشاركة النووية مع حلفاء امريكا في حلف الناتو .

وما لبث قادة حلف الاطلسي ان دعوا - على ضوء الامكانيات النووية الجديدة المتوفرة لديهم - الى الاستخدام المبكر للأسلحة النووية وفقا للاستراتيجية المعروفة باستراتيجية « السلك المرن » التي تعني ان أي صراع في اوروبا - ومهما كان حجمه صغيرا ، سيؤدي الى اطلاق الرد النووي على الطرف الآخر . ونشرت القوى الجوية النووية التكتيكية الاميركية في كل من اوروبا الغربية والشرق الاقصى وعلى القارة الاميركية ، حيث كانت في الاصل معدة للاحتتمالات النووية ، كما حملت القوى البحرية الاميركية اجهزة نووية ، وطائرات على الحاملات معدة لتنفيذ المهام الاستراتيجية والتكتيكية على حد سواء .

يمكن ان نستدل من ميزانيات الدفاع في ادارة الرئيس ايزنهاور على التأكيد والاهتمام بالاسلحة النووية . ونظرا لعدم تحديد نسب مئوية في هذه الميزانيات لكل نوع من التسليح - على غرار ما يحدث اليوم - فلا يمكن تحديد ماكان قد صرف آنذاك على الاسلحة النووية . وبالضبط في الاعوام ١٩٥٣ - ١٩٦٠ . اما اذا اخذنا رقما تقريبا ، فيمكن القول ان مجموع ما صرف على القدرات الاستراتيجية - باستثناء حاملات الطائرات - وبما فيها الطائرات من النوعين (ب - ٤٧) ، و (ب - ٥٢) ، واجهزة الدفاع الجوي ، والانذار ، والصواريخ الاستراتيجية - قد وصل الى (٣٥) مليار دولار ، أي مايعادل

٥٠٪ من مجموع النفقات الدفاعية^(١) . وكان تخصيص المبالغ الباقية يدعو الى الحيرة ، حيث ان أغلب الوحدات الجوية والبحرية والبرية غير الاستراتيجية كانت قادرة ايضا على خوض الحرب في الشروط العادية او النووية على حد سواء . ولكن الحصول على الاسلحة والمواد غير النووية كان قد خفض الى الحد الأدنى ، وبالتالي يمكن ان تقدر - وبشكل معقول جدا - ان أكثر من نصف الميزانية الذي خصص للقوات المسلحة العامة كان يرتبط بشكل او بآخر بالمسائل النووية أيضا .

ويمكن ان نقول باختصار . ان التخطيط في ظل سياسة النظرة الجديدة وعلى ضوء الضغوط على الميزانية العامة واعطاء الافضليات للقوة النووية - جعل الولايات المتحدة الاميركية غير قادرة (من حيث الخطط والقدرات العسكرية) على التعامل مع الصراعات الكبيرة غير النووية . وبعد عدة سنوات من ادارة ايزنهاور أصبحت الاسلحة والاعتدة التقليدية بحاجة الى تحديث ، كما حدث نقص في المعدات بشكل عام ، واصبح الدعم الاداري غير كاف للقيام بحملات عسكرية تقليدية .

واصبحت القوى الجوية التكتيكية الاميركية المنتشرة في اوربا وآسيا تشكو من النقص في القنابل والذخائر عموما . وبالإضافة الى ذلك فقد ضعفت ايضا وسائل النقل الجوي والبحري الحربي ، الى درجة أصبح معها تقديم الدعم ، او نقل القوات من مسرح للامعمال القتالية الى آخر متعذرا او صعبا الى حد ما . وبدا ان القوات الاميركية أصبحت معدة فقط للردود النووية ، الامر الذي يتعارض تماما مع المهام والخيارات التقليدية الواقعة على عاتق الوحدات الجوية والبحرية والبرية الاميركية . ومهما يكن من أمر فان التآكل التي أصيبت به القدرات العسكرية الاميركية التقليدية جعل تجنب الحرب النووية حتى في اصغر الصراعات المسلحة أمرا غير ممكن ، حيث لا يستطيع

يتوافق هذا التقدير مع تقديرات ادوارد فرايد وزملائه في « وضع الافضليات الوطنية ، وميزانية عام ١٩٧٤ (مؤسسة بروكينغز - ١٩٧٣) الصفحة ٣٠١ ، التي تشير الى التوظيف المباشر لمبلغ (١٥) مليار دولار من أجل القوات الاستراتيجية (كافة الاسعار حسب عام ١٩٧٤) .
(١) - ان تقديرات الكاتب (حسب اسعار الدولار في عام ١٩٧٤) تعتمد على معطيات مأخوذة من مناقشات الكونغرس خلال الاعوام ١٩٥٣ - ١٩٦٠ ، حيث ضمت التكاليف غير المباشرة وتكاليف الدعم والتكاليف المباشرة المخصصة للابحاث والتطوير والانتاج .

بضع فرق ان تواجه عدة هجمات معادية تنفذ في وقت واحد وبوسائط غير نووية(١) في اوروبا وآسيا .

الازمات والنزاعات :

قال الرئيس « ايزنهاور » في بدء رئاسته الثانية ان الاسلحة النووية التكتيكية أصبحت « جزءا روتينيا من عتادنا » واعترف بان الولايات المتحدة الاميركية سوف تضطر لاستخدامها في أية أزمة آسيوية وعلى « ضوء الطريقة التي نظمت فيها قواتنا في هذه المنطقة من العالم(٢) » .

ثم أكد وزير الدفاع « نيل . ه . ماكلروي » Mcelory خلال أزمة برلين في نهاية الخمسينات ان أي نزاع محدود أكبر مما حدث في كيموي او في لبنان سوف يستدعي استخدام الاسلحة النووية التكتيكية ، الامر الذي يؤدي بدوره الى احتمال اندلاع حرب عامة(٣) .

لم تستخدم الاسلحة النووية من قبل ادارة ايزنهاور في آسيا او في اوروبا، ولكن هذه الادارة اتبعت سياسة دفاعية أدت الى تحقيق قدرات عسكرية ، استطاعت ان تؤثر بدورها على السلوك الاميركي في الازمات . ولن نتعرض الى تحليل العوامل المؤثرة في الازمات التي عانى منها العالم اثناء سنوات رئاسة ايزنهاور لانها لاتمت الى موضوعنا بصلة . وبالمقابل فان تدقيقا مختصرا لاعمال ووضعيات هذه الادارة في تلك الظروف ، يلقي الضوء على بعض القضايا

(١) - يمكن الرجوع - بالنسبة لتحليل عدم كفاية القدرات العسكرية التقليدية الاميركية في عهد رئاسة ايزنهاور الى الن انتهوفن و ك . واين « ماضي القوى والوسائط الكافية » و « اعادة تنظيم البرامج الدفاعية ١٩٦١ - ١٩٦٩ » (هاربر و راو ١٩٧١) الصفحات ١٢٠-١٢١ و موتون هالبرين في « الاستراتيجيات الدفاعية في السبعينات (لينل - براون - ١٩٧١) الصفحة ١٠٩ و روبرت اوزغود في : « الناتو : الحلف المربك » (مطبعة جامعة شيكاغو - ١٩٦١) الصفحة ١١٨ .

(٢) - المؤتمر الصحفي للرئيس في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٧ ، في الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : دوايت ايزنهاور ١٩٥٧ (١٩٥٨) . الصفحات ٨٢ - ٨٣ .

(٣) - أنظر : نشاطات الصواريخ والفضاء ، مناقشات في اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الخاصة بالتفتيش على الخدمات (القوات) المسلحة - في الكونغرس السادس والثمانين - الجلسة الثانية (١٩٥٩) - الصفحات ٢٤ - ٤٢ .

الاساسية كنزعة القادة الاميركيين الى الاخذ بعين الاعتبار لاستخدام الاسلحة النووية او للتهديد باستخدامه ، والى اي مدى استطاع الطابع النووي للقوى الدفاعية الاميركية ان يؤثر على اتخاذ القرارات في حالات التوتر ، وتأثير السياسة الدفاعية الاميركية على ردع الازمات وعلى التصرف فيها .

التجارب المبكرة :

لابد ان نلاحظ ان الدرس الكوري ، أكد للرئيس ايزنهاور ومستشاريه صلاحية السياسة الدفاعية الاميركية التي لم تعتمد على توظيف الموارد للتحضير لحروب برية تقليدية ، بل اعتمدت بالدرجة الاولى على القوة النووية . وفي شهر ايار من عام ١٩٥٣ اوحى الرئيس ايزنهاور بشكل غير مباشر للصينيين باحتمال لجوئه الى استخدام الاسلحة النووية ضد القواعد الصينية اذا فشلت محادثات الهدنة الكورية . وقد قال الرئيس آنذاك مايلي : « لقد قررنا ان نتحرك بشكل حاسم ودون وضع قيود على استخدامنا لاسلحتنا ... ففي الهند ومنطقة مضائق فوروموزا وعبر محادثات الهدنة في بان مون جوم قلنا كلمتنا بشكل جاف وعزم صلب ، وكنا نشعر انها ستصل الى الاذان الشيوعية في كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية(١) . وبالرغم من صعوبة الوصول الى استنتاج مؤكد عما فعلته هذه الكلمة الجافة ، فانه يمكن القول عموما بأن التهديد باستخدام الضربة النووية الاميركية كان بدون شك عاملا هاما في الوصول الى تسوية في كوريا . وبدا ان وزير الخارجية الاميركية آنذاك السيد دالاس كان مقتنعا بان القوة الاستراتيجية الاميركية كانت اداة ناجحة في هذا المجال ، وقد لاحظ الرئيس ايزنهاور ان سير المحادثات قد تطور نحو الافضل بعد ان اطلقت الولايات المتحدة الاميركية تهديدها المقتنع(٢) .

(١) - انظر الصفحة ١٨١ من كتاب الرئيس ايزنهاور « تفويض بالتغيير » .

(٢) - اشار دالاس الى هذه النقطة في خطابه امام لجنة الشؤون الخارجية في ١٢ كانون الثاني عام ١٩٥٤ ، وذكر الرئيس ايزنهاور في وقت لاحق بعدئذ انه « كان واضحا أننا سنضطر الى استخدام الاسلحة الذرية » لو تجددت الهجمات الارضية التقليدية في كوريا (انظر الصفحة ١٨٠ من كتابه « تفويض بالتغيير » .

لقد أوضحت رودو فعل الإدارة الأميركية في عدد من الوضعيات اللاحقة حدود سياستها ذات التوجه النووي ، ودعمت وجهة النظر الرسمية بأن الانتقام الكثيف **Massive Retalition** لا يصلح للاستخدام في كافة الحالات ونذكر على سبيل المثال ان الرئيس ايزنهاور رفض في نيسان عام ١٩٥٤ اقتراح الاميرال « ارثر رادفورد » عن تقديم المساعدة للفرنسيين في دفاعهم عن ديان بيان فو عبر استخدام القوة الجوية الأميركية وربما مع استخدام السلاح النووي ايضا . وبالرغم من الانذارات التي وجهها كل من الرئيس ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس عن ان الولايات المتحدة الأميركية قد تتخذ اجراء ما اذا توسع الدور الصيني في الهند - الصينية ، فقد استنتج الرئيس ايزنهاور نفسه ان خطة رادفورد تظل موضع تساؤل من الناحية العسكرية وانها غير صحيحة قطعاً من الناحية السياسية(١) . اما نائب معاون وزير الخارجية الأميركية روبرت مورفي ، فقد قال في كلمته امام ممثلي القوى الجوية بتاريخ العشرين من شهر آب عام ١٩٥٤ ، ان حقيقة عدم الاستخدام المباشر لقدرتنا العسكرية الكبيرة في الهند الصينية وكوريا لاتعارض مع صلاحية استراتيجية « الانتقام الكثيف » ، ولكنها ربما تشير الى الشروط التي ستستخدم فيها مستقبلاً(٢) .

لم تكن الإدارة الأميركية راغبة - لدى مواجهتها للانتفاضة الهنغارية في عام ١٩٥٦ - في القيام بعمل عسكري في اوربا الشرقية ، لان المصالح الأميركية لم تصادف آنذاك تحدياً ، كما ان خطر تصعيد التدخل الأميركي الى حرب نووية مع الاتحاد السوفييتي كان كبيراً . وقد أعلن الناطقون باسم الإدارة الأميركية ان عدم تدخلهم العسكري يجب الا يساء فهمه من قبل قادة الاتحاد السوفييتي ، الذين يجب ان يأخذوا بعين الاعتبار كل مايمكن ان يؤدي الى

(١) - انظر الصفحات ٢٤٠ - ٢٧٢ من كتاب ايزنهاور « تفويض بالتغيير » وقد نوشت هذه القضية ايضا في كتاب روسكو « دريموند » وجاستون كوبلنتز « صراع على الحافة » : قيادة جون فوستر دالاس للقوة الأميركية « دويل داي - ١٩٦٠ » الصفحة ١١٨ .

(٢) روبرت مورفي في « العلاقات المتبادلة بين القوة العسكرية والسياسة الخارجية » تقرير لوزارة الخارجية - الجزء ٢١ (٣٠ آب ١٩٥٤) - الصفحة ٢٩٣ .

اندلاع حرب عامة . وبالرغم من التهديدات الصاروخية التي أطلقها خروتشيف ضد حلفاء الولايات المتحدة الأميركية خلال حرب السويس في نفس العام فانها لم تخلق اية مشكلة للولايات المتحدة الأميركية ، لان اهداف موسكو وواشنطن آنذاك كانت تسير وفق خطوط متوازية .

لم تصطدم القوات الاميركية التي انزلت في لبنان عام ١٩٥٨ بأية معارضة محلية ، وبالتالي فقد كان خطر اندلاع حرب - بسبب التدخل السوفييتي المحتمل - بعيدا جدا . ومهما يكن من امر فقد بدا ان القادة الاميركيين كانوا قد قرروا تجنب حتى عرض السلاح النووي ، حيث منعوا القطاعات الاميركية من اصطحاب الصواريخ الصغيرة من نوع « اونست جون » والقادرة على استخدام الاسلحة النووية ، بالرغم من وجود هذه الصواريخ في الملاك العضوي لهذه القطاعات .

وقد ادعى الرئيس ايزنهاور بان هذا العمل « كشف عن امكانية الولايات المتحدة الاميركية في رد الفعل السريع بواسطة القوات المسلحة التقليدية » على الاعمال العسكرية ذات النطاق المحدود « وابدى اهتمامه بان الولايات المتحدة الاميركية ستكون قادرة على التعامل مع صراع عسكري واحد بالاعتماد على قواتها التقليدية ، ولكنها لن تكون قادرة على التعامل مع عدة صراعات بوقت واحد دون ان تضطر الى اللجوء لاستخدام القوى غير التقليدية(١) .

لقد عكس الاندفاع الشامل لساوك الادارة الاميركية في تلك الظروف التي كشفت مرونة السياسة الدفاعية ، الحذر تجاه العملية الاستراتيجية « الانتقام الكثيف » ، وطرد المخاوف الناجمة عن احتمال نزوع الولايات المتحدة الاميركية الى استخدام الاسلحة النووية . ولكن تلك الاحداث لم تمثل التجارب الجديدة لسياسة الادارة الاميركية ، لان المصالح الاميركية لم تتعرض للخطر بشكل مباشر ، او ان الاستخدام الفعلي للقوى العسكرية الاميركية لم يكن ملائما . اما في ازمتي الجزر الصينية وبرلين فقد تعرضت المصالح الحيوية الاميركية الى مجازفة فعلية في ضوء التحديات المباشرة من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي ، وبالتالي فقد لعبت القوة النووية دورا اكثر اهمية .

(١) - دوايت ايزنهاور : سنوات البيت الابيض : السلام المتأرجح ١٩٥٦ - ١٩٦١ (دابل داي - ١٩٦٥) الصفحة ٢١٠ .

أزمة الجزر الصينية :

رأى الرئيس ايزنهاور ان يستمر بالتعامل الدبلوماسي لمدة ستة اشهر مع تهديدات بكين ضد تايوان ومع الاعمال العسكرية المحدودة التي بدأتها الصين ضد هذه الجزيرة في خريف عام ١٩٥٤ . وعموما فقد بدأ الوضع يتغير بالنسبة للرئيس المذكور ، منذ شهر آذار للعام التالي (١٩٥٥) ، وخاصة بما يتعلق باستخدام القوة العسكرية ، كما ان الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية بدأ يلوح في الافق . وقد نصح وزير الخارجية الاميركية جون فوستر دالاس - الذي كان آنذاك مقتنعا بالخطر الحقيقي للامعمال العدائية الصينية - الرئيس ايزنهاور بان الاسلحة النووية يجب ان تستخدم ضد المطارات الرئيسية الصينية اذا شئت الولايات المتحدة الاميركية ان تدافع عن كيموي وماتسو . وقد وافق الرئيس ايزنهاور على نصيحة دالاس (١) . وأعلن ذلك على الشعب في مؤتمر صحفي تكلم فيه وزير الخارجية دالاس عن القوة الضاربة الاميركية البرية والبحرية ، التي يمكن ان تتدخل في الشرق الاقصى ، حيث يحتمل أيضا ان تستخدم الاسلحة النووية التكتيكية في حالة اندلاع حرب عامة في هذه المنطقة (١) . وقد شرح الرئيس ايزنهاور في تعليقه على هذا الحديث في اليوم التالي انه لا يرى سببا بعدم استخدام الاسلحة النووية التكتيكية « ضد الاهداف العسكرية الصرفة ولاهداف عسكرية صرفة أيضا ... تماما كما تستخدم أنت طلقة بندقية او لا تستخدم شيئا (٢) » .

شرح الرئيس ايزنهاور فيما بعد بأنه تأمل ان تترك الاشارة العامة للخيارات النووية « اثرا ما على قناعة الصينيين بمدى قوة تصميمنا (٣) » . أما هل كان الرئيس ايزنهاور ، مستعدا لان يسمح فعلا بتوجيه الضربات النووية

(١) - انظر الصفحتين ٤٧٦ - ٤٧٧ من كتاب ايزنهاور « تفويض بالتفكير » .

(١) - جون فوستر دالاس « الالتزامات الدفاعية في الشرق الاقصى وجنوب شرق آسيا » تقرير لوزارة الخارجية - الجزء ٢٢ (٢٨ آذار ١٩٥٥) - الصفحتان ٥٢٦ - ٥٢٧ .

(٢) - المؤتمر الصحفي للرئيس في ١٦ آذار ١٩٥٥ - الاوراق العامة - ١٩٥٥ - الصفحة ٢٢٢ .

(٣) - الصفحة ٤٧٧ من كتاب ايزنهاور « تفويض بالتفكير » .

كرد على الهجمات الصينية ضد تايوان او على محاولاتهم لاحتلال الجزيرة ، فهو أمر لا يزال حتى الآن غير معروف . وبالرغم من شعور الرئيس ايزنهاور القوي بان الاتحاد السوفييتي لن يتدخل اذا استخدمت الولايات المتحدة الاميركية قوتها العسكرية ضد الصين ، فانه قدر جيدا حجم المخاطر التي ترافق هذه الخطوة (١) . ثم حدث ان أعلن شوآن لاي في الثاني من شهر نيسان لعام ١٩٥٥ ، ان الصين الشعبية لن تحارب ضد الولايات المتحدة الاميركية ، وبعدها تم ايقاف اطلاق النار في الثاني والعشرين من شهر ايار من نفس العام .

لقد تأثر القرار الصيني آنذاك بعدة اعتبارات ، علما ان الصين كانت قد حددت أهدافها منذ البداية . ومع ذلك فان التتابع الزمني للاحداث يشير الى احتمال كون الصينيين قد ردعوا فعلا في احدى مراحل الحملة العسكرية التي أعدوها لاحتلال مضائق تايوان والجزيرة نفسها ، رغبة منهم في تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الاميركية ، والتي كانت ستؤدي غالبا الى استخدام الاسلحة النووية ضدهم . اما الاعلان عن قرار الولايات المتحدة الاميركية في استخدام الاسلحة النووية ، فلا بد ان يكون تأثيرا على القرار الصيني الذي اخذ أصحابه بعين الاعتبار المخاطر الملازمة للصراع العسكري مع الولايات المتحدة الاميركية . وبدا ان وزير الخارجية الاميركية دالاس كان على اقتناع بان التهديد بالانتقام الاستراتيجي الاميركي لعب دورا حاسما وحرجا في حل الازمة التايوانية الاولى ، وقد اشار الى ذلك فيما بعد في محاولة لتبرير نجاح تكتيك «حافة الهاوية» (١) .

لقد أثار تجدد أزمة الجزر الصينية في عام ١٩٥٨ مشكلة حادة . وعلى ضوء النجاح السوفييتي في اطلاق الاقمار الصناعية ، فقد اعتقد الرئيس الاميركي ان الصين قد تتخذ اجراء عسكريا ما انطلقا من قناعتها بأن الولايات المتحدة الاميركية لن تمارس رد فعل قويا لخشيته من الردع النووي السوفييتي . والاهم من ذلك ، يكمن في تفكير القادة الصينيين الذين اعتقدوا أيضا ان

(١) - انظر المرجع السابق - الصفحات ٤٦٤ - ٤٧١ .

(١) - جيمس شابلي « كيف استطاع دالاس تجنب الحرب ؟ » مجلة « لايف » بتاريخ ١٦ - كانون الثاني ١٩٥٦ - الصفحات ٧٠ - ٨٠ .

السوفييت سيستغلون الآن الثغرة الصاروخية ، اذا تبين لهم ان الاميركيين مترددون في قراراتهم . وقد ادعى الرئيس ايزنهاور فيما بعد انه بالرغم من عدم شكه في « التفوق الكلي » لبلاده عندما بدأ الصينيون حشد قواتهم العسكرية في شهر آب من عام ١٩٥٨ ، فان الاتحاد السوفييتي الذي كان قد طور فعلا وضعه الاستراتيجي ، لا يمكن ان يقف متفرجا اذا اندلع صراع واسع النطاق بين امريكا والصين وبالتالي فانه - أي الرئيس ايزنهاور - كان يعتقد ذلك سيتحول حتما الى حرب عامة (١) .

وبالرغم من التزام كل من الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس باستخدام القوة العسكرية الاميركية عند الضرورة للدفاع عن جزيرة كيموي ضد الغزو الصيني ، او لمنع الهجمات الجوية الصينية ضد تايوان والجزر ، فقد حاولا التخفيف من المخاطرة بالصراع المسلح مع تجنب الاوضاع التي يمكن ان تؤدي الى ضرورة استخدام السلاح النووي . وبالتأكيد فقد رد الرئيس على القصف المدفعي الثقيل والحصار الصيني لجزيرة كيموي بان امر الاسطول السابع بالتحرك الى المنطقة وزاد الدفاع الجوي الاميركي في تايوان ، مع مراعاة عدم الصدام المباشر مع السفن الحربية الصينية اثناء المناورات التي كانت تنفذها السفن الاميركية الحربية التي تحمي القوافل التايوانية .

وبالرغم من الجهود الموجهة لاحتواء هذه الازمة على القيام باعمال عسكرية محدودة ، فان خيار استخدام السلاح النووي ظل بارزا في تفكير الادارة الاميركية . واعدت الخطط المحتملة للحرب النووية ، حيث تساءل بعض المسؤولين العسكريين عن امكانية تجنب الولايات المتحدة الاميركية الاستخدام المبكر للسلاح النووي ، فيما اذا وقعت صدامات عسكرية كبيرة ، طالما ان المخزون من الاسلحة التقليدية كان غير كاف في المنطقة . وبالإضافة الى ذلك، فقد أعلن الاتحاد السوفييتي لدى بدء الاضطرابات في الجزر الصينية ان أية ضربة نووية اميركية ضد الصين سيرد عليها بضربة سوفيتية نووية انتقامية

(١) - انظر الصفحات ٢٩٢ - ٢٩٥ من كتاب ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

ضد الولايات المتحدة الاميركية(١) نفسها . وأراد الرئيس ايزنهاور . الذي كان يخشى آنذاك التصعيد ورد فعل الرأي العام الاميركي - ان يتجنب اتخاذ قراره عن استخدام السلاح النووي . وقد اعتقد كل من الرئيس ووزير الخارجية أنه اذا أمكن جعل الصينيين يعتقدون بعزم الولايات المتحدة الاميركية على استخدام الاسلحة النووية ردا على عدوانهم العسكري فقد يهدأ الوضع كما حدث في عام ١٩٥٥ (١) . وعموما فان نشر مدافع الهاوتزر القادرة على استخدام الذخيرة النووية في جزيرة كيوي - والذي استخدم بمثابة تهديد مقصود للصينيين - ذكر بكين بامكانية لجوء الولايات المتحدة الاميركية الى الاعمال النووية(٢) .

ومهما يكن من أمر فان أزمة الجزر الصينية الثانية لم تصل الى النقطة الحرجة التي تضطر الولايات المتحدة الاميركية معها لمواجهة قرار عملياتي عن استخدام الاسلحة النووية . واذا اتخذت الولايات المتحدة الاميركية موقفا صلبا ورفض الاتحاد السوفيتي ان يقدم الدعم الخاص الى بكين ، فقد لجأ الصينيون الى تجنب الاعمال التي تؤدي الى انتقام اميركي وقبلوا بالتالي وقف اطلاق النار . ولا نستطيع الان ان نحكم فيما اذا كان الرئيس الاميركي سيستخدم الاسلحة النووية ، لو قررت الولايات المتحدة الاميركية مهاجمة المنشآت الصينية وبالمقابل فان وجهة نظر بكين عن سياسة الانتقام الكثيف - التي لم تستخدم كتهديد مباشر خلال الازمة - كانت تتمثل باعارتها الاهتمام الجدي بالرغم عن

(١) - أنظر جوناثان ت . هوي في « الازمات المتعددة : القوة البحرية والسياسات العالمية في العصر الصاروخي » الصفحة ٢٢٠ . ومن أجل مناقشة أوسع للدوافع السوفيتية الممكنة وتوقيت بيانات الكرملين - يمكن الرجوع الى : تانغ تسو في : التشويش على كيوي : ماو ، تيانغ و دالاس ، الدراسة العالمية رقم ٢ (عن استراتيجية الصين الشيوعية ، جامعة اوتاه - ١٩٥٩) ، اليس الانجلي هسبه ومدرتون هالبرين في : الصين والانتشار النووي (مركز جامعة شيكاغو للدراسات السياسية - ١٩٦٦) .

(١) - انظر الصفحة ٦٩٢ من كتاب الرئيس دوايت ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

(٢) - نشرت مدافع الهاوتزر بشكل مرئي في الجزيرة ، كما نشر الكثير عندئذ من امكانية استخدام القدرات النووية البحرية . أنظر جوناثان ت . هوي في كتابه . الازمات المتعددة الاطراف - الصفحات ١٦١ - ٢٨٢ .

استخفافها بالقوة النووية . أما حشد القوة العسكرية الاميركية في المنطقة، وما تبعه من انزال للقوات الاميركية في جزيرة كيموي ، قد جعل القادة الصينيين يأخذون بالحسبان التصميم الاميركي للدفاع عن الجزيرة . ومن الواضح ان احتمال استخدام الاسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة الاميركية لم يكن العامل الهام الوحيد في القرار الصيني ، ولكن المخاطرة بالتدخل العسكري الاميركي التي كانت ستؤدي الى تصعيد نووي لعبت دورا أساسيا - حسب رأي المحللين العسكريين - في ردع بكين من القيام بخطوات عسكرية أكثر (١) .

أخطار برلين :

ماكادت أزمة كيموي تنتهي حتى بدأ تحد جديد لإدارة الرئيس ايزنهاور في برلين ، التي تعتبر منطقة أكثر أهمية من مضائق تايوان بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية . وكانت هذه الأهمية نابعة من كون التعامل مع الاتحاد السوفييتي في هذه الأزمة يشكل خطورة أكبر ، وخاصة من حيث استخدام الاسلحة النووية .

وقد طلب خروتشيف ، في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٨ ، ان ينهي احتلال الحلفاء لبرلين خلال ستة اشهر . وقد خشي الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس ان يؤدي هذا الانذار الى صدام عسكري مسلح . وازداد الوضع سوءا عندما بدأ خروتشيف يتبجح بأسلحته النووية التي طالما ربطها مع أزمة برلين . وكان الاتحاد السوفييتي قد أنهى نشر وتوجيه صواريخه ذات الامدء المتوسطة ضد أوروبا الغربية ، كما كان متوقعا ان يبدأ بنشر صواريخه العابرة للقارات خلال هذا العام . وبدأ للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها ان موسكو تحاول ان تستخدم صواريخها الفضائية ونجاحاتها في مجال الصواريخ الحربية كوسائل دبلوماسية . ومع ذلك فقد صمم الرئيس ايزنهاور على افهام الروس بأنهم لن يستطيعوا استغلال أقمارهم

(١) - انظر - على سبيل المثال : تسو في : التشويش على كيموي وهالبرين في : الصين والانتشار النووي .

الصناعية وإن الولايات المتحدة الأميركية وحلفاءها في الناتو لن ترهبهم التهديدات الصاروخية (١) .

اعترف الرئيس ايزنهاور : مع بداية أزمة برلين ، بتفوق الاتحاد السوفييتي في صناعة الصواريخ الأمر الذي أعطاه بعض الميزات السياسية والعسكرية ، ولكنه أكد بنفس الوقت ان القدرات الاستراتيجية الأميركية تعتبر كافية تماما للردع .

وعموما فقد اعترف الرئيس ايزنهاور أيضا باحتمال وقوع الحرب النووية نتيجة لتفاقم الأزمة في برلين ، وأعلن أن هذه الحرب ستكون بلاذنه عشرات الملايين من الضحايا البشرية . وبالإضافة الى ذلك فقد تحدث في مؤتمر صحفي معلنا ان استخدام الاسلحة النووية للدفاع عن برلين لن « يحرر شيئا » وسيؤدي الى احباط ذاتي (٢) . وهكذا فقد تصور الرئيس ايزنهاور الدمار الشامل في أوروبا وفي برلين نفسها كنتيجة للحرب النووية ، وحتى لو حدد استخدام الاسلحة النووية بضربات تكتيكية ضد الاهداف العسكرية فان الحرب الاستراتيجية كنت - حسب رأي ايزنهاور ستقع حتما .

وقد قال الرئيس ايزنهاور يومئذ : لو اضطررنا للجوء الى السلاح في أزمة برلين لكانت قواتنا دمرت فيها وتحول الصراع المحلي الى حرب عالمية (١) . وقد حاول الرئيس ايزنهاور طوال الأزمة ان يعطي خروتشيف مجالا للمناورة ويسعى الى التخفيف من احتمال وقوع صراع عسكري كبير ، وتعامل مع الكرملين دبلوماسيا عبر محادثات بين وزيرى خارجية الدولتين والاجتماع مع خروتشيف في كامب ديفيد ، كما وافق مكرها على ارسال القوافل الأميركية على الاتوستراد كمؤشر على تصميم اميركا للدفاع عن برلين .

(١) - انظر الصفحتين ٢٢٨ - ٢٢٩ من كتاب الرئيس ايزنهاور « السلام المتأرجح » عن مناقشة المرحلة الاولى من أزمة برلين . اما وجهات نظر دالاس فهي مناقشة في كتاب دريموند وكوبلنتز « صراع على حافة الهاوية » الصفحتان ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) المؤتمر الصحفي للرئيس بتاريخ ١١ آذار ١٩٥٩ ، والاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الأميركية : ايزنهاور ١٩٥٩ (١٩٦٠) - الصفحة ٢٤٥ .

(١) انظر الصفحة ٢٢٦ من كتاب الرئيس ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

١٠ الرئيس ايزنهاور راغبا - أثناء تفتيشه عن السبل الناجعة لمنع
الصدام المسلح في أزمة برلين واظهار المرونة في الحول السياسية - في ممارسة
حرب أعصاب من خروتشيف مفترضا ان القادة السوفييت سوف يتراجعون
اذا ما اتخذت الولايات المتحدة الاميركية موقفا قويا واكدت استعدادها لتحمل
الاخطار النووية . وفي السادس عشر من شهر آذار عام ١٩٥٩ أعلن الرئيس
ايزنهاور في احدى خطبه ان القادة السوفييت كانوا جد حذرين من نتائج
الحرب النووية العالمية وبالتالي فهم الآن مستعدون لوضع تقييدات عليها(٢) .

وانهى الرئيس كلامه بالتأكيد على ان احتمال الحرب النووية يترجم الى
تهديد وسيضطر الاتحاد السوفييتي للتراجع .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد كرر الرئيس - كاشارة موجهة للاتحاد
السوفييتي - بان اي نزاع مسلح قد يحمل في ذاته خطر التصعيد النووي
معيدا الى الازهان ما تأخذ به السياسة الاميركية من عدم اللجوء الى خوض
حرب برية في اوربا ومؤكدا الخطط الرسمية الاميركية الهادفة الى خفض القوة
البشرية(١) المستخدمة في القوات المسلحة .

وأخيرا فقد شرح الرئيس في حديثه الموجه الى رجال الكرملين والى
الشعب الاميركي ايضا - وبتفصيل دقيق - حجم الدمار الذي تستطيع القوات
الاستراتيجية الاميركية ان تحدثه ، محاولا ان يقلل من أهمية التقدم السوفييتي
في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ICBM ومرة ثانية لانزال نجل
فيما اذا كان الرئيس ايزنهاور مستعدا فعلا للجوء الى الاسلحة النووية لو
تطلب الموقف العسكري ذلك وقد قال الرئيس ايزنهاور فيما بعد واثناء مناقشة
أزمة برلين مايلي :

(٢) تقرير للشعب الاميركي عبر الاذاعة والتلفزيون بتاريخ ١٦ آذار ١٩٥٩ . الاوراق
العامة - عام ١٩٥٩ - الصفحة ٢٧٦ .

(١) أعلن الرئيس ايزنهاور في مؤتمره الصحفي بتاريخ الحادي عشر من شهر آذار عام ١٩٥٩ ،
ان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن تنوي خوض حرب برية في اوربا . وشرح في كتابه « السلام
التأرجح » كيف مضى في اجراء تخفيضات مخططة في القوات التقليدية بالرغم عن الضغط
التصاعد بشأن برلين (الصفحة ٣٣٦) .

« ربما كنا نقامر بمصير الحضارة الانسانية مقترضين ان السوفييت سيتراجعون عن الخط المميت . ومع ذلك فنحن لم نقامر لاننا كنا نعلم مسبقا نتيجة الرهان الخاسرة (١) » .

ثم ألقى الكرملين مهلة الأشهر الستة وقبل اقتراحا بعقد مؤتمر لوزراء خارجية البلدين . وبالرغم من العوامل المتعددة التي احاطت بالمشكلة ، فان توقيت القرار السوفييتي في التاسع عشر من شهر آذار لعام ١٩٥٩ ، يشير الى ان تلميحات الرئيس الاميركي الى الحرب النووية ، وارتباطها بالموقف الغربي الصلب ساهما الى حد ما في اقناع خروتشيف بضرورة انهاء الازمة (٢) ولكن هذه الازمة بقيت حية خلال ما بقي من عام ١٩٥٩ ، عندما استمر القادة السوفييت في ممارسة استراتيجية الترويع السياسي غير المباشر ، عبر اللعب على مخاوف الغرب من الثفرة الصاروخية . ثم تصاعدت هذه الاستراتيجية الى مستوى مدهش من العنف في شهر حزيران من نفس العام عندما ربط خروتشيف الوضع الدبلوماسي الصعب في برلين مع التهديدات بأن الصواريخ السوفيتية سوف « تطير اوتوماتيكيا » اذا ما حاولت الولايات المتحدة الاميركية ان تدافع عن برلين بالقوة (١) .

وبعد ان اجتمع ايزنهاور وخروتشيف في كامب ديفيد في خريف عام ١٩٥٩ واتفقا على عقد مؤتمر قمة رباعي في شهر ايار القادم، فقد زاد القائد السوفييتي من ادعاءاته عن قوة صواريخه العابرة للقارات ، الامر الذي بدا كمحاولة من قبل السوفييت لاقتناع الآخرين بأنه يفاوض من مركز قوة . ولكن خروتشيف مالبث ان أجهض مؤتمر القمة العتيد بسبب حادثة الطائرة الاميركية (يو-٢) (١)

(١) - أنظر المصدر السابق - الصفحة ٢٤٢ .

(٢) - انظر ارنولد هورليك وميرون روش في : القوة الاستراتيجية والسياسة الخارجية السوفيتية « (مطبعة جامعة شيكاغو - ١٩٦٦) الصفحات ١١٩ - ١٢٢ .

(١) افريل هاريمان في « مقابلي المرعبة مع خروتشيف » مجلة لايف بتاريخ ١٢ تموز ١٩٥٩ الصفحة (٢٢) . جرت المقابلة في نهاية شهر حزيران اثناء اجتماع وزراء خارجية الدول الغربية في جنيف .

(١) لقد اسقطت الطائرة يو - ٢ التي كان يقودها الطيار الاميركي فرانسيس جاري باورز في شهر ايار من عام ١٩٦٠ على الاراضي السوفيتية .

التي اسقطت في الاتحاد السوفييتي بعد ان اضعفت وضع المساومة لديه عبر تحجيمها لقوته السياسية التي كان قد اكتسبها من دبلوماسية الفضاء ، مما اضطره لتخفيف الضغط على برلين . وما حدث بعد ذلك لم يكن متمثلا بان تجنب الرئيس ايزنهاور اتخاذ قرار عن الاسلحة النووية فحسب ، بل وفي عدم كونه مضطرا لمواجهة قضية تقديم التنازلات عن أزمة برلين على طاولة المفاوضات (٢) .

٢ - العقيدة والقوى الاستراتيجية :

تعود الملامح الاساسية للعلاقة الاستراتيجية الاميركية - السوفيتية الى اعوام ادارة ايزنهاور . وقد حدث تقدم تكنولوجي دراماتيكي في صناعة الاسلحة في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ، وتم الانتقال فيهما من الترسانات الذرية والطيران المروحي والقاذفات النفاثة ذات الامداء المتوسطة الى القاذفات النفاثة ذات الامداء البعيدة والصواريخ الباليستكية القادرة على حمل القنابل الحرارية - النووية . وعمليا فان الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات Icbm والصواريخ العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات Slbm الموجودة حاليا او التي يتم تطويرها ليست سوى نماذج محسنة من الصواريخ التي كانت قد صممت في نهاية اعوام الخمسينات ، كما ان العديد من الطائرات القاذفة التي صنعت يومذاك لاتزال حتى اليوم في الخدمة الكاملة . وعندما تركت دارة الرئيس ايزنهاور البيت الابيض كانت العقائد الاستراتيجية التي تعكس الحذر من مضامين التكنولوجيات الحديثة للدفاع والردع والدبلوماسية قد بدأت تتبلور لتشكّل السياسات الامنية للولايات المتحدة الاميركية .

من التفوق الى المازق :

اعتقد البعض في الاشهر الاولى لادارة ايزنهاور ، ان الاتحاد السوفييتي لن يستطيع تحدي التفوق الاميركي في القنابل الذرية والاسلحة الحرارية-النووية

(٢) - انظر سيون براون في « أوجه القوة » الصفحات ١٥٤ - ١٥٦ ، و هورليك وراش في « القوة الاستراتيجية والسياسة الخارجية السوفيتية » الصفحتين ١٢٢ - ١٢٣ .

قبل مرور خمس سنوات على الأقل ، كما لن يستطيع أيضا الدخول في سياق معها في مجال وسائط إيصال هذه الأسلحة إلى أهدافها . وكان تعداد الاسطول الجوي التابع للقيادة الاستراتيجية الجوية الاميركية والمؤلف من القاذفات النفاثة من نوع (ب - ٤٧) قد زاد عن (٥٠٠) طائرة ، حيث كان هذا الاسطول يستطيع الوصول إلى الأهداف السوفيتية بعد افلاعه من شبكة اتواعد الجوية المنتشرة في عدة أماكن من العالم . وبالإضافة إلى ذلك فقد شكلت حاملات الطائرات الاميركية تهديدا ذريا لكافة أراضي الاتحاد السوفيتي ، كما كان قد بدأ ظهور النماذج الأولية من الطائرات ذات الامدء القارية من النوع (ب - ٥٢) .

وبالمقابل فقد كانت القوة السوفيتية مؤلفة من بضع مئات من الطائرات ذات الامدء المتوسطة ، يمكن مقارنتها بالقاذفات الاميركية المروحية القديمة من نوع (ب - ٢٩) ، وبالتالي فلم يكن الاتحاد السوفيتي قادرا ان يهدد بها سوى أوروبا الغربية ، دون ان يستطيع الوصول بشكل من الاشكال إلى القارة الاميركية (١) . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان حجم وقوة التفجير للترسانة الذرية السوفيتية أقل بكثير مما يتوفر في الولايات المتحدة الاميركية .

وسرعان ما تبدل الموقف الاستراتيجي بشكل مفاجيء عندما فجر الاتحاد السوفيتي قنبلته الهيدروجينية الاولى في شهر آب من عام ١٩٥٣ . ولم يكد يمر عام واحد بعد هذا التفجير حتى تحققت كافة شكوك الولايات المتحدة الاميركية حول قدرة الاتحاد السوفيتي في تطوير طيران متقدم ، اذ ظهرت النماذج الاولى من الطائرات النفاثة العابرة للقارات في العرض العسكري الذي اقيم في موسكو بمناسبة الاول من ايار عام ١٩٥٤ .

كان احد ردود الفعل الاميركية الواضحة متمثلا في التفطيش عن افضل الطرق لوقاية الولايات المتحدة الاميركية من القوة النووية السوفيتية المتنامية .

(١) - كان يمكن لهذه الطائرات ان تصل إلى الولايات المتحدة الاميركية ذهابا فقط . وبغية الاستزادة من المعلومات عن هذه القضية يمكن الرجوع إلى ما صدر من مراجع عنها وعن قضايا السياسة النووية المختلفة ، وخاصة في كتاب كويستر « الدبلوماسية النووية » الصفحات ٨٩-١٣٩

وبالرغم عن بدء التساؤلات التي أثارها الدراسات الرسمية وغير الرسمية عن إمكانية انجاز اجراءات الوقاية الفعلية ضد الضربات النووية ، وحيث توافقت هذه التساؤلات مع وصول ادارة ايزنهاور الى البيت الابيض ، فان القضية الاساسية المتمثلة بالتأكيد على السيادة الدفاعية او الهجومية لم تكن قد حلت بعد في الدوائر العسكرية والمدنية^(١) التي تصنع فيها القرارات السياسية عادة . ونظرا لبناء دفاع جوي سوفيتي كثيف ، فقد بدا لبعض المنظرين العسكريين الاميركيين ، ان التقوية المماثلة لوسائل الدفاع الجوي الاميركية ستكون ناجحة للتقليل من تعرض الولايات المتحدة الاميركية للضربات النووية المعادية،بالاضافة الى تقوية عامل الاطمئنان النفسي لدى الشعب الاميركي . وقد رأى المخططون العسكريون والخبراء الاستراتيجيون والرئيس نفسه في النشر الدفاعي لوسائل الدفاع الجوي اداة فعالة للمحافظة على التفوق الاستراتيجي وعلى مصداقية السياسة الردعية في البلاد .

واستنادا الى هذه المناطق وغيرها فقد قررت ادارة الرئيس ايزنهاور ان توسع أنظمة الدفاع الجوي في القارة الاميركية اعتبارا من بداية عام ١٩٥٤ ثم لم تلبث هذه الادارة الاميركية ان بدأت خلال الاعوام القليلة التالية بنشر شبكة متكاملة من الصواريخ والطائرات المعترضة ، بالاضافة الى انشاء خط الانذار المبكر البعيد والبدء بتطوير نظام المراقبة والانذار الارضي نصف الاوتوماتيكي

ومهما يكن من امر ، فان القرارات عن القوة ظلت تشكل نقطة التركيز في السياسة الاستراتيجية للادارة الاميركية عبر اعوام الخمسينات . وكما ذكرنا سابقا فان الاعتماد على قدرات الضربة النووية البعيدة المدى ظل في مركز الاهتمام بالنسبة لسياسة النظرة الجديدة التي اخذ بها الرئيس ايزنهاور ، والتي اعتمدت بدورها - وبشكل رئيسي - على القوة الجوية الاميركية. ولكن التأكيد على القوة الهجومية كان ينبع من الحذر والاقتناع الشديدين للرئيس

(١) - يمكن الرجوع - بالنسبة للتحليلات المبكرة لاستراتيجيات العصر النووي - الى كتابي « البقاء على قيد الحياة في العصر النووي » و « الدبلوماسية النووية » .

ومستشاريه بأنه لا يمكن أبدا تحقيق دفاع فعال ضد الهجمات النووية المعادية على الولايات المتحدة الأميركية سواء من الناحية التقنية او الاقتصادية . وقد تحدث الرئيس ايزنهاور بصراحة الى الشعب الأميركي - وبعد زمن قصير من التجربة الحرارية - النووية التي أجراها السوفييت - مؤكدا ان :

« امننا المادي الوحيد من نوعه والذي كان مضمونا في السابق اختفى الآن امام القاذفات المعادية ذات الامداء البعيدة وربما تحت تأثير قنبلة واحدة (١) » .

واذا لجأ الاتحاد السوفييتي الى الاستمرار في زيادة حجم وقدرات وسائل نقل الاسلحة النووية عبر القارات ، فان الرئيس ايزنهاور تحقق تماما من عدم التمكن من جعل بلاده غير معرضة للضربات المعادية (١). وقد عزز هذا الاستنتاج بدراسة مستفيضة عن امكانيات الدفاع الجوي الأميركي ، انجزتها اللجنة المعروفة بلجنة كيليان في اوائل عام ١٩٥٥ (٢) . وما ان قاربت الفترة الرئاسية الثانية لايزنهاور من نهايتها حتى كان الاتحاد السوفييتي قد بدأ بالتحول من القاذفات الى الصواريخ ، الامر الذي جعل الردع عبر التهديد بالانتقام اكثر قبولا في اسس العقيدة الاستراتيجية الأميركية .

وحدث ماكان متوقعا،عندما لاقت فكرة محاولة شل القدرة الاستراتيجية السوفييتية المتنامية عبر ضربة « وقائية » بواسطة القيادة الجوية الاستراتيجية الأميركية ، ترحيبا وقبولا في الاوساط البيروقراطية الأميركية . وقد استبعدت هذه الفكرة بقوة من قبل كل من الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس، قبل ان تناقش في دوائر صنع القرارات السياسية . ففي تشرين الثاني من عام ١٩٥٤

(١) - كان ذلك في حديثه امام الجمعية الوطنية لعضوات الكنيسة المتحدة في مؤتمرها السادس في اتلانتيك سيتي بولاية نيوجرسي في السادس من تشرين الاول عام ١٩٢٥ . انظر « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الأميركية » : دوايت ايزنهاور ١٩٥٢ (١٩٥٤) الصفحة ٦٢٥ .

(١) لو عدنا الى عام ١٩٥٠ لوجدنا ان دالاس كان قد توصل الى استنتاج مماثل أنظر دريموند وكوبلنتز في « صراع على حافة الهاوية » - الصفحتين ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) - تألفت لجنة كيليان من عدد من المهندسين والعلماء المميزين ، وكلفت من قبل مجلس الامن القومي باعادة دراسة برامج الاسلحة الاستراتيجية .

وبعد مرور عدة اشهر على صرف نظر الرئيس عن هذا الخيار ، أعلن وزير الخارجية دالاس ان « اية فكرة عن الحرب الوقائية يجب ان تستبعد كليا من وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية ومن اهتماماتها (١) » . وبدا مؤكدا ان العوامل الاخلاقية منعت القادة الاميركيين من اخذ اية امكانية للحرب الوقائية بعين الاعتبار ، وبالتالي فقد اعتبرت هذه الخطوة خارج السياسة الاميركية التقليدية التي تستثني الهجوم المفاجيء .

ولكن الاعتبارات العملية تركت تأثيرها بدون شك على القرار المتمثل بان الضربة المضادة للقوى Countforce لن تستطيع ايضا ان تزيل من الوجود قدرة الانتقام السوفييتية بواسطة الاسلحة النووية . وحتى لو امكن تدمير الوسائط البعيدة المدى السوفييتية ، فان الولايات المتحدة الاميركية لن تكون على ثقة من قدرتها في منع الاتحاد السوفييتي من احدث الدمار المادي في اوروبا الغربية بواسطة قواته المزودة بالوسائط ذات الامداء المتوسطة .

وطالما ان الحماية الكاملة لم تكن ممكنة ، فقد بقيت الحرب الوقائية خارج البحث ، وبالتالي فان ادارة ايزنهاور اعارت انتباهها الى تقوية امكانيات وسائط ايصال الاسلحة النووية الاميركية الاستراتيجية الى اهدافها .

وقد قدر كل من الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس أهمية التفوق الاستراتيجي في دعم الالتزامات الاميركية واحتواء الاتحاد السوفييتي وتجاوز القوات التقليدية للمعسكر الشيوعي . اما البرنامج الدفاعي لسياسة النظرة الجديدة فقد اعتمد بشكل رئيسي على الطائرات من نوع ب - ٥٢ ذات الامداء البعيدة ، التي حلت في القوى الجوية الاستراتيجية الاميركية عوضا عن مشيقاتها من نوع ب - ٤٧ ذات الامداء المتوسطة . وكان تطوير الطائرات (ب - ٥٢) قد بدا في عهد الرئيس ترومان ، ولكن ادارة ايزنهاور سمحت بالحصول على هذه الطائرات عبر قرارها المتخذ في تشرين الاول عام ١٩٥٣ ، اي بعد شهرين فقط من التجربة الحرارية - النووية السوفييتية الاولى .

(١) - انظر « نيويورك تايمز » الصادرة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، ويمكن ايضا الرجوع الى جورج لوي في كتابه « عصر الردع » (ليتل براون - ١٩٦٤) - الصفحة ٦٠ .

وقد حدد هذا التوقيت بالرغبة الاميركية التي اريد فيها التأكيد على المكسب الاستراتيجي الذي يؤمنه امتلاك هذه الطائرات .

الثقرة في القاذفات :

كان التقدم المدهش للاتحاد السوفييتي في امتلاك القنبلة الهيدروجينية، قد اثار الفرضية المتمثلة بقدرة الولايات المتحدة الاميركية في اعتماد سياسة يمكن الركون اليها وعلى اساس الانتقام الكثيف . وبالإضافة الى ذلك ، فان ايجاد العقيدة الدفاعية لادارة ايزنهاور ، اصبح الآن موضع تساؤل ، بعدما اعتمد الاتحاد السوفييتي استراتيجية اسطول القاذفات ، التي ظهر بعضها في العرض العسكري في موسكو في شهر تموز من عام ١٩٥٥ بمناسبة يوم الطيران السوفييتي . وقد شرح آلن دالاس ، مدير وكالة المخابرات المركزية الاميركية آنذاك ، ان منظري المخابرات في منتصف اعوام الخمسينات لم يكن امامهم الا ان يقدروا حجم تنامي القاذفات السوفييتية على اساس معدلات الانتاج التي كانت سائدة لديهم يومذاك ، وبالتالي ترجمة هذه الامكانية الى برامج فعلية (١) .

وعموما فان التقديرات التي قدمتها وكالة المخابرات الاميركية كانت اكثر تفاؤلا من تلك التي قدمتها مخابرات القوى الجوية . وكنتيجة لذلك فان الناطق العسكري تنبأ بان الاتحاد السوفييتي ستكون له الافضلية في بناء هذه القاذفات البعيدة المدى بنسبة ٢ - ١ لصالحه في نهاية اعوام الخمسينات . لذلك فقد دعا اعضاء الكونغرس والصحفيون الرئيس ايزنهاور الى تسريع برنامج صنع الطائرات من نوع ب - ٥٢ وبالتالي الى رفع مستوى القوة الجوية الاستراتيجية الاميركية .

لم يناقش مؤيدو زيادة حجم القوات الاستراتيجية الاميركية مسألة عدم خلق ثقرة لصالح السوفييت ، بل اصرروا على ان تحتفظ الولايات المتحدة الاميركية بوضع متفوق على الاتحاد السوفييتي . وقد خدم هذا الاصرار على

(١) - آلن دالاس في « مهنة المخابرات » (هاربر و راو - ١٩٦٢) الصفحتان ١٦٢-١٦٣

تفوق القوى الجوية الاميركية بالدرجة الاولى وقدم قضية بارزة لصالح اعضاء الكونغرس الديموقراطيين في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٥٦ .

وفي الواقع فان الدوافع السياسية والبيروقراطية اصبحت واضحة جدا خلال مناقشة لجنة الخدمات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ لمسألة القوى الجوية في ربيع عام ١٩٥٦ (١) .

ولكن القائلين بضرورة قلق التفوق بالقوى الجوية كان لهم منطقهم المقنع ايضا . فقد اكدوا انه يجب تحقيق تفوق كبير في هذه القوى - ردا على تنامي القدرات النووية الاستراتيجية - بغية جعل الولايات المتحدة الاميركية قادرة على احداث تدمير مادي كبير في الاسلحة الاستراتيجية السوفيتية قبل اطلاقها، او تدمير هذه الاسلحة كليا اذا امكن . وان الاخذ بالاستراتيجية المضادة للقوات سيحافظ على مصداقية سياسة الانتقام الكثيف - التي كانت قد طورت من قبل ادارة ايزنهاور نفسها - والتي بقيت تمثل تهديدا اميركيا باحتمال بدء الولايات المتحدة الاميركية في استخدام الاسلحة النووية ردا على عدوان غير نووي . وقد ادعي ايضا آنذاك ان القوى الاستراتيجية المتفوقة ستتمكن الولايات المتحدة الاميركية من تحقيق « الغلبة » في تبادل الضربات الاستراتيجية ، وتدمير بالتالي القسم الاكبر من القوى النووية السوفيتية ، وتستطيع بما تبقى لديها من قوى - ان تملئ الحول التي تريدها . وتركت الادارة الاميركية نفسها - في هذه الحالة - عرضة للنقد برفضها الموافقة على زيادة حجم القوات المسلحة التقليدية ، عندما بدا ان الاتحاد السوفيتي قد يفقد الولايات المتحدة الاميركية ميزة التفوق في القوة الاستراتيجية .

ومهما يكن من امر ، وبالرغم من الهجمات الشديدة على البرامج والسياسات الاستراتيجية الاميركية ، فان الرئيس حاول التمسك بالخطط الموضوعية لتطوير

(١) - يمكن الرجوع - بالنسبة لخلفية الثغرة في القاذفات والنقاشات حول القوة الجوية خلال عامي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ الى كتاب لوي « عصر الردع » الصفحات ١٢١ - ١٤٣ وكولين س. جراي في « التنبؤ بالثغرة في الدفاع الاميركي : سلوك سباق التسلح في اعوام ايزنهاور » (اورييس - ربيع ١٩٧٢ -) الصفحات ٢٥٧ - ٢٧٤ .

القاذفات الاستراتيجية من نوع (ب - ٥٢) ، ولكنه مالمبث في النهاية ان وافق عندما اصبحت الضغوط الداخلية غير محتملة - علي زيادة معدل انتاج هذه الطائرات ليصبح (٢٠) طائرة في الشهر ، وعلى توسيع مستويات نشرها . لقد رفض الرئيس الاميركي ايزنهاور القبول بعقيدة التفوق بالقوى الجوية لاسباب تعود الى السياسة الاستراتيجية الاميركية الجديدة التي كانت قد ظهرت لأول مرة في عام ١٩٥٥ ، ولات دعما رسميا في العام التالي ، وهي التي عرفت آنذاك باستراتيجية الاكتفاء Sufficiency Adequaey او الكفاية(١)

استراتيجية الكفاية :

يجب ان يتم السباق - بموجب هذه السياسة - مع الاتحاد السوفيتي على مبدأ « سلاح بسلاح » . والمهم ان تؤخذ بعين الاعتبار الكفاية في قوة الردع الاميركية فقط . حيث يمكن تحقيقها بمختلف وسائل إيصال الاسلحة النووية بما فيها الطائرات المحمولة على حاملاتها ، والقاذفات ذات الامدء المتوسطة ومركبات إيصال العابرة للقارات . وبموجب هذا المستوى الردعي ، تظل الولايات المتحدة الاميركية في وضع استراتيجي قوي ، وتقف وجها لوجه امام الاتحاد السوفيتي ، حتى لو تمكن هذا الاخير من تحقيق ميزة ايجابية لصالحه في الطيران البعيد المدى . وان الاخذ بعقيدة استراتيجية جديدة يعود - حسب رأي أحد الخبراء - الى رفض الرئيس ايزنهاور الاخذ بمبدأ المحافظة على التفوق الاستراتيجي الاميركي كمتطلب دائم في السياسة الاستراتيجية الاميركية(١).

(١) - تحدث الرئيس ايزنهاور في مؤتمر صحفي عقد في الثاني من شهر آذار عام ١٩٥٥ عن استراتيجية مستقبلية عندما قال :

« اذا حصلت على ما يكفي من نوع معين من السلاح » فقد يكون مهما » ان تحصل على كمية اضافية منه » (الاوراق العامة لرؤساء جمهوريات الولايات المتحدة الاميركية - ١٩٥٥ - الصفحة ٣٠٢) . وكانت الخطوط العريضة الرسمية لسياسة « الكفاية » قد وضعت في وقت مبكر من عام ١٩٥٦ ، حيث ناقش الرئيس ايزنهاور مفهوم هذه السياسة في مؤتمر صحفي عقد في الرابع من ايار عام ١٩٥٦ (الاوراق العامة للرؤساء - ١٩٥٦ - الصفحات ٤٦٢ - ٤٦٥) . ونوقشت استراتيجية الكفاية في كتاب لوي « عصر الردع » الصفحة ١٢٨ ، وفي كتاب صموئيل ب . هانتينغتون « الدفاع العام : البرامج الاستراتيجية في السياسات الوطنية » (مطبعة جامعة كولومبيا - ١٩٦١) الصفحات ١٠٠ - ١٠٤ وكتاب جراي : « التنبؤ عن الثغرة في الدفاع الاميركي » .

(٢) - انظر الصفحة (١٠٠) من كتاب هانتينغتون « الدفاع العام » .

ناقش عدد كبير من الناطقين الرسميين - اثناء الجدل حول القوى الجوية - مفهوم الكفاية امام الراي العام ، ودافعوا عن وجهة نظر الرئيس ايزنهاور ضد تهجمات أعضاء الكونغرس الديموقراطيين الذين اتهموا الادارة الاميركية بالتساهل في القدرات المضادة للقوة ، والاتجاه الى التخلف في مجال القاذفات ذات الامداء البعيدة . وقد شهد وزير الدفاع آنذاك السيد شارلز ويلسون - مثلاً - ان « نوعية قوتنا الانتقامية تصبح الآن ذات أهمية تزيد عن حجمها » .

وقد ايد الاميرال رادفورد ، رئيس هيئة الاركان المشتركة هذه الشهادة (١) .

اما اقوى شهادة لهذه الاستراتيجية الجديدة فقد قدمت من قبل وزير القوى الجوية السيد دونالد أ . كوارلز ، في شهر شباط من عام ١٩٥٦ في حديثه الذي حمل عنوان « كم يكفينا من الوسائط الاستراتيجية ؟ » وقد ناقش كوارلز - الذي اختلف مع اغلب زملائه في القوى الجوية - قائلاً ان المسؤولين الرسميين في الولايات المتحدة الاميركية يجب ان يقرؤا سياسة « الكفاية » بعد الوصول الى نقطة معينة في بناء القوة الجوية ويجب ان يعرفوا ان الدولة الاميركية لا تحتاج لكثر من القوة القادرة على احداث مستويات محددة من الدمار للاتحاد السوفييتي (٢) .

وقد ابتعد كوارلز الى ابعد من حدود العقيدة الجوية التقليدية ، اذ لاحظ بان كلا من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية لن يستطيع ان يمنع الطرف الآخر من المحافظة على امكانية ايقاع دمار مأساوي في بلاده ، ثم انتقل الى شرح احتمال حدوث مثل هذا الوضع ، حتى مع وجود عدم تساو

(١) - المراجع الوثائقية لوزارة الدفاع الاميركي لعام ١٩٥٦ عن المناقشات امام اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الموازنة في مجلس النواب الاميركي - الكونغرس الرابع والثمانون - الجلسة الثانية - الصفحة ٩ .

(٢) - دونالد أ . كوارلز « كم يكفينا من الوسائط الاستراتيجية ؟ » وقد نشر الحديث في مجلة القوى الجوية - عدد ايلول ١٩٥٦ - الصفحة (٥١) .

كبير بين القوى الهجومية والدفاعية للطرفين المتضادين . ويمكن ان نلخص ملاحظات السيد كوارلز في الفكرة التالية :

« ان بناء القوى النووية في كل من الطرفين المتضادين يجعل الحرب الشاملة كارثة لا يمكن التفكير بها بالنسبة للجانبين . ولا يمكن لاي جانب ان يامل بالهروب من الكارثة حتى لو استطاع ان يحقق هامشا ما من التفوق في الطائرات او في الوسائط الاخرى المعدة لايصال الاسلحة النووية الى اهدافها . وبعد نقطة معينة ، فان المشكلة تصبح خارج القوة النسبية » للجانبين المتضادين . ان كلا من الطرفين يمتلك القوة المطلقة وكل منهما معرض للتدمير بهذه القوة التي يتصرف بها الآخر (١) » .

بدا ان قرار تبني سياسة « الكفاية » كان نابعا من اهتمام الرئيس ايزنهاور بان التفوق يكلف غالبا جدا . ولقد اصبح واضحا ان الجهود المبذولة للمحافظة على قوات جوية اميركية متفوقة وعلى قدرة في توجيه ضربة مضادة للقوة ، تحتاج الى نفقات يمكن ان تصل الى ارقام مذهلة . وتشير بعض التقديرات الى ان الميزانية السنوية للقيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية تصل الى ثلاثين مليار دولار في ظل هذه الاستراتيجية (٢) . ولكن اية زيادة في النفقات الاستراتيجية كانت ستهدد بايقاف خطط الادارة الاميركية الهادفة الى ابقاء المصروفات الدفاعية ضمن حدود مقبولة ، وتنسف المفهوم العام عن الاعتماد على القوة النووية كبديل اقتصادي فعال للقوى التقليدية الكبيرة ، وبالإضافة الى مسألة التكاليف ، فان الرئيس الاميركي ، وعددا كبيرا من العسكريين الرسميين في الولايات المتحدة الاميركية ، أصبحوا خاضعين لمأزق استراتيجي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية كنتيجة لا يمكن تجنبها للتكنولوجيا العسكرية .

ويجب التأكيد على ان رفض برنامج التفوق الواضح جعل ادارة الرئيس

(١) - انظر المرجع السابق - الصفحة ٥٢ .

(٢) - تعزى هذه التقديرات الى مسؤولين كبار ومن ضمنهم الرئيس ايزنهاور نفسه ، كما جاء في مجلة نيوزويك الصادرة بتاريخ ٩ ايار ١٩٦٠ - الصفحة ٢٧ .

ايزنهاور ترفض ايضا الحد من الردع ، الامر الذي يتعارض مع استراتيجية الجيش والبحرية ، والتي تعتبر بدورها متعارضة بشكل دراماتيكي مع سياسة التفوق التي تأخذ بها القوى الجوية .

وقد ادعى مؤيدو الردع المحدود انه يجب توجيه القوى الاستراتيجية لردع الهجمات النووية السوفيتية فقط ، وانه لتحقيق هذا الهدف يكفي ان تمتلك الولايات المتحدة الاميركية قوة صغيرة قادرة على الوقوف بوجه الضربات السوفيتية وعلى احداث تدمير كبير في الضربة الانتقامية الجوابية . وقد املت رغبة القوى البحرية الاميركية في تفضيل هذه السياسة غير التاكيد على اهمية القوى الموجودة في القواعد البحرية بما فيها حاملات الطائرات والانظمة الصاروخية من نوع البولاريس . اما الدوافع الموجودة لدى الجيش البري الاميركي . والتي تشاطره البحرية في جزء منها - فقد ارتبطت بالافتراض المتمثل بان القدرات التقليدية الاميركية يجب ان تتم تقويتها بشكل حاد في فترة الخمول النووي . ولكن الرئيس ايزنهاور ووزير الخارجية دالاس والاميرال رادفورد لم يظهروا استعدادهم لخفض القوى الاستراتيجية مقابل تأمين الموارد اللازمة لتحسين وتطوير القدرات غير النووية الاميركية . وعوضا عن ذلك ، فقد اختارت الادارة الاميركية سياسة « حافة الهاوية » التي تعتمد على التهديد بالتصعيد النووي لردع سلسلة طويلة من النزاعات . ولذا فقد بقيت الحاجة ماسة الى قوة استراتيجية قوية ، دون الاصرار على التفوق الكثيف .

يبدو ان الامر يتصف بالتناقض ولكن الرئيس ايزنهاور لم ير اي تناقض بين الاقرار بوجود حالة خمول نووية على المستوى الاستراتيجي وبين الالتزام بخطة دفاعية ذات توجه نووي حسب سياسة النظرة الجديدة . وحتى عندما قدم السيد كوارلز تحليله عن الردع والتدمير المتبادلين في الحرب النووية، فقد اكد ايضا على سياسة الانتقام الكثيف عبر الاعلان بأن « الامكانيات التي تجعل الحرب الشاملة فرضية غير مقبولة ، يمكن ان تجعل العدوان المحدود غير مقبول ايضا » ، كما اقترح ان تستخدم القوة النووية الكاملة ضد العدوان المحدود(١) .

(١) - انظر الصفحة ٥٢ من مقال كوارلز « كم نحتاج من الوسائل الاستراتيجية ؟ » .

وهكذا أصبحت الإدارة الأميركية، في نهاية الفترة الرئاسية الاولى لايزنهاور، تأخذ سياسة تتأرجح بين خيارَي التفوق الاستراتيجي والردع الأدنى ، بينما بقيت تحافظ على السياسة الدفاعية ذات التوجه النووي في ظل النظرة الجديدة Newlook ولكن هذه الاستراتيجية لم تعكس الخيار العقائدي فحسب، بل كانت تمثل أيضا التسوية البيروقراطية بين أولئك الذين اعتبروا ان الولايات المتحدة الاميركية تملك قوة استراتيجية أكبر من اللازم ، وأولئك الذين اعتبروا العكس . اما مفهوم الإدارة الأميركية عن الكفاية الاستراتيجية فكان نوعا من التخطيط الدقيق المسبق أكثر منه كعقيدة تحدد الحدود القصوى والدنيا لحجم وطابع القوة النووية الاميركية . ولكن اسلوب اقتراب الرئيس الاميركي ترك تأثيرا على التوجيه الاساسي لرد الفعل الاميركي على الثغرة التي حدثت في القاذفات في منتصف الخمسينات ، وبقي ثابتا نسبيا خلال الفترة الرئاسية الثانية - حيث شكل اطار القرارات عن الصواريخ الباليستكية الاميركية واثّر على الرد الذي اتخذ تجاه الاقمار الصناعية والثغرة في القاذفات في نهاية اعوام الخمسينات .

الثغرة الصاروخية وتعرض القوات :

تركزت قضايا الاسلحة الاستراتيجية خلال الفترة الرئاسية الثانية لايزنهاور على الصواريخ أكثر منها على القاذفات ، وعكست جدالا حادا حول متطلبات الردع .

وبدأت اشارات التحول الى سياسات استراتيجية جديدة تظهر عندما اخذت الولايات المتحدة الاميركية تراجع تقديراتها السابقة عن قدرات القاذفات الاستراتيجية السوفيتية في نهاية عام ١٩٥٦ وبداية عام ١٩٥٧ . وبالرغم من ان الاتحاد السوفيتي كان لايزال يمتلك اسطولا كبيرا من القاذفات متوسطة المدى ، فقد ادعي آنذاك بأنه لن يستطيع ان يضع أكثر من بضعة مئات من الطائرات العابرة للقارات من النوعين Bear و Bison . وفي الواقع فان الانقلاب المذهل في القوى النسبية اظهر بشكل لايقبل الشك بان الولايات المتحدة الاميركية سوف تحقق التفوق في هذه الفئة من الاسلحة خلال سنوات قلائل ،

بنتيجة تنفيذ برنامج صنع القاذفات الاستراتيجية من نوع (ب - ٥٢) ، الذي اعطي اشارة الضوء الاخضر . وقد كانت هذه النظرة المتفائلة عن الميزان الاميركي - السوفييتي في القاذفات الاستراتيجية تعزى الى ما استطاعت المخابرات الاميركية ان تجمعها من معلومات بواسطة تكنولوجياها المتقدمة وخاصة الطائرة الاستطلاعية من نوع (يو-٢) التي كانت تحلق فوق الاتحاد السوفييتي بانتظام منذ عام ١٩٥٦ . وقد كشفت الصور الفوتوغرافية المأخوذة للاتحاد السوفييتي من ارتفاعات عالية عدم وجود نشر كبير للطائرات ذات الامداء البعيدة ، الامر الذي عزز المؤشرات الاخرى الدالة على ان قادة الاتحاد السوفييتي لم يقرروا الانتاج الكثيف لهذه القاذفات ، وبالتالي فان ثغرة القاذفات كانت لاتزال موجودة لصالح الولايات المتحدة الاميركية (١) .

حدث العكس في عام ١٩٥٧ ، عندما قدمت طائرات الاستطلاع من نوع (يو - ٢) معلومات غير مريحة عن مواقع اجراء التجارب الصاروخية للصواريخ العابرة للقارات . وقد كانت الادارة الاميركية تحاول منذ بدء تحليل الطائرات (يو - ٢) في اجواء الاتحاد السوفييتي الحصول على معلومات اكثر كمالا ووثوقا عن الجهود السوفييتية المبذولة في مجال الصواريخ الباليستكية . واستطاع خبراء المخابرات الاميركية ان يحصلوا خلال الاعوام الاولى من الخمسينات على معلومات غير مباشرة وغير مؤكدة ، تشير الى جهد سوفييتي في تطوير الصواريخ الباليستكية ذات الامداء البعيدة والقادرة على حمل الرؤوس النووية . وقد امكن بواسطة محطة للرادار مقامة في تركيا كشف التجارب السوفييتية على الصواريخ الباليستكية ذات الامداء المتوسطة قبل نهاية عام ١٩٥٥ ، حيث كان متوقعا ايضا ان يبدأ نشر هذه الصواريخ وتوجيهها على اهدافها في اوروبا الغربية خلال وقت قصير . ولم يكد يمر عام واحد بعد ذلك التاريخ حتى كشفت ايضا التجارب السوفييتية على ما اعتقد آنذاك بأنه

(١) - انظر آلن دالاس في كتابه « مهنة الاستخبارات » الصفحات ١٥١ - ١٥٤ و جراي في « التنبؤ عن الثغرة والدفاع الاميركي » عن خلفية الطائرات (يو - ٢) وانتهاء الثغرة في القاذفات . وقد ناقش الرئيس ايزنهاور برنامج الاستطلاع بواسطة الطائرات (يو - ٢) في كتابه « السلام المتأرجح » الصفحات ٥٤٢ - ٥٤٧ .

صواريخ باليستكية عابرة للقارات . ومهما يكن من امر فقد حسم الامر في النهاية عندما استطاعت الطائرة الاستطلاعية (يو - ٢) ان تأتي بصورة فوتوغرافية دراماتيكية عن المنشآت الخاصة باجراء التجارب على الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في كل من كابوستين يار و تويوراتان في ربيع عام ١٩٥٧ ، مما جعل المسؤولين الرسميين الاميركيين يستنتجون بشكل قاطع ان الاتحاد السوفييتي يحقق تقدما سريعا في التطوير الناجح للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . واستنادا الى هذه المعلومات وعلى الاطلاق المتتابع لعدد من الصواريخ ذات الامداء البعيدة خلال صيف ذلك العام ، فقد فهم المسؤولون الاميركيون بأن الاتحاد السوفييتي قرر اعطاء الافضلية للصواريخ الاستراتيجية على القاذفات الاستراتيجية ذات الامداء البعيدة (١) .

الجهود الصاروخية :

اصبحت الولايات المتحدة الاميركية نفسها مشغولة - اعتبارا من منتصف عام ١٩٥٧ بتطوير انواع متعددة من الانظمة الصاروخية الاستراتيجية (٢) .

وعموما فلم تلق برامج تطوير الصواريخ اي اهتمام اميركي سواء في نهاية الاربعينات او في بداية الخمسينات . وبالرغم من العمل في تطوير بعض الصواريخ الباليستكية ذات الامداء القصيرة ، والصواريخ المجنحة ، فلم تكن تبذل اية جهود لتطوير برامج الصواريخ الباليستكية ذات الامداء البعيدة . ولعل ذلك يعود للدرجة الاولى الى مجموعة من العوامل المشتركة كالتكنولوجيا المتعثرة، والخمول البيروقراطي ، وعدم التقدير الكافي لعقيدة الردع ، الامر الذي جعل

(١) - يمكن الرجوع - من أجل معلومات أكثر من مهمة (يو - ٢) في عام ١٩٥٧ والمهام الاستطلاعية العامة خلال الخمسينات الى كتاب ج.كلاس « الخفاء السريون في الفضاء » (راندوم هاوس - ١٩٧١) .

(٢) - يمكن الرجوع - بالنسبة لتاريخ برامج الصواريخ الاستراتيجية الاميركية - الى كتاب ايجين ام « تاريخ تكنولوجيا الصواريخ : مقالات عن الابحاث والتطوير والاستخدام » مطبعة جامعة ولاية واين (١٩٦٤) و روبرت ل. بيري « القرارات عن الصواريخ الباليستكية » الصفحات ٦٧ - ٨٢٨ (المعهد الاميركي للعلوم الفضائية والفلكية » ١٩٦٧ . وهربرت يورك في « السباق نحو الفضاء : وجهة نظر في سباق التسلح » (سيمون وشاستر - ١٩٧٠) .

الجهود توجه الى اعتماد سياسات استراتيجية تعتمد بدورها على قوة كبيرة من القاذفات .

وما ان دخل الرئيس ايزنهاور الى البيت الابيض ، حتى ساد شعور عام بضرورة الرد على النشاطات السوفيتية في حقول الصواريخ الباليستكية ، وخاصة ذات الامداء البعيدة ، واعادة النظر بالبرامج والدراسات الهادفة الى تطوير الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . ثم توصلت لجنة تقييم الصواريخ الاستراتيجية في مطلع عام ١٩٥٤ الى استنتاج عن التكنولوجيا الاميركية المتعلقة بالصواريخ الباليستكية ، حيث اكدت القدرة على تطوير وضع هذه الصواريخ ، واقترحت اعطاء هذه القضية اقصى الاهمية .

واستنادا لاقتراح هذه اللجنة ، وللأبحاث والدراسات التي انجزت في مؤسسة راند ، فقد عمدت القوى الجوية الى تسريع العمل في الصواريخ العابرة للقارات ذات الوقود السائل التي عرفت آنذاك بصواريخ « أطلس » ، وما لبث مجلس الامن القومي ان صدق رسميا على الاهمية الوطنية القصوى لهذا البرنامج .

اقترحت لجنة كيليان في مطلع عام ١٩٥٥ ، ان يتم العمل في الصواريخ ذات الامداء فوق المتوسطة ، بالتوازي مع العمل في الصواريخ ذات الامداء البعيدة . ومع نهاية ذلك العام ، كانت القوى الجوية قد بدأت بتطوير وضع صاروخ أكثر تقدما عرف آنذاك بالصاروخ تايتان ، وصاروخ آخر من نوع ثور ، ليتم نشره في أوروبا الغربية . ودخل الجيش ايضا حقل الصواريخ الباليستكية ، وبدأ بتطوير صاروخ ذي مدى فوق المتوسط ووقود سائل عرف بصاروخ جوبيتر، وكان معدا للاطلاق من متن سفينة حربية^(١) . وعموما فقد اقترحت القوى البحرية آنذاك تطوير صاروخ ذي مدى فوق المتوسط ويعمل بالوقود الجاف ليصار الى استخدامه في الفواصات ، ولكن هذا الاقتراح لم ير النور الا في

(١) أنظر ميخائيل هـ . ارماكوس في ، سياسات تجديد الاسلحة : الجدل حول الصاروخين ثور وجوبيتر (مطبعة جامعة كولومبيا - ١٩٦٩) .

عام ١٩٥٦ ضمن البرنامج المعد لتطوير صواريخ البولاريس التي تطلق من القواصات .

واخيرا فقد اجرت القوى الجوية الابحاث اللازمة لتطوير صواريخ تعمل بالوقود الجاف وتستطيع حمل الرؤوس النووية عبر القارات ، الامر الذي ادى الى الحصول على موافقة رسمية على برنامج صنع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من نوع مينوتمان في عام ١٩٥٨ .

كان الدافع وراء جهود تطوير الصواريخ الاميركية في الفترة من عام ١٩٥٤ حتى منتصف عام ١٩٥٧ ، يكمن في الرغبة بمنع الاتحاد السوفييتي من تحقيق سبق في مجال الصواريخ الاستراتيجية . وبالرغم من ان ذلك لم يستند على حسابات عسكرية دقيقة ، فانه استطاع ان يعكس اهتمام الادارة الاميركية بالمحافظة على مصداقية الوضع الدفاعي الاميركي والالتزامات الامنية . وبالرغم من سياسة الاكتفاء التي انكرت ضرورة السباق مع الاتحاد السوفييتي في كافة فئات الاسلحة ، فان الرئيس ايزنهاور ، عرف ابعاد القوة السياسية التي تستطيع الصواريخ العابرة للقارة ان تضعها في ايدي القادة السوفييت ، ولم يكن راغبا في السماح للاتحاد السوفييتي باحتكار هذه التكنولوجيا الجديدة ، وبمرور الزمن فقد بدأت الفوائد العسكرية للصواريخ الباليستكية تمارس تأثيرها بدرجة اقوى على القرارات الاميركية من اعطاء الافضلية القصوى لهذه البرامج . وما لبث المحللون العسكريون والقادة المدنيون ان عرفوا بان انظمة الصواريخ الباليستكية تؤمن قدرة ردع يمكن الاعتماد عليها اكثر من القاذفات الاستراتيجية والصواريخ الممنجة ، وانها تستطيع النفاذ عبر الدفاعات السوفيتية وتكون اقل تعرضا للهجمات النووية (١) . وقد كانت هذه النقطة الاخيرة حرجية ، حيث ان مسألة نشر الاتحاد السوفييتي بصواريخه الباليستكية لم تلفت الانتباه الى زيادة تعرض السكان الاميركيين للهجوم النووي فحسب ، بل اقلت الضوء الساطع على نوع آخر من التعرض ، يتمثل باحتمال تدمير

(١) لقد اكد الرئيس ايزنهاور بشكل خاص على برنامج البولاريس باعتباره يقدم امكانية انتقام غير معرضة للاصابة . انظر الصفحات ٥٦ - ٥٧ من كتابه « تفويض بالتغيير » .

القوى الاستراتيجية الاميركية نفسها بواسطة الضربة النووية السوفيتية الاولى .

وعموما فان تعرض انظمة ائصال الاسلحة النووية الى اهدافها وما يتصل بها من برامج الاسلحة الاستراتيجية لم يكن قضية جديدة . فقد اكدت الدراسات الاكاديمية والتقارير للحكومة - في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات - الى ان الردع يعني اكثر من تجميع عدد كبير من الاسلحة ، وان الردع الفعال يتطلب أنظمة استراتيجية قادرة على مقاومة الضربة المعادية الاولى مع الاحتفاظ بقدرة نفوذ كافية وقوة تدميرية تستطيع أحداث تدمير واسع النطاق في الانتقام من المعتدي . وقد قدمت مؤسسة راند بعد عام واحد من دخول الرئيس ايزنهاور الى البيت الابيض ، دراسة اكدت فيها ان المطارات الموجودة خارج الولايات المتحدة الاميركية والتابعة للقيادة الاستراتيجية الاميركية قد تصبح معرضة للضربات الجوية السوفيتية ، واقترحت ايضا ان تتحول القوى الجوية الاميركية الى الاستفادة من منشآت موجودة على الارض الاميركية ، بحيث تكون هذه المنشآت منتشرة ، ومجهزة بأنظمة انذار واستنفار جديدة (١) .

اما دراسة راند الثانية التي انتهت في عام ١٩٥٥ وأخذت بعين الاعتبار تطورات الصواريخ الباليستكية في الاتحاد السوفيتي ، فقد قدمت تقييما اكثر اهمية للاستراتيجيات الناجمة عن ظهور هذه الوسائط الحديثة .

واشارت هذه الدراسة التحليلية الى انه اذا كانت الاجراءات المتخذة كافية لوقاية قوات الولايات المتحدة الاميركية من هجمات القاذفات السوفيتية، فقد لا تكون قادرة بالضرورة على وقاية هذه القوات من الهجمات الصاروخية . اما النشر السوفيتي للصواريخ الباليستكية ذات الامداء المتوسطة وفوق المتوسطة، فقد شكلت تهديدا محسوسا ضد القواعد الجوية الاميركية الموجودة خارج الولايات المتحدة الاميركية والتي تتمركز فيها القاذفات من نوع (ب-٤٧) . وكان قلق

(١) - انظر جوزف كرافت من مؤسسة راند في : ترسانة الافكار - مجلة هاربر - تموز ١٩٦٠ - الصفحات ٧١ - ٧٢ ، حيث يلخص السيد كرافت هذه الدراسة الحرجة لمؤسسة راند - والتي قدمت في عام ١٩٥٢ ، ثم قدمت دراسة اخرى معادلة في عام ١٩٥٥ ايضا .

القائمين بالدراسة ناجما بشكل رئيسي من مخاوفهم من امتلاك الاتحاد السوفيتي للصواريخ الباليستكية ذات الامداء البعيدة ، الامر الذي يعرض للخطر حتى القاذفات الاستراتيجية الاميركية من نوع ب - ٥٢ المتمركزة في الولايات المتحدة الاميركية نفسها . واذ تأكد للمحللين ان خط الانذار المبكر البعيد لن يستطيع كشف الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ICBM فقد قدروا حسابيا ان عددا صغيرا نسبيا من هذه الصواريخ سيكون قادرا على تدمير كافة قوى القاذفات الاميركية في هجوم مفاجيء ، اذا لم يعتمد القادة الاميركيون الى تنفيذ برنامج واسع النطاق لجعل الرادع الاستراتيجي الاميركي اقل تعرضا عبر اخفاء وسائطه وجعلها متحركة وحمايتها بالتجهيز الهندسي القوي وباستخدام أنظمة انذار عن الصواريخ الباليستكية .

وباختصار يمكن القول انه حتى قبل اطلاق القمر الصناعي السوفيتي في تشرين الاول عام ١٩٥٧ الذي اضى هالة دراماتيكية على الجهود السوفيتية في تطوير الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، وزاد بشكل حاد خطر تعرض القوات الاميركية ، فقد كان الرئيس ايزنهاور قد اعار الاهمية اللازمة لهذه القضية واوزع ببدء العمل في بعض المشاريع والبرامج التي هدفت الى تقليل هذه الخطورة .

وقد شملت هذه البرامج تطوير نظام الانذار الراداري المبكر عن الصواريخ الباليستكية BMEWS واعمالا اخرى بغية الاقلال من خطورة التهديد لقاذفات القيادة الاستراتيجية الاميركية ، نذكر منها مثلا وسائط الاستنفار المتطورة والتقنيات المتقدمة في القواعد الجوية .

لقد انعكس الاهتمام بعدم التعرض في الجهود الهادفة الى تقليل تعرض قوات الصواريخ الباليستكية التي كانت آنذاك قيد التشكيك . ونذكر على سبيل المثال ان القوى الجوية بدأت في منتصف الخمسينات ببرنامج تطوير منشآت اطلاق الصواريخ من نوع (اطلس) بجعلها محمية جيدا وتحت الارض (وباختصار جعلها مغطاة) ، بينما تقرر ايضا ان يتم توضع الصواريخ العابرة للقارات من نوع تايتان في صوامع (ملاجىء) من الاسمنت المسلح ، وقد ساعد

في ذلك استخدام الوقود الجاف في الصواريخ الحديثة من نوع مينوتمان. ولعل
الاهم من كل ذلك ، ان الادارة الاميركية اعارت اهتماما خاصا الى برنامج
الصواريخ البحرية من نوع البولاريس ، الذي كان (ولا يزال) يهدف الى
تزويد الولايات المتحدة الاميركية بقوة انتقام غير معرضة اطلاقا للهجمات المعادية.
واعتبر برنامج البولاريس واسطة ردع فعالة جدا ولا تقارن مع أنظمة الصواريخ
المجنحة التي كانت موجودة آنذاك ، طالما انه يسمح باطلاق الصواريخ من تحت
الماء ويعتمد على صواريخ باليستية لا يوجد دفاع ضدها .

وكما ذكرنا سابقا ، فان الادارة الاميركية لم تفاجأ كليا باطلاق القمر
الصناعي السوفيتي ، طالما ان معلومات الاستخبارات الاميركية كانت قد
اشارت الى تقدم سوفيتي واضح في حقل الصواريخ .

واذا كان صحيحا ان الادعاءات السوفيتية المبكرة عن النجاح في برامج
الصواريخ الباليستية ذات الامدء البعيدة لم تقابل بالتصديق في البداية ،
فان الكشف الراداري الاميركي للتجارب السوفيتية على الصواريخ الباليستية
العابرة للقارات في شهر آب من عام ١٩٥٧ ، جعل القيادة الاميركية تأخذ
تبعات خروتشيف - التي اطلقها قبل اطلاق القمر الصناعي السوفيتي
بشهرين - بعين الاعتبار . وبالرغم من ذلك فقد مثل القمر الاصطناعي
السوفيتي اكثر من نكسة نفسية لكل من الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها،
والقى ضوءا ساطعا على التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في الصواريخ
السوفيتية ، وأشار أيضا الى ان الاتحاد السوفيتي قد يخطو بسرعة اكبر
مما كان متوقعا له باتجاه تحقيق قدرات عملياتية في مجال الصواريخ الباليستية
العابرة للقارات

اعيد النظر في تقديرات المخابرات الوطنية الاميركية التي كانت قد أعدت
في نهاية عام ١٩٥٧ ، لتعكس النشاطات السوفيتية الحديثة في مجال الصواريخ
الباليستية العابرة للقارات واطلاق القمر الصناعي السوفيتي . وكانت هذه
التقديرات - التي اعتمدت على القدرات التقنية السوفيتية والطاقة الانتاجية
لديهم - قد اوضحت ان الاتحاد السوفيتي سوف يستطيع نشر عدد قليل

من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات - وربما حوالي عشرة صواريخ- في مطلع عام ١٩٥٩ ، كما انه سيكون قادرا على نشر حوالي مائة صاروخ آخر في عام ١٩٦٠ وخمسمائة صاروخ في عام ١٩٦١ (١) .

تقرير غايشر :

وبالرغم من اعادة النظر بتقدير الجهود الصاروخية السوفيتية وفي الاثر السياسي لاطلاق القمر الصناعي السوفيتي ، فقد بدا الرئيس ايزنهاور راضيا عن خطوات وطابع البرامج الاستراتيجية الاميركية معتبرا اياها كافية لحراسة الامن الاميركي . ولكن دوران القمر الاصطناعي في مداره حول الارض خلق جدالا حول الثفرة الصاروخية ، التي مالبت ان حولت البرامج الاستراتيجية الاميركية التي تقودها ادارة ايزنهاور الى قضية عامة بارزة ، حيث هوجمت خطط التسليح التي وضعها الرئيس الاميركي من قبل بعض الدوائر السياسية . وقد استمرت الثفرة الصاروخية عموما منذ اطلاق القمر الاصطناعي السوفيتي حتى نهاية الفترة الرئاسية الثانية لايزنهاور ، حيث تجاوز الجدل الذي اثارته ، ما كان قد وقع من قبل خلال الثفرة المتعلقة بالقاذفات ، سواء من حيث الشدة او الاهمية الدولية والتاثير على القرارات الاميركية حول الاسلحة الاستراتيجية (٢) .

ظهرت السلسلة الاولى من الانتقادات في تقرير سري للغاية بعنوان « الردع والبقاء على قيد الحياة في العصر النووي » وعرف آنذاك بتقرير غايشر ، حيث قدم الى مجلس الامن القومي بتاريخ السابع من تشرين الثاني عام ١٩٥٧ ، اي بعد شهر واحد من اطلاق القمر الاصطناعي السوفيتي . وبالرغم من عدم كشف سرية هذا التقرير الا بعد خمسة عشر عاما من تاريخه ، الا ان محتوياته

(١) - يمكن الرجوع - بالنسبة للنقاش المفصل عن تقديرات الاستخبارات خلال هذه الفترة - الى روي ليك لايدر في « الجدل حول الثفرة الصاروخية » في مجلة العلوم السياسية الربعية العدد ٨٥ (كانون الاول ١٩٧٠) الصفحات ٦٠٠ - ٦١٥ .

(٢) - يمكن الرجوع - بالنسبة للدراسة اكثر تفهما لهذه القضية - الى ادغار بوتومفي « الثفرة الصاروخية » دراسة تشكل السياسة العسكرية والسياسية (مطبعة جامعة فيرليه ديكنسون - عام ١٩٧١) .

تسربت الى الصحافة بعد تقديمه الى الرئيس ايزنهاور مباشرة ، واصبح بالتالي عنصرا هاما من عناصر الجدل العام .

كانت لجنة غايثر التي شكلت من خبراء مميزين غير حكوميين في ربيع عام ١٩٥٧ ، بمثابة جماعة استشارية مكلفة بدراسة مسألة وقاية السكان المدنيين من الهجمات النووية . ولكن مهمتها سرعان ما توسعت لتشمل البحث عن القيمة الردعية لقوى الانتقام الاميركية ، بالإضافة الى مسائل اخرى اكثر تشعبا وذات علاقة بالبرامج الدفاعية الاميركية (١) .

وقد رسمت لجنة غايثر في تقريرها صورة قاتمة للوضع الدفاعي الاميركي في ظل ادارة ايزنهاور ، واقرحت زيادة فعالة في الاتفاق على تحسين القدرات الدفاعية الاميركية ، والتي يجب ان تشمل تقوية القوات التقليدية وتوسيع برامج الدفاع المدني . ومهما يكن من امر فقد اثير انتباه خاص الى مسألة التعرض للخطر للقوات الاستراتيجية الاميركية - حيث جاءت هذه المسألة في مركز الاهتمام لتقرير اللجنة المذكورة بسبب الجدل الذي اثير حولها بعد اطلاق القمر الاصطناعي السوفييتي .

استنتجت لجنة غايثر - عبر اهتمامها الجدي بحالة الميزان النووي الاميركي - السوفييتي ومضامينه - بأن الاتحاد السوفييتي سيصبح قادرا قبل انتهاء عام ١٩٥٩ على القيام بهجوم نووي يستخدم فيه الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الحاملة للرؤوس النووية من فئة الميغاطن ، بينما ستكون القيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية معرضة كليا لهذه الهجمات اذا استمرت البرامج الحالية لديها على ما هي عليه (٢) .

وبغية الاقلال من خطر نشوء مثل هذا الوضع ، فقد اقترحت اللجنة المذكورة سلسلة من الاجراءات الهادفة الى تحسين سلامة القاذفات الاستراتيجية

(١) - انظر مورتون هالبرين في « لجنة غايثر والعمليّة السياسية » في مجلة « السياسات الدولية » عدد شهر نيسان لعام ١٩٦١ - الصفحات ٣٦٠ - ٣٨٤ .

(٢) - انظر جدول المصادر الامنية في اللجنة العلمية الاستشارية في الصفحة ١٤ من « الردع والبقاء على قيد الحياة في العصر النووي » (٧ تشرين الثاني - ١٩٥٧) .

الاميركية ، حيث شملت هذه الاجراءات جعل زمن رد الفعل قصيرا ما امكن، ونشر القواعد الجوية ووقاية قواعد القيادة الجوية الاستراتيجية عبر دفاع ايجابي وسلبي فعال ، ونشر شبكة الانذار عن الصواريخ الباليستكية . وكان اغلب هذه الاجراءات معمولا به او مخططا ، ولكن اللجنة اعتبرت ان الاسراع في تنفيذها وبذل جهد اكبر في هذا المجال يشكلان ضرورة ماسة . وعموما فقد اعتقد بعض اعضاء هذه اللجنة ان الرئيس ايزنهاور ومستشاريه لم يقللوا تماما مبادئ الردع النووي ، وبالتالي فقد اعاروا اهتماما اكبر الى تطوير قدرة تدميرية كلية دون التركيز على المسألة الحرجة المتعلقة بقدرات الضربة الثانية . واكد التقرير - من ناحية ثانية - على تسريع برامج الصواريخ الاميركية وتحديد تواريخ عملياتية معينة لانجاز هذه البرامج ، بحيث يرتفع عدد الصواريخ الباليستكية ذات الامدء فوق المتوسطة في خارج الولايات المتحدة الاميركية من (٦٠) الى (٢٤٠) صاروخا ، ويرتفع عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من النوعين « اطلس » و « تيتان » من (٨٠) الى (٦٠٠) صاروخا وبررت اللجنة هذه الزيادة في عدد الصواريخ بانها تعتبر ردا على القدرات السوفيتية المبكرة في مجال الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، واكدت هذه اللجنة - بنفس الوقت ، على الحاجة الى الحصول على نظام البولاريس ذي السلامة العالية بأسرع ما يمكن وعلى اقامة المواقع المحصنة للصواريخ التي تطلق من البر (١) .

أبدت لجنة غايثر اهتماما كبيرا بالميزان النووي الاميركي - السوفيتي . وكانت مسألة تعرض القوات الاميركية والوضع النسبي للقدرات الصاروخية الاستراتيجية الاميركية والسوفيتية قد طغت على المسرح السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الاميركية اثر اطلاق القمر الاصطناعي السوفيتي ، وما اعلنه خروتشيف من بيانات مدوية عن الصواريخ السوفيتية والتقدم السوفيتي الذي لم يسبق له مثيل من قبل في هذا المجال . وقد اشارت التقديرات التي عزيت في عام ١٩٥٨ الى القوى الجوية بأن الاتزان السوفيتي

(١) - انظر المرجع السابق - الصفحة

سبححق قريبا السبق في مجال الصواريخ ذات الامداء البعيدة .

وقد اظهرت هذه التقديرات - التي كانت اكبر بكثير من تقديرات المصادر المسؤولة الاخرى - ان الاتحاد السوفييتي قد يمتلك حتى مائة صاروخ عابر للقارات قبل نهاية عام ١٩٥٩ ، و (٥٠٠) صاروخا حتى نهاية عام ١٩٦٠، وحتى (١٠٠٠) صاروخ حتى نهاية عام ١٩٦١ . واشير أيضا الى ان ماسينشر من صواريخ امريكية - حسب الخطط التي كان معمولاً بها آنذاك - سيقل عن الصواريخ السوفييتية بمعدل (٦) مرات في تلك الفترة الحرجة من اوائل اعوام الستينات ، وقبل ان تطلق الثغرة الصاروخية . واعار رجال الكونغرس والناطقون الاكاديميون اهمية كبيرة لهذه المسألة متهمين الادارة الامريكية باتباع سياسة ستؤدي حتما الى التخلف الاميركي في حقل الصواريخ ، والى زيادة احتمال قيام الاتحاد السوفييتي بضربة « قاضية » ضد القوات الاستراتيجية الامريكية . وقد دعا هؤلاء - عبر دعمهم لتقرير لجنة غايشر - الى تسريع برامج الصواريخ الامريكية وزيادة حجم القوات ، والتأكيد بشكل خاص على سلامة الاسلحة الامريكية اي على بقائها سالمة بعد الضربات المعادية .

واذ لم يستطع الرئيس ايزنهاور ان يتجاهل هذه الطلبات ، ونظرا لوقوعه تحت تأثير ضرورة اعادة النظر في الاحتياجات الاستراتيجية الامريكية بعد صدمة القمر الاصطناعي السوفييتي ، فقد طلب مخصصات اضافية بمبلغ يزيد عن مليار دولار في مطلع عام ١٩٥٨ لتسريع نشر طيران القيادة الجوية الاستراتيجية الامريكية ، مؤكدا على ضرورة اتفاق الجزء الاكبر من هذه المخصصات على ضرورة جعل زمن استنفار قاذفات هذه القيادة الجوية الاستراتيجية في حدود (١٥) دقيقة فقط ، وعلى تسريع وتوسيع برامج الصواريخ البالستكية ذات الامداء البعيدة وفوق المتوسطة معا ، وعلى بدء انشاء نظام الانذار الراداري المبكر لهذه الصواريخ ، واعطاء افضلية اكبر لمشروع البولاريس . وهكذا فقد رفض الرئيس ايزنهاور الاقتراحات التي كانت ستؤدي الى زيادات كبيرة في الاتفاق الدفاعي الاميركي على القوات التقليدية، وغض النظر عن اقتراح آخر على تقوية الدفاع المدني ، وقبل اغلب توصيات

لجنة غايثر . وبالرغم من ذلك ، فقد استمر خبراء خارجيون عديدون بمهاجمة السياسات الاستراتيجية للادارة الاميركية ، ثم وافق الكونغرس في صيف عام ١٩٥٨ ، وبمبادته الخاصة على المخصصات الاضافية المطلوبة لبرامج الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ومشروع البولارس .

تأثرت المعركة التالية بين الادارة الاميركية والكونغرس المسيطر عليه من قبل الديموقراطيين ، حول الثغرة الصاروخية ، بالسياسة الداخلية الاميركية، ولكن عددا كبيرا من اعضاء مجلس الشيوخ ذوي الخبرة في المسائل العسكرية عارض بشدة سياسة الرئيس الخاصة بالاسلحة الاستراتيجية . واتهم بعض اعضاء هذا المجلس الادارة الاميركية بتعريض الامن الاميركي للخطر برفضها تخصيص الموارد الضرورية للمحافظة على قوة ردع اميركية يمكن الوثوق بها ، وبتفتيشها عن « الامن الاقتصادي على حساب الامن العسكري (١) » . وقد وجهت هذه الاتهامات في مناقشات اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ في عام ١٩٥٨ .

ولم يكن مفاجئا ان يضطر قادة الادارة الاميركية آنذاك لشرح السياسة التي اخذوا بها والدفاع عنها ، تحت الضغط الناجم عن بروز القضايا الاستراتيجية واهتمام الراي العام الاميركي بها . وقد اكد الرئيس ايزنهاور نفسه في حديثه القاه في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٧ ، بعد مرور زمن قصير على اطلاق القمر الصناعي السوفييتي ، على القدرات العسكرية للولايات المتحدة الاميركية وكونها اكثر من كافية لحماية البلاد وحلفاء امريكا . وقال الرئيس انه كان مقتنعا « بانه - وبالرغم من احتمال تقدم الاتحاد السوفييتي في بعض انواع الصواريخ وفي بعض المناطق الخاصة - لايزال يوجد تفوق في

(١) - انظر بيان عضو مجلس الشيوخ جون - ف. كينيدي في سجل الكونغرس - المجلد ١٠٤ الجلسة الاولى للكونغرس الخامس والثمانين (١٩٥٨) الصفحة ١٧٥٧ .

(١) - الحديث الموجه عبر الاذاعة والتلفزيون الى الشعب الاميركي عن دور العلم في الامن القومي - ٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ - الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية ١٩٥٧ - الصفحة ٧٩٤ .

القوة العسكرية الشاملة للعالم الحر على مجموع الدول الشيوعية (١) . « . وكان يكمن خلف هذا الحديث والبيانات المماثلة الاخرى ، اهتمام واضح للرئيس ايزنهاور ومستشاريه ، بأن اي نقص محسوس في الوضع النووي الاميركي قد يؤدي الى توسع واسع النطاق في البرامج الاستراتيجية ، والى درجة تصبح السيطرة معها على الاتفاق الدفاعي صعبة او ربما غير ممكنة . وهكذا فقد كانت الاعتبارات المتعلقة بالمزاينة ذات اهمية كبيرة في وضع برامج الادارة الاميركية خلال السنوات الاخيرة من رئاسة ايزنهاور . ومهما يكن من امر فان كلا من الرئيس نفسه ووزير الدفاع الاميركي آنذاك السيد نيل ماك الروي ومسؤولين آخرين في الادارة الاميركية ، قاموا بتبرير سياساتهم الاستراتيجية على الاصعدة التقنية والعسكرية والعقائدية ، ردا على الانتقادات التي وجهت اليهم خلال الجدل عن الثفرة الصاروخية في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ .

وقد انكر هؤلاء ماجاء في الانتقادات المذكورة عن ان اية ثفرة صاروخية ستؤدي في المستقبل الى « ثفرة ردعية » ، وانه حتى لو استطاع الاتحاد السوفيتي ان يحقق سبقا في الصواريخ الباليستكية ، فان الترسانة الاستراتيجية الاميركية الكاملة والتي سوف تتألف من اكثر من (٦٠٠) قاذفة استراتيجية من نوع (ب - ٥٢) و (١٤٠٠) ؟ قاذفة اخرى من نوع (ب - ٤٧) في وقت متأخر من عام ١٩٥٩ ، والتي ضمت ايضا الطائرات الموجودة على حاملاتها والصواريخ المجهزة من النوعين ريغولوس وستارك .

سوف تكون اكثر من كافية لردع الهجوم النووي المعادي . وأشار الرئيس ايزنهاور الى ان قادة الكرملين ليسوا واثقين من القيام بضربة اولى ناجحة مضادة للقوة Counterforce ، بسبب الصعوبة في تنفيذ هجوم منسق ضد كافة القوات الاميركية وبسبب الشكوك حول فعالية الصواريخ السوفيتية ايضا . وأضاف الرئيس المذكور انه حتى لو استطاع الهجوم المفاجيء السوفيتي على القواعد الاميركية ان يخفف من قدرة الضربة الاميركية ، فان مايتبقى من

القاذفات الاميركية سيتوجه فوراً لينفذ - وبشكل كاف تماماً - الضربة الانتقامية (١) .

قدم وزير الدفاع الاميركي آنذاك السيد نيل ماك الروي شهادة في الكونغرس يدعم فيها برامج الرئيس ايزنهاور مشيراً الى انه ليس في نية الولايات المتحدة الاميركية ولا في سياسة الادارة الاميركية ان تحاول الدخول في سباق مع الاتحاد السوفيتي على اساس « صاروخ بصاروخ » من فئة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، ومناقشاً اهتمام وتصميم الولايات المتحدة الاميركية المتمثلين بالاعتماد على قدراتها المتنوعة في ايصال الاسلحة النووية الى اهدافها وعلى صيانة القوة الردعية لديها (٢) .

كان هذا التعليل معائلاً لما جاء في الدفاع عن سياسة الكفاية - التي استخدمت من قبل ادارة ايزنهاور - لاحتواء الضغوط الهادفة الى توسيع البرامج الاستراتيجية الاميركية ، عندما قفزت نفرة القاذفات الى مسرح الاحداث في منتصف الخمسينات .

واكدت الادارة الاميركية على مسألة ثانية ، اعتبرت ثانوية وذات أهمية بنفس الوقت ، وتمتلك هذه المسألة في التقدم الذي يتم فعلاً في تطوير القدرات الصاروخية الاميركية . وما لبث الوضع الاميركي ان ازداد قوة سواء من الناحية النفسية او التكنولوجية ، عندما اطلق القمر الصناعي الاميركي الاول في ٣١ كانون الثاني من عام ١٩٥٨ ، اي بعد بضعة اشهر فقط من اطلاق الاتحاد السوفيتي لقمره الصناعي الاول . ومهما يكن من أمر ، فان الرئيس ايزنهاور نوه بالبرامج الصاروخية العسكرية التي كانت تنفذ قبل اطلاق القمر الصناعي الاميركي الاول ، مؤكداً ان التقدم فيها سار بأقصى سرعة سمحت بها التكنولوجيا ، ومدعياً بأن التمويل الإضافي لهذه البرامج لم يكن دائماً ممكناً (٣) .

(١) - « الرسالة السنوية الموجهة الى الكونغرس عن حالة الاتحاد الاميركي - في التاسع من شهر كانون الثاني عام ١٩٥٨ » الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : دوايت . . ايزنهاور ١٩٥٨ (صادرة عام ١٩٥٩) الصفحة ٤ .

(٢) - انظر صحيفة نيويورك تايمز - الصادرة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٥٩

(٣) - انظر الصفحة ٢٠٨ من كتاب الرئيس ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

اشار الرئيس ايزنهاور الى ان الصواريخ الاميركية ذات الامداء فوق المتوسطة ، ستتمركز في مواضعها المحددة في اوروبا الغربية قبل نهاية عام ١٩٥٨ وانها تستطيع الوصول الى اهدافها في الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي فانها ستواجه الصواريخ السوفييتية حتى تصبح الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات متوفرة . اما البرنامج المتوازيان للصواريخ من نوعي « ثور » و « جوبيتر » ذات الامداء فوق المتوسطة ، واللذان عرفا بسهولة تعرضهما للهجوم المفاجيء ، فقد تم تبريرهما على اساس ما سيقدمانه من خدمة ودعم للردع الاميركي وللاهداف الدبلوماسية الاميركية ، وعلى الاقل خلال الفترة التي تصبح بعدها الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات متوفرة . اما بالنسبة للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، عموما فقد أكد المسؤولون في الادارة الاميركية على التقدم في مشروع البولاريس البحري وعلى برامج القوى الجوية المعدة لتطوير الصواريخ العابرة للقارات ، وناقشوا أيضا ضرورة السير في مشروع البولاريس البحري وعلى برامج القوى الجوية المعدة لتطوير الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المقساة ، وناقشوا أيضا ضرورة السير قدما بتطوير نظام اطللس الناعم (١) . وذلك على اساس اضافة عامل معقد آخر على تنفيذ الهجوم السوفييتي المتمثل بالضربة الاولى ، وعلى ما يمكن تحقيقه من فوائد ناجمة عن الانجاز المبكر لنظام الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من قبل الولايات المتحدة الاميركية .

واخيرا فقد لاحظ الناطقون باسم الادارة الاميركية ان نجاح الاتحاد السوفييتي في اطلاق القمر الصناعي وتجارب اطلاق الصواريخ ، لايعني بالضرورة ان الكرملين كان على وشك ان ينشر قوة فعالة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات (ICBM)

ومهما يكن من امر فانه حتى لو حقق الاتحاد السوفييتي سبقا كعيا في هذه الصواريخ ، فان الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الاميركية تظل

(١) - يعني هذا التطوير ان يتحول هذا النظام الناعم Soft الى نظام مقسى Hard وبالتالي فان درجة تعرضه للتدمير تصبح اقل بكثير . « المترجم »

أكثر فعالية في نهاية الأمر . وقد أدت التجارب الأولى المنفذة بنجاح على الصاروخ الباليستيكي العابر للقارات من نوع أطلس في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٨ ، إلى زيادة الثقة في الجانب الأميركي بأنه سيكون قادرا على الوصول إلى وضع صاروخي يمكن الوثوق به والاعتماد عليه ، عاملا بذلك على أضعاف التأثير المعادي لآية ثغرة محتملة .

التقديرات الصاروخية :

ماكادت الإدارة الأميركية تذهب بعيدا في دفاعها عن سياساتها الاستراتيجية، حتى بدأت تنخفض الافتراضات الرسمية على المستويات التي بلغها الاتحاد السوفييتي في امتلاكه للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات ، وخاصة عندما نفت المخابرات الأميركية تقديراتها السابقة ، مؤكدة أن الاتحاد السوفييتي قد لا يكون مهتما بالانتاج الكثيف لهذه الصواريخ .

ومع ذلك فقد ظل النقاد يشككون في سياسة الإدارة الأميركية ، كما بقيت تقديرات القوى الجوية الأميركية عن حجم الصواريخ السوفييتية عالية . وبالرغم من التقديرات المنخفضة ، فقد اعترف الناطقون الرسميون بأن الاتحاد السوفييتي سيكون لديه عدد من الصواريخ العابرة للقارات في أوائل الستينات، يزيد بمعدل ثلاث مرات عما سيكون لدى الولايات المتحدة الأميركية منها . ولكن هذه التقديرات ما لبثت أن انخفضت بشكل حاد في عام ١٩٦٠ ، حيث أشار وزير الدفاع الأميركي الجديد آنذاك السيد توماس غيتز ، إلى أن الاتحاد السوفييتي سوف يكون له « تفوقا عدديا معتدلا » في الصواريخ الاستراتيجية خلال الأعوام الثلاثة التالية (١) .

وقد برر غيتز هذه المعطيات بالإشارة إلى نوع جديد من المخابرات ، استطاعت الولايات المتحدة الأميركية بواسطته أن تقدر المخزون السوفييتي من

(١) - وثائق وزارة الدفاع لعام ١٩٦١ - المناقشات أمام اللجنة الفرعية لمجلس النواب عن الخدمات المسلحة - الكونغرس السادس والثمانون - الجلسة الثانية ١٩٦٠ - الصفحة ٤ من الجزء الأول . كان وزير الدفاع نيل ماك الروي قد قدر - في حديثه أمام اللجنة المذكورة أعلاه - التفوق بمعدل (٣ - ١) لصالح الاتحاد السوفييتي ، ولكن التقارير لم تنف هذا التقدير فيما بعد . يمكن الرجوع أيضا إلى بوثوم في كتابه عن « ثغرة الصواريخ » بشأن هذه المناقشات .

الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، وان تتوقع معدلات نشر هذه الصواريخ على اساس البرامج السوفيتية المحتملة وليس على مايستطيع الاتحاد السوفيتي ان ينجزه اذا استخدم امكانياته القصوى في انتاج الصواريخ. رفض وزير الدفاع غيتز ان يوضح ملاحظاته او يلقي ضوءا على هذا النوع الجديد من المخابرات ، لاسباب امنية ، الامر الذي جعل رجال الكونغرس الاميركي يهتمون الادارة الاميركية باللعب السياسي في هذه التقديرات، وخاصة ان ذلك العام كان عام انتخابات .

وقد كان وزير الدفاع يشير الى فشل الطائرات (يو - ٢) في كشف اماكن انتشار مواقع الصواريخ الباليستكية خلال عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ . وبالرغم من ان الاتحاد السوفيتي كان ينشر قوة كبيرة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات وذات الامداء فوق المتوسطة IM/MRBMS وكان مستمرا في اجراء التجارب عليها ، فان عدم توفر المعلومات الايجابية عن الانتاج الكثيف والجهود البناءة ، جعل قادة الادارة الاميركية يستنتجون بان موسكو قد توقفت عن التحرك بخطوات سريعة في برامج الصواريخ العابرة للقارات وان التخطيط المستقبلي للقوة الاميركية يمكن ان يعتمد عندئذ على افتراضات وتقديرات اقل تشاؤما .

وبالمقابل فان ثمة تساؤلات عما اذا كانت المعلومات التي استطاعت الطائرة (يوم - ٢) الحصول عليها موضع ثقة كاملة ، ويمكن الاعتماد عليها في الوصول الى مثل هذه الاستنتاجات . ولا بد ان نذكر بان اوساط المخابرات الاميركية نفسها لم تكن موافقة بشكل جدي على ان المعلومات التي تحصل عليها هذه الطائرة تعتبر تقديرات موثوقة عن برامج الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات السوفيتية .

قرر الرئيس ايزنهاور - بعد حادث الطائرة (يو - ٢) في شهر ايار من عام ١٩٦٠ ، ان ينهي برنامج التحليق الجوي فوق الاتحاد السوفيتي، لاسباب يعود بعضها الى وجود الصواريخ السوفيتية من نوع ارض - جو .

وكانت آخر المعلومات التي حصلت عليها الطائرة (يو - ٢) عن الاتحاد

السوفييتي تعزى الى المهمة السابقة التي نفذتها في شهر نيسان من نفس العام، حيث كانت تشير الى عدم نشر الصواريخ السوفييتية على نطاق واسع ، وذلك بالرغم من ان الاتحاد السوفييتي كان قد بدأ في ذلك الوقت في بناء عدد صغير من المواقع العملياتية للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في مناطق لم تكن مغطاة بالاستطلاع الجوي الاميركي المنفذ بواسطة هذه الطائرة (١) .

كانت الولايات المتحدة الاميركية تعمل في برنامج نشيط لتطوير قدرتها على التحليق فوق اراضي الاتحاد السوفييتي مستخدمة اقمارا صناعية للاستطلاع عندما وقع حادث الطائرة (يو - ٢) ، وعموما فان هذا النظام الحديث للاستطلاع لم يصبح جاهزا حتى عام ١٩٦١ . وبالتالي فقد فقدت ادارة ايزنهاور خلال هذه الفترة التي امتدت لمدة ثمانية اشهر ، امكانياتها لمراقبة الجهود الصاروخية في الاتحاد السوفييتي عبر التصوير الجوي . وبالمقابل فقد استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ان تحقق تقدما محسوسا في برامجها الصاروخية الخاصة خلال عام ١٩٦٠ الامر الذي اضعف احتمال توسع الثغرة الصاروخية بالرغم مما استطاع الاتحاد السوفييتي ان يحققه من تقدم في هذا المجال . وبالإضافة الى نشر الصواريخ ذات الامدء فوق المتوسطة من نوعي « ثور » و « جوبيتر » في أوروبا ، فقد استطاعت اميركا ايضا ان تقيم قاعدة عسكرية لسرب من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من نوع اطلس في شهر آب من عام ١٩٦٠ . وفي نهاية عام ١٩٦٠ تمكنت الولايات المتحدة الاميركية من اجراء تجربة طيران ناجحة على الصاروخ الباليستيكي العابر للقارات من نوع « تيتان » كما ان برنامج تطوير الصاروخ من نوع « مينيوتمان » كان يتقدم بأسرع مما خطط له وامكن حتى ذلك الوقت انزال غواصتين من نوع بولاريس الى البحر . يمكن ان نلاحظ ، مع نجاح برامج « البولاريس » و « المينيوتمان » ان ادارة ايزنهاور قررت التركيز على أنظمة الجيل الثاني من الصواريخ محددة انتاج الجيل الاول منها ببضع مئات فقط . كان الدافع الى هذا القرار يكمن في الرغبة بتجنب النفقات اللازمة لصنع عدد كبير من الصواريخ الباهظة

(١) - انظر الصفحة ٥٥ من كتاب كلاس « الخبراء السريون في الفضاء » .

التمن من نوعي « أطلس » و « تيتان » ويكون :نظمة الصواريخ ذات الوقود الجاف أكثر فعالية وقدرة على البقاء من الانظمة ذات الوقود السائل .

بالرغم من الدليل لقاطع على تحسن الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية ومن الانخفاض الكبير في احتمالات الهجوم السوفييتي المفاجيء ، فان الثفرة الصاروخية بقيت قضية ملحة أثناء الحملة الرئاسية للانتخابات في عام ١٩٦٠ . ونذكر على سبيل المثال ان المرشح الديمقراطي جون كنيدي القى ضوءا ساطعا على فشل التجارب الصاروخية الاميركية ، وادعى بان الثفرة الصاروخية تزداد اتساعا(١) . طلب الرئيس ايزنهاور في دفاعه عن الميزانية للعام المالي ١٩٦١ ، وردا على الضغوط السياسية الداخلية ، ان تخصص نفقات اضافية لبرامج الصواريخ التي كان الكونغرس قد صدق عليها . أنهى الرئيس ايزنهاور فترة رئاسته الثانية وهو على قناعة بأن ادارته تركت الولايات المتحدة الاميركية في وضع استراتيجي قوي .

وقد ذكر في رسالته عن حالة الاتحاد الاميركي التي وجهها الى الشعب الاميركي بان الثفرة الصاروخية لم تكن في السنوات السابقة سوى وهم ، حيث بدت دائما بنفس الحجم(٢) .

اثبت الرئيس ايزنهاور صحة ماقاله حيث لم يكن لدى الاتحاد السوفييتي حتى نهاية عام ١٩٦٠ سوى ٣٥ صاروخا باليستيكيا عابرا للقارات، بينما كانت الولايات المتحدة الاميركية قد نشرت حتى ذلك الوقت (٣٢) صاروخا من نوع « بولاريس » و (٩) صواريخ ذات امداء بعيدة من نوع « أطلس » ، ولعل الاهم من ذلك كان يكمن في الاستثمار ببرامج الانتاج والبناء الكثيفين في الولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي كان سيحقق ثفرة صاروخية لصالح الولايات المتحدة الاميركية . كانت الخطط الدفاعية التي سلكتها ادارة ايزنهاور تدعو

(١) - انظر الصفحة ٥٤ من المرجع السابق .

(٢) - الرسالة السنوية الى الكونغرس عن حالة الاتحاد بتاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٦١ .
« الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : الرئيس ايزنهاور ١٩٦٠ - ١٩٦١ »
(صادرة عام ١٩٦١) الصفحة ٩١٩ .

لصنع ونشر (٢٥٠) صاروخا باليستيكيا عابرا للقارات من النوعين «أطلس» و « تيتان » قبل نهاية عام ١٩٦٢ . وبالإضافة الى ذلك كانت هذه الخطط قد أعطت الضوء الأخضر لانتاج (٤٥٠) صاروخا عابرا للقارات من نوع «مينوتمان» و (١٩) غواصة بولاريس . فاذا جمعنا الى ذلك القوة السابقة المؤلفة من أكثر من (٦٠٠) طائرة (ب - ٥٢) وحوالي (١٤٠٠) طائرة (ب - ٤٧) يصبح الوضع الاستراتيجي النسبي للولايات المتحدة الاميركية متفوقا الى حد كبير ، مع دخولها لعقد الستينات .

٣ - السياسة الاستراتيجية السوفييتية :

كانت السياسة النووية لادارة ايزنهاور قد اعتمدت لمواجهة ماكان يعتقد بأنه تهديد استراتيجي سوفييتي . ولكن القرارات المبكرة عن السياسة والقوة الاميركيتين ، تركت تأثيرا على تطور السياسة الاستراتيجية السوفييتية التي مالبثت بدورها ان احدثت تأثيرا على القرارات اللاحقة للولايات المتحدة الاميركية وعلى سباق التسلح النووي ايضا .

كان ثمة شك قليل في ان قادة الاتحاد السوفييتي يخشون سياسة الانتقام الكثيف التي اعتمدتها الادارة الاميركية ، والتي كانت تهدد بضربة نووية اولى ضد الاتحاد السوفييتي ، اذا ما فكر هذا الاخير بتنفيذ عدوان جدي ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها . ثم اثار الاعلان عن الضربة الاميركية النووية الاولى المضادة للقوة مخاوف القادة السوفييت اكثر فأكثر . وفي عام ١٩٥٤ أعرب وزير الدفاع السوفييتي عن حذرهِ ضد خطر الهجوم النووي الاميركي المفاجيء عبر سلسلة من البيانات العامة (١) . ولاحظ السيد خروتشيف

(١) - صحيفة الازفستيا بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٥٤ وقد جاء ذكر ذلك في كتاب هورليك و راش « القوة الاستراتيجية والسياسة السوفييتية الخارجية » . الصفحة ٢٢ . يمكن الرجوع ايضا - بشأن خلفية ردود الفعل السوفييتية على الانتقام الشامل وعن السياسة الاستراتيجية السوفييتية في اعوام الخمسينات - الى كتاب المارشال ف.د.د. سوكولوفسكي عن « الاستراتيجية العسكرية السوفييتية » الذي صدر عن برنتيس هول في عام ١٩٦٦ . (وتوجد له ترجمة عربية في القطر العربي السوري) .

عبر تطلعه الى الاعوام الممتدة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٠ ان سياسة وزير الخارجية الاميركية دالاس تصل الى مستوى « التهديد النووي العاري الوجه (١) » .

وبالرغم عن قبول الرئيس ايزنهاور والمسؤولين الرسميين الآخرين في ادارته بالفرضية القائلة بانه يستحيل منع الاتحاد السوفييتي من الحاق دمار قاس بالولايات المتحدة الاميركية او بحلفائها الاوروبيين ، فقد كان ممكنا ان تناقش قدرة الولايات المتحدة الاميركية في توجيه ضربة نووية اولى ضد الاتحاد السوفييتي في منتصف اعوام الخمسينات ، مع تحملها للحد الأدنى من الدمار بنتيجة الهجوم الانتقامي السوفييتي . ومهما كانت الشروط الحقيقية ، فقد بدا ان القادة السوفييت كانوا يعتقدون بوجود هذا الوضع ، حيث اعترف خروتشيف نفسه بان « الاتحاد السوفييتي لم يكن يملك في ذلك الوقت الوسائل الكافية للانتقام (٢) » .

لقد اعتقد القادة السوفييت ان الولايات المتحدة الاميركية لن تعتمد بالتأكيد الى بدء هجوم نووي ضد الاتحاد السوفييتي . واذا كانت هذه الدولة لم تستخدم القنبلة الذرية ضد الاتحاد السوفييتي عندما كانت تحتكر السلاح النووي ، فهي لن تعتمد بالتالي الى استخدامها بعد ان كسر هذا الاحتكار ، كما ان الرئيس ايزنهاور استبعد بصراحة وامام الرأي العام فكرة القيام بحرب وقائية . ولكن موسكو لم تستطيع ان تثق بالنوايا الاميركية المعلنة ، كما ان الشكوك التي اثيرت في الولايات المتحدة الاميركية حول نشر الاسلحة الاستراتيجية بدت وكأنها ترجمة سيئة لهذه النوايا الاميركية من وجهة نظر المسؤولين الرسميين السوفييت . لقد سمع القادة السوفييت جوقة من الاصوات المختلطة للمعلقين الاميركيين على العقيدة الاستراتيجية الاميركية ، مما جعل احتمال عدم اخذ الاتحاد السوفييتي بعين الاعتبار لمحاولة الولايات المتحدة الاميركية تحقيق التفوق الحاسم صعبا ، وكان لابد له ان يفهم الغرض من

(١) - ذكر ذلك في كتاب شالرز روبرتز « الاعوام النووية » سباق التسليح والسيطرة على السلاح - ١٩٤٥ - ١٩٧٠ (برايفر - ١٩٧٠) الصفحة ٤١ .

(٢) - نفس المرجع السابق .

تحقيق هذا التفوق ومن جعل قوة الضربة الاولى الاميركية قادرة على تدمير القوات السوفييتية وبالتالي على دعم سياسة الانتقام الكثيف الاميركية . لقد كان الكرملين يخشى استخدام الولايات المتحدة الاميركية لقوتها الاستراتيجية بشكل غير معلن او عرضي خلال ازمة ما . وأخيرا فلا بد ان يكون القادة السوفييت قد تحققوا من ان الاتحاد السوفييتي لم يكن غير متفوق على الولايات المتحدة الاميركية فحسب ، بل لم يكن قادرا حتى على مواجهة التوسع الاميركي في تشكيل ترسانة الاسلحة النووية التكتيكية التي هددت بازالة التفوق السوفييتي التقليدي على المسرح الاوروبي .

تشكلت السياسات الاستراتيجية السوفييتية في الخمسينات عبر الجدل الداخلي عن الاستراتيجية الدفاعية ودور السلاح النووي الذي برز الى حيز الوجود بعد موت ستالين . وقد صرح رئيس الوزراء السوفييتي جورجي مالينكوف في مطلع عام ١٩٥٤ ، وفي معرض رده على الرئيس الاميركي ايزنهاور، بان توفر الاسلحة الحرارية ، النووية في كلا الطرفين الاميركي والسوفييتي يعني بان الحرب العالمية ستؤدي الى « دمار للحضارة العالمية (١) » . وكان كل من خروتشيف وبولفانين قد عبرا عن وجهة النظر السوفييتية التقليدية القائلة بان الغرب سيدمر في اي صراع كبير ، ولكنهما سرعان ما قبلتا بفكرة مالينكوف كحقيقة في العصر النووي .

وربما جاءت من هنا فكرة خروتشيف عن عدم حتمية الحرب بين الشيوعية والراسمالية ، الامر الذي جعله ينادي في عام ١٩٥٦ بمبدأ التعايش السلمي (٢) .

ومهما يكن من امر فان الاسباب المقترحة اعلاه جعلت كلا من خروتشيف

(١) - صحيفة « البرافدا » بتاريخ ١٣ آذار ١٩٥٤ ، وقد ورد ذلك في كتاب هورليك و راس « القوة الاستراتيجية وسياسة الاتحاد السوفييتي » الصفحة ١٩ .

(٢) - أعلن خروتشيف هذا المبدأ في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي في شهر شباط من عام ١٩٥٦ . يمكن الرجوع . بشأن خلفية هذا الموضوع - الى توماس وولف في كتابه « القوة السوفييتية واوروبله ١٩٤٥ - ١٩٧٠ » مطبعة جامعة جون هوبكنز ، الصفحات ١٢٨-١٥٩ .

وبولفانين غير مستعدين للافتراض بان الردع النووي سيعمل اوتوماتيكيا ، او لوضع ثقتهم في عدم لجوء الولايات المتحدة الاميركية الى قوتها الاستراتيجية بغية تحقيق اهداف تتعارض مع الامن السوفييتي . وهكذا واجهت قيادة الكرملين آنذاك المسائل المتعلقة بالرد على البرامج الدفاعية لادارة ايزنهاور ، وبتجنب التخلف النووي وتحقيق ردع موثوق والوقوف في وجه التهديدات العسكرية والسياسية الاميركية .

وعموما فان السياسة الاستراتيجية السوفيتية ، التي اعتمدت كرد على مثلتها الاميركية ، اصطدمت بالحالة التكنولوجية والضغط البيروقراطية في الاتحاد السوفييتي . ومع ذلك فان السيد خروتشيف الذي كان على قناعة شخصية قوية بان النفقات الدفاعية لايجوز ان تؤثر على الاحتياجات الاقتصادية الداخلية ، حاول ان يعمل وفقا لاستراتيجية تعتمد بصورة اساسية على ثلاثة مبادئ .

تمثل المبدأ الاول بعدم منافسة الولايات المتحدة الاميركية بطائرات قيادتها الجوية الاستراتيجية من نوع (ب - ٥٢) او في السباق الهادف لامتلاك اكبر عدد من القاذفات ، والاتجاه - عوضا عن ذلك - الى تأكيد موقع الاتحاد السوفييتي المتقدم في صناعة الصواريخ . ولعل السبب في ذلك يعود الى التكلفة الباهظة لصنع وتشغيل القاذفات ذات الامداء البعيدة ، والى عدم وجود القواعد الجوية الضرورية لهذه القاذفات خارج الاتحاد السوفييتي ، الامر الذي يجعل اللجوء الى القاذفات ذات الامداء المتوسطة خيارا اجباريا بالرغم من عدم تلبية متطلبات الامن السوفييتي .

وبالاضافة الى ذلك فقد عرف المسؤولون السوفييت في وقت مبكر ان الصواريخ الباليستكية ستلغي دور الطيران او تجعله مهما على الاقل ، وبالتالي فقد وفروا على انفسهم النفقات الكبيرة التي كانت ستصرف على القاذفات ، وانتقلوا فورا الى امتلاك قوة صاروخية استراتيجية . وعموما فقد حاول هؤلاء القادة ان يخلقوا انطبعا معاكسا لدى الاميركيين ، موجهين جهودهم نحو تطوير الصواريخ العابرة للقارات في الوقت الذي كان الاميركيون يتحدثون فيه عن

الثغرة في القاذفات ، وعن المخاوف التي لابد ان تضطر الاتحاد السوفييتي الى انتاج اسطول ضخم من القاذفات العابرة للقارات . ولكن الاتحاد السوفييتي استمر في توسيع جهوده في مجال الدفاع الجوي محاولا التخفيف ما أمكن من التهديد الاميركي المتمثل باستخدام القاذفات الاستراتيجية ، والمحافظة على وجهة النظر السوفييتية التقليدية التي تعتمد على دفاع جوي قوي .

اما العنصر الثاني في استراتيجية خروتشيف ذات المبادئ الثلاثة ، فقد تمثل في تطوير امكانية نووية كبيرة ضد اوروبا الغربية ، مع تحقيق امكانية محسوسة في الاسلحة ذات الامداء البعيدة ضد الولايات المتحدة الاميركية . وقد انعكس ذلك في القرار لبناء قوة قاذفات متوسطة المدى عوضا عن اسطول جوي مؤلف من قاذفات بعيدة المدى والتأكيد على ضرورة نشر الصواريخ الباليستكية ذات الامداد المتوسطة وفوق المتوسطة (MR/IRBM s) خلال النصف الثاني من اعوام الخمسينات . وبالرغم من الاهتمام الواضح للقادة السوفييت في تحقيق امكانية زيادة امداء عمل القوات النووية السوفييتية لتصبح عابرة للقارات ، فان اعارة اهتمامهم المؤقت الى الافضلية المحلية^(١) كانت مبررة . ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى سهولة الصنع واختصار النفقات المترتبة على تطوير الانظمة (الطائرات والصواريخ ...) ذات الامداء المتوسطة ، الامر الذي لا يمكن مقارنته بالمتطلبات الصعبة للانظمة ذات الامداء البعيدة . وثمة ميزة ايجابية اخرى لهذا العمل ، تتمثل باكتساب الخبرة التقنية في مجال بناء هذه الانظمة ثم ان الانظمة السوفييتية ذات الامداء المتوسطة لن تؤمن رادعا فعلا ضد الولايات المتحدة الاميركية الا عبر ماتشكله من تهديد لحلفائها الاوروبيين ، وخاصة للقواعد التابعة للقيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية في اوروبا . واخيرا فان نشر الانظمة النووية الموجهة على اوروبا الغربية كان يمثل مواجهة عسكرية سوفييتية للقوى النووية التكتيكية التابعة لحلف الناتو ، ويستطيع ان يخدم الاهداف السياسية السوفييتية في افساد العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها الاوروبيين .

(١) - يقصد بالافضلية المحلية ان تضع الانظمة (الطائرات - الصواريخ) اللازمة للعمل على المسرح المحلي او الاوروبي .

تمثل المبدأ الثالث والاكثر أهمية من مبادئ استراتيجية خروتشيف باستخدام الدعاية الخطائية لخلق انطباع كاذب عن امكانيات الاستراتيجية السوفيتية ، حيث عرفت هذه السياسة آنذاك بدبلوماسية «الاقمار الصناعية» او « دبلوماسية الفضاء » .

وقد بدأ العمل بهذه السياسة فورا ، بعد نشر الاتحاد السوفيتي لصواريخه الباليستكية ذات الامداء فوق المتوسطة MRBM . حيث وجه خروتشيف تهديداته ضد اوروبا الغربية ، وخاصة أثناء أزمة السويس في عام ١٩٥٦ . ولكن كشف الولايات المتحدة الاميركية للتجارب السوفيتية المنقذة على الصواريخ ذات الامداء البعيدة في صيف عام ١٩٥٧ ، واطلاق القمر الصناعي السوفيتي الاول في اواخر ذلك العام ، قدما فرصة ذهبية استغلها خروتشيف في اطلاق سلسلة من الادعاءات والتهديدات (١) بالقوة الصاروخية السوفيتية التي تستطيع ايصال صواريخها الى القارات الاخرى .

كان الاسلوب السوفيتي آنذاك يتجنب الدخول في التفاصيل ، ويحاول على الشكوك والمعلومات غير المؤكدة التي تتسم بها تقديرات المخابرات الاميركية، التي عكست مبالغاة كبيرة في حجم وامكانيات القوة الصاروخية السوفيتية خلال الجدل الذي أثير حول الثغرة الصاروخية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي .

وهكذا كان خروتشيف والمسؤولون الرسميون السوفيت لا يتحدثون الا بعبارات مبهمة عن قدراتهم في توجيه « ضربات صاعقة » ضد الولايات المتحدة الاميركية ، عندما يتطرق الحديث الى « التحولات » في ميزان القوى . وقد اصدر قادة الكرملين بيانات عامة عن ان استخدام القرب للاسلحة النووية سيقابل برد مماثل ، مع التنويه بان الاتحاد السوفيتي قد يضطر لبدء التراشق النووي المتبادل في ظروف معينة ، والاشارة بصراحة الى ان دول

(١) - يمكن الرجوع بشأن المناقشات عن التهديدات والادعاءات السوفيتية في الامم
١٩٥٦ - ١٩٦٠ الى كتاب هورليك وراش « القوة الاستراتيجية والسياسة الخارجية
السوفيتية » - الصفحات ٤٢ - ١٠٢ .

حلف الناتو وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الاميركية لن يستطيعوا الهرب من التدمير الناجم عن الحرب النووية ، ولم يفعل هؤلاء القادة الطلب الى الغرب بالامتناع عن الاعمال الاستفزازية . ولم يكن الادعاءات السوفييتية عن الصواريخ اقل ابهاما . وقد أكد خروتشيف بعد اطلاق القمر الصناعي السوفييتي الاول على ان الاتحاد السوفييتي استطاع ان يطور صواريخ بعيدة المدى ، كما أعلن فيما بعد في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٨ بان « الانتاج المتتابع » لهذه الصواريخ قد بدأ فعلا ، ثم ادعى بعد عام واحد من هذا التاريخ - وبدون تحديد للارقام . بان الاتحاد السوفييتي أصبح يمتلك امكانية عملياتية فعالة في مجال الصواريخ العابرة للقارات .

وما ان ظهرت الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها خشيتها من احتمال ميل الميزان الاستراتيجي الى جانب الاتحاد السوفييتي ، حتى اسرع خروتشيف الى استغلال هذه المسألة محاولا ان يستفيد منها في أزمة الجزر الصينية التي اشتدت بين الصين والولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٥٨ ، وفي الضغط على برلين ، بشكل يثير فيه مخاوف الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها . وبالمقابل فقد اتفق الخبراء السياسيون آنذاك على ان خروتشيف كان يفتش في تلك الفترة عن الحد الأدنى من المكاسب السياسية والنفسية دون المخاطرة بصراع نووي مع الولايات المتحدة الاميركية . علما ان القادة السوفييت لم يكونوا عندئذ مستعدين لاي نوع من المخاطرة على ضوء وضعهم الحقيقي المتخلف استراتيجيا .

وعموما فلم يكن واضحا فيما اذا كانت استراتيجية خروتشيف معدة لتحقيق اهداف عدوانية او انها تعكس الرغبة في تحييد التفوق الاميركي (١) .

ويبدو ان ردود الفعل الاميركية الشديدة وغير المتوقعة على دبلوماسية الاقمار الصناعية ، قدمت الى السيد خروتشيف الفرصة الملائمة لتجنب الظهور في موقف التخلف الذي كان يحتاج الى توظيف موارد كبيرة وجهود مضمينة لنشر الجيل الاول من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات التي تم تطويرها .

(١) - انظر الصفحات ٨٤ - ٨٩ من كتاب وولف « القوة السوفييتية واوروبا » .

وحسب هذه النظرية ، فقد قرر خروتشيف عندئذ بان الاستمرار في استغلال مخاوف الثغرة الصاروخية قد يسمح للاتحاد السوفييتي بان يفتت التهديد النووي الاميركي عبر اخفاء الواقع المتواضع للبرامج الصاروخية السوفييتية الموجودة فعلا ، وكسب الوقت لتصحيح الميزان النووي ، وجعله فعلا بواسطة أنظمة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المطورة .

وثمة وجهة نظر أخرى تقول ان الجهد السوفييتي الكامل - منذ الثغرة الاولى في القاذفات حتى الثغرة الصاروخية - كان يمثل خطة منظمة ومدروسة ، عدها خروتشيف لاستغلال القوة السوفييتية عبر خلق الشكوك في الغرب . وقد احتوت التبريرات الفعلية لسياسة خروتشيف عناصر من كلا التفسيرين بالإضافة الى عوامل أخرى سياسية داخلية وعالمية . ولكن هذه السياسة التي اكتشفها مزيج من الدوافع ، استطاعت ان تترك تأثيرات عميقة الجذور على العلاقات الاميركية - السوفييتية ، وتلعب دورا في السياسات والمفاهيم الاستراتيجية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

لم تلبث ان تلاشت ادعاءات خروتشيف في حوالي نهاية عام ١٩٦٠ بعد حادث اسقاط الطائرة (يو - ٢) . ويبدو ان الكرملين كان يعرف بالتحليلات التي تنفذها الطائرة (يو - ٢) فوق اراضيه ، وبالتالي فما ان تطورت ازمة برلين خلال عام ١٩٥٩ وبداية عام ١٩٦٠ ، حتى ساءرت خروتشيف الشكوك عن بدء تحقق الرئيس ايزنهاور من كون الثغرة الصاروخية خرافة ، استطاعت ان تعيش في اذهان الاميركيين لفترة ما . وما لبثت التقديرات الاميركية عن القوة الصاروخية السوفييتية ان انخفضت ، بينما استمرت برامج الصواريخ الاميركية تتقدم كما كان مخططا لها . ثم ادى كشف برنامج الطائرة (يو - ٢) امام الراي العام في شهر ايار من عام ١٩٦٠ الى نسف المصادقية العسكرية والقيمة السياسية للادعاءات السوفييتية عن الصواريخ . ولم يستطيع الاتحاد السوفييتي ان يستمر بعد ذلك في المحافظة على الصورة التي تشكلت عنه في العالم ، كما فقد الثقة في اعتماده على الخدعة لتمويه النقص في نشر الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات فوق اراضيه .

وإذا كان خروتشيف قد حقق بعض المكاسب السياسية من استراتيجيته التي عرفت بدبلوماسية الاقمار الصناعية ، فقد فشل في الحصول على أية تنازلات هامة من الغرب بنتيجتها . وعموما ، يمكن ان تعتبر هذه السياسة ناجحة من ناحية المساعدة التي قدمتها لمواجهة سياسة الانتقام الكثيف التي اعتمدتها ادارة ايزنهاور ، حيث اضطرت هذه الادارة الى التحول للدفاع وعملت على تخفيف شدة الادعاءات الاميركية بالتفوق الاستراتيجي . وبالمقابل فقد تمثلت احدى السلبات الكبرى لهذه السياسة في دفع برامج الصواريخ الاميركية بعنف نحو الامام ، الامر الذي ادى الى اكساب الولايات المتحدة الاميركية مزايا استراتيجية واسعة النطاق . وهكذا يمكن القول ان « دبلوماسية الاقمار الصناعية » اعطت عكس النتائج المرجوة ، واضطر الاتحاد السوفيتي لتحمل هذه النتائج السلبية بمواجهته لوضع خطر يتعارض مع مصالحه الى حد كبير ، اذ انطلقت الولايات المتحدة الاميركية الى وضع التفوق الاستراتيجي الواضح في اعوام الستينات .

يجدر بنا ان نلاحظ ان خروتشيف شاطر الرئيس ايزنهاور اهدافه العسكرية ، وخاصة في الاعوام الاخيرة من الخمسينات ، باتباعه سياسة مماثلة تقريبا لسياسة الادارة الاميركية (١) . وقد عرف خروتشيف جيدا بأن التراشق النووي المتبادل سيكون ذا طابع مأساوي للطرفين ، وان الحرب العامة أصبحت غير محتملة الوقوع ، لان مسألة التصعيد النووي سوف تردع النزاعات الواسعة النطاق . لذلك فقد عمد خروتشيف - وعلى غرار ما فعل زميله ايزنهاور - الى تخفيض الاتفاق العسكري للحد الأدنى ، متطلعا الى تشكيل قوة استراتيجية تكون بديلا للتوسعات اللاحقة في القوات التقليدية . ومع ذلك فقد ادى اهتمام خروتشيف بالميزانية الى ايجاد وضع ثان مفضل ، عبر الابتعاد عن تحقيق التفوق النووي لصالح الاتحاد السوفيتي ، والاتجاه - كما فعل ايزنهاور ايضا - الى مفهوم الكفاية . واخيرا يمكن القول ان سياسة « دبلوماسية الاقمار

(١) - نوقشت هذه النقطة من قبل رومان كولكوفيتز وآخرين في « الاتحاد السوفيتي والسيطرة على التسليح : مازق قوة كبرى » (مطبعة جامعة جون هوبكنز - ١٩٧٠) الصفحات ٢٧-٢٩ .

الصناعية » التي اعتمد فيها خروثشيف على الخداع والكلام الدعائي ، كانت تشبه الى حد بعيد استراتيجية دالاس التي عرفت آنذاك باستراتيجية « حافة الهاوية » .

واذا كان الاتحاد السوفيتي لم يرد على البرامج الاستراتيجية الاميركية بتشكيل قوات استراتيجية كبيرة ، فان قادته فعلوا ذلك عبر الرد على الكلام بأجمل منه .

٤ - انجود المبنولة حول السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية :

لم يأخذ سياق الاسلحة الاستراتيجية خلال الاعوام ١٩٥٢ - ١٩٦٠ الشكل البسيط للفعل ورد الفعل ، بل كانت كل دولة ترد على التهديدات المحتملة ضد قدرتها النووية الانتقامية ، الامر الذي يثير بدوره اجراءات مضادة لدى الدولة الاخرى ، وبالتالي تستمر دورة الفعل ورد الفعل في الارتفاع الى مستويات اكبر . وقد عملت هذه الدورة في الجانب الاميركي بشكل أكثر حدة عندما اثر اهتمام الاميركيين لبرامج الصواريخ باليستية العابرة للقارات التي كان السوفييت يعملون بها ، الامر الذي ادى الى تحسين في امكانية القوى الاستراتيجية الاميركية على البقاء سالمة ، لدى تعرضها للضربات النووية المعادية . وتعثر السوفييت في الحصول على عدد كبير من الانظمة ذات الامداء البعيدة كرد على التنامي السريع للقوات الاستراتيجية الاميركية . وبالرغم من كون برنامج الدفاع الجوي السوفيتي رد فعل على التهديد الاميركي باستخدام القاذفات ، فان سياسات الاسلحة الاستراتيجية الهجومية في الاتحاد السوفيتي كانت ترتبط الى حد ما بالوضع التكنولوجي والسياسي ، الامر الذي دفع بالاتحاد السوفيتي الى تأكيد على الانظمة ذات الامداء المتوسطة ، والاتجاه الى دبلوماسية الخداع عوضا عن القيام بتنفيذ برنامج حقيقي لانتاج الصواريخ الباليستية العابرة للقارات .

وبالمقابل فقد كانت هناك تأثيرات متبادلة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي بما يتعلق بالسياسات والاضاع الاستراتيجية خلال هذه الفترة مما ترك تأثيرات معينة على الاستقرار النووي وعلى العلاقات بين هاتين

الدولتين . وحدث أيضا تشوه في المفاهيم ، اذ أخطأ كل طرف في الحسابات المتعلقة بالقدرات الاستراتيجية للطرف الآخر ، واساء الطرفان فهم نوايا بعضهما . وقد توقع القادة السوفييت - في قراءتهم الحرفية لعقيدة دالاس عن الانتقام الكثيف - ان تفتش الولايات المتحدة الاميركية عن امكانية توجيه ضربة - اولى مضادة للقوة ، بينما توقع القادة الاميركيون - في رد فعلهم على السبق التكنولوجي السوفييتي في حقل الصواريخ - ان يحقق الاتحاد السوفييتي نفوقا صاروخيا حاسما .

وثبت فيما بعد خطأ هذين التقديرين ، ولكن ذلك لم يحدث الا بعد ان رد كل طرف على الآخر بروح عدائية وتوتر متزايد . وبالإضافة الى ذلك، فان التفيرات التي طرأت على تكنولوجيا السلاح ادت الى ادخال عوامل عدم الاستقرار الى الميزان الاستراتيجي الاميركي - السوفييتي ، عبر زيادة الشكوك بان تعرض القوات الاستراتيجية للاصابة والدمار سيؤدي حتما الى فشل الردع النووي .

ونظرا لبعده مسافة الطيران بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية والعكس ، فقد كانت قوى الطيران القاذف في كلا الطرفين لا تشكل خلال الاعوام الاولى من الخمسينات وحتى منتصفها ، الا خطرا نسبيا قليلا في الهجمات المفاجئة . اما تطور الصواريخ الباليستكية في اواخر الخمسينات ، فقد اعاد هذه المشكلة الى مركز الاضواء ، عندما اثارت نشاطات الاتحاد السوفييتي في حقل تطوير هذه الصواريخ ، اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بالمحافظة على امكانية ابقاء قاذفات قيادتها الجوية الاستراتيجية سليمة وجاهزة، بعد هجوم معاد .

ولعل الامر الذي كان يدعو الى القلق الشديد تمثل في امكانية نشر عدد كبير من صواريخ الجيل - الاول الباليستكية العابرة للقارات في كلا الجانبين، مما كان سيؤدي الى عدم استقرار استراتيجي، تقع فيه القاذفات الاستراتيجية تحت رحمة الصواريخ العابرة للقارات . اما الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ذات رد الفعل البطيء ، والمتوضعة في مواقع غير صلبة ، والتي لا يمكن

ارجاعها بعد انطلاقتها ، فقد أستطاعت ان تخلق ما وضعه احد المحللين «بالخوف المتبادل من الهجوم المفاجيء » وان تزيد بالتالي من خطر الضربات الاستباقية او الاطلاق العرضي غير المقصود(١) للصواريخ .

كانت الحاجة تدعو بشكل ما من التعاون الاميركي - السوفييتي ، للحد من مخاطرة وتكاليف السباق الاستراتيجي في تلك الفترة . ولكن الجو العالمي استبعد اي تقدم باتجاه السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية وعندما جاءت ادارة ايزنهاور الى البيت الابيض كانت تجري مناقشات متعددة الجوانب عن نزع السلاح ضمن اطار لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، حيث دعت الاقتراحات التي نوقشت من قبل الغرب والشرق الى نزع كامل للسلاح يشمل كافة فئات الاسلحة والقوات التقليدية والنووية . وبالرغم من اهتمام كافة الاطراف بهدف نزع السلاح ، فان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي وحلفائهما كانوا يستخدمون هذه المناقشات كوسائل سياسية عبر تقديمهم لخطط ذات قيمة دعائية عالية ، تحتوي على « عبارات غامضة » لا يمكن للطرف الآخر ان يقبل بها(٢) .

كان لتنامي القدرات الاميركية والسوفييتية خلال السنوات القليلة التالية دور كبير في جذب الانتباه والاهتمام العالميين الى اخطار التسليح النووي . وفي محاولة لتقليل المخاطر العسكرية للقوة النووية ولتحسين مناخ المناقشات بين الشرق والغرب ، فقد اقترح الرئيس الاميركي ايزنهاور خطة « الذرة من اجل السلام » في ربيع عام ١٩٥٣ . ولكن مناقشات نزع السلاح استمرت خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ في التركيز على تحقيق اتفاقات عن منع استخدام

(١) - جاء ذلك في احد فصول كتاب توماس شيلينغ « استراتيجية الصراع » (مطبعة جامعة أكسفورد - ١٩٦٣) ، الصفحة ٢٠٧ . اما عن قضايا الاستقرار الاستراتيجي خلال اعوام رئاسة ايزنهاور ، فيمكن الرجوع الى كويستر في كتابه : « الدبلوماسية النووية » .

(٢) - انظر جون سيانيير وجيرزيف نوجي في كتابهما « سياسات نزع السلاح - دراسة عن سياسة شد الحبل السوفييتية - الاميركية » (برايفر ١٩٦٢) اما بالنسبة لخطط مناقشات نزع السلاح خلال اعوام الخمسينات فيمكن الرجوع الى برايفر و برنهارد وبيتشهوفر في كتابهما « مناقشات ماعد الحرب عن السيطرة على السلاح » (الصادر عن مؤسسة بروكينغز - ١٩٦١) .

وضع وامتلأه الأسلحة النووية ، مع وضع قيود شديدة على القوات المسلحة غير النووية .

ومهما يكن من أمر فإن الاقتربات والاساليب المستخدمة في مناقشات نزع السلاح من قبل الطرفين السوفييتي والأميركي ، بدأت تشير الى تحول من الخطط السابقة الى تحقيق إمكانيات محدودة في مراقبة التسليح والسيطرة عليه . وكان هذا الاهتمام بالاجراءات الجزئية نابعا من عدم امكانية تنفيذ التحقق الموثوق من نزع السلاح الشامل ، ومن الاخذ بعين الاعتبار لامكانية تقليل خطر الحرب النووية ، وبناء الثقة المتبادلة بواسطة الاجراءات المحدودة. بدأ المفاوضون السوفييت باقتراح الخطط الجزئية التي تضمنت حظر التجارب النووية وانشاء مراكز مراقبة ارضية في اوربا ووضع قيود على ميزانيات الدفاع كما احتوت المقترحات الاميركية على عناصر مماثلة .

ثم عمدت الولايات المتحدة الاميركية - على ضوء هذه السياسة الجديدة - الى تشكيل لجنة لنزع السلاح برئاسة هارولد ستاسن لتعمل في صياغة ومناقشة المقترحات .

اقتراح السماء المفتوحة :

قدمت الولايات المتحدة الاميركية اقتراح الرئيس ايزنهاور عن السماء المفتوحة الى مؤتمر القمة في جنيف في شهر تموز من عام ١٩٥٥ (١) . كان اقتراح السماء المفتوحة يهدف الى التقليل من خطر الهجوم المفاجيء عبر تبادل ثنائي الجانب للمعلومات عن القوات المسلحة والمنشآت لدى الطرفين السوفييتي والأميركي ، وانشاء نظام تحقق ومراقبة عبر الاستطلاع الجوي والتفتيش الارضي . وافترض ان المعلومات التي يجب تبادلها تشمل الأسلحة وأنظمة ايصالها الى الاهداف التي تكون ملائمة للهجوم المفاجيء . وقد دعا الاقتراح الاميركي ايضا الى الحصول على معلومات عن كافة القوات والمنشآت المسلحة.

(١) - الخطة الاميركية لتنفيذ اقتراح الرئيس ايزنهاور عن التفتيش الجوي « وثائق نزع السلاح ١٩٤٥ - ١٩٥٩ » (الوفاة الاميركية لمراقبة ونزع السلاح ١٩٦٠) صفحة ٥٠٢ .

كان الرئيس ايزنهاور مهتما شخصيا بالتقليل من الاخطار النووية وبتطوير الثقة المتبادلة انسجاما منه مع « روح جنيف » .

ولكن الاتحاد السوفييتي رفض الطلبات الاميركية عن التفتيش معتبرا الخطة الاميركية مؤامرة تجسس مكشوفة(١) .

يصعب علينا الآن ان نحكم فيما اذا كان اقتراح السماء المفتوحة جديا ويهدف الى التقليل من المخاطر المرتبطة بالعلاقة النووية الاميركية - السوفييتية، ام انه قدم لاهداف سياسية ودعائية . وربما كان الاتحاد السوفييتي يخشى ان تكون الولايات المتحدة الاميركية قد تقدمت عمدا بهذه الخطة للحصول على المعلومات المتعلقة بالمنشآت النووية السوفييتية ، وبرامج الطائرات القاذفة والنشاطات الصاروخية . ومهما يكن من امر فان هذا الاقتراح كان قد قدم على عجل وكان موضع تساؤل كاجراء صحيح لمراقبة الاسلحة . ونذكر على سبيل المثال انه لم يكن واضحا كيف تستطيع المعلومات العسكرية الاضافية او انظمة التفتيش المقترحة ان تعمل على التقليل من خطر الهجوم الاستراتيجي المفاجيء ، طالما ان الانطلاق السريع للقاذفات او الصواريخ لا يزال ممكنا في هذه الحالة . وبالرغم من المقولة الرسمية بان ازدياد المعرفة يؤدي الى نقص الخطر، فان متطلبات التفتيش الجوي والارضي ستمكن كل طرف من رصد اماكن الانتشار الاستراتيجية للطرف الآخر والى الحصول على المعلومات عن نقاط الضعف لدى هذا الطرف ، وبالتالي فان هذه المعرفة ستؤدي الى زيادة خطورة الضربة النووية الاولى المنفذة من احد الطرفين ضد الآخر . وبتعبير آخر يمكن القول ان خطة السماء المفتوحة كان ستؤدي الى نتيجة عكسية عبر زيادتها او تقويتها لخطر الحرب والتوتر بين الطرفين . وقد بدت الاعتراضات السوفييتية صحيحة من هذا المنظور ولعل الولايات المتحدة الاميركية نفسها كانت سترفض تنفيذ هذه الخطة لو قبلها الطرف الآخر .

لأثر اقتراح السماء المفتوحة . وبالرغم من فشله - عددا من القضايا الجوهرية التي استمر تأثيرها فيما بعد على السياسات والاقتراحات ووجهات

(١) - انظر الصفحة ٥٢١ من كتاب الرئيس ايزنهاور « تفويض بالتغيير » .

التعرض المتعمد بمراقبة الأسلحة الاستراتيجية حتى نهاية أعوام الخمسينات . وما ثبت أن تعاضد حذر الولايات المتحدة الأميركية من خطر الهجوم النووي المفاجيء عندما استطاع الاتحاد السوفييتي ان يحرز تقدما في تطوير صواريخه البالستكية العابرة للقارات ، وبدأ القادة الاميركيون يعربون عن اهتمامهم بالتعرض المحتمل لقاذفات قيادتهم الجوية الاستراتيجية الى ضربة صاروخية . ولهذا السبب - وربما للتأكد من انشباط الصاروخي السوفييتي - فقد قررت ادارة ايزنهاور ان تقترح اجراءات عن حظر تطوير الصواريخ البالستكية وتجربتها . وهكذا قدم الوفد الاميركي الى مؤتمر نزع السلاح في لندن الذي عقد في مطلع عام ١٩٥٧ (قبل اطلاق القمر الصناعي السوفييتي الاول) خطة لمراقبة الأسلحة التقليدية والنووية واجراء التفتيش الدولي على التجارب الصاروخية . وبالإضافة الى ذلك فان محاولات التقليل من خطر الضربة الاولى عبر استخدام التفتيش الجوي واجراءات المراقبة الارضية في المناطق المتفق عليها ، بقيت عاملا بارزا في الاقتراح الذي قدم الى الدول الاربعة الغربية في شهر آب من عام ١٩٥٧ . وفي شهر تموز من نفس العام وبالرغم من الوضع السيء الذي وصلت اليه مفاوضات نزع السلاح مع الاتحاد السوفييتي فقد تطرق وزير الخارجية الاميركية دالاس الى ذكر الصواريخ العابرة للقارات عندما قال انه يمكن لنظام مشترك عن التفتيش الجوي والمراقبة الارضية المتبادلين ان يعمل على التقليل من درجة خطورة الهجوم المفاجيء (١) .

عارض الاتحاد السوفييتي خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ الخطط الغربية، بينما كان يقترح ان تصدر كافة الدول بيانات مستقلة عن حظر استخدام الأسلحة النووية وتدعو فيها الى التخلص التام من هذه الاسلحة . كانت هذه الاقتراحات غير عملية وتهدف لمواجهة السياسة الدفاعية الاميركية وبالتالي فقد أعدت لترفض . بدا للحظة ما ، ان الكرملين قد تبني موقفا ايجابيا من التفتيش الجوي ولكن المناقشة اللاحقة كشفت خطة التفتيش السوفييتي التي

(١) - حديث وزير الخارجية دالاس عبر الاذاعة والتلفزيون بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٥٧ - تقارير وزارة الخارجية المجلد رقم ٣٧ (١٢ آب ١٩٥٧) الصفحة ٢٦٩ .

اقتصرت على بعض المناطق في اوربا الوسطى ، الامر الذي كان سيؤدي لوضع قيود غير ملائمة للناتو . ويبدو ان معارضة موسكو الرئيسية لترتيبات السماء المفتوحة التي ستضع الاتحاد السوفييتي تحت التفتيش المستمر كانت نابعة من خوف القادة السوفييت من ان يكشف استغلالهم للسبق التكنولوجي في تطوير الصواريخ ابالستيكية العابرة للقارات في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الاميركية تحاول استغلال ثغرة اقاذفات لصالحها . وسواء كانت الولايات المتحدة الاميركية جادة فعلا في تقديم خططها أم تريد تحقيق اهداف اخرى منها ، فان الاوضاع التقنية والاستراتيجية لكل من واشنطن وموسكو بدت كحائل دون اجراء المفاوضات العملية عن مراقبة أنظمة إيصال الأسلحة البعيدة المدى الى أهدافها .

مؤتمر الهجوم المفاجيء :

ومهما يكن من امر فقد تحرك خروتشيف في شهر ايلول من عام ١٩٥٨ بعيدا عن المقترحات الدعائية المحضة ، ووافق على اقتراح الرئيس ايزنهاور على عقد مؤتمر للخبراء المختصين تدرس فيه النقاط التقنية المؤدية الى التقليل من احتمال الهجوم المفاجيء . لقد كان هذا القرار السوفييتي - الذي ادى الى عقد مؤتمر الهجوم المفاجيء في جنيف في وقت متأخر من عام ١٩٥٨ ، متأثرا بعاملين اثنين ، حيث تمثل اولهما باهتمام القادة السوفييت بخطر الحرب النووية العرضية او غير المعلنة . وكان الاتحاد السوفييتي قد اتهم الولايات المتحدة الاميركية بالعمل على زيادة خطر النزاع العالمي غير المعتمد عبر ممارستها لتحليق قاذفات سلاحها الجوي الاستراتيجي على مقربة من حدود الاتحاد السوفييتي . وقد شرح خروتشيف - لدى قبوله باقتراح الرئيس الاميركي - ان هذه الاعمال جعلت مسألة منع الهجوم المفاجيء غاية في الصعوبة (١) . اما العامل الثاني فقد تمثل بنظرة خروتشيف الايجابية الى مراقبة التسليح، والتي اعتبرت ان دعم هذه السياسة سيؤدي الى تجنب المواجهة السوفييتية -

(١) - رسالة خروتشيف الى الرئيس ايزنهاور في تقارير وزارة الخارجية - المجلد رقم ٢٩

(١٨ آب ١٩٥٨) - الصفحة ٢٥٨ .

الأميركية : والتي أبلت برامح التوسع في تطوير الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية . وعموما فقد ظل الاتحاد السوفييتي - بالرغم من ادعاءات خروتشيف المبالغ بها عن التقدم السوفييتي في مجال الصواريخ - في وضع استراتيجي حرج جدا .

ظهرت في المؤتمر الخلافات الرئيسية بين المصالح الأمريكية والسوفييتية ، وخاصة في أساليب الاقتراب نحو حل مسألة الهجوم المفاجيء (١) . فقد عاد ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية مرة ثانية الى اقتراح السماء المفتوحة والتدرا على تبادل المعطيات والتعاون التقني والتفتيش في محاولة لابد منها للتقليل من الشكوك حول تحضير الهجوم المفاجيء ولتأمين واسطة انذار مبكر عن هذا الهجوم عند الضرورة . واقترح هؤلاء ان يتم استخدام التحليقات الجوية التي تعتمد على اجهزة مراقبة متنوعة بالاضافة الى امكانية وضع رصاد في المطارات الجوية والقواعد البحرية ومراكز النقل وفي كافة المنشآت العسكرية الهامة لكلا الدولتين .

وكما في السماء المفتوحة ، فان الاهداف التي يجب مراقبتها يجب ان تشمل الطيران البعيد المدى والقوات المسلحة التقليدية ، مع اعارة انتباه خاص الى تطوير نظام المراقبة لمواقع الصواريخ حيث تستخدم رادارات خاصة ووسائط اتصال معدة لمساعدة المراقبين في كشف الاطلاق وارسال اشارات الانذار .

رد ممثلو الاتحاد السوفييتي بالتأكيد مرة أخرى على ان الهجوم المفاجيء يشكل - اساسا - مسألة سياسية ، ويتعلق بالنوايا أكثر منه بالقدرات العسكرية ، وناقشوا عدم امكانية حل هذه المسألة بالوسائط التقنية خارج اطار نزع السلاح الحقيقي . ثم استمر هؤلاء بالنقاش حول قيمة الاقتراحات

(١) - يمكن الرجوع - بالنسبة الى شرح وثائقي كامل لمؤتمر الهجوم المفاجيء - الى جوهان هولست في « السيطرة على الأسلحة الاستراتيجية والاستقرار : نظرة الى الماضي » وإلى جوهان هولست ووليم شنايدر في « لماذا الصواريخ المضادة للصواريخ ؟ » و « القضايا السياسية في الجدل الدفاعي المتعلق بالصواريخ » (مطبعة برجامون ١٩٦٩) - الصفحات ٢٤٥ - ٢٨٤ .

الأميرانية ومدى تسهامها الفعلي في التقليل من احتمال الهجوم المفاجيء ، مؤكداً على ان افشاء المعلومات قد يزيد من قابلية تأثر الانظمة للهجوم وبالتالي فانه يحسن فرص نجاح الضربات الاولى .

واخيراً فقد ادعى ممثلو الاتحاد السوفييتي بأن أكبر خطر للهجوم المفاجيء سيكون في المسرح الأوروبي وبالتالي فان .تأكيد يجب ان يركز على خفض الحد لاحتمالات وقوع الصراع المسلح التقليدي في هذه المنطقة .

وعموماً فان القضايا التي توفقت في مؤتمر الهجوم المفاجيء كانت تتعلق بالموقف الراهن آنذاك ، وحملت طابع الحدانة بالنسبة لتلك القضايا التي جاءت في خطة السماء المفتوحة في عام ١٩٥٥ . واستخدم الاميركيون في هذا المؤتمر الوثائق التقنية ذات الفعالية العالية ، ومع ذلك فلا يزال الشك يتطرق الى استعداد اولايات المتحدة الاميركية الفعلي لتنفيذ المتطلبات التي تقدم بها وفدها الى هذا المؤتمر فيما لو تمت الموافقة عليها .

وبما أن برنامج التحليق فوق اراضي الاتحاد السوفييتي بواسطة الطائرة (يو - ٢) ، سوف لا يزال قيد التنفيذ ، فان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن بحاجة الى اجراءات التفطيش التي اقترحتها في عام ١٩٥٨ ، علماً ان هذه الحاجة كانت ضرورية جداً لها في عام ١٩٥٥ عندما توقفت خطة السماء المفتوحة . ومع ذلك فلا بد ان تقدم هذه الاجراءات بعض الفوائد لها ، نظراً لشموليتها وامتدادها على مساحات اكبر مما تستطيع الطائرة (يو - ٢) تغطيته بالإضافة الى عامل الشرعية في هذه الحالة . وهكذا قام يكن مدهشاً ان ينتهي المؤتمر بعد ستة اسابيع من المناقشات دون التوصل الى أية اتفاقات . وبالرغم من الفشل في تحقيق اي نتيجة ايجابية عن تحديد انظمة اتصال الاسلحة الاستراتيجية الى الاهداف ، فان المناقشات التقنية المتعلقة بمسألة حظر التجارب على الاسلحة النووية ، سارت بنجاح نسبي في نهاية اعوام الخمسينات ممهدة الطريق امام الاعلان الاميركي - السوفييتي عن حظر التجارب النووية ومعاهدة الحظر الجزئي لهذه التجارب التي ابرمت في عام ١٩٦٣ (١) .

(١) - معاهدة حظر التجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء - الموقعة في موسكو بتاريخ ٥ آب ١٩٦٣ .

كان سهلا ان نجد الاسباب المقنعة لعدم حدوث التقدم في تحديد الاسلحة الاستراتيجية خلال أعوام رئاسة ايزنهاور . ذلك ان طبيعة العلاقة النووية الاميركية - السوفيتية ، جعلت وضع الخطط اللازمة لمراقبة السباق الاستراتيجي في تطوير وضع الاسلحة ، صعبا جدا ، كما ان مصلحة الولايات المتحدة الاميركية في امتلاك الطائرات ذات الامداء المتوسطة وطيران الحاملات ، والتفوق الاميركي في القاذفات بعيدة المدى ، جعلنا التوصل الى اتفاق عن تحديد الاسلحة بعيد المنال . ولعبت المعلومات غير المؤكدة عن الجهود الصاروخية المعقدة وتكنولوجيا الصواريخ والتبدل السريع في حجم المخزونات الاستراتيجية دورا كبيرا في هذا المجال بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي . وبالإضافة الى ذلك فقد تأخرت هتان الدولتان في رؤية الحاجة الى ترتيبات « منفصلة » ، تؤثر فقط على أنظمة اتصال الاسلحة الاستراتيجية الى اهدافها . وقد قدم كل من الشرق والغرب مقترحات حول مراقبة تجارب واستخدام الصواريخ الباليستكية ، آمليين ان تشكل هذه المقترحات عناصر اساسية في الخطط المعقدة والمتعددة المراحل الهادفة الى شمول كافة فئات الاسلحة فيما بعد . وعموما فان الاتفاق على هذه الترتيبات لايعني ان المناقشات لن تكون معقدة أيضا ، بسبب التنوع في الطيران ذي الامداء المتوسطة والبعيدة وفي أنظمة الصواريخ التي تستخدم لتنفيذ مهمات « استراتيجية » لكلا الدولتين . ولعل التفتيش كان سيثير مسائل أخرى ، طالما ان الاقمار الصناعية المعدة للمراقبة والتي تستطيع التحقق من المعطيات المحددة سابقا لم تكن قد وضعت في الخدمة بعد . اما استخدام التحليقات الجوية المتفق عليها . والتي اعتبرها العديد من الخبراء وسيلة تقنية فعالة فلم تكن مقبولة من قبل الاتحاد السوفيتي ، كما ان الاعتماد الوحيد الجانب في هذه المسألة على التحليقات الجوية الاميركية بواسطة الطائرة (يو - ٢) لم يكن واردا في الاصل . واخيرا فان عدم الثقة بين الدولتين والذي يرتبط بشكل او بآخر مع سياسة « الانتقام الكثيف » الاميركية وسياسة « دبلوماسية الاقمار الصناعية » السوفيتية ، جعل التوتر بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية في مستوى عال جدا ، لايمكن معه ان تنجح او تنهتية محادثات من هذا القبيل .

وبالرغم من العوائق التقنية الكبيرة في طريق المحددات الاستراتيجية وعن الجو الدولي غير الملائم ، فلا بد ان نلاحظ أيضا ان الدولتين الكبيرتين لم تعبرا اهتماما كبيرا او تحددتا أفضلية عالية لموضوع مراقبة التسليح في اعوام الخمسينات .

ولم تكن الإرادة السياسية والالتزام الجدي الذاتي ليعضما النجاح ، ومع ذلك فان غيابهما أزال كل احتمال للتقدم في اتجاد السيطرة على سباق التسليح الاستراتيجي . وبالرغم من اختلاف وجهات النظر واهداف كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي بما يتعلق بنزع السلاح ، فقد كان واضحا ان الطرفين يستغلان محادثات نزع السلاح كوسائل سياسية لزيادة امنهما . وقد اكاد الاتحاد السوفيتي مثلا على شروط سياسية مسبقة لنزع السلاح واقترح اجراءات لجعل استخدام الاسلحة النووية غير شرعي ، بينما قدمت الولايات المتحدة الاميركية خططا غير مقبولة تركز على القضايا التقنية والتفتيش المتبادل .

وبدا ان قادة الكرملين ينظرون الى المحادثات كوسيلة لاختفاء التخلف العسكري في الاتحاد السوفيتي ، واكتساب السمعة الجيدة عبر اصدقاء طابع الاخلاص على وجهات نظرهم ، وتقليل خطر الهجوم المفاجيء الاميركي ريشما يستطيعون بناء القوة الرادعة التي يمكن الاعتماد عليها . وقد عبر الرئيس اينزهاور عن اهتمامه المخلص في نزع السلاح كوسيلة للحد من النفقات الدفاعية الاميركية ولتقليل خطر الحرب النووية ، ومع ذلك فقد دعم - خلافا لذلك - الوضع الدفاعي الشامل الذي يعتمد على الاسلحة الاستراتيجية والتهديدات الذرية . اما وزير الخارجية الاميركية آنذاك السيد دالاس فقد كان يشك في جدية محادثات مراقبة التسليح - بالرغم من بياناته العامة التي ايد فيها خطط نزع السلاح - وبالتالي فقد حاول الحد من جهود السيد ستانيس الذي كان يرأس الوفد الاميركي الى هذه المحادثات .

ولعل الامر الاكثر ايجابية في هذه المحادثات تمثل في الخبرة التي حصل عليها كلا الطرفين في مؤتمر الهجوم المفاجيء ، حيث استطاعت الولايات المتحدة

الامريكية ان تفهم بشكل أفضل وجهات النظر السوفيتية حول السرية والشروط السياسية المسبقة لمراقبة التسليح ، كما استطاع الاتحاد السوفيتي ان يفهم بعمق وجهات النظر الاميركية عن الردع والاستقرار . وادت الاتصالات الى زيادة تحسس قادة وخبراء الدولتين بخطر الحرب النووية ، وربما دفعت بالدولتين الى تفهم اكبر للحاجة الى محادثات ثنائية اخرى حول تحديد أنظمة الاسلحة الاستراتيجية . وما لبثت الولايات المتحدة الاميركية . لدى اقتراب انقطة الثانية لرئاسة ايزنهاور من نهايتها ، وربما بنتيجة هذا المؤتمر . ان اعلنت عن احساسها بالحاجة الى ايقاف السباق الحزوني المتصاعد في مركبات (وسائل) اتصال الاسلحة الاستراتيجية الى اهدافها .

ومع ذلك فقد كان على العالم ان ينتظر عقدا آخر من الزمن حتى يسهم تطور العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ، وتقدير كل منهما للفوائد الاجنبية الناجمة عن مراقبة التسليح ، وميزان القوى بينهما ، في دفع القادة في كل من واشنطن وموسكو الى محادثات جدية وذات معنى عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

هـ - السوابق السياسية .

اذا لم نحاول ان نحل مسألة مدى جدية الرئيس ايزنهاور في اخذه بعين الاعتبار للاستخدام العسكري للأسلحة النووية خلال بعض الازمات ، فمن الممكن ان نستنتج بان السياسة الدفاعية لادارته التي اعتمدت على التهديد باستخدام هذه الاسلحة ، كانت ستؤدي الى تصعيد أي نزاع مسلح الى حرب نووية استراتيجية .

وعموما لم تحدث صراعات عسكرية حادة خلال أعوام رئاسة ايزنهاور ، وأمكن حل أزمته مضائق تايوان وبرلين دون نتائج سلبية او خسائر في الامن الاميركي . واذا كانت ثمة عوامل متعددة قد أدت الى نشوء وانتهاء هاتين الازمتين ، فلا بد ان نشير الى تأثير سياسة التلويح باستخدام السلاح النووي - التي لجأت اليها الولايات المتحدة الاميركية - على التوصل الى حل نهائي للمشكلة الكورية ، وفي منع الصينيين من مواصلة الضغط على جزر مضائق

تايوان ، والتقليل من طلبات خروتشيف في برلين . وكانت ردود الفعل الاميركية في هذه الازمات تعبر عن الرغبة في المخاطرة بصراع مسلح شامل ، الامر الذي جعل القادة الشيوعيين يتصرفون على ضوء الخوف من الحرب النووية .

وبالمقابل ، فقد كان أي تصرف آخر للإدارة الاميركية ، سيضع الوضع الدفاعي الاميركي القائم على اساس سياسة النظرة الجديدة ، والعقيدة الاميركية المعروفة بعقيدة « حافة الهاوية » في مهب الريح . ومع ذلك فقد كان ثمة احتمال آخر خطر تلجأ اليه موسكو وبكين عبر عدم تجاوبهما مع التهديد الاميركي باستخدام الاسلحة النووية معتبرين ان الولايات المتحدة الاميركية تستخدم الخدعة ، وبالتالي فهي لن تستخدم هذه الاسلحة في حافة المواجهة الواسعة . وكان الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية قد أثارا ازمتي جزر مضائق تايوان وبرلين في عام ١٩٥٨ ، معتقدين بان الولايات المتحدة الاميركية لن ترد بفعالية وعلى نطاق واسع بسبب قناعتها بامتلاك الاتحاد السوفييتي لقدرات استراتيجية متقدمة في مجال الاسلحة ذات الامداء البعيدة .

ويحتمل ان يكون قادة الاتحاد السوفييتي قد قرروا الصدام مع القوات الاميركية في برلين وان يكون القادة الصينيون قد قرروا الهجوم على جزيرة كيمون معتقدين أيضا بان الولايات المتحدة الاميركية لن تدخل في صراع مسلح كبير . ومع ان الرئيس ايزنهاور افترض بان الطرفين الآخرين لن يقوما باعمال خطيرة على نطاق واسع ، فلم يكن افتراضه خاليا من الخطورة على قراراته المتخذة عن معالجة هذه الصراعات ، حيث كان يحتمل ان يؤدي هذا التصرف الى حرب نووية ضد الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية .

يمكن ان يعتبر نزوع ادارة ايزنهاور لاتباع اساليب دبلوماسية والابتعاد ما أمكن عن الاساليب العسكرية خلال ازمتي جزر مضائق تايوان وبرلين ، نقطة قوة في السياسة الدفاعية الاميركية . ومع ذلك فقد يرى البعض ان الولايات المتحدة الاميركية تعرضت لضغوط معينة اضطرت معها لاتخاذ مواقف استرضائية ولتجنب الصراع المسلح بسبب عدم توفر أي من الخيارات الاخرى غير النووية

لديها . وسواء حدث أم لم يحدث النزاع الأميركي في هذه الإزمات فإن أسلوب الإقتراب الأميركي منها كان يمثل شكلا معينا من الدبلوماسية التي قد لاتخدم دائما المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأميركية أو لحلفائها . وفي هذا المجال . فإن السياسة الدفاعية لإدارة إيزنهاور ، لم تشجع موسكو وبكين على اختبار الردع الأميركي فحسب ، بل قدمت لهم أيضا وسائل سياسية وعسكرية للتعامل مع النزاعات لدى وقوعها .

يمكن أيضا وضع اللوم على السياسة الدفاعية لإدارة إيزنهاور ، من زاوية أكبر ، بسبب تأثيرها العدائي على العلاقات الأميركية - السوفيتية ولعدم تلاؤمها مع مراقبة التسليح . وقد فهمت سياسة « الانتقام الكثيف » من قبل قادة الكرملين على أنها سياسة استفزازية تعمل على تحقيق الضربة الأولى الأميركية ، وترفع احتمالات التهديد النووي التي يمارسها القادة الأميركيون . وقد عزيت هذه المخاوف إلى استراتيجية خروثيف الصاروخية للدعاية وإلى المستوى العالي من التوتر الذي ساد بين واشنطن وموسكو . وبالتالي فقد أصبح اجو الدوي غير ملائم لتحقيق التقدم في تحديد أنظمة اتصال الأسلحة النووية إلى الأهداف .

وقد كان من الصعب أن يتم التآلف مع الاهتمام الأميركي بإجراءات نزع السلاح ، في الوقت الذي تعتمد فيه الإدارة الأميركية سياسة دفاعية ووضعاً عسكرياً يراعى فيهما التوجه النووي بشكل رئيسي . وعملياً فقد انتقد بعض المحللين إدارة إيزنهاور لأنها عمدت أولاً إلى نشر التكنولوجيا النووية عبر برنامج « الذرة من أجل السلام » ، وأثارت ثانياً اهتمام الدول الأخرى في امتلاك الأسلحة النووية بدافعها عن الاستراتيجية الذرية لحلف الناتو ، حيث تضطرها هذه الاستراتيجية إلى مشاركة حلفائها في الترتيبات النووية (١) .

أما الوضع الدفاعي القائم على أساس سياسة النظرة الجديدة ، فقد اختلف بشكل بسيط - من حيث التكلفة العامة ومستوى القوة البشرية -

(١) - انظر وليم ب . بادر في « الولايات المتحدة الأميركية وانتشار الأسلحة النووية » (بيغاسوس - ١٩٦٨) .

عن الوضع الدفاعي التقليدي الذي طور فيما بعد اثناء رئاستي جون كنيدي وليندون جونسون . واذا قارنا بين هذين الوضعين من حيث التكلفة المحسوبة بالدولار الاميركي ، نرى ان ميزانية الدفاع الاميركية السنوية في منتصف الستينات - باستثناء الفيتنام - وصلت الى مبلغ يزيد بمقدار ثلاثة مليارات عن الميزانيات السنوية التي صرفت في اواخر الخمسينات ، بينما كان تعداد القوة البشرية في القوات المسلحة الاميركية خلال اعوام رئاستي كنيدي - وجونسون يزيد قليلا جدا عن المليونين ونصف مليون رجل الذي وصلت اليه هذه القوات خلال اعوام الفترة الرئاسية الثانية للرئيس ايزنهاور (١) .

ويعود ذلك جزئيا الى تطوير الوضع الدفاعي ذي التوجه النووي الذي تطلب موارد مالية اكثر مما كان متوقعا . وفي اعوام الخمسينات حصل تنافس بين البرامج الاستراتيجية الاميركية ذات النفقات الباهظة ومتطلبات تحسين القوات العامة الاميركية ، كما اظهرت الدراسات ان انشاء الوضع النووي التكتيكي احتاج ايضا الى نفقات لاتقل بحال من الاحوال عن النفقات التي تطلبها المحافظة على القوات المسلحة التقليدية بحجمها الراهن (٢) . وبالإضافة الى ذلك فان اسلوب ادارة ايزنهاور في التخطيط الدفاعي والذي اعطى القوات المسلحة حرية كبيرة في القرار - أدى الى عدم فعالية هذه القوات . ولو وضع التخطيط على أساس خفض القوة النووية ، وزيادة فعالية الاجراءات الدفاعية، لامكن التقليل من نفقات برامج الاسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية، وزيادة مخصصات تحسين وتنظيم القوات المسلحة التقليدية .

ان التحول الى الاسئلة العامة التي طرحتها سياسات الاسلحة الاستراتيجية لادارة ايزنهاور ، يأخذ بعين الاعتبار قضيتين نسبيتين ، حيث

(١) - أخذت هذه التقديرات من « الميزانية العسكرية وأفضليات الاقتصاد الوطني » . مناقشات اللجنة الفرعية الاقتصادية التابعة للجنة الاقتصادية الحكومية المشتركة في الكونغرس الواحد والتسعين - الجلسة الاولى (١٩٦٩) - الجزء الاول - الصفحات ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٢) - انظر روبرت اوسجود في « حلف الناتو - الاتحاد (الحلف) المربك » (مطبعة جامعة شيكاغو - ١٩٦٢) - الصفحات ١٠٦ - ١٠٧ و ١٥١ - ١٥٨ .

تهتم القضية الاولى بالمعلومات المتوفرة لدى هذه الادارة في زمن معين عن برامج الاسلحة الاستراتيجية ذات الامداء البعيدة في الاتحاد السوفييتي ، وبكيفية ترجمة هذه المعلومات الى تقديرات عن القوى العملياتية الموجودة،والى معطيات عن النشر المستقبلي لهذه الاسلحة السوفيتية . اما القضية الثانية فتعالج المسألة المتعلقة بمدى ماقدمته برامج الادارة الاميركية من ردع فعال، وبمدى تأثير هذا الردع على استقرار العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي .

مدى الاعتماد على تقديرات المخابرات :

كان خبراء المخابرات الاميركية - خلال الاعوام الاولى من الفترة الرئاسية لادارة ايزنهاور - يشكون من نقص في المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها عن البرامج النووية الاستراتيجية في الاتحاد السوفييتي وبالتالي فقد كانوا مضطرين للاعتماد على مصادر للمعلومات غير دقيقة وغير مباشرة او قديمة .

ومهما يكن من امر ، فما ان كاد عام ١٩٥٦ يصل الى نهايته ، حتى بدأت اجهزة الرادار الاميركية تحصل على المعطيات التقنية عن تجارب الصواريخ السوفيتية ، كما أصبحت طائرات التصوير من نوع (يو - ٢) التي تنفذ مهام التحليق فوق اراضي الاتحاد السوفييتي - تحاول الحصول على المعلومات الصعبة عن مختلف النشاطات الاستراتيجية السوفيتية .

وقد شرح معاون وزير الدفاع الاميركي آنذاك السيد غيتز ، فيما بعد بان برنامج التحليق بالطائرة (يو - ٢) ، استطاع - في الاعوام الاربعة التي استمر العمل به خلالها - ان يحصل على معلومات عن المطارات والطائرات والصواريخ - والتجارب الصاروخية ، والتدريب على الصواريخ ، وخزن الاسلحة الخاصة ، وصنع القواصات ، وانتاج المواد النووية ، ونشر الطائرات (١) . وقد أثنى الرئيس ايزنهاور على هذا البرنامج ، وخاصة على

(١) - الاحداث المتعلقة بمؤتمر القمة - المناقشات امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ - الكونغرس السادس والثمانين - الجلسة الثانية (١٩٦٠) الصفحة ١٢٤ .

« المعلومات السلبية » التي اثبتت عدم صحة « المخاوف » عن ثغرة القاذفات والثغرة الصاروخية^(١) اللتين كانتا ترتبطان بالوهم أكثر مما تتصلان بالحقيقة . وبدا معقولا تماما ان المعلومات التي تم جمعها بواسطة الطائرة (يو - ٢) ، بالإضافة الى المعلومات التي امكن الحصول عليها من المصادر الاخرى ، اظهرت بشكل قاطع ان الاتحاد السوفييتي أحجم عن بناء مخزون كبير من الطائرات الاستراتيجية العابرة للقارات . ولكن السؤال المطروح يتمثل فيما اذا كانت معلومات الطائرة (يو - ٢) موثوقة بشكل كاف لتسمح للإدارة الأميركية بصرف النظر عن احتمال كون الاتحاد السوفييتي ينفذ برنامجا كبيرا لصنع الصواريخ ذات الامدء البعيدة او لان تستنتج هذه الإدارة بأن الاتحاد السوفييتي لم ينشر قوة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات^(٢) .

وعندما قام الاتحاد السوفييتي باطلاق قمره الصناعي الاول بعد تنفيذه لسلسلة من التجارب على الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في عام ١٩٥٧ ، فكر القادة الاميركيون باحتمال ترجمة الاتحاد السوفييتي لهذه النجاحات التكنولوجية الى قدرة عملياتية في الصواريخ الباليستكية . كان وجود موقع تجارب للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في الاتحاد السوفييتي ، بالإضافة الى مصانع لانتاج هذه الصواريخ منتشرة في أماكن عديدة على الارض السوفييتية ، دليلا على ان القادة السوفييت قد يكونوا قرروا التوقف عن بناء الطائرات البعيدة المدى والاستعواض عنها ببرنامج انتاج كثيف للصواريخ . وقد اشارت تقديرات المخابرات القومية الاميركية في نهاية عام ١٩٥٧ ، الى ان الاتحاد السوفييتي سيكون قادرا تماما على تجربة ونشر الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات خلال عامين بعد التجارب التي نفذها في شهر آب من عام ١٩٥٧

(١) - انظر الصفحة ٥٤٧ من كتاب الرئيس ايزنهاور « السلام المتأرجح » .

(٢) - هناك خلاف شديد في الاوساط العلمية عن فعالية الطائرة (يو - ٢) ، حيث يدعم كل من كويستر وغراي التقييم المتفائل لها من قبل الرئيس ايزنهاور ، بينما يتساءل يوتوم فيما اذا كانت هذه الطائرة تقدم تغطية كاملة ، ويستنتج كلاهما ان التحليقات الجوية لم تكن قادرة على جعل المسؤولين يصرفون النظر عن الثغرة الصاروخية .

وبالتالي سيكون جاهزا لنشر المئات من هذه الصواريخ انبعيدة المدى . وقد اعتمدت هذه التصورات على تقدير القدرة الانتاجية من ناحية ، وعلى الحسابات المتعلقة بالمساحة الكلية المعدة لصنع وتجميع الصواريخ من ناحية ثانية .

ومهما يكن من أمر ، فقد اتضح للادارة الاميركية خلال عام ١٩٥٩ ان الاتحاد السوفييتي لم يكن ينفذ برنامجا شاملا لتطوير الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، وبالتالي فقد اكتشف الرئيس ايزنهاور والمسؤولون في ادارته ان ثغرة الصواريخ لم تكن سوى خرافة مماثلة لثغرة القاذفات ، وترك الرئيس البيت الابيض وهو مطمئن الى عدم عبئه بالامن الاميركي .

وقد عزيت هذه النتيجة الى المعلومات التي استطاعت الطائرة (يو - ٢) الحصول عليها خلال المائتي مهمة التي نفذتها فوق اراضي الاتحاد السوفييتي، حيث أكدت هذه المعلومات عدم وجود أية مؤشرات عن اقامة مواقع عملياتية لاطلاق الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في الاتحاد السوفييتي . واذا كان انشك لا بد ان يتطرق الى التغطية غير الكاملة لكافة اراضي الاتحاد السوفييتي بمهام هذه الطائرة فان التحقيقات التي نفذت فعلا كانت كافية لاثبات عدم وجود هذه الصواريخ التي لا يمكن ان تتوضع فقط في المناطق القليلة التي لم يتم استطلاعها من قبل الطائرة (يو - ٢) . ونظريا فقد كانت هذه الطائرة قادرة على تصوير مايزيد عن عشرين الف ميلا مربعا من الارض السوفييتية في المرور الواحد . اما من الناحية العملية فان الرئيس الاميركي لم يقبل المخاطرة العسكرية المترتبة على الدخول العميق لهذه الطائرة ، اخذا باعتباره عدم افساد علاقاته الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي . وبلاضافة الى ذلك فقد اثرت شروط الطقس غير الملائم والسماء الملبدة بالغيوم غالبا على تحديد مهام الطائرة (يو - ٢) من حيث عدد المهام المنفذة ومناطق الاهداف المعينة لها .

ولهذه الاسباب ، يقدر بان المهام التي استطاعت هذه الطائرة ان تنفذ خلالها الى اعماق بعيدة في الاتحاد السوفييتي لم تتجاوز ثلاثين مهمة على

الأكثر خلال الأعوام الأربعة لمشروع تحليلاتها ، علما ان الزمن والمجال كانا محددين لكل من هذه التحليلات (١) .

وهكذا استطاعت ادارة ايزنهاور ان تستنتج - على ضوء المهام العميقة القليلة التي نفذتها الطائرة (يو - ٢) - بان الاتحاد السوفييتي لم يقدّم بنشر الصواريخ العابرة للقارات على مقربة من الخط الحديدي المار عبر سيبيريا . وقد وجهت الطائرة (يو - ٢) الى هذه المنطقة ، لانه بدا منطقيا جدا ان يعتمد الاتحاد السوفييتي الى نشر بعض صواريخه الباليستكية العابرة للقارات ذات الوقود السائل في هذه المنطقة ، نظرا لسهولة نقل هذه الصواريخ بواسطة الخط الحديدي وصعوبة ذلك في الجو والبر . وبالمقابل فقد كان الاتحاد السوفييتي يستطيع ان يضع هذه الصواريخ العابرة للقارات في مواقع اقل ملاءمة ، وخاصة في المناطق الشمالية ، التي لم تكن تستطلع بواسطة الطائرة (يو - ٢) ، حيث خشي عدد كبير من خبراء الاستطلاع هذه الامكانية . وبالرغم من الصعوبات التي كانت تعترض بناء منشآت الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، فان الاتحاد السوفييتي كان يجد ان اقامة مواقع الصواريخ اسهل وأكثر مرونة من نشر القاذفات . وكانت القواعد الجوية سهلة الكشف بواسطة الطائرة (يو - ٢) ، كما ان انشاء هذه القواعد في المناطق البعيدة كان غاية في الصعوبة ، ولم يكن ممكنا ان يتم تمويه او اخفاء عملية انشاء المطارات العسكرية . ولعل ذلك يوضح السبب في سهولة كشف الطائرة (يو - ٢) للقاذفات البعيدة المدى ، وعدم تمكنها من تقديم معلومات على نفس الدرجة من الثقة عن الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات السوفيتية .

وقد ازداد الامر سوءا عندما توقفت تحليلات الطائرة (يو - ٢) بعد منتصف عام ١٩٦٠ ، حيث اصبحت الولايات المتحدة الاميركية غير قادرة على الاستمرار في استطلاع مواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات

(١) - شارلز مورفي في « اوراق خروتشيف » في مجلة فورتنش شهر كانون الاول ١٩٦٤ - الصفحة ٢٢٧ . ويرى بعض خبراء الاستطلاع التقني السابقين ان عدد التحليلات العميقة للطائرة (يو - ٢) في الاتحاد السوفييتي لم يتجاوز الستة .

السوفييتية في المناطق البعيدة او في التحقق من نشرها في المناطق التي استطلعت سابقا . ولكن الحقيقة المتمثلة في اجراء التجارب السوفييتية على اكثر من خمسة وعشرين صاروخا عابرا للقارات ، تشير حتما الى بدء الانتاج الفعلي لهذه الصواريخ ، كما ان معلومات الاستطلاع عن تجارب الاطلاق في النصف الاول من عام ١٩٦٠، اشارت أيضا الى ان نشر الصواريخ العابرة للقارات في الاتحاد السوفييتي ، قد أخذ ابعاده الحقيقية الواسعة . وكانت آخر الصور التي جاءت بها الطائرة (يو - ٢) قبل اسقاطها قد أثارت الشكوك حول مواقع الصواريخ المحتملة في جنوب الاتحاد السوفييتي . وبالرغم من الامكانية المحتملة للاقمار الصناعية من نوع المكتشف Discoverer في الحصول على المعلومات منذ نهاية عام ١٩٦٠ ، فان نوعية هذه المعطيات لم تكن كافية للحكم على عدم نشر الاتحاد السوفييتي لصواريخه الباليستكية العابرة للقارات في ذلك الوقت . وبالتالي فقد كان ضروريا ان يتم الحصول على المعلومات من اقمار صناعية عملياتية اضافية ، كان من المقرر ان يتم اطلاقها في العام التالي، لازالة الشكوك عن نشر هذه الصواريخ .

يدعي بعض المراقبين بأن المسؤولين الرسميين في ادارة كنيدي كانوا متأكدين في مطلع عام ١٩٦١ من عدم وجود الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات العملياتية ، او وجودها باعداد محدودة ، ولكن ذلك لم يتأكد بشكل قاطع حتى خريف عام ١٩٦١ عندما اثبتت نتائج مهام الاستطلاع المنفذة بواسطة الاقمار الصناعية بشكل دقيق ، ان عدد الصواريخ الموجودة في مواقع الاطلاق في الاتحاد السوفييتي لم تكن تتجاوز عدد اصابع اليد (١) .

اصبح ممكنا الآن ، على ضوء المعلومات المحدودة التي حصلت عليها الطائرة (يو - ٢) عن نشر الصواريخ في المناطق التي تفذت مهامها فوقها -

(١) - فيليب كلاس في « المحافظة على السلام النووي : الخفاء السريون في السماء » نيويورك تايمز في ٢ ايلول ١٩٧٢ - الصفحة (٧) . انظر ايضا هيربرت سكوفيل في « قفزة في اتجاه التحقق » وماسون ويلر وشون رايس لاندر في : السالت : اتفاقية موسكو وما بعدها (الصحافة الحرة - ١٩٧٤) الصفحات ١٦٠ - ١٨٤ .

ان يتم خفض التقديرات الاستطلاعية عن حجم الصواريخ الباليستكية العابرة
للقارات سواء من حيث معدل انتاجها او بالنسبة لنشرها في مواقع الاطلاق .
ولكن الاقمار الصناعية التي دخلت الى مسرح الاعمال الاستطلاعية بعد انتهاء
رئاسة ايزنهاور ، اتصفت بميزات تتجاوز الى حد كبير الطائرة (يو - ٢) وخاصة
بما يتعلق بعدم امكانية الاتحاد السوفييتي التأثير عليها بالصواريخ ارض-جو،
كما ان القوانين الدولية لم تمنع آنذاك الدخول في المجال الفضائي للدول
الآخري ونذكر - على سبيل المثال - ان قمرا صناعيا واحدا يبقى في مداره
الذي يمر فوق الاتحاد السوفييتي ولعدة أيام ، يستطيع ان يرصد مساحات
واسعة جدا ويرسل آلاف الصور التي تقدم بدورها معلومات دقيقة وكافية
عن مواقع الصواريخ وعن كافة النشاطات والمنشآت الاستراتيجية الاضافية.
وتحسنت نوعية الاقمار الصناعية لدى الطرفين الاميركي والسوفييتي على
السواء خلال اعوام الستينات ، بحيث أصبح الاتحاد السوفييتي قادرا على
تصوير كافة اراضي الولايات المتحدة الاميركية ، وأصبح العكس صحيحا أيضا.
وقد لعبت هذه الطريقة الجديدة في الحصول على معلومات الاستطلاع التقني
دورا هاما في تخطيط البرامج الاستراتيجية الاميركية ، وفي تسهيل التقدم في
المحادثات الاميركية - السوفييتية المتعلقة بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية.

عوامل الردع والاستقرار :

يصعب ان نناقش الحقيقة المتمثلة بان الولايات المتحدة الاميركية كانت
معرضة لخطر جدي بسبب احتمال قيام الاتحاد السوفييتي بهجوم مضاد -
للقوة ، او ان تفوقها الاستراتيجي تعرض للتحدي من قبل الاتحاد السوفييتي
خلال كافة اعوام رئاسة ايزنهاور . ومع ذلك ، فان الخبراء لا يوافقون على
الفرضية المتمثلة بأن الوضع الاستراتيجي القوي للولايات المتحدة الاميركية نشأ
بنتيجة السياسة الحكيمة لادارة ايزنهاور ، او كان نتيجة حتمية للصدفة، حيث
لم يستطع الاتحاد السوفييتي خلال تلك الاعوام ان ينتج ما يكفي من الانظمة
الاستراتيجية المعدة لايصال الاسلحة الاستراتيجية الى اهدافها . وثمة تساؤل
على غاية من الاهمية ، يتمثل بمدى احتواء السياسات الاستراتيجية الاميركية
خلال هذه الفترة لعوامل الردع والاستقرار .

ويجب ان نضع نصبأعيننا بان أغلب النزاع بين إدارة ايزنهاور ومنتقديها. كان يفتدى بالعوامل السياسية الداخلية ، وان القرارات عن الاسلحة الاميركية كانت غالبا تتأثر بالحاجة الى استرضاء الكونغرس .

وبالاضافة الى ذلك فان طبيعة البرامج الاستراتيجية للإدارة الاميركية كن أقل تأثرا بالمنطق من العوامل الاخرى التي تشمل المنافسة بين المصالح الداخلية المتضاربة والحاجة الى سيطرة مدنية على المشاريع الخاصة وفرض القيود على سقف الميزانية الخاصة بالنفقات العسكرية . وعموما فان عدم الاتفاق الجوهرى والمحسوس على طبيعة الردع في العصر النووي يأتي في مركز الجدل الاستراتيجي في الأعوام الاخيرة من أعوام الخمسينات ، وخاصة عن الخلافات في الرأي حول المسائل الحيوية المتعلقة باستقرار الميزان الاستراتيجي ومتطلبات قوة الانتقام الفعالة ، وقضايا العقيدة الاستراتيجية التي انتقلت الى أعوام الستينات واستمر النقاش حولها حتى اليوم .

وقد اعتمد الرئيس ايزنهاور - في وضعه الخطوط العريضة للبرامج الاستراتيجية الاميركية ، على الفرضية القائلة بان « ميزان الرعب » لم يكن حساسا باختلافات في مستويات وأنواع القوات النووية الاميركية والسوفيتية.

وكان ذلك يعني - من وجهة النظر الاميركية - ان قوة اميركية كبيرة ومتنوعة من وسائل اتصال الاسلحة الاستراتيجية الى اهدافها . ستكون كافية لردع القادة السوفيت من القيام بهجوم نووي ، حتى لو كان جزء كبير من هذه القوة معرضا لضربات الصواريخ الباليستكية السوفيتية . وفي ظل هذه الفلسفة وما لم يشعر صانعو القرارات السوفيتية بأنهم سيدمرون كافة الانظمة الاستراتيجية الاميركية ، فلن يتورطوا في تبادل التراشق النووي الذي سيؤدي حتما الى تدمير كبير في الاتحاد السوفيتي ، وسوف يحاولون تجنب القيام بأية أعمال يمكن ان تتصاعد الى صراع مسلح واسع النطاق . انعكس مفهوم الرئيس الاميركي عن استراتيجية الكفاية بالدرجة الاولى في محاولته تحديد حجم قوة القاذفات من نوع (ب - ٥٢) ، تم بجهوده الموجهة الى تحسين سلامة هذه القوة ولامتلك الصواريخ الباليستكية عبر برنامج

مدرس وهادىء مع الابتعاد عن البرامج المكثفة والسريعة في انتاج هذه الصواريخ . وقد كان راغبا في التخطيط لهذه القوة على اساس الاحتمالات التي تلوح في الافق ، مبتعدا عن تقديرات الحالة الاسوأ ، ومتحملا حدوث خلل او تعرض جزئي فيها ، طالما ان ذلك لا يؤثر على الفعالية الشاملة للردع الاميركي .

أصر معارضو البرامج والسياسات النووية لادارة ايزنهاور ، على التشديد على عوامل الردع والاستقرار ومراعاة درجة أكبر من التصلب في وضع أسس الوضع الاستراتيجي الاميركي (١) . وقد شرح هؤلاء بان الردع لم يكن ليتأكد اوتوماتيكيا او بشكل سهل ، مدعين بان الميزان الاستراتيجي كان « سريع التأثير » ، بينما عبر اصحاب الراي المعاكس عن اهتمامهم بان الاتحاد السوفييتي قد يكون قادرا على اكتساب القدرة اللازمة لتدمير الجزء الأكبر من القدرة النووية الاميركية ، اذا لم تتخذ الاجراءات الهادفة لبناء قوة اميركية فعالة وقادرة على البقاء والنفوذ عبر الدفاعات السوفييتية ، وإيقاع عشرات الملايين من الضحايا . وأكد هؤلاء ايضا بان الانظمة الاميركية يجب ان تبنى على اساس جعل المخططين العسكريين السوفييت مقتنعين باستحالة تدمير الجزء الأكبر من القوة النووية الاميركية . وما لم يتم ذلك فان القادة السوفييت قد يقعون في الاغراء ويلجؤون بالتالي ، اما الى تنفيذ هجوم مضاد للقوة معتقدين انهم يستطيعون احداث الشلل في القسم الأكبر من القوة الاستراتيجية الاميركية، او يهددون بالقيام بهذا الهجوم واضعين واشنطن امام الابتزاز النووي .

وقد اعتبرت الانظمة المعرضة للاصابة ، عديمة الفائدة وخطرة ، فهي لم تزد فرص الضربة الاستباقية السوفييتية فحسب ، بل زادت ايضا احتمال لجوء القادة الاميركيين الى استخدامها قبل الوقت اللازم بغية سبق الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي زادت في احتمال وقوع الحرب الناجمة عن سوء تفاهم .

(١) - يمكن الرجوع بشأن الانتقادات الهامة لاسلوب ايزنهاور الى اللبرت وول ستير في : « ميزان الرعب السريع التأثير » في مجلة الشؤون الخارجية - المجلد رقم ٣٧ (كانون الثاني - ١٩٥٩) - الصفحات ٢١١ - ٢٢٤ وهيرمان كاهن في كتابه « عن الحرب الحرارية - النووية » مطبعة جامعة برينستون عام ١٩٦٠ .

وأشار بعض الخبراء الى السهولة التي يمكن بها اجراء الحسابات التي تبين مدى التهديد المحتمل للقاذفات الاميركية ، الناجمة عن نشر الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات السوفيتية ، الامر الذي كان يعتبر بذاته عاملا هاما من عوامل فشل الردع . ولهذا الاسباب فقد حثت الادارة الاميركية على توسيع برامجها المعدة للتقليل من عامل التعرض وتسريع تطوير الصواريخ الباليستكية القليلة التعرض .

وهكذا فقد دار اغلب النقاش المتعلق بالسياسة النووية خلال اعوام الخمسينات حول ما اذا كانت البرامج والمشاريع المعدة لتطوير وضع وانتاج الصواريخ الباليستكية تسير بأسرع مايمكن . ولسوء الحظ ، فان محاولات تقييم النجاح او الفشل النسبيين لبرامج الصواريخ الاستراتيجية ، التي بدأت واستمرت خلال اعوام رئاسة ايزنهاور ، كانت تعاني من التشويه والادراك المتأخر .

ويتفق كافة المراقبين في الرأي بان النجاح في برامج المينوتمان والبولاريس بعد اطلاق اول قمر صناعي سوفيتي - سجل نصرا تكنولوجيا ملحوظا ، ومأثرة ادارية كبيرة ، كان يستحيل تحقيقها الا بتخصيص نفقات عالية جدا ، او بتغيير السياسة العامة للدولة .

ومهما يكن من امر فان تحليل الفترة السابقة لاطلاق القمر الصناعي كان يشير الى عدم الثقة من ناحية والى التناقضات من ناحية ثانية . ويؤيد خبراء آخرون ادعاء الادارة الاميركية بأن الافضلية القصوى قد اعطيت للجهود الموجهة للصواريخ الباليستكية ، عبر تخصيص الدعم المالي الاقصى لتطوير هذه الصواريخ في الاعوام ١٩٥٥-١٩٥٧ . ويوافق هؤلاء الخبراء على ان التكنولوجيا استطاعت - تحت ضغط الضرورة - ان تتلاءم مع هذه البرامج ، وخاصة بما يتعلق بالحد من تطوير أنظمة الصواريخ ذات الوقود السائل والاسراع بتطوير الصواريخ ذات الوقود الجاف . ولكن خبراء آخرون ممن عارضوا للادارة الاميركية اشاروا الى أن التقييدات المالية والانحياز الى جانب برامج صنع القاذفات للقوى الجوية ، كانت وراء عدم اعطاء الافضليات لبرامج الصواريخ

وبالتالي جعلت تطويرها محدودا . ورأى هؤلاء أيضا ان تعدد البرامج والمنافسة البيروقراطية منعت التقدم في حل المسائل العلمية والهندسية التي تتصل بتطوير برامج الصواريخ المتقدمة والقادرة على البقاء .

وما لبثت الاحداث ان ادت الى حدوث تقارب في وجهات النظر المتناقضة عن السياسات النووية التي سادت في أعوام رئاسة ايزنهاور ، وتحولها الى وضع استراتيجي قوي تتفوق فيه نقاط القوة على نقاط الضعف . وربما حدث تحول أيضا في وجهة نظر منتقدي الادارة الاميركية عن الضربة الاولى السوفيتية ، حيث بدا ان تحليلهم لم يكن خاليا من الاهمية النظرية والعملية على حد سواء . وفي الواقع فان هذه الآراء المعاكسة احدثت ضغطا معيناً لم يلبث ان ترك اثرا هاما - وربما حاسما - في دفع الادارة الاميركية الى الاخذ بالوضع الذي اقترحه معارضوها . وقد عمدت هذه الادارة - على ضوء التسرب الجزئي لمحتويات تقرير لجنة غايشر ، والجدال العام حول كفاية برامج الردع الاميركية - الى طلب مخصصات اضافية لتمويل الاعمال الهادفة الى التقليل من تعرض قوات القيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية ، ولبدء بناء انظمة الانذار الراداري المبكر للصواريخ الباليستكية . ولعل الاهم من ذلك، ان الرئيس ايزنهاور تجاوب مع الغضب الشعبي الشديد الذي سببه اطلاق القمر الصناعي السوفيتي الاول ، وطلب أيضا ميزانية اضافية تسمح بالبدء في برنامج الصواريخ من النوعين « تيتان » و « مينوتمان » وفي تسريع برنامج البولاريس (١) . ولم تكن هذه القرارات الصعبة من حيث المبدأ ، والممكنة تماما من الناحية التقنية ، لتحقيق في غياب الضغط الداخلي الذي مورس على الادارة الاميركية من ناحية ، ومع تساهل هذه الادارة في اعارة الاهمية اللازمة لمتطلبات الردع في ظل سياسة « الكفاية » .

ولكن معرفة الادارة الاميركية بمدى النقص في نشر الصواريخ الباليستكية

(١) - بري في « قرار الصواريخ الباليستكية » الصفحة ١٩ ، وقد جاء فيه مايلي : « لقد قطع القمر الصناعي الخيط الذي كان يغلق محفظة الاموال الاميركية المخصصة لبرامج الصواريخ الباليستكية » .

الاستراتيجية السوفيتية جعلتها في حل من التطوير السريع للأنظمة الاستراتيجية القادرة على البقاء ، على غرار ما فعلت في قراراتها المتخذة عن برامجها الأخيرة . ولكن لو لم تدفع هذه الإدارة في هذا الاتجاه ، وتقدم الاتحاد السوفيتي في برنامجه عن إنشاء قوة الجيل-الاول من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات - وهو قرار ممكن جدا من الناحية التقنية مهما كانت تكاليفه مرتفعة او كانت قيمته الردعية موضع تساؤل - لكنت الولايات المتحدة الاميركية وجدت نفسها خلال الاعوام الاولى من الستينات في موقف حرج ومعرضة لضربة المعاكسة للقوة السوفيتية ، او واقعة تحت رحمة التهديدات السوفيتية . لم يكن نظام الإنذار الراداري المبكر عن الصواريخ في هذه السنوات ، قد أصبح جاهزا للعمل ، وبالتالي فقد كان استنفار القاذفات الاميركية غير مؤمن خلال الزمن اللازم ، اما الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الاميركية فكانت قد نشرت في مواقع غير مقساة (غير مجهزة هندسيا بالشكل اللازم) ، وكانت القواصات النووية من نوع البولاريس لاتزال محدودة العدد ولا تشكل قوة رادعة في حال من الاحوال .

وانطلاقا من هذا الوضع ، يمكن ان نقول ان افضليات الرئيس ايزنهاور لم تكن تمثل سوى مجاذفة محسوبة على ضوء التقديرات عن نشر الصواريخ السوفيتية والاعتماد على الوضع الردعي الاميركي ، الذي لم يخضع للتجربة قط . وحتى بعد ان نقلت برامج ادارة ايزنهاور التي اعتبرت تنازلا امام معارضي هذه الادارة ، فقد اكد الجنرال توماس باور من القيادة الجوية الاستراتيجية في عام ١٩٦٠ ان قوة سوفيتية مؤلفة من (١٥٠) صاروخا باليستكيا عابرا للقارات - وهي موجودة فعلا - ومن عدد مماثل من الصواريخ الباليستكية ذات الامدء فوق المتوسطة ، تستطيع ان تدمر في الضربة الاولى القواعد المائة للصواريخ والقاذفات الاميركية (١) .

وبالمقابل فقد حال التأثير اللطيف لسياسة ايزنهاور التي عرفت **بالنظرة الجديدة** ، دون التنفيذ الكامل لما اراده منتقدوا الادارة الاميركية، وبالتالي

(١) جاء ذلك في حديث امام النادي الاقتصادي في نيويورك ، بتاريخ ١٩ كانون الثاني عام ١٩٦٠ وقد قدم هيرمان كاهن في كتابه « عن الحرب النووية - الحرارية » تحليلات مماثلة وأشار أيضا الى ان سياسات ايزنهاور تمثل « مجاذفة محسوبة » . (الصفحات ١٩٢ - ٢٠٤) .

دون توسع مجال البرامج الاستراتيجية الأميركية خلال اعوام الخمسينات واستمراره خلال الستينات .

واذا كان ذلك سيقدم الولايات المتحدة الأميركية قوة أكثر قدرة على البقاء وفي وقت مبكر ، فقد كان سيتطلب نفقات مالية كبيرة من ناحية ، وسيؤدي الى دفع الاتحاد السوفييتي بشدة في مجال السباق النووي الأمريكي - السوفييتي . وبالإضافة الى ذلك فقد قدم أغلب معارضي الإدارة الأميركية مقترحات تتناقض مع عوامل الردع والاستقرار وفعالية التكاليف .

وقد ناقش بعض أعضاء مجلس الشيوخ من الحزب الديموقراطي الفوق الأمريكي في القاذفات ثم اصرروا على ان تخصص مبالغ إضافية لبناء الجيل الاول من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . وقد أكد تقرير لجنة شاير . بالرغم من تركيزه على القوات غير المعرضة - على توسيع برامج الصواريخ الباليستكية ذات الامدء فوق المتوسطة وعلى الصواريخ من نوع أطلس . ولز قبلت توصيات بعض النقاد ، لاستطاعت الولايات المتحدة الأميركية ان تطور قوة من الصواريخ ذات الوقود السائل غير القساة ، تزيد بمرتين او ثلاث مرات عما سمحت به إدارة ايزنهاور - مما اضاع فرصة كانت ستسهم في تقوية الاستقرار . واستنتج العديد من الخبراء بأن إدارة ايزنهاور اتبعت منهجا معتدلا وسياسة حكيمة ، بينما عملت الإدارات الأميركية التي جاءت بعدها على التصعيد غير الضروري لسباق التسلح .

وعموما فبالرغم من القيود التي يدعى البعض بأنها مورست من قبل الرئيس ايزنهاور ، فان القوة النووية للولايات المتحدة الأميركية ، تناسبت بشكل دراماتيكي خلال الاعوام ١٩٥٣ - ١٩٦٠ . وبالإضافة الى ذلك فقد بدا رائعا الا تتأثر السياسات الاستراتيجية لإدارة ايزنهاور بالاعتبارات الناجمة عن السياسة والقوة السوفييتيتين او بالمحاولات الحقيقية الهادفة لتحقيق اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وبالرغم من انه لا يمكن توجيه اللوم الى الولايات المتحدة الأميركية بسبب الوضع المتردي للاتحاد السوفييتي ، او لاثارتها المصاعب التكنولوجية المتعددة التي ادت الى ايقاف التقدم في السيطرة على

الاسلحة الاستراتيجية ، فانه يمكن التأكيد على أن السياسات الدفاعية
الاميركية جعلت المفاوضات اليناء صعبة ، او مستحيلة ، وبالتالي فلم تقدم
قدوة يحتذى بها في هذه المجالات . اما سياسة النظرة الجديدة
فلم تكن متلائمة مع الاستقرار النووي والسيطرة على السلاح ، بسبب تأكيدها
على الاسلحة النووية واهمالها للاسلحة التقليدية ، واعتمادها على التهديد
بالانتقام الكثيف . واذا اخذنا الامور من الجانب الاوسع ، نرى ان البرامج
الاستراتيجية لادارة ايزنهاور تركت تأثيرات استفزازية وذات طابع غير مستقر ،
مما ادى الى انتشار الغيوم القائمة في الجو السياسي الدولي ، وزاد من خطر
نشوب الحرب النووية ، ودفع بالاتحاد اسوفييتي الى القيام بجهود كبيرة
متلاحقة لتصحيح الخلل في الميزان النووي السوفييتي - الاميركي .



الفصل الثاني

الدمار المضمون والاقتراب التحليلي ١٩٦١ - ١٩٦٨

جاء الرئيس جون ف. كنيدي الى البيت الابيض مصمما على تصحيح الخطأين انجوهريين في الوضع العسكري للولايات المتحدة الاميركية ، والتمثلين حسب اعتقاده ، هو ومستشاريه ، بعدم كفاية كل من الرادع الاستراتيجي والقدرات التقليدية ، واعتبروا ان عقيدة « الرد المرن » تؤمن بدائل محسوسة غير نووية ، وتحسن الاعتماد على قدرات الردع وفعالية القوات المقاتلة الاميركية ، كما تقدم الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في ادارة الازمات . واكد القادة الاميركيون في ادارة كنيدي ان الاعتماد عليها في ادارة الازمات . التقليدية ، بالاضافة الى قوات استراتيجية قادرة على البقاء بشكل موثوق ، ستعمل على خفض خطورة الحرب النووية غير المعلنة الى الحد الادنى ، وتؤخر انتشار الاسلحة النووية ، وتؤمن اساسا صلبا للبحث في ترتيبات السيطرة على السلاح . قامت الادارة الجديدة - في محاولة منها لاعادة النظر في السياسة العسكرية الاميركية - بتعديلات هامة في عملية التخطيط الدفاعي . وبعد ان كانت ميزانية الدفاع تحدد من قبل القيادة العليا الاميركية ويترك القرار في توزيعها على انواع التسليح المختلفة لوزير الدفاع الاميركي ، اصبحت الآن تحدد وتوزع حسب الحاجات الدفاعية من قبل القيادة العليا المركزية، واصبحت هذه الميزانية تشكل نسبة مئوية معينة من اجمالي الميزانية العامة للدولة ، كما اصبحت تستخدم في التوزيع عوامل فعالية التكلفة والانظمة التقنية التحليلية .

١ - العقيدة الدفاعية :

اعارت ادارة كنيدي انتباهها الخاص - في سلسلة القرارات الدفاعيه الهامة الاولى . الى الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية . ودعت الميزانية الاضافية التي طلبها الرئيس لعام ١٩٦١ الى تسريع وتوسيع برامج الصواريخ من نوعي البولاريس والمينوتمان ، والى القاء أنظمة القاذفات والصواريخ ذات التكلفة العالية وقابلية التعرض الكبيرة ، وتطوير وتحسين وسائل السيطرة والقيادة في الولايات المتحدة الاميركية . وقد طلبت الإدارة الاميركية الجديدة مخصصات اضافية بمبلغ (١٢) مليار دولار لدعم هذه القرارات وتغطية متطلبات القوات الاستراتيجية (١) .

وخلال السنوات الخمس التالية ، امتلكت الولايات المتحدة الاميركية قوى استراتيجية ذات فعالية وقدره على البقاء عاليتين ، مؤلفة (من ١٠٥٤) صاروخا بالستيكيا عابرا للقارات متوضعا في ملجأ (صومعة) ، و (٦٥٦) صاروخا بالستيكيا يطلق من الغواصات و ٦٣٠ طائرة من نوع (ب - ٥٢) . وعندما انتهت ادارة ادارة جونسون كانت برامج تحسين القدرات الاستراتيجية لا تزال قيد التنفيذ ، وخاصة عبر تطوير مركبات اتصال الرؤوس النووية المتعددة MIRV . وقد وصل المصروف السنوي على الاسلحة الاستراتيجية في اعوام رئاسة كنيدي - جونسون الى (٢٥) مليار دولار (حسب دولارات ١٩٧٤) ، اي ما يمتلك نسبة (٣٠ ٪) من مجموع ميزانية الدفاع (٢) (دون الاخذ بعين الاعتبار لنفقات الحرب الفيتنامية) .

وما ان انتهى العام الاول من رئاسة كنيدي ، حتى كانت ادارته قد تقدمت بشكل محسوس في تحسين القدرات الدفاعية التقليدية الاميركية . ثم طلب المسؤولون الرسميون في هذه الادارة - اثر ازمة برلين في عام ١٩٦١ .

(١) التوصيات بشأن ميزانية الدفاع : رسالة من رئيس الولايات المتحدة الاميركية - الوثائق - الصفحة ١٢٣ - الكونغرس ٨٧ الجلسة الاولى (١٩٦١) .
(٢) - انظر ادوارد ر. فرايد واخرين في : وضع الافضلويات الوطنية ، ميزانية عام ١٩٧٤ : (مؤسسة بروكينغز) الصفحة ٢٩٦ .

مخصصات اضافية لزيادة تعداد القوات المسلحة ، والحصول على اعتدة واجهزة للقوى الجوية والبرية وتوسيع قدرات النقل البحري والجوي . وطلب الى الجيش ان يغير تشكيلاته - مما عرف انذاك بالفرق الخماسية المدربة والمجهزة للحرب النووية - الى تشكيلات فرفية تتلاءم مع التسليح والعقيدة التقليديين ، كما ادخلت وحدات الطيران التكتيكي والبحرية ضمن الخطط الحربية للقوات المسلحة العامة . وعلى ضوء اعادة تنظيم القوات المسلحة فقد زيد عدد فرق الجيش الجاهزة للقتال من (١١) الى (١٦) فرقة ، كما ازداد التعداد العام في القوى البشرية بمعدل (٢٠٠٠٠٠) مقاتل قبل التوسع الذي طرأ على القوات المسلحة في عام ١٩٦٥ من اجل الحرب الفيتنامية . وكنتيجة لهذه القرارات ، والقرارات التي اتخذت بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تطورت القوات المسلحة الاميركية الى الدرجة التي اصبحت معها قادرة على تنفيذ اعمال هجومية على نطاق واسع في اوروبا واسيا ، وبدون اللجوء الى الاسلحة النووية (١) .

لم يكن الوضع الدفاعي الاميركي - في عهد رئاستي كنيدي وجونسون - يعتمد كليا على استراتيجية القوات التقليدية ، كما لم تعتمد سياسة ايزنهاور - دالاس على استراتيجية القوات النووية فقط . ولكن الاسلوبيين اختلفا بشكل اساسي بدرجة التأكيد على اهمية الدفاع النووي وغير النووي . وكان الهدف الرئيسي للرد المرن متمثلا في المحافظة على قدرة القوات في مواجهة التهديدات التقليدية بحيث لا تضطر الولايات المتحدة الاميركية للخيار بين استخدام اسلحتها النووية او التخلي عن مصالحها الحيوية في الخارج بسبب عدم توفر الخيار غير النووي لديها . وهكذا توفرت للمسؤولين في

(١) - بالنسبة الى الميزانيات والفرق الخ ... انظر « السياسات الدفاعية للولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٦١ » وثائق مجلس النواب ٥٠٢ ، الكونغرس السابع والثمانون الجلسة الثانية (١٩٦١) الصفحات ٢٨ و ٨١ - ٨٢ . واما بشأن المناقشة العامة لبناء القوات التقليدية الاميركية في اوائل الستينات فيمكن الرجوع الى وليم كوفمان في استراتيجية ماكنمارا (هاربر - رو ١٩٦٧ والن ايتهوفن وك. واين شميث) في « كم يكفي من الاسلحة الاستراتيجية » و « وضع البرامج الدفاعية ١٩٦١ - ١٩٦٩ » (هاربر و رو ، ١٩٧٠) .

الإدارة الأميركية إمكانية الخيار في القيام بضربة نووية تكتيكية أو حتى استراتيجية في بعض الظروف ، معتبرين ذلك خياراً غير مرغوب به ، ولا يلجأ إليه إلا عن الضرورة القصوى .

لقد اعتبر خبراء إدارة كينيدي - خلافاً لما كان يراه خبراء إدارة أيزنهاور - أن الأسلحة النووية تمثل وسائل عسكرية غير فعالة وخطرة . وقد شرح وزير الدفاع ماكنمارا أن استخدام هذه « الوسائط التدميرية الشاملة » سيؤدي إلى تدمير هادي في « المناطق الكثيفة السكان كاوروبا » وسيمثل اجتيازاً « لعتبة خطرة حيث تدخل بعدها إلى عالم مجهول » (١) وعموماً فقد كن مخطو وزارة الدفاع متشككين بإمكانية الدخول في حرب محدودة تستخدم فيها الأسلحة النووية التكتيكية ، وبالتالي فقد أكدوا على ضرورة ترك هامش ما بين النزاعات التقليدية وأي نوع من الحروب النووية . وبناءً على ذلك ، ففي الوقت الذي عملت فيه الإدارة الأميركية الجديدة على زيادة القدرات النووية التكتيكية الأميركية بمعدل (٦٠ ٪) في أوروبا وآسيا ، فإنها أكدت على أن هذه الأسلحة لن تستخدم كبديل عن القوات التقليدية ولكنها نشرت بفرض ردع استخدام الأسلحة النووية التكتيكية من قبل الاتحاد السوفيتي ولتقوية الردع بإدخال إمكانية استخدام مثل هذه الأسلحة واستخدامها في الرد على العدوان ذي الأبعاد الكبيرة .

وبالرغم من أن إدارة كينيدي لم تنكر أبداً أهمية القوات النووية الاستراتيجية والتكتيكية الأميركية ، فقد حاولت أن تقنع حلفاء الولايات المتحدة الأميركية الأوروبيين بضرورة تقوية القدرات التقليدية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) . وكان قد جرى جهد مماثل لذلك خلال أعوام الخمسينات ولكن إدارة كينيدي أرادت تدعيم هذا الجهد بزيادة القوات التقليدية لدى حلفائها مؤكدة أن الدفاع التقليدي الفعال أصبح الآن ضرورة للرد على زيادة القدرات

(١) بيان وزير الدفاع روبرت ماكنمارا عن الوضع العسكري ... أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب - في الكونغرس الثامن والثمانين - الجلسة الأولى (١٩٦٣) - الجزء الرابع - الصفحة ٢٩٩ .

التقليدية في دول حلف وارسو . ومع ذلك فقد بقي قادة أوروبا الغربية غير راغبين في بناء الدفاعات التقليدية او في التخطيط للقتال في حروب محدودة - سواء تقليدية او نووية - واستمروا في الدفاع عن سياسة التصعيد الاوتوماتيكي التي تعتمد على الاستخدام المبكر للأسلحة النووية . وبالرغم من هذه الاعتراضات ، فقد استمرت القوى التقليدية لحلف الناتو بالزيادة ، وبالتالي فقد تبني مسؤولو الحلف استراتيجية الرد المرن - التي ابقت على خيار الاستخدام النووي بالدرجة الاولى ، في الوقت الذي ابتعدت فيه عن العقيدة السابقة ذات الطابع الخشن التي عرفت بعقيدة « الانتقام الكثيف Massive Retaliation » .

ابقت الولايات المتحدة الاميركية قوة نووية تكتيكية في اسيا وعملت بنفس الوقت على زيادة القدرات التقليدية فيها - حتى قبل التصعيد الفيتنامي - بفرض الرد غير النووي على اي عدوان صيني .

الردود في الازمات :

حاولت ادارتا كنيدي وجونسون التقليل من اهمية القوة النووية في البيانات السياسية والقرارات المتخذة عن الوضع الدفاعي ، كما كانتا تشيران دائما الى انعدام الفائدة العسكرية لهذه القوة . وكان ثمة نزوع لدى قادة هاتين الادارتين الى عدم الاخذ بالبدائل النووية في الازمات ، على غرار ما كان يفعل زملاؤهم في ادارة ا زنهاور . وقد واجهت الولايات المتحدة الاميركية ، خلال اعوام رئاستي كنيدي وجونسون ازمات متعددة خارج حدودها ، سواء اثناء غزو خليج الخنازير في كوبا او في ثورة جمهورية الدومينيكان او خلال النشاطات الشيوعية في لاوس . ولم تؤثر هذه النزاعات - وحتى الحرب الفيتنامية - على الميزان الاستراتيجي السوفييتي-الاميركي ، بل رفعت الى حد ما احتمال التصعيد النووي . وبالمقابل فان ازمتي برلين والصواريخ في كوبا ، اضطرتا ادارة كنيدي الى ممارسة اختبارات مبكرة لسياستها الدفاعية ، واستلزمنا الاعتماد على الميزان الاستراتيجي وكشفنا الحدود العملية ، ومدى الفعالية لعقيدة الرد المرن .

أزمة برلين يعود إلى أفسح :

ردت إدارة كنيدي بتصميم - على غرار ما فعلت إدارة أيزنهاور سابقا - على طلبات خرونتسيف الجديدة بشأن برلين في ربيع عام ١٩٦١ . وبما ان الإدارة الجديدة كانت قد رفضت سياسة « الانتقام الكثيف » فقد حاولت ان تستخدم مفهومها الدفاعي في الرد على هذه الأزمة ، حيث أكد الرئيس كنيدي في بيان طويل عن مشكلته برلين بتاريخ الخامس والعشرين من شهر تموز لعام ١٩٦١ . بأن الولايات المتحدة الأميركية عازمة على « ان يكون لها خيار ابعد من الاستكانة او اللجوء الى عمل نووي شامل » (١) . ثم طلب الرئيس كنيدي مخصصات اضافية للدفاع في حدود ثلاثة مليارات دولار ، لتحسين القدرات التقليدية والمواد غير النووية وعبأ فرق الحرس الوطني وحرك (٤٠٠٠٠) رجل الى اوروبا ، وضاعف مدة خدمة العلم . وكان هذا التصرف مخالفا تماما لقرار ايزنهاور عن خفض القوة التقليدية الأميركية في الوقت الذي اشتدت به أزمة برلين عام ١٩٥٩ .

ومهما يكن من امر ، وبالرغم من افضلية الرد المرن والمراقة على الميزانية العسكرية الاضافية المعدة لتنفيذ هذه السياسة ، فان إدارة كنيدي - التي كان لا تزال تحمل عبء الوضع الدفاعي للإدارة الأميركية السابقة - كانت بحاجة للقدرات غير النووية العملية اللازمة لدعم عقيدتها خلال أزمة برلين . ولذا فقد اضطر الرئيس كنيدي للعودة الى القوة الاستراتيجية ، حيث ذكر القادة السوفييت في بيانه عن أزمة برلين بأن « الهجوم على برلين سوف ينظر اليه كهجوم علينا جميعا » ملمحا الى احتمال الحرب النووية ، وطالبا بخصصات اضافية للدفاع المدني ، ومعلنا تمديد الفترة التي سيتم خلالها تنسيق القاذفات من نوع (ب - ٤٧) (٢) . وكان ممكنا ان تترجم هذه البيانات والقرارات على

(١) - تقرير الى الشعب الاميركي عن أزمة برلين عبر الاذاعة والتلفزيون بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٦١ « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الأميركية : جون ف. كنيدي - ١٩٦١ (١٩٦٢) .
الصفحة ٥٣٥ » .

(٢) نفس المصدر السابق - الصفحات ٤٥ - ٥٢٦ .

انها خطوات احتراسية معدة لردع السوفييت عن القيام بعمل عسكري ولوضع الولايات المتحدة الاميركية في موقف الجاهزية اذا ما حصل صدام عسكري كبير وبالمقابل ، فقد تكون هذه الخطوات محاولة متعمدة لزعج القدرات النووية الاميركية في الصراع الناجم عن ازمة برلين .

ولعل من المهم ان نتذكر ان ازمة برلين في عام ١٩٦١ ، جاءت في الوقت الذي كانت ادارة كنيدي تحاول فيه اعادة التقييم الدقيق للبرامج الاستراتيجية في الاتحاد السوفييتي . وعموما فقد كانت المخاوف الاميركية من « الثفرة الصاروخية » المحتملة ، قد تراجعت مع مطلع خريف عام ١٩٦١ ، وبالتالي فقد استطاع الاميركيون افهام القادة السوفييت بمناسبة ازمة برلين ان خدعتهم عن الادعاءات الصاروخية ، اصبحت مكشوفة ، وبالتالي فلا بد من اعادة الامور الى حجمها الطبيعي والحقيقي . وقد عبر عن ذلك روجر هيلسمان احد المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية قائلا بأنه « اذا سمح لخروتشيف ان يستمر في افتراضه باننا لا نزال نعتقد بصحة الثفرة الصاروخية ، فانه سيقود العالم الى نقطة قريبة جدا من الحرب » (١) ويبدو ان الرئيس كنيدي كان قد ابلغ وزير الخارجية السوفيتية السيد اندريه غروميكو في اجتماعه به في شهر تشرين الاول ان الولايات المتحدة الاميركية استطاعت ان تقدر بشكل دقيق نشر الصواريخ السوفيتية (٢) . وعموما فقد كشف نائب وزير الدفاع الاميركي روزويل جيل باتريك - بعد عدة اسابيع من اجتماع الرئيس كنيدي بالسيد غروميكو - خرافة التفوق الصاروخي السوفييتي . وما كاد يمر شهر واحد بعد ذلك حتى رفع خروتشيف الضغط عن برلين ، ثم لم تلبث هذه الازمة ان تلاشت في مطلع عام ١٩٦٢ . ونريما خشي قادة الكرملين الموقف الغربي الصلب ، ونشيط القوات التقليدية في الديالات المتحدة الاميركية ، او يبدو ان هؤلاء القادة اكتفوا ببناء جدار برلين

(١) - روجر هيلسمان : كيف تحرك بلدا : السياسات الخارجية لادارة جون كنيدي - (دابل داي ، ١٩٦٤) - الصفحة ١٦ .

(٢) - فيليب كلاس Klass « الخفاء السريون في الفضاء » (راندوم هاوس ، ١٩٧١) الصفحتان : ١٠٧ - ١٠٨ .

كنتيجة ايجابية من نتائج الازمة . ولكن التفوق الاستراتيجي الاميركي وتلميحات للرئيس كنيدي الى الحرب النووية ، قد يكون دفع خروتشيف للاسراع في اتخاذ قراره عن الازمة (١) .

يمكن ان يحدد المدى الذي ذهب اليه الرئيس كنيدي في استغلال الوضع الاستراتيجي الاميركي للتأثير على نتائج ازمة برلين . فقد اعترف في احدى مراحل الازمة بأن سوء التقدير في اي طرف ، قد يطلق العنان للانتحار الحراري - النووي ، وحاول في تخطيطه للرد على الطرف السوفييتي ان يتجنب ما امكن المواجهة المباشرة بين القوات الاميركية والسوفيتية(٢) . ومهما يكن من امر ، وبالرغم من محاولات الرئيس كنيدي للتعامل مع هذه الازمة عبر الوسائل الدبلوماسية والمناورات العسكرية المحدودة ، فانه لم يتردد في التأكيد على القوة الاستراتيجية الاميركية ، فيما بدا انه محاولة للتأثير على الاعمال السوفيتية (٣) . واذا كان المسؤولون في ادارة كنيدي قد قدروا قيمة القوة الاستراتيجية الاميركية خلال ازمة برلين ، فانهم لم يغفلوا ايضا المخاطر التي قد تنجم عنها ، وبالتالي فقد عمدوا الى امتلاك القدرات غير النووية الضرورية لتجنب سياسة ايزنهاور التي اكدت على الخيار النووي . وما كاد يمر عام واحد بعد تلك الازمة حتى اثرت ازمة اخرى عندما اصبح واضحا للحكومة الاميركية ، بأن الاتحاد السوفييتي بدأ بوضع صواريخه الباليستيكية ذات الامداء المتوسطة وفوق المتوسطة MR/IRBM في كوبا .

-
- (١) - انظر أرنولد هورليك وميرون راش Rush في : استراتيجية القوة والسياسة الخارجية السوفييتية (مطبعة جامعة شيكاغو - ١٩٦٦) الصفحات ٨٥ - ٨٨ و ١٢٥ - ١٢٦ .
- (٢) - تقرير عن ازمة برلين اذيع بالراديو والتلفزيون - الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية - ١٩٦١ - الصفحة ٥٣٦ .
- (٣) - لقد دعمت هذه الترجمة لادارة كنيدي عن الازمة الكوبية من قبل هربرت دينرشتاين في « النظرة السوفيتية » وفي كتاب روبرت أوسكود « امريكا والعالم » (مطبعة جامعة جون هوبكنز - ١٩٧٠) الصفحات ٩٣ - ٩٤ وميخائيل براور في « الحرب الحرارية النووية المسيطر عليها » في مجلة « الجمهورية الجديدة » - ٣٠ حزيران ١٩٦٢ الصفحات ٩ - ١٥ .

ازمة الصواريخ الكوبية :

كان الاهتمام بالتأثير المحتمل للنشر الصواريخ السوفيتية في كوبا على الوضعين الاستراتيجيين النسبيين للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية ، واحدا من أهم العوامل التي دفعت بإدارة الرئيس كنيدي لاتخاذ الاعمال الضرورية التي اضطرت رخوتشيف لسحب الصواريخ . وقد يكون الرئيس الاميركي ووزير دفاعه قد خشيا الى حد ما ان تخسر الولايات المتحدة الاميركية بعض الفوائد السياسية التي كانت قد حققتها مؤخرا ، او من معاناة امريكا لتراجع في هيبتها الدولية بسبب الازدياد السريع في القوة النووية السوفيتية .

وقد اعلن الرئيس كنيدي في حديثه الى الشعب الاميركي بتاريخ ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٦٢ ما يلي :

« ان اقامة مواضع الصواريخ وتجهيزها في كوبا بهذا الشكل السري والسريع وغير الطبيعي ، تعتبر انتهاكا للتأكيدات السوفيتية وتحديا للسياسة الاميركية في هذه المنطقة من العالم ، وبالتالي فان هذا العمل يعتبر من قبلنا استفزازا وتبيلا لا مبرر له في الامر الواقع ، ولا يمكن قبوله من قبلنا ، اذا كنا نريد ان نحافظ على ثقة الاصدقاء والاعداد بشجاعتنا والتزاماتنا » (١) ولهذه الاسباب وغيرها ، فقد حدد الرئيس كنيدي هدف بلاده الذي لا يمكن التراجع عنه « بالانسحاب المأمون او التدمير » لهذه الصواريخ السوفيتية من كوبا (٢) . وبذلك جهود لتطويق هذه الازمة عبر الامم المتحدة ومنظمة الدول

(١) - تقرير الى الشعب الاميركي عبر الاذاعة والتلفزيون عن وضع الاسلحة الصاروخية السوفيتية في كوبا - بتاريخ ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٦٢ - الأوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : جون ف. كنيدي ١٩٦٢ (١٩٦٢) - الصفحة ٨٠٧ .

(٢) - نفس المرجع السابق . اما بالنسبة الى التحليل العميق لازمة الصواريخ الكوبية فيمكن الرجوع الى : جراهام ت. اليسون Allison في « روح القرار : شرح ازمة الصواريخ الكوبية (ليتل - براون ١٩٧١) وجيروم ه. كاهن و آن ك. لونغ في « ازمة الصواريخ الكوبية : دراسة للظروف الاستراتيجية المحيطة بها » في مجلة العلوم السياسية الربعية - العدد ٨٧ (كانون الاول ١٩٧٢) الصفحات ٥٦٤ - ٥٩٠ .

الأميركية ، والاتصال مع المسؤولين السوفييت ، ولكن النجاح بدا غير محتمل . وبالإضافة الى ذلك فقد بدا ان الرئيس كينيدي غير راغب - لأسباب متنوعة - بالهجوم الى حل هذه الازمة عبر الوسائل الدبلوماسية . وقد تمثل ذلك برفضه القبول بالمقترحات التي طلبت فيها الموافقة الأميركية على سحب الصواريخ الباليستكية الأميركية ذات الإمداء فوق المتوسطة من كل من تركيا وإيطاليا مقابل سحب الصواريخ السوفييتية من كوبا بالرغم من قبوله لهذه الشروط في مراحل متأخرة ، وبشكل غير رسمي . عندما توصل الطرفان الى حل سلمي لهذه الازمة .

وباختصار ، يمكن القول ان الإدارة الأميركية أرادت ان يتم سحب الصواريخ بالقوة العسكرية مستخدمة مبادئ الرد المرن . وقد كانت كافة الخيارات التي ناقشتها اللجنة التنفيذية لمجلس الأمن القومي - كالحصار البحري والضربات الجوية ضد مواقع الصواريخ وغزو الجزيرة - غير نووية وتتلاءم مع خطة استخدام سلسلة متدرجة من الخطوات العسكرية (١) . وقد هيأت الولايات المتحدة الأميركية قوة تقليدية مكثفة - كرد فوري على الازمة - حيث كانت تهدف الى استخدامها ضد كوبا ، بالإضافة الى حشد قوات بحرية كبيرة في المنطقة واعادة نشر اجنحة الطيران التكتيكية ضمن المدى الضارب لها . وهكذا فقد اثبتت القدرات غير النووية الأميركية - خلافا لما حدث في ازمة برلين - فعالية الرد المرن كبديل عملي وفعال ويمكن الاعتماد عليه .

وفي اعتباره للخيارات العسكرية فقد رفض الرئيس كينيدي فوراً اي استخدام اولي للأسلحة النووية الأميركية ، حيث كان يعتبر ان الحرب الاستراتيجية ستؤدي الى كارثة عالمية محققة . وكان الرئيس مهتما الى درجة قصوى بعدم خروج الاحداث عن السيطرة وبالتالي فقد بقي حذرا من احتمال اندلاع الحرب الاستراتيجية بشكل غير معطن او نتيجة لسوء التقدير أو عبر

(١) - يمكن الرجوع ، بشأن مناقشة اوسع عن استخدام ادارة الرئيس كينيدي لاستراتيجية الرد المرن - الى البرت وروبرت وول ستاتر Wohlstetter في : « السيطرة على المخاطر في كوبا » اوراق ادلفي رقم ١٧ (لندن ، معهد الدراسات الاستراتيجية - نيسان ١٩٦٥) .

سلسلة من الخطوات المحدودة ذات الاتجاه الواحد في كلا الجانبين . ومهما يكن من أمر وبالرغم من السلوك الحذر المد لتجنب الحرب النووية فقد بدا ان الرئيس كنيدي كان مستعدا لاتخاذ عمل ما - كالقيام بضربة جوية ضد كوبا والذي قد يؤدي الى هذه النتيجة

وفي السابع والعشرين من شهر تشرين الاول لعام ١٩٦٢ اتخذ القرار الصعب في الرد على رسالة من خروتشيف والقبول بالحل المثلث بالتعهد الاميركي لعدم غزو كوبا مقابل سحب الصواريخ السوفيتية . كانت الازمة عندئذ في النقطة الحرجة لانه كان واضحا من الاستطلاعات الجوية انه وبالرغم من الحصار البحري الاميركي لكوبا فقد كانت مواقع الصواريخ السوفيتية على وشك ان تصبح جاهزة من الناحية العميائية . وقد شرح روبرت كنيدي في مقابلة له مع السفير السوفيتي اناتومي دوبرينين بأنه لو لم تستلم الولايات المتحدة الاميركية التعهد السوفيتي بالغاء القواعد الصاروخية لتحركت هي بنفسها لادانته . و اضاف السيد كنيدي مذكرا السفير دوبرينين بأنه لو اضطرت الولايات المتحدة الاميركية لغزو كوبا ورد الاتحاد السوفيتي على ذلك بعمل ثأري لكان عدد الضحايا من الروس لا يقل عن عددهم من الاميركيين (١) . وفي الواقع فقد كان ذلك انذارا نقل بصورة متعمدة الى السفير دوبرينين بأمر من الرئيس كنيدي وقد نقل روبرت كنيدي بنفس الوقت تعهد الرئيس الاميركي بسحب الصواريخ الاميركية من تركيا حالما تنتهي الازمة الحالية الامر الذي لم يبدل شيئا من حقيقة الانذار (٢) .

(١) - روبرت كنيدي في « ثلاثة عشر يوما : مذكرات ازمة الصواريخ الكوبية » (المكتبة الاميركية الجديدة ١٩٦٩) صفحة ١٠٨ .

(٢) - الكسندر جورج ، ديفيد هول ، وليم سيمونز في « حدود دبلوماسية القصر : لاوس ، كوبا ، فيتنام (ليتل ، براون ١٩٧١) حيث شرحوا ان كنيدي - بالاضافة الى طلبه بسحب الصواريخ ، كان قد اغفل في النهاية عصري مفقودين في الانذار الكلاسيكي - وهما تحديد الزمن للتنفيذ والتهديد ذو المصادقية عن العقوبة المنتظرة في حالة عدم التنفيذ » (الصفحة ١٢٥) . والبسون في « روح القرار » حيث لاحظ ان الاتحاد السوفيتي اعار اهتماما كبيرا للتهديد بالضربة الجوية . (الصفحات ٦٤ ، ٦٥) .

قبل خروتشيف بعد يومين فقط من الاجتماع الذي تم بين روبرت كينيدي ودوبرينين للشروط الاميركية ووافق على سحب الصواريخ . كانت هناك عدة اسباب للانسحاب . فمن ناحية كانت مصالح واشنطن في كوبا اكثر اهمية من مصالح موسكو وبالتالي فان السلوك المخادع لقادة الكرملين في هذه الازمة وضع الولايات المتحدة الاميركية في موقف دبلوماسي اقوى من الاتحاد السوفيتي . وبالإضافة الى ذلك فقد تعهد الرئيس جون كينيدي بعدم غزو كوبا وبسحب الصواريخ الاميركية من تركيا خلال احدى عشر ساعة ، الامر الذي قدم الفرصة الملائمة لحفظ ماء وجه خروتشيف . ولكن اغلب الخبراء يرون ان السبب الاقوى للانسحاب كان يكمن في التفوق الساحق للقوات العسكرية الاميركية خلال الازمة الكوبية . وقد اكد وزير الدفاع الاميركي انذاك السيد روبرت ماكنمارا ان « خروتشيف كان يعرف بأنه يواجه القوة العسكرية الكاملة للولايات المتحدة الاميركية بما فيها الاسلحة النووية ... وان ذلك كان السبب وربما السبب الوحيد الذي جعل خروتشيف يسحب هذه الاسلحة » (١) .

كان التفوق الاميركي بالاسلحة التقليدية عاملا كبيرا في قرار الاتحاد السوفيتي عن سحب صواريخه وعموما يمكن القول بأن التفوق الاستراتيجي الاميركي كان سببا اساسيا في تقوية تصميم الرئيس الاميركي في تعهده مع خروتشيف . وبالرغم من ان الرئيس كينيدي لم يطلق تهديدات نووية مباشرة او يشير الى نقاط القوة الاستراتيجية الاميركية ، فلا بد ان يكون قد اخذ باعتباره ان القوة النووية لبلاده ستمارس تأثيرا قسريا على سلوك القادة السوفيت . ومع تطور الازمة فان الوضع العسكري للقوات الاستراتيجية الاميركية كان يقوي الميل الى المخاطرة في تصعيد اعمال المسؤولين الاميركيين الى الحرب النووية ولا بد ان نلاحظ ان وزير الدفاع ماكنمارا اعترف فيما بعد بأن الولايات المتحدة الاميركية واجهت اثناء انتظارها لرد الفعل السوفيتي

(١) - وثائق وزارة الدفاع لعام ١٩٦٤ والناقشات امام اللجنة الفرعية لمجلس النواب الخاصة للمخصصات المالية ، الكونغرس ٨٨ الجلسة الاولى ١٩٦٣ الجزء الاول الصفحة ٢١ .

على الحل المقترح من قبل الرئيس الاميركي ، احتمال انطلاق السلحة النووية من عقالها فيما لو رفض الاتحاد السوفييتي الاستجابة لهذا الحل (١) . وقد تذكر روبرت كينيدي اجماع اللجنة التنفيذية لمجلس الامن القومي الاميركي على « انه لو كان الروس مستعدين لاشعال نار الحرب النووية من اجل كوبا لكننا نحن قد قبلنا التحدي فورا او حتى بعد مرور ستة اشهر » (٢) .

لقد وجه الثناء والنقد معا لاعمال الرئيس كينيدي خلال الازمة الكوبية . وقد تركز اغلب النقاش على مسألتين نسبيتين هما : اهمية سحب الصواريخ خارج كوبا ودرجة الخطورة النووية لو قبل الطرف الاخر التحدي الاميركي . ويرى المراقبون - وكافة المشتركين في القرارات الحكومية تقريبا - ان الرئيس كينيدي اظهر صلابة في جهوده من اجل سحب الصواريخ وقد اكد هؤلاء على استخدام الرئيس للردود المتدرجة وعلى حساسيته الواضحة في خطر الحرب النووية وعلى الاسلوب الماهر الذي اعطى فيه لخروتشيف مكان المناورة . اما الآخرون فقد اكدوا ايضا ان الرئيس كينيدي تصرف بشكل عار عن المسؤولية ووضع العالم على حافة الحرب النووية راصدا ان يدخل في النقاش السلمي في بدء الازمة ومتخذاً موقفا قويا نابعا من اسباب داخلية سياسية .

وبعيدا عن السياسة ، فقد كان ضروريا للإدارة الاميركية ان تعمل على سحب السوفييت لصواريخهم من كوبا ذلك ان النتائج السياسية الخارجية للزيادة السريعة في القوة النووية السوفييتية والطريقة التي تجاهلت فيها موسكو الانذارات الاميركية السابقة ، كانت ستؤدي الى ازمات اخرى ، بينما كان سيؤدي وجود مواقع الصواريخ السوفييتية غير المقساءة على مقربة من الولايات المتحدة الاميركية الى عدم استقرار شديد . وقد نشأ الخطر الفوري من هذه الاحتمالات المستقبلية التي بدت ممكنة الى حد ما - بالرغم من محاولات

(١) - نفس المرجع السابق . اما بشأن المناقشة عن الميزان الاستراتيجي وازمة الصواريخ الكوبية فيمكن الرجوع الى كاهن ولونغ في « ازمة الصواريخ الكوبية » والى والتر سلوكوم في « المضامين السياسية لاستراتيجية المساواة » اوراق اولفي رقم ٧٧ (لندن : معهد الدراسات الاستراتيجية ١٩٧١) .

(٢) - جاء ذلك في كتاب ارثر سلسينجر « فترة الالف يوم للرئيس جون كينيدي في البيض الابيض » (كوكتون ميفين ١٩٦٥) الصفحتان ٨٢٩ ، ٨٣٠ .

استخدام الخيارات المندرجة والاحتباس ضد التصعيد - وحيث كانت الجهود المبذولة لازالة الصواريخ ستؤدي الى حرب نووية . اما الرغبة المبكرة في رفع الصواريخ الاميركية من تركيا . علما ان هذه الصواريخ كانت سترفع عاجلا ام آجلا ولاسباب لا علاقة لها بهذه الازمة . فقد كانت ستسهم حتما في حل الازمة دون المخاطرة بالتصعيد الى الحرب النووية ومع تحاشي تقديم الانذار اني خروثشيف والاخذ بعين الاعتبار لتنفيذ ضربة جوية على الجزيرة .

يرى ارثر شليسينجر ان « مشاعر الرئيس كنيدي مرت في مرحلة تبدل نوعي بعد ازمة كوبا ، حيث بدا له العالم الذي تهدد بعض دولة البعض الآخر بالاسلحة النووية ، وكأنه عالم مستحيل ولا يمكن تحمل الحياة فيه » (١) . ولقد اصبح لدى كل من خروثشيف وكنيدي - بعد ازمة كوبا - رؤيا اكثر وضوحا عن الاخطار النووية الملازمة للمواجهة الاميركية - السوفييتية ، وسرعان ما ظهر رد الفعل الايجابي على هذه الازمة بأن اثمرت محادثات الطرفين ، وتم التوصل الى حظر جزئي للتجارب النووية والى اتفاقات محدودة اخرى ، وبالمقابل فقد ادت الازمة الكوبية الى نتيجة سلبية تمثلت بعامل عدم الاستقرار الذي نجم بدوره عن اضطراب الاتحاد السوفييتي لتنفيذ البرامج الاستراتيجية الهادفة الى تصحيح الخلل في ميزان الانظمة النووية العابرة للقارات ، الامر الذي ادى الى اعاقا التقدم في حقل السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

٢ - سياسات الاسلحة الاستراتيجية

لاحظ الرئيس كنيدي في اول رسالة له الى الكونغرس عن الميزانية بأن كفاية قوة الردع الاميركية يجب ان تقاس بقدرة القوات الاميركية الاستراتيجية على البقاء بعد الضربة الاولى المعادية ، وفي ايقاع تدمير ناري كبير على اي معتد محتمل ، وليس بالمقارنة البسيطة بين ما ينشر لدى الطرفين

(١) - نفس المرجع السابق - الصفحة ٨٩٢ .

الأميركي والسوفييتي من صواريخ وقاذفات (١) . وقد تأثرت القرارات المتعلقة بالقوة الاستراتيجية الأميركية خلال أعوام رئاستي كينيدي وجونسون في الاقتراب التحايلي لوزير الدفاع ماكنمارا في التخطيط الدفاعي ، والذي أكد على الفعالية الميدانية أكثر منه على المقارنات العددية . ولكن السياسات الاستراتيجية الأميركية خلال هذه الفترة تأثرت أيضاً بالاهتمام السياسي الموجه نحو المحافظة على درجة ما من التفوق الواضح وبالتالي لم توجه هذه السياسات لعوامل فعالية التكلفة (التكلفة الأكبر تؤدي إلى فعالية أكبر) أو بالحاجة إلى المحافظة على رادع كاف من الناحية العسكرية .

فصل الثمسة :

طلب الرئيس كينيدي في شهر كانون الأول من عام ١٩٦١ إلى وزير الدفاع ماكنمارا أن يقوم بإعادة تقييم للاستراتيجية والقدرات الدفاعية ، وأن يدرس بشكل موسع متطلبات القوات الاستراتيجية الأميركية للأعوام العشرة القادمة (٢) . وبعد أن قدر الرئيس النتائج الإيجابية لهذه الدراسة قام بوضع عدد من التوصيات المتعلقة بالوضع الدفاعي الأميركي ونقل هذه المقترحات إلى الكونغرس : كان القسم الأكثر أهمية من طلبات الرئيس يتصل ببرامج الصواريخ من نوعي البولاريس والمينوتمان . وقد دعت الخطة الأولى إلى توسيع كبير في بناء غواصات البولاريس ، وكان يجب أن تصنع عشر غواصات إضافية قبل نهاية عام ١٩٦٤ ، بحيث يصل العدد الإجمالي منها إلى (٢٩) غواصة ، وأن يضاعف إنتاج صواريخ المينوتمان بحيث يصل عددها أيضاً إلى (٨٠٠) صاروخاً . وقد برز الرئيس كينيدي هذه الطلبات ، وخاصة عن التوسع في غواصات البولاريس ، في الحاجة إلى امتلاك رادع استراتيجي قوي غير معرض للإصابة بأسرع ما يمكن .

وقد تساءل عدد كبير من رجال العلم والمسؤولين الرسميين السابقين

(١) - التوصيات المتعلقة لميزانية الدفاع الأميركية الصفحات ٥ - ٨ .

(٢) - انظر اينتهوفن وسميث في و « كم يكفي من الأسلحة ؟ » - الصفحة ١٧٢ .

عن مدى صلاحية قرار ادارة كنيدي عن التوسع في برامج الصواريخ الاستراتيجية الاميركية مشيرين الى ان الرئيس لم يتخذ هذا القرار بدافع الاعتبارات الامنية الوطنية وانما بسبب الحاجة الى دعم حملته عن الثغرة الصاروخية واحتواء الطلبات المقدمة اليه من القوات المسلحة (١) . واذ لا يمكن تجاهل اهمية هذه العوامل ، فانه يجب ان نتذكر انه في الوقت الذي قدم فيه الرئيس كنيدي اقتراحاته عن الميزانية الخاصة بالدفاع في مطلع عام ١٩٦١ ظهرت الشكوك لدى الادارة الاميركية حول جهود الاتحاد السوفييتي في مجال الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . وبالرغم من ان عددا قليلا من قادة الادارة الاميركية قد اعلموا بمعلومات الاستطلاع التي حصلت عليها الطائرة (يو - ٢) ، فان هذه المعلومات نفسها لم تكن كافية نظرا لان التحليقات التي نفذت بواسطة هذه الطائرة لم تشمل كافة اراضي الاتحاد السوفييتي . وبالإضافة الى ذلك ، فقد كانت هذه التحليقات قد توقفت منذ شهر ايار ١٩٦٠ ، حيث يحتمل ان يكون الاتحاد السوفييتي قد بدأ بنشر صواريخه الباليستكية العابرة للقارات خلال القسم الثاني في عام ١٩٦٠ وبدون معرفة الولايات المتحدة الاميركية . وبالرغم من ان المعلومات بدأت تتوفر من جديد بواسطة الاقمار الصناعية الاستطلاعية التي اطلقت الى الفضاء في نهاية عام ١٩٦٠ ، فان الموقف كان لا يزال اما غير كامل او غير شامل ، وبالتالي فان تقديرات الاستطلاع المتناقضة عقدت مسألة الحصول على كشف دقيق للوضع الاستراتيجي الحقيقي في الاتحاد السوفييتي .

وقد لاحظ وزير الدفاع ماكنمارا في مؤتمر صحفي في شهر شباط من عام ١٩٦١ انه يحتمل الا يكون لدى الاتحاد السوفييتي صواريخ بالستكية العابرة للقارات ، اكثر مما لدى الولايات المتحدة الاميركية . ولكن السكرتير الصحفي بير ستالينجر والرئيس كنيدي نفسه سرعان ما ناقضا بيان ماكنمارا

(١) - انظر د. ج. بول في « برنامج الصواريخ الاستراتيجية لادارة كنيدي ١٩٦١ - ١٩٦٢ » موضوع اطروحة دكتوراة في الفلسفة في جامعة استراليا الوطنية ، ١٩٧٢ . انظر ايضا غراهام ت. اليسون وفريدريك ا. موريس في « التسليح والسيطرة على الاسلحة : كشف عوامل تقرير الاسلحة العسكرية » ديدالوس المجلد العدد ١٠٤ (صيف ١٩٧٥) الصفحات ٩٩ - ١٢٩ .

مدعين بأنه من السابق لاوانه ان نستنتج زوال الثغرة الصاروخية طالما ان دراسات الادارة الاميركية المتعلقة بهذه القضية تم تنته بعد (١) . وبالرغم من ملاحظة ماكنمارا ، التي اوحى للبعض بان الادارة الاميركية تمنع اعطاء المعلومات التي قد تفجر خرافة الثغرة الصاروخية ، فقد بدا ممكنا ان الابهام الذي كان يحيط بالبرامج الصاروخية السوفيتية خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٦١ ، كان كافيا لدعم اعتقاد الرئيس كنيدي بان الجهود المبذولة من اجل صواريخ البولاريس والمينوتمان يجب ان تكثف بغية تقوية القدرات الاستراتيجية الردعية الاميركية .

وبالرغم من انه كان صعبا ان يعتمد على تتابع الاحداث وتبدل المعلومات الحقيقية والعمليات المؤدية الى اتخاذ القرارات . التي اسهمت جميعها في التأثير على تقديرات وتفسيرات البرامج الصاروخية السوفيتية خلال العام الاول من ادارة كنيدي ، فقد بدا واضحا ان هذه الادارة لم تصرف النظر رسميا عن احتمال كون الروس متقدمين في بناء الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، حتى منتصف شهر ايلول من عام ١٩٦١ (١) . وكانت التقارير غير الرسمية قد اظهرت ان مستوى تقديرات الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات السوفيتية كان قد انخفض بدرجة اكبر خلال ربيع وصيف ذلك العام ، ومع ذلك فقد كان الاتحاد السوفيتي لا يزال ينتج الصواريخ بوتيرة معينة ، وبالتالي فان جهده الصاروخي لم يضعف ، كما خيل للبعض الذين اعتقدوا ان هذا الجهد كاد ان يتلاشى . وقد دلت الاقمار الصناعية - مثلا - على ان الاتحاد السوفيتي يطور جيلا جديدا من الصواريخ التي عرفت آنذاك ب (سس-٧ ؟) ،

(١) - انظر هارولد تشيز وال ليرمان في (كنيدي والصحافة : المؤتمرات الصحفية) (كرو ويل ١٩٦٥ ، الصفحات ١٩ و « اغلاق الثغرة الصاروخية » مجلة التايم الصادرة بتاريخ ١٧ شباط ١٩٦١ .

(١) - ايد كلاس هذه الفكرة في كتابه « الخفاء السريون في الفضاء » الصفحات ١٠٠ - ١٠٨ . وهيلسمان في « حتى تحرك بلدا » الصفحة ١٦٢ ، ويول في « برنامج الصواريخ الاستراتيجية » الذي استنتج فيه ان الادارة الاميركية كانت مقتنعة بوضوح باختفاء الثغرة الصاروخية حتى خريف عام ١٩٦١ (الصفحة ١٦٦) .

كما أنه أجرى تجارب على صواريخ باليستية عابرة للقارات ذات مدى أبعد .
ومهما يكن من أمر ، فقد أمكن الحصول في خريف عام ١٩٦١ على معلومات
أكثر دقة وتفصيلا من الصور التي أصبحت ترسلها الأقمار الصناعية التي بدأت
بتنفيذ مهامها ، مغطية كافة مواقع الصواريخ الباليستية السوفيتية المحتملة .
وأخيرا وافق قادة الإدارة الأميركية بشكل عام على وجهة النظر القائلة بأن
الولايات المتحدة الأميركية أصبحت الآن متقدمة على الاتحاد السوفيتي في
عدد الصواريخ الاستراتيجية التي تم نشرها في مواقعها ، الأمر الذي وضع
نهاية للخوف من الثفرة الصاروخية .

متابعة برامج البناء الاستراتيجي :

ولكن التقديرات المنخفضة ، وانتهاء الثفرة الصاروخية لم تؤد إلى تعديل
قرارات الإدارة الأميركية عن القوة الاستراتيجية الأولية . وعوضا عن إبطاء
خطوات العمل في برامج الحصول على الأسلحة الاستراتيجية ، أو في سرعة
نشر الصواريخ في مواقعها فقد عمدت هذه الإدارة إلى زيادة حجم قوة صواريخ
البولاريس والمينوتمان إلى (١٠٠٠) صاروخ و (٤١) غواصة . ويمكن أن
يبرر قرار الاستمرار في توسيع القوات الاستراتيجية الأميركية ، بعدما أصبح
واضحا أنه لا يوجد لدى الاتحاد السوفيتي سوى قوة عملياتية رمزية من
الصواريخ الباليستية العابرة للقارات على أساس التخطيط الدفاعي الحذر .
وقد بدا ممكنا - من وجهة النظر المحافظة لمحلي الدفاع الأميركيين ، أن الكرملين
قد يبدأ في أية لحظة جهدا كبيرا في نشر الصواريخ الباليستية العابرة
للقارات في المستقبل القريب . وقد قدم هذا الشرح أو التبرير نفسه في وقت
لاحق من قبل وزير الدفاع الأميركي روبرت ماكنمارا عندما أشار إلى أن
الاتحاد السوفيتي كان لا يملك سوى ترسانة عملياتية صغيرة من الصواريخ
العابرة للقارات ، في عام ١٩٦١ ، ولكنه كان بالمقابل يملك إمكانية توسيع حجم

قواته بشكل محسوس (١) . وطالما ان الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع ان تتأكد من قيام الاتحاد السوفيتي ببناء قوة كبيرة في المستقبل القريب ، فقد شرح ماكنمارا انه لم يكن للادارة الاميركية خيار الا بالاستمرار في برامجها الصاروخية المخططة ، كاجراء احترازي ضد الاحتمالات المستقبلية .

ومع ذلك ، وحتى لو قبلت هذه الافتراضات ، فانه من الصعب ان تتوصل الى حالة مقنعة تستند على خلفيات عسكرية فقط ، وتمثل بأن الولايات المتحدة الاميركية كانت فعلا تحتاج في ذلك الوقت لان تذهب الى ابعد من خطط الادارة السابقة المتعلقة بصواريخ المينوتمان والبولاريس بفية تأمين وضع ردعي موثوق به لاعوام الستينات . كانت ادارة كينيدي قد خفضت او ألقت عددا من البرامج الاستراتيجية التي سبق لها ان ادخلت في آخر ميزانية دفاع لادارة ايزنهاور والتي شملت نشر اضايف للصواريخ ذات الوقود السائل ، كما ألقت مشروعا تمت الموافقة عليه مسبقا عن تشكيل ثلاثة اجنحة من الصواريخ المتحركة الباليستكية العابرة للقارات ، ولكن البرنامج الذي تمت الموافقة عليه كليا في عهد ايزنهاور والمؤلف من (١٦) غواصة لاطلاق الصواريخ و (٤٥٠) صاروخا من نوع مينيوتمان متوضعة في صوامع خاصة بها - وهي تشكل نصف حجم القوة الصاروخية التي ستنفذ وفقا لبرنامج كينيدي - كانت ستؤمن للولايات المتحدة الاميركية قدرة ردع قوية الى حد كبير . واذا تقدمنا خطوة اخرى في النقاش حول هذه المسألة نجد انه لو تحرك الاتحاد السوفيتي نحو بناء قوة صاروخية كبيرة لاستطاعت اجهزة الاستطلاع الاميركية ان تكتشف نشاطاته في حينها وتتخذ الاجراءات المضادة الضرورية . وبالرغم من ان الدراسات الدفاعية في اوائل الستينات حددت عددا من المتطلبات العسكرية للمستويات المستقبلية للقوة الاميركية فانها لم تضع حلا كميا وحيدا وبالتالي فقد كان واضحا بأن بعض مستشاري البيت الابيض استنتجوا ان الولايات

(١) - روبرت ماكنمارا في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » ، وهو موضوع الحديث الذي القاه في الاجتماع السنوي للمحررين والناشرين التابعين لوكالة الصحافة المتحدة الدولية في سان فرانسيسكو في ١٨ ايلول ١٩٦٧ ، تقارير وزارة الخارجية - المجلد ٥٧ - (٩ تشرين الاول ١٩٦٧) الصفحات ٤٤٣ - ٤٤٥ .

المتحدة الاميركية تستطيع ان تقبل بمستويات من الصواريخ الاستراتيجية اقل بكثير مما كان البنتاغون قد اقترحه (١) .

الضغوط السياسية :

لم يكن ممكنا اجراء تقدير كفي للدفعة الثانية من قرارات الادارة الاميركية عن الصواريخ بسبب اعتبارات عسكرية صارمة . ذلك ان السياسة الداخلية التي لعبت دورا في القرار الاول عن توسيع البرامج الاستراتيجية الاميركية استمرت تمارس ضغطها على خيارات الرئيس . وعندما كشفت الثغرة الصاروخية لم تكن الادارة الاميركية راغبة بالتقدم الى الكونغرس من اجل الغاء طلباتها السابقة عن تخصيص الاموال اللازمة . لقد حدث العكس عندما طلب وزير الدفاع ماكنمارا في توصياته الى الرئيس كينيدي زيادة في عدد الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات من نوع مينوتمان ، وقد قيل يومئذ ان ماكنمارا اراد بذلك ان ينقذ نفسه من « الانتحار السياسي » على هضبة مبنى الكابيتول (٢) . ولم تكن تأثيرات البيروقراطية اقل اهمية على قرارات ادارة كينيدي المتعلقة في مستويات القوة الاستراتيجية فقد اقترح - على سبيل المثال - ان القرار النهائي عن صنع (١٠٠٠) صاروخ من نوع مينوتمان كان يمثل حلا وسطا بين طلبات القوى الجوية التي وصلت الى (٣٠٠٠) صاروخا على الاقل والاقتراحات البديلة لقوة دنيا من الصواريخ الباليستيكية

(١) - انظر شليسنجر في « الالف يوم » الصفحات ٤٩٩ - ٥٠٠ ، وبيان جيروم ويزنر وبرفوست من معهد ماساشوشنس التكنولوجي في الصواريخ المضادة للصواريخ ومركبات نقل الرؤوس النووية المتعددة ومخادلات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وسباق الاسلحة النووية ، وجميعها مناقشات امام اللجنة الفرعية للسيطرة على الاسلحة في منظمة القانون الدولية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي الكونغرس ٩١ الجلسة الثانية (١٩٧٠) الصفحتان ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٢) - ديفيد هالبرستام في « الافضل والاكثر اضاءة » (راندوم هاوس ١٩٧٢ الصفحة ٧٢) .

العابرة للقارات (١) بينما تم تخفيض العدد النهائي لغواصات البولاريس إلى (٤١) غواصة من اصل (٤٥) ، وهو العدد الذي طلبته القوى البحرية وجرى تخفيضه بنسبة ١٠٪ فقط . وبالمقابل فان محاولة شرح البرامج الصاروخية للإدارة الأميركية في العامين ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، ضمن خلفيات بيروقراطية وسياسية داخلية ، يعتبر تجاهلا لحقيقة قرارات الرئيس كينيدي عن تسريع ودعم البرامج الاستراتيجية الأميركية ، استنادا الى اعتبارات السياسة الخارجية .

اعتبارات السياسة الخارجية :

بالرغم من الادعاءات الرسمية بأن المتطلبات العسكرية يجب ان تقرر مستويات القوة ، فان ادارة كينيدي اعارت اهتماما كبيرا الى اعادة تحقيق التفوق الاستراتيجي في الوضع الاميركي . وبدا ان الرئيس كينيدي كان على قناعة بأن الولايات المتحدة الأميركية كانت في موقف دفاعي منذ اطلاق القمر الصناعي السوفييتي وانه يجب عليها ان تحصل على تفوق نووي تعترف به كافة دول العالم . وقد دعم عدد كبير من قادة الادارة الأميركية وجهة نظر مساعد وزير الدفاع الاميركي بول نيتزة الفائلة بأن تفوق الولايات المتحدة الأميركية كان « ذا اهمية استراتيجية في معادلة الردع والاستراتيجية » لدى التعامل مع الاتحاد السوفييتي (١) وقد اكد هؤلاء ايضا على اهمية تحقيق التفوق كوسيلة لتحسين مصداقية الالتزامات النووية الأميركية في اقناع حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في حلف الناتو بالاشتراك في الدفاع التقليدي عن اوروبا .

وقد قرر الرئيس كينيدي في خريف عام ١٩٦١ ان يكشف خرافة التفوق

(١) - تراوحت رغبات القوى الجوية المتعلقة بالصواريخ الباليستكية العابرة للقارات خلال عملية المساومة مع ماكنمارا بين حدود متباعدة جدا ولكن المنشئ العلمي السابق للرئيس ، وهو السيد جيروم ويزنر ، كان قد ادعى بأن القوى الجوية الأميركية ارادت صنع (٢٠٠٠) صاروخا بالستيكيا عابرا للقارات وان رأي ماكنمارا استقر على (١٠٠٠) صاروخ فقط . انظر بيان ويزنر عن الصواريخ المضادة للصواريخ ، ومركبات نقل الرؤوس النووية المتعددة ، ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وسباق الاسلحة النووية ، الصفحة ٢٩٦ . انظر ايضا اليسون وموريس في « التسليح والسيطرة على الاسلحة » .

(٢) - جاء ذلك في كتاب وليم كوفمان « استراتيجية ماكنمارا » (هاربر و رو - ١٩٦٤) الصفحة ١٠٩ .

السوفييتي أثناء تأكيده على تنامي المكاسب الاستراتيجية الأميركية (١) . وقد قدمت مشكلة برلين الخلفية اللازمة للإدارة الأميركية في تقدير الحجم الحقيقي للقوة الصاروخية السوفيتية حيث افهم القادة السوفييت بأن الولايات المتحدة الأميركية تعرف جيداً الوضع الاستراتيجي السوفييتي الضعيف . وكان ذلك في شهر تشرين الأول من نفس العام . وما لبث المسؤولون الرسميون في الإدارة الأميركية أن اعلنوا بصراحة خلال الأشهر القليلة التالية - وفي مقدمتهم نائب وزير الدفاع جيل باتريك - أن الولايات المتحدة الأميركية تستطيع الآن أن « تنفذ » إلى السرية المحيطة بالقوات العسكرية للاتحاد السوفييتي . وعلى هذا الأساس فقد أكد جيل باتريك أن القوة الاستراتيجية الأميركية كانت متفوقة بشكل واضح على مثيلتها السوفيتية . وأضاف جيل باتريك الصيغة المأساوية على استنتاجه بأن الولايات المتحدة الأميركية تمتلك امكانية في الضربة الثانية « لا تقل قوة عن امكانية السوفييت في الضربة الاولى » (٢) .

ثم ظهر اهتمام إدارة كندي بالميزان النسبي للقوات الأميركية والسوفيتية على المستوى الاستراتيجي خلال العام التالي عندما بدأت أزمة الصواريخ الكوبية . وكان صعباً أن يتم تجاهل الحقيقة المتمثلة بأن الاتحاد السوفييتي سوف يشكل تهديداً كبيراً لكل من السكان الأميركيين والقوات الاستراتيجية الأميركية معاً ، عندما تزداد قدراته في إطلاق الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية ضد الولايات المتحدة الأميركية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الصواريخ تستطيع تجاوز شبكات الإنذار الأميركية وتشكل خطراً كبيراً على قدرة القاذفات الأميركية على البقاء ، لأن التوضع السهل لهذه القاذفات

(١) - انظر ماك جورج ياندي في « الرئاسة والسلام » في مجلة « الشؤون الخارجية » العدد ٤٢ (نيسان ١٩٦٤) - الصفحات ٢٥٣ - ٢٦٥ ، وهيلسمان في « حتى تحرك بلدا » الصفحة ١٦٣ وهورايك وراشر في « القوة الاستراتيجية والسياسة الخارجية السوفيتية » الصفحة ١٢٥ .

(٢) - روز ويل ل. جيل باتريك في « البرامج والسياسات الدفاعية الحالية » وهو موضوع حديث القى أمام مجلس رجال الأعمال في هومستيد ، هوت سبرينجز ، في ٢١ تشرين الأول ١٩٦١ وقد نقل في مجلة « الاحاديث الحيوية في الوقت الحاضر » العدد ٢٨ (١ كانون الأول ١٩٦١) ، الصفحة ٩٩ .

يجعلها صالحة للاستخدام في الضربة الاولى فقط ، وبالتالي فإنها تشكل عئصراً غير مستقر (نقطة ضعف) في القوات الاستراتيجية الاميركية . ولكن الرئيس ومستشاريه كانوا يعرفون ان نشر الاتحاد السوفيتي لقوانه الاستراتيجية لا يشكل خطراً جدياً على قوة الردع الاميركية - وحتى لو لم يبق منها سوى غواصات البولاريس والصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الموجودة في مواقع مقساة (صوامع) . وكانوا ايضا على علم بان الاتحاد السوفيتي يستطيع ان يطلق الاسلحة النووية ضد الولايات المتحدة الاميركية باعداد قليلة من الصواريخ العابرة للقارات . وادى عمل الاتحاد السوفيتي على زيادة قوته الصاروخية ذات الامداء البعيدة ، عوضاً عن وضعه للصواريخ ذات الامداء القصيرة في كوبا . لكن قد حصل على نفس النتيجة .

كانت النتائج المحتملة للسياسة الخارجية الاميركية ، والتي نشأت عن تبدل محسوس في الميزان الاستراتيجي ، ذات تأثير اكبر في صياغة الرد الاميركي ، من اية اعتبارات اخرى عسكرية او سياسية داخلية . وقد اوضح الرئيس - خلال الازمة وعلى سبيل المثال - انه لم يسبق قط للاتحاد السوفيتي ان وضع انظمته النووية (صواريخ - قاذقات . . الخ) خارج حدوده ، و اضاف بأن اي تبدل مفاجيء في النشر النووي قد « ينظر اليه على انه تهديد حتمي ومحدد للسلام » (١) ثم اوضح الرئيس الاميركي كنيدي فيما بعد انه لم يعتقد ابدا ان الاتحاد السوفيتي سيعمد الى اطلاق صواريخه المتوضعة في كوبا ، ولكن اكد في نفس الوقت بأن نشر هذه الصواريخ « سيؤدي الى تبدل سياسي في ميزان القوة . لقد خامرني الشك في ذلك ، وغالباً ما كانت هذه الشكوك تتحول الى حقائق » (٢) .

(١) - تقرير في الراديو والتلفزيون عن وضع الاسلحة السوفيتية في كوبا ، « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية - ١٩٦٢ » الصفحة ٨٠٧ .

(٢) - مقابلة في الراديو والتلفزيون « بعد عامين : حديث مع الرئيس كنيدي » في ١٧ كانون الاول ١٩٦٢ : الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية - ١٩٦٢ » - الصفحت ٨١٧ - ٨١٨ .

الرد المسيطر عليه : Cntrolled Respnde

كان الوضع الاستراتيجي الاميركي المتفوق يشكل - بالاضافة الى خدمة الاهداف العريضة للسياسة الخارجية الاميركية - احد اهم متطلبات السياسة العسكرية لادارة كنيدي ، التي عرفت انذاك بعقيدة « الرد المسيطر عليه » . وقد جاء اغلب المسؤولين في ادارة كنيدي الى السلطة ، وهم يعتقدون بان التخطيط الاستراتيجي يتطلب اكثر من اعداد قوة غير معرضة تستطيع مواجهة الهجوم النووي السوفييتي ، وتحدث دمارا ثاريا في المراكز السكانية للاتحاد السوفييتي . وقد راي هؤلاء ان الفكرة الدفاعية الاساسية للرد المرن التي اكدت اهمية القوات التقليدية في تأمين خيارات غير نووية ، تحتاج ايضا لان تطبق بالنسبة للقوات الاستراتيجية . وهكذا يستطيع الرئيس الاميركي - في ظل عقيدة الرد المسيطرة عليه ان يسمح باستخدام القوات الاستراتيجية في مجالات محدودة دون ان يقيد خياراته بتدمير الاتحاد السوفييتي عبر انتقام كثيف شامل .

كان الهدف من عقيدة الرد المسيطر عليه متمثلا في ادخال المرونة الى استخدام القوات الاستراتيجية بغية التقليل من حجم التدمير للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها ، في حالة استخدام الاسلحة الاستراتيجية وقد شرح ماكنمارا ذلك بقوله ان هذه الاستراتيجية المرنة ستسمح للولايات المتحدة الاميركية بامتصاص الهجوم المفاجيء وباستخدام القوات المتبقية للحد من الخسائر عبر ايقاع التدمير بالانظمة النووية السوفييتية قبلما يستطيع الاتحاد السوفييتي اطلاق الرشقة الثانية . ويمكن ايضا الحد من الخسائر بتحاشي ضرب المدن والتفتيش عن طريقة لانهاء التبادل الاستراتيجي قبلما يتم التصعيد الى دمار شامل للمراكز السكانية . وبالرغم من كون التحسينات في مجالي القيادة والسيطرة تعتبر شرطا اساسيا للرد المسيطر عليه ، فان هذه العقيدة تتطلب تحقيق تفوق في القوى يجعل الولايات المتحدة الاميركية قادرة على القيام بهجمات مضادة للقوة (Counter Force) ، في الوقت الذي تحافظ فيه على امكانية الردع ضد المدن كاجراء احتياطي . اصبحت عقيدة الرد المسيطر عليه

معروفة جدا بين اوساط الشعب الاميركي عندما تحدث عنها وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا في مدينة آن اربور بولاية ميتشيفان في السادس عشر من شهر حزيران عام ١٩٦٢ . وقد اوضح السيد ماكنمارا في هذا الحديث بان الاحتياط الكبير من القوات الاميركية المحمية سوف « يعطي للعدو اقوى سبب ممكن للامتناع عن ضرب مدنا » وبالتالي فان سياسة « الرد المسيطر عليه » تصبح معروفة بعقيدة « المدن خارجا No Cities » (١) .

اثار حديث مدينة آن اربور جدالا كبيرا في الدوائر الاستراتيجية في كافة الولايات الاميركية . وحسب شروح اغلب المسؤولين الرسميين ، فان الولايات المتحدة الاميركية سوف تحاول - في ظل سياسة الرد المسيطر عليه - الحد من الخسائر بواسطة لجوئها الى الهجمات المضادة - للقوة في الضربة - الثانية ، كما انها ستجعل الاتحاد السوفييتي يمتنع او يتجنب توجيه اسلحته على المدن الاميركية فيما اذا حاول استخدام اسلحته الاستراتيجية اولا . وادعى النقاد - من ناحية ثانية - ان القدرة المضادة - للقوة في الضربة الثانية - لا تتميز عن استراتيجية الضربة - الاولى الاميركية ، واتهموا الادارة الاميركية بالتحرك في اتجاهات غير مستقرة . وعبر وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا عن الدهشة لان احدا لا يستطيع ان يستنتج بأن الولايات المتحدة الاميركية كانت تستعد للقيام بضربة استباقية ضد الاتحاد السوفييتي ، مؤكدا على عدم وجود سبب لمثل هذه الخطة لان القوات النووية الاميركية كانت قوية وقادرة على البقاء .

ومهما يكن من امر ، فلم ينكر احد من مسؤولي الادارة الاميركية - اثناء هذا الجدل - بأن الولايات المتحدة الاميركية قد تستخدم قدرات الرد المسيطر عليه لبدء هجوم نووي كرد على اي عدوان تقليدي ضد حلفائها . ولم تعلن

(١) - روبرت ماكنمارا في « الترتيبات الدفاعية لدول حلف الاطلسي » وهو موضوع حديث القاء في جامعة ميتشيفان في السادس عشر من شهر حزيران عام ١٩٦٢ ، تقارير وزارة الخارجية الاميركية - المجلد ٤٧ (٩ تموز ١٩٦٢) الصفحة ٦٧ . ويمكن الرجوع بشأن مناقشة مفصلة من اصل وتطور عقيدة الرد المسيطر عليه او مفهوم « المدن خارجا » الى كوفمان في « استراتيجية ماكنمارا » .

السياسة الرسمية الأميركية عن امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن اللجوء الى استخدام اسلحتها الاستراتيجية اولا ، تاركة خيار استخدام الاسلحة النووية التكتيكية او الاستراتيجية مفتوحا عندما تدعو الضرورة الى الرد على عدوان تقليدي يقوم به الاتحاد السوفييتي . وحتى قبل حديثه في مدينة آن اربور فان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا كان قد قال بأن المتطلب الاول للسياسة العسكرية الأميركية يتمثل بالمحافظة على القوة الاستراتيجية كرادع حقيقي وفعال ضد بدء الاتحاد السوفييتي لاية حروب كبيرة ، وخاصة لاحتواء اي هجوم ارضي سوفييتي كثيف ضد حلفاء الولايات المتحدة الأميركية في حلف الناتو (١) .

كان المسؤولون الرسميون في ادارة كينيدي يرون ان عقيدة الرد المسيطر عليه تمثل استراتيجية سياسية مفيدة للتعامل مع الصعوبات العملية التي يثيرها حلفاء الولايات المتحدة الأميركية ، بالإضافة الى قيمتها العسكرية المحسوسة . ويجب ان نلاحظ بأن الحديث الذي القاه وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا في مدينة آن اربور ، كان يلائم الى حد كبير القضايا الأوروبية ، حيث تضمن بعض الملاحظات التي كان السيد ماكنمارا قد جاء على ذكرها في اجتماع معلق لمجلس حلف الناتو في اينا . وقد أكدت العقيدة الجديدة ان الولايات المتحدة الأميركية كانت مستعدة لاستخدام قواتها النووية من أجل الدفاع عن أوروبا الغربية حيث يمكن مثلا اللجوء الى حرب استراتيجية دون الاضطرار للمخاطرة بوقوع خسائر مأساوية ، كما اعتقد ايضا ان هذه العقيدة سوف تحسن مصداقية الالتزامات النووية الأميركية ، وتضعف الدوافع الهادفة الى انشاء قوات نووية مستقلة وتؤمن لحلفاء الولايات المتحدة الأميركية الحوافز لتوسيع قواتهم التقليدية . ومع ذلك فان سياسة الادارة الأميركية لم تخدم اهداف حلف الناتو ، حيث كانت ردود الفعل خارج اميركا على في عقيدة الرد المسيطر عليه سلبية بسبب خوف أوروبا الغربية من ان تصبح مسرحا نوويا

(١) - نشرة ابناء وزارة الدفاع الأميركية ٢٢٩ - ٦٢ ، الصادرة في ١٧ شباط ١٩٦٢ - الصفحة ٥ .

نحالة اندلاع حرب نووية ، واعتقاد حلفاء الولايات المتحدة الاميركيين بأن عقائد الحرب النووية المحددة تضعف عموما مفهوم الردع عبر تقليلها لخطر التصعيد ، بالاضافة الى معارضتهم الاساسية لاية استراتيجية دفاعية تقليدية في اوروبا .

وعموما فان العقيدة الاستراتيجية الاميركية سرعان ما بدأت تتراجع عن الرد المسيطر عليه ، على ضوء التحليلات والتبدلات اللاحقة في الميزان النووي . وقد تحدث المسؤولون في البنتاغون خلال عام ١٩٦٣ عن بعض الشكوك المتعلقة بمحاولات ايجاد وسائل اخرى للسيطرة على التراشق الاستراتيجي المتبادل بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي الذي قد يحدث في اي وقت ، ولتبع التصعيد الى حرب نووية شاملة . وشرح وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا للكونغرس انه على ضوء نشر الاتحاد السوفيتي لعدد كبير من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المقساة وعدد آخر من القواعد البحرية المعدة لاطلاق الصواريخ ، فقد « أصبح من الصعب جدا ان نمنع حدوث الخسائر الكبيرة في الولايات المتحدة الاميركية ، بفض النظر عن الحجم الكمي والنوعي لقواتنا الاستراتيجية » (١) . ثم اقترح في حديث هام القاه قبل نهاية ذلك العام امام النادي الاقتصادي في نيويورك انه سيستحيل تقنيا وماليا ان نمنع الاتحاد السوفيتي من امتلاك القدرة على احداث خسائر شديدة في الولايات المتحدة الاميركية ، مستنتجا ان الحرب النووية الاستراتيجية ستحدث « دمارا عاليا لدى الطرفين » وفي « كل الظروف المتوقعة » (٢) .

وبالرغم من ترك عقيدة الرد المسيطر عليه فان ادارة كنيدي استمرت في تبرير نفقات القوات الهجومية ، الى ما يزيد عن المستوى اللازم لتأمين رادع ضد المدن ، يعتبر بنفس الوقت خيارا للحد من الخسائر عبر تحقيق هامش معين من التفوق الاميركي . وقد دعت الخطة الاستراتيجية المؤرخة في شهر

(١) - بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا في مناقشات الكونغرس عن الوضع العسكري - الصفحة ٢٠٩ .

(٢) - نشرة انباء وزارة الدفاع الاميركية رقم ٦٢/١٤٨٨ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٢ ، الصفحة ٨ .

كانون الثاني من عام ١٩٦٣ - على سبيل المثال - لانشاء قوات انتقامية اميركية تستطيع ان تحافظ على قدرة التدمير لمواقع الصواريخ السهلة ونصف المقساء في الاتحاد السوفييتي ، وقد ادعى ماكنمارا ، حتى في حديثه امام النادي الاقتصادي في نيويورك ، ان « قدرتنا في احداث الخسارة المحدودة بواسطة التفوق العددي في قواتنا ... تستحق جيدا تكلفتها المتزايدة » (١) . كان المسؤولون الرسميون في وزارة الدفاع لا يزالون يعتقدون خلال الاعوام الاولى من الستينات بان الولايات المتحدة الاميركية تحتاج الى القدرة المضادة - للقوة كاجراء مؤقت لدعم التزاماتها في اوروبا ، ريثما يتم انشاء القوات التقليدية الكافية في دول حلف الناتو . وقد جاء في الكلمة التي القاها معاون وزير الدفاع الاميركي الن انتهورن في لجنة الكونغرس ما يلي :

« لم تكن لدينا بدائل كافية للترهيب باستخدام القوة النووية . وقد تنبأنا ايضا بتلك الفترة التي ستزداد فيها قوتنا الصاروخية بالستيكية بسرعة ، وتكون فيها القوات السوفييتية معرضة تماما . وعندئذ يصبح الحد من الخسائر استراتيجية محتملة مفيدة » (٢) .

وقد اصبح للولايات المتحدة الاميركية في نهاية عام ١٩٦٣ سياسة استراتيجية مبهمة . فقد قررت ادارة كنيدي - على غرار ما كانت قد فعلت ادارة ايزنهاور في الفترة الرئاسية الثانية - ان تتجه في سياستها الاستراتيجية بين خط الردع وخط التفوق الشامل ، وكان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا اول من عبر عن توجه ادارة كنيدي ، مشيرا بوضوح الى الخطين المتناقضين ، وموضحا ان مؤيدي الضربة - الاولى الكاملة كانوا يقفون على احد هذين الخطين ، مؤكدا ان تحقيق السير على هذا الخط لم يكن ممكنا ، بغض النظر عن الجهود التي صرفت من اجل البرامج الهجومية او الدفاعية الهادفة الى الحد من

(١) - نفس المرجع السابق - الصفحة ٩ .

(٢) - موقف القوة الاستراتيجية الاميركية ، مناقشات في لجنة التفتيش القومية التابعة للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي ، الكونغرس التسعون - الجلسة الثانية (١٩٦٨) الصفحة ١٢٨ .

الخسائر . اما عنى الخط الآخر فقد وقف اولئك الذين ايدوا الوضع « الردعي الادنى » الذي تستخدم فيه قوات قادرة على البقاء ، وكافية فقط للانتقام من المدن السوفيتية . وقد رفض ماكنمارا حتى هذا الخط ايضا ، مؤكدا ان الولايات المتحدة الاميركية تحتاج الى قوة ما تكون اكبر مما يحتاجه الردع ، طالما انه من المرغوب به والممكن ان تستخدم القوات الاستراتيجية الاميركية بغرض تقليل الخسائر المادية في كل من الولايات المتحدة الاميركية نفسها وفي اوروبا الغربية . ثم اضاف السيد ماكنمارا بان السياسة التي تكمل القوة الاميركية الانتقامية الردعية الاساسية مع تحقيق حد ادنى من الخسائر « تبدو منها فعلا جدا وسهل التطبيق الى حد كبير » (١) .

التحرك الى الدمار المضمون :

عندما جاء الرئيس جونسون الى البيت الابيض ، كان وزير الدفاع ماكنمارا وموظفوه الكبار قد صاغوا اسلوب اقتراب جديد لصنع القرارات عن الاسلحة الخاصة ووضع مواصفات استراتيجية اميركية جديدة . وبالتالي فقد أصبح اتجاه سياسات الاسلحة النووية الاميركية - ضمن هذا الاطار - اكثر وضوحا وظهرت الملامح الرئيسية لاستراتيجية ماكنمارا .

لقد حدد وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا هدفين استراتيجيين هما (١) : « ردع هجوم نووي معتمد على الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها بالمحافظة على قدرة مقنعة وواضحة في ايقاع خسائر غير مقبولة على المهاجم و (٢) : وفي حالة الحرب « تحديد الخسائر التي يصاب بها السكان والقدرات الصناعية » (٢) وقد دعي الهدف الاول « بالدمار المضمون » والهدف الثاني « بتحديد

(١) - « بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٥ والبرامج الدفاعية في الاعوام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ » (٢٧ كانون الثاني ١٩٦٤) الصفحات ٢٠ - ٢١ .

(٢) - بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٦ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٦٦ - ١٩٧٠ (١٨ شباط ١٩٦٥) الصفحة ٢٨ .

الخسائر « . وقد نوقشت هذه الاهداف بشكل عام منذ الايام الاولى لادارة كنيدي واستخدمت لتحديد مسار القرارات المتخذة عن الاسلحة الاميركية وكان وزير الدفاع الاميركي الاسبق السيد توماس غيتز قد استخدم مع مسؤولين آخرين تعابير اخرى لهذه الاستراتيجية في الاعوام الاخيرة من رئاسة ايزنهاور (١) . وبالرغم من ان هذه الاهداف لم تكن جديدة ، فقد قدمت الآن بشكل اكثر وضوحا واستخدمت بشكل مدروس ومنظم في التخطيط لإنشاء القوى .

كان المخططون في وزارة الدفاع يميلون في تقديرهم للقوات اللازمة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاميركية الى التركيز على فعالية الاسلحة وليس على عدد أنظمة نقلها الى الاهداف او الى حجم (تعداد) الرؤوس النووية بشكل عام . وقد بدا ان ذلك يعكس مفهوم ادارة ايزنهاور عن « الكفاية » والذي دعا الى ان يلبي الرادع الاميركي المتطلبات الضرورية فعلا ، دون ان يكون له علاقة بميزان القوى . ولكن ماكنمارا استخدم أسلوب الاقتراب الفعال بشكل خشن محولا اياه الى اداة لادارة الوضع الاستراتيجي . واستخدمت وزارة الدفاع الاميركية تقنيات تحليل الانظمة لمقارنة قدرات القوى الاستراتيجية الطرفين في ايقاع الخسائر ، آخذة بعين الاعتبار بعض العوامل الهامة مثل القدرة على البقاء ودرجة الفعالية وقدرة النفاذ . وعموما فقد غطت الحسابات عددا متنوعا من السيناريوهات المقترضة للحرب الاستراتيجية والتهديدات السوفيتية الممكنة . وقد تم في هذا الاطار تحليل القرارات المتعلقة بالقوة والميزانية البديلة ، وخطط البرامج الموضوعة لمدة خمس سنوات في محاولة لايجاد اكثر الطرق فعالية لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاميركية بأقل

(١) - كان جيتز قد شرح - على سبيل المثال - في شهر كانون الثاني من عام ١٩٦٠ ان الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تنشئ وتصون « قدرة انتقامية مضمونة » عبر استخدام تقنيات متقدمة مثل « الانذار المتطور ضد الهجمات الصاروخية وغارات الطائرات معا ، وانقاص زمن رد الفعل ، والانتشار ، والوقاية المكثفة ، والاختفاء والحركة لانظمة استخدام الاسلحة » (وثائق وزارة الدفاع لعام ١٩٦١ - والمناقشات امام اللجنة الفرعية للجنة المالية في مجلس النواب - الكونغرس ٨٨ - الجلسة الثانية (١٩٦٠) الجزء الاول - الصفحة ٧) .

تكلفة ممكنة . وبالتالي فقد تم صرف النظر عن أنظمة الأسلحة التي . لم تكن ضرورية لدعم هذه المتطلبات او التي تسهم في تقوية الوضع الاستراتيجي بشكل هامشي بالرغم عن تكلفتها المرتفعة(١) .

اعطي « الدمار المضمون » - في ظل الاسلوب التحليلي لوزير الدفاع الاميركي ماكنمارا - افضلية قصوى ، مع التركيز بالدرجة الاولى على تدمير الاهداف المعادية ، وجعل الحد من الخسائر في الاهداف الصديقة أمراً ثانوياً وقد شرح ماكنمارا السبب في تحديد هذه الافضليات بقوله : « ان قدرتنا على تدمير المهاجم ... هي التي تؤمن الردع ، بينما لا تؤثر عليه قدرتنا في الحد من الخسائر التي يستطيع هذا المهاجم ان يحدنها لدينا »(٢) . وبقي ان تحدد الطريقة التي تقاس بواسطتها قدرات الدمار المضمون ، حيث كان واضحاً انه من المستحيل ان تحدد علمياً الدرجة الضرورية من الدمار الذي يردع الاتحاد السوفييتي عن القيام بهجوم استراتيجي او عن اتخاذ الخطوات التي تؤدي الى التصعيد والانتقال الى الحرب النووية ، وقد قدر وزير الدفاع ماكنمارا ان الجهد المؤدي الى تدمير نسبة ٢٥ - ٣٠٪ على الأقل من سكان الاتحاد السوفييتي وثلثي قدرته الصناعية يكفي لتحقيق رادع فعال . وقد بدت هذه المتطلبات عالية جداً ، طالما انها تشكل ضعف عدد الضحايا الذين فقدهم الاتحاد السوفييتي خلال الحرب العالمية الثانية . وعموماً فان احداث مستويات اعلى من الدمار - ووفقاً لقاعدة نقص الردود في الانفجارات ذات العيار الاكبر - كان سيتطلب توسعاً هاماً في القوات الاستراتيجية الاميركية وزيادة ملحوظة في الانفاق الدفاعي . وكانت الارقام الدقيقة موضع

(١) يمكن الرجوع ، بشأن مناقشة اوسع لاسلوب الاقتراب التحليلي لوزير الدفاع الاميركي ماكنمارا المتعلق بالتخطيط الاستراتيجي الى انتهوفن وسميث في كتابهما « كم تحتاج من الأسلحة الاستراتيجية ؟ » الصفحات ١٧٠ - ٢١٠ ، والى صموئيل توكر في « تصميم جديد للقرار الدفاعي : مختارات من ماكنمارا وانتهوفن » (الكلية الصناعية للقوات المسلحة ١٩٦٦) .

(٢) - بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٨ والبرامج الدفاعية للعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٢ (٢٣ كانون الثاني ١٩٦٧) الصفحة ٣٩ .

أخذ ورد ، إلى أن خفض ماكنمارا مستويات التدمير المضمون المطلوبة إلى ٢٠ - ٢٥ ٪ من سكان الاتحاد السوفييتي ونصف قدرته الصناعية . أما بالنسبة للصين الشعبية التي بدأت تطور جهودها الصاروخية ، فقد تقرر أن تدمير (٥٠) مركز سكاني (أكثر من خمسين مليون إنسان ونصف الطاقة الصناعية) يعتبر مستوى كافيا لتحقيق الدمار المضمون في جمهورية الصين الشعبية .

تحقيق رادع موثوق به :

وبالإضافة إلى مستويات الدمار ، فإن مفهوم الردع الذي صاغه وزير الدفاع الأمريكي ماكنمارا ، كان يحمل صفة أخرى هي الضمان . وقد أكد السيد ماكنمارا أن القوات الاستراتيجية الأمريكية يجب أن تكون قادرة على تنفيذ مهمة الانتقام بدرجة عالية من الثقة وفي كل الظروف المتوقعة لهجوم نووي متعمد . وأن ذلك لن يحقق متطلبات المحافظة على وضع استراتيجي قوي فحسب ، بل سوف يحسن - من وجهة نظر ماكنمارا - مصداقية القوات الأمريكية كما يراها القادة السوفييت ، الأمر الذي يسهم في عمل الردع بشكل فعال . ونظرا للأهمية التي يحتلها الردع الأمريكي الموثوق به فإن البنتاغون أعاد النظر في إجراءات تقييم متطلبات القوة التي ستؤثر في النهاية على حجم وتشكيل القوات الاستراتيجية الأمريكية خارج العوامل المتعلقة بمستويات الدمار .

وقد بدأ المنظرون العسكريون بوضع الأسس الإجرائية المنظمة لتقييم متطلبات القوة الاستراتيجية الأمريكية على أساس الاحتمال الأسوأ . ونظرا لطول الزمن الفاصل عادة بين تطوير الأسلحة ونشرها ولصعوبة التنبؤ عن القدرات النووية السوفييتية المستقبلية ، فقد روعيت مجموعتان من التقديرات الاستطلاعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلح والميزانية ، حيث اعتمدت المجموعة الأولى على حجم التهديد السوفييتي المتوقع ، على ضوء الامكانية المحتملة من ناحية ، ومع الأخذ بعين الاعتبار للاحتمال الأسوأ من ناحية ثانية .

وقد استخدم هذا النوع من التقدير في اتخاذ القرارات المتعلقة بصنع ونشر ما يلزم من الاسلحة الكافية لمتطلبات الدمار المضمون . اما المجموعة الثانية من التقديرات فقد اعتمدت على الحد الاقصى من التهديدات السوفيتية التي تتجاوز ما يمكن توقعه . وقد لجأ المخططون لسياسة الدفاعية الى استخدام هذه المجموعة من التقديرات لتبرير برامج التطوير اللازمة لدعم وحماية الرادع الاميركي ضد الاخطار غير المتوقعة .

رومي ايضا في اجراءات تحليل الترشق الاستراتيجي المتبادل بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ، وفي تقدير القدرات الراهنة والاحتياجات المستقبلية الاميركية ، ان يفترض في ان الاسلحة السوفيتية تعمل نسبيا بشكل موثوق به ، بينما افترض ان الانظمة الاميركية (الاسلحة - الصواريخ - الطائرات . الخ . . .) تعمل بشكل اقل وثوقا ، أي نظر اليها بعين ترى الافضل لدى العدو والاسوا لدى الصديق . وكان على القوات الاستراتيجية الاميركية ان تقاوم ضربة مضادة - للقوة سوفيتية شاملة ، وتوقع بعد ذلك خسائر في المهاجم لا تقل عن ٢٥٪ من مجموع سكانه . وعرف المحللون ان عدد الضحايا سيكون اكثر من ذلك نتيجة التأثيرات البطيئة اللاحقة للأسلحة النووية ، ومع ذلك فقد اخذوا في اعتبارهم التأثيرات التدميرية الفورية لموجات الصدمة فقط .

واخيرا امكن تحقيق ثقة اضافية بالمحافظة على وضع استراتيجي يستند الى ثلاثة انواع من الانظمة هي الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المتمركزة في مواقع برية ، والصواريخ الموجودة في القواعد البحرية (وهي غالبا متحركة) والقاذفات حيث يستطيع كل نوع منها ايقاع خسائر ودمارا يقترب او يصل من المستوى المحدد في الدمار المضمون . وقيل ايضا ان هذا التنوع سيقوي الرادع الاميركي بجعل الهجوم السوفيتي المضاد - للقوة اكثر تعقيدا ، ويؤمن الضمان في حالة الفشل المساوي لعمل احد هذه الانواع الثلاثة ، وضد اي تقدم تكنولوجي سوفيتي يمكن ان يهدد قدرة البقاء لاحد العناصر الثلاثة المذكورة .

كانت الخطط الاستراتيجية التي وضعت في ظل إدارة ايزنهاور قد قزبت الاكتمال في منتصف اعوام الستينات . وقد وصل عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الى (١٠٠٠ ؛ صاروخ من نوع المينوتمان و (٥٤) صاروخا من نوع (تيتان - ٢) حيث تم توضعهم في صوامع خاصة ، كما كادت ان تصل قوة البولاريس الى حجمها الكامل المؤلف من ٤١ غواصة . وبنفس الوقت فقد القيت النماذج القديمة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من النوعين « اطلس » و « تيتان - ١ » وسحبت الصواريخ الباليستكية ذات الامداء فرق المتوسطة الاميركية من غربي اوروبا . وحرف النظر عن برنامج القاذفات (ب - ٧٠) كما اوقف العمل نهائيا تقريبا باسطول القاذفات ذات المدى المتوسط من النوع (ب - ٤٧) ، ولكن القوة الجوية ذات المدى البعيد والمؤلفة من اكثر من (٦٠٠ ، طائرة ا ب - ٥٢ بقيت كجزء قوي من عناصر الردع الاميركي . وقد بين وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا في بيانه السنوي عن الوضع الاستراتيجي وفي ندوات عامة اخرى ان هذه القوة كانت اكثر من كافية لتحقيق هدف الدمار المضمون . وقد قدمت الحسابات التي تبين ان القوات الاستراتيجية الاميركية تستطيع ان تمتص هجوما سوفيتيا وان توقع اكثر من (٤٠ ٪) من الضحايا في سكان الاتحاد السوفيتي - وهي نسبة تزيد عن الحد الادنى المحدد سابقا . وبالإضافة الى ذلك فقد اشار تقييم نموذجي الى ان اكثر من نصف القوة الاميركية الكاملة سوف يبقى جاهزا وفعالا اذا استخدم الاتحاد السوفيتي كل ما يتوفر لديه من صواريخ في هجوم مضاد - للقوة .

ومهما يكن من امر وحتى قبل اتمام برامج نشر الصواريخ الاميركية من نوعي المينوتمان والبولاريس ، فان وجهة النظر القائلة بأن الاتحاد السوفيتي قد يستطيع ان يقيم نظاما واسعا للصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) كانت قد اثارت اهتماما جديا في البنتاغون حول امكانية القوات الاستراتيجية الاميركية في المحافظة على القدرة للتدمير المضمون عبر نهاية الستينات واول السبعينات . وكانت المخابرات الاميركية في بداية عام ١٩٦١ قد اقترحت بأن الاتحاد السوفيتي ربما يقيم دفاعا مضادا للصواريخ قرب مدينة لينينغراد

ولكن هذا النشاط لم يتحول بالفعل الى نشر عملياتي للصواريخ المضادة للصواريخ . وفي عام ١٩٦٤ ظهرت في العرض الصواريخ المضادة للصواريخ من نوع « غالوش » الامر الذي اوضح بأن الاتحاد السوفييتي كان قد بدأ بانشاء الدفاعات المضادة للصواريخ حول موسكو . وقد اثارت هذه المسألة المخاوف حول ما اذا كان الاتحاد السوفييتي يوسع نظام الدفاع الجوي المعروف باسم « تالين » لديه والذي اعتقد في البداية بأنه نظام مضاد للصواريخ ويستطيع ان ينفذ مهام الدفاع الصاروخي . وقد ادت هذه المؤشرات الاستطلاعية للمخابرات الاميركية بالإضافة الى السيل المتدفق من البيانات العامة التي صرح ناطقون رسميون سوفيتي والمتعلقة بنشر الصواريخ المضادة للصواريخ والادعاء بأن الاتحاد السوفييتي كان قد طور تكنولوجيا الدفاع الصاروخي ، الى تشكيل ضغط كبير على الولايات المتحدة الاميركية ودفعها الى تحسين قوات الردع الاستراتيجية لديها . كان التحليل المنطقي لاسلوب ماكنمارا يشير الى ان نشر الدفاع الصاروخي عن المدن السوفييتية يمثل محاولة لمنع الولايات المتحدة الاميركية من المحافظة على قدرتها الانتقامية الموثوقة ، وان « الزيادة في القدرة السوفييتية على تحديد الخسائر التي يمكن ايقاعها بالاتحاد السوفييتي سوف تضطر الولايات المتحدة الاميركية لزيادة قدرتها في الدمار المضمون » (١) . وبشكل خاص فان الشك حول الصواريخ المضادة للصواريخ السوفييتية اعطى دفعا لبرنامج استراتيجي كبير عرف ائذذاك ببرنامج مركبات اتصال الرؤوس النووية المتعددة الى اهدافها (MIRV) .

تطوير مركبات الرؤوس النووية المتعددة :

ان جذور مركبات نقل الرؤوس النووية المتعددة والعوامل التي اثرت على تحولها الى سلاح عملياتي فعال هي مسائل غاية في التعقيد وتضم مزيجا متغيرا من المنطق النظري المتعلق بالعقيدة العسكرية والقوة الدافعة التقنية

(١) انظر بيان وزير الدفاع روبرت ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٨ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٦٨ - ١٩٧٢ (٢٣ كانون الاول ١٩٦٧ الصفحتان ٣٩ - ٤٠) .

والسياسات البروقراطية (١) . ففي اوائل الستينات كانت قد طورت تكنولوجيا الرؤوس الحربية المتعددة او العنقودية كوسيلة لزيادة القدرة او الفعالية التدميرية لحملات الصواريخ الاميركية ضد اهداف مدنية مكتظة بالسكان وكجهاز لمواجهة أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ السوفيتية ذات النموذج المبكر والامداء القصيرة ، ولهذه الاسباب فقد قررت الولايات المتحدة الاميركية ان تستخدم الرأس الحربي المتعدد من النوع « A-3 » في الصواريخ البالستية التي تطلق من النماذج الحديثة لفواصات البولاريس .

اما مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة فكانت امتدادا لاسلوب الرأس الحربي المتعدد البسيط الذي طور بدوره عبر اجراء التحسينات اللازمة في اجهزة التوجيه وفي « اوتويس الفضاء » الذي استخدم من قبل وكالة الفضاء الاميركية . وبالرغم من بعض المؤشرات الدالة على النشاطات السوفيتية المتقدمة في حقل الصواريخ المضادة للصواريخ ، فان الاهتمام الاولي في تطوير مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة - حسب رأي جون فوستر مدير الابحاث الدفاعية والهندسية في البينتاغون - جاء من الرغبة الكبيرة او الكلية في « زيادة القدرة على توجيه هذه الرؤوس على عدد اكبر من الاهداف وليس من الرغبة في تفوذها عبر الدفاعات السوفيتية المضادة للصواريخ » (٢) . ذلك ان تقسيم حمولة الصاروخ الواحد واعطاء الرؤوس الحربية المنفردة القدرة على التوجيه المستقل ضد عدد من الاهداف (نقاط التسديد) في الاتحاد السوفيتي وبالتالي فان عدد الاهداف السوفيتية التي يمكن تغطيتها (ضربها) بواسطة عدد معين من الصواريخ الاميركية ، يصبح

(١) - يمكن الرجوع - بالنسبة لافضل تحليل مستقل عن برامج مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة الاميركية الى تيد غرينوود في « التحسينات النوعية في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية : قضية مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (موضوع اطروحة لكتوراة في الفلسفة في مركز الدراسات الدولية في معهد ماساتشوستس التكنولوجي في شهر اب من عام ١٩٧٢) » .

(٢) - جاء ذلك في مقال جيمس كورت « لماذا نشترى الاسلحة التي نصنعها » في مجلة السياسة الخارجية العدد (١١) (صيف ١٩٧٢) صفحة ٤٨ .

أكبر بكثير . وقد توافقت هذه المتطلبات الاستراتيجية مع التأكيد المبكر لإدارة
كنيدي على خيارات الرد المسيطر عليه .

ومهما يكن من أمر ، فقد اعتبرت مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة،
اعتباراً من منتصف اعوام الستينات - كرد على الانشاء المتوقع لشبكة واسعة
من الصواريخ المضادة للصواريخ في الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي فقد كانت
سبباً أساسياً لتطوير الجهود الهادفة إلى امتلاك صواريخ حاملة لها . وبالتأكيد
فقد كانت الولايات المتحدة الأميركية تطور وتنشر وسائل نفوذ متنوعة تمكن
صواريخها الاستراتيجية من تجاوز (عبور) الصواريخ المضادة للصواريخ
السوفييتية ، ولكن الدراسات - وخاصة المشروع PEN - X - أظهرت أن
مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ستقدم تقنية (أسوداً) من الوسائل
السابقة كالخداع والتشويش الإلكتروني والرؤوس الحربية المجمعة
(العنقودية) (١) . وقد تبين أن الولايات المتحدة الأميركية تستطيع باستخدامها
لمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، أن تحافظ على قدرة انتقامية موثوقة
لصواريخ المينوتام والبولاريس بغض النظر عن حجم وطبيعة الصواريخ
المضادة للصواريخ السوفييتية التي قد تستخدم في المستقبل ، حيث يتحقق
ذلك عبر تقنية « انهالك » عملية الإمداد بالصواريخ للأنظمة الدفاعية الصاروخية .
أما من وجهة نظر فعالية التكلفة فإن مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ،
كانت أكثر أغراض المخططين المدئين في البنتاغون من البديل المتمثل بإنشاء قواعد
إطلاق صاروخية إضافية تستطيع تجاوز (عبور) الأنظمة الدفاعية السوفييتية

قال خبير السلاح هيرت يورك أن « أهم العوامل التي أدت إلى تطوير
ونشر مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة «MIRV» ، كان

(١) - لقد قدم المشروع «PEN-X» التصميم التقني لمركبات نقل الرؤوس الحربية
المتعددة المستقلة «MIRV» ، ودعم صنع الرأس الحربي من نوع (مارك - ١٠٠) المعد
للاستخدام في البولاريس والمينوتام ، ودرس مسائل مركبات الدخول المتكرر إلى الأهداف
المتباعدة . انظر الصفحة ١٦٨ من كتاب غرينود « التحسينات النوعية في الأسلحة الاستراتيجية
الهجومية » .

يتمثل بالحجة انى اختلاف انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ « (١) » . وعموما وبالرغم من تعدد واختلاف الاسباب ، فان نشر هذه المركبات بدأ بشكل رسمي في عام ١٩٦٤ وما كاد يمر عامان بعد ذلك ، حتى تمت الموافقة على استبدال الصواريخ البالستكية السابقة من نوع « المينوتمان » و « البولاريس » بصواريخ جديدة من نوع « مينوتمان - ٣ » و « بوسايدون » تحمل مركبات نقل رؤوس حربية متعددة « MIRV » .

وما ان تلقت برامج المينوتمان - ٣ والبوسايدون دفعا عبر زيادة المخصصات اللازمة لها واتخاذ قرارات صنعها ، حتى بدأ نشر الاتحاد السوفيتي لصواريخه المضادة للصواريخ يضعف شيئا فشيئا . ولم تظهر اية مؤشرات خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ، عن نشر نظام غالوش « Galosh » المضاد للصواريخ في أي مكان آخر سوى مدينة موسكو ، وتبين أيضا ان نظام تالين المضاد كان معدا فقط من اجل الدفاع ضد الطائرات المعادية . ومهما يكن من أمر ، فان برامج ادارة جونسون انخاسة بمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، سارت كما كن مخططا لها . وقد اعترف وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا - اثناء محاولته الهادفة الى تبرير الطلبات المستمرة لتمويل جهود مركبات ميرف - ان « اكثرية اجهزة مخابراتنا لا تعتقد الان بان نظم تالين السوفيتي يمثل اكثر من نظام مضاد للطائرات فقط ، او انه يتمتع بأية أهمية تذكر في مجال الدفاع الصاروخي » ولاحظ ايضا - انه بالرغم من عدم توجيه أي جهد لتوسيع نظام « غالوش » الى خارج موسكو ، فقد كان ضروريا ان يستند « التخطيط المتعلق بقواتنا على الفرضية القائلة بأن (قادة الكرملين) سيعمدون حتما الى نشر نوع ما من انظمة الدفاع المضاد للصواريخ حول مدنهم الكبرى في الاعوام الاولى من السبعينات « (٢) » .

(١) - روبرت ت. يورك في « الصواريخ المتعددة الرؤوس » في مجلة « Scientilie American » - تشرين الثاني ١٩٧٣ الصفحة ٢٧ .

(٢) - انظر بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي عن العام المالي ١٩٦٩ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٣ (٢٢ كانون الثاني - ١٩٦٨) الصفحات ٥٥ - ٥٦ .

ويمكن القول ان التخطيط الحذر كان يبرر استمرار برامج مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة الاميركية . ونظرا للشكوك الناجمة عن استمرار نشاط التجارب السوفيتية والبيانات الصادرة عن قادة الكرملين بشأن التأكيد على ايجابيات الدفاع الصاروخي ، واحتمال بدء الاتحاد السوفيتي لبرنامج انشاء الصواريخ المضادة للصواريخ . فلم يكن ممكنا ان يصرف النظر عن الاستمرار في تطوير وضع هذه المركبات الاميركية . ونظرا لان صنع مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، كان مخططا بحيث ينتهي قبلما يستطيع الاتحاد السوفيتي ان يحقق انتاجا كثيفا . من الصواريخ المضادة للصواريخ ، فقد رأى اكثر الناس تشاؤما ان هذه المركبات ستوفر للولايات المتحدة الاميركية قدرة تدمير مضمونة يمكن الاعتماد عليها بشكل لا يتطرق الشك اليه . وستكون قوة غواصات البوسايدون الموجودة في القواعد البحرية والمجهزة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة ميرف ذات فعالية خاصة ، طالما انها ستحافظ على قدرتها وبقائها ضد التهديد السوفيتي المزدوج والمؤلف من القدرة الصاروخية المضادة للصواريخ من ناحية ، ومن قدرة الصواريخ البالستكية العابرة للقارات المضادة - للقوة ، التي تستطيع تدمير الصواريخ الاميركية المتوضعة على البر ، من ناحية ثانية .

وبالمقابل يمكن القول ايضا ان القرار عن السير قدما في تطوير الرؤوس الحربية من نوع ميرف ، كان يمثل التنفيذ الاقصى للتخطيط على اساس اسوأ الاحتمالات (١) . ولو اوقفت الولايات المتحدة الاميركية التقدم في برامج الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة الميرف ، من نوع « المينوتمان - ٣ » و « البوسايدون » ، لكان توفر لها كثير ، من الوقت لتبدأ العمل في هذه البرامج في وقت متأخر ، بعد ان تتأكد فعلا من قيام الاتحاد السوفيتي بنشر صواريخه المضادة للصواريخ « ABM » ، ولكانت التجهيزات المساعدة على النفاذ عبر الدفاعات السوفيتية ، امنت لها ايضا ضمانا معقولا في تجاوز اي توسع دفاعي

(١) - انظر جورج راث جينز «RATHJENS» في « مستقبل سباق الاسلحة الاستراتيجية : الخيارات لأمم السبعينات (مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي - ١٩٦٩) » .

سوفييتي ، بينما كانت الاجراءات المضادة الموثوق بها قادرة على مواجهة اي تهديد سوفييتي يعتمد على اقامة شبكة كاملة من الصواريخ المضادة للصواريخ . وعموما فمن الصعب ان نناقش قضية مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) في ضوء الدمار المضمون والحاجة للتعامل مع الصواريخ السوفييتية المضادة للصواريخ «ABM» ، ذلك ان برامج ميرف ابتعدت في نهاية اعوام الستينات عن التوجه الهادف لاحتواء اهداف السياسة الاستراتيجية النابعة من الاهداف السابقة التي نركت تأثيراتها على التطوير الاولي لهذه الانظمة .

معركة الصواريخ المضادة للصواريخ :

لا بد لنا قبل ان ننتقل الى قضايا القوة الاستراتيجية الهجومية خلال السنوات الاخيرة من ادارة جونسون ان نبحث في المسألة التي سيطرت على الاستراتيجية النووية الاميركية خلال النصف الاول من اعوام الستينات - وهي نشر شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ في الولايات المتحدة الاميركية . ففي عام ١٩٦٥ ، بدأ عدد متزايد من المسؤولين الاميركيين يشاطرون وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا وجهة نظرة القائلة بأن الولايات المتحدة الاميركية لن تستطيع عمليا ان تمنع الاتحاد السوفييتي من تحقيق وضع استراتيجي غير معرض او ان تحقق هدفها المتمثل بامتلاكها للقدرة في الحد من الخسائر المحتملة عبر تطويرها للقوات الهجومية ، والذي يبدو هدفا غير عملي . ومهما يكن من امر ، فقد كان تطور برنامج انظمة الصواريخ من نوع ، نايك - اكس قد تقدم في ذلك الوقت الى النقطة التي اعتقد معها العديد من القادة العسكريين والمدنيين بأن تحديد الخسائر الدفاعية اصبح ممكنا - وبالتالي فقد دعم هؤلاء نشر الصواريخ المضادة للصواريخ بشكل اقوى بكثير مما فعلوا بالنسبة لنظام نايك - زوس في نهاية الخمسينات وبداية الستينات . وبلاضافة الى مناقشة هذه الوقاية ضد الهجمات الصاروخية السوفييتية التي يمكن شراؤها بثمن معقول ، فقد استطاع مؤيدو نظام نايك - اكس تقوية وضعهم عبر ادعائهم بأن الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تبني نظاما للدفاع ضد الصواريخ ،

حتى تستطيع ان تجاري الاتحاد السوفييتي في برنامج الهادف الى نشر الدفاعات الصاروخية .

وبالرغم من موافقة وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا على الابحاث المتعلقة بالصواريخ المضادة للصواريخ وابحاث الدفاع المدني في الاعوام الاولى من الستينات ، فانه خاض فيما بعد معركة حامية ضد الضغوط المتزايدة لفرض نظام اميركي واسع للصواريخ المضادة للصواريخ (١) . وقد كانت المسألة الرئيسية بالنسبة لماكنمارا متمثلة بعدم مجازاة الاتحاد السوفييتي في نشر الصواريخ المضادة للصواريخ بل بزيادة قدرة الاسلحة الاميركية الهجومية في النفوذ عبر الدفاعات السوفييتية والمحافظة على قدرة الدمار المضمون لدى الولايات المتحدة الاميركية . وبالإضافة الى ذلك ، فقد رأى ماكنمارا ايضا ان نشر شبكة واسعة من الصواريخ المضادة للصواريخ بتكلفة تصل الى عشرة مليارات من الدولارات الاميركية ، لا تؤمن التقليل او الحد من الخسائر التي يكمن للعدو ايقاعها بالولايات المتحدة الاميركية . وربما لن يعمل نظام الدفاع الجوي الصاروخي نفسه ، بشكل موثوق تماما ، حيث يمكن ان تدب الفوضى في عمله بسبب حجم وتكتيك الضربة الهجومية المعادية . واذا زاد الاتحاد السوفييتي قدراته الهجومية ، فانه سيضعف او يزيل ايجابيات نظام الدفاع الجوي الصاروخي الاميركي ، طالما ان المكسب المادي الناجم عن السباق الهجومي - الدفاعي يذهب في النهاية الى جانب الهجوم . ونظرا لافتراض ماكنمارا ان الاتحاد السوفييتي سيعمل وفق استراتيجية مماثلة للاستراتيجية الاميركية ، فقد استنتج بأنه - اي الاتحاد السوفييتي - سيحاول حتما العمل في برنامج واسع النطاق للحد من الخسائر التي يمكن ايقاعها به ، وبالتالي سيحافظ على قوة الردع لديه ، وفي اية حال فسيكون عبثا ان تنشر الولايات المتحدة الاميركية صواريخها المضادة للصواريخ دون ان تنفق بنفس الوقت

(١) - ناقش انتھوفن وسميث في كتابهما « كم يكفي من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » معركة ماكنمارا عن الصواريخ المضادة للصواريخ . اما بالنسبة لوجهات نظر ماكنمارا فيمكن العودة الى بياناته السنوية عن الوضع الدفاعي الاميركي امام لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب الاميركي للاموام المالية ١٩٦٥ - ١٩٦٦ .

خيارات اضافية لبناء دفاعات متوازنة ضد انذافات ، ولتأمين الوقاية للسكان والمنشآت المدنية عبر دفاع جوي يشمل كافة ارجاء البلاد . وقد ذهب ماكنمارا بعيدا في اشارته الى ان نشر الصواريخ المضادة للصواريخ سيكون هذرا للمال وان يحقق اية فوائد امنية ، مؤكدا ان النشر المتبادل لهذه الصواريخ سيثير حمى سباق التسلح ويزيد خطر الحرب النووية .

استخدم ماكنمارا معطيات تحليلية مقنعة ، لدعم وجهة نظره القائلة بان تكلفة نشر الصواريخ المضادة للصواريخ التي تبلغ عشرات المليارات من الدولارات لن تقدم بالمقابل اية وقاية فعالة ضد الهجمات السوفيتية وقد ذكر في بياناته السنوية عن الوضع الدفاعي الاميركي : معطيات رقمية عن نتائج الحسابات المنفذة عن تقييم مضامين ونتائج نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الاميركية . واستعرض وضعين نموذجيين لنشر هذه الصواريخ ، حيث يحتاج الوضع الاول (١) الى تكلفة تبلغ (١٥) مليار دولار ، بينما يحتاج الوضع الثاني (ب) الى تكلفة تبلغ (٢٥) مليار دولار . ثم قدرت فعالية هذين الوضعين في الحد من الخسائر التي يستطيع الاتحاد السوفيتي ايقاعها بالولايات المتحدة الاميركية حسب احتماليين ، اذ تتعرض الولايات المتحدة في الاحتمال الاول الى ضربة هجومية سوفيتية بواسطة الوسائط الهجومية التي تم حسابها اعتمادا على معطيات المخابرات الاميركية ، او الى ضربة هجومية سوفيتية تكون بمثابة رد فعل سوفيتي لمواجهة الصواريخ المضادة للصواريخ الاميركية ، في الاحتمال الثاني . وكانت النتائج دراماتيكية ، ذلك انه حتى بنشر الصواريخ المضادة للصواريخ حسب الوضع (ب) ، وفي افضل الشروط الملائمة للولايات المتحدة الاميركية ، فانها ستتعرض الى خسائر بشرية لا تقل عن (٢٠) مليون انسان ، ولو استخدم الاتحاد السوفيتي الوسائط المقدرة من وجهة نظر المخابرات الاميركية . اما في الوضع (ا) فان عدد الضحايا سيرتفع - مع الاسف - الى (٩٠) مليون انسان .

وبالرغم من نجاح ماكنمارا في تجنب نشر نظام الدفاع الصاروخي الكثيف المهد للحد من الخسائر الناجمة عن هجوم سوفيتي ، فقد اتخذ قرارا في عام

١٩٦٧ عن إنشاء نظام حراسة مؤلف من تغطية صاروخية « خفيفة » لكافة أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية . وكان ماكنمارا قد أشار في بياناته السنوية عن الوضع الدفاعي الأميركي خلال السنوات القليلة السابقة الى نوعين من الدفاعات الصاروخية ، بالإضافة الى الدفاعات الواسعة النطاق عن المدن التي كانت قد اخذت ايضا بعين الاعتبار ، وقد عرف النوع الاول بالخيار (x) الرقيق ، الذي اصبح فيما بعد نظاما للحراسة ، بينما كان النوع الثاني نظاما دفاعيا عرف « بالنقطة - القاسية » ، ومعدا لحماية مواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ICBM ، أكثر منه للمراكز السكانية . واختلف نظام « النقطة - القاسية » عن النشر الكامل حسب نايك - اكس وعن الخيار (x) اللذين كانا يهدفان ايضا الى الحد من الخسائر ، في كونه يحقق هدف الدمار المضمون بتقوية قدرة مواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات على البقاء . وكانت برامج الأبحاث المبكرة قد اشارت الى ان حاجة أنظمة الدفاع الفعالة الى تطوير رادارات خاصة ووسائل اعتراض لتحقيق مهمتها . ونظرا لعدم وجود الدعم اللازم من الخدمات المسلحة ، فقد اكتفى بتطوير عناصر الدفاع الموضعي الصاروخي لمشروع نايك - اكس فقط . وبالرغم من ذلك ، فقد ايد محللو البنتاغون هذا الشكل من النشر الدفاعي-الصاروخي، مما اسفر عن اتخاذ قرار - خلال عدة اشهر - عن الصواريخ المضادة للصواريخ في عام ١٩٦٧ ، واعتبر ذلك عملا احتراسيا ضد التهديدات السوفيتية المحتملة لقدرة القوة الصاروخية من نوع « المينوتمان » على البقاء (١) .

وعندما اضطر وزير الدفاع الأميركي روبرت ماكنمارا الى الموافقة على شكل ما من نشر الدفاع الصاروخي الباليستيكي ، بنتيجة الضغط الشديد الموجه من قبل الرئيس جونسون وهيئة الأركان المشتركة ، فقد رأى ان يختار نظام (x) الرقيق او نظام الحراسة . ورأى بعض المراقبين ان كلا من توقيت الاعلان عن الدفاع الصاروخي الباليستيكي ونوع النظام التي تم اختياره ، كانا

(١) - انظر جون نيوهاوس في « الفجر البارد : قصة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » (هولت واينهارت وونستون ، ١٩٧٢) الصفحة (٨٦) . واليسون وموريس في « التسليح والسيطرة على الاسلحة » .

جُراءين لا يمكن تجنبهما بسبب الضغوط الداخلية والعوامل العسكرية التي تركت تأثيراتها على الرئيس (١) . ولم يكن ممكناً أن يُؤجل الموضوع ، وبالتالي فقد كان حتى اختيار نظام « النقطة القاسية » سيتوافق مع الخطوط العريضة التي حددها الرئيس جونسون لوزير الدفاع الأميركي ماكنمارا، والتي طلب بموجبها إنشاء نظام دفاعي صاروخي ذي قدرة على حماية السكان ويرضى بنفس الوقت كلا من الكونغرس وهيئة الأركان المشتركة . وسنأتي على كشف موضوع « عدم امكانية تجنب نظام الحراسة فيما بعد . أما الآن فيكي ان نقول ان وزير الدفاع الأميركي ماكنمارا ، والمسؤولين الآخرين في وزارته قد ناقشوا في شرحهم للقرار بأن نظام الحراسة Sentinel سيحسن درجة الاعتماد على الرادع الأميركي في الازمات ، ويقوي سياسات عدم الانتشار النووي عبر تطويره لمصادقية الضمانات النووية الأميركية في آسيا ، وتحديد خسائر البشرية الناجمة عن الهجمات الصاروخية الصينية ، ومنعه للخسائر الكبيرة في الولايات المتحدة الأميركية في حالة هجوم صاروخي ضيق النطاق من اي مصدر (٢) .

لقد اقترح ان هذا التعليل لنظام الحراسة كان موجها بشكل خاص ضد الصينيين ، بالإضافة الى ان الاخذ به كان عبراً لنظام الدفاع الصاروخي الرقيق ، الذي كان يمثل الحد الأدنى لارضاء الطلبات الداخلية . ولكن العديد من المسؤولين الرسميين رأوا ان ثمة مزايا محسوسة في نشر دفاع رقيق كرد احتراسي على نشر الصين لقوة صواريخها الباليستكية العابرة للقارات - بالرغم من الحقيقة المتمثلة بمعارضة المنظرين الأميركيين في الشؤون الصينية

(١) - انظر مورتون هالبرين في « القرار بشأن نشر الصواريخ المضادة للصواريخ : السياسات البيروقراطية والداخلية في ادارة جونسون » مجلة « السياسة الدولية » العدد ٢٥ (تشرين الاول ١٩٧٢) الصفحات ٦٢ - ٩٥ (مطبعة بروكينغز ١٩٦٥) .

(٢) - يمكن الرجوع - بالنسبة لوضع الادارة الأميركية - الى ريتشارد ب. ستولي في « الخيال الدفاعي يصبح الان حقيقة » وهي مقابلة مع وزير الدفاع الأميركي ماكنمارا في مجلة « لايف » الصادرة بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٦٧ - الصفحات ٢٨ - ١ - ٢٨ - س ، و « الحديث الذي القاه معاون وزير الدفاع بول وارنكه في نادي المحامين في ديترويت بتاريخ السادس من شهر تشرين الاول عام ١٩٦٨ ، « وثائق نزاع السلاح » (وكالة نزاع السلاح والسيطرة على الاسلحة الأميركية - ١٩٦٨) الصفحات ٤٥٤ - ٤٥٩ .

لنظام الموجه ضد الصين معتبرين اياه غير ضروري وغير ذي فائدة ، بينما تساءلت الاوساط العملية غير الحكومية عن الفعالية التقنية لمنطقة الدفاع الصاروخي الباليستيكي (١) .

وقد قام وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا بجهد حاسم للتمييز بين النظام « الرقيق » ونظام نايك - اكس الدفاعي الصاروخي المضاد للسوفييت ، محاولا ان يقلل الى الحد الادنى من عوامل الاستقرار الممكنة في نظام الحراسة . ومهما قيل بما يتعلق بصلاحيه هذا التمييز والضرورة او عدم الرغبة في القرار المتعلق بنظام الحراسة نفسه ، فان نظام الحراسة سقط بعيدا عن النشر الدفاعي الصاروخي الكامل ، وعكس قنعة ماكنمارا بأن الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تمتنع عن تنفيذ برامج واسعة النطاق عن تحديد الخسائر .

تحديد الخسائر الناجمة عن الهجوم :

كانت القرارات المتخذة سواء عن الهجوم او الدفاع في نهاية اعوام الستينات ، قد اظهرت اهتماما بالغا في امتلاك قدرة متواضعة للحد من الخسائر ونظرا لامتلاك الاتحاد السوفييتي لقوة استراتيجية غير معرضة نسبيا ، فقد عرف المخططون العسكريون ان الولايات المتحدة الاميركية لن تستطيع الاعتماد على تحديد الخسائر بشكل محسوس ، وبالتالي فقد رؤوا انه لا يزال ممكنا ان يتم التقليل من الخسائر لدى الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها عبر تطوير بعض القدرات الاميركية المعدة لتدمير الصواريخ السوفييتية المتوضعة على البر . وقد كان من الاهمية بمكان ان يبقى البنتاغون - خلال بروز سياسة الدمار المضمون - على الخيار المضاد - للقوة في خطته الاستراتيجية ، وان توجه القوات المسنحة لتنفيذ هذه المهمة . وفي عام

(١) - انظر ج كوفي في « الجدل حول الصاروخ المضاد للصواريخ » مجلة الشؤون الخارجية - العدد ٤٥ (نيسان ١٩٦٧) - الصفحات ٤٠٣ - ٤١٣ ، وريتشارد ل. جاروين وهانز بيتي Bethe في « انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ » مجلة «Scientfie American» اذار ١٩٦٨ ، الصفحات ٢١ - ٣١ .

١٩٦٨ اعترف المسؤولون الاميركيون بأن السياسة الاميركية الموجهة لم تتبدل منذ الاخذ بعقيدة الرد المسيطر عليه في عام ١٩٦٢ .

انعكس الاهتمام المتجدد في الخيارات المضادة - للقوة على برامج الاسلحة، وخاصة بما يتعلق بمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) . ولدى التأكيد على ان هذه الاسلحة كانت تنتج بشكل اساسي لاغراض الدمار المضمون ، فان الناطقين الرسميين باسم الادارة الاميركية كانوا على درجة عالية من الصراحة اذ اعترفوا بأن هذه المركبات (ميرف) تعتبر ايضا واسطة للحصول على قدرات للتقليل من الخسائر (١) . وعموما فقد كان المسؤولون يتحاشون الاعلان عن كون هذه المركبات تلبي الهدف الثانوي المتمثل بالافضل من الخسائر ، ويركزون على الغرض الاساسي منها : ومن الاسلحة الهجومية الاخرى ، اي تلبية متطلبات الدمار المضمون ، مؤكدين دائما بان هذه الاسلحة تعتبر اقتصادية سواء من حيث استخدامها الاستراتيجي او بالنسبة للحد من الخسائر ، وبالتالي فقد كان ضروريا ان تطور ميزاتها التقنية - كالدقة في الاصابة وامكانية السيطرة عليها - حتى تتلاءم مع هذه المهمة . وبالرغم من ان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا الفى تصميم الراس الحربي المضاد - للقوة الذي كان معدا لصواريخ البوسايدون والمؤلف من ثلاثة اجزاء كبيرة ، واصر على راس آخر يحتوي على عدد كبير من الاجزاء الحربية النووية ذات العيارات الاصفر لتجهيز الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات التي تطلق من البر او من البحر ، ومع ذلك فقد ايد البرامج المعدة لتحسين الدقة في الاصابة (٢) .

(١) - انظر - على سبيل المثال - بيان نائب وزير الدفاع الاميركي بول نيتزره في « ابعاد ، وحجم ، ومضامين البرنامج الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ في الولايات المتحدة الاميركية » ، ومناقشات اللجنة الفرعية للتطبيقات العسكرية التابعة للجنة المشتركة للطاقة النووية - الكونغرس ٩٠ - الجلسة الاولى (١٩٦٨) الصفحات ٤٨ - ٤٩ .

(٢) - انظر غوينود في « التحسينات النوعية في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية - الصفحات ٧٥ - ٧٨ و ١١٠ - ١٢١ » .

التأكيد المتجدد على التفوق :

لقد اثار السير الحثيث خلف مركبات نمل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) في المرحلة الاخيرة من ادارة جونسون سؤالا كبيرا عن درجة الصلة بين البرامج الاستراتيجية وسياسة التفوق النووي . ولعله من المهم ان نتذكر - اثناء تفحص هذه القضية - ان كلا من وزير الدفاع ماكنمارا والمسؤولين الآخرين في الادارة الاميركية كانوا قد اكدوا - في النصف الثاني من اعوام الستينات على الهمية المحدودة للتفوق الاستراتيجي ، ووصفوا فكرة التفوق نفسها بأنها مضللة ، ودار النقاش يومئذ على انه ما ان تصبح لدولة ما القدرة على تحقيق الدمار المضمون حتى تفقد فكرة مقارنة الصواريخ والعيارات المحسوبة بالميفظن والرؤوس الحربية معناها . وبالرغم من التفوق الاستراتيجي الاميركي ، فان ماكنمارا شرح بأن « الحقيقة الصعبة التي لا يمكن الهروب منها تبقى متمثلة في ان الاتحاد السوفييتي لا يزال قادرا وبفعالية عالية على تدمير الولايات المتحدة الاميركية ، حتى بعد امتصاصه للنقل الكلي لضربة أولى اميركية » (١) . ثم قدم وزير الدفاع الاميركي الاستنتاجا اكثر عنفا عندما اوضح ان القوة الحرارية - النووية « قد اثبتت كونها اداة دبلوماسية محدودة » ولاحظ ان التفوق الاميركي المحسوس « لا يترجم بشكل فعال الى سيطرة سياسية او الى قوة دبلوماسية » (٢) .

حاول ماكنمارا ان يقنن السعي الى التفوق عبر تحديد عدد الصواريخ من النوعين « مينوتمان » و « بولاريس » ورفض الطلبات العسكرية للحصول على أنظمة ومواد استراتيجية كالقاذفات المطاردة ، والصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المطورة ، والانظمة المتقدمة في القواعد البحرية - علما ان هذه المقترحات كانت تلقى دعما قويا بنتيجة الدراسات الواسعة التي اجرتها وزارة الدفاع الاميركية في عام ١٩٦٦ ، وخاصة بما يتعلق بالدراسة المستفيضة المعروفة بـ

(١) - البيان ... عن العام المالي ١٩٦٩ والبرامج الدفاعية لالعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٣ - الصفحة ٥٢ .

(٢) - انظر ماكنمارا في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » الصفحة ٤٤٦ .

بشأن المتطلبات الاستراتيجية المستقبلية والردود البديلة على تطوير الاتحاد السوفييتي للصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات والصواريخ المضادة للصواريخ . وفي هذا المجال ، فقد تكون مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة (ميرف) قد مثلت تنازلا ضروريا ، يهدف الى تجنب التقدم في الانتاج الكثيف لانظمة اسلحة جديدة كيا . وكما يرى احد المراقبين ، فان « ميرف » وضعت في الخدمة كقيد ، واصبحت اداة بيروقراطية قوية لمنع تطوير انظمة اخرى وللحد من انتاج الانظمة الراهنة (١) . وعموما فقد عرف وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا - اثناء جهوده لتطبيع حجم وطبيعة برامج الاسلحة الهجومية ، وفي وقوفه ضد الصواريخ المضادة للصواريخ - ديناميكيات واطار السباق الاستراتيجي الاميركي - السوفييتي . وقد قاد الاهتمام بدورة « الفعل ورد الفعل » ماكنمارا للتفتيش عن عائق مؤثر على برامج البنتاغون ، ليعمل كوسيلة لاستقرار الميزان الاستراتيجي عبر اعمال وحيدة الجانب اولا وليلعب دورا مفيدا في تطوير الخطط المعدة لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي .

لم يتردد قادة ادارة جونسون - اثناء سعيهم للحط من قيمة التفوق النووي وانقاء الضوء الساطع على مفهوم الاستقرار المتبادل - في الاشارة الى ان الولايات المتحدة الاميركية كانت وستبقى متفوقة على الاتحاد السوفييتي . اما مساعد وزير الدفاع الاميركي انتھوفن فقد دعم وجهات نظر ماكنمارا عن حدود التفوق واوضح ذلك في عام ١٩٦٨ قائلا : « نحن لا نعزم ان نترك تحديد حجم قواتنا اللازمة لتحقيق سياسة الدمار المضمون مفتوحا ، الامر الذي يدفع بالسوفييت لتحقيق تفوق علينا او مجاراتنا في القدرات النووية الاستراتيجية » (٢) . وبنفس الوقت فقد انكر انتھوفن ان يكون التفوق الاستراتيجي الاميركي مدعاة لعدم الاستقرار ، واكد بان الاتحاد السوفييتي

(١) - انظر نيوهاوس في كتابه « الفجر البارد » الصفحة ٧٦ .

(٢) - مناقشات وضع القوة الاستراتيجية الاميركية - الجزء الاول - الصفحة ١١٨ .

سوف يمتلك قوة انتقامية استراتيجية قابلة على البقاء بغض النظر عما تفعله الولايات المتحدة الاميركية (١) .

كان المسؤولون الاميركيون قد دعموا ادعاءاتهم بشأن التفوق بالتركيز على المقارنات العددية البسيطة للقوة ، الامر الذي اعتبر اسلوبا للاقترب يتناقض مع حسابات الفعالية العسكرية التي تدخل بدورها في الاقترب التحليلي للتخطيط الاستراتيجي . وقد اكد ماكنمارا نفسه ، لدى تقديمه المعلومات بشأن الميزان الاستراتيجي الاميركي - السوفييتي النسبي ، على ان الولايات المتحدة الاميركية تمتلك تفوقا على الاتحاد السوفييتي بنسبة ثلاثة الى واحد او اربعة الى واحد في الرؤوس الحربية المنفصلة - حيث اعتبر هذا المقياس افضل مقارنة عددية او « مستقرة » للقدرات النووية وطالما ان عدد قواعد اطلاق الصواريخ الاميركية بقي ثابتا وازداد حجم القوات الصاروخية السوفييتية ، فان السبق الاميركي الكبير في عدد الرؤوس الحربية ، خلال الاعوام الاخيرة من الستينات ، كان يعتمد على التفوق في قدرات الدفقات . ونظرا للاذخار المخطط لوسائل « ميرف » ، فان هذا التفوق استمر لصالح الولايات المتحدة الاميركية في مطلع اعوام السبعينات .

أكد وزير الدفاع الاميركي كلارك كليفورد الذي جاء بعد ماكنمارا خلال العام الاخير من رئاسة جونسون ، على ضرورة التفوق الاميركي ، وبشكل اكثر عنفا من سلفه . ويبدو ان كليفورد جاء الى وزارة الدفاع الاميركية في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفييتي يقترب من المساواة مع الولايات المتحدة الاميركية في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، وبالتالي فقد تعرض هذا الوزير - اكثر من سلفه - للضغوط الداخلية التي اضطرته للدفاع عن البرامج الاستراتيجية ، وبدا انه يعتقد بقيمة التفوق في الردع والتعامل مع الاتحاد السوفييتي (٢) . وقد دعم وزير الدفاع كليفورد استمرار برنامج مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة والبرامج الاخرى ، حتى يكون للولايات المتحدة

(١) - نفس المرجع السابق - الصفحة ١٤٥ .

(٢) - انظر الصفحة ١٢٤ من كتاب نيوماوس « الفجر البارد » .

الأميركية موقف تفاوضي قوي في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي كان مخططا لها ان تبدأ في خريف عام ١٩٦٨ . وأخيرا فان كنيغورد أصبح ينظر - كزميله السابق ماكنمارا - الى امتلاك مركبات ووسائل نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) ، ، ، على انه وسيلة لكسب الخيار الأوروبي في الحد من الخسائر ، وللتقليل من مخاوف النانو بأن الضمانات الأميركية ستفقد مصداقيتها ، كلما اقترب الاتحاد السوفيتي من مرحلة المساواة العددية في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات مع الولايات المتحدة الأميركية .

وهكذا فقد أصبح واضحا ان التحرك باتجاه التفوق عبر وسائل « ميرف » في نهاية اعوام الستينات لا يمكن ان ينظر اليه كحدث عرض نجم عن التخطيط العسكري المحافظ او كنتيجة بقوة اندفع التكنولوجيا وعدم قدرة صانعي القرارات السياسية الاميركيين في السيطرة على بيروقراطية البنتاغون . ولا يمكن ايضا ان ينظر الى القرارات المتخذة عن الأسلحة والبيانات المتعلقة بالعقيدة العسكرية الأميركية ، على انها جاءت فقط لتهدئة اهتمام الكونغرس والرأي العام الاميركي - بالميزان الاستراتيجي . وكان انهوفن - مساعد وزير الدفاع الاميركي قد اقترح في مناقشات مجلس النواب الاميركي في عام ١٩٦٨ بأنه لا بد ان تكون الشهادة المبكرة عن الاهمية الكبيرة للتفوق النووي الاميركي ، قد اسيء فهمها من قبل اعضاء اللجنة ، على ضوء الاسئلة التي اثيرت حولها^(١) . وبالرغم من المحاولات المماثلة ، والموجهة الى ائوم اعضاء مجلس الشيوخ لنقلهم ما دار في المحادثات الرسمية داخل المجلس الى الرأي العام الاميركي وإلى اماكن اخرى ، فان مساعد وزير الدفاع الاميركي ، وآخرين غيره ، ذهبوا الى ابعاد من الرد على تساؤلات الكونغرس واكدوا بصراحة اعتقادهم انقوي بقيمة الخيارات المضادة - وبتحسين دقة الاصابة لوسائل نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة ، والمحافظة على التفوق الاميركي . وباختصار فقد بدا ان اغلب الدوافع الى برنامج (ميرف) كانت تعكس رغبة متعمدة من جانب الرئيس

(١) - مناقشات القوة الاستراتيجية الاميركية - الجزء الاول - الصفحة ١٥٩ .

جونسون ومستشاريه لتأمين مكاسب نووية اميركية تخدم اهداف السياسة الخارجية الاميركية - على غرار ما كان الرئيس كنيدي نفسه قد فعل في مطلع اعوام الستينات . ولا يجب ان تبدو هذه السياسة مثيرة للدهشة ، حيث لاحظ ماك جورج باندي ، مستشار الامن القومي لكلا الرئيسين كنيدي وجونسون ، بان كافة الرؤساء الاميركيين منذ بدء العصر النووي كانوا يقيسون القوة الاميركية مقابل قوة الاتحاد السوفيتي ، ويضعون نصب اعينهم تحقيق التفوق الاستراتيجي ، الذي كان يحمل دائما معاني مختلفة في المراحل المختلفة، ولكن قيمته من وجهة نظر البيت الابيض لم تكن ايدا صغيرة (١) .

٢ - السياسات الاستراتيجية السوفيتية :

وجد الاتحاد السوفيتي نفسه - كما ذكرنا سابقا - في وضع استراتيجي غير ملائم اطلاقا في مطلع اعوام الستينات . ذلك ان النقص في نشر الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات وفي حجم وتوسع الترسانة الاستراتيجية السوفيتية الصغيرة فحسب ، بل وحددت ايضا مواقع هذه الصواريخ وقواعد وبالإضافة الى ذلك ، فان الاعلان الدراماتيكي في منتصف عام ١٩٦١ عن ان الولايات المتحدة الاميركية لم تستطع ان تحصى عدد صواريخ القوة الصاروخية السوفيتية الصغيرة فحسب ، بل وحددت ايضا مواقع هذه الصواريخ وقواعد القاذفات السوفيتية مما اثار الخوف في نفوس قادة الكرملين ، وبشكل مماثل لما حدث في عام ١٩٥٤ ، حيث اتضح لهم الآن ان الولايات المتحدة الاميركية تتحرك باتجاه عقيدة الضربة الاولى . ونعل الاحاديث الاميركية العامة عن التفوق الاميركي زادت من مخاوف الاتحاد السوفيتي . وما لبث وزير الدفاع السوفيتي روديون مالينوفسكي ان اتهم الولايات المتحدة الاميركية - في رده على حديث جيل باتريك في اواخر عام ١٩٦١ - بالتحضير لهجوم نووي مفاجيء ، كما نقل حديث عن لسان الرئيس كنيدي في اوائل عام ١٩٦٢ ،

(١) - ماك جورج باندي في « الرئاسة والسلام » مجلة « الشؤون الخارجية » العدد ٤٢ (نيسان ١٩٦٤) - الصفحة ٢٥٥ .

بأن الولايات المتحدة الأميركية ستكون مستعدة لاستخدام الاسلحة النووية أولا وفي ظروف معينة الامر الذي فسر انذاك بأنه محاولة لتخويف الاتحاد السوفييتي . و اخيرا تبذرت مخاوف الاتحاد السوفييتي عندما اعلن وزير الدفاع الاميركي انذاك روبرت ماكنمارا عن الاخذ بعقيدة « المدن خارجا » في حزيران من عام ١٩٦٢ ، وخاصة بالنسبة للاستراتيجية الاميركية المضادة - للقوة (١) .

تعديل الخلل في الميزان الاستراتيجي :

يرى اغلب المنظرين الاميركيين المختصين بالشؤون السوفييتية ، انه بالإضافة الى التهديد القوي الذي تشكله طبيعة الميزان النووي على قوات الردع السوفييتية فانها تثير ايضا عددا من المشاكل الجدية المتعلقة بالسياسة الخارجية لموسكو . وهكذا فان ازمة برلين في نهاية عام ١٩٦١ ، التي توافقت زمنيا مع كشف الولايات المتحدة الاميركية لخرافة الثغرة الصاروخية ، بدت وكأنها تظهر للمسؤولين السوفييت ، انه لم يعد ممكنا ان تدعم صورة التفوق غير الحقيقي او يساء تقدير الخطر الناجم عن محاولات الحصول على مكاسب سياسية عبر دبلوماسية « الاقمار الصناعية » السابقة . كان سلوك ادارة كنيدي خلال هذه الازمة والتسارع في بناء القوة الاستراتيجية الاميركية من الاسباب الرئيسية التي جعلت قادة الكرملين يتراجعون عن استراتيجيتهم السابقة والمنظمة ، وعن محاولاتهم الهادفة الى تحقيق اهداف سياسية عبر التهديد باستخدام القوة النووية . ولدى تحول الميزان الاستراتيجي ضدهم فقد اصبح هؤلاء القادة السوفييت يخشون من عدم تمكنهم من حماية مصالحهم الحيوية في التعامل الدبلوماسي مع الغرب ، والحفاظ على وضع الاتحاد السوفييتي كقائد للمعسكر الشيوعي . وبالإضافة الى ذلك ، فان التحسينات

(١) - يمكن الرجوع - بشأن مناقشة ردود الفعل السوفييتية على السياسات الاستراتيجية المبكرة لادارة كنيدي - الى كتاب هورليك وراش - « القوة الاستراتيجية » الصفحات ٨٥ - ١٠٥ ، وتوماس وولف في « القوة السوفييتية واوروبا - ١٩٤٥ - ١٩٧٠ » (مطبعة جامعة جون هو بكنز - ١٩٧٠) - الصفحات ٨٥ - ٩٥ .

المخططة للقدرات غير النووية الاميركية أصبحت مصدر تهديد بحرمان الاتحاد السوفييتي من تفوقه التقليدي في اوروبا ، وبالتالي فان الكرملين يفقد ما كان يعتبره الثقل الموازن لتفوق واشنطن النووي .

وفي منتصف عام ١٩٦٢ - قدم التفوق العسكري الاميركي الحاسم دفعا سياسيا وعسكريا قويا للاتحاد السوفييتي ، في محاولته لتعديل ميزان القوى الاستراتيجية القادرة على نقل اسلحتها عبر القارات . ولم يكن كافيا عندئذ ان يعتمد الاتحاد السوفييتي على قدراته الكبيرة في مجال الصواريخ والقاذفات ذات الامدء المتوسطة ، التي كان يوجهها على اوروبا الغربية ، طالما ان الصواريخ الاستراتيجية ذات الامدء البعيدة ، أصبحت المقياس الاكثر اهمية لنقوة النووية . اما سياسة خروتشيف التي تمثلت باحداث نسجيج صاروخي دائم في نهاية الخمسينات ، فقد رفعت قيمة هذه الانظمة في بورصة الاسواق السياسية فقط . ولكن محاولات سبق الولايات المتحدة الاميركية في عدد الانظمة العابرة للقارات ، كان يتطلب جهدا صاروخيا سوفييتيا كثيفا ، لان الولايات المتحدة نفسها كانت تملك تفوقا كبيرا في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات التي تطلق من البر ICBM ومن البحر SLBM وفي القاذفات ذات الامدء البعيدة ايضا . ثم ان التكنولوجيا السوفييتية المتوفرة آنذاك وخاصة بما يتعلق بالصواريخ الناعمة SOFT والبطيئة ، كانت ستجعل تكلفة برنامج تطوير الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات عالية جدا ، مقابل تأمين هامش حيطة غير كبير . وفي اية حال فان القائد السوفييتي بقي غير راغب في توريث بلاده في برنامج استراتيجي ذي تكلفة كبيرة جدا ، على حساب تأمين الاحتياجات الاساسية الداخلية . وهكذا فقد واجه خروتشيف الحاجة الى زيادة القوة الاستراتيجية السوفييتية بسرعة مع مراعاة ضغط النفقات اللازمة الى ادنى حد .

الإخفاق التام في كوبا :

قدمت كوبا حلا لمشكلة خروتشيف . فقد أصبح للاتحاد السوفييتي موطئ قدم في هذه الجزيرة ، وكان يزود كاسترو بكافة انواع الاسلحة ، بما

فيها الصواريخ ارض جو . وفكر قادة الكرملين ان اقامة الصواريخ ذات الامدء فوق المتوسطة والمتوسطة IR/MrBM ضمن المدى الذي يسمح لها بضرب الولايات المتحدة الاميركية ، ستعوض عن النقاط الايجابية التي يحققها تنفيذ مشروع تطوير الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، بشكل اسرع وبتكلفة اقل . وبالرغم من تحقيق بعض الاهداف الاضافية الهامة نوضع الصواريخ في كوبا - وهي اعتبارات كانت قد ادت الى حد ما لاتخاذ القرار السوفييتي - فقد كانت الرغبة في تعديل الميزان الاستراتيجي وراء القرار السوفييتي في وضع الصواريخ في الجزيرة (١) . وكان خروتشيف نفسه قد اعترف فيما بعد بان « الصواريخ السوفييتية كانت ستحل المشكلة التي دعاها اقرب بميزان القوة » بالرغم من ادعائه بان الهدف السوفييتي من اقامة هذه الصواريخ كان متمثلا في الدفاع عن كوبا (٢) .

وعندما فرض الحصار الاميركي على كوبا ، كان الاتحاد السوفييتي ، قد نقل (٧٥) صاروخا بالستيكيا من النوعين (المتوسط المدى وفوق المتوسط) ، وهو ما يعادل ضعف ما كان لديه من صواريخ بالستكية عابرة للقارات في مستودعاته ، ولم يكن ثمة دليل على ان القادة السوفييت كانوا قد اكتفوا بذلك . كانت الصواريخ السوفييتية التي وضعت في كوبا ، معرضة للضربات الاميركية النووية او التقليدية ، ولكنها جعلت الهجمات الاميركية على الجزيرة اكثر صعوبة ، وبالتالي فقد اسهمت في تقوية الرادع السوفييتي ريثما يستطيع الاتحاد السوفييتي بناء قوته الاستراتيجية القادرة على البقاء . ولا بد ان يكون القادة السوفييت قد شعروا على الاقل ، بأن نشر بضع مئات من الصواريخ ذات الامدء المتوسطة وفوق المتوسطة سيحرم الولايات المتحدة الاميركية من

(١) - فرحت هذه النقطة بالنسب في كتاب اليسون عن « روح القرار » . انظر ايضا ميكائيل تانوف « القوة في الكرملين » (فايكنغ ١٩٧٠) - الصفحة ٢٢١ . وهودريك وراش في « القوة الاستراتيجية » الصفحات ١٢٧ - ١٢٨ و ١٤١ ، و ايلي ايل في « ازمة الصواريخ » (ليبينكوت) - ١٩٦٦ - الصفحة ٢٨ .

(٢) - انظر ستروب تاليوت في « مذكرات خروتشيف » (ليتل - براون - ١٩٧٠) - الصفحة ٤٩٤ .

مزايًا تفوقها الاستراتيجي ، وربما سيسمح للاتحاد السوفييتي باستعادة المبادرة الاستراتيجية .

وما حدث بعد ذلك لم يكن متوقعا على الإطلاق ، ذلك أن التجربة النووية القت الاضواء على المسائل المرتبطة بالوضع الاستراتيجي السوفييتي المتدني . ونظرا لرجحان القوة الاستراتيجية الاميركية خلال الازمة ، فقد كان الاتحاد السوفييتي في مأزق . سواء من الناحية النفسية او العسكرية (١) . ومع اشتداد الازمة فقد خشي المسؤولون السوفييت ان يعتمد القادة الاميركيون - المدعومون بالتفوق الاستراتيجي - الى بدء عمل عسكري تقليدي ، مفترضين ان الاتحاد السوفييتي سيكون مرغما على الرد بضربة نووية . وسرعان ما قويت مشاعر القلق السوفييتي عندما اشار الرئيس كنيدي الى سياسة الرد الانتقامي الاميركية في بيانه بتاريخ الثاني والعشرين من شهر تشرين الاول ، والذي لا بد ان يكون الكرملين قد اعتبره تهديدا بالهجوم النووي الاستباقي ضد الاتحاد السوفييتي ، اذا لم يعتمد فورا الى سحب صواريخه . لم يكن الاتحاد السوفييتي قادرا بوسائطه التقليدية (غير النووية) ان يمنع الولايات المتحدة الاميركية من غزو كوبا او من تدمير مواقع الصواريخ السوفييتية فيها بواسطة انهجمات الجوية التقليدية . وكان هذا الفشل سيؤدي الى نتائج سياسية غير ملائمة للاتحاد السوفييتي . ومع ذلك ، وطالما ان القوة النووية الاميركية كانت قادرة على ابطال مفعول القوة المماثلة السوفييتية ، فلم يكن معقولا ان يرد الاتحاد السوفييتي بالانتقام النووي على الهجمات التقليدية الجوية الاميركية ضد كوبا او حتى على غزوها .

وفي نهاية الامر ، فان خروتشيف لم يكن مستعدا لان يذهب الى المخاطرة بحرب نووية من اجل الصواريخ في كوبا . كان الانذار الاميركي قد استلم

(١) يمكن الرجوع - بالنسبة لموضوع « الحد النفسي » الى سلوكومب في « المضمين السياسية لاستراتيجية المساواة » الصفحة ٢٢ . انظر ايضا زيفتيف بريخنسكي في « العلاقات السوفييتية الاميركية » وهنري اون في « المرحلة الثانية من السياسة الخارجية » (مؤسسة بروكينغز ، ١٩٧٢ ، الصفحات ١١٢ - ١٢٢ .

ويمكن انتصرف حياته بسهولة . وقد يكون المسؤولون السوفييت قد اقتصروا
بن التفوق النووي الاميركي جعل ادارة كنيدي تعارس دبلوماسية القصر ،
ونجبر خروتشيف على سحب الصواريخ . وفي الواقع فان « النصر » الاميركي
في كوبا اثبت وجهة نظر موسكو القائلة بان القوة الاستراتيجية والقوة
السياسية ساهمتا في خلق الظروف الاخرى التي اصبحت فيها رجحان الكفة
الاستراتيجية الاميركية حاسما ، وقد رأى قادة الكرملين ان امتلاك وضع
ردعي عسكري بحده الأدنى لن يكون كافيا لتلبية الاحتياجات الامنة المستقبلية
للاتحاد السوفييتي . وهكذا فقد خرج الاتحاد السوفييتي من كوبا وهو يحمل
رغبة اكبر في تعديل ميزانه النووي . علق احد الخبراء بقوله « تأكد التفوق
الاستراتيجي الاميركي بشكل مضاعف » طالما ان الفشل في وضع الصواريخ
السوفييتية في كوبا حرم خروتشيف من احدى الوسائل الهامة التي كان سيعمل
بها الميزان الاستراتيجي . ولكنه أكد بنفس الوقت التفوق الاميركي الذي
أجبره على ان يستسلم (١) . وقد اعترف المسؤولون السوفييت في السنوات
اللاحقة انهم شعروا بالهانة بعد انسحابهم من كوبا وعبر النائب الاول لوزير
الخارجية السوفييتية عن ذلك بقوله « لن نستطيعوا ان نفعلوا ذلك معنا مرة
ثانية ايها الاميركيون » (٢) .

لم يستطع خروتشيف بعد كوبا الا ان يستنتج ضرورة تصحيح الميزان
الاستراتيجي بأسلوب لا يحتمل المواربة وبدون التفتيش عن بدائل فورية او
رخيصة . ولذا فقد قرر زيادة معدل صنع الصواريخ بالستيكيلة العابرة
للقارات من نوع (س . س - ٧) وان يسرع في تطوير الصواريخ الاكثر تقدما
من النوعين (س س - ٩) و (س س - ١١) ، وغواصة اطلاق الصواريخ
المماثلة للبولاريس ، والصاروخ المضاد للصواريخ من نوع « غالوش » . ولكنه

(١) - انظر ريموند كارنهوف في « القوة العسكرية في السياسة السوفييتية » وجون
اربكسون في « الثورة التقنية - العسكرية وتأثيراتها على الاستراتيجية والسياسة الخارجية
- مطبعة براينر ١٩٦٦ » - الصفحة ٢٥٥ .

(٢) - جاء ذلك في « نيويورك تايمز » الصادرة بتاريخ ٩ ايار ١٩٧٢ .

ظل يرفض أن يسمح ببرنامج الانتاج انصاروخي الكثيف الذي كان يؤيده مسؤولون آخرون في الكرملين (١) . وربما كان خروتشيف قد خطط للتطوير التدريجي وعلى المدى الطويل للقوة الاستراتيجية السوفيتية بفرض تحقيق المساواة او حتى التفوق . وانتقل خروتشيف بشكل فوري الى ما كان يفعله في ايام « دبلوماسية الاقمار الصناعية » محاولا ان يعوض النقص في السلاح بزيادة في الحديث عنه ، متخذا لنفسه هذه المرة اتجاها جديدا ، يتعد فيه عن ضجيج الصواريخ ، ويقترب من سياسة الوفاق ، ويقف داعيا للسلام في نقاشه عن الميزان النووي ، ومستعدا للتفاوض مع الغرب . لقد وقف خروتشيف الى سياسة الوفاق مع دعوة الرئيس كينيدي الى سياسة بعد الازمة الكوبية بشكل خاص - عن الطرق التي يمكن بواسطتها التقليل من خطر الحرب النووية . ولكن سياسة ما بعد كوبا التي اخذ بها الكرملين ، بدت وكأنها محاولة لكسب الوقت ، ريثما يتمكن الاتحاد السوفيتي من نشر صواريخه ، ومن جعل الولايات المتحدة الاميركية تبطئ في تنفيذ برامجها ، الامر الذي يضعف احتمال المواجهة السوفيتية - الاميركية الى الحد الادنى ، ويؤدي الى احتواء التأثير السيء للتجربة الكوبية . وعموما فقد توافق تحول خروتشيف الى سياسة الوفاق مع دعوة الرئيس كينيدي الى ساسة « استراتيجية السلام » ، وما ان مرت بضع سنوات حتى امكن التوصل الى معاهدة لحظر التجارب النووية ، واقيم خط اتصال حار ومباشر بين الدولتين الكبيرتين (٢) . وبالتأكيد فقد بقيت الخلافات الجوهرية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ، وبالرغم من التقدم في عدة مجالات للسيطرة

(١) - لا يمكن ان تحدد بثقة تفاصيل القرارات السوفيتية عن الصواريخ في هذه الفترة . وقد اخذت المعلومات المختصرة عن هذه البرامج والسياسات في هذا الفصل بشكل رئيسي من كتاب وولف « القوة السوفيتية واوروبا » .

(٢) - وقعت معاهدة حظر التجارب على الاسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء في موسكو بتاريخ ١٥ اب ١٩٦٣ . كما وقعت مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، المتعلقة باقامة خط اتصال مباشر ، في جنيف بتاريخ ٢٠ حزيران عام ١٩٦٣ .

على السلاح : فان التحرك نحو محاذات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ظل بطيئا ومتريدا .

التوسع في الاسلحة الاستراتيجية :

قام الاتحاد السوفيتي - بعد ذهاب خروتشيف في وقت متأخر من عام ١٩٦٤ - بجهد كبير لتعديل الميزان النووي . وتبين ان ليونيد بريجنيف والكسي كوسيجين كنا متحمسين اكثر من خروتشيف لانجاز هذا الهدف وراغبين في تخصيص موارد اكثر لتحسين الوضع الدفاعي للاتحاد السوفيتي . وقرر قادة الكرملين الجدد في مطلع عام ١٩٦٥ اعطاء دفع اكبر لبرامج الابحاث والتطوير التي كانت قد بدأت في عهد خروتشيف . وبالتالي رفع مستوى وحجم القوة الاستراتيجية السوفيتية . ويبدو ان القرارات المتعلقة بنشر الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من النوعين (س س - ٩) و (س س - ١١) قد اتخذت في ذلك الوقت . كما جرى الالتزام بامتلاك غواصات مماثلة للبولاريس لدعم اسطول الغواصات السوفيتي الصغير وغير الفعال الذي كان موجودا آنذاك . وازدادت القوة السوفيتية من مستوى حوالي المائتي صاروخا بالستيكيا عابرا للقارات في نهاية عام ١٩٦٤ - والذي كان يمثل تخففا بنسبة اربعة الى واحد في هذه الفئة فقط - الى (٣٤٠) صاروخا في عام ١٩٦٦ و (٧٢٠) صاروخا في عام ١٩٦٧ . وفي نهاية عام ١٩٦٨ . كان الاتحاد السوفيتي يقترب من المساواة مع الولايات المتحدة الاميركية في عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المقساة ، وبدأ عندئذ في ادخال الغواصات العملياتية التي تطلق الصواريخ الى الخدمة الفعلية . ويمكن القول بان الاتحاد السوفيتي استطاع ان يبني خلال الاعوام ١٩٦٦ - ١٩٦٩ قوة استراتيجية فاقته اكثر التوقعات الاميركية تشددا .

وقد تأثرت القرارات السوفيتية عن سبق الولايات المتحدة الاميركية في عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، وفي تطوير الرؤوس الحربية المتعددة وبناء الاسطول البحري للصواريخ الباليستكية البعيدة المدى التي تطلق من البحر ، بعدد من العوامل . وقد يكون بعض المسؤولين السوفيت

رأوا في هذه البرامج فرصة لكسب التفوق العددي والقدرة المضادة - للقوة الصاروخية الاميركية ، ولا بد ان تكون الاعتبارات البيروقراطية والقوة الدافعة التكنولوجية ، والرغبة في دخول المفاوضات من مركز قوة ، قد أسهمت في بناء القوة المسلحة الاستراتيجية السوفيتية . ومع ذلك ، فإن أحد أهم العوامل التي عززت هذا البناء ، تكمن في حاجة الاتحاد السوفيتي الماسة للمحافظة على وضع ردعي يمكن انوثوق به ، لانه ما ان توصل السوفييت الى اغلاق الثغرة الصاروخية تقريبا في نهاية اعوام الستينات ، حتى تحركت الولايات المتحدة الاميركية الى مرحلة جديدة من سباق التسلح . وبالرغم من بقاء عدد الصواريخ والقاذفات الاستراتيجية ثابتا ، فإن المحلل السوفيتي المحافظ الذي انطلق بتفكيره العميق الى اوائل اعوام السبعينات استطاع ان يقدر ان جمع مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة MIRV والدقيقة جدا ، الى نظام نشر الصواريخ المضادة للصواريخ المنجز كليا ، سيؤدي حتما الى تعريض القدرة النووية الانتقاعية السوفيتية للخطر ، اذا لم يتم الاسراع بانتاج انظمة اضافية سوفيتية ، وخاصة للقوات التي تعمل من البحر .

ان اي تقييم للاسباب الدقيقة الكامنة وراء الحجم الخاص وطبيعة بناء القوة الهجومية السوفيتية ، يجب ان يكون تخمينيا او غير كامل ، ولكن الاعمال السوفيتية في الجانب الدفاعي ، تبقى أيضا صعبة التعليل . وكان وزير الدفاع السوفيتي روديون مالينوفسكي قد ادعى في عام ١٩٦١ بأن «مسألة تدمير الصواريخ في الجو حلت بنجاح» (١) . وما ان مرت بضع سنوات ، على ما بدا انه محاولة لنشر الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ حول مدينة لينينغراد ، حتى بدأ الاتحاد السوفيتي باقامة نظام دفاع صاروخي استخدمت فيه صواريخ غالوش حول موسكو . ثم لم يلبث ان عبر الكتاب السوفيت والناطقون الرسميون والمسؤولون الحكوميون - وعلى غرار ما فعل زملاؤهم في الولايات المتحدة الاميركية - عن عدم فهمهم لفكرة الدفاع الذي يمكن ان يكون سببا لعدم الاستقرار واكدوا ان للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ فوائده

(١) - جاء ذلك في مقال جون فيني في النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩٦١

الجمعة . وفي عام ١٩٦٧ ، وبعد ان وافق الكرملين من حيث المبدأ على عقد محادثات ائحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اعلن كوسيفين ان الدفاح الصاروخي المضاد للصواريخ (ABM) مرغوب فيه . وتناقش فيما بعد في اجتماع غلاسبورو مع الرئيس جونسون مؤكدا على ضرورة اعارة الاهتمام الى تحديد الاسلحة الهجومية (١) .

وبالرغم من هذه الاعلازات والافضليات ، فان السوفييت لم ينشروا شبكة الصواريخ المضادة للصواريخ التي تنبأ بها المخططون الاميركيون . ولعل عدم نشر هذه الشبكة بالحجم اللازم ، كان يعكس عدم رغبة الكرملين في توظيف المليارات في نظام قد لا يكون فعالا ، طالما ان الاتحاد السوفييتي كان لا يزال يعاني من صعوبات تقنية ومن تصعيد النفقات لدى اقامته لمثل هذا النظام حول موسكو . ولعل اتجاه الولايات المتحدة الاميركية الى تطوير وضع مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة (MIRV) ، قد اضطر مخططي الدفاح السوفييت لتساؤل عن مدى الفائدة من بناء دفاعات جديفة ضد الاسلحة المستقبلية الاميركية . وبالإضافة الى ذلك ، فلا بد ان يكون القادة السوفييت قد خافوا ان تؤثر الموارد المخصصة للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ على تنفيذ الهدف الاهم المتمثل بامتلاك قوة هجومية استراتيجية قوية . واخيرا ، وبالإضافة الى كل هذه العوامل ، فقد يكون هؤلاء القادة وقعوا تحت تأثير الشك في القيمة الاستراتيجية لهذا النظام الدفاعي الصاروخي - الامر الذي قد يفسر موقف المناوضين السوفييت في محادثات ائحد من الاسلحة الاستراتيجية (٢) ، التي جرت فيما بعد بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي .

(١) - انظر البيان المشترك لرئيس الوزراء السوفييتي كوسيجين ورئيس الوزراء البريطاني ويلسون (الملخص) الصادر في ١٢ شباط ١٩٦٧ « وثائق نزع السلاح » ١٩٦٧ (وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة - ١٩٦٨) الصفحات ٦٦ - ٦٨ . اما عن اجتماع غلاسبورو في حزيران ١٩٦٧ فيمكن الرجوع الى نيوهاوس في « الفجر البارد » الصفحات ٩٤ - ٩٥ .

(٢) - لقد تم تحليل الدافع السوفييتي للموافقة على الدخول في محادثات ائحد من الاسلحة الاستراتيجية في اواخر اعوام الستينات ، في كتاب وولف « القوة السوفييتية واوروبا » - الصفحات ٥٠١ - ٥١٠ .

استمر بريجنيف وكوسيفين - اللذان احذا بسياسة خارجية اكثر خشونة - في سياسة خروتشيف بعد كوبا ، محاولين تحقيق السيطرة على السلاح وتجنب المواجهة المباشرة بين الشرق والغرب . وتم التوصل الى اتفاقات ناجحة في عدد من القضايا ، وخاصة في المعاهدات عن الفضاء الخارجي وعدم الانتشار النووي (١) . كانت هذه المعاهدات تتوافق بشكل واضح مع مصالح الاتحاد السوفييتي الامنية ، ويبدو ان القادة السوفييت السانيرين على خطى خروتشيف كانوا يفتشون عن تحقيق علاقات مستقرة كوسيلة لتخفيف النزاعات الى حدها الأدنى ، بينما استمر الاتحاد السوفييتي في توسيع قواته الاستراتيجية . والاهم من ذلك ان الاتحاد السوفييتي قبل مبدئيا اقتراح الرئيس جونسون عن عقد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (SALT) . وكان الاتحاد السوفييتي - سواء في رده على الدعوة لبدء محادثات الاسلحة او في الموافقة على اجتماع القمة كوسيلة لبدء عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية - يتبع بدون شك عددا من السياسات التي تشكلت بدورها على ضوء بعض الاعتبارات ، ومهما يكن من امر - فقد كان مهما جدا ان يصل الاتحاد السوفييتي الى الوضع الاستراتيجي الذي - اعطاه اساسا امنيا لان يحاول الحصول على مكاسب عسكرية وسياسية واقتصادية تمكنه من مساومة الولايات المتحدة الاميركية في مسألة تحديد الاسلحة . وفي الواقع فقد ظهر ان القادة السوفييت كانوا ينظرون الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (SALT) في نهاية اعوام الستينات كطريقة لاضفاء الشرعية على علاقة المساواة فيما بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ولتحديد النفقات الاستراتيجية المستقبلية اما المسؤولين العسكريون ، فقد كانوا بالمقابل في شك كبير من امر محادثات الحد من الاسلحة

(١) - المعاهدة بشأن مبادئ التحكم بنشاطات الدول في اكتشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، التي وقعت في كل من واشنطن ولندن وموسكو في السابع والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٦٧ ، والمعاهدة عن عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي وقعت ايضا في كل من واشنطن ولندن وموسكو في الاول من تموز ١٩٦٨ .

الاستراتيجية ، ويأملون أن تفشل هذه المحادثات أو تسمح للاتحاد السوفييتي
بكسب التفوق الاستراتيجي عبر الوسائل الدبلوماسية .

لم يعمد الاتحاد السوفييتي الى إضعاف بناء قوته الصاروخية الهجومية
خلال الاعوام الاخيرة من ادارة جونسون ، وأخرى تجربته الأولى على الرأس
الحربي المتعدد في أواخر شهر آب من عام ١٩٦٨ ، أي بعد اسبوع واحد تقريبا
من تجربة الطيران الأولى لمركبة نقل الرؤوس الحربية المتعددة في الولايات
المتحدة الأمريكية . وبالرغم من عدم وجود أية علاقة مباشرة بين التجربة
السوفييتية وتكنولوجيا المرف ، فإن المسؤولين الأمريكيين كانوا على اقتناع
تام بأن تقدمهم النوعي في هذا المجال أصبح موضع تحد من قبل الاتحاد
السوفييتي الأمر الذي جعل هذه المسألة تتفاعل بقوة لتصل الى ذروتها مع
دخول ادارة نيكسون الى البيت الابيض .

بدا في الاعوام الاخيرة من الستينات ، ان الوضع الاستراتيجي
السوفييتي يسير بالتوازي مع الوضع المماثل الأمريكي الذي كان يسود في الولايات
المتحدة الأمريكية في منتصف الستينات . وهكذا فقد استطاع الاتحاد السوفييتي
ان يؤكد على قوة ردعه الانتقامية ، بنشر قوة كبيرة من الصواريخ الباليستكية
العابرة للقارات المتوضعة ضمن صوامع خاصة ، وبدء برنامج تطوير وضع
الصواريخ الباليستكية التي تطلق من غواصات معائلة نفواصات البولاريس
الأمريكية ، وغياب كل المؤشرات عن التركيز على الصواريخ المضادة للصواريخ
- وذلك بالرغم من بقاء القوة - المضادة ، والتقاليد الحربية الأخرى كجزء
من عقيدة الكرملين . ولعله من الصعب بمكان ، ان تقرر فيما اذا كان هذا
النموذج الاستراتيجي ناجما عن الرغبة في منافسة الوضع المماثل الأمريكي ،
او عن قوة الدفع التكنولوجية او من القرار السياسي المتعمد الذي تأثر
بايضاحات السيد ماكنمارا عن متطلبات الردع ودورة الفعل ورد الفعل .
وعموما فان الاتحاد السوفييتي كان قادرا على الأخذ بعين الاعتبار لاي شكل من عقيدة
الدمار المضمون ، حتى أصبحت التكنولوجيا لديه تسمح بصنع الصواريخ
الهجومية ذات القدرة العالية على البقاء ، والغواصات القادرة على اطلاق

الصواريخ بشكل خاص . وفي كل الأحوال فان قادة الكرملين دفعوا ثمننا لعدم تحركهم المبكر في هذا الاتجاه ولاستمرارهم لزمن اطول في انسياسة الكلامية ، حيث ادى دفاع منظريهم عن العقيدة الدفاعية واقامة مراقع الصواريخ المضادة للصواريخ ، الى حث الاميركيين على الاندفاع السريع في برنامج مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المستقلة MIRV وإلى الضغط على موسكو من اجل بناء قوات اضافية ، مما اخر التقدم في السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

٤ - بنور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) :

شرحت الاخطار المحتملة لسباق الاسلحة الاستراتيجية وديناميكياتها الداخلية بشكل مقنع من قبل وزير الدفاع الاميركي في حديثه الذي القاه في مدينة سان - فرانسيسكو في ١٨ ايلول ١٩٦٧ حيث قال :

« ان ما يجب ان نفهمه هنا هو ان الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية تمارسان تأثيرا متبادلا على الخطط الاستراتيجية لبعضهما البعض . ومهما كانت نوايا الاتحاد السوفيتي او نوايانا واعمالنا ... فان نشاطات بناء القوات النووية في احد الطرفين تثير بالضرورة ردود فعل لدى الطرف الآخر » ثم لاحظ بأن « ظاهرة الفعل ورد الفعل تثير حمى سباق التسلح » واكد بأن الولايات المتحدة الاميركية تفضل تجنب هذا السباق والوصول الى اتفاق بشأنه مع الاتحاد السوفيتي(١) .

عامل الكبح الذاتي في تحديد الاسلحة :

كان المسؤولون في ادارة كنيدي قد عبروا عن افكار مماثلة بما يتعلق بالتأثير المتبادل للأسلحة والقضايا المتفرعة عنها ، ولعب العديد منهم ادورا هامة في تطوير النظريات الحديثة للسيطرة على الاسلحة . وقد تمثلت احدى هذه الافكار مثلا بأن السيطرة على السلاح تشكل جزءا متما للتحطيط الدفاعي في

(١) - انظر ماكنمارا في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » الصفحة ٤٦ .

العصر النووي ، وبالتالي فهي لا تحتاج بالضرورة الى اتفاقات رسمية . ولعل افضل اقتراب من هذا الموضوع تمثل في الكلمة التي القاها مساعد وزير الدفاع جون ماك نوغتون Mcnaughton في جامعة ميتشيفان في عام ١٩٦٢ ، حيث اكد على اهمية ابطاء سباق التسلح ، مشيراً الى ان الهدف من السيطرة على الاسلحة لم يكن متمثلاً بخفض مستويات الاسلحة فحسب ، بل بالتقليل من عامل المخاطرة بوقوع حرب نووية ، ومن الخسائر الناجمة عنها في حال وقوعها . وبالإضافة الى ذلك فان الاساليب التقنية غير المدققة والأعمال المنفذة من جانب واحد ، يمكن ان تستخدم لتحقيق هذه الاهداف عبر تحويل استراتيجية السيطرة على الاسلحة الى قرارات عن السياسة الدفاعية ، ويجعل هذه السيطرة وسيلة لتحسين الامن الاميركي . ولذا فقد استنتج ماك نوغتون « بأنه يجب علينا ان نهتم - في كل قرار نتخذه - بعوامل الاستقرار وبالتأثير الديناميكي لسباق التسلح » (١) .

وقد اشار ماك نوغتون في حديثه ايضا الى ان ادارة كنيدي قد اتخذت عدة قرارات وحيدة الجانب بشأن السيطرة على الاسلحة . ونذكر مثلاً ان خطة تنسيق الانظمة غير الضرورية ، كالاسطول الضخم من القاذفات المتوسطة من نوع (ب - ٤٧) ، كانت تمثل تحديداً للأسلحة ، بينما ادى لقاء الصواريخ الاستراتيجية الناعمة SOFT الى التقليل من احتمال الهجوم السوفييتي ، ومن خطر الاستخدام المبكر وغير الصحيح للقوات الاميركية وبالإضافة الى ذلك ، فان التحسينات في اجراءات القيادة والسيطرة والاتصال ، جعلت الاطلاق العرضي غير محتمل وامنّت للرئيس الخيارات التي تخفض من مستوى الخسائر في حالة حدوث تراشق نووي متبادل . وقد اعتبر حتى الرد المسيطر عليه كشكل من السيطرة على الاسلحة ، حيث يجعل الخسائر المحتملة في الحد الادنى الممكن ، ويدفع بالاتحاد السوفييتي الى تجنب توجيه ضرباته على المدن الاميركية . ولكن القرارات الاميركية المتعلقة بالعقيدة والقيادة

(١) - جون ماك نوغتون في « القيود على الاسلحة في القرارات العسكرية » مجلة Journal Of Conflict resolution العدد ٧ (ايلول ١٩٦٢) - الصفحة ٢٢٤ .

والسيطرة والفدرة على البقاء التي اتخذت في اوائل الستينات لم تخضع لقيود المفروضة على الاسلحة في مستوى القوات . وبالرغم من تجميد عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من نوع المينوتمان والقواصات من نوع البولاريس في حد يقل عما طلب من قبل لجنة الاركان المشتركة ، فان ادارة كنيدي لم تعتمد الى توسيع برامج الاسلحة الاستراتيجية الاميركية في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ فحسب ، بل بدت ايضا وكأنها تريد ان تظهر الضعف في حساسيتها بالنسبة لردود الفعل السوفيتية المحتملة .

ومهما قيل عن سياسة ادارة كنيدي في التحديد الوحيد الجانب الاسلحة فانه يبدو واضحا ان هذه الادارة كانت تتقدم ببطء نحو البحث عن ترتيبات خاصة بمفاوضات الحد من الاسلحة ، يمكنها ان تحقق هدف الاستقرار الاستراتيجي . وبالتأكيد فان الرئيس كنيدي كان قد سعى لتحقيق اتفاقين هامشين بشأن السيطرة على الاسلحة هما : معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية والنظر الحار الواصل بين موسكو وواشنطن ، وقد استطاع ان يحققهما فعلا . ولكن ثمة شك ضعيف في ان معارضة العسكريين ورجال الكونغرس لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي ، كانت قد منعت الرئيس كنيدي من الاخذ بزمام المبادرة في مجال السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية . وبالإضافة الى ذلك ، فان ملامح اسلوب الرئيس في الاقتراب من سياسة السيطرة على الاسلحة ، قد تكون اسهمت في رفضه الدخول في مناقشات جدية .

كان الرئيس كنيدي ومستشاروه قد فضلوا اولا سياسة المناقشات من مركز قوة ، واعتقدوا بأن الوضع الاستراتيجي الاميركي المتفوق سيزيد من امكانية تحقيق الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وقد تم التعبير عن هذا الرأي في اول رسالة وجهها الرئيس كنيدي عن الميزانية ، ثم ما لبث ان انعكس ذلك في قول وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا بأن معاهد الحظر الجزئي للتجارب النووية سوف تسمح للولايات المتحدة الاميركية بالمحافظة على تفوقها بالاسلحة النووية ذات العيارات الصغيرة ، وعلى افضلية عديدة شاملة في

الانظمة الاستراتيجية المعدة لنقل الرؤوس الحربية ، وبتحسين دقة الاصابة للصواريخ (١) .

ومن ناحية ثانية . فقد اوضحت رسالة كنيدي الاولى عن الميزانية . انه كان يعتقد بشكل واضح بان صنع وتطوير الاسلحة جاءا بنتيجة عدم الاتفاق بين الدول . ولم يكن العكس صحيحا ، اي لم ينتج عدم الاتفاق عن صنع وتطوير الاسلحة . وبالرغم من ان هذا الوضع لم يمنع المحادثات البناءة عن تجارب الاسلحة النووية ، فان الرئيس ربما كان غير راغب في مناقشة الانظمة الاستراتيجية لنقل الرؤوس الحربية - التي تركت تأثيرات معينة وبشكل مباشر على الامن الاميركي . ريثما يكون جو السياسة الخارجية قد تحسن بشكل محسوس .

الاقتراح « المجدد » :

كان الرئيس كنيدي قد قرر في عام ١٩٦٢ ، ان المناخ السياسي والميزان النووي يسمحان بالانتقال الى مناقشة السيطرة على الاسلحة مع الاتحاد السوفيتي . وكانت الادارة الاميركية لا تزال تبحث منذ عشرين عاما فيما سمي بالاجراءات الاضافية للسيطرة على الاسلحة والتي تمثلت بالخطط الجزئية التي اعتبرت عملية اكثر من معاهدات نزع السلاح الكامل التي اقترحت من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية في اجتماعات لجنة نزع السلاح التي تألفت من ممثلين عن (١٨) دولة ، وقامت بجهود مكثفة من اجل نزع السلاح الشامل في اواخر الخمسينات في جنيف ، وبإشراف الامم المتحدة . وقد دعى احد هذه الاجراءات الى خفض بنسبة ٣٠٪ في مركبات ابرص (نقل) الاسلحة النووية الى اهدافها SNDVs ، وبدون وضع حدود على الانواع الاخرى من الاسلحة كالقوات التقليدية والاسلحة النووية التكتيكية

(١) - انظر شهادة وزير الدفاع روبرت ماكنمارا عن « معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية » خلال مناقشات لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي - الكونغرس - ٨٨ - الجلسة الاولى (١٩٦٢) - الصفحات ٩٧ - ٢٠٢ .

مثلا ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار لعدة مخططات عن مركبات إيصال الأسلحة الاستراتيجية ، قرر الرئيس كينيدي الوقوف ضد تخفيض الأسلحة وطلب تطوير اقتراح « التجميد » بغية تقديمه الى لجنة نزع السلاح المؤلفة من ممثلي الدول الثماني عشرة .

وافق الرئيس جونسون ، بعد وصوله الى سدة الرئاسة على ان يستمر في خطة تطوير مركبات إيصال الأسلحة الاستراتيجية، حيث اقترح على لجنة نزع السلاح للدول الثماني عشرة دراسة هذا الاجراء الداعي الى تجميد « عدد وخواص مركبات نقل الأسلحة النووية الهجومية والدفاعية » التي تشمل أنظمة الدفاع الجوي الصاروخي والصواريخ والقاذفات ذات الامداء البعيدة(١). وبالإضافة الى ذلك يجب تحديد نشر القوات ضمن المستويات الراهنة ، وعدم انشاء (صنع) اية انواع جديدة هامة من المركبات ، بالرغم من السماح باجراء الاستعواض او الاستبدال . وقد حددت متطلبات التحقق بشكل اضيق مما جاء في الاقتراحات الاميركية السابقة ، ولكنها ظلت تؤكد على التفتيش في المواقع والمصانع المعلن عنها ، مع التأكد ايضا من المنشآت التي يشك بانتاجها ، والموافقة على اجراءات مراقبة نشاطات التجارب الصاروخية المحظورة .

لم يكن مدهشا ان يرفض الاتحاد السوفييتي فورا اقتراح تجميد مركبات إيصال الأسلحة الاستراتيجية . وقد رفض الناطق باسمه احكام التفتيش التي تضمنتها الخطة مؤكدا بشكل غير مباشر على ان الاقتراح الاميركي سيؤدي الى تجميد الاتحاد السوفييتي في وضعية تخلف دائمة . وجرى نقاش مفيد حول التجميد والاقتراحات عن الأسلحة الاستراتيجية الاخرى « كالمظلة النووية » السوفيتية وخطط « نيران القاذفات » الاميركية . ودعا الاقتراح السوفييتي - الذي عرف ايضا بخطة غروميكو الى ان تعمل الدولتان الكبريان على تخفيض قواتهما الصاروخية الاستراتيجية الهجومية الى مستويات دنيا في ظل دفاع

(١) - رسالة من الرئيس جونسون الى لجنة نزع السلاح للدول الثماني عشرة في ٢١ كانون الثاني عام ١٩٦٤ « وثائق نزع السلاح : ١٩٦٤ (وكالة نزع السلاح والسيطرة على الأسلحة الاميركية - ١٩٦٥) » الصفحة ٨ .

جوي صاروخي مضاد للصواريخ يؤمن وقاية السكان والقوات معا . وقد عارضت الولايات المتحدة الاميركية غياب احكام التفيتش من اجل خطة المظلة النووية ، والا هم من ذلك انها وجدت مبدأ السماح بالخيار الدفاعي ، يتعارض مع عقيدتها الاستراتيجية . كن موقف الناطقين باسم الاتحاد السوفييتي سلبيا ايضا بالنسبة للاقتراح الاميركي بشأن القاذفات ، الذي استلزم تدمير (الغاء) الطائرات من نوع (ب - ٤٧) في الجانب الاميركي ، مقابل تدمير (الغاء) القاذفات السوفييتية ذات المدى المتوسط من نوع بادجر . وبالإضافة الى الحقيقة المتمثلة بأن قاذفات البادجر كانت حيوية للاتحاد السوفييتي لتأمين الردع ضد أوروبا الغربية فان القادة السوفييت لم يكن لديهم الدافع للدخول في النقاش ، طالما انه كان معروفا على نطاق واسع بان الولايات المتحدة الاميركية . كانت قد قررت سابقا الغاء الطائرات من نوع (ب - ٤٧) من طرف واحد .

تعثرت الجهود الموجهة الى مناقشة السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية ومع ذلك فقد استمرت الولايات المتحدة الاميركية في محاولاتها لفرض قيود على قراراتها المتعلقة بالاسلحة ، واثقاء الاضواء على الحاجة الى الاستقرار المتبادل . وفي الواقع فان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا كان قد اكد بشكل دراماتيكي على الحاجة الى الاستقرار المتبادل في نهاية عام ١٩٦٣ عندما لاحظ بانه طالما امتلك الاتحاد السوفييتي قوة قادرة على البقاء ، فان امكانية قيامه بضربة استباقية ضد الولايات المتحدة الاميركية :ثناء الازمات سوف تزداد ، وبالتالي فان ذلك سيكون لمصلحتنا^(١) . وهكذا فان وزير الدفاع الاميركي لم يعترف فقط - حتى قبل ان يقوم بجهوده الاخيرة لوضع مسائل سباق التسلح امام الرأي العام - بأن الردع المتبادل اجراء لا يمكن اغفاله ، وبالتالي فقد اتخذ موقفا مغايرا ، وصحيحا بنفس الوقت - يوضح فيه بأن الردع السوفييتي القادر على الاستمرار قد يحسن فعلا الوضع الامني الاميركي .

(١) - شهادة عن طلب المخصصات العسكرية في العام المالي ١٩٦٤ ، ومناقشات امام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي - الكونغرس ٨٨ الجلسة الاولى (١٩٦٣) - الصفحة ٣٣٠ .

الصواريخ المضادة للصواريخ والسيطرة على الاسلحة :

أكد ماكنمارا في محاولاته لمواجهة الطلبات من اجل الصواريخ المضادة للصواريخ في السنوات اللاحقة ، على ان الدورة الناتجة عن تطوير الاسلحة في الطرفين الاميركي والسوفييتي ، ستؤدي الى اتفاق غير مبرر للموارد دون تحقيق اي ربح لاي منهما و اضاف بأن « ذلك سيزيد فعلا من عامل المفارقة لكلا هذين الطرفين لو استمرا في نشر الانظمة المضادة للصواريخ » (١) . وبالرغم من قرار تطوير مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، فان ماكنمارا استمر في معارضة البرامج الكبيرة الخاصة بتحديد الخسائر الاميركية ، سواء ما نعلق منها بالدفاع او بالهجوم . ولاسباب تعود الى التكلفة والفعالية ، والى انه كان يرغب بتجنب اشارة سباق الاسلحة الاستراتيجية .

ومهما يكن من امر ، فقد اصبح واضحا في عام ١٩٦٦ ان فرض القيود من جانب واحد ، والى الدرجة التي طبق بها . كان له حدود معينة . وكانت هيئة الاركان المشتركة الاميركية تعارض ضغطا شديدا على الرئيس جونسون حتى يوافق على نشر صواريخ مضادة للصواريخ السوفييتية ، في الوقت الذي كان يصعب فيه الوقوف في وجه مؤيدي توسيع البرامج الاستراتيجية الهجومية الاميركية . وقد يكون ماكنمارا قد خشي انه اذا ما بدا الكرملين في توسيع شبكة دفاعه المضاد للصواريخ - كما كان متبنا بها - فان الادارة الاميركية ستكون مرغمة على ان تشغل نفسها في جولة كثيفة من الانتاج الاستراتيجي . وهكذا فان المفاوضات من اجل اتفاق ثنائي الجانب مع الاتحاد السوفييتي - او ربما من اجل قرار رسمي فقط - يحظر او يحدد الصواريخ المضادة للصواريخ ، بدت وكأنها الاسلوب الاكثر فعالية للحد من التهديد السوفييتي من ناحية ومن البرامج الاميركية من ناحية ثانية .

وفي حوالي نهاية عام ١٩٦٦ ، عندما بحث ماكنمارا مع الرئيس جونسون في امكانية ابرام ميثاق بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ ، فان هذا الاخير

(١) - « تعليقات وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا على مخاطر نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ » تقارير وزارة الخارجية - المجلد ٥٦ (٢٠ ايار ١٩٦٧) الصفحة ٤٤٢ .

وافق على خطة لتأخير اتخاذ أي قرار نهائي عن الصواريخ الدفاعية : حتى
تسحق الفرصة الملائمة لعقد مفاوضات مع :الاتحاد السوفيتي عن تحديد
الاسلحة الاستراتيجية . وكان الرئيس مدفوعا - بالرغم من الضغوط
السياسية الداخلية لنشر نظام دفاع صاروخي مضاد للصواريخ - بقوة الى
عقد محادثات مع الاتحاد السوفيتي بشأن الاسلحة النووية ، ولأسباب
تنمق بالسياسة الخارجية ، وقد يكون الرئيس قد رأى ان ذلك سيؤمن
مكاسب لا بأس بها في عام الانتخابات الرئاسية ١٩٦٨ (١) .

وكنتيجة لمبادأة ماكنمارا وبمساعدة ليولين م. طومسون الذي كان
سفيرا لأمريكا في موسكو ، فإن الولايات المتحدة الاميركية بدأت اتصالات
دبلوماسية غير رسمية مع القادة السوفيت حول اجراء محادثات عن مسألة
تحديد انصواريخ مع اعارة انتباه خاص الى السيطرة على الصواريخ المضادة
للصواريخ (ABM) .

وبعد ان كتب الرئيس جونسون رسالة الى رئيس الوزراء السوفيتي
كوسيفين في كانون الثاني عام ١٩٦٧ ، فإن الكرملين عبر عن رغبته في مناقشة
« وسائل تحديد سباق التسلح في الصواريخ النووية الهجومية والدفاعية » (٢) .
ولم يكن ذلك عموما سوى اتفاق مبدئي على بدء المحادثات . ولكن جونسون
وماكنمارا . لم يلبثا ان ناقشا في اجتماع غلاسبورو في حزيران ١٩٦٧ افضلية
السيطرة على الصواريخ المضادة للصواريخ امام طرف آخر غير متجاوب ، وحاولا
بالتالي ان يقنعا كوسيفين بالموافقة على تحديد تاريخ ومكان معينين للمحادثات .

(١) - كان قد تقرر في الاجتماع الذي عقد في لونغ بيتش بين الرئيس جونسون ووزير
الدفاع الاميركي ماكنمارا ، ان يتم العمل بجدية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .
انظر نيوهاوس في كتاب « الفجر البارد » الصفحات ٨٢ - ٩٩ وشالمرز روبرتس في « الامم
النووية : سباق التسلح والسيطرة على الاسلحة ١٩٤٥ - ١٩٧٠ » (مطبعة برايفر ١٩٧٠) الصفحات
٨٠ - ٨٨ ، وليندون بانز جونسون في « نقطة التفوق : الافاق المستقبلية للرئاسة ١٩٦٢ - ١٩٦٩ »
: هولت - راينهارت وونستون ١٩٧١) الصفحات ٤٧٤ - ٤٨٠ .

(٢) - « المؤتمر الصحفي للرئيس في ٢ اذار ١٩٦٧ » الاوراق العامة لرؤساء الولايات

المتحدة الاميركية : ليندون ب. جونسون ، الكتاب الاول (١٩٦٨) - الصفحة ٢٥٩ .

ولدى انتظار الولايات المتحدة الاميركية لجواب الكرملين عن بدء المحادثات لتحديد الصواريخ المضادة للصواريخ ، كانت الطلقات عن نشر هذه الصواريخ في الجانب الاميركي قد ازدادت ، حيث حاول المسؤولون الرسميون في الادارة الاميركية استخدام مسألة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية للوقوف في وجه القوى المطالبة بذلك . ثم اعلن الرئيس جونسون في مطلع عام ١٩٦٧ بأنه كان يؤخر اتخاذ قرار بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ بانتظار بدء ومعرفة نتائج محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (١) . وحيث ان الاتحاد السوفييتي لم يكن قد وافق على بدء هذه المحادثات حتى شهر ايلول من هذا العام ، ونظرا لتزايد الضغط الداخلي ، فان الرئيس جونسون قرر ان يسير قدما في برنامج نظام الحراسة SENTINEL حيث تم الاعلان عن ذلك بصورة رسمية من قبل وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا في حديث له في مدينة سان فرانسيسكو .

ويحتمل ان يكون ماكنمارا على علم بعدم التوافق بين تحليله لرد الفعل انزائد على المؤشرات المبكرة لنشر السوفييت للصواريخ المضادة للصواريخ وتأكدته من ان القادة السوفييت لن يقوموا برد فعل تجاه نظام الحراسة الاميركي SENTINEL - الذي كان نظاما مضادا للصواريخ يغطي كافة انحاء البلاد ويعتبر اكثر تقدما من نظام الدفاع الجوي الصاروخي الذي اقيم حول مدينة موسكو (٢) . وقد زاد الامر سوءا ، ان القادة العسكريين الاميركيين اسرعوا في شرح قدرات نظام الحراسة الاميركي ضد الاتحاد السوفييتي للكونغرس ، مؤكدين على اعتباره الخطوة الاولى الى النشر (٣) الكامل للصواريخ المضادة للصواريخ في البلاد . وبالرغم من ذلك ، فقد حاول ماكنمارا في حديثه

-
- (١) - الرسالة السنوية الى الكونغرس من الميزانية - للعام المالي ١٩٦٨ ، بتاريخ ٢٤ كانون الثاني عام ١٩٦٧ « الاوراق العامة للولايات المتحدة الاميركية - ١٩٦٧ » الصفحة ٤٨ .
- (٢) - « انظر انتهوفن وسميث في « كم يكفينا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » الصفحة ١٩٣ .
- (٣) - انظر بيان الجنرال ايرل ج. هويلر عن « موقف القوة الاستراتيجية الاميركية » الصفحة ١١ .

الذي انعه في سان فرانسيسكو وفي المقابلة التي نشرت له في مجلة « لايف »
أن يضعف الى الحد الأدنى . نتائج عدم الاستقرار المحتملة للفرار المتعلق
بالصواريخ المضادة للصواريخ ، حيث أوضح أن نظام الحراسة SENTINEL
لأن محدودا وموجه ضد الصين الشعبية ، وعبر عن امله بأن يستطيع الاتحاد
السوفييتي التمييز بين دفاع صاروخي « رقيق » وبين النشر « السميك »
لصواريخ الاميركية المضادة للصواريخ الذي يمكن أن يهدد الردع السوفييتي .
وفي الواقع فإن وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا حذر بصراحة من أن يؤدي
« التحرك المجنون » الذي يترافق مع كافة الأسلحة الجديدة الى خلق الضغوط
الموجهة لتوسيع نظام « الحراسة » المذكور الى نظام شامل « ثقيل » لنشر
الصواريخ المضادة للصواريخ (١) .

وبالرغم من عدم الموافقة على نظام الدفاع الصاروخي الذي عرف بنظام
« النقطة - القاسية » ، فإن ماكنمارا حاول أن يلطف النتائج السلبية لنظام
« الحراسة » . عبر تأكيده بأن هذا النظام المقترح يؤمن اساسا للدفاع الاميركي
ضد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات بالصواريخ المضادة لها (ABM)
وارتأى ماكنمارا أن هذا النظام الدفاعي الصاروخي سيؤدي الى الاستقرار
طالما أنه يقوم بديلا لنشر القوات الهجومية الإضافية ، ويمثل الخيار « ذا
الاحتمال الأدنى الذي يضطر الاتحاد السوفييتي للقيام برد فعل معاكس » (٢) .

ولم يكن واضحا فيما إذا كان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا يفكر بالتحول
في اللحظة الأخيرة من نظام « الحراسة » الى نظام آخر معد لحماية مواقع
الصواريخ ، حيث أن أي تبدل في خطة النشر لم يكن ليتوافق مع الخطوط
العريضة للرئاسة الاميركية بشأن حماية السكان ، بالإضافة الى أنه كان سيعقد
علاقات الولايات المتحدة الاميركية بحلفائها في حلف الناتو . وعموما فقد رأى
البعض أن محاولات ماكنمارا في التأكيد على احتمال تحول نظام « الحراسة »

(١) - انظر ستولي في « التخيل الدفاعي يصبح الان حقيقة » الصفحة (٢٨ - س) وماكنمارا
في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » الصفحة (٤٥٠) .

(٢) - انظر الصفحة (٢٨ - س) من كتاب ستولي « التخيل الدفاعي يصبح الان حقيقة » .

الى نظام « النقطة القاسية » قد تثير ردود فعل قوية لدى المسؤولين الاوروبيين في حلف الناتو الذين كانوا سيجتمعون في وقت متأخر من شهر ايلول (١). وكانت ردود الفعل ستسبب عن كون حلفاء الولايات المتحدة الاميركية ينظرون الى الدفاع عن مواقع الصواريخ الاميركية العابرة للقارات ضد الهجمات الصاروخية السوفيتية ، كقضية تتطلب استشارة ضمن حلف الناتو ، بينما كانوا يرون ان نشر شبكة صواريخ مضادة للصين الشعبية في كافة ارجاء الولايات المتحدة الاميركية لا يحمل اي تأثير مباشر على الامن الاوروبي الغربي . ومهما يكن من امر ، فقد بقي نظام « الحراسة » كإطار للدفاع المواضعي عن الولايات المتحدة الاميركية واشتملت الخطة على خيار واحد فقط بما يتعلق بنشر الصواريخ المضادة للصواريخ حسب « النقطة - القاسية » .

وفي عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ خرجت ادارة الاميركية عن اتجاهها لتؤكد للشعب الاميركي ولحلفائها ولقادة الكرملين ، بان قرارها عن نظام « الحراسة » الصاروخي لم يكن مؤشرا على عدم رغبة الولايات المتحدة الاميركية في الدخول في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وقد اكد وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا في بياناته عن الوضع الاستراتيجي الاميركي وفي احاديثه الاخرى على ان كلا الطرفين الاميركي والسوفييتي قد حقق قدرة مضمونة للضربة الثانية ، وان اية اسلحة جديدة لن تحسن امنهما ، وبالتالي فانه من الافضل لهما ان يتوصلا الى اتفاقات عن الحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية . واكد ماكنمارا ايضا كيف يمكن لاتفاقات السيطرة على السلاح ان تمنع الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي من امتلاك « ترسانات نووية استراتيجية تزيد كثيرا عن قدرة الدمار المضمون لكل منهما ... لان كلا منهما اراد ان يتخلص من أسوأ حالة محتملة » . وقد عبر خليفة ماكنمارا ، وزير الدفاع الجديد كليفورد - ايضا عن دعمه لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ،

(١) - انظر نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٦٧ ، ونيوهاوس في « الفجر البلاد » الصفحات ٧٨ - ١٠٢ .

(٢) - هدف وحجم ومضامين برنامج الصواريخ المضادة للصواريخ الاميركي ، مناقشات - الجزء الرابع - الصفحة ١٠٩ .

علنا في عام ١٩٦٨ بأن « اتفاقية صحيحة الاسس ومضمونة يمكن ... ان تحسن استقرار الميزان الاستراتيجي » (١) .

وقد كان هناك رأي بأن استجابة الاتحاد السوفييتي للمبادرة الاميركية كان بظيما ، الامر الذي فسر بالمعزلة البيروقراطية التي تؤدي غالبا الى تاخير زافه الاجراءات ، بينما رأى البعض الآخر بأن السبب في ذلك يعود الى ان الاتحاد السوفييتي لم يكن قد وصل حتى ذلك الوقت الى مستوى كاف من القوة النووية . ومهما كانت الاسباب ، فن الحكومة السوفييتية لم توافق فعلا على تبادل الاراء حول السيطرة على الاسلحة حتى ربيع عام ١٩٦٨ ، وفي شهر تموز ولدى توقيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي ألزمت كلا من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بالبحث عن وسائل تحديد اسلحتهم الخاصة - اعلن كلا الطرفين معا بأن محدثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ستتم في المستقبل القريب .

تطوير الوضع الاميركي :

بعد ان وافق السوفييت اخيرا على بدء المحادثات تعهدت الولايات المتحدة الاميركية بالقيام بجهد كبير لخلق وضع تفاوضي مقبول . وكان الهدف من التحضيرات المسبقة متمثلا في تقديم اقتراح للرئيس جونسون بأنه يستطيع ان يعقد اجتماعا في موسكو في وقت مبكر من شهر تشرين الاول . واصبح الآن موقف الولايات المتحدة الاميركية حيال محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية اكثر جدية مما كان عليه عندما اقترحت سابقا تجميد مركبات نقل الاسلحة النووية الاستراتيجية ، وبالتالي فقد جرت محاولات لوضع خطة عمل واقعية . وقد ادى الالتزام بتطوير وضع يتلاءم مع مؤتمر القمة المقبل الى خلق قوة دافعة محسوسة في داخل الحكومة الاميركية بما يتعلق بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وللتحول الى اتجاه اقل سلبية من هذه

(١) - بيان وزير الدفاع الاميركي كلارك كليغورد عن العام المالي ١٩٧٠ والبرامج الدفاعية للعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٤ (كاتون الثاني - ١٩٦٩) الصفحة ٤٩ .

المحادثات . وتوقع العديد من المسؤولين الرسميين في المراكز التنفيذية ، تحسنا في العلاقات الاميركية - السوفيتية ، ونوفيرا ماليا ، وخفضا لعوامل المخاطرة النووية ، كنتيجة او حصيلة لهذه المحادثات التي اصبحت الآن قاب قوسين او ادنى . وبلاضافة الى ذلك فقد اعتقد مؤيدو هذه المحادثات ان ان الاتحاد السوفيتي اصبحت الآن يمتلك وضعاً استراتيجياً قوياً بما فيه الكفاية، وبالتالي فهو يستطيع ان يقف وجها لوجه امام الولايات المتحدة الاميركية ، ويدخل معها في مناقشات تمهد لاتفاق عادل بينهما .

كان من الاهمية بمكان - بغية جعل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ممكنة - ان تتمكن الولايات المتحدة الاميركية من تصميم (وضع) اتفاقية يمكن بواسطتها تحديد السباق الاستراتيجي ، دون الحاجة الى اتخاذ اجراءات التفتيش في المكان . وكانت قد جرت دراسات لعدة سنوات عن فائدة وسائل التحقق لمراقبة بعض فئات التحديد للأسلحة الاستراتيجية ، وظهرت هذه الدراسات ، ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع - عبر استخدامها لاجهزة الكشف الراداري البعيد وانظمة الاستطلاع التصويري - ان تكشف عدد قواعد اطلاق الصواريخ الهجومية والدفاعية بدقة معقولة - بالرغم من بعض التحديدات النوعية قد تتطلب اجراءات تفتيش اضافية . ولذا فقد ركز الاخصائيون في المراقبة على التحديدات المتعلقة بنشر الاسلحة الاستراتيجية ، ورفضوا الخطط السابقة كاقترح تحديد مركبات نقل الاسلحة النووية الاستراتيجية الذي كان قد قدم في عام ١٩٦٤ ، واكد على ان مراقبة الانتاج تتطلب بدورها ترتيبات تفتيش في نفس مواقعه واماكنه .

يمكن ان تكون رغبة ادارة جونسون في الاعتماد على وسائل التحقق المحلية قد نقلت الى القادة السوفييت ، عندما بدأت محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في ضوء الامل بكسر (ازالة) عائق التفتيش ، واذ فهم بأن الاتحاد السوفيتي قبل بالدخول في هذه المحادثات على هذا الاساس . ويمكن ان نلاحظ ان مساعد وزير الدفاع الاميركي بول وارتنكه قد اشار الى ذلك

بي خريف عام ١٩٦٧ : عندما صرح بأن الاضطراب الجديد نحو التحقق من تنفيذ اي اتفاق لتحديد الاستراتيجي ، يمكن ان يتم عبر امكانيات وحيدة الجانب (١) . وكان الرئيس جونسون قد اشار بشكل غير رسمي في مطمح عام ١٩٦٧ الى هذه المسألة ، مؤكدا لجماعة من رجال العلم والثقافة بأن التقدم في « التصوير الفضائي » قدم امكانية لان « نعرف عدد الصواريخ التي يملكها العدو » (٢) .

كانت الرغبة في تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ تشكل الدافع الرئيسي لاهتمام الادارة الاميركية في مناقشات السيطرة على السلاح ، وفي الاتصالات الخاصة مع القادة السوفييت . والتركيز على هذا الموضوع في البيانات العامة للمسؤولين الاميركيين . وقد اسبح هذا الاتجاه الاساسي الاميركي واضحا ، حتى قبل اتصال السفير الاميركي في موسكو السيد طومسون مع القادة السوفييت . وتذكر على سبيل المثال ان المندوب الاميركي الى مؤتمر جنيف السيد اديان فيشر قام بتاريخ ١٦ آب من عام ١٩٦٦ بتذكير كافة الدول المشتركة في هذا المؤتمر (وهو مؤتمر نزع السلاح للدول الثماني عشرة) ، بأن اقتراح التجميد الاميركي السابق كان يتضمن تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ ، وشرح ايضا بأن أية اتفاقية تعمل على تحديد الاسلحة الهجومية فقط « ستخلق شكوكا وتوترات غير مرغوبة وتهدد بتدمير الاستقرار الموجود » (٣) وبالمقابل فان اجتماع غلاسبرو - وما جاء في وسائل النشر والاعلام السوفييتية ، لم يترك مجالا للشك بأن الاتحاد السوفييتي يشاطر الولايات المتحدة الاميركية رغبتهما في تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ . ولكن القادة الاميركيين كانوا مستعدين لتحديد التنامي في الاسلحة الهجومية

(١) - خطابات مساعد وزير الدفاع الاميركي - بول وارنكه - الصفحات ٤٥٤ - ٤٥٩ .

(٢) - جاء ذلك في مقال فيليب كلاس « المحافظة على السلام النووي : الجواسيس في الفضاء » في مجلة نيويورك تايمز بتاريخ ٢ ايلول ١٩٧٢ - الصفحة ٧ .

(٣) - بيان مساعد وزير الدفاع الاميركي فيشر في مؤتمر نزع السلاح للدول الثماني عشرة في جنيف بتاريخ ١٦ آب ١٩٦٦ « وثائق نزع السلاح : ١٩٦٦ النشرة ٤٣ (وكالة السيطرة على الاسلحة ونزع السلاح الاميركية - ١٩٦٧) » الصفحة ٥٥٦ .

بشكل ينسجم مع الاتفاق عن تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) وبالتالي فقد قبلوا دون تردد طلب الاتحاد السوفييتي عن ضرورة مناقشة هاتين الفئتين من الاسلحة الاستراتيجية في المحادثات . وبالتالي فان تحضيرات الولايات المتحدة الاميركية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٦٨ ، كانت تغطي الخيارات الهجومية والدفاعية معا .

طبيعة الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة الاميركية :

تمت الموافقة اخيرا - وبعد جهود مكثفة ومناورات بيروقراطية على نطاق واسع - على اقتراح محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية من قبل السلطات المسؤولة - بما فيها هيئة الاركن المشتركة الاميركية - وقدم انى الرئيس في نهاية شهر آب من عام ١٩٦٨ من قبل لجنة المبادئ - التي شكلت على مستوى وزاري لتكون مسؤولة رسميا عن تطوير اوضاع الحد من الاسلحة (١) . وقد دعا الاقتراح عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) - الذي تمت الموافقة المبدئية عليه من قبل الرئيس جونسون - الى تحديد عدد الصواريخ الاستراتيجية التي ينشرها كل من الطرفين بالمستويات الموجودة منها فعلا ، ووضع سقف على عدد قواعد اطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ ، يحدد بعدد معين يلتزم به الطرفان . وقد فضلت الادارة الاميركية الا يحدد هذا العدد ، ويترك مترواحا بين المائة والالف لقواعد الاطلاق ، على ان يفرض حظر كامل على ما يزيد عن ذلك . واقترح ايضا حظر قواعد الصواريخ المتحركة على البر ، وفرض قيود على الشكل الداخلي لصوامع الصواريخ لمنع استبدال الصواريخ بالستيكية العابرة للقارات الصغيرة بأنظمة اخرى اكبر منها . ولكن الاقتراح لم يتعرض الى المراقبة الكمية للاسلحة الاستراتيجية ، كما ان الاهم من ذلك ، انه لم يتعرض ايضا الى القيود الواجب فرضها على اختبار مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) وعلى

(١) - انظر نيوهاوس في « الفجر البارد » الصفحات ١٢٧ - ١٣٠ ، وجون فينن في نيويورك تايمز بتاريخ « تشرين الثاني ١٩٦٩ » ، ووليم بيتشر في نيويورك تايمز ايضا بتاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٦٩ ، عن مناقشات ادارة جونسون بشأن موقف محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » .

الاعمال الهادفة الى تحسين دقة الاصابة للصواريخ . وكان على الطرفين - في نهاية الامر - ان يعتمدوا بشكل رئيسي على وسائط الكشف المحلية ، مع ترك بعض الامكانيات مفتوحة لتأمين تأكيدات اضافية ، وخاصة بما يتعلق بمسألة ازالة الشكوك عن القدرة المحتملة للصواريخ المضادة للصواريخ في نظام « تالين » للدفاع الجوي .

كان اقتراح (سالت) المقدم من قبل الادارة الاميركية محدود الهدف ، ويعكس بوضوح سلسلة من التنازلات الضرورية لتأمين موافقة هيئة الاركان المشتركة الاميركية ، وخاصة في غياب المراقبة على مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) وتحديد حد أدنى من الصواريخ المضادة للصواريخ . ومع الاخذ بعين الاعتبار لحالة التوازن الاستراتيجي في ذلك الوقت ، فان هذا الاجراء كان يلائم الولايات المتحدة الاميركية ويضع قيودا دينا على سباق التسلح . اما المسؤولون الذين ايدوا اجراء اكثر تشددا ، وخاصة بما يتعلق بفرض الحظر على وسائط « ميرف » والصواريخ المضادة للصواريخ ، فيبدو انهم كان يأملون في دفع الادارة الاميركية الى هذا الاتجاه ، فور بدء المحادثات . وعموما فلا احد يعلم فيما اذا كانت هذه الجهود ستغير الموقف الاميركي ، ولكن فرص نجاحها كانت تبدو قليلة .

ولعل من المهم ان نذكر ، بأن المسؤولين المدنيين في البنتاغون حاولوا جهدهم - اثناء التحضير في عام ١٩٦٨ لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية اقناع وزير الدفاع الاميركي كليفورد بتأخير التجارب على مركبات « ميرف » بسبب قرب محادثات السالت . ولكن كليفورد رفض هذه المحاولات وبدأت التجارب على برامج « ميرف » للصواريخ من النوعين « بوسايدون » و « مينوتمان » ، - كما كان مخططا لها - في السادس عشر من شهر آب عام ١٩٦٨ ، وذلك قبل ستة اسابيع تقريبا من مؤتمر القمة الذي كان سيعقد للتداول في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (١) . وبالمقابل فان التجارب

(١) - انظر غرينوود في « التحسينات النوعية في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية »

الصفحات ٢٠٥ - ٢٢٠ .

على مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) - يمكن أن تكون قد نفذت عمدا لان وزير الدفاع الاميركي كليفورد ومسؤولين آخرين لم يكونوا مهتمين بتحديد هذه المركبات ، واعتقدوا بأن الصعوبات التقنية ومعارضة هيئة الاركان المشتركة الاميركية جعلت هذا الوضع غير عملي .

وعموما يمكن القول بأن قرارات بدء تجارب مركبات « ميرف » ونشر نظام « الحراسة » الصاروخي ، كانت قد تأثرت جزئيا بالحاجة المموسة لاقتناع الاتحاد السوفييتي بالدخول في المناقشات ولتقوية ساعد المفاوضات الاميركيين اذا ما ابتدأت محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) . وقد ادعي - مثلا - ان موافقة مجلس الشيوخ الاميركي على طلب الادارة الاميركية بشأن نظام « الحراسة » الصاروخي في ٢٤ حزيران من عام ١٩٦٨ ، دفع الكرملين اخيرا للاعلان عن استعداده لبدء المحادثات ، بالرغم من ان قرار الاتحاد السوفييتي عن ذلك ، كان قد نقل الى الولايات المتحدة الاميركية قبل موافقة مجلس الشيوخ الاميركي . ومهما يكن من امر ، فان وزير الدفاع الاميركي كلارك كليفورد كان قد المح قبل الزمن المحدد لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بعدة اشهر الى ان نظام « الحراسة » الصاروخي ومركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) كانت ضرورية جدا كخلفية صالحة للمساومة (١) .

تبقى ملاحظة صغيرة عن عدم رغبة وزير الدفاع الاميركي كليفورد بتأخير اجراء التجارب على « ميرف » لاسباب تعود غالبا الى اعتقاده بأن التفاوض على اساس الامر الواقع يظل اقوى من التفاوض على ما سيكون ، وبالتالي فقد عبر عن ثقته بأن بدء هذه التجارب لن يلحق الاذى بمحادثات السالت (٢) .

(١) - القى الخطاب في نادي الصحافة الوطني في واشنطن في ٥ ايلول عام ١٩٦٨ .

(٢) - انظر وليم بيتشر في نيويورك تايمز ، بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٦٩ وفي الواشنطن بوست بتاريخ ٥ و ٦ و ٢٨ تشرين الاول ١٩٦٨ .

الحواجز على الطريق الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

حدث فيما بعد ، ان ادّرد الرئيس جونسون لم تتح لها الفرصة لقيادة هذه المحادثات ، وبالتالي فهي لم تواجه ضرورة لتبديل موقفها من مركبات « ميرف » او التصلب بما يتعلق بمستويات فواعد اطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ . ففي العشرين من شهر آب عام ١٩٦٨ ، وقبل يوم واحد من الاعلان عن زيارة الرئيس جونسون المخططة الى موسكو ، قام الاتحاد السوفييتي بغزو تشيكوسلوفاكيا . ونظرا لما نجم عن ذلك من نتائج داخلية وسياسية عالمية ، فقد اقتنع الرئيس جونسون بانه ليس من الحكمة او الصحة ، ان يذهب في مثل هذه الظروف الى موسكو ، وبالتالي فقد امر بسحب الاعلان عن الزيارة .

بدا القادة السوفييت يظهرون اهتماما متزايدا بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية خلال خريف عام ١٩٦٨ ، وربما كان ذلك يعود لسببين يتمثل الاول برغبة هؤلاء القادة في تلطيف اثر غزوهم لتشيكوسلوفاكيا ، والثاني بكون حملة الانتخابات الاميركية قد بدأت آنذاك . والذي حدث بعدئذ ان المسؤولين الاميركيين اضطروا للاخذ بخيار اعادة النظر في مواعيد المحادثات خلال الاشهر التي تلت غزو تشيكوسلوفاكيا ، وما لبث الرئيس جونسون ان قرر فور انتهاء انتخابات تشرين الثاني لذلك العام ان يقوم بآخر جهد لوضع هذه المحادثات على خط الانطلاق . واجريت اتصالات غير رسمية مع المسؤولين السوفييت حول هذا الموضوع ، وبدا ان الطرفين توصلا الى فهم مشترك عام للاهداف الرئيسية التي يمكن ان تتجه اليها محادثات الحد من الاسلحة . ومهما يكن من امر ، فقد رأى الرئيس جونسون انه ، يجب ان يأخذ موافقة الرئيس المنتخب الجديد ريتشارد نيكسون قبل التقدم الى موقع آخر على طريق هذه المحادثات . ولكن نيكسون ومستشاريه لم يستجيبوا الى خطة جونسون ، لانهم لم يشاؤوا ان يحملوا مسؤولية المفاوضات قبل ان تتاح لهم الفرصة لدراسة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بالتفصيل . وينفس الوقت فقد حاول ممثلو الرئيس المنتخب ان يقنعوا الاتحاد السوفييتي بعدم اتخاذ اية ردود فعل

ملائمة نجاح محاولات ادارة جونسون الهادفة الى تحديد زمان ومكان لهذه المحادثات (١) ، عبر ايجانهم بانهم لن يلتزموا بما نتعهد به هذه الادارة . وعندما ترك الرئيس جونسون البيت الابيض ، كانت التحضيرات والالتزامات الاميركية المتعلقة بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، لا تزال قائمة ، ولكن هذه المحادثات لم تكن قد بدأت بعد ، وبالتالي فقد كانت كل من الدولتين مستمرة في توسيع ترساناتها الاستراتيجية . وهكذا فقد تركت هذه المسألة المعقدة التي تحمل الكثير من التناقضات ، الى الرئيس الجديد ريتشارد نيكسون ليعمل على معالجتها .

ه - التناقضات السياسية :

عندما انتهت رئاسة جونسون كان اغلب الاهداف السياسية التي وضعت من قبل الرئيس كنيدي في عام ١٩٦١ قد انجزت . فقد تم الابتعاد بسياسة ايزنهاور الدفاعية ، وضعف دور الاسلحة النووية في تعامل الولايات المتحدة الاميركية مع اعدائها وحلفائها على حد سواء . وبالرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية لم تستبعد الاستخدام الاول للأسلحة النووية من قبلها ، فان الوضع الدفاعي الشامل فيها كان معدا لتأمين خيارات تقليدية يمكن الاعتماد عليها . وبالإضافة الى ذلك ، فانها تبنت موقفا تكون القوة النووية فيه ذات قيمة سياسية وعسكرية محدودة ، وما ان انتهت أزمة برلين وأزمة كوبا ، حتى أصبح الميزان الاستراتيجي لا يلعب اي دور مباشر في ادارة النزاعات . اما الايجابيات المختلفة كالتقدم في مناقشة بعض الاجراءات الهامة للسيطرة على السلاح ، واقامة الخط الساخن بين العاصمتين موسكو وواشنطن ، والخطر المحدود لتجارب ومعاودة عدم انتشار الاسلحة النووية ، فقد عزيت بشكل رئيسي الى مباديات ادارتي كنيدي وجونسون .

(١) - لقد نوقش هذا الشهد والمظاهر الاخرى لمحاولة انقاذ محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، في كتاب جونسون « نقطة التفوق » الصفحات ٤٨٧ - ٤٩١ وفي كتاب نيوهاوس « الفجر البارد » الصفحات ١٢٦ - ١٢٨ . وكان هيربرت همفري قد ادعى في مقابلة تلفزيونية في عام ١٩٦٩ ، بان الرئيس نيكسون نسب اجتماع القمة الذي كان مقررا في عام ١٩٦٨ (انظر واشنطن بوست - بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٦٩) .

وقد تم تقديم محاضرة من خلال سنوات رئاستي كينيدي وجونسون في اتجاه استقرار الميزان النووي . واصبحت القوات الاستراتيجية الاميركية في نهاية اعوام الستينات ، قادرة على البقاء بدرجة عالية ، ويمكن الاعتماد عليها بشكل اساسي للردع الانتقامي . حدد عدد الانظمة الاستراتيجية التي تم نشرها ، وجرى رفض انتاج الجيل الجديد من الاسلحة الهجومية بحجة استمرار الابحاث بشأنها . ولعل الاهم من كل ذلك ، تمثل في نجاح الادارة الاميركية برفض صنع الصواريخ المضادة للصواريخ على نطاق واسع ، وفي وقوفها الى جانب الافتراض القائل بأن الردع ، المتبادل كان ضرورة لا يمكن تجاوزها ، ومحاولتها بدء محادثات السلاح مع الاتحاد السوفييتي بغية السيطرة على السباق الاستراتيجي .

وبالمقابل فان السياسات النووية الاستراتيجية في ظل الرئيسين كينيدي وجونسون ، احتوت على عناصر مهمة عملت بدورها على الاقلال من ايجابيات الاستقرار . فلم تكن القرارات بشأن تسريع البرامج الاستراتيجية الاميركية والتأكيدات على التفوق ، لتتلاءم مع عدم اهتمام الرئيس كينيدي بالمقارنات العددية وافتراضه بأن الفائدة من القوة النووية كانت محدودة . وبالإضافة الى ذلك ، وبالرغم من عقيدة الضربة الاولى الكاملة ، وما اعير من اهتمام لاحق للدمار المضمون ، فان الاهتمام المبكر بالتفوق العددي - والخيارات المضادة - للقوة ، استمر في التأثير على الخطط الاستراتيجية التي اعتمدت فيما بعد . واخيرا فان ادارة جونسون حصلت على مركبات نقل الرؤوس النووية المتعددة ووافقت على نظام « الحراسة » الصاروخي (SENTINEL) ، حيث اعتبر هذان القراران غير ضروريين ومسببين لعدم الاستقرار . وباختصار فان السياسات الاستراتيجية في اعوام رئاستي كينيدي وجونسون كانت قد احتوت على تناقضات سياسية انعكست بشكل او بآخر على برامج الاسلحة والعقائد الدفاعية الاميركية .

ـ اسلوب الاقتراب التحليلي لدى ماكنمارا :

لا شك في ان اسلوب اقتراب ماكنمارا في تخطيط القوة الاستراتيجية ، كان قد عزى الى القيود التي فرضت من جانب واحد والى الاستقرار المتبادل

الذي عرف في ظل ادارتي كسدي وجونسون . وحدث ان التأكيد على الهدف من الدمار المضمون ، استخدام اسلوب دقيق لتحديد متطلبات القوات ، كشفنا الاعتماد بفائدة سياسات تحديد الخسائر ، واديا الى تأمين الادارة اللازمة لتحاشي الضغوط السياسية الداخلية والبيروقراطية التي كانت موجهة الى تخفيف نشر أنظمة الأسلحة . وبغية التواء الضوء على هذه النقطة ، كان لا بد من البحث في اثنين من الخواص المتعلقة بما نعرف ناسلوب الاقتراب من الأنظمة هما : التخطيط في الحالة الاسوأ ، وفعالية التكلفة .

التخطيط في الحالة الاسوأ :

كان الجدل حول التخطيط في الحالة الاسوأ - حسب عدة وجهات نظر - شديدا من الناحيتين العملية والبيروقراطية . ونظرا لان الرادع الاميركي كان معدا للتعامل مع تهديدات اكبر مما هو متوقع ، ومع هجمات يفترض انها قدرت مع الاخذ بعين الاعتبار لمصلحة الاتحاد السوفيتي ، فان انقادة الاميركيين كانوا يستطيعون التصرف بثقة اكبر خلال الازمات ، وبالتالي فقد وجد حلفاء الولايات المتحدة في التزاماتها ، قدرا اكبر من المصادقية ، واستطاع صانعوا القرارات السياسية في الاتحاد السوفيتي ان يقيموا قوة الردع الاستراتيجية الاميركية بشكل واضح جدا . وبالإضافة الى ذلك ، فان تشكيل القوات الاستراتيجية الاميركية الذي يلبي متطلبات الدمار المضمون حسب الافتراضات الاسوأ ، اصبح اسوأ مقيدا للدرجة ان وزير الدفاع الاميركي استخدمه لمواجهة الطلبات التي تلح على زيادة مستويات الأسلحة او الجيل الجديد منها . فما ان كان يتم الحصول على القدرة الانتقامية الكافية ، حتى تؤدي النفقات اللازمة للأسلحة الإضافية الى خفض مقابل في القدرة على ايقاع الخسائر . ولذا نرى بأن هذا الاسلوب في التخطيط الدفاعي ، ادى الى استقرار العوامل الأساسية في السياسات الاستراتيجية لوزير الدفاع الاميركي ماكنمارا .

وعموما فقد كانت للأسلوب التحليلي نقاط ضعف عزيت الى العيوب وعدم التلاؤم في السياسة الاستراتيجية وفي القرارات عن الأسلحة خلال عهد ادارتي

كنيدي وجونسون . فمن ناحية نجد ان التخطيط الدفاعي حسب افتراضات الحالة الاسوأ ، ادى الى رفع مستوى الاسلحة الاستراتيجية الى النقطة التي حل فيها الاهتمام غير الواقعي والمبالغ به مكان الحذر بما يتعلق في تقدير القدرات المستقبلية . ففي خريف عام ١٩٦١ ، مثلاً وعندما اظهرت المعلومات التي حصل عليها القمر الصناعي الاميركي عدم وجود نشاطات نشر كبيرة للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات السوفيتية ، اصبح من الصعب دعم وجهة النظر القائلة بأن التخطيط الحذر يتطلب استمرار وتوسعا في الموجهة السابقة من قرارات ادارة كنيدي عن الانتاج الاستراتيجي للأسلحة والانظمة . واعترف وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا فيما بعد بأن هذه القرارات ، التي اعتمدت اساسا على حسابات « محافظة » ، ادت الى تشكيل قوة اميركية اكبر من اللازم بسبب الشكوك حول النوايا السوفيتية ، كما ان القدرة الصناعية - التقنية المحسوسة للاتحاد السوفيتي ، لم تترك خيارا للولايات المتحدة الاميركية الا في وقاية نفسها ضد « ما اعتبر انذاك مجرد قوة سوفيتية محتملة نظريا » (١) . ومهما يكن من امر ، وكما ذكرنا سابقا ، فان غياب المعلومات الدقيقة عن خطط القوة المستقبلية للاتحاد السوفيتي ، كان يدعو بالضرورة الى توسع لاحق في برامج نشر الصواريخ الاميركية من النوعين « مينوتمان » و « بولاريس » . وكان لا بد للتفوق الاستراتيجي الاميركي ، وقدرة الولايات المتحدة الاميركي من كشف البدء بأي برنامج صاروخي كثيف لدى السوفييت ، وامكانياتها في الحصول على ما تريد من اسلحة اضافية ، ان تقدم لها ! للولايات المتحدة الاميركية) الامن الكافي لوضعها الردعي النووي .

وكان يجب تكرار نموذج مماثل لدى تطبيق منطق الحالة - الاسوأ في حل مسألة الشكوك المتعلقة بالصواريخ السوفيتية المضادة للصواريخ (ABM) الامر الذي ادى للاتجاه بشدة الى مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة المعروفة ب (ميرف) وبالتأكيد فان الجدل حول « الميرف » كوسيلة لمواجهة

(١) - انظر الصفحة ٤٤٦ من كتاب وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » .

ضد الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) . ان قد نجم عن الجهود الاولى الموجهة لتطوير رؤوس حربية مستقلة . ولكن المؤشرات اللاحقة دلت على ان الاتحاد السوفييتي لم يكن يعمل فعلا على توسيع دفاعاته الصاروخية ، وبالتالي فقد كانت الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تخفف التشدد في عناصر الدمار المضمون ، وتؤخر القرارات المتعلقة بتجارب تحليق مركبات نقل للرؤوس النووية المتعددة (ميرف) ، وانتاجها ، حتى تظهر دلائل نشر الاتحاد السوفييتي شبكات دفاعه الجوي الصاروخي المضاد للصواريخ . ومع اعطاء اهمية ووزن للاعمال السياسية اكبر من الاجراءات ، في حالة القرارات المتخذة بشأن كل من نشر الصواريخ وتطوير مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، فقد كان ممكنا ان يناقش التخطيط في « الحالة - الاسوأ » وفي ظل الدمار المضمون ، على انه ليس « فحا » تحليليا يؤدي اوتوماتيكا الى تشكيل قوات اكبر ، بل الى محاولة متعمدة لاستخدام المنطق العسكري في تحليل القرارات التي اتخذت لاسباب اخرى ، سواء كانت هذه الاسباب بيروقراطية او ناجمة عن تنازلات لهيئة الاركان المشتركة الاميركية ، او عن الرغبة في تحقيق وضع متفوق بالنسبة للاتحاد السوفييتي . ومع ذلك ، وفي ظل هذا التفسير ، فان الحسابات المتعلقة بالتخطيط المحافظ كانت غالبا غير متوافقة مع الهدف من الاستقرار المتبادل والسيطرة على الاسلحة .

فعالية التكلفة :

نجح وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا ، بشكل خاص في استخدام حسابات فعالية التكلفة ، في صراعه مع برامج تحديد الخسائر ذات الحجم الكبير ، وخاصة بالنسبة لانظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الكبيرة . وكان تحقيق الهدف من الدمار المضمون يترافق دائما ، بالاضطرار الى صرف نفقات لاحقة على القوات الهجومية والدفاعية ، لانه كان متوقعا دائما ان تسهم برامج تحديد الخسائر في اعطاء مردود معقول في عدد الضحايا الاميركيين الذين يمكن انقاذهم . ومع تنامي الوضع الاستراتيجي السوفييتي ، وتحوله الى وضع قوي وقادر على البقاء فقد كان لا بد من تحقيق هذه الشروط . وهكذا

فلم تكن الإدارة الأميركية قادرة على الخيار بين إنشاء نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ وتطوير القوات الهجومية التي تستطيع بنفس الوقت ان تقلل الخسائر الناجمة عن الهجمات السوفيتية . وحتى بعد اتفاق عشرات المليارات من الدولارات الأميركية . فلن نكون اميركا بعامن مما يلحق بها ، حيث يستطيع الاتحاد السوفيتي ان يبطل جهودها بثمن اقل . وقد امكن تجنب قضية حساسة عبر التاكيد على هذه العوامل التقنية والاقتصادية ، وعلى الجدل المتمثل بكون برامج تحديد الخسائر ذات مزايا تؤدي غالبا الى عدم الاستقرار . وبعد ذلك ، فقد كان مفضلا من الناحيتين السياسية والبروقراطية ان يقال بان الردع المتبادل لا يمكن تجنبه عوضا عن القول بانه غير مرغوب به - كما كان يرتأي السيد ماكنمارا .

اما تركيز الادارة الاميركية على اعتبار فعالية التكلفة عاملا رئيسيا في تقييم خيارات الاسلحة ، فقد خلق مسائل متعددة . وبالرغم من كون هذه الفعالية اداة ذات قيمة كبيرة في معارضة البرامج الاستراتيجية الباهظة التكاليف الا انها لم تكن اجراء صحيحا للتعامل مع البرامج غير المكلفة نسبيا ، والتي يكون لها عادة تأثير سياسي على درجة من الاهمية .

لقد دعم بعض المسؤولين الرسميين الاميركيين - خلال منتصف الستينات . فكرة نشر ما عرف آنذاك بشبكة الصواريخ المضادة للصواريخ على اساس ان هذا الدفاع الصاروخي سيكون فعالا جدا ضد الهجمات التي تستخدم فيها الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات على ارتفاع منخفض ، ولن تزيد تكلفته عن خمسة مليارات من الدولارات الاميركية ، بينما كان برنامج الدفاع الصاروخي الكامل سيكلف خمسين مليار دولار . ونذكر مثلا ان وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا كان يشير الى فعالية نظام « الحراسة » الصاروخي ضد الهجمات المحدودة ، مؤكدا ان القرار عن نشر نظام دفاعي مضاد للصواريخ سيتأثر بعوامل تقنية واقتصادية مختلفة تماما عن العوامل المماثلة لها في انظمة الدفاع الصاروخي الكبيرة . وكانت مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة مغرية ايضا من ناحية فعالية التكلفة . ولم تكن هذه الانظمة

بمثل اسلحة فعالة للدمار المضمون تقل تكلفتها كثيرا عن صنع صواريخ اضافية
فحسب : بل كان يمكن تحسين هذه المركبات من حيث الدقة بتكلفة اضافية
محدودة وبحيث تلبي متطلبات الحد من الخسائر ايضا . وبالتالي فقد وجدت
ادارة جونسون نفسها مشدودة بقوة الى مركبات نقل الرؤوس الحربية
المتعددة ، لاسباب اقتصادية اولا ولان هذه المركبات تستطيع ان تنفذ مهامها
حربية متعددة - وتؤمن للولايات المتحدة الاميركية تفوقا عدديا في الرؤوس
النوية ، مما يؤدي بدوره الى دعم اهداف السياسة الخارجية الاميركية .

وقد اكد بعض اعضاء ادارة جونسون واخرون من الاوساط غير الحكومية
- خلال عملية صنع القرار المتعلق بنظام « الحراسة » الصاروخي ومركبات
« الميرف » ، بأن هذه البرامج تناقض الاستقرار المتبادل . وقد اتجهت اغلب
مناقشاتهم بعيدا عن تحليل المتطلبات العسكرية والى مسائل ردود الفعل
السوفيتية والمفاوضات - عن الاسلحة . وقد اخذت حدود الاقتراب التحليلي
بعين الاعتبار من قبل مخططي البنتاغون الذين اعترفوا بأن الدمار المضمون
لم يحدد سوى الحجم العام للقوات الاستراتيجية الاميركية ، ومن قبل وزير
الدفاع الاميركي ماكنمارا الذي اعترف شخصيا بان درجة وقاية الولايات
المتحدة الاميركية لنفسها ضد الشكوك هي مبدئيا مسألة محاكمة عقلية ، وليست
مسألة تتعلق بالتقنيات الكمية والاسس الميكانيكية (١) . وقد كان من الاهمية
بمكان ان يكشف فيما اذا كانت الاحكام النوعية الحرجة على قضايا ردود الفعل
السوفيتية والسيطرة على الاسلحة ، تعطى فعلا لافضلية ضمن نظام التخطيط
الدفاعي الاميركي .

الاستقرار الاستراتيجي وردود الفعل السوفيتية :

كانت السياسة المعلنة للرئيسين كينيدي وجونسون تأخذ بعين الاعتبار
تأثير القرارات الاميركية عن الاسلحة الاستراتيجية على برامج الاتحاد السوفيتي
والاستقرار الشامل للميزان الاستراتيجي بين الدولتين الكبيرتين . وقد شرح

(١) - انظر « بيان وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا عن العام المالي ١٩٦٧ والبرامج
الدفاعية للاعوام ١٩٦٧ - ١٩٧١ » (كانون الثاني - عام ١٩٦٦) الصفحات ٥٥ - ٥٦ .

ذلك من قبل مساعد وزير الدفاع الاميركي جون ماك نوغتون منذ اوائل عام ١٩٦٢ ، تم تم التعبير عنه من قبل وزير الدفاع ماكنمارا نفسه في وضعه لفناهرذ الفعل ورد الفعل . اما القرارات المتعلقة بالقاء الانظمة المعرضة للاصابة وتحديد عدد المركبات الاستراتيجية الاميركية الى مستويات منتصف اعوام الستينات ، والتأكيد على الدمار المضمون اكثر من تحديد الخسائر ، فقد تأثرت بالرغبة في تجنب اثار ردود الفعل السوفيتية او افساد استقرار الميزان الاستراتيجي ، كما ان الوقوف ضد نشر أنظمة الدفاع الساروخي الاميركي المضادة لسواريخ ، نجم عن الاهتمامات بسباق التسلح . وبالمقابل ، فقد حدث في بعض الحالات ، ان المسؤولين في الادارة الاميركية ، لم يعيروا اهتماما للاحكام السياسية ولم يستخدموا الاسلوب التحليلي في حساب ردود الفعل السوفيتية المحتملة .

كانت سلسلة الاحداث المتعلقة بمسألة ردود الفعل السوفيتية ، تدور حول بناء القوة الاستراتيجية الاميركية في مطلع اعوام الستينات . وقد ادعى عدة خبراء بأن البرامج الاميركية اثرت على تطوير وضع الاسلحة الاستراتيجية في الاتحاد السوفيتي خلال الاعوام التالية ، حيث دعم وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا هذا الرأي ايضا . وقد لاحظ ماكنمارا اثناء شرحه للمبررات بأن القرارات المتعلقة بالبرامج الاميركية كانت معدة لتحسين قدرات الردع المستقبلي ، وان الاتحاد السوفيتي لم يكن قادرا على قراءة النوايا الاميركية ، وبالتالي فقد تم التوصل الى استنتاج مفاده ان استمرار بناء القوة الاميركية في خطوات متسارعة سيؤدي في وقت ما الى تحقيق قدرة يمكن الاعتماد عليها في الضربة الاولى ضد الاتحاد السوفيتي (١) . ولم يكن مدهشا ان يؤدي التأكيد على التفوق ، الى اثار ردود السوفيتية ، على ضوء الافضلية التي تمتعت بها الولايات المتحدة الاميركية في ذلك الوقت . ولعل من المهم ان نذكر ان ف. ف. كوزنتسوف - احد المسؤولين . في وزارة الخارجية السوفيتية ، كان

(١) - انظر الصفحة ٤٤٦ من كتاب وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا « القوى الحرة (الديناميكيات) للاستراتيجية النووية » .

قد حذر - بعد وصول الرئيس كينيدي الى سدة الرئاسة الاميركية - ممثلي الادارة الاميركية الجديدة انه اذا استمرت الولايات المتحدة الاميركية في توسيع ترسانة اسلحتها الاستراتيجية ، فانه لا يتوقع الا يحرك الاتحاد السوفيتي ساكنا (١) .

ومع ذلك فقد اختارت ادارة كينيدي ان تتجاهل هذا التحذير لاسباب تعود جزئيا الى عدم حساسيتها الواضحة باحتمال رد الفعل السوفيتي وبمضامين هذا الرد ، بالإضافة الى اعتقادها بالحاجة الماسة الى موقف اميركي متفوق ، يدفع بالاتحاد السوفيتي الى القبول بتحديد الاسلحة (٢) . وكان من نتيجة توسيع البرامج الاستراتيجية الاميركية وكشف ملابسات « الثغرة الصاروخية » اما الراي العام ، ان قام الاتحاد السوفيتي بمحاولته الفاشلة لوضع الصواريخ في كوبا ، وبالتالي فقد اضطر هذا الاخير الى الاسراع ببناء قوته الاستراتيجية مشرا السباق في مجال امتلاك الاسلحة الاستراتيجية ومحددا التقدم في مجال السيطرة على الاسلحة - وقد ادت هاتان النتيجتان الى تأثيرات سلبية على الامن الاميركي . ولو اعطى المسؤولون الاميركيون اهمية اكبر لرغبة السوفيتية في تحقيق المساواة النووية - بالمعنيين السياسي والعسكري - وكانوا اكثر حساسية للتأثير الحاد الممكن لسياساتهم الاستراتيجية ، لكانوا استطاعوا توجيه الحد الأدنى من الضغوط على الاتحاد السوفيتي بتعديل الميزان النووي وبالتقليل من حجم وخطوات البرامج الاستراتيجية الاميركية ، متجنبين الاعلانات العامة عن تفوقهم ورفضهم لعقيدة الرد المسيطر عليه . وبالرغم من ان النجاح قد لا يكون مضمونا في هذه الحالة فلا بد ان تكون هذه الاستراتيجية قد جعلت الولايات المتحدة الاميركية تتجنب

(١) - انظر الصفحة ٢٠١ من كتاب شليسنجر « الف يوم » .

(٢) - انظر نفس المرجع السابق - اما بشأن مناقشة سياسة ادارة كينيدي فيمكن الرجوع الى الصفحات (٤٦٤ - ٥٠٠) من كتاب « من التسليح الى نزع السلاح » .

المخاطر النووية المباشرة في أزمة الصواريخ الكوبية وفي المشكلات الاستراتيجية الطويلة الامد التي جاءت بعد تلك الازمة (١) .

فمن الولايات المتحدة الاميركية تبدو خلال اعوام رئاسة جونسون وكأنها تريد اضعاف رغبة موسكو في المساواة العددية او حتى في الكفاية العسكرية . وقد كان سابقا لاوانه بالنسبة لوزير الدفاع ماكنمارا ان يعلن مبدأ الردع المتبادل في عام ١٩٦٣ وبمجرد املاك الاتحاد السوفييتي لقوة انتقامية دنيا (٢) . ثم بقي الاتحاد السوفييتي في موقف امني متخلف عبر منتصف اعوام الستينات ، ولكن ولكن طريقة ماكنمارا في سبق التسليح لم تتعامل مع الفعل ورد الفعل السياسيين - اي مع الاهتمام السوفييتي في منافسة القوة الاميركية والوصول الى وضع فعلي يقف فيه الطرفان وقفة الند للند . وفي نهاية عام ١٩٦٥ ادعى ماكنمارا بأنه لا توجد اية مؤشرات عن كون السوفييت يحاولون تطوير قوة استراتيجية كبيرة كقوة الولايات المتحدة الاميركية وذهب خارج التقييم الحقيقي للوضع الراهن معتبرا ان القادة السوفييت توصلوا الى استنتاج واضح يتمثل بفقدانهم للسباق الكمي (٣) .

ويجدر ان نلاحظ انه لدى فحص البرامج الاميركية من وجهة النظر السوفييتية ، فان مخططي البنتاغون لم يقيموا بشكل دقيق تأثير البرامج الاستراتيجية الاميركية على الردع السوفييتي . وقد احتوت بيانات الدفاع السنوية تقديرات كمية عن ردود الفعل السوفييتية المحتملة على برامج

(١) - ارتأى روجر هيلزمان - وكأنه كان يرى ما سيحدث ، بأنه توجد مخاطر جمة في قرار ادارة كينيدي عن اعلام الاتحاد السوفييتي بالثغرة الصاروخية المعكوسة في تشرين الاول ١٩٦١ ، وأكد بأن السوفييت سوف يسرعون بدون شك برنامج الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات لديها وبشكل يتجاوز كل ما كان معمولا به قبل ذلك . (كيف تحرك بلدا ، الصفحتان ١٦٣ ، ١٦٤) .

(٢) - اعلن ماكنمارا هذه النقطة في حديثه امام النادي الاقتصادي في نيويورك . انظر نشرة انباء وزارة الدفاع رقم ١٤٨٦ - ٦٣ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ الصفحة ٨ .

(٣) - مقابلة مع روبرت ماكنمارات وزير الدفاع : هل تبطئ روسيا سباق التسليح ؟ بتاريخ ١٢ نيسان ١٩٦٥ ، الصفحة ٥٢ .

الدفاع الأميركية ، ولكن الارقام المقدمة كانت تتعلق بالحد من الخسائر ، في الولايات المتحدة الاميركية . بينما لم تكن تمت بصلة الى الدمار المضمون السوفييتي(١) . وكان الفرق حرجا بين الحسابين المتعلقين بتحديد الخسائر الاميركية والدمار المضمون السوفييتي ، حيث كان الهدف من الحساب الاول يتمثل بمعرفة امكانية برامج تحديد الخسائر في الولايات المتحدة الاميركية ، في انقاذ حياة الاميركيين وبالتالي فان هذه الافتراضات كانت محافظة من وجهة نظرنا . وكان يفترض في القوات الاميركية المخطط لها ان تنجز حجما من المهام اكبر مما تستطيع القوات السوفييتية انجازها . اما الهدف من الحساب الثاني فكان يتمثل بتقييم امكانية الاتحاد السوفييتي في المحافظة على الدمار المضمون ضد الولايات المتحدة الاميركية وبالتالي فان الافتراضات عن هذه الحسابات كانت محافظة من وجهة النظر السوفييتية طالما انها تعطي مستوى عال من الفعالية للقوات الاميركية ومستوى منخفضا للقوات السوفييتية .

كانت حسابات الدمار المضمون السوفييتية قد انجزت لعدة سنوات من قبل المحللين في وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة حيث اخذ بها من قبل البنثاغون اثناء الاعمال التحضيرية لمبادرات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٦٨ . ولكنه بدا غريبا ان هذه الحسابات لم تنفذ في وقت سابق وعلى اساس منظم من قبل وزارة الدفاع . وعموما فان الولايات المتحدة الاميركية ردت فيما بعد على التهديدات السوفييتية حسب الحالة الاسوأ وفي الجانب الهجومي ، وكانت محافظة الى الحد الاقصى في ردها على مؤشرات امتلاك الاتحاد السوفييتي للصواريخ المضادة للصواريخ . ونظرا لان قادة الادارة

(١) - نفس المرجع السابق . وقد عرض كل من الن اينتهوفن

و ك. واين سيمث من مسؤولي وزارة الدفاع التي كان يشغلها مكنمارا في كتابهما « كم يكفينا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » جدولا نموذجيا مأخوذا من البيان السنوي على الوضع الدفاعي ، حيث احتوى على نتائج حسابات الدمار المضمون السوفييتي (صفحة ١٨٩) . ولكن هذه الارقام لم تظهر في اي بيان رسمي آخر او في اي بيان عام للمسؤولين في ادارتي الرئيسين كينيدي وجونسون .

الأميرالية ففروا بهم عموا الاتحاد السوفييتي الضيقه الاميرالية في اجراء التحليلات الاستراتيجية ، فقد كان من الصعب ان ترى كيف استطاع المخططون الاميركيون تجنب التفكير في ان المخططين السوفييت سيعدون الى تقييم البرامج بنفس طرقهم وانى الرد عليهم بنفس اسلوبهم . ولا بد ان تكون هذه الحسابات قد اظهرت - مثلا - ان المخططين العسكريين المحافظين في موسكو والذين تفحصوا مضامين برامج النشر الاستراتيجي الاميركي السابقة ، كانوا يخشون الجمع بين نظام « الحراسة » الصاروخي ونشر مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، والذي سيشكل تهديدا جديا للقدرة الانتقامية السوفيتية المقترحة . لم تكن التحاليل الكمية دائما ضرورية لتبين التأثيرات المحتملة للقرارات المتخذة عن الاسلحة ، ولكن النقص في دراسات المنتفعون المنظمة والمبكرة عن ردود الفعل السوفيتية على مركبات « الميرف » ونظام « الحراسة » الصاروخي جعل من الصعب على صانعي القرارات السياسية ان يروا تأثير النتائج المحتملة في هذه القرارات على الميزان الاستراتيجي المستقبلي .

القرارات عن نظام « الحراسة » الصاروخي ومركبات « الميرف » :

يوجد دليل على ان ردود الفعل السوفيتية قد اخذت بعين الاعتبار في حالة نظام « الحراسة » الصاروخي . وقد اوضح اثنان من معاوني وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا ، بانه رأى وقدر خطورة رد الفعل السوفيتي على نظام (الحراسة) الصاروخي قبل الموافقة على البرنامج (١) . ولو كان ذلك صحيحا ، فان الحساسية الاكبر لتأثيرات عدم الاستقرار لمثل هذا النظام الدفاعي ، تكون قد مكنت المسؤولين الرسميين الاميركيين من اقناع الرئيس جونسون بالمحافظة على موقف سلبي من الصواريخ المضادة للصواريخ . وبالإضافة الى تصاعد الاصرار السياسي والبيروقراطي على هذه الصواريخ ، فان الجماعة المؤيدة لنظام « الحراسة » الصاروخي ضمن الادارة الاميركية اثارت جدلا اميا قوميا بغية الموافقة على نظام « رقيق » للدفاع الجوي الصاروخي المضاد للصواريخ . وبالرغم من ذلك ، فان بعض الخبراء تساءلوا

(١) - انتھوفن وسميث في « كم يكفينا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » الصفحة ١٩٢ .

عن الفعالية التقنية والمصلحة المتصلة بالتعقيد العسكرية لنظام دفاع جوي موجه ضد الصين ، وإذا كان الاستقرار السوفييتي - الأمريكي - قل تنفس بعض الدسم ، فلا بد ان تكون فكرة الخطر المتبادل للصواريخ المضادة للصواريخ والنجاح المحتمل لمناقشات اتفاق مبكر عن الاسلحة النووية مع الاتحاد السوفييتي ، قد اعطى الرئيس دافعا كافيا للتغلب على هيئة الاركان المشتركة والوقوف ضد الاتجاهات انسلابية لاعضاء الدونفرس . وقد نكون هذه السياسة قد ادت ، على الاقل ، الى السماح بالنشر حسب نظام « النقطة - القاسية » الذي يفضل بعض منظري السيطرة على السلاح ، وربما يفضل ماكنمارا نفسه .

كانت القضايا المتعلقة بمركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة واهتمام ادارة جونسون بردود الفعل السوفييتية ، اكثر تعقيدا من المسائل المتصلة بالصواريخ المضادة للصواريخ ، ويمكن القول ان قرار ادارة جونسون عن مركبات « الميرف » ، يعتبر بديلا اقل استقرارا من الحصول على أنظمة استراتيجية جديدة كليا ، او من التوسع في حجم القوات الموجودة . وبالإضافة الى ذلك ، فانه توجد مواضيع مبهمة . تتعلق بمسألة كون تكنولوجيا « الميرف » نفسها عامل عدم استقرار ، كما ترى اغلبية خبراء السيطرة على الاسلحة . وبالرغم من ان دقة الاصابة لمركبات « الميرف » تعرض قدرة بقاء الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الثابتة للخطر ، فان هذه المركبات لا تهدد الصواريخ الموجودة في القواعد البحرية المتحركة (غواصات الخ . . .) . ثم ان تقنية « الميرف » تقدم ردا موثوقا به على الصواريخ المضادة للصواريخ المستخدمة للدفاع الاقليمي ، بمحافظتها على الردع ومنعها العدو من نشر دفاعاته الصاروخية على نطاق واسع . وفي الواقع ، فانه يجب ان نذكر بأن وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا كان قد اقترح مشروعاً لتطوير كتلة الرؤوس الحربية المتعددة التي تحتوي على عدد صغير من هذه الرؤوس ، على اساس ان تبذل هذه الكتلة بأخرى مؤلفة من عدد اكبر من الرؤوس قادرة على النفوذ عبر الدفاعات الجوية المعادية من ناحية ، وعلى تأمين متطلبات الدمار المضمون من ناحية ثانية . وارتأى بعض المحللين ان قادة الكرملين قد يكونوا قد صرفوا النظر عن الاستمرار في البرنامج

السوفييتي لصنع الصواريخ المضادة للصواريخ لانهم اعتبروا ان مركبات (الميرف) الاميركية قادرة على ابطال انظمة الدفاع الجوي الصاروخي بتكلفة اقل بكثير . وقد علق احد المحللين على ذلك بقوله : « ان مركبات الميرف قد تكون قدمت فائدة كبرى من الناحية العملية الى قضية السيطرة على السلاح » (١) .

ومهما يكن من امر ، ففي وضع لا يكون فيه النشر الاقليمين للصواريخ المضادة للصواريخ موجودا ، او يكون محدودا بعدد من المئات فقط ، يمكن القول ان مركبات الميرف تدخل عندئذ عامل عدم الاستقرار الى الميزان الاستراتيجي بزيادة الدافع للقيام بالضربة المضادة للقوة Counterforce ، وبخلق الضغط اللازم للحصول على انظمة جديدة تحل مكان الصواريخ بالستيكية العابرة للقارات المعرضة للاصابة باحتمال كبير ، وبزيادة الشكوك حول القدرات النسبية للقوات النووية الاميركية والسوفييتية . . ولكن وجهة النظر القائلة بأن ربامج مركبات « الميرف » الاميركية يمكن ان تؤدي في النهاية الى نتائج تتصف بعدم الاستقرار ، لم تكن على ما يبدو عاملا مركزيا في قرارات ادارة جونسون .

لقد حلل العديد من محللي البنتاغون مسألة مركبات ثقل الرؤوس الحربية المتعددة (ميرف) باعتبارها اسلحة للدمار المضمون تستطيع تجاوز انصواريخ المضادة للصواريخ لدى الاتحاد السوفييتي . واما بالنسبة للدرجة التي تغطي فيها الحسابات الداخلية استخدام مركبات « الميرف » كاداة للحد من الخسائر ، فانه يوجد دليل ضعيف على الاهمية التي اعطيت لتقديرات الردود السوفييتية . اما اذا تحقق المسؤولون الاميركيون - عبر مناقشاتهم الواسعة لهذه القضية - بأن امتلاك الولايات المتحدة الاميركية لمركبات (الميرف) ذات القدرات « المضادة - للقوة » لن يدفع بالاتحاد السوفييتي الى تطوير

(١) - يورك في « الصواريخ المتعددة الرؤوس » - الصفحة ٢٦ .

(٢) - انظر مثلا هيربرت سكوفيل في « نمو اتفاقية لتحديد الاسلحة الاستراتيجية » (مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي - ١٩٧٠) .

مركبات (ميرف) مماثلة وذات قدرة على تدمير الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات «ICBMs» - وهي المسألة التي واجهت الولايات المتحدة الاميركية في اعوام السبعينات - فمن الممكن ان يعلق القرار عن اجراء تجارب التحليق لمركبات « الميرف » وعن انتاجها حتى بناء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) . وربما كان ماكنمارا قد قرر رفض انتاج مركبات « الميرف » واتفق مع الاركان المشتركة على تطوير انظمة تعمل من البحر او قاذفات متقدمة (متطورة) - وهي برامج اكثر تكلفة ولكنها تشكل عوامل استقرار في نقاط عديدة .

كان واضحا بأن ماكنمارا لم يستخدم تحليل ظاهرة الفعل ورد الفعل الاميركي - السوفييتي بالنسبة لمركبات « ميرف » او للصواريخ المضادة للصواريخ «ABM» . وربما كانت الطاقة التي صرفت لمعارضة قرار الصواريخ المضادة للصواريخ والصعوبة البيروقراطية في الوقوف ضد اكثر من نظام كبير واحد ، تشرحان هذه الظاهرة غير الصحيحة . ومهما كانت الاسباب ، فان تأثير مركبات « الميرف » على الميزان الاستراتيجي لم يكن قد اخذ بعين الاعتبار وبشكل مدروس من قبل المستويات العليا ، حتى بدء التحضيرات لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) في عام ١٩٦٨ ، ولكن القوة الدافعة التي كانت حتى ذلك الوقت وراء مركبات « الميرف » اثبتت انه من الصعب جدا ان تتحقق السيطرة على هذه المركبات ، سواء عبر القيود التي تفرض من جانب واحد ، او بالاتفاقيات التي يتم التوصل اليها بالمفاوضات .

السياسة الاستراتيجية الاميركية كعائق لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

بالرغم من المفاوضات الناجحة للحظر الجزئي على التجارب النووية واتفاقية الخط الهاتفي الحار خلال الاعوام الاولى من الستينات ، فان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن مستعدة لاتخاذ خطوات جدية على طريق السيطرة على الانظمة الاستراتيجية . وفي منتصف الستينات كان ثمة شك بأن بعض

المسؤولين اعتقدوا بأن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن ان تخدم المصالح الامنية للولايات المتحدة الاميركية . ومهما يكن من امر ، فقد طلب صانعو اقرارات السياسة في الادارة الاميركية - لدى اخذهم بعين الاعتبار لامكانيات التحديد الاستراتيجي - ان يتم ضمان التفوق الاميركي في ظل اتفاقية ، وان تؤكد هيئة الاركان المشتركة الاميركية على ترتيبات موثوقة تماما للتحقق والتفتيش في المواقع . وقد عكست المقترحات الاميركية بشأن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٦٨ تخفيفا محسوسا لهذه الشروط الصارمة ، ولكنها لم تغفل الاخذ بموقف اميركي متشدد الى الحد الاقصى ، الامر الذي جعل فرصة قبوله من قبل الاتحاد السوفييتي غير محتملة غالبا . وقد ادعى المستشار السابق لرئيس الولايات المتحدة الاميركية السيد جيروم ويزنر - في تعليقه على سياسات الاسلحة الاستراتيجية الاميركية خلال الستينات - بأن الولايات المتحدة الاميركية حاولت ان « تأخذ كل شيء » عبر « محافظتها على القوة النووية المتفوقة وجعلها الاتحاد السوفييتي

يدخل معها في اتفاقية تؤمن لها الاحتفاظ بتفوقها » (١) .

وبالتأكيد فلو ان المفاوضات المتعلقة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية كانت قد بدأت كما كان مخططا لها ، لكانت الولايات المتحدة الاميركية غيرت وضعها لتسمح للاتحاد السوفييتي بكسب علاقة متساوية في مجال القوة الاستراتيجية . ومع ذلك فلم يكن واضحا فيما اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية مستعدة للتنازل عن مركبات « الميرف » او لقبول الحد الأدنى للصواريخ المضادة للصواريخ بموجب اتفاقية معينة . وعموما فان تبرير نظام « الحراسة » الصاروخي باعتباره مضادا للصين الشعبية والقوة الدافعة لبرنامج الصواريخ المضادة للصواريخ ، كانا سيجعلان الامر صعبا جدا على الادارة الاميركية ، اذا ما ارادت ان تدخل هذه الانظمة ضمن الترتيبات الاميركية - السوفييتية . وفي الواقع فان ثمة دليل على ان الولايات المتحدة الاميركية

(١) - انظر بيان ويزنر عن الصواريخ المضادة للصواريخ ومركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وسباق الاسلحة النووية (الصفحتان ٢١٥ - ٢١٦) .

كانت مستعدة لان تقترح على الاتحاد السوفييتي ان تعمل معه على ابقاء منطقة دفاع صاروخي مضاد للصواريخ « رقيقة » وبموجب ترتيبات يتم التفاوض بشأنها(١) .

وبالاضافة الى ذلك قد كان ثمة دليل صغير على ان تحقيق حظر متبادل لركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة MIRV ، يجب ان يتم مقابل الحاجة الى اقامة هذه الانظمة للدفاع الجوي الصاروخي ، كواسطة لتقوية القدرات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية . ولعل الفشل في تحقيق هذا المتطلب ، بالاضافة الى الشكوك حول التحقق من تحديد مركبات « الميرف » والنشاط الاميركي الداخلي الموجه الى برامج الصواريخ من نوع « مينوتمان - ٣ » و « بوسايدون » ، جعل امكانية السيطرة على هذه المركبات MIRV ، غير واردة حتى لو بدأت محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٦٨ . وحتى لو كانت الولايات المتحدة الاميركية قد اقترحت حظرا على مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ، فان الاتحاد السوفييتي ما كان ليقبل باتفاق يعطي الولايات المتحدة الاميركية سبقا تكنولوجيا في مجال الصواريخ . ولسوء الحظ فلم يكن الاتحاد السوفييتي في هذه الفترة قد اجري التجارب على انظمة مماثلة كما كانت الولايات المتحدة الاميركية قد نفذت تجاربها عليها ، وبالتالي فلو حدث ذلك فعلا لكانت قد توفرت الفرصة الحقيقية وربما الوحيدة لمنع مركبات « الميرف » من الدول الى الترسانات الاستراتيجية لكلا الدولتين الكبيرين .

وبالمقابل فلو اعطيت افضلية عالية للسيطرة على السلاح - كهدف من اهداف السياسة الاميركية - لكانت الحاجة للوقاية الاحتراسية ضد التهديدات السوفييتية المستقبلية للقدرة الانتقامية الاميركية ، وللاسلحة الاضافية التي تؤمن نسبة معينة من خفض الخسائر ، قد توازنت بشكل افضل مع المصالح الامنية التي قد تأتي من اتفاقية فعالة . وعموما فان تقييم متطلبات القوة الاستراتيجية الاميركية من قبل البنتاغون لم يراع مضامين اتفاقيات تحديد

(١) - انظر جون فيني - في النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٩ .

الأسلحة الاستراتيجية المحتمنة ، والتي ستضع فيودا على اوضاع كلا الطرفين . ولو ان الولايات المتحدة الاميركية واجهت تهديدات سرفييتية بدرجة اقل مما كانت تتوقع بسبب مثل هذه الاتفاقية ، لكان منطقياً ان نفترض ان وضعاً امريكياً اقل قوة يفى بنفس الفرض الذي يمكن ان يؤمنه وضع اكثر قوة في الوقوف بوجه الاتحاد السوفييتي غير المقيد بالتحديدات المروضة على الأسلحة . وقد كانت فكرة محاولة تقييم المخاطر والمكاسب النسبية على ضوء الامن الاميركي في ظل اتفاقية للسيطرة على السلاح ، ومقارنة هذا الوضع مع حالة سباق التسلح غير المسيطر عليه ، قد أصبحت متأخرة . ولم تبدأ وزارة الدفاع الاميركية بالتحضير لمحددات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الا في عام ١٩٦٨ ، وتحت ضغط الحاجة الماسة لذلك ، علماً ان تحليل عناصر المخاطر الناجمة عن عدم الاخذ بمبدأ التحديد ، كان يجب ان يتم خلال الاعوام الاولى من الستينات او على الاقل في منتصفها ، حتى يتمكن المسؤولون الرسميون في الادارة الاميركية من تقدير القيمة العالية للسيطرة على الأسلحة (١) وانعكاساتها على مستقبل العلاقات الدولية بشكل عام وعلى مستقبل الدولتين الكبيرين بشكل خاص .

وبالرغم من ان بعض المراقبين كانوا يرون ضرورة دفع الثمن لنشر نظام دفاعي صاروخي صغير لتجنب اقامة نظام مماثل اكبر ، وشراء رؤوس حربية متعددة عوضاً عن أنظمة صاروخية هجومية جديدة كلياً ، فان صانعي القرارات السياسية المدنيين لم ينشئوا برامج مركبات « ميرف » ونظام الحراسة (Sentinel) ، استجابة للطلبات العسكرية او استرضاء لاصحابها . وقد اشار العديد من المسؤولين الرسميين الاميركيين الى ان اقامة نظام دفاع جوي صاروخي رقيق ، قد تحسن الردع ضد الصين الشعبية ، وتقي البلاد ضد الاطلاق العرضي للصواريخ ، وتقوي سياسات عدم الانتشار النووي الاميركية . وبشكل مماثل فقد رأى مخططوا البنتاغون حاجة حقيقية للاستمرار

(١) - لقد اجريت حسابات من هذا النوع من قبل محلي وكالة نزع السلاح والسيطرة على الأسلحة ، منذ عام ١٩٦٥ ولكنها لم تترك تأثيراً يذكر على القرارات الاميركية بشأن الأسلحة الاستراتيجية او بشأن سياسة تحديد الأسلحة الاستراتيجية .

في تطوير وضع مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة كوسيلة للمحافظة على قدرة الدمار المضمون ، وللإسهام في تحديد الخسائر ، والمحافظة على التفوق الأميركي . وقد تكون المعرفة الأفضل لعوامل عدم الاستقرار التي يسببها نظام « الحراسة » وبرنامج « الميرف » ، أدت إلى إغفال أهمية الفوائد المحتملة لهذه الأنظمة ، وإلى تقوية إمكانية الإدارة الأميركية في الوقوف ضد الضغوط الداخلية والبيروقراطية المعاكسة . واربعا كانت الولايات المتحدة الأميركية قادرة عندئذ على تأخير هذه البرامج وتحضير اقتراح أكثر شمولاً عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

تعقيدات الناتو :

لا بد أن نذكر أخيراً تلك العلاقة بين سياسات الأسلحة الاستراتيجية الأميركية وحلف الناتو ، طالما أن روابط الولايات المتحدة الأميركية مع أوروبا الغربية اضطرت القادة الأميركيين خلال أعوام الستينات على اتخاذ قرارات بشأن القوة والسياسة الاستراتيجيتين ، كانت غالباً لا تتوافق وأهداف الاستقرار الأميركي - السوفييتي والسيطرة على الأسلحة الاستراتيجية . أما عقيدة « المدن خارجاً » لعام ١٩٦٢ ، فقد كانت معدة - مثلاً - لاشباع اهتمام الناتو بمصداقية الضمانات الأميركية ، وتقليل الاهتمام الأوروبي بالقوات النووية المستقلة .

وبالرغم من التشجيع الذي أعاد على هذه العقيدة ، باعتبارها خطوة نحو السيطرة على الأسلحة فإنها لم تناقض هدف الإدارة الأميركية المتمثل في تقليل الاعتماد على الأسلحة النووية فحسب ، بل إنها اتجهت أيضاً إلى أحداث عدم استقرار في الميزان الاستراتيجي الأميركي - السوفييتي ، بآثارها المخاوف لدى الكرملين من ضربة أولى أميركية . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الناطقون الرسميون باسم الإدارة الأميركية يصرحون دائماً خلال أعوام رئاستي كينيدي وجونسون بأن التفوق الأميركي كان ضرورياً لإقناع حلفائنا بأن الولايات المتحدة الأميركية سوف تستخدم فعلاً قواتها النووية في حالة حدوث هجوم على أوروبا . وكان الاهتمام المستمر في الخيارات المضادة - للقوة

يتحرك بقوة دافعة ناجمة عن الرغبة في الحد من الخسائر في دول الناتسو ،
وذلك بتوجيه الصواريخ السوفييتية ذات الامداء المتوسطة بالاضافة الى
الصواريخ البالستكية العابرة للقارات على الولايات المتحدة الاميركية . اما
الالتزامات الامنية الاميركية نحو اوروبا الغربية فقد ادت غالبا الى اثارة مأساة
الاختيار بين التضامن مع الحلفاء والاستقرار الاميركي - السوفييتي . ويمكن
القول بالنسبة للحالات التي اتينا على ذكرها اعلاه ان المسؤولين الرسميين في
ادارتي كندي وجونسون ، قد اعطوا افضلية كافية الى الاستقرار الاميركي -
السوفييتي عبر توفيقهم بين الاهداف المتعارضة .

* * *

الفصل الثالث

التكافؤ والكفاية

ومخاضات أحد من الأسلحة الاستراتيجية ١٩٧٤-١٩٦٩

اصطدم الرئيس نيكسون - لدى دخوله البيت الابيض بمشكلة الاسلحة الاستراتيجية الديناميكية والصعبة . وكان الحجم المحسوس والاتجاه غير الواضح لبناء القوة الاستراتيجية السوفيتية قد اثارا أسئلة حرجة بما يتعلق بالمضامين السياسية والعسكرية معا لتحول الميزان النووي . فقد واجهت الولايات المتحدة الاميركية . ولاول مرة في العصر النووي - واقع التكافؤ الاستراتيجي ، واحتمال كون السوفيت متفوقين عدديا في قواعد اطلاق الصواريخ وكيف سيكون تأثير فقدان الرجحان الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية على سلوك موسكو ، وعلى العلاقات مع حلفائنا ؟ وهل يكون التنامي في القوة النووية السوفيتية مهددا لاعتماد الولايات المتحدة الاميركية على قدراتها الردعية ؟ وهكذا فما ان دخل نيكسون الى البيت الابيض حتى وجد نفسه مضطرا لاتخاذ قرارات عملياتية ردا على القضايا الاستراتيجية الجديدة لاعوام السبعينات .

وكان من الاهمية بمكان للرئيس نيكسون ومستشاريه ان ادارة جونسون كانت قد تركت ميراثا من برامج الاسلحة ، التي كانت تشكل قوة الاندفاع ، حيث كانت تجارب التحليق على مركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة MIRV قيد التنفيذ ، كما كانت مخصصات الحصول على أنظمة الصواريخ من النوعين « مينوتمان - ٣ » و « يوسايدون » قد دخلت في ميزانية الدفاع التي

اقترحتها الإدارة السابقة للعام المالي ١٩٧٠ . أما بشأن الأسلحة الدفاعية، فقد كانت الموافقة قد تمت على برنامج الصواريخ المضادة للصواريخ الداخلة في نظام « الحراسة » الصاروخي (Sentinel) وخصصت الأموال اللازمة لبدء بناء المواقع الخاصة به .

ولم يكن على الرئيس نيكسون - الواقع تحت تأثير الطلقات التكنولوجية والبيروقراطية المتعلقة بالميزانية - إلا أن يقرر فوراً فيما إذا كان سيستمر أو يختصر أو يوسع هذه البرامج الاستراتيجية وغيرها .

وكانت القضية غير المحلولة لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سالت) تشكل أيضاً عقبة إضافية ، بالرغم مما تقدمه من فرص لتقوية الأمن الأميركي . ولم تكن قد حددت مواعيد جديدة للمفاوضات بعد التحرك السوفيتي إلى شيكوسلوفاكيا ، لأسباب تعود جزئياً إلى أن إدارة نيكسون طلبت أن يسمح لها بتطوير موقف خاص بها من هذه المسألة . وقد أثنى الرئيس الجديد على الاقتراح الذي كانت إدارة جونسون قد هيأته عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وبالتالي فقد كان عليه أن يقرر فقط موعد بدء هذه المحادثات ، وماهية الاتفاقات التي يجب التوصل إليها .

١ - عقيدة نيكسون الدفاعية :

من المهم أن نتذكر بأن القرارات الدفاعية لإدارة نيكسون التي اتخذت في إطار داخلي كانت تهب عليها رياح التغيير . فقد برر التحرك لعكس الأولويات الوطنية . طلبات خفض مستوى الاتفاق الدفاعي ، واثارت التجربة الفيتنامية لدى جزء متنام من أصحاب الرأي ، القناعة بأن الولايات المتحدة الأميركية تعددت أكثر من اللازم عبر المشاكل العالمية وبالتالي فلا بد من الحد من هذا الدور العالمي . ولا بد من الإشارة أيضاً إلى أن الرئيس ريتشارد نيكسون . الذي كان نائباً للرئيس ايزنهاور ، يواجه الآن قيدين داخليين كانا بدورهما بارزين ومؤثرين عندما دخل الرئيس ايزنهاور البيت الأبيض في عام ١٩٥٣ ، وقد تمثل هذا القيدان بتخفيض الاتفاق الدفاعي ورد الفعل ضد الحروب البرية في آسيا . ومهما يكن من أمر ، فلم يكن الأعضاء الرئيسيون في الكونغرس في عام ١٩٦٩ ،

يهتمون بشكل نشيط بالموضوعات الدفاعية فحسب ، بل كانوا يطالبون أيضا بخفض الاتفاق الدفاعي وبالسيطرة على السلاح . وبالإضافة الى ذلك ، فان خبراء الدفاع - الذين ترك العديد منهم الخدمة الحكومية مؤخرا - كانوا يسهمون في الجدل الدائر في دوائر الكونغرس وفي اوساط الرأي العام الاميركي . وقد ساعدت هذه النشاطات في خلق ادراك واسع الانتشار للقضايا الامنية ، لم يكن له مثيل في سنوات ما بعد الحرب . ونذكر مثلا ان صراح السخط المتعالي ضد نشر نظام « الحراسة الصاروخي » ، ومناقشات مجلس الشيوخ ضد انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ لا يمكن ان تقارن بعدم مبالاة الرأي العام سابقا والدعم القوي الذي قدمه مجلس الشيوخ لمسألة الصواريخ المضادة للصواريخ في السنوات السابقة .

كان اول واكبر جهد لادارة نيكسون موجهها لاعادة النظر في السياسات والبرامج الدفاعية الاميركية .

وما لبثت وزارة الدفاع الاميركية ان قامت فوري لمشاريع الاسلحة بغية تحديد البرامج ذات التكلفة الكبيرة ، التي يمكن اختصارها او إلغاؤها . وقد نظمت ايضا دراسة على مستوى أكبر بغية فحص التكلفة والامكانية والالتزامات المتعلقة بالسياسة الخارجية لعدد كبير من الاوضاع (١) المحتملة للقوة العسكرية الاميركية . ولكن الخطوط الرئيسية العريضة للسياسة الدفاعية لادارة نيكسون بدأت تظهر بعد انتهاء هذه الدراسة .

نقطة التحول في السياسة الاميركية

كان الرئيس نيكسون قد دافع بقوة عن سياسة التفوق النووي خلال حملة الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٦٨ ، وقد ساد عندئذ - اعتقاد كبير بان هذا الموقف سيوجه قراراته عن الاسلحة الاستراتيجية (٢) .

(١) - مذكرة دراسة عن الامن القومي رقم ٣ (وعرفت بـ Nssm-3) وهي الدراسة الثالثة من دراسات مجلس الامن القومي التي اخذت بها الادارة الاميركية . ويمكن الرجوع - بشأن مناقشة الجزء الخاص بالقوات الاستراتيجية من هذه الدراسة - الى صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٦٩ ، وفي الاول من ايار ، والثاني منه ، ١٩٦٩ .

(٢) - أعلن الرئيس نيكسون في حديثه الاذاعي والتلفزيوني في ٢٧ تشرين الاول ١٩٦٨ ، والذي كان عنوان « نقاش حول الدفاع » عن نيته في « اعادة صياغة الهدف الاميركي من التفوق العسكري الواضح » .

ومهما يكن من أمر ، فما ان مر اسبوع واحد على دخوله الى البيت الابيض ، حتى عاد الى المفهوم الذي كان سائدا في عام ١٩٥٦ أثناء رئاسة ايزنهاور ، وأشار الى تفضيله لاستراتيجية « الكفاية » ولم تليث ادارة نيكسون ان عمدت خلال الاشهر القليلة التالية ان رفضت رسميا التفوق على حساب الكفاية (١) .

وقد ادعى العديد من المراقبين بان استراتيجية نيكسون لاتعني شيئا او انها ترمية يعتمد على التلاعب بالالفاظ لسياسة التفوق عبر التقدم التكنولوجي وقد وضعت هذه الاستراتيجية حتى من قبل نائب وزير الدفاع الاميركي دافيد باكارد بأنها ليست سوى تعابير (٢) .

دافيد باكارد بأنها ليست سوى تعابير (٣) صاغها كاتب خطابات . ومهما يكن من أمر ، فان الرئيس نيكسون يكون باعلانه عن عقيدة الكفاية في عام ١٩٦٩ ، قد قبل رسميا التكافؤ النووي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي كحقيقة حياتية لاعوام السبعينات ، وارسى قاعدة خاصة لتوجيه القرارات الاميركية بشأن الاسلحة الاستراتيجية في هذه المرحلة الجديدة ، واعلم كلا من الاصدقاء والاعداء والشعب الاميركي بان سنوات التفوق الاميركي قد انتهت . ولهذه الاسباب فان استراتيجية الكفاية كانت ذات أهمية سياسية وعسكرية لادارة نيكسون ، كما ان القرار بشأن تبني هذه العقيدة يشكل نقطة تحول في السياسات الاستراتيجية الاميركية .

يمكن ان يعزى قرار ادارة نيكسون عن الاخذ بسياسة الكفاية والتخلي عن التفوق الى ثلاثة عوامل هامة هي :

(١) - المؤتمر الصحفي للرئيس نيكسون في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٩ ، « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : ريتشارد نيكسون - ١٩٦٩ (١٩٧١) » الصفحة ١٩ . وقد ايد الرئيس نيكسون الاستخدام السابق لهذا التعبير من قبل هنري كيسنجر . اما وزير الدفاع الاميركي ليرد فقد اشار الى استخدام هذه الجملة من قبل وزير الطيران الاميركي رونالد كوارلز في عام ١٩٥٦ ثم قبل بسياسة الكفاية في مؤتمر صحفي عقده بعد ثلاثة ايام .

(٢) - وقد اضاف دافيد باكارد بان سياسة الكفاية . لاتعني شيئا أكثر من استخدام منسق للكلام . وقد جاء ذلك في كتاب شالرز روبرتس : الاعوام النووية : سياق التسليح والسيطرة على الاسلحة (برايفر ١٩٧٠) الصفحة ٩٨ .

١ - نظراً للنشامي السريع في القوات الاستراتيجية السوفيتية ، فان التفوق أثبت كونه غير عملي من الناحية الاقتصادية . وبالإضافة الى ذلك فان الطائيات الداخلية ركزت على تخفيض ، وليس على زيادة الاتفاق الدفاعي .

٢ - اعتبر الرئيس نيكسون انه لا يمكن تحقيق التفوق النووي ، حيث أظهرت دراسات ادارته بان الولايات المتحدة الاميركية لن تكون قادرة على الامساك ثانية بالمكاسب الاستراتيجية السابقة ، وان ثمة احتمالاً كبيراً في ان يتجاوزها الاتحاد السوفيتي .

واعترف الرئيس فيما بعد بان كل قوة عظمى استطاعت ان تمتلك القدرة على ايقاع خسائر غير مقبولة بالقوة العظمى الاخرى ، وبفض النظر من القوة التي تضرب أولاً ، وأشار الى عدم وجود بديل ممكن لهذا الوضع الردعي المتبادل . ثم اعترف الرئيس نيكسون مرة أخرى - اثناء رفضه لنشر دفاعات صاروخية مضادة للصواريخ على نطاق واسع في مطلع عام ١٩٦٩ - بانه حتى « أثقل » نظام للدفاع الجوي الصاروخي لن يستطيع منع الاتحاد السوفيتي من المحافظة على قدرته في ايقاع خسائر مأساوية (كارثية) في الولايات المتحدة الاميركية (١) .

٣ - شرح الرئيس نيكسون بان محاولات تحقيق التفوق ستثير سباق التسليح، وتزيد من مخاطر حدوث الحرب النووية ، وتسيء الى العلاقات الاميركية - السوفيتية مما يؤدي الى تقليل فرص الوصول الى اتفاق بشأن الاسلحة الاستراتيجية والتحرك الى مرحلة لاحقة من المفاوضات بشأنها (٢) .

وبالمقابل فقد اكد الرئيس نيكسون - بالرغم من رفضه للتفوق على حساب الكفاية - بان الولايات المتحدة الاميركية لن تسمح ان تصبح قوتها الاستراتيجية متخلفة بالنسبة لقوة أية دولة أخرى في العالم . وأوضح بان التخفيض في

(١) - بيان عن نشر أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ في ١٤ آذار ١٩٦٩ ، الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية - ١٩٦٩ الصفحة ٢١٨ .

(٢) - « السياسة الخارجية لاعوام السبعينات : استراتيجية جديدة للسلام » تقرير الرئيس نيكسون الى الكونغرس (١٨ شباط ١٩٧٠) الصفحة ١٢٢ .

القوات الاستراتيجية الأميركية ، تدوير السكك حول مسانئ الاعتماد على الرادع
، هووي الأميركي . وحول اهتمام حلفائنا بهذا الرادع ، ويضعف الرغبة لدى
الاتحاد السوفييتي في التفاوض من اجل تحديد الاسلحة الاستراتيجية . وعرف
الرئيس نيكسون تماما بان اية تغييرات صغيرة في العلاقة الاستراتيجية ستكون
بأهمية ، وان احدا من الطرفين الاميركي والسوفييتي لن يستطيع
الحصول بسهولة على القدرات الكافية في الضربة الاولى ، وبالتالي فقد أكد على
ان الولايات المتحدة الاميركية سترد على أي جهد سوفييتي يهدف الى تغيير
الميزان (١) الاستراتيجية ضمن محسوس .

الاهداف الدفاعية في الداخل والخارج :

كانت القوات الاستراتيجية الأميركية لانزال شغل في ظل إدارة الرئيس
نيكسون ، العمود الفقري للأمن الأميركي ، مؤمنة ردعا للهجمات النووية ضد
الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها ، ومساهمة في ردع الهجمات عبر القناة .
وقد أوضح الرئيس نيكسون بان هذه القوات الاستراتيجية تعتبر . بالإضافة
الى قيامها بتنفيذ المهام العسكرية الاعيادية . « ضرورة لمحافظة على الجو
السياسي المستقر الذي تتخفى فيه التهديدات بالسيوان و القمر ضد
الولايات المتحدة الأميركية الى الحد الأدنى (٢) .

وقد استمرت إدارة نيكسون أيضا في الاخذ بالسياسة السابقة التي تعتمد
على القوات الاستراتيجية الأميركية ، وتساعد في منع الانتشار اللاحق للأسلحة
النووية عبر تأمين « مظلة نووية » للدول الحليفة التي لا تملك مثل هذه
الأسلحة (٣) . وبالإضافة الى القوات الاستراتيجية كان يجب الإبقاء على القوات
النووية التكتيكية كجزء مكمل للاستراتيجية العسكرية الأميركية وبالتالي كان
يجب على هذه القوات الأخيرة ان تخدم لردع أي عدوان شامل سوفييتي أو

(١) - لم يقدر الرئيس هذه النقطة بالحجم اللازم في المرجع السابق ، وفي التقرير الذي
رفعه بعد عام واحد عن السياسة الخارجية الأميركية في السبعينات (٢٥ شباط ١٩٧١) الصفحة ١٢٩ .

(٢) - « بناء من أجل السلام » الصفحة ١٦٧ .

(٣) - نفس المرجع السابق - الصفحة ١٢ .

صيني . ولم تستثن اذارد نيكسون - علم غرار مافعلت الادارات الاميركية السابقة - امكانية استخدام الولايات المتحدة الاميركية لقواتها النووية اولا لمواجهة العدوان التقليدي سواء في اوروبا ام في آسيا .

وقد اعلن الرئيس بانه لايجب مواجهة الهجمات غير النووية المنسقة في اوروبا او في آسيا من حيث المبدأ بقوات تقليدية اميركية (١) .

وبالرغم من ذلك فان كلا من الرئيس نيكسون ووزير دفاعه « ليرد » قد اوضح بجلاء بان الاعتماد على القوى النووية وحدها لمنع او ردع العدوان ليس مرغوبا به . وقد اعتقدا ان الوضع الدفاعي الاميركي الفعال والموثوق ، يتطلب قدرة التعامل مع مختلف انواع العدوان العسكري ، ويجب ان تكون له امكانية القسر . وقد استدعى ذلك ضرورة توفر قوات تقليدية قوية ، تستطيع بالتعاون مع قوات نووية تكتيكية وقوات استراتيجية ، ان تؤمن ردعا قويا ضمن مجال كامل من الخيارات .

وقد اشار الرئيس نيكسون ووزير الدفاع الاميركي ملفين ليرد باستمرار الى انه نظرا لوجود النكافؤ الاستراتيجي ، فان الحاجة لخيارات غير نووية تكون اكبر مما كانت عليه في العقد السابق . وكان عزم الادارة الاميركية لمواجهة طلبات الكونغرس عن خفض مستويات القوة التقليدية الاميركية في اوروبا الغربية ذا أهمية خاصة . وقد اعلن الرئيس نيكسون انه سيخفض هذه القوات « مقابل خفض مماثل في الطرف الآخر يتم الاتفاق بشأنه مع حلف وارسو (٢) » .

لقد عكس حجم ومحتوى الميزانية الدفاعية الكاملة الاهتمام الجدي لادارة نيكسون في المحافظة على خيارات القوة التقليدية . وقد قاربت مخصصات القوات ذات المهام العامة (بدون فيتنام) ، ثم تجاوزت ماكان يخصص لها في

(١) - « استراتيجية جديدة للسلام » الصفحة ١٢٩ .

(٢) - السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية في السبعينات : البنية الجديدة للسلام ، تقرير الرئيس الاميركي نيكسون الى الكونغرس (٩ شباط ١٩٧٢) - الصفحة ٤٤ .

ستتصف أعوام الستينات : حيث صرف أكثر من ١٠٪ منها من أجل القدرات غير النووية . أما نفقات القوات النووية الاستراتيجية في الأعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٣ . فلم تزيد إلا بقليل عن ١٠٪ فقط من مجموع النفقات الدفاعية .

وإذا حسبنا السعر الثابت للدولار مع مراعاة التضخم . نجد أن المعدل السنوي لميزانية الدفاع أثناء رئاسة نيكسون والذي يساوي (١٨) مليار دولار . كان أقل من الميزانية النموذجية السنوية أثناء ادارتي الرئيسين كينيدي وجونسون (١) .

كانت سياسة إدارة نيكسون الدفاعية تشبه في مجالات عدة استراتيجية « الرد المرن » في أعوام رئاستي كينيدي وجونسون . وبالرغم من هذا التشابه ، فإن الدور الذي لعبته القوة النووية في سياسة نيكسون الدفاعية : كان مهما جزئيا عما كان عليه في ظل الإدارة السابقة . وعموما فإن مقارنة مستويات الميزانية - مع أخذ التضخم بعين الاعتبار . لا يؤدي إلى نتائج صحيحة . ونظرا لأن التكلفة الحقيقية للمعدات خلال الأعوام الأولى من السبعينات كانت أكبر بكثير مما كانت عليه في أعوام الستينات ، فإن القوات التقليدية الأميركية في ظل إدارة نيكسون يمكن أن تفارن من حيث التكلفة ، وليس من حيث الفعالية ، مع القوات التي كانت موجودة في أعوام رئاستي كينيدي وجونسون . وبالإضافة إلى ذلك ، ونظرا لتجديد التزامات الولايات المتحدة الأميركية حسب عقيدة نيكسون ، ولاصرار الكونغرس على ضغط النفقات الدفاعية ، فإن المسؤولين الرسميين في إدارة نيكسون استنتجوا بأن القوات ذات المهام العامة ، وخاصة القوات البرية المعدة لتلبية المتطلبات الآسيوية ، يمكن خفضها إلى أدنى من المستوى الذي كانت عليه أثناء رئاسة جونسون . ونظريا فقد كانت هذه القوات معدة في أعوام إدارة جونسون للدخول في حربين ونصف - أي تحارب خلال المراحل الأولى من الحروب الكبيرة في وقت واحد في كل من أوروبا وآسيا بالإضافة لدخولها في صراع مسلح صغير في مكان آخر .

(١) - انظر ادوارد فرايد وآخرين في : وضع الافضليات الوطنية : ميزانية ١٩٧٤ (مؤسسة بيركيسز - ١٩٧٣) - الصفحة ٢١٦ .

وبالمقابل فقد اعتمدت استراتيجية نيكسون على افتراض عدم احتمال حدوث هجمات تقليدية ضد أوروبا وآسيا . وعلى أن المصالح الاميركية الرئيسية والطويلة الامد توجد في شمال شرقي اسيا وأن حلفاء الاسيويين يستطيعون ان يحسنوا قدراتهم الدفاعية التقليدية وأن القوتين الجوية والبحرية للولايات المتحدة الاميركية سوف تبقيان في الباسفيك القربي .

كانت العقيدة الدفاعية لادارة نيكسون المعمول بها في اسيا تمثل الى حد ما - برنامج « النظرة الجديدة » الذي كانت ادارة ايژنهاور تأخذه به . وقد حث المسؤولون الرسميون في ادارة نيكسون على غرار ماكان قد فعل وزير الخارجية الاميركية جون فوستر دالاس خلال منتصف اعوام الخمسينات - حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في اليابان وكوريا على تأمين القوة البشرية للدفاع المحلي ، على ان تؤمن الولايات المتحدة نفسها مايلزم من قوى جوية وبحرية .

ولكن صانعي القرارات السياسية الاميركية لم يستطيعوا ان يتنبؤوا في مطلع السبعينات بالحجم المادي الذي سيقدمه الحلفاء في مجال القدرات الدفاعية التقليدية . وكما حدث منذ عقد مضى ، فقد اظهرت السياسة الدفاعية الاميركية في اسيا مؤشرات عن اعتمادها الكبير على القوات النووية الاستراتيجية والتكتيكية الاميركية في اسيا كبديل عن القوة البشرية . ونذكر مثلا ان وزير الدفاع الاميركي « ليرد » اشار الى ان التفوق النووي الاميركي على الصين سيمكن القوات الاميركية من الاسهام بشكل اساسي في ردع الهجمات النووية او التقليدية الصينية على الحلفاء الاسيويين (١) . وقد ظهرت اهمية القوة الاستراتيجية الاميركية في التعامل مع الصين في جهود ادارة نيكسون للحصول على نظام دفاعي صاروخي مضاد للصواريخ ويغطي اغلب اجزاء الدولة الاميركية، على اساس ضرورته لمصادقية الدبلوماسية الاميركية وفعالية الردع الاميركي في اسيا .

(١) - بيان وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد أمام مجلس النواب الاميركي (لجنة القوات المسلحة) عن البرامج الدفاعية في الاعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٦ وميزانية الدفاع لعام ١٩٧٢ (آذار ١٩٧١) صفحة ١٩ .

حدث بعد زيارة الرئيس نيكسون الى بكين . وتوقيع معاهدة الحد من
الاسلحة الاستراتيجية في موسكو التي حظرت استخدام الصواريخ اقصاها
للسواريخ الصينية أو غيرها ، ان اتجهت الادارة الاميركية لتخفيف اعتمادها على
الاسلحة النووية في آسيا .

وبالرغم من ذلك فقد بدا ان النبتاغون يستمر في تطوير اسلحته النووية
التكتيكية المعدة للاستخدام في اوربا وآسيا على السواء ، مما يدل على استمرار
الاستراتيجية ذات التوجه النووي (١) . اما على المستوى الاستراتيجي فقد
بدا ان اهتمام الادارة الاميركية بخيارات الضربة المحدودة والعقائد « الفتائية »
يسير في اتجاه مواز لتحديث القوات النووية الميدانية الاميركية .

وباختصار فبالرغم من الاهتمام في تقوية القوات التقليدية فان دور
الاسلحة النووية في السياسات الامنية الاميركية ظل غير واضح .

لم يقدم رد فعل الرئيس في الازمات : سوى القليل لايفضح هذا الابهام .
ونذكر مثلا ان الرئيس نيكسون استطاع في خريف عام ١٩٧٠ ان يفشل محاولة
السوفييت لاقامة قاعدة غواصات في كوبا مع تجنب الاعمال العسكرية واستخدام
الضغط الدبلوماسي على الاتحاد السوفيتي . ومهما يكن من أمر ، فان بعض
الخبراء يرون ان الادارة الاميركية بدت في ازمة الشرق الاوسط عام ١٩٧٣ وكأنها
تعلم تهديدا نوويا للاتحاد السوفيتي باستنفار كافة قواتها النووية الاستراتيجية
في العالم (٢) . وعموما فقد انكر المسؤولون في الادارة الاميركية ذلك وادعوا بان
الاستنفار كان يمثل اجراء احترازيا للتأكد من جاهزية القوات النووية الاميركية .
اما وزير الخارجية الاميركية هنري كيسينجر ، الذي كان يعرف ان الوضع

(١) - انظر وليم بيتشر في « الاسلحة النووية التكتيكية النظيفة لاجل اوربا : فوق الحد
الادنى » مجلة الجيش تموز ١٩٧٢ الصفحات ١٧ - ٢٠ . و « دنيس غروملي » في « الخيار
التكتيكي النووي لحلف الناتو في الماضي والحاضر والمستقبل » المجلة العسكرية الاميركية العدد ٥٣
(ايلول ١٩٧٣) الصفحات ٣ - ١٧ . والقضايا الامنية الاميركية في اوربا : المشاركة في الاعباء
والاسلحة النووية ، موضوع تقرير أعد من قبل اللجنة الفرعية للالتزامات والاتفاقات الامنية الاميركية
في الخارج التابعة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، الكونغرس ٩٢ - الجلسة
الاولى عام ١٩٧٣ .

(٢) - باري بليتشمان في واشنطن ستار بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٦٧ .

المتأزم في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى نزاع مسلح أميركي - سوفيتي ، فقد لاحظ بان كلا القوتين العظميين كانتا تراعيان ان تظل المواجهة ضمن الحدود التي لا تهدد الحياة المتحضرة (١) . ولكن هذه الملاحظة الكيسينجرية لم تجب على السؤال الكبير المتمثل فيما اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية مستعدة في ظروف معينة لان تستخدم التهديد بحرب نووية محدودة لمواجهة الضغوط السينجرية او الاعمال العسكرية السوفيتية .

أ - استراتيجية الكفاية :

كان لاعلان الرئيس نيكسون بان الكفاية سوف تصبح السياسة الاستراتيجية الرسمية للولايات المتحدة الاميركية نتائج مهمة في الداخل والخارج ، ولكن هذه السياسة نفسها لم تؤمن سوى اطار عام لادارة البرامج النووية الاميركية . واستنادا الى ذلك فقد اخذت الادارة الاميركية سلسلة من العوامل التي استخدمت لتعريف جوهر الكفاية ، ولتوجيه القرارات المتخذة عن الاسلحة الاستراتيجية . ويمكن ان تلخص هذه العوامل كما يلي :

أ - المحافظة على قدرة انتقامية استراتيجية فعالة لردع الهجوم المفاجيء الذي تقوم به اية دولة ضد الولايات المتحدة الاميركية .

ب - المحافظة على الاستقرار بالتقليل من تعرض القوات الاميركية الاستراتيجية وبالتالي انخفاض الى الحد الادنى للحافز السوفيتي في القيام بالضربة الاولى خلال الازمات .

ج - منع الاتحاد السوفيتي من امتلاك القدرة على ايقاع خسائر في السكان والصناعة الاميركية ، تزيد عما تستطيع الولايات المتحدة الاميركية ايقاعه من خسائر مماثلة في الاتحاد السوفيتي .

د - الدفاع عن الولايات المتحدة الاميركية ضد اية هجمات نووية محدودة او اطلاقات عرضية للصواريخ النووية المعادية .

(١) - واشنطن بوست ، ٢٦ تشرين الاول ١٩٧٢ .

هـ - تطوير الخيارات المرنة التي تسمح باستخدام القوات الاستراتيجية الاميركية بطرق محدودة يمكن السيطرة عليها .

و - التأكيد على عدم رجحان الميزان العددي العام للقوات الاستراتيجية الاميركية والسوفييتية لغير صالح الولايات المتحدة الاميركية (١) .

وحدث فيما بعد ان تبدل المعنى الدقيق والافضالية النسبية لكل عامل من عوامل الكفاية ، حسب الظروف التقنية والعسكرية والسياسية ، ومهما يكن من امر فان كل هذه العوامل الستة استطاعت ان تترك تأثيرات مادية وداعمة على القرارات التي اتخذتها ادارة نيكسون عن سياسة الاسلحة الاستراتيجية .

قدرة الردع الانتقامية : العامل الرئيسي :

كانت المحافظة على قدرة انتقامية فعالة تشكل العامل الاثر حسما . طالما انها تمثل جوهر الردع الاستراتيجي الاميركي . وقد اتبعت ادارة نيكسون التي لم يسبق لها ان حددت مستوى أدنى مقبولا ودقيقا « للدمار الشامل » - اسلوب ماكنمارا في تحديد حجم القوات الاستراتيجية الاميركية التي تستطيع ان تقدم قدرة انتقامية قوية وذات مصداقية لايقاع الخسائر الحاسمة في الاتحاد السوفييتي في كافة الظروف المتوقعة .

واستمر خبراء الدفاع في التخطيط للقوات الاميركية باستخدام قرضيات محافظة عما يتعلق بالتهديدات الاستراتيجية السوفييتية المستقبلية . وبالإضافة الى ذلك فان الرئيس نيكسون ووزير الدفاع ليرد دعما بقوة سياسة الادارة الاميركية السابقة بشأن المحافظة على رادع متنوع يتألف من الصواريخ التي تطلق من البر والصواريخ التي تطلق من البحر والقاذفات التي يقودها طيارون .

(١) - لقد وضعت العوامل الاربعة الاولى لاستراتيجية الكفاية من قبل وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد في بيانه عن البرامج الدفاعية للعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٦ وعن الميزانية الدفاعية للعام ١٩٧٢ الصفحة ٦٢ . اما العاملان الاخيران ، فقد كانا من الاعتبارات الحرجة التي اُعيرت اهتماما كبيرا في البيانات المعلقة عن عقيدة الادارة الاميركية وبرامج الاسلحة .

وقد اعتقدا بان هذا الثلاثي سيقدم الامان ضد الاختراقات السوفيتية التكنولوجية المفاجئة ولدى حدوث فشل عملياتي غير متوقع في الانظمة الاميركية وسوف يعقد مهمة السوفييت في تخطيط الهجمات على الولايات المتحدة الاميركية .

عندما جاءت ادارة نيكسون الى البيت الابيض ، كان ثمة مؤشرات تدل على ان الاتحاد السوفيتي أصبح يشكل خطرا على القوات الاستراتيجية الاميركية .

وادعى وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد بان الزيادة المستمرة في قوة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات السوفيتية من نوع (س س - ٩) وتطوير دقة الاصابة للرؤوس الحربية المتعددة من نوع « ميرف » المعدة للاستخدام في هذه الصواريخ ستجعل الاتحاد السوفيتي قادرا على تدمير الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات من نوع « مينوتمان » في ضربة معاكسة - للقوة .

وبنفس الوقت فقد اكد « ليرد » بان تنامي قوة الفواصات السوفيتية المماثلة لفواصات البولاريس الاميركية ، سيؤدي الى تعرض القاذفات الاميركية من نوع (ب - ٥٢) للصواريخ الباليستكية التي تطلق من الفواصات البحرية السوفيتية من امداء قريبة .

وقد عبر المسؤولون في الادارة الاميركية عن اهتمامهم الى حد ما بالتقدم السوفيتي الممكن في الحرب المضادة للفواصات ASW والذي يمكن ان يهدد الرادع البحري الاميركي . وعموما فقد اثير اهتمام اكبر في البداية لهذه التهديدات ، حيث أعلن وزير الدفاع الاميركي ليرد أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي في شهر آذار من عام ١٩٦٩ بان الاتحاد السوفيتي « يخطو نحو امتلاك قدرة الضربة - الاولى ، بشكل لا يمكن ان يتطرق اليه الشك (١) » . وارتأى الناطقون باسم التبتاغون ان الاتحاد السوفيتي قد ينشر

(١) - مضمون السياسة الاستراتيجية والخارجية عن الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية - مناقشة امام اللجنة الفرعية لشؤون نزع السلاح الدولي - التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي - الكونغرس ٩١ - الجلسة الاولى (١٩٦٩) - الجزء الاول - الصفحة ١٩٦ .

ملايقل عن (٢٥٠٠) صاروخا باليستيكيا عابرا للقارات في نهاية هذا العقد .
ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، ولم تتحقق هذه التنبؤات وخاصة بالنسبة
لقوة الصاروخية السوفيتية البحرية التي تهدد القاذفات الاميركية ، بينما
تعثرت البرامج السوفيتية الاخرى اما بسبب الاتفاقات او لبطء التطوير كما
حدث للرؤوس الحربية المعددة من نوع « ميرف » .

ومهما يكن من امر فقد دفع الاهتمام المبكر بالاتجاه المستقبلي لتسنع وتطوير
الاسلحة النووية السوفيتية . بادارة نيكسون الى اتخاذ سلسلة من القرارات
المتعلقة بالاسلحة المعدة للحفاظ على عدم تعرض أنظمة الردع الاميركية للخطر .

صعود وهبوط اجراءاتها الوقاية :

كان اهم اعمال ادارة نيكسون متمثلا في تعديل نظام « الحراسة » المضاد
للسواريخ الباليستكية وتحويله الى نظام وقائي حيث أعلن الرئيس نيكسون
هذا القرار في الرابع عشر من شهر آذار لعام ١٩٦٩ (١) . وكما جاء في الفصل
الثاني من هذا الكتاب ، فان نظام « الحراسة » الصاروخي كان قد بدأ العمل به
في عهد ادارة الرئيس جونسون بغية تأمين دفاع اقليمي « رقيق » عن الولايات
المتحدة الاميركية ضد الهجمات الصاروخية المعادية غير الكبيرة ، وحماية
السواريخ الباليستكية العابرة للقارات عند الضرورة . وقد دعا برنامج الوقاية
— بالمقابل — الى نشر قواعد مضادة للسواريخ الباليستكية حول مواقع
السواريخ الباليستكية من نوع « مينوتمان » في المرحلة الاولى ، ثم توسيعها
لتشمل كافة ارجاء البلاد في المرحلة الثانية . وقد رأى البعض ان القرار بشأن
الوقاية اتخذ تحت تأثير الضغوط الداخلية لابعاد قواعد السواريخ المضادة
للسواريخ عن المدن ، وبتأثير الجهود البيروقراطية ورغبة الرئيس الاميركي نفسه

(١) — انظر « نيويورك تايمز » الصادرة بتاريخ ١٥ آذار ١٩٦٩ . وبالنسبة لمعلومات اضافية
عن الوقاية ، يمكن الرجوع الى بيان وزير الدفاع الاميركي ميلفين بيرد امام الجلسة المشتركة
للجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ واللجنة الفرعية للدراسة ميزانية الدفاع للعام المالي ١٩٧١
والبرامج الدفاعية للعام نفسه (٢٠ شباط ١٩٧٠) .

في تخفيض الاتفاق الدفاعي (١) . لقد كان واضحا ان هذه القضايا مارست تأثيرها فعلا ، ومع ذلك فان التحول الى الوقاية كان يتوافق مع سياسة الادارة الاميركية بالاضافة الى كونه بمثابة الاستجابة الى الوضع الاستراتيجي السائد . وقد دلت تحليلات أجهزة الاستخبارات الاميركية في عام ١٩٦٩ على ان الجهود الصينية في مجال تطوير الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات لم تكن تسير بالسرعة التي تم التنبؤ عنها سابقا . وبنفس الوقت ، فقد كان ثمة سبب للاعتقاد بان الاتحاد السوفييتي يطور قدرته في الرؤوس الحربية المتعددة من نوع « ميرف » ، الامر الذي يشكل خطرا على قوة الصواريخ الاميركية من نوع « مينوتمان » . وهكذا فقد كان القرار منطقيا بشأن تعديل برنامج نظام « الحراسة » الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستكية وتحويله الى حماية مواقع اطلاق الصواريخ الباليستكية الاميركية ، مع تحقيق مرحلة لاحقة من الدفاع الصاروخي الرقيق عن كافة ارجاء الولايات المتحدة الاميركية .

لقد ادعى المسؤولون في الادارة الاميركية - في تبريرهم للقرار المتعلق بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية - ان الوقاية سوف تمنع تعرض القوات الاميركية المتوضعة في قواعد برية وبدون تشكيل تهديد للرادع السوفييتي . وهكذا فقد استمروا في التاكيد على ان برنامج الوقاية كان متوافقا كليا من استراتيجية الاستقرار والهدف من مفاوضات مشمرة للوصول الى اتفاق عن تحديد الاساحة الاستراتيجية . وقد اثار الخبراء غير الحكوميين التساؤلات حول هذه الفرضيات ، حيث قدم عدة علماء تحليلات مقنعة تظهر بان نظام الوقاية لا يمكن الاعتماد عليه في الدفاع عن الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات ضد الهجوم السوفييتي المتوقع . وراى هؤلاء ان الهامش الضيق الذي يمكن تحقيقه بواسطة هذا النظام لن يعيش طويلا وان مليارات الدولارات سوف تنفق على نظام غير فعال .

(١) - يمكن الرجوع بالنسبة لمناقشة هذه القضية الى ميكائيل برينر في : استراتيجية ادارة نيكسون « في مجلة Stanford Journal of International Studies Commentary تشرين الثاني ١٩٦٩ - الصفحات ٥٥ - ٦٣ . العدد ٧ (ربيع ١٩٧٢) الصفحات ١٠٩ - ١٢١ و ايرون فيلدافسكي في « سياسات الدفاع المضاد

أما خبراء السيطرة على الاسلحة فلم يوافقوا على الافتراض القائل بان نظام الوقاية كان يدعو الى الاستقرار ، وأكدوا ان قادة الكرملين سيعتبرون الدفاع الاقليمي بواسطة هذا النظام - وربما حتى المرحلة الاولى من اقامة مواقع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستكية - كتهديدات مباشرة ضد الردع لديهم (١) .

بدات تخف حماسة ادارة نيكسون لنظام الوقاية منذ عام ١٩٧٠ ، حيث اصبح واضحا ان عناصر هذا النظام ، التي وجدت ايضا في نظام الحراسة وانشئت لتأمين الدفاع الجوي الصاروخي عن المدن ، لم تكن قادرة على تأمين الدفاع الفعال عن مواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . وقد اعترف اخيرا وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد بان هذا النظام لا يقي الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات ضد القدرة السوفيتية الكبيرة المتمثلة بمركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، والتي ستصبح امرا واقعا خلال ٥ سنوات ، واقترح تطوير نظام دفاع صاروخي عن مواقع الصواريخ يتصف بفعالية التكلفة (٢) .

وبالاضافة الى ذلك فقد رفض الكونغرس المصادقة على المخصصات المالية التي طلبها الرئيس الاميركي لبدء بناء مواقع الدفاع الصاروخي الاقليمي، وعمل بنشاط لانقاس عدد مواقع الدفاع عن الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات (٣) .

(١) - يمكن الرجوع - بالنسبة للاعتراضات الفعالة والمسؤولة المتعلقة بنظام الوقاية - الى بيان بانوفسكي بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية ومركبات نقل الرؤوس الحربية المتعددة ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وسباق التسلح النووي ، الصفحات ١٨٦ - ١٩٠ .

(٢) - البيان المقدم عن ميزانية العام الحالي والبرامج الدفاعية لعام ١٩٧١ ، الصفحات ٤٨ - ٤٩ . وكان النقص في خبراء الدفاع لنظام النقطة - القاسية قد أدى الى شل عمل وزير الدفاع الاميركي السابق روبرت ماكنمارا عندما اتخذ القرار عن نظام « الحراسة » الصاروخي .

(٣) - انظر المخصصات المحددة للابحاث ولتطوير والانتاج الحربي في العام الحالي ١٩٧١ - تقرير مجلس الشيوخ رقم ٩١ - ١٠١٦ في الجلسة الثانية للكونغرس الواحد والتسعين (١٩٧٠) الصفحة (١٩) .

ومهما يكن من أمر فان معاهدة موسكو التي تم التوصل اليها في عام ١٩٧٢ حددت الدفاع الجوي الصاروخي الاميركي بموقع واحد للدفاع عن الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات وآخر للدفاع عن مدينة واشنطن العاصمة (١) .

يمكن القول اذن ان اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية اتخذت الادارة الاميركية من المازق الذي كان سيقعها فيه الكونغرس باجبارها على ايقاف نظام الوقاية ودون اية ضمانات بأن الاتحاد السوفيتي لن يعمل على توسيع نظام دفاعه الصاروخي او الاضطرار لتكملة برنامج باهظ التكاليف وذو قيمة مشكوك بها اذا ما قورن بالبرنامج السوفيتي المماثل .

لم تؤد اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الى الفاء التهديد المحتمل للصواريخ من نوع « ميتوتمان » طالما انها لم تمنع صنع الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، ولم ينقص عدد الصواريخ الباليستيكية السوفيتية العابرة للقارات . ومهما يكن من أمر ، فان الرئيس نيكسون أوضح - حتى قبل توقيع معاهدة موسكو - بان الولايات المتحدة الاميركية لم تكن « راغبة في توسيع الحماية ضد الصواريخ الباليستيكية مقابل الاستقرار الذي يقدمه التحديد المتساوي للقوات الاستراتيجية الهجومية والدفاعية لكلا الطرفين (٢) » .

عمد ممثل اميركا الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية السيد جيرار سميث الى تضخيم هذه النقطة في محاولة منه لدعم الاتفاقية حيث اكد ان الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة الاميركية من تحديد انظمة الدفاع الصاروخي السوفيتية تنعكس على تحسين الرادع الاميركي وبالتالي تعوض عن فقدان نظام الوقاية (٣) .

وقد استمرت الادارة في طلب مخصصات الابحاث اللازمة لانظمة الدفاع

(١) المعاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي عن تحديد الانظمة الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستيكية ، الموقعة في موسكو في ٢٦ ايار ١٩٧٢ .

(٢) انظر « البنية الجديدة للسلام » الصفحة ١٦٢ .

(٣) البيان الذي القى امام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٧٢ والخطاب الذي القى امام رابطة الامن الصناعي الوطني بتاريخ ١٧ ايلول عام ١٩٧٢

الصاروخي ومواقعها - حسبما سمح لها بموجب اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية - واكملت برنامج الصوامع المقساة في محاولة منها لتحسين قدرة الصواريخ من نوع « مينوتمان » على البقاء .

وما لبثت التجارب المنفذة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع « ميرف » التي أجراها الاتحاد السوفيتي في شهر آب من عام ١٩٧٢ والتي اعتبرها وزير الدفاع الاميركي جيمس شليسينجر برنامجا عدائيا لتطوير الصواريخ السوفيتية - ان دفعت الى تعزيز الجهود الاميركية لتنفيذ البرامج المذكورة والتي خلق الاهتمام الكبير في احواء الانحاء المتعلقة ببرنامج اخرى كالصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المحمولة جوا ، المتحركة على السطح ، والتي يمكن ان تقدم بديلا عن الصواريخ الماثلة الثابتة في المستقبل (١) .

برامج المركبات الصاروخية حاملة الرؤوس الحربية النووية المتعددة :

كان برنامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » الذي بدأ العمل به في عهد الرئيس نيكسون قد ارتبط بعامل عدم تعرض صواريخ « مينوتمان » بعوامل استراتيجية الكفاية .

وبالرغم من ان الاتحاد السوفيتي لم يظهر أية مؤشرات واضحة عن قيامه بتنفيذ شبكة دفاع جوي صاروخي واسعة النطاق ، فان الرئيس نيكسون ووزير دفاعه ميلفين ليرد ادعيا بان الرؤوس الحربية النووية المتعددة كانت ضرورية لاستراتيجية الكفاية ، بالإضافة الى كونها عنصرا هاما في الوقوف ضد التوسع السوفيتي المستقبلي في الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستكية ، او رفع مستوى الدفاع الصاروخي السوفيتي بواسطة الصواريخ ارض - جو ، والتي تأمينها المحافظة على عدد اكبر من الصواريخ « مينوتمان » اذا مادم جزء من القوة الاميركية بضربة مضادة - للقوة سوفيتية . وبنفس الوقت ، فقد نوقش الموضوع المتعلق باستخدام الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » في الصواريخ التي تطلق من الغواصات ،

(١) - انظر واشنطن بوست الصادرة بتاريخ ١٨ آب ١٩٧٢ .

والذي يعطي لقوة البحرية قوة ردع أكبر مقابل التنفل المحتمل في القدرات الانتقامية للصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات . وبالرغم من الحاح الكونغرس والرأي العام الاميركي على ايقاف برامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، فان الادارة الاميركية استمرت في اجراء التجارب على هذه الرؤوس خلال عام ١٩٦٩ وفي مطلع عام ١٩٧٠ . ثم انتهت برامج التجارب المتعددة على صواريخ « مينوتمان » و « بوسايدون » في منتصف عام ١٩٧٠ ، لتبدأ فوراً عمليات نشر هذه الصواريخ . واستمر بعد ذلك برنامج صنع ونشر الرؤوس الحربية النووية المتعددة - حتى خلال محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية - كما كان مخططاً له ، ثم بقي خارج التأثير باتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ .

اثارت قرارات ادارة نيكسون المتعلقة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » جدلاً كبيراً داخل وخارج حكومة الولايات المتحدة الاميركية ، حيث جاء هذا الجدل في الدرجة الثانية من حيث الاهمية والشدة بعد الجدل الذي اتى حول نظام الوقاية (١) Safeguard وبالإضافة الى الاقتناع بان برامج الولايات المتحدة الاميركية عن الرؤوس الحربية النووية المتعددة كانت تشكل عامل عدم استقرار ، فان النقاد ادعوا بان عدم وجود الدليل الواضح المستمر بشأن انشاء نظام دفاعي صاروخي مضاد للصواريخ في الاتحاد السوفيتي ، جعل الاستمرار في صنع الصواريخ الاميركية من نوع « مينوتمان - ٣ » و « بوسايدون » أثراً غير ضروري .

وقد تدعم هذا الموقف أثر تحديد عدد الصواريخ « المضادة للصواريخ » السوفيتية بموجب معاهدة موسكو .

(١) - يمكن الرجوع بشأن مناقشة أكثر تفصيلاً عن السياسات التنفيذية الفرعية لهذه القضية ، والطريقة التي حاول الكونغرس ان يؤثر فيها على قرارات الادارة الاميركية المتعلقة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة ، الى تيد غرينوود في « التحسينات النوعية في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية : قضية الرؤوس الحربية النووية المتعددة » :

(موضوع اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا - ١٩٧٢)

الصفحات ١٥٥ - ٢٤٤ .

ولكن المسؤولين في إدارة نيكسون - راو - كما فعل زملاؤهم في إدارة جونسون السابقة - أن الرؤوس الحربية النووية المتعددة تشكل نظاما متعدد الأغراض ويخدم عدة أهداف سياسية استراتيجية ، ويلبي احتياجات المفاوضات ضمن مجال عريض لاستراتيجية الكفاية . وقد جعل مجموع هذه المتطلبات الأمنية برنامج نشر صواريخ « المينوتمان - ٢ » و « البوسايدون » أمرا لا يمكن تجنبه . يقض النظر عن قوة الدفع التي مارسها البنتاغون - والتي اعتبرت ، حسب رأي بعض الخبراء ، مسؤولية عن استمرار الالتزام بصنع الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » (١) .

الترايدينت والقاذفة (ب - ١) :

بالرغم من أن المسؤولين الأميركيين لم يعيروا اهتمامهم الى المحافظة على عدم تعرضية اسطول غواصات البولاريس ، فانهم اعطوا أفضلية عالية الى البرنامج البحري المعد لتطوير الغواصة « ترايدينت » . وأكد وزير الدفاع الأميركي ميلفين ليرد وقادة آخرون في البنتاغون ، بأن هذه الغواصة ستحقق أمن الرادع الأميركي البحري خلال أعوام الثمانينات ، وأن نشر عدد أكبر من الصواريخ القوية التي تطلق من الغواصات ، سيؤدي الى احراج شديد ، اذا ماشكل تطوير الرؤوس الحربية النووية المتعددة خطرا على قدرة بقاء القوات الأميركية الموجودة في قواعد برية . وبالمقابل فقد ادعى النقاد في الاوساط العلمية والكونغرس ، بأن برنامج الترايدينت لم يكن لتنفيذ لولا الضغوط الروتينية التي مارسها البحرية الأميركية . وبالرغم من أن المبررات كانت قد قدمت من مؤيدي المشروع ، فإن قرار الإدارة الأميركية عن تسريع برنامج الترايدينت في نهاية عام ١٩٧١ . وعن العمل في اتجاه معاكس للخطة المبكرة الهادفة الى تطوير صواريخ ذات امداء أكبر لتحل مكان البوسايدون قبل انشاء مراكب بحرية جديدة - كان يستند مبدئيا على الحاجة الملحوسة للمفاوضات وعلى المتطلبات

(١) - أنظر جراهام . ت . البسون وفريدريك ا . موريس في « التسليح والسيطرة على الأسلحة : كشف العوامل الحاسمة في الأسلحة العسكرية » في ديبالدوس العدد ١٠٤ (صيف عام ١٩٧٥) الصفحات ٩٩ - ١٢٩ .

الآخري السياسية التي لاعلاقة لها تقريبا بالخوف من التقدم السوفييتي في مجال الحرب المضادة للغواصات .

وسنأتى على بحث هذا الاعتبار تفصيلا فيما بعد عندما نصل الى مناقشة مفاهيم « مباريات القوة » و « المساومات » (١) .

تأخذت ادارة نيكسون - بالاضافة الى القرارات التي تركت تأثيرات معينة على الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، وتلك التي تطلق من القواعد (الغواصات) البحرية - اجراءات تهدف الى تحسين فعالية العنصر الثالث من الثلاثي الاستراتيجي المتمثل بالقاذفات الاستراتيجية . فقد وضعت برامج لتوزيع هذه القاذفات وانقاص الزمن اللازم لاقلاعها ، واقامة الرادارات التي تؤمن انذارا افضل عن الهجمات الصاروخية البحرية ، وتطوير ونشر الصواريخ المتقدمة من نوع جو - ارض . ولعل القرار الاهم كان يتمثل في تطوير القاذفة الاستراتيجية (ب - ١) كبديل عن القاذفة (ب - ٥٢) . وقد تساءل العديد من رجال الكونغرس والخبراء غير الحكوميين عن الجهد الموجه لصنع القاذفة (ب - ١) كما سبق لهم ان تساءلوا أيضا عن الغواصة ترايدنت ، مدعين بأن هذا النظام باهظ التكلفة ، وانه لن يؤمن تحسينات هامة في القدرات الردعية التي كانت تتمتع بها الطائرات السابقة من نوع (ب - ٥٢) ، وان نماذج أخرى من الطائرات الاستراتيجية تستطيع ان تلبي المتطلبات الامنية وبصورة أكثر فعالية واقل تكلفة . ولكن الادارة الاميركية أصرت على هذا البرنامج المتعلق بالقاذفة الاستراتيجية (ب - ١) قبل وبعد توقيع الاتفاقات عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، على اساس ان هذه القاذفة تعتبر ضرورية للمحافظة على رادع يستند على القاذفات الاستراتيجية ، وان وجود مثل هذا البرنامج سيقوي موقف الولايات المتحدة الاميركية التفاوضي في محادثاتها الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) .

(١) - يمكن الرجوع بشأن المعالجة التامة للعوامل المؤثرة على قرارات الترايدنت ، الى جون شتاين برونر وباري كارتر في « الابعاد التنظيمية والسياسية للوضع الاستراتيجي : مسائل اعادة التنظيم » مجلة « ديبادالوس » العدد (١٠٤) (صيف ١٩٧٥) - الصفحات ١٢١ - ١٥٤ .

« منصوص النظر عن هذه الاعتبارات » ، فقد ارتأت بعض الدراسات ان الاتجاه الى القاذفة (ب - ١) ، والحاجة الى بديل للقاذفة السابقة يمكن ان يؤثر الى حد كبير على الرغبات البرية قراطية للقوى الجوية الاميركية التي تود ان تبقى على مهام القاذفات التي يقودها طيارون (١) .

الحفاظة على الاستقرار في الازمات :

بالرغم من التاكيد على صيانة قدرة ردع انتقامية فعالة ، فقد ادعى الرئيس نيكسون بأنه لن يكون مثاثا لسياسة الكفابة التي تاخذ بها الولايات المتحدة الاميركية ان تستند في تخطيطها لبناء قوتها على « قدرة محدودة » ونظرية . لاحداث الخسائر التي يفترض الا تكون مقبولة للطرف الآخر (٢) .

وقد اكد الرئيس والناطقون باسم الادارة الاميركية . بين فريسي هنري كيسينجر وميلفين ليرد ، بان القدرة الانتقامية ستردع الهجوم السوفيتي المخطط مسبقا وعلى نطاق واسع ولن تلبي بالضرورة متطلبات الحفاظ على الاستقرار في الازمات . وترج هؤلاء وضعهم بافتراض وضعية معينة يكون فيها الاتحاد السوفيتي قادرا على تدمير كافة القوى الاميركية الاستراتيجية الموجودة في القواعد البرية تقريبا اثناء وقت التوتر .

وحتى لو تاكد لقادة السوفييت بان مايقى من هذه القوات سينزل قادرا على ايقاع خسائر كبيرة في الاتحاد السوفيتي بالضربة الانتقامية ، فانهم سيحاولون تنفيذ ضربة « مضادة - للقوة » استباقية بفرض تحديد الخسائر التي يمكن للطرف الآخر ايقاعها في المجتمع السوفيتي . وبالرغم من ان هذه الخطوة ستكون خطرة وتحمل طابع المغامرة ، فقد ادعى مؤيدو الاستقرار في الازمات : بان الاتحاد السوفيتي قد يستنتج بان الرئيس الاميركي سيمتنع

(١) - « نثر بيتر بونغنى بان في » هل ذكر احد السيطرة على السلاح؟ متاحة القاذفة ب-١ في « الجمهورية الجديدة » الصادرة بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٧٢ - الصفحات ١٧ - ٢٠ . ويركلي رايس في « القاذفة ب - ١ : النموذج الحقيقي لسوء التقدير الحديث » في Satur Day Review الصادرة بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٧١ - الصفحة (٢٠) .

(٢) - « بناء للسلام » الصفحتان ١٧٠ - ١٧١ .

عن تنفيذ ضربة انتقامية ضد الاتحاد السوفيتي ، كرد على هجوم هذا الاخير
الموجه على الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات (١) .

وقد هوجمت قضية استقرار الازمات من قبل الخبراء غير الحكوميين ،
باعتبارها قضية مصطنعة ، ويمكن ان تؤدي الى تصعيد لاحاجة له للأسلحة
الاستراتيجية عبر خالقها للحاجة الى أنظمة وبرامج جديدة لحماية القوات
الموجودة حاليا والمتمركزة في قواعد برية .

وقد اصر النقاد - مثلا - على ان القادة السوفيت سيمنعون عن القيام
بهجوم ضد الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات ، بسبب وقوع
الملايين من الضحايا الاميركيين عبر التأثيرات الاضافية طالما ان الرادع البحري
الاميركي المتمثل بالصواريخ التي تطلق من البحر سيظل قائما .

ولكن المسؤولين في ادارة نيكسون استمعوا في الادعاء بأنه لن يكون من
الحكمة في شيء ان نترك لموسكو الخيار في ان تكون قادرة على تدمير جزء هام
من القوات الاميركية المتمركزة في قواعد برية .

ومهما يكن احتمال السيناريو « المضاد - للقوة » بعيدا ، فقد اكد قادة
الادارة الاميركية ، على ان الحذر يعلي عليهم اتخاذ الاجراءات التي تخفض
احتمال التراشق النووي المتبادل الى الحد الأدنى ، والذي يمكن ان يقع فعلا في
لحظة غفلة او بسبب سوء التقدير السوفيتي .

واذا كانت الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تعتمد على عقيدة اطلاق
الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات بعد تلقي الانذار ، فان الادارة الاميركية
اعتبرت ذلك بديلا خطرا وغير مرن لحماية القوات الاميركية . وهكذا فقد امن
عامل استقرار الازمات مبررا آخر منطقيا لنظام « الوقاية » المضاد للصواريخ
الباليستكية ولبرامج انشاء الصوامع المقساء الخاصة بهذه الصواريخ .

(١) - المرجع السابق - الصفحتان ١٧٢ - ١٧٣ و وليام بيشر في نيويورك تايمز الصادرة
بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٧٠ .

مستويات التدمير النسبية :

لقد دعا مفهوم الدمار المضمون الاساسي - الذي طوره وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا - لان تحافظ القوات الاستراتيجية الاميركية على مستوى أدنى من القدرة على ايقاع الخسائر ، بغض النظر عن مستوى الخسائر الذي يستطيع الاتحاد السوفيتي ايقاعها بالولايات المتحدة الاميركية . وقد قبلت ادارة الرئيس نيكسون بهذا المبدأ الاساسي للردع كعنصر جوهري في سياستها الاستراتيجية . وبعد اعادة النظر في السياسات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية ، فقد خشي المسؤولون في ادارة الرئيس نيكسون بان عامل المفارقة بحرب نووية قد يزداد اذا لاحظ قادة الكرملين ان نتائج التفاوض النووي المتبادل ملأمة او هي لصالح الاتحاد السوفيتي .

وهكذا فقد قرر هؤلاء المسؤولون الاميركيون بان درجة الدمار الذي يجب ان تحدثه الولايات المتحدة الاميركية في ضربتها الانتقامية ضد الاتحاد السوفيتي يجب ان تقاس بميزان نسبي ، مع الاخذ بعين الاعتبار لقدرة الاتحاد السوفيتي في احداث الخسائر بالولايات المتحدة الاميركية (١) .

لم يفسر معنى عامل الدمار النسبي بالتفصيل . ولم يحدد المسؤولون في ادارة نيكسون - بشكل خاص - النسبة المئوية التي يمكن احتمالها من الخسائر او العلاقة بين درجة الدمار المقبولة والمستوى المطلق له . ونذكر - مثلاً - انه اذا امتلكت الولايات المتحدة الاميركية قوة قادرة على تدمير (٢٥٪) من سكان الاتحاد السوفيتي ، فلربما واضحاً فيما اذا كان الجهد السوفيتي القادر على تدمير ٢٠ - ٤٠٪ من سكان الولايات المتحدة الاميركية يتطلب اجراءات مضادة من قبلها . وبالإضافة الى ذلك ، فان معدل الوفيات يختلف كثيراً حسب مهمة الهجوم وافتراضات اختيار الاهداف (توجيه الصواريخ والانظمة الى الاهداف) ، ولكن الوضعيات التي كانت ستشكل اساساً

(١) - لاحظ وليام بيتشر في تقريره عن نتائج اعادة النظر في العقيدة الاستراتيجية لادارة نيكسون ، بان الولايات المتحدة الاميركية قد زادت متطلبات « الدمار المضمون » لتأمين عدم وقوع معدل عال من الضحايا البشرية (نيويورك تايمز - بتاريخ ١٩ تشرين الاول - ١٩٦٩) .

ممارسة الخسائر لم يجز وضعها . وأخيرا فإن هذا الحامل يبدو بدون مضمون وأنسخ بما يتعلق بالسلاح . ولم تحاول الإدارة الأميركية أن تبرر الأسس الهجومية الجديدة ، في سعيها لزيادة قدرة إيقاع الخسائر بالاتحاد السوفيتي ، ولم تصر على برامج دفاعية كبيرة كنشر الشبكات الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستكية على نطاق واسع ، الأمر الذي كان سيزيد من الجهد المادي الهادف الى خفض القدرة التدميرية السوفيتية . أما تطوير إدارة نيكسون للقدرات المضادة - للقوة الهجومية . فقد ارتبط بعامل الكفاية الذي يعالج الاستخدام المرن للقوات الاستراتيجية .

الدفاع ضد الهجمات الصغيرة :

إن عامل الدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية ضد الخسائر الناجمة عن الهجمات التي تستخدم فيها الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات على نطاق واسع ، أو عن الهجمات الصاروخية العرضية (التي قد تحدث بالصدفة) ، ارتبط بشكل وثيق مع خطة الدفاع المضاد للصواريخ الباليستكية عن كافة أرجاء البلاد . التي ارتبطت بدورها مع المرحلة الثانية من نظام الدفاع الصاروخي الذي عرف بنظام « الوقاية » .

وفي محاولتهم لتبرير اقتراح الدفاع الصاروخي الاقليمي المضاد للصواريخ الباليستكية ، فقد أكد الرئيس نيكسون والناطقون باسم الإدارة الأميركية على القيمة الانحراسية لحماية الولايات المتحدة الأميركية بشبكة دفاع صاروخي رقيق . وطالما أن هجوما نوويا صغيرا من أي مصدر كان ، سيؤدي الى كارثة ، فقد أعان الرئيس نيكسون أن « الإدارة الأميركية المسؤولة عن حياة وأمن الشعب الأميركي لن تفشل في تأمين كل حماية ممكنة ضد مثل هذه الاحتمالات (١) » .

وكما كان الأمر في البرنامج السابق المعروف بنظام «الحراسة» الصاروخي (Sentinel) فإن السبب الاساسي للاهتمام المبكر لإدارة نيكسون في الدفاع الصاروخي الاقليمي ، كان يعود الى احتمال امتلاك الصين الشعبية لقوة صغيرة

(١) - « استراتيجية جديدة للسلام » الصفحة ١٢٥ .

من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . وعمليا فقد حدث بعد دخول الرئيس نيكسون البيت الابيض بفترة زمنية قصيرة ، ان اعلن هذا الرئيس بان الدفاع الصاروخي الموجه ضد الصين كان « ضروريا » لمصادقة السياسة الخارجية الاميركية في الباسيفيك (٢) . وقد تساءل وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد خلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، فيما اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تعتمد على الحسابات المنطقية لردع في منع الصين الشعبية من اللجوء الى التهديد او الى استخدام السلاح النووي ، و اضاف بان ما ان تصبح المدن الاميركية « رهائن » للصير ، حتى تسرع بكين الى استخدام الابتزاز النووي لتهديد حلفاء اميركا الاسيويين .

ولكن خطط النظام الدفاعي الصاروخي المعروف بنظام « الوقاية » ، الذي وضعت من قبل ادارة الرئيس نيكسون ، لم يكتب لها النجاح بسبب وقوف الكونغرس ضدها . ووجهت انتقادات شديدة أثناء مناقشات مجلس الشيوخ الاميركي ضد تكاليف وفعالية هذا النظام ، وربما لم تكن هذه الانتقادات مختلفة عما أثير ضد برنامج ادارة جونسون المتعلق بنظام « الحراسة » الصاروخي في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ الا في شدتها . وبالإضافة الى الهجوم الضاري التقني ضد نظام « الوقاية » ، فان الخبراء اكدوا بان نشر نظام دفاعي صاروخي رقيق ، لم يكن ضروريا لردع الصين الشعبية ، وان نشر مثل هذا النظام في مختلف ارجاء البلاد لن يشكل تهديدا ضد الردع السوفييتي ، ولكنه قد يشكل خطرا على محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وبعد ان رفض الكونغرس طلب الرئيس بشأن تخصيص الاموال اللازمة لبناء مواقع الدفاع الصاروخي الاقليمي ، فقد اصبح مشكوكا به ان يستطيع هذا الرئيس الحصول على موافقة الكونغرس على البرنامج الكامل لنظام « الوقاية » ، اذا لم يمسك عن الاخذ بخطط الدفاع الجوي الصاروخي لكافة ارجاء البلاد ، بسبب معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

(٢) - المؤتمر الصحفي لرئيس الولايات المتحدة الاميركية بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٠ « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية » : ريتشارد نيكسون ١٩٧٠ : ١٩٧١ : نصفه ٤٢

له تأثيرات هائلة. موسكو على الجهد الصيني في مجال الصواريخ
الباليستكية العابرة للقارات . لكن هنري كيسينجر - مستشار الرئيس
الاميركي آنذاك - ارتأى بأن زيارة الرئيس نيكسون الى الصين عملت على
تحسين الفهم المتبادل الصيني - الاميركي ، واهت الحاجة الى نظام صاروخي
مضاد للصواريخ الباليستكية في كافة انحاء الولايات المتحدة الاميركية (١) .
ولعل ذلك كان سببا لامتناعنا عن اقامة الدفاع الصاروخي الاقليمي . ومع ذلك
فيحتمل ان تكون ايجائيات الاستقرار الذي نتج عن التحديد المتبادل للصواريخ
المضادة للصواريخ في عام ١٩٧٢ ، قد تجاوزت المكاسب المحتملة لبناء دفاعات
صاروخية في جميع انحاء الولايات المتحدة الاميركية ولن تستطيع الولايات
المتحدة الاميركية او الاتحاد السوفيتي ان تؤمنا حماية مباشرة ضد الاطلاق
العرضي للصواريخ المعادية في غياب الدفاع الجوي الاقليمي ، ولكن موسكو
وواشنطن اتخذتا الاجراءات اللازمة لخفض عامل المفارقة ونتائج الحرب النووية
العرضية الى الحد الادنى . وبالرغم من ذلك ، فقد بقي تحديد الخسائر الناجمة
عن هجمات صغيرة - حتى بعد توقيع معاهدة تحديد الصواريخ المضادة
للسواريخ ، احد العوامل الرسمية في استراتيجية « الكفاية » الاميركية وبالتالي
فقد استمرت ادارة الرئيس نيكسون في اعمال البحث والتطوير الهادفة لتحسين
الاعتراض الاقليمي - الامر الذي يعزى اما الى اقامة الدفاعات الصاروخية
المسموح بها او لتأمين الخيار البديل في اقامة دفاع صاروخي في كافة انحاء الولايات
المتحدة الاميركية - اذا ما نقضت الاتفاقيات المذكورة اسبب او لاخر .

(١) - انظر الاسئلة والاجوبة بعد البيان الذي القي في الكونغرس عن اتفاقات موسكو بشأن
الحد من الاسلحة الاستراتيجية بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٧٢ في « اتفاقيات تحديد الاسلحة
الاستراتيجية » والمناقشات امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي - الكونغرس
٩٢ - الجلسة الاولى (١٩٧٢) - الصفحة ٤٠٥ . وقد تحدث الرئيس نيكسون في مؤتمره
الصحفي بتاريخ ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧٠ عن ضرورة السور قدما في نظام الدفاع الصاروخي المضاد
للسواريخ الباليستكية على ضوء العلاقات مع الصين الشعبية مؤكدا ايضا ان الولايات المتحدة
الاميركية قد تعكس سياستها اذا تحسنت العلاقات بين واشنطن وموسكو (الاوراق العامة : ١٩٧٠
الصفحة ٤٠) .

الخيارات المرنة :

كان أحد أهم العناصر الأساسية في استراتيجية الكفاية الاميركية يتمثل بتأمين القدرة اللازمة للقوات الاستراتيجية الاميركية في الرد على مختلف المستويات . وقد تساءل الرئيس نيكسون في اول رسالة له عن السياسة الخارجية الاميركية ، فيما اذا كان رئيس الولايات المتحدة الاميركية سيترك في حالة وقوع هجوم نووي معاد مع خيار وحيد متمثل بالتدمير الشامل للسكان المدنيين لدى العدو ، بالرغم من كونه متأكدا من ان ذلك الرد سيؤدي الى مذبحة شاملة للامريكيين (١) ايضا . ثم اقترح الرئيس نيكسون فيما بعد ، بان تحقيق هذه المرونة سيتطلب تغييرات في الخطط الاستراتيجية وفي قدرات السيطرة والقيادة . و اضاف بأنه تتم الدراسات اللازمة لهذه القضية . وبالرغم من ان عامل الخيار المرن لم يناقش بالتفصيل ، فقد بدا واضحا بان المسؤولين الاميركيين في عهد الرئاسة الاولى لنيكسون وجدوا خطط الحرب الاستراتيجية الاميركية صارمة جدا ورغبوا في تطوير خطط عملياتية للاستخدام الانتقائي للقوات الاستراتيجية الاميركية . تختلف عن عقيدة « الرد المسيطر عليه Controlled Respece » التي كان وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا قد ايدھا في مطلع اعوام الستينات ، ثم مالبت ان وقف ضدها في وقت لاحق .

وقد قدم المسؤولون الرسميون في ادارة نيكسون ثلاثة اسباب لاختهم بالخيارات الاستراتيجية المرنة هي :

- ١ - ردع الاتحاد السوفييتي عن القيام بضربات محدودة عبر تحقيق وضع اميركي يمكن من الرد المماثل .
- ٢ - تأمين القدرة اللازمة للولايات المتحدة الاميركية في القيام بضربات محدودة في بعض الظروف ، كالهجوم السوفييتي التقليدي الكثيف في اوروباو ..
- ٣ - انشاء اجراء احترازي لخفض الخسائر الى الحد الادنى فيما لو فشل الردع .

(١) - انظر الصفحة ١٢٢ من « استراتيجية جديدة للسلام » .

ولكن رغبة الرئيس نيكسون في المرونة شملت أيضا تطوير القدرة على تدمير الاهداف الصعبة كالصواريخ الباليستكية السوفيتية العابرة للقارات الموجودة ضمن صوامع . وقد شرح الناطقون باسم الادارة الاميركية خلال فترة الرئاسة الاولى لنيكسون ، بان الهدف من تحقيق هذا الهدف كان يتمثل في ردع الاتحاد السوفيتي عن القيام بهجوم ما ضد القوات الاميركية الموجودة في قواعد برية عبر اعطاء الولايات المتحدة الاميركية القدرة على الرد بضربة ثانية مضادة للقوة على الانظمة السوفيتية .

وعبر المسؤولون في الادارة الاميركية عن اقتناعهم بأنه اذا لم تتوفر هذه القدرة ، وتحقق قدرة القوات الاميركية الموجودة في قواعد برية على البقاء ، فان القادة السوفيت قد يقومون بالهجوم لاعتقادهم بان رئيس الولايات المتحدة الاميركية سوف يفضل الاستسلام على المفامرة بتراشق نووي متبادل .

ادى اهتمام الادارة الاميركية بالخيارات المرنة الى خلق تناقض سياسي استراتيجي شديد آخر بين الفرع التنفيذي من ناحية ، وخبراء الكونغرس والخبراء غير الحكوميين من ناحية ثانية . وتساءل معارضوا الادارة الاميركية عن الضرورة والرغبة في زيادة التاكيد على البرامج المعدة لاعطاء القوات الاميركية القدرة المدعاة لاثارة حرب استراتيجية « محدودة » ، ولكن اغلب النقاد هاجموا احد المظاهر الخاصة للمرونة - وهو المتعلق بقدرات تدمير الاهداف الصعبة . واكد معارضوا هذا البرنامج ان تطوير الاسلحة المضادة للقوة سيكون سببا لعدم الاستقرار ويسيء الى امكانية الوصول لاتفاق معقول حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وادعوا بان الرد الحذر على البرامج السوفيتية المضادة - للقوة ، والمحاولات الفاشلة لابعاد هذا الخطر عبر الاتفاقات التفاوضية ، تكمن في التفتيش عن طرق الاقلال من التعرضية المحتملة للصواريخ الاميركية الموجودة في قواعد برية . وبنتيجة الضغط الذي مارسه عضو مجلس الشيوخ ادوارد بروك وآخرون في نهاية عام ١٩٦٩ ، فقد ألغت الادارة الاميركية برنامج تطوير متقدما ومعدا لتحسين دقة الرؤوس الحربية لصواريخ البوسايدون ، كما انكر الرئيس نيكسون ، في رده على استلة بروك - وجود برنامج اميركي فعلي

« لتطوير ماعرف آنذاك بفترة الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » على
تدمير الاهداف الصعبة(١) » .

ولكن قضية الاهداف الصعبة ظلت بعيدة عن الحل . وبالرغم من بيان
الرئيس ، فان وزير الدفاع ميلفين ليرد ومسؤولين رسميين آخرين قالوا بأن
الولايات المتحدة الاميركية تعمل في تطوير قدرات مضادة - للقوة ، واكدوا بنفس
الوقت بان هذه النشاطات لن تصل الى الحد الذي يجعل الولايات المتحدة
الاميركية تهدد الاتحاد السوفيتي بالضربة - الاول . اما المؤشرات الدالة على
استمرار الادارة الاميركية في برامج تحسين دقة الصواريخ فقد دفعت بلجنة
القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي الى خفض المخصصات المطلوبة
لبرامج تطوير الرؤوس الحربية المتقدمة في ميزانية عام ١٩٧١ ، على اساس عدم
وجود تمييز تقني بين السلاح المستخدم في الضربة الاولى او الضربة الثانية
المضادتين للقوة .

وقد حاولت الادارة الاميركية - بعد اتفاقيات موسكو بشأن الحد من
الاسلحة الاستراتيجية (سالت) - ان تعيد انشاء المشروع الخاص بالرؤوس
الحربية التي تستخدم ضد الاهداف الصعبة ، الامر الذي لم يوافق عليه
الكونفرس حتى في هذه المرة . ومع ذلك فقد استمر العمل خلال عام ١٩٧٣ في
عدد من المشاريع المتصلة بشكل غير مباشر بتطوير دقة الاصابة . واخيرا فقد
اعلن وزير الدفاع الاميركي الجديد جيمس شليسينجر في شهر آب من عام ١٩٧٣
بان رفض السياسات الهادفة لتحقيق قدرة تدمير القوات السوفيتية عبر
الضربة الاولى ، لايجعل الادارة تهمل الجهود الموجهة الى « امتلاك ادارة دقيقة
يمكن ان تستخدم في دور مضادة للقوة محدود(٢) » . وفيما بعد أعلن
شليسينجر ايضا بان الولايات المتحدة الاميركية تعدل خططها الاستراتيجية
لتعطي اهمية اكبر الى ضرب الاهداف العسكرية ، وبالتالي فقد طلبت مخصصات

(١) - سجل الكونفرس (يوميات ٢٣ نيسان ١٩٧٠) - الصفحة ١٢٦٩٩ .

(٢) - المؤتمر الصحفي بتاريخ ١٧ آب عام ١٩٧٣ .

«مباشرة الدعم تحسبنا الدقة . وهكذا نرى بان مسألة قدرات ضرب الاهداف الصعبة اثار جدلا كبيرا لايزال مستمرا ، وسيؤثر على مستقبل الوضع الاستراتيجي الاميركي وعلى مستقبل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ايضا .

المحافظة على التوازن العددي :

امتدت وجهة نظر الرئيس نيكسون بشأن القوات الاستراتيجية الى ما وراء الاعتبارات العسكرية وبالتالي فقد عكس تفسير الادارة الاميركية لسياسة الكفاية هذه النظرة . وكان الرئيس نيكسون واضحا جدا في تقريره عن السياسة الخارجية لعام ١٩٧١ حيث اكد ان « لسياسة الكفاية معنيين ، فهي تعني من الناحية العسكرية الضيقة قوة كافية لابقاع مستوى من الدمار على المعتدي المحتمل يكفي بدوره لردعه عن القيام بالهجوم ، وتعني ايضا من الناحية السياسية العريضة المحافظة على القوات الكافية لمنع القصر المقروض علينا او على حلفائنا(١) » .

وقد اثر الاهتمام بالناحية السياسية على تشكيل وتفسير عامل التخطيط العسكري . ونذكر على سبيل المثال ان الادارة الاميركية اشارت الى ان عوامل استقرار الازمات والخيارات المرنة خدمت الهدف السياسي لردع تهديدات الابتزاز النووي السوفييتي المحتمل الذي يمكن اللجوء اليها عندما تصبح الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات معرضة للضربات المعادية، واذ يفقد الرئيس الاميركي المرونة في تهديف (انتقاء اهداف) القوات الاستراتيجية الاميركية .

ولكن العلاقة المباشرة بين المتطلبات السياسية وسياسة القوة الاستراتيجية كانت تكمن في التأكيد على عدم تخلف الولايات المتحدة الاميركية عن الاتحاد السوفييتي في التوازن العددي للقوى .

(١) - البناء من اجل السلام - الصفحة ١٧٠ .

وما لبث الرئيس نيكسون بعد فترة قصيرة من وصوله الى البيت الابيض، ان اثار احتمال لجوء القادة السوفييت الى «التحديات الجريئة» انطلاقاً من اعتقادهم الخاطيء بانهم يستطيعون استغلال قوتهم الاستراتيجية الى امتلاكها مجددا لاهداف سياسية او عسكرية محدودة بغية ايقاع الاذى بالولايات المتحدة الاميركية او بطفائها(١) . وقارن المسؤولون في الادارة الاميركية الميزان النووي الاميركي - السوفييتي اثناء أزمة الصواريخ في كوبا والذي كان موجوداً في مرحلة التكافؤ ، مدعين بان الرئيس كنيدي كان قادراً على التصرف بثقة لان الميزان النووي في عهده كان لصالح الولايات المتحدة الاميركية بنسبة اربعة الى واحد ، حيث اضطر الاتحاد السوفييتي الى التراجع اخذاً بعين الاعتبار الواقع الراهن .

وقال هؤلاء المسؤولون بان فقدان التفوق العددي الاميركي في الازمات المستقبلية قد يدفع بموسكو الى سوء تقدير موقفنا واللجوء الى اعمال عمل طابع المغامرة . ووضح الرئيس نيكسون بأنه لايرغب بان يرى « رئيساً اميركياً فاقدا لمصداقيته الدبلوماسية بسبب تراجع الولايات المتحدة الاميركية الى الصف الثاني او الى وضع متخلف(٢) » . وقد ارتأت الادارة الاميركية خلال عام ١٩٦٩ ان موسكو قد تحاول ان تترجم قوتها الاستراتيجية الى اداة ضغط سياسية واشارت الى نموذج الاعمال السوفييتية « غير المسؤولة » في الشرق الاوسط .

وبدا ان محاولة السفيت لاقامة قاعدة غواصات في كوبا في خريف عام ١٩٧٠ ، تؤكد هذه المخاوف حيث لاحت في الافق محاولة تجديد أزمة الصواريخ السابقة في كوبا .

وبالرغم من ان الاوضاع في الشرق الاوسط وكوبا لم تؤد الى مواجهات كبيرة ، فان المسؤولين الرسميين الاميركيين استمروا في التأكيد على أهمية

(١) - نفس المرجع السابق - الصفحة ١٥٩ .

(٢) - المؤتمر الصحفي للرئيس بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٦٩ « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : ريتشارد نيكسون ١٩٦٩ » ، الصفحة ٢٠٣ .

المحافظة على وضع استراتيجي اميركي قادر على خفض احتمال لجوء الاتحاد السوفيتي الى تقدير خاطيء للتصميم الاميركي او الى حساب غير صحيح للمخاطر الناجمة عن بعض اعماله .

وقد لخص الاميرال توماس مور ، رئيس هيئة الاركان المشتركة ، وضع ادارة نيكسون باعلانه ان « مجرد ظهور التفوق الاستراتيجي السوفيتي سيترك تأثيرا سيئا على سياستنا الخارجية ووضعتنا للتفاوضي ... وحتى لو لم يكن لهذا التفوق اي تأثير عملي على نتيجة التراسق النووي الشامل(١) » .

وقد قدم اهتمام الادارة الاميركية في الميزان العددي سببا منطقيا للقرارات التي اتخذت عن الاسلحة الاستراتيجية في مجال سباق القوى . وكان وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد واضحا جدا اذ اعن في توصياته بشأن تسريع برنامج غواصات الترايدنت في مطلع عام ١٩٧٢ ، انه « لن يكون مقبولا من الناحيتين الدبلوماسية والسياسية ان تسمح الولايات المتحدة الاميركية للسوفيت بتحقيق تفوق عددي كبير في كل من الصواريخ الاستراتيجية الموجودة في قواعد برية او في قواعد بحرية(٢) » . وبغية القاء الضوء على هذا الاهتمام بالميزان العددي ، فقد اشار المسؤولون في الادارة الاميركية الى التفوق العددي السوفيتي في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، بينما لم يعطوا اهمية تذكر لاجابيات نوعية القوة وعدد انرؤوس الحربية والقاذفات ذات الامداء البعيدة . وتجاهلت تحاليل العلاقة بين القوات الاستراتيجية السوفيتية الموجودة والمخطط لامتلاكها في المستقبل كل مايتعلق بقدراتها ، مكثفة بالتاكيد على المقارنة العددية لقواعد اطلاق الصواريخ . وبالرغم من التأثير الواضح الذي مورس على الالتزام بنشر مركبات نقل الرؤوس الحربية النووية

(١) - الوضع العسكري للولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٧٢ ، مناقشات امام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي ، الكونغرس ٩٢ . الجلسة الثانية . (١٥ شباط ١٩٧٢) - الصفحتان ٥٠٥ - ٥٠٦ .

(٢) - بيان وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد امام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي عن ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٢ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٧٢ - ١٩٧٧ (١٥ شباط عام ١٩٧٢) الصفحة ٦٩ .

المتعددة عبر الحاجة لتجاوز مالمدي الاتحاد السوفييتي من قواعد لاطلاق الصواريخ ، فلم يبدأ الناطقون باسم الإدارة الاميركية في التأكيد على التفوق النوعي الاميركي والسبق في مجال الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) وفوات القاذفات الاستراتيجية ، الا في عام ١٩٧٢ .

وقف معارضو السياسات الاستراتيجية لإدارة نيكسون الذين يمثلون تحالفا من رجال الكونغرس والخبراء غير الحكوميين - موقفا عدائيا من سياسة سباق القوة ، مؤكدين على انه حتى لو حدثت تحولات كبيرة في الميزان النووي الاميركي - السوفييتي لصالح السوفييت فلن يكون لها سوى تأثير قليل على الناحيتين العسكرية والسياسية . وبالرغم من ان السياسة الرسمية للولايات المتحدة الاميركية لم تتبدل نتيجة هذه الضغوط الداخلية ، فقد كان من الاهمية بمكان ان نلاحظ بان الإدارة الاميركية قبلت في الاتفاق المؤقت والمحدد بمدة خمس سنوات ، بامتلاك الاتحاد السوفييتي لتفوق عددي يصل الى ٥٠٪ في قواعد اطلاق الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات والتي تطلق من البحر (١) .

وفي الواقع فقد وجد الناطقون باسم الإدارة الاميركية انفسهم مضطرين في صيف عام ١٩٧٢ ، للدفاع عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ضد النقاد المحافظين غير عدم تأكيدهم لاهمية قواعد اطلاق الصواريخ ، والتأكيد بالمقابل على التفوق الاميركي في عدد القاذفات والرؤوس الحربية والقدرة التكنولوجية العامة . ولكن القادة الاميركيين اعتبروا ان الميزان العددي بموجب الاتفاق المؤقت لم يكن سيئا بشكل عام ، وربما كان افضل مما يمكن توقعه في حالات اخرى . وعموما فقد وصل مناخ « الوفاق » الذي بدأ في عام ١٩٧١ الى الذروة في اجتماع القمة بين الرئيسين نيكسون وبريجنيف في موسكو في عام ١٩٧٢ ، الامر الذي ساعد بدون شك في الحساسية الحادة السابقة للاخطار المحتملة الناجمة عن التحول في الميزان النووي الاستراتيجي .

(١) - الاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي عن بعض الاجراءات المتعلقة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، والموقع في موسكو بتاريخ ٢٦ ايار عام ١٩٧٢ .

وقد خططت ادارة نيكسون - بعد الاتفاق المذكور - سياساتها الاستراتيجية المستقبلية ، واضعة اهداف المفاوضات اللاحقة بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، مع التاكيد الواضح على المحافظة على مادعاه الرئيس « بالمساواة الضرورية Essential Equivalency » بين القوات الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي (١) .

وكان وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد اكثر وضوحا بعد الاعلان عن بدء التجارب السوفييتية على الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع « ميرف » ، حيث شرح بان المزايا النوعية الاميركية بدأت تضمحل مستنتجا بان «السوفييت يتربون من اغلاق الثغرة التكنولوجية ... وان الولايات المتحدة الاميركية لم تعد في وضع يسمح لها بتحمل الفارق العددي (في قواعد اطلاق الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات) الذي يملكه الاتحاد السوفييتي (٢) » .

واذ وافق مجلس الشيوخ فيما بعد على قرار يدعو الولايات المتحدة الاميركية الى تحقيق المساواة العددية في مركبات نقل الصواريخ العابرة للقارات الاستراتيجية بموجب معاهدة عن الاسلحة الهجومية ، فان الكونغرس بدا مستعدا لدعم اتجاهات الادارة الاميركية بالرغم من المعارضة التي ظهرت في بعض الاوساط ضد سباق القوى .

٣ - السياسات الاستراتيجية السوفييتية :

عندما جاءت ادارة نيكسون الى البيت الابيض في عام ١٩٦٩ ، اصطدمت بتنامي القوة الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي . فقد ازداد عدد الصواريخ الباليستكية السوفييتية العابرة للقارات ذات التعرضية النسبية ، من (٢٠٠) صاروخا في عام ١٩٦٤ ، الى (١٠٦٠) صاروخا في مطلع عام ١٩٦٩ ، تشمل (٨٠٠) صاروخا من النوعين (سس-١١) و (سس-٩) ، وتحقق بذلك

(١) - السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية في اعوام السبعينات : خلق سلام دائم تقرير الرئيس نيكسون الى الكونغرس بتاريخ ٣ ايار ١٩٧٣ - الصفحة ٢٠٢ .

(٢) - المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ١٧ آب عام ١٩٧٣ .

التكافؤ مع الولايات المتحدة الأميركية في الصواريخ الباليستكية (ICBM) واذ عمل الاتحاد السوفييتي على توسيع قواته الهجومية فقد امتنع عن تكبير شبكة دفاعه الجوي الصاروخي المضادة للصواريخ الباليستكية المقامة حول مدينة موسكو ، ثم قبل تحديد هذه الصواريخ الدفاعية بموجب معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) .

وقد عمل الاتحاد السوفييتي - في السنوات القليلة التالية - على زيادة حجم قوته المؤلفة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، ليصل الى عدد اجمالي يبلغ (١٦٠٠) صاروخا في نهاية عام ١٩٧٢ . ودلت تقديرات المخابرات الاميركية على ان الاتحاد السوفييتي كان يجري برنامج اختيارات مكثف على ثلاثة انواع مطورة من الصواريخ التي تطلق من قواعد برية ، لتحل مكان الصواريخ السابقة من النوعين (سس - ١١) و (سس - ٩) . وجاءت اللحظة الاهم عندما بدا الاتحاد السوفييتي تجاربه على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) في منتصف عام ١٩٧٣ ، حيث تنبأ المسؤولون الاميركيون باحتمال نشر الجيل الجديد من الصواريخ السوفييتية الباليستكية العابرة للقارات خلال اربع او خمس سنوات .

وعندما وقعت اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كان عدد الصواريخ السوفييتية التي تطلق من البحر (SLBM) الموجودة فعلا في قواعدها او التي لاتزال قيد الصنع قد تجاوز مثيلاتها الموجودة في اسطول البولاريس الاميركي المؤلف بدوره من (٤١) غواصة معدة لاطلاق الصواريخ ، كما كان الاتحاد السوفييتي على وشك ان ينشر المركب المتطور من فئة (Y) الذي يحمل صواريخ باليستكية بحرية ذات امداء تزيد بشكل محسوس عن سابقتها ، وذلك بالاضافة الى جيل جديد من الغواصات الاستراتيجية التي كانت قيد التطوير .

واخيرا فقد بدا واضحا تماما ان الاتحاد السوفييتي كان يستمر - خلال الاعوام الاولى من السبعينات - في جهوده الهادفة الى تطوير أنظمة الصواريخ

البايستيكية العابرة للقارات المتحركة (١) .

ويحتمل ان تكون البرامج الاستراتيجية للكرملين في الاعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٣ قد مثلت رد فعل معززا عن النشاطات النووية الاميركية - واستمرارا لنفس التيار من ردود الفعل التي اثارتها نتائج أزمة الصواريخ في كوبا في عام ١٩٦٢ ، وقرارات ادارتي كنيدي وجونسون عن الاسلحة الاستراتيجية . وعموما فقد ادى انتهاء التجارب المنفذة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » في بداية ادارة نيكسون ، وبدء نشر الصواريخ من نوع «مينوتمان-٣» و « بوسايدون » الى اضعاف الطابع الدراماتيكي على الحقيقة المتمثلة بامتلاك الولايات المتحدة الاميركية لعدد من الرؤوس الحربية يصل الى (١٠٠٠٠) راسا في منتصف السبعينات .

واذا اخذ الاتحاد السوفيتي هذا الرقم في اعتباره فلا بد ان يجد نفسه في وضع متخلف ، بالرغم من التقدم الذي حققه في نشر قواعد اطلاق الصواريخ ، وطالما انه لا يزال خلف الولايات المتحدة الاميركية في تكنولوجيا الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) .

ولعل الاشارة المستمرة الى ان الولايات المتحدة الاميركية لم توقف جهودها الهادفة الى امتلاك قدرة تدمير الاهداف الصعبة ، قد تكون دفعت بقيادة الاتحاد السوفيتي الى الاستنتاج بأن قوتهم الصاروخية الباليستيكية العابرة للقارات ستفقد قيمتها الردعية . ونظرا لان اهتمامهم اللاحق بأن نظام « الوقاية » Safeguard الاميركي سوف يصبح الخطوة الاولى في نظام دفاعي صاروخي اميركي واسع النطاق ، فان المخططين السوفيت كانوا على حق في خشيتهم من ان امريكا قد تخطو باتجاه امتلاك القدرة لتنفيذ الضربة -

(١) - انظر - بشأن البرامج الاستراتيجية السوفيتية في هذه المرحلة - الثون كوانبيك و بلاري بليتشمان في : « القوات الاستراتيجية - قضايا منتصف السبعينات » (مؤسسة بروكينغز - ١٩٧٣) ؛ والبيانات الصادرة عن وزراء الدفاع الاميركيين عن البرامج الدفاعية وميزانيات الدفاع للاعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، وجون اريكسون في « القوة العسكرية السوفيتية » (لندن - معهد الخدمات المتحدة الملكي - ١٩٧١) .

الاولى . وقد حدث تعقيد آخر في هذه المسألة على ضوء السبق الاميركي في القاذفات البعيدة المدى ، وتطوير « الترايدنت » و القاذفة (ب - ١) ، الذي قفز الى واجهة الاحداث ، الامر الذي كان يعني بان الولايات المتحدة الاميركية ستملك نظامين استراتيجيين متقدمين وبحجم كبير في اوائل اعوام الثمانينات .

ربما لم يكن امام موسكو آنذاك سوى بديل واحد يتمثل في استمرار نشر الصواريخ في قواعد رية لمواجهة اخطار الجهادين العسكري والسياسي الاميركيين وبالرغم من المرضية المحتملة مستقبلا لانظمة الصواريخ الباليستكية العابرة للتارات ، فان المخططين السوفييت قد يكونوا استنتجوا بان الاعداد الاضافية من هذه الصواريخ . مع بعض الصوامع المحسنة والمقساء المعدة لها ، سوف تسهم في تقوية عامل الردع ، ريثما تنجز بعض التحسينات النوعية كالرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، وتحقق القدرة القوية والكافية للصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر (SLBM) ان السليبات الجغرافية القاسية في الاتحاد السوفييتي تحد من حركة الغواصات وبالتالي تزداد تعرضيتها ، بالاضافة الى ان الصواريخ الباليستكية السوفييتية التي تطلق من هذه الغواصات ، تعتبر ادنى نوعية من صواريخ البوسايدون التي تحملها الغواصات الاميركية ، والتي تحمل بدورها رؤوسا حربية نووية متعددة من نوع « ميرف » ولم تساعد هذه العوامل في شرح اسباب احساس الاتحاد السوفييتي بضرورة خلق تفوق في القوتين الصاروخيتين البحرية والبرية فحسب ، بل دفعت الى المحاولة السوفييتية الواضحة لاقامة قاعدة غواصات في كوبا في عام ١٩٧٠ .

وثمة احتمال اكبر في ان الاتحاد السوفييتي ينفذ برامجه الاستراتيجية للمحافظة على قوة انتقامية يمكن الاعتماد عليها ، وتنفيذا للاسس الجوهرية في العقيدة السوفييتية التي تتخذ القرارات بشأن الاسلحة وفقا لها . قد تبدو هذه المهمة على شيء من الصعوبة في البدء ، ولكن التأكيد على الصواريخ التي تطلق من الغواصات ، وعلى الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المقساء في عملية نشر الاسلحة السوفييتية في مطلع اعوام السبعينات ، كان يعكس انتقالا من تفضيل الدفاع الى عقيدة الردع . وتجد هذه الفرضية دعما في التحول

العكسي الملحوظ للسياسة السوفييتية التي كانت قائمة منذ زمن طويل على تفضيل الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية ، والتي ستناقش فيما بعد .

وبالرغم من ان الناطقين باسم الاتحاد السوفييتي لم يستخدموا تعابير « الدمار المضمون » أو « الردع المتبادل » ، فان الكتابات والبيانات العامة السوفييتية خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ، كانت تعكس التفيرات في التفكير الاستراتيجي السوفييتي (١) .

ناقش قادة الكرملين الردع المتبادل ودورة الفعل ورد الفعل في سياق التسلح واكدوا على الاهمية الحرجة لتحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية (ABM) وبالإضافة الى ذلك ، فقد كان ثمة بيانات عن عدم استطاعة اي طرف من تحقيق قدرة انضربة الاولى ، وعن كون القوتين العظميين مضطرتين لادراك ومعرفة الحاجة الماسة لخفض التكاليف وعوامل المفامرة بحرب نووية ، ولتحقيق الاستقرار في العلاقة الاستراتيجية بينهما في نقطة المساواة . واذا ذهبنا الى ابعد من ذلك بقليل ، نجد ان بعض الناطقين السوفييت ادعوا بان التفوق أصبح غير قابل للتحقيق ، وان الاسلحة النووية فقدت قيمتها كأداة سياسية ، بينما استمر قادة الكرملين في التأكيد على الحاجة الى التفاوض بشأن الاسلحة الاستراتيجية . واذا كانت البيانات لاتعكس غالبا وبالضرورة الوضع الفعلي في دولة ما ، فكان الوضع الاستراتيجي في الاتحاد السوفييتي بدا - من حيث كونه انعكاسا للسياسة السوفييتية - كمؤشر عن التقارب الكبير في الاوضاع المتعلقة بالمسائل النووية بين واشنطن وموسكو ، وبشكل افضل بكثير مما كانت عليه هذه المسائل في الماضي .

(١) - انظر مثلا « بين هلسكي و فيينا » الاقتصاد والسياسة والايديولوجية ، كانون الثاني ١٩٧٠ (الخدمات الاذاعية الاجنبية - التقرير اليومي عن « الاتحاد السوفييتي » في ١٩ شباط ١٩٧٠) الصفحات ١ - ٢ ، و مسألة مهمة « صحيفة البرافدا بتاريخ ٧ آذار ١٩٧٠ (نفس المرجع السابق بتاريخ ٩ آذار ١٩٧٠) الصفحات ١ - ٢ ، و جرينيف وبافلوف في « خطوة هامة نحو الحد من سباق التسلح » البرافدا ٢٢ حزيران ١٩٧٢ (نفس المرجع السابق في ٢٣ حزيران ١٩٧٢) الصفحات : ١ - ٢ .

أما بالنسبة للمنظور المعاكس ، فمن الممكن الا يكون الاتحاد السوفيتي قد تصرف كرد على البرامج النووية الاميركية او فتش عن جعل الميزان النووي مستقرا على اساس المساواة واندمار المضمون المتبادل ، بل ربما كان بوسع قدراته الاستراتيجية بشكل نشيط لدعم هدف التفوق النووي . وبالرغم من ان تحليلات ادارة نيكسون للتهديد السوفيتي كانت تحمل طابع المبالغة غالباً، فان الدوافع الكامنة خلف البرنامج الاستراتيجي في الاتحاد السوفيتي ، اعطت سببا مشروعاً للاهتمام بها . وقد بدا الصاروخ الباليستيكي العابر للقارات من نوع (س س - ٩) بحمولته الكبيرة ملائماً لمهمة مضادة - للقوة أكثر منه لدور انتقامي مضاد للمدن ، وثمة دليل في بيانات القادة العسكريين السوفيت ، بان الاتحاد السوفيتي لم يناقض اعتقاده في الحاجة الى اتباع مثل هذه الاستراتيجية .

وبالنسبة الى الموقف السوفيتي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بشأن تحديد الدفاع الصاروخي ، فيحتمل ان قادة الكرملين قرروا - على ضوء التكلفة الباهظة وعدم الفعالية لبرنامج الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية - نجم جهودهم ، لاسباب لا تتصل بقبولهم لمفهوم الدمار المضمون . ويمكن ان يكون اهتمام موسكو باحتمال توسيع برنامج « الوقاية » الاميركي قد اتخذ طابعاً جدياً ، الا ان ثمة احتمالاً آخر يتمثل في تفتيش المسؤولين السوفيت عن تحديدات قاسية ومضمونة على الصواريخ الاميركية المضادة للصواريخ الباليستيكية ، واعتبارها وسيلة تحد من قدرة الصواريخ السوفيتية الهجومية على تنفيذ ضربة مضادة - للقوى على قوة صواريخ « المينوتمان » الاميركية .

وانسجاماً مع المواقف السياسية التقليدية للاتحاد السوفيتي ، فقد يكون قادة الكرملين قد استنتجوا بان التفوق العددي في الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات سيقدم فرصة دبلوماسية افضل ويزيد من قوة سواعدهم في الازمات . ولكن الزيادة المحسوسة في القوة العسكرية السوفيتية على كل المستويات خلال الاعوام الاخيرة من الستينات والاعوام الاولى من السبعينات، اظهرت الميل الى سياسة التوسع اكثر مما عبرت عن وجهة نظر موسكو في

التفتيش عن شكل ما من التفوق على المستوى الاستراتيجي ، وخاصة عندما كانت الولايات المتحدة الاميركية تعاني ضغطا داخليا موجهها الى خفض الانفاق الدفاعي . ويمكن ايضا ان نستنتج بان الاتهامات السوفييتية المتكررة ، القائلة بان الولايات المتحدة الاميركية تصعد سباق التسلح ، لم تكن سوى اعمال خداعية تهدف الى وضع ادارة نيكسون في موقف الدفاع ، والى شل برامج الاسلحة الاميركية عبر اشارة معارضة الكونغرس الاميركي لاقتراحات البنتاغون عن الاسلحة .

ولعل تدقيق الموقف السوفييتي تجاه محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يدعم الاستنتاج القائل بان سياسات موسكو الاستراتيجية خلال الاعوام الاولى من السبعينات ذات طموحات متعددة . فالدوافع السوفييتية لدخول محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتوقيع الاتفاقات بشأنها كانت بدون شك متنوعة (١) .

ومن الواضح ان الكرملين نظر الى هذه المحادثات كواسطة للوفاق اللاحق . بعيدا عن اهتمامه بخفض عامل المفارقة بالحرب النووية ، ولتحقيق التعاون الاقتصادي ، والحد من التقدم في العلاقات الاميركية - الصينية . اما الجانب الايجابي لموقف الاتحاد السوفييتي من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فلم يقدر بشكل صحيح على ضوء قبوله بحظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية بموجب معاهدة سالت ، التي اظهرت للبعض بان الاتحاد السوفييتي اعترف على الاقل بالردع المتبادل كأساس للعلاقات النووية الاميركية - السوفييتية . وبنفس الوقت فلم تكن الحكومة السوفييتية مستعدة لقبول اتفاقية معنية ، يرمي ظللا من الشك على هدفه المعلن في الامن المتعادل وعلى

(١) - انظر رومان كولكو وتيز وآخرون في : « الاتحاد السوفييتي والسيطرة على السلاح » مازق قوة عظمى (مطبعة جون هوبكنز ١٩٧٠) ، و توماس وولف في « مصالح الاتحاد السوفييتي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية : السياسية والاقتصاد والبيروقراطية وادوارها الايجابية والسلبية في السيطرة على السلاح » ، وليم لينتشر وروبرت بفالت زغراف في : « سالت : مضمون السيطرة على السلاح في السبعينات (مطبعة جامعة بيتر مبرغ ١٩٧٢) » ، و لورانس ت . كاندويل في « الموقف السوفييتي من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية : أوراق أدلني رقم ٧٥ (لندن - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - شباط ١٩٧٢) » .

اتفاق عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كما ان جهد الاتحاد السوفييتي لاضفاء الصبغة الشرعية على سبقه في مستويات الصواريخ الاستراتيجية عبر اتفاقية معينة يرمى ظللا من الشك على هدفه المعلن في الامن المتبادل وعلى مدى اهتمامه وتعلقه بالاستقرار . وعندما امكن في نهاية الامر ، التوصل الى اتفاقيات موسكو ، تبين ان قادة الكرملين كانوا في ذروة الحماس لدعمها ، حيث اصدروا اوامرهم الى القادة العسكريين السوفييت للعمل بموجب احكامها ، ومع ذلك فما كادت هذه الاتفاقيات توضع قيد التنفيذ ، حتى استأنف الكرملين برنامجه النشط عن تطوير أنظمة استراتيجية محسنة وجديدة ، معلنا ان الاتحاد السوفييتي اراد من وراء ذلك ان يتخذ الاجراءات الضرورية للحفاظ على وضع استراتيجي قوي .

وباختصار ، فقد كانت العناصر الاساسية للسياسات الاستراتيجية السوفيتية في اوائل السبعينات تتصف بعدم التلاؤم وانعدام الثبات .

ويمكن ان يفسر هذه الاتجاه جزئيا - على غرار ماكان يحدث في الولايات المتحدة الاميركية - بان المسؤولين كانوا مضطرين لمراعاة الضغوط الداخلية الامر الذي ادى غالبا الى قرارات متناقضة وغير منطقية سواء في السياسة او في برامج الاسلحة . ولكن القادة السوفييت كانوا يعانون من صعوبات جمة في تحديد منهج منطقي للعمل لاعوام السبعينات بسبب الشكوك حول تطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، والاتفاق المستقبلية للسياسة الاستراتيجية الاميركية وتطور القوات النووية الصينية .

وبالرغم من ذلك ، يمكن القول بشيء من الثقة ان العامل الاكثر اهمية في السياسة الاستراتيجية السوفيتية ، تمثل في القرار بعدم القبول باقل من المساواة ، سواء كان ذلك مع او بدون السالت ، وقد بدا ان استراتيجية موسكو تعكس الشعور بالحاجة للسير على الخط الفاصل بين دعم الوضع الاستراتيجي السوفييتي والمغامرة بتوسيع مجال سباق التسلح النووي وتحقيق نتائج غير ملائمة في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وفي هذا المجال ، فقد كانت السياسة الواضحة للاتحاد السوفييتي في المحافظة على رادع انتقامي ، مع التفتيش عن خيارات حربية وميزان قوى يميل

عدديا لصالحه ، تشبه الى حد كبير عقيدة « الكفاية » التي تانت ادارة نيكسون تأخذ بها . ولكن درجة الافضلية التي كان قادة الكرملين - ونظراؤهم في الادارة الاميركية - مستعدين لاعطاؤها الى الاستقرار المتبادل في قراراتهم المستقبلية بشأن سياسة الاسلحة الاستراتيجية ، بقيت غير واضحة حتى نهاية عام ١٩٧٢ ثم عكست اتفاقية السيطرة على الخطوط العريضة للاسلحة الاستراتيجية التي تم التوقيع عليها في مدينة فلاديفستوك السوفيتية في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٤ ، الاهتمام بالاستقرار المتبادل ، دون ان تضع حدا للشكوك (١) .

٤ - تحديدات الاسلحة الاستراتيجية :

ما ان دخل الرئيس نيكسون الى البيت الابيض ، حتى سارع القادة السوفييت لحثه على تحديد تاريخ ما لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، التي كان قد تقرر سابقا ان تبدأ في خريف عام ١٩٦٨ ، وتأخرت بسبب التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا .

ولكن الادارة الاميركية الجديدة لم تكن راغبة في الموافقة على عقد هذه المحادثات قبل ان تبحث في اقتراح ادارة جونسون ، وصياغة افكارها الخاصة عن اهداف ومزايا السالت . ولم يلجأ المسؤولون في ادارة نيكسون الى اجراء تحليل مفصل لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حتى بدء دراسة السياسة الدفاعية الاميركية بشكل عام . وفي شهر آذار من عام ١٩٦٩ ، انتهت الادارة الاميركية الجديدة من اعادة النظر في موضوع السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية ، ثم قامت هذه الادارة في شهر حزيران من نفس العام باعلام الاتحاد السوفييتي عن استعدادها لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (٢) . وقد تأخر الاتحاد السوفييتي - لاسباب متنوعة - في القبول حتى شهر تشرين الاول ، ولم تبدأ المحادثات بعد ذلك الا في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦٩ .

(١) - البيان المشترك السوفييتي - الاميركي من تحديدات الاسلحة الاستراتيجية - بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني من عام ١٩٧٤ .

(٢) - حملت اعادة النظر هذه الرقم (NSSM-28) وهي احدى الدراسات التي قام بها مجلس الامن القومي الاميركي في السنوات الاولى لرئاسة نيكسون . ويمكن الرجوع - بشأن وصف تحضيرات ادارة نيكسون لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والمناقشات اللاحقة - الى كتاب جون نيوهاوسن « الفجر البارد : قصة السالت » (هولت و راينهارت و ونستون - ١٩٧٣) .

اسلوب اقتراب نيكسون من محادثات ايجاد الحد من الاسلحة الاستراتيجية:

لقد تمثل جوهر اسلوب اقتراب نيكسون من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بوجوب تلاؤم السيطرة على السلاح مع الاطار العريض للسياسة الدفاعية الاميركية ولاهداف السياسة الخارجية الاميركية ايضا ، وهي النظرة التي كان يأخذ بها المسؤولون في ادارة كينيدي قبل عقد كامل من الزمن . وقد اعتبر ضروريا ان توضع اولا استراتيجية امن قومي ثم توضع على اساسها المقترحات والسياسات المتعلقة بالسيطرة على السلاح . ولهذا السبب امتدت فترة اعادة النظر في السياسة الاميركية السابقة الى ستة اشهر ، قبل ان تتخذ الادارة الجديدة قرارا بشأن مفاوضات الاسلحة الاستراتيجية ، بالرغم من اتهام النقاد للرئيس نيكسون بمحاولته المتعمدة لنسف او الحط من قيمة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لصالح طلبات البنتاغون عن استمرار نشر الاسلحة .

وبالاضافة الى الوقت اللازم للتحضير والتشاور مع الحلفاء ، فقد يكون تاخير القرار على صلة بفكرة الادارة الاميركية بشأن « الربط » بين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والنواحي الاخرى للعلاقات الاميركية - السوفيتية . كان الرئيس نيكسون قد اشار في وقت مبكر من عام ١٩٦٩ الى وجوب توجيه محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، لتسهم في التوصل الى الحلول اللازمة في مناطق معينة من العالم كالشرق الاوسط وفيتنام ، معلنا للبعض بان الادارة الاميركية قد تحاول ان تستخدم مصلحة الاتحاد السوفيتي في الحد من الاسلحة الاستراتيجية كأداة للتأثير على ساوك موسكو في هذه المناطق ومناطق اخرى مثل برلين . ثم لم تلبث الادارة الاميركية ان اوضحت موقفها ، مؤكدة ان محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لن تكون مشروطة بالتقدم في اي مكان آخر ، ولكن الرئيس نيكسون لاحظ بان العلاقات المتبادلة بين القضايا الاستراتيجية والسياسية هي « حقيقة حياتية » ، مشيرا الى ان السلوك السوفيتي السلبي والصارم لا يمكن الا ان يؤثر على الموقف الاميركي من

مبادرات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (١) . ومهما يكن من أمر ، ما ان بدأت هذه المحادثات ، حتى حاول كلا الطرفين عزلها عن المسائل الاخرى وعمل على الحد من المواجهات التي قد تشكل خطرا عليها .

لم يعلن الرئيس في قراره بشأن الاشتراك في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ان سياق التسليح امتص الموارد فحسب ، بل لاحظ ايضا بان شدة هذا السباق والصراع التكنولوجي أدت الى زيادة الشكوك ، الامر الذي أثار بدوره الرغبة في تحقيق مستويات أعلى من القوة ، ستؤدي ايضا الى زيادة مخاطر وآثار الحرب النووية . وبالرغم من الاحساس بضرورة فرض الحظر الذاتي ، فان الرئيس نيكسون لاحظ بان احدا من الطرفين لن يتنازل عن مكتسباته ، ولن يحاول - في غياب الترتيبات التفاوضية . الا يستغل هذه المكتسبات في الازمات او يحقق تفوقا هامشيا في الاسلحة .

اما محادثات سالت فسوف تقدم لكلا الطرفين فرصة وحيدة لإنشاء العلاقة التي تؤمن لهما امنا اكبر بثمن اقل .

وقد أكد الرئيس نيكسون بشكل خاص على ان التحديد المتبادل للأسلحة يقدم امكانية لتحسين الامن الاميركي بشكل اكثر فعالية من سياسات الاسلحة الوحيدة الجانب . وفي الواقع فقد أوضح ان الولايات المتحدة الاميركية حددت متطلبات امنها « بعبارات تسهل السيطرة على الاسلحة (٢) » .

وبدا ان الادارة الاميركية مهتمة بشكل خاص بالتكامل بين التخطيط لصنع أنظمة الاسلحة والتخطيط للسيطرة على الاسلحة . وفي هذا المجال نجد ان مجلس الامن القومي خلق اطارا رسميا تسهم وزارة الدفاع الاميركية من خلاله

(١) - اشار الرئيس اولا الى هذا الربط خلال مؤتمره الصحفي بتاريخ ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٦٩ . ثم أعلن وزير الخارجية روجرز في مؤتمر صحفي آخر بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٦٩ بان المحادثات المقبلة عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية لن تكون مشروطة بأي شكل من أشكال العلاقات بين الشرق والغرب . (مناقشات وزير الخارجية روجرز عن المحادثات المقبلة السوفيتية-الاميركية بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية - تقرير وزارة الخارجية في الجزء ٦١ - بتاريخ ١٠ تشرين الثاني عام ١٩٦٩) (الصفحة ٢٩٢) .

(٢) - انظر الصفحة ١٩٨ من كتاب « بناء من أجل السلام » .

بتطوير اقتراحات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وخطة عمل للمسؤولين في وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة (ACDA) تشترك بموجبها في اتخاذ القرارات بشأن الاسلحة والميزانيات والعقيدة . وقد تشكل الوفد الاميركي الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية من مدير هذه الوكالة رئيسا ، ومن ممثلين عن وزارة الدفاع الاميركية وهيئة الاركان المشتركة كأعضاء .

الانماط الاجرائية والصعوبات الداخلية :

عكس اسلوب الاقتراب المنظم والواسع الى تحضيرات محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اهتماما جديا في الحصول على مكاسب من اتفاقيات تحديد الاسلحة ، حيث حددت جماعات التحضير سلسلة من الاتفاقيات البديلة انجزئية والكاملة ، وشملت الخيارات المطروحة اجراءات تحديد عدد الانظمة الهجومية ، واتفاقيات حظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، وترتيبات تدعو الى خفض المتبادل للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات (ICBM) واشترط ان تفرض - مقابل كل مجموعة من التحديدات المتعلقة بالاسلحة الهجومية . تقييدات متنوعة على الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستكية ، كالحظر الكلي او حماية كل من واشنطن وموسكو ، او الدفاع عن مواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، او نشر الدفاع الصاروخي في كافة ارجاء البلاد . ومع الاخذ بعين الاعتبار لاستخدام الوسائط المحلية من اجل الكشف واتخاذ اجراءات التفتيش في مواقع انظمة الاسلحة نفسها ، فان جماعات التحضير امعنت النظر في الخيارات المضادة لاستراتيجية الكفائية وقارنتها مع الوضع غير المقيد بآية اتفاقيات .

وبنتيجة هذه العملية ، اعدت الادارة الاميركية عددا من الاتفاقيات المقبولة من قبل الولايات المتحدة الاميركية والتي بدت قابلة للتفاوض مع اخذ الافضليات السوفيتية بعين الاعتبار .

لم تقدم ادارة نيكسون اقتراحا محددا في بدء المحادثات ، بل فضلت ان تستخدم اسلوب اقتراب يتضمن ثلاث خطوات (١) . حيث تناقش اولا القضايا

(١) - انظر الصفحات ١٤٢ - ١٤٥ من « استراتيجية جديدة للسلام » .

الاستراتيجية وأهداف السيطرة على الأسلحة ، مما يسمح لكل طرف بتفهم أفضل لوجهات النظر الاستراتيجية والاهتمامات ومبررات تطوير الأسلحة لدى الطرف الآخر . واعتقد المسؤولون في الإدارة الأميركية بأن المحاورة التي تسير وجهات النظر المضادة وتسمح بتبادل الأفكار قد تكون مفيدة في التخفيض من الشكوك وسوء الفهم . وإذا نجحت هذه المحاورة فستضع أساسا للاتفاق .

أما الخطوة الثانية فستكون عملية بناء متدرجة ، يستطيع الطرفان خلالها مناقشة القضايا والمسائل المرتبطة بتحديد أنظمة الأسلحة الخاصة . وسيطور نموذج للاتفاق من قبل الطرفين كوسيلة لتسهيل تفهم كل منهما للقضايا الحرجة ، كمتطلبات التفيتش على الأنظمة الخاصة والتعادل بين الأسلحة السوفيتية والأميركية . وأخيرا فإن الخطوة الثالثة ستشمل المناقشات المفضلة للاقتراحات الخاصة التي يمكن أن تنتج عن المحادثات الأولية ، وقد كان مأمو لا أن تؤدي هذه الخطوة إلى اتفاق تحديد ، سواء بشكل معاهدة أو أي ترتيب آخر .

اعتقد المراقبون خلال الجولة الافتتاحية لمحادثات سالت - ١ في نهاية عام ١٩٦٩ ومطلع عام ١٩٧٠ بأن أسلوب اقتراب الرئيس نيكسون إلى السالت كان دون المستوى اللازم لاستراتيجية منطقية للتفاوض الأميركي - السوفيتي وفوق هذا المستوى كاسلوب تقني لتجنب مواجهة الاختبارات الصعبة ضمن الحكومة الأميركية ، وربما لتأخير الأخذ بعين الاعتبار لامكانيات التحديد الخاصة إلى الحد التي يصبح فيه الاتفاق المتبادل غير ممكن . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد رأى بعض الخبراء أن مناقشة الأفكار والخيارات مع الاتحاد السوفيتي ستكون ذات مردود أقل من تقديم مقترحات خاصة يمكن أن يأخذ بها الكرملين .

وأضاف هؤلاء - مثلا - بأنه لم يكن من الضرورة بمكان لواشنطن أو لموسكو أن تفوصا في المسائل الرئيسية إلى العمق قبل المساومة في موضوعات أقل أهمية لا يمكن للمفاوض السوفيتي إلا أن يتجاوب فيها مع المفاوض الأميركي ، حيث تعمل هذه بدورها على الانتقال الناجح إلى مسائل الأسلحة ، الأمر الذي يضيق شقة الخلاف في مجال الاتفاقات المراد مناقشتها .

وقد أوضح أحد خبراء السيطرة على الأسلحة بأن أسلوب الاقتسراب
الاكتشافي للإدارة الأميركية « ساعد فقط في تقوية حجة تلك الفئة السوفيتية
التي رأت أن محادثات السالت ليست إلا محاولة أميركية للحصول على معلومات
استطلاعية عن البرامج السوفيتية ولايقاف البرامج الاستراتيجية السوفيتية
حتى تستطيع (الولايات المتحدة الأميركية) أن ترتب أموراً المتعلقة بالاتفاق
على مشاريع الاستراتيجية (١) .

كانت هذه الاختلافات بشأن العمليات التفاوضية أقل أهمية من الجدل
الخاص حول العلاقة بين البرامج الدفاعية الأميركية الوحيدة الجانب ومحادثات
الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وقد ظهرت هذه القضية خلال فترة الأشهر
الستة التحضيرية قبل بدء المحادثات ، عندما حث عدد من رجال الكونغرس
والخبراء غير الحكوميين وأعضاء الفرع التنفيذي ، الرئيس نيكسون على إيقاف
التجارب التي كانت تنفذ آنذاك على الرؤوس الحربية النووية المتعددة
(MIRV) بغية إبقاء خيار التفاوض مع الاتحاد السوفيتي حول إمكانية
ترتيب حظر متبادل على تجارب التحليق لهذه الرؤوس ، فور بدء المحادثات
الرسمية . ومهما يكن من أمر ، فقد رفض الرئيس نيكسون الاقتراحات بشأن
الالتزامات الوحيدة الجانب ، أو حتى فكرة الالتزام المشترك مع الاتحاد
السوفيتي ، واستمر في تنفيذ برنامج التجارب على الرؤوس الحربية النووية
المتعددة (MIRV) كما كان مخططاً له . ثم استمرت هذه التجارب إلى النهاية
بعد بدء محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وما لبث نشر المركبات
الحاملة لهذه الرؤوس أن بدأ في شهر حزيران من عام ١٩٧٠ عندما كانت المحادثات
لا تزال في منتصف الطريق .

ولم تقف المسألة عند هذا الحد ، حيث طلبت الإدارة الأميركية ، أثناء
المرحلة التحضيرية والتقدم بخطوات ناجحة في المحادثات — مخصصات مالية

(١) — جون فيني عن مورتون هالبرين في « نيويورك تايمز بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٦٦ .
انظر أيضاً التون فراي في « صنع القرار الأمريكي من أجل محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية :
الأبعاد التشريعية والتنفيذية » وماسون ويلر وريتش وجون راين لاندر في « السالت : اتفاقيات موسكو
وما وراءها » (المطبعة الحرة — ١٩٧٤) .

اضافية للاستمرار في نظام الدفاع الصاروخي المعروف بنظام الوقاية (Safeguard) وفي برامج الاسلحة الاخرى الكبيرة كالترايدينت والقاذفة (ب-1) بالرغم من ان الخيارات المقدمة من قبل الطرف الاميركي كانت تشمل تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية وكافة فئات الاسلحة الهجومية الاستراتيجية .

اتهم النقاد والمعلقون - في معرض اشارتهم الى الجهود المستمرة لتحسين وتوسيع القوات الاستراتيجية الاميركية بعد بدء المحادثات - الادارة الاميركية بنقص الاهتمام الجدي لديها في التوصل الى آفاق بشأن تحديد الاسلحة الاستراتيجية . و اضاف هؤلاء بان السياسة الرسمية الاميركية كانت غير ضرورية ومسببة لعدم الاستقرار ، وبشكل خاص لانتفاء وجود دليل واضح على ان الاتحاد السوفييتي يوسع شبكة دفاعه الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستكية او يجري التجارب على الرؤوس الحربية النووية المتعددة «ميرف» . وهما التهديدان اللذان اعتبرا من الاسباب الرئيسية للسير قدما في برامج « ميرف » والصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) الاميركية . وبالرغم من ذلك فان ادارة نيكسون لم تر حرجا في المحافظة على البرامج المتعلقة بقواتها الاستراتيجية ، بينما كانت تسعى للتفاوض في اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وقدمت ثلاثة اسباب لتصرفاتها .

١ - لقد ادعى المسؤولون الاميركيون انه طالما لا توجد ضمانات معينة للتوصل الى اتفاقية ، فلا بد من الاستمرار في البرامج التي تعتبر ضرورية لاستراتيجية الكفاية والمحافظة على المرونة المطلوبة للرد على التهديدات المستقبلية . ولم يكن الاتحاد السوفييتي قد تهاون في الانتاج الكمي لصواريخه او في البرامج التطويرية . وما لم تقيد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية هذا التهديد ، فان الولايات المتحدة الاميركية ستكون مضطرة لاتخاذ الاجراءات التي تحافظ على قدرة بقاء الرادع الاميركي والاعتماد عليه . وحتى لو تم التفاوض بشأن الاتفاقية ، فان الولايات المتحدة الاميركية سوف تحتاج لوضع أنظمة اضافية ، لان النتائج

المحتملة لمخادرات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لن تُلغى بالضرورة
لتهديدات انتوعية الموجهة ضد الرادع الاميركي .

٢ - ادعى الناطقون باسم الادارة الاميركية بان أي التزام مؤقت بشأن نظام
واحد قد يقف في طريق التوصل الى اتفاقية دائمة قابلة للاستمرار .
ولهذا السبب فقد كان مفضلا ان يؤخذ بعين الاعتبار الحظر المتبادل
لرؤوس التحريية النووية المتعددة « ميرف » خلال المحادثات الفعلية
التي يتم من خلالها كشف التقييدات الضرورية . وطالما ان الحظر على
هذه الرؤوس سيتطلب تحديدات للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية
فقد رأى المسؤولون انه ليس من المرغوب به ان يبدأ الاجراء الاول بدون
اتأكد من امكانية تحقيق الاجراء الثاني . ثم رفضت الادارة الاميركية في
مرحلة لاحقة من المحادثات ان تقبل بتحديد الصواريخ المضادة للصواريخ
دون ترافق هذا الاجراء بتحديدات للسلحة الهجرية وعموما فلم تحاول
الادارة الاميركية ان تشير موضوع الترتيبات التي تعكس الامر الواقع ،
بل بدت أكثر اهتماما بالوصول الى اتفاق واضح مع الاتحاد السوفيتي .

٣ - دافع المسؤولون في الادارة الاميركية عن استراتيجية التفاوض من موقع
القوة ، مؤكدين ان برامج التسليح الاميركية ستكون مفيدة كأوراق
مساومة على طاولة المحادثات . وادعوا بان التقييد الوحيد الجانب سوف
يخفف الرغبة السوفيتية في التفاوض ويخلق صعوبة في اقناع الاتحاد
السوفيتي بقبول الشروط التي تعتبرها الولايات المتحدة الاميركية
ضرورية لانجاز اتفاق مستقر ومتعادل (١) . وقد استخدم هذا التعليل
المنطقي في البداية لتبرير الاستمرار في نظام « الوقاية » الصاروخي على

(١) - نذكر مثلا انه في ١٢ تموز من عام ١٩٧١ ، اعلم نائب وزير الدفاع الاميركي باكارد
لجنة من مجلس الشيوخ الاميركي بان الولايات المتحدة الاميركية يجب ان توسع انظمة دفاعها
الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية لاستخدامها كورقة مساومة مع الاتحاد السوفيتي .
(مضمون السيطرة على السلاح في ميزانية الدفاع الراهنة ، ومناقشات اللجنة الفرعية للسيطرة
على السلاح ، والقانون الدولي والتنظيم للجنة مجلس الشيوخ الاميركي للعلاقات الخارجية -
الكونفرس ٩٢ - الجلسة الاولى (١٩٧١) الصفحة ١٧٠) .

أساس أن تطوير هذا النظام سيقنع الاتحاد السوفيتي بقبول التحديدات على الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من نوع (س-س-٩) . وفي السنوات التالية كانت الرغبة في الضغط على الاتحاد السوفيتي من أجل قبوله تحديد الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر (SLBM) في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، مسؤولا إلى حد كبير عن قرار الإدارة الأميركية المتعلق بتعهداتها باتخاذ « مبادأة استراتيجية جديدة كبيرة » عبر التسريع المحسوس لبرنامج غواصات « الترايدنت » في وقت مبكر من عام ١٩٧٢ (١)

سياسة أوراق المساومة :

ربما أصبحت قضية أوراق المساومة أكثر العناصر بروزا وأهمية في سياسة الأسلحة الاستراتيجية لإدارة نيكسون ، وخاصة بعد التعتيم على ما إذا كانت البرامج الاستراتيجية الأميركية تشكل عامل استقرار ، وذات فعالية من الناحية التقنية ، وقدرة على البقاء من الناحية الاقتصادية . وانتقد عدد من رجال الكونغرس ، ومن الأوساط العلمية بشدة التكتيك الذي استخدمته إدارة نيكسون في مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية عبر الأعوام الممتدة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣ . وأكد هؤلاء - على سبيل المثال - أن سياسة التفاوض من موقع القوة ستضطر الاتحاد السوفيتي لأن يستمر في بناء قوته الاستراتيجية وتطلق الأبواب أمام الفرص المتوفرة لإنجاز اتفاقات ذات تفهم عميق لطبيعة ما يجري ، بينما تفتح الباب على مصراعيه أمام التزام الطرفين بالاستمرار في برامج التسليح الكبيرة . وأوضح أحد خبراء السياسة السوفيتية أن قادة الكرملين سوف يشعرون « بالاضطرار لاتخاذ الإجراءات الجوابية على كل خطوة أميركية في هذا المجال » بغية تجنب « انجرافهم تحت الضغط إلى الاتفاقية العتيدة » ، ثم استنتج بأن دبلوماسية أوراق المساومة في مجال الأسلحة

(١) - البيان عن ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٣ والبرامج الدفاعية للأعوام ١٩٧٣-١٩٧٧ الصفحة ٦٩ .

الاستراتيجية « تعطي الديناميكية الى سباق التسلح (١) » . وقد ادعى ايضا بان الحاجة الى المساومة استخدمت من قبل الادارة الاميركية بفرض الحصول على موافقة الجهات المسؤولة الاميركية على البرامج الاستراتيجية المتعلقة بالاسلحة ، التي كانت ستفرض حتما في الحالة المفارقة .

اما عدم محاولة تقييم الدوافع الكامنة وراء هذه النشاطات ، فامر يتعلق بالمسؤولين الرسميين في الادارة الاميركية الذين كانوا يفتشون عن السبل اللازمة لاقتناع الاعضاء الرئيسيين في مجلس الشيوخ الاميركي بان الاستمرار في نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستكية المعروف بنظام « الوقاية » للدفاع عن مواقع الصواريخ الاميركية الباليستكية العابرة للقارات (ICBM) كان حيويا لنجاح المحادثات (٢) .

وقد تأثرت موافقة الكونغرس على المرحلة الاولى من نظام « الوقاية » الصاروخي في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ بدون شك بارتباط هذه العوامل مع محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بالرغم من رفضه للطلبات اللاحقة المتعلقة ببدء العمل في مواقع الدفاع الصاروخي الاقليمي المضاد للصواريخ الباليستكية فيما بعد . وقد أثرت الاعتبارات التفاوضية ايضا على دعم الكونغرس لبرنامج تطوير القاذفة الاستراتيجية (ب - ١) وغواصات « الترايدنت » ، حيث وجد أعضاء مجلس الشيوخ المهتمون بمسائل السيطرة على السلاح ، أنفسهم في وضع متناقض تتضارب فيه الرغبة في التصويت لصالح برامج التسلح والخوف من الحاق الضرر بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وحتى أعضاء الكونغرس الذين تساءلوا عن امكانية التنفيذ التقنية او الضرورة الاستراتيجية لبعض البرامج المقترحة ، كانوا قد اضطروا

(١) - بيان مارشال شولان عن «مضمون السيطرة على السلاح في ميزانية الدفاع الراهنة»، الصفحة ٢٥١ . وقد انتقد المساعد السابق لوزير الدفاع الاميركي بول وارنكة - خلال هذه المناقشات - تكتيك أوراق المساومة الذي استخدمته الادارة الاميركية .

(٢) - انظر - مثلا - تقارير مجلة نيوزويك عن محادثات كيمينجر مع أعضاء الكونغرس والمناقشات حول أوراق المساومة التي عزيت الى رئيس الوفد الاميركي المفاوض ، جيرارد سميث ١٠ آب ١٩٧٠ - الصفحة ١٨ و ٢٤ آب ١٩٧٠ الصفحة ٢١) .

لتفسير وجهات نظرهم بشأن منطقية زيادة قوة المساومة لدى الولايات المتحدة الاميركية . ولعل احد الامثلة الهامة لهذه الظاهرة يكمن في نجاح الادارة الاميركية باقناع عضو مجلس الشيوخ جون ستينيس في تغيير موقفه ودعم عملية تسريع « الترايدنت » (١) .

يعزى برنامج نشر وتطوير الصواريخ السوفيتية على نطاق متوسط او كثيف غالبا الى موقف الادارة الاميركية الذي اتصف بالمساومة . وقد دافع المسؤولون في ادارة نيكسون . بعد التوصل الى توقيع اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في موسكو . عن اسلوب الاقتراب الاميركي في هذه المحادثات ، واستمروا في التمسك بوجهات نظرهم ، حتى في الفترة التي كانت هذه الاتفاقيات خلالها لم تحصل على الموافقة من السلطات المسؤولة في الولايات المتحدة الاميركية . ووضح وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد بانه لا يستطيع دعم هذه الاتفاقيات مالم يوافق الكونغرس على طلبات (٢) الادارة الاميركية الخاصة بالقوات الاستراتيجية . وبينما انكر الرئيس نيكسون ان الكونغرس يريد وضع شروط على محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مقابل الموافقة على الطلبات الدفاعية ، فانه اكد على الحاجة الى التحرك نحو البرامج العسكرية الاميركية ، موضحا ان قادة الكرملين كانوا قد اعلموه بان الاتحاد السوفيتي سيستمر في جهوده المتعلقة بالاسلحة التي لم يجر حظرها بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (٣) .

اوضحت الادارة الاميركية ايضا ان المتطلبات العسكرية الاستراتيجية « الكفاية » تستوجب الاستمرار في تنفيذ البرامج الاميركية المسموح بها حسب

(١) - اعترف شينيس بالاثر الحاسم للمناقشة حول اوراق المساومة في ١٥ حزيران ١٩٧٢ ، انظر الصفحة ٤٠٤ من « اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية » .

(٢) - قال ميلفين ليرد : « لن نستطيع ان ادعم اتفاقات تحديد الاسلحة الاستراتيجية مالم يتحرك ، الكونغرس في اتجاه نظام « الترايدنت » والقاذفة الاستراتيجية (ب - ١) والبرامج الاخرى ، التي كنا قد خططنا لها لتحسين انظمتنا الهجومية الاستراتيجية خلال السنوات الخمس الاخيرة » . (نشر الحديث من قبل جورج ويلسون في الواشنطن بوست بتاريخ ٨ حزيران ١٩٧٢) .

(٣) - المؤتمر الصحفي للرئيس نيكسون بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٧٢ ، « الاوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الاميركية : ريتشارد نيكسون ١٩٧٢ (١٩٧٤) الصفحة ٦٩٢ » .

اتفاقيات موسكو والبدء في اجراء الابحاث وتطوير البرامج بغية المحافظة على رادع مضمون وحاجز ضد امكانية اخلال الاتحاد السوفيتي بهذه الاتفاقيات او القشل في المحادثات المستقبلية .

وبناء على ذلك فقد ارتأت الاركان المشتركة الاميركية ان يتم التخطيط الاستراتيجي في ظل اتفاقيات السالت على ضوء ثلاثة « ضمانات » هي :
الفتنرات الاستطلاعية الاميركية المطورة ، واستمرارية برامج التحديث ، واعمال الابحاث والتطوير المقواة والمعدة للمحافظة على التفوق التكنولوجي (١) . تضمن مشروع التسليح الذي اقترحه البنتاغون بعد اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مايلي :

- ١ - استمرار تسريع تطوير وضع الترايدنت
- ٢ - اعطاء الدفع الى تطوير القاذفة من نوع (ب - ١) .
- ٣ - اجراء الابحاث على صاروخ مجنح جديد (كروز) ، ورأس حربي يستطيع المناورة ، ورؤوس حربية لصواريخ ذات دقة أكبر .
- ٤ - دراسة امكانيات الحصول على قواعد اطلاق صواريخ جوية وبرية متحركة . و . .
- ٥ - تطوير دفاعات النقطة القاسية بجعل كافة الوسائط الاستراتيجية اهدافا صعبة .

وبالرغم من ضغوط الفرع التنفيذي ، فقد رفض الكونغرس ان ينشيء اي نوع من الربط بين برامج التسليح الاميركية والموافقة على اتفاقيات السالت او اتفاقيات خفض عدد البرامج الاستراتيجية المقترحة - بما فيها برنامج الرأس الحربي المعد للاهداف الصعبة ، وطلب الرئيس عن بناء موقع دفاع صاروخي

(٢) - بيان الاميرال توماس ه . مورر من البحرية الاميركية رئيس هيئة الاركان المشتركة، امام لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ (٢٠ حزيران - ١٩٧٢) .

مضاد للصواريخ الباليستكية حول مدينة واشنطن العاصمة . حسب شروط المعاهدة - والمواقع الدفاعية المقاسة ، وصاروخ كروز الجديد .

ولكن التصويت لصالح بعض الانظمة يشير الى ان اوراق المساومة ومفاهيم الضمان اجتمعت لتساعد في الحصول على مصادقة الكونغرس على عدة طلبات متعلقة بالاسلحة الاستراتيجية في ميزانية الدفاع في نهاية عام ١٩٧٢ . وبالإضافة الى ذلك ، فقد بدا مؤكدا ان البرامج المستقبلية للأسلحة الاستراتيجية ستبقى خلافا لذلك مرتبطة بشكل وثيق بتطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، وان الكونغرس سيتعرض لضغط متزايد للموافقة على طلبات الادارة الاميركية المتعلقة بالميزانية الاستراتيجية ، كوسيلة لدعم محادثات السالت وحمايتها من الفشل . وفي الواقع فقد اشار وزير الدفاع الاميركي شايسينجر - اثناء تطوير البرنامج الدفاعي لعام ١٩٧٤ - الى ان الولايات المتحدة الاميركية احتاجت لتعزيز قوتها التفاوضية والبقاء في وضع الاستعداد لامتلاك رادع كاف ومعاادل تماما للرادع السوفييتي . اذا ما فشلت المراحل الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (١) . ثم اكد الناطقون باسم الادارة الاميركية - بعد اتفاق فلاديفستوك في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٤ ، على الحاجة الى المحافظة على القوات الاميركية ضمن السقوف المتفق عليها .

مراحل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

تعامل الطرفان الاميركي والسوفييتي . منذ بداية محادثات السالت - ١ - التي افتتحت رسميا في ١٧ تشرين الثاني من عام ١٩٦٩ في هلسنكي - بايجابية نداء مع قضايا الاسلحة الاستراتيجية وبطريقة رجال الاعمال .

كان المفاوضون الاميركيون متأثرين بمهارة ومعرفة وجدية الفريق السوفييتي ، ولكنهم دهشوا للنقص الواضح في الخبرة التقنية لهذا الفريق ، وبعدم رغبة القادة السوفييت بالسماح لمفاوضيهم في مناقشة القضايا

(١) - المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني من عام ١٩٧٢ .

الاستراتيجية بعمق ، وخاصة بما يتعلق بالتحديدات النوعية او بالمستويات الدقيقة للقوة .

وبدا واضحا ان المفاوضين السوفييت كانوا اقل اطلاعا على حجم وخواص الوضع الاستراتيجي السوفييتي من المفاوضين الاميركيين . وهكذا فان تبادل وجهات النظر حول المسائل الاستراتيجية جرى بشكل اضعف بكثير مما كان متوقعا . وارتأت عدة تقارير ان المفاوضين الاميركيين لم يستطيعوا ان يعرفوا سوى القليل عن الاغراض النووية وعن العقيدة العسكرية في الاتحاد السوفييتي، كما ادعى احد الخبراء الاميركيين بان المحادثات كانت « اقل من محاوره ثنائية . واكثر من محاوره فردية امريكية (١) » . ولم تعط افكار الاهتمام الخاص للاستراتيجيين الاميركيين ، كاستقرار والتعرضية

حق قدرها من قبل ممثلي الاتحاد السوفييتي . ومع ذلك ، فقد بدا واضحا بان الجولة الاولى من محادثات السالت - ١ - كانت ناجحة في وجهات نظر كل من الطرفين عن المسائل الاستراتيجية وفي تحديد موضوعات المناقشات اللاحقة . ولعل الامر ذا الهمية البالغة في هذا المجال ، تمثل في الموافقة على ان تناقش قضيتان اساسيتان في الجولات اللاحقة لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وهما القضيتان اللتان اثارهما الوفد السوفييتي والمتعلقتان بالصواريخ المضادة للصواريخ باليستية (ABM) و أنظمة القواعد المتقدمة FBS

التقدم والمسائل التمهيدية :

لم يكن الموقف السوفييتي من تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ باليستية الحدث المفاجيء في الجولة الاولى من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فحسب ، بل كان بدون شك الحادث الاكثر اهمية في السلسلة الكاملة لهذه المحادثات . ويجب ان نذكر بان اهتمام الولايات المتحدة الاميركية في تحديد المتبادل لهذه الصواريخ المضادة للصواريخ ، كان يشكل القوة

(١) - فان كليف في « المناقشات الدولية » التي عرضت امام اللجنة الفرعية للامن القومي والعمليات الدولية للجنة مجلس الشيوخ عن العمليات الحكومية - الكونغرس ٩٢ الجلسة الثانية (٢٥ تموز ١٩٧٢) الجزء ٧ - الصفحة ٢٠١ .

الدافعة لجهود ادارة نيكسون الهادفة الى بدء محادثات الاسلحة الاستراتيجية مع الكرملين . وبالرغم من ان ادارة نيكسون لم تصل الى قرار عن نوع اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية ، فقد كانت مستعدة للقبول بها عندما دخلت المحادثات التمهيدية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حيث اعتمد موقفها من التقييدات على هذه الصواريخ على وجهة النظر القائلة بان الدفاعات ذات النطاق الواسع عن السكان كانت عوامل لعدم الاستقرار . ونظرا لالتزام الولايات المتحدة الاميركية بنظام « الوقاية » الصاروخي ، فقد اخذت بعين الاعتبار الخيار الوحيد الذي يسمح للطرفين بنشر مواقع دفاع صاروخي حول صواريخها الباليستكية العابرة للقارات بالاضافة الى دفاعات اقليمية رقيقة ، وذلك بالرغم من اعتبارها ايضا للخيارات الاخرى دون استثناء الخطر الكامل على الصواريخ المضادة للصواريخ .

وحيث ان القادة السوفييت كانوا قد ادعوا تقليديا ان الدفاعات الصاروخية مرغوبة وغير مثيرة للاستفزاز ، فقد توقع المسؤولون الاميركيون ان تكون محادثات تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية احدى المسائل الاكثر صعوبة في السالت . ومهما يكن من امر فقد اتخذ الوفد السوفييتي في بداية المحادثات موقفا معارضا لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية على نطاق واسع، وعبر عن تفضيله للحظر الكامل لها او لاستخدامها في التغطية المحدودة في ظل اتفاقية سالت .

وقد احتوى الاتفاق النهائي اقتراحا سوفييتيا كاسحا عن التزام الطرفين بالامتناع عن نشر الصواريخ المضادة للصواريخ على نطاق اقليمي او حتى عن بناء القواعد لهذه الانظمة .

قد يكون الاهتمام السوفييتي في تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية الى مستويات متدنية جدا مستندا الى تقدير حقيقي للنتائج ذات الطابع غير المستقر لهذه الانظمة . ومن ناحية اخرى ، فانه يحتمل ان يكون القادة السوفييت قد وجدوا ان تكلفة تكنولوجيا الجيل الحاضر من هذه

الصواريخ مرتفعة جدا ، وبالتالي فقد لجؤوا الى القبول بمعاهدة عنها كوسيلة لمنع الولايات المتحدة الاميركية من تحقيق مكاسب دفاعية(١) .

ومهما يكن من امر ، فاذا كانت معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية تمثل تنازلا غير مرغوب به او تكتيكا قصير - المدى من جانب قادة الكرملين وليست قرارا جوهريا ، فان من الصعب بمكان ان نفهم لماذا فضل الاتحاد السوفييتي هذا التقييد الدفاعي الحاد ، ولم يفتش عن اتفاقية مؤقتة لحظر نشر الصواريخ الهجومية . وكان وقوف السوفييت الى جانب المسألة الدفاعية قويا الى درجة بدا معها الولايات المتحدة الاميركية ان الاتحاد السوفييتي يدل مواقفه بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية بشكل كامل . وبالرغم من استمرار المحادثات لعدة سنوات قبل التوصل الى اتفاق نهائي، فان الاجتماع التمهيدي في هلسنكي خلق الاساس الذي استندت عليه المحادثات الملموسة التي توجت فيما بعد بمعاهدة عن حظر الصواريخ المضادة للصواريخ (ABM) حيث اعتبرها اغلب المراقبين كأهم نتيجة لمحادثات السالت .

ولسوء الحظ فان موقف الاتحاد السوفييتي في المناقشات التمهيدية بشأن مسألة حيوية أخرى تتصل بأنواع الانظمة الهجومية التي يجب تغطيتها في الاتفاق، سبب خلافا كبيرا بين الدولتين الكبيرتين . وسمّيت هذه القضية تعريف كلمة « استراتيجي » . وقد اوضح ممثلو الاتحاد السوفييتي - في خطوة غير متوقعة في المرحلة المبكرة من الجولة الاولى للمحادثات ، بان كافة انظمة اتصال الاسلحة النووية التي يمكن اطلاقها ضد اراضي الطرف الآخر ، تدخل ضمن هذه الفئة . وهكذا فان الطائرات المقاتلة الاميركية المتوضعة في قواعد امامية في اوربا والموجودة على متن حاملات الطائرات يجب ان تخضع - حسب التفسير السوفييتي - للتحديد ، ولكن الصواريخ الباليستيكية السوفييتية ذات الامدء المتوسطة وفوق المتوسطة IR/MRBMS والقاذفات السوفييتية ذات الامدء المتوسطة والموجهة ضد اوربا الغربية لن تخضع للمراقبة . كان هذا التعريف

(١) - انظر بشكل خاص تحليل توماس دولف عن « الاستراتيجية والسياسة العسكرية السوفييتية في العالم » تقرير مؤسسة راند رقم P 5008 (نيسان ١٩٧٢) .

للاسلحة الاستراتيجية منطقيا ، طالما اخذ بعين الاعتبار الاهتمام السوفييتي
بكون القواعد البحرية الاميركية على مقربة من الاتحاد السوفييتي . وبنفس
الوقت ، فقد يكون المفاوضون السوفييت اثاروا قضية أنظمة القواعد - المتقدمة
كنكتيك تفاوضي يهدف الى ابقاء الفوضى في منظمة حلف شمالي الاطلسي
(الناتو) ، او للحصول على تنازلات من الولايات المتحدة الاميركية اثناء محادثات
الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وقد وجد الوفد الاميركي ان الخطة السوفييتية غير مقبولة ، حيث اعتبرت
انظمة القواعد - المتقدمة FBS من ضمن مسرح العمليات ، بالإضافة الى ان
التحديات التي ستفرض عليها ، تؤثر على حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في
حلف الناتو ، وبالتالي فلم تكن موضوعا مناسباً للمحادثات الثنائية - الجانب
بين القوتين العظميين . بدت قضية أنظمة القواعد المتقدمة مستحيلة الحل ،
وخلقت صعوبات تفاوضية معقدة ، ثم أدت في النهاية الى اضطرار الولايات
المتحدة الاميركية لقبول اتفاقية حول الاسلحة الهجومية تعكس تبديلا ملحوظا
في موقفها الرسمي .

استؤنفت المحادثات - بعد توقف استمر لمدة أربعة أشهر - في الخامس
عشر من شهر نيسان عام ١٩٧٠ ، في فيينا . وخصصت الجولة الثانية من
« سالت » لمناقشة عدد من الخيارات الاميركية المتعلقة بالسيطرة على الاسلحة
والتي تغطي مجموعة متنوعة من التحديات . كان الهدف من هذه المقترحات
النموذجية متمثلا في تأمين الاطار اللازم لكشف القضايا المحسوسة بشكل مفصل
وربطها مع التفاوض بشأن اتفاق فعلي .

اما في الجانب الدفاعي ، فقد دعت بعض المقترحات الى حظر كلي للصواريخ
المضادة للصواريخ باليستية ، بينما عرضت مقترحات اخرى ان ينحصر
استخدام هذه الصواريخ في الدفاع عن واشنطن وموسكو . وسمحت اغلب
المقترحات لكلا الطرفين بتحويل الصواريخ الهجومية الموجودة في قواعد برية الى
صواريخ تستخدم من قواعد بحرية ، ولكنها حددت الصواريخ ذات الامدء
البعيدة ب (١٧١٠) صواريخ فقط . حيث كان هذا الرقم يساري مجموع

مالدى الولايات المتحدة الاميركية من صواريخ المينوتمان والبولاريس معا . كما جمدت عدد القاذفات العابرة للقارات في المستويات الراهنة ، اي (٥٠) قاذفة للولايات المتحدة الاميركية و (٢٠٠) قاذفة للاتحاد السوفييتي . طلبت بعض المقترحات ايضا خفضا في عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ICBM بينما شملت مقترحات اخرى فرض تحديد على الرؤوس الحربية المتعددة من نوع « ميرف » . واقترحت ايضا سلسلة من « التحديدات الاضافية » كوسيلة لتعزيز هذه الحدود العددية بمراقبة اضافية ، حيث شملت سقفا خاصا للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الكبيرة ، كالصاروخ (سس-٩) ، وتحديدات تقنية على أنظمة الرادار الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية .

جاء قرار المطالبة بادخال حظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة في المقترحات النموذجية خلال الجولة الثانية من محادثات « السالت » ، نتيجة لمعارك بروتقراطية معززة وتحليلات معقدة . وبالرغم من ان الرئيس نيكسون كان قد رفض الالتزام الوحيد الجانب بعدم استمرار التجارب على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، فان خطط الادارة الاميركية اشتملت على دراسات مفصلة عن التحديد المتبادل الممكن لهذه الرؤوس ، كعناصر في عدد من المقترحات المتعلقة بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

كان صعبا جدا ان يتخذ قرار بشأن الرؤوس الحربية المتعددة بسبب الخلاف الشديد بين الوكالات الاميركية الكبرى وبين المسؤولين في الادارة الاميركية بما يتعلق بإمكانية اجراء تحقق كاف من الحظر المفروض عليها (اذا تم ذلك فعلا) عبر المراقبة على تجارب الصواريخ السوفييتية . وربما يأتي الخلاف على كون هذا الحظر مرغوبا به أم العكس في مستوى مماثل من الاهمية حتى لو امكن تحقيق مراقبته بشكل كاف . وقد ادعى مؤيدو الحظر على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) بأنه سوف يحسن الامن الاميركي بابعاده التهديد المضاد - للقوة الذي تشكله الصواريخ الباليستكية السوفييتية العابرة للقارات من نوع (سس-٩) ، بينما رأى معارضوا هذا الحظر ان الرؤوس المذكورة تؤمن فائدة تكنولوجية تحتاج اليها الولايات المتحدة الاميركية

لمواجهة وضع المساواة العددية للاتحاد السوفييتي ولتأمين حاجز ضد حالة عدم اليقين المستقبلية في الميزان الاستراتيجي . وأخيرا فان ضغط مجلس الشيوخ من اجل فرض الحظر على الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، تلاشى امام القوى السياسية الداخلية المحافظة المتفوقة والداعمة لرغبة المؤسسة العسكرية الاميركية في نشر هذه الرؤوس التي تحملها الصواريخ الباليستكية والقاذفات الاستراتيجية ، مهما كانت الظروف .

قرر الرئيس نيكسون في اللحظة الاخيرة ان يعطي تعليماته الى الوفد الاميركي حول القبول بفكرة حظر التجارب على الرؤوس الحربية النووية المتعددة والتي سيتم التحقق من التقيد بها عبر اجراءات محلية تتخذ على مسؤولية كل طرف ، على ان يرافق ذلك حظر على نشر هذه الرؤوس ايضا ، وهو اجراء يتطلب تفتيشا في المكان للتأكد من تقيد الطرفين به . واذ وقف السوفييت موقفا سلبيا نحو التفتيش في المكان وازاء التفهم المتبادل بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، حيث اصر الوفد السوفييتي على اقتصار التفتيش على وسائل كل دولة تستخدم عن بعد بصورة مبدئية ووحيدة ، الامر الذي جعل الوفد الاميركي يرفضها . وربما كانت الولايات المتحدة الاميركية تتبع تكتيكا تفاوضيا ، وتقبل او على الاقل لاتتمسك بطلبها عن اجراء التفتيش بالمكان ، ومع ذلك فان بعض المراقبين يرون ان الولايات المتحدة الاميركية تقدمت باقتراحها عن حظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » مع علمها الاكيد بان الاتحاد السوفييتي سيرفضه حتما . وقد عزز هذا الاعتقاد بالحقيقة المتمثلة بان مخططات التفتيش في المكان ، المدة لمراقبة نشر هذه الرؤوس ، اعتبرت من قبل بعض الخبراء غير صالحة تقنيا وغير مقبولة حتى من الولايات المتحدة الاميركية نفسها .

رفض الاتحاد السوفييتي الاقتراح الاميركي بشأن الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، وقدم عوضا عنه اقتراحا بحظر انتاج هذه الرؤوس والتحقق من التقيد بذلك دون الحاجة الى اجراء التفتيش في المكان .

وكان هذا الاقتراح السوفييتي غير مقبول من وجهة النظر الاميركية

بالإضافة الى أنه لا يحمل الطابع العملي حسب رأي خبراء السيطرة على السلاح ويمكن شرح موقف موسكو جذئيا على ضوء تمردھا التقليدي ضد اية اجراءات تفتيشية رافقت الاقتراح الاميركي عن حظر نشر الرؤوس المذكورة ومن ناحية اخرى بسبب عدم الرغبة في تجميد الاتحاد السوفييتي في وضع متخلف صاروخيا ، اذا تم القبول بحظر التجارب المنفذة على الرؤوس الحربية المتعددة . وبالمقابل ، فان عدم الرغبة الواضحة للاتحاد السوفييتي في مناقشة المسائل التقنية المتعلقة بالتفتيش على الرؤوس الحربية النووية المتعددة بغية الوصول الى تسوية والاقتراح المعاكس غير الواقعي عن حظر انتاج هذه الرؤوس بدون تفتيش ، يشير ان الى ان الاتحاد السوفييتي لم يكن مهتما بهذه الاتفاقية . وقد يكون قد رغب في ان يستعيد خيار . استغلال تقدمه في قدرة الرمي الصاروخية ويضع كميات كبيرة من الرؤوس الحربية النووية المتعددة في قوته الصاروخية المؤلفة من الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات (ICBMS) . وما حدث بعد ذلك ، تمثل في تخلي كلا الطرفين الاميركي والسوفييتي عن مسألة حظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » .

انتهت الولايات المتحدة الاميركية تجاربها المنفذة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » بعد شهرين فقط من بدء الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وباشرت بعد ذلك مباشرة بوضع هذه الرؤوس في الصواريخ من نوع « المينوتمان » . واصبح موضوع حظر هذه الرؤوس - من وجهة نظر الاتحاد السوفييتي - خارج البحث . وباختصار فان اهم نتيجة امكن التوصل اليها في الجولة الثانية من محادثات « السالت - ١ » تمثلت في التاكيد من ان - اية تحديدات متعلقة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة ، او بآية اعمال مراقبة نوعية جديدة تؤدي الى اتفاق عن تحديد الاسلحة الهجومية . كانت غير محتملة ويجب بالتالي ان تستبعد من اية محادثات مقبلة للتوصل الى اتفاق مبدئي .

بدء المحادثات الجديدة :

قدمت الولايات المتحدة الاميركية - قبل عدة اسابيع من الزمن المحدد

لانتهاء الجولة الثانية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . اقترح رسميا يشتمل على اتفاقية تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

استنادا لنتائج مناقشات الاقتراحات النموذجية . وحسب هذه الاتفاقية التي عرفت بخطة الرابع من آب ، يكون العدد الاجمالي للصواريخ الموجودة في القواعد البرية والبحرية والقاذفات الاستراتيجية لدى كلا الطرفين محددا بمستوى خاص لايزيد عن (١٩٠٠) نظاما (النظام يمثل صاروخ مختلف او طائرة) . وكان الاتحاد السوفييتي قد صرف النظر سابقا عن خفض عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، مطالبا ان تترك الاتفاقية الاميركية المقترحة الحرية لكل طرف في جمع الصواريخ التي تطلق من البر او من البحر ضمن السقف المتفق عليه .

واما من الناحية الدفاعية ، فقد دعا الاقتراح اما الى فرض حظر كامل على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية او تحديد الانظمة المضادة للصواريخ بمائة قاعدة اطلاق تنشر حول مدينة موسكو وبعدد مماثل ينشر حول مدينة واشنطن العاصمة . وبالرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية كانت ستعيد النظر فيما بعد في مسألة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية ، فان اقتراح الرابع من آب عكس رغبة الادارة الاميركية في التخلي عن نظام دفاعها الصاروخي المعروف بنظام « الوقاية » مقابل الخفض الكبير في الصواريخ السوفييتية المضادة للصواريخ الباليستكية وتحديد عدد الصواريخ الباليستكية السوفييتية العابرة للقارات من نوع (س س - ٩) .

بدات الجولة الثالثة من محادثات « السالت » في وقت مبكر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٠ في هلسنكي ، واستمرت حتى الاسبوع الثالث من شهر كانون الاول التالي . وقد رد الوفد السوفييتي على اقتراح الرابع من آب موضحا اصراره على تعريف كلمة « استراتيجي » وشمولها لانظمة القواعد المتقدمة (الامامية) الاميركية في المجموع الاجمالي من الاسلحة الهجومية المسموح بها للولايات المتحدة الاميركية .

وقد رفضت الولايات المتحدة الاميركية هذا التعريف فوصلت المحادثات الى طريق مسدود . وشرح هنري كيسينجر بان القبول بأسلوب الاقتراب السوفييتي « سيلحق الاذى بالالتزامات الاميركية نحو حلفائنا ، وسيفرق بين امننا الخاص وامن حلفائنا الاوروبيين(١) » .

ثم مالبت الاتحاد السوفييتي ان ارتأى - عبر خطوة غير متوقعة في نهاية الجولة الثالثة من المحادثات - ان يضع كلا الجانبين مناقشات الاسلحة الهجومية جانبا ويركز على مسائل تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية . ثم قدم الاتحاد السوفييتي عندئذ اقتراحا رسميا عن معاهدة تغطي الانظمة الدفاعية وتحدد الصواريخ المضادة والطائرات المعترضة بعدد لايزيد عن المائة لحماية عاصمتي الدولتين . وربما فعل الاتحاد السوفييتي ذلك فاصلا بين اتفاقيات الاسلحة الهجومية والدفاعية ، بغية التجاوز المؤقت لأكثر مسائل التفاوض صعوبة والوصول الى اتفاقية بشأن المسألة الحرجة المتعلقة بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية (ABM) وبالمقابل فانه من الممكن ايضا ان يكون الاتحاد السوفييتي قد اقترح اتفاقية لتحديد هذه الصواريخ فقط ، في محاولة منه لمنع الولايات المتحدة الاميركية من تحقيق اية فائدة من صواريخها المضادة للصواريخ الباليستكية ، بينما كان الاتحاد السوفييتي يحقق سبقا في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، ويصل الى الحد اللازم في الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر (SLBM) ، ويحافظ على خيار الصواريخ المتحركة .

ردت الولايات المتحدة الاميركية على الاقتراح السوفييتي بالنفي ، ولكن هذا الاقتراح لم يلبث ان وجد طريقة الى الصحافة الاميركية ليصبح قضية بارزة خلال مطلع عام ١٩٧١ . وحث الخبراء غير الحكوميين . واعضاء الكونغرس ورجال الاوساط الصحفية الادارة الاميركية على القبول بالاقتراح السوفييتي بشأن معاهدة منفصلة لحظر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية ، على اساس ان الاتفاق بشأنها سوف يلجم الجزء الاكثر اهمية من سباق التسلح .

(١) - انظر الصفحة ١٩٥ من كتاب نيوهاوس « الفجر البارد » .

وبالرغم من ذلك فقد بقي الرئيس ملتزما بالموقف المتمثل بضرورة تحديد الاسلحة الهجومية والدفاعية معا مؤكدا على ان التحديد لاحد طرفي المعادلة « قد يقوي سباق التسلح اكثر مما يحد منه بشكل فعال(١) » . وادى اكتشاف ماكان يقوم به الاتحاد السوفيتي من بناء لمواقع بدت وكأنها معدة لجيل جديد من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، لان يستنتج وزير الدفاع الاميركي ميلفين ليرد بانه ليس معقولا ان يتوقع من الولايات المتحدة الاميركية تجاوز الحماية الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستكية لصواريخها الموجودة في قواعد برية، اذا لم يقبل الاتحاد السوفيتي بالتحديدات المفروضة على صواريخه الباليستكية العابرة للقارات الكبيرة . التي أعد نظام « الوقاية » الصاروخي الاميركي لمواجهة .

ادى الاقتراح السوفيتي بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية والتنامي في البرامج الصاروخية الهجومية السوفيتية والاقتناع بأن مسألة خطر الرؤوس الحربية النووية المتعددة كانت بعيدة المنال ، الى تركيز انتباه مخططي البنتاغون على الحقيقة المتمثلة بان اقتراح الرابع من آب الاميركي . الذي لم يتضمن اية احكام متعلقة بالدفاع عن الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات من نوع المينوتمان ، لم يربط بشكل كاف بين السيطرة على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية .

والصواريخ السوفيتية الهجومية . وقد عمد الوفد الاميركي عندئذ الى ادخال تعديل على اقتراحه عن الاسلحة الدفاعية ، حيث عرف هذا التعديل بخيار الاربعة الى واحد ، والذي يسمح للولايات المتحدة الاميركية باكمال مواقعها الاربعة . من نظام « الوقاية » - المعدة للدفاع الجوي الصاروخي عن الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات (ICBM) مقابل منح الاتحاد السوفيتي الحق في انشاء موقع دفاع صاروخي واحد حول موسكو . وكان طبيعيا ان يرفض الاتحاد السوفيتي الخيار الجديد بشأن الصواريخ المضادة (ABM) باعتباره غير متوازن ، ولم تلبث ان انتهت الجولة الرابعة من محادثات الحد

(١) - انظر الصفحة ١٦٤ من كتاب « بناء للسلام » .

من الاسلحة الاستراتيجية ، بعد ان استمرت من شهر آذار حتى ايار من عام ١٩٧١ في فيينا ، دون ان تبدو في الافق اية مؤشرات عن التقدم .

فتح الطريق المسدود :

كانت محاولات كسر الجمود الذي خيم على محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، تنشط خلف الكواليس عبر الطريقة التي عرفت بالقناة - الخلفية ، والتي ضمت اتصالات خاصة بين هنري كيسينجر والسفير السوفييتي اناتولي دوبرنين ، كانت قد بدأت منذ شهر كانون الثاني . وقد وصل هذان الرجلان - خلال هذه الاجتماعات - الى تسوية ، حيث وافق الاتحاد السوفييتي على التراجع عن طلبه باعتبار انظمة القواعد - الامامية الاميركية مشمونة في الاتفاقات المحتملة . وقبل بمبدأ التحديد المشترك للأسلحة الدفاعية والهجومية معا . وبدلت الولايات المتحدة الاميركية اقتراحها عن المساواة العددية في أنظمة إيصال الأسلحة النووية الى أهدافها ، لتسمح للاتحاد السوفييتي بالمحافظة على ماله من الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البر ، ووافقت على خفض قسوة الخطط الاميركية السابقة . وبنتيجة مناقشة كيسينجر ودوبرنين ، اصدر كل من الرئيس نيكسون وبريجنيف بيانين في وقت واحد بتاريخ العشرين من شهر ايار ١٩٧١ ، أعلنوا فيهما بان حكومتيهما وافقتا على التركيز على التفاوض بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ خلال العام التالي ، بالإضافة الى النظر ببعض الاجراءات المتصلة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية^(١) .

وقد اجتمع المفاوضون الاميركيون والسوفييت في هلسنكي في انجولة الخامسة من المحادثات في شهر تموز ، ١٩٧١ آملين ان يسهل التفاهم العريض بين قادتهم التقدم في الاجراءات الخاصة . واقترحت الولايات المتحدة الاميركية في بداية الجلسة الاولى نموذجا معذرا من خطتها التي كانت قد تقدمت بها في العام الماضي ، حيث روعي في الجانب الهجومي من هذه الخطة ان تلغي كافة القيود المفروضة على القاذفات الاستراتيجية ، بينما طلب ان تجمد

(١) - صحيفة الواشنطن بوست - الصادرة بتاريخ ٢١ ايار ١٩٧١ .

الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات وتلك التي تطلق من البحر في المستويات الموجودة فيها . وقد استجاب الاميريون الى رغبة السوفييت السابقة في عدم التمييز بين هذين النوعين من الصواريخ ، وبالتالي فلم تشتمل الخطة المقترحة اي قيد على حرية اختيار مايريد كل طرف من الصواريخ . اما في الجانب الدفاعي فقد ألقت الولايات المتحدة الاميركية معادلة الاربعة الى واحد مدخلة تعديلا جديدا يسمح لكل طرف ان ينتقي امم نظام دفاعي صاروخي مؤلف من (٣٠٠) قاعدة اطلاق للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية تنشر حول مواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات او الاكتفاء بمائة صاروخ مضاد فقط للدفاع عن عاصمته .

لم يكن رد الفعل السوفييتي ايجابيا على الاقتراح الاميركي المعدل ، حيث نشأت مشكلة كبيرة حول فكرة الاختيار بالنسبة للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية . التي كانت ستفطر الاتحاد السوفييتي لفك دفاعاته الصاروخية حول مدينة موسكو والبدء في برنامج جديد كليا لحماية مواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات او ستؤدي الى اتفاقية غير متعادلة اذا اختارت الولايات المتحدة الاميركية نظام اقامة (٣٠٠) قاعدة اطلاق لهذه الصواريخ لحماية صواريخها من نوع « المينوتمان » بينما يبقى الكرملين نظامه الموجود لديه والمؤلف من (١٠٠) قاعدة اطلاق فقط . وبالإضافة الى ذلك ، فقد أثار الاتحاد السوفييتي اعتراضا جديدا على التحديدات المقترحة بشأن الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر (SLBM) مدعيا ان ذلك لم يدخل في التسوية التي توصل اليها كل من كيسينجر ودوبرينين ، وعائدا مرة ثانية الى قضية أنظمة القواعد - الامامية الاميركية مع الاصرار على ان التحديد للصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر لا يمكن ان يتم الا اذا وافق الاميريون ايضا على تحديد أنظمة هذه القواعد الامامية . وبالرغم من الوعد الذي جاء في البيان المشترك لنيكسون وبريكنيف ، فان عام ١٩٧١ انتهى الى تجميد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ومع ذلك فقد وقع اتفاقان اضافيان على شيء من الاهمية في خريف هذا العام هما :

١ - خطة لتحريف الخط الحار باستخدام الاقمار الصناعية لتأمين الاتصال السريع والمضمون في الازمات .

٢ - التفاهم حول الاجراءات الواجب اتخاذها في حالة وقوع اطلاق عرضي او غير مسموح به للصواريخ (١) .

قام نيكسون بعد عودته من بكين بجهد كبير لكسر جمود محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حيث أعلن في ١٢ تشرين الاول بأنه سيطير الى موسكو في شهر ايار من عام ١٩٧٢ لاجراء مباحثات مع قادة الكرملين . وعبر الرئيس عن امله في أن يتم الوصول الى اتفاق بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية قبل ذلك الوقت ، ولكنه اشار أيضا الى ان المحادثات المخططة ستشمل موضوع تحديد الاسلحة سواء بالوصول الى اتفاق مبدئي او بفتح الطريق امام المحادثات اللاحقة (٢) .

خلق اتفاقية :

لقد ادت فكرة عقد مؤتمر القمة الى تنشيط التحرك باتجاه اتفاقية ما ، حيث قبل الاتحاد السوفيتي اخيرا في الجولة السادسة من محادثات « السالت ١ » التي بدأت في فيينا أيضا بتاريخ ١٥ تشرين الثاني من عام ١٩٧١ بالموافقة على الاقتراح الاميركي بشأن فرض تحديدات على الانظمة « الدخيلة » للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية . ولكن الوفدين بقيا مختلفي الراي حول هذه التحديدات - وخاصة بما يتعلق بمستوى الطائرات المعترضة ، واماكن المواقع والقيود على الرادارات - ومسألة السيطرة على الصواريخ

(١) - اتفاقية بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن الاجراءات التي تحسن الاتصال المباشر بين الدولتين ، واتفاقية اخرى عن اجراءات تقلييل خطر انفجار حرب نووية بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. وقد وقعت هاتان الاتفاقيتان في واشنطن بتاريخ الثلاثين من شهر ايلول لعام ١٩٧١ . أما بالنسبة لنصوص الاتفاقيتين فيمكن الرجوع الى صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ الاول من شهر تشرين الاول من عام ١٩٧١ .

(٢) - انظر صحيفة « واشنطن بوست » الصادرة بتاريخ ١٢ تشرين الاول عام ١٩٧١ .

الباليستيكية التي تطلق من البحر (SLBM) طالما ان الاتحاد السوفييتي بدأ الآن يصر على الاحتفاظ بأفضليته العددية في هذه الصواريخ كضمن للاتفاقية . وبالرغم من كل ذلك ، فقد حدث تقدم كاف في فيينا خلال الاشهر الاخيرة من عام ١٩٧١ ، والاشهر الاولى من العام التالي ، لان يمكن الوفدين من بدء عملية وضع المخطط الاول (المسودة) للاتفاقية .

كانت الاشهر التي انتهت بتوقيع اتفاقيات السالت في موسكو في ٢٦ ايار ١٩٧٢ ، تمثل اكثر الفترات حرجا وبشدة وتعقيدا في النشاط الدبلوماسي الذي عرفه العالم حتى ذلك التاريخ . ففي واشنطن كانت ادارة نيكسون تحاول انتزاع الاجماع حول الموقف الاميركي النهائي ، بينما كان الوفدان الاميركي والسوفييتي يحاولان تضيق شقة الخلافات في الجولة السابعة من المحادثات التي تجري في هلسنكي . ومرة ثانية كانت « القناة - الخلفية » تعمل في محاولة لتصل الى ترويض للخلافات قبل انعقاد اجتماع القمة . وطار هنري كيسينجر الى موسكو في شهر نيسان حيث اتخذ مع القادة السوفييت قرارات رئيسية . وعموما فقد تمثلت هذه الزيادة بان توصل كيسينجر مع الرئيس نيكسون الى الموافقة على اقتراح سوفييتي يدعو الى اقامة موقعين فقط للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية في كل طرف وقبل طلب الاتحاد السوفييتي المتعلق بزيادة عدد الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر .

وسرعان ما أصبح ذلك ، الموقف الرسمي في واشنطن بعد ان حصلت قضية زيادة الصواريخ التي تطلق من البحر على دعم الاوساط العسكرية الاميركية ، علما ان هذا القرار لم يقبل بسهولة من قبل رئيس الوفد الاميركي المفاوض او من وزارة الخارجية الاميركية (١) .

وقد تم التعامل في هذه المرحلة مع تفاصيل هامة اخرى . وخاصة الحدود الدفاعية . بنجاح في محادثات هلسنكي الرسمية ، ولكن قضايا رئيسية قليلة ، بما فيها الاتفاق على تبديل موديلات (نماذج) الفواصات

(١) - ناقش نيومهاوس هذا الانقلاب غير العادي في المواقف بين المسؤولين العسكريين والمدنيين في كتابه « الفجر البارد » الصفحة ٢٤٦ .

الموجودة - بقيت غير محلولة حتى وصول الرئيس نيكسون الى موسكو في وقت مبكر من شهر ايار . وفي اجتماع القمة - الذي كانت محادثات السالت موضوعا أساسيا وكبيرا فيه - توصل القادة الاميركيون والسوفييت الى تسوية الدقيقة - الاخيرة حول قضية الصواريخ التي تطلق من البحر ، وابعاد القضايا الاخرى التي لم تحل . وبعد جلسة تمهيدية سريعة جرى فيها التوفيق بين الاتفاقات المكتوبة التي أنجزها الوفدان المتفاوضان في هلسنكي والاتفاقات التي تم التوصل اليها في موسكو ، انتقل القادة الاميركيون والسوفييت الى الاجتماع الذي احتفل فيه بالتوقيع على النتائج الناجمة لأول حلقة من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حيث تعهد الطرفان بالاستمرار في هذه المحادثات للوصول الى اتفاقيات اكثر شمولاً .

قيدت معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ باليستية الموقعة في موسكو الطرفين بامتلاك عدد اجمالي لايزيد عن (٢٠٠) واسطة اعتراض مضادة للصواريخ باليستية ، على ان تنشر في موقعين منفصلين بمعدل مائة في كل موقع ، حيث يحمى الموقع الاول العاصمة ويحمي الموقع الثاني احدى منشآت الصواريخ باليستية العابرة للقارات . ولعل الاهم من التحديد نفسه سوف يتمثل في تعهد كلا الدولتين « بعدم نشر الانظمة المضادة للصواريخ باليستية للدفاع عن ارض وطينهما ، وعدم تأمين القاعدة (الاساس) لمثل هذا الدفاع الصاروخي الاقليمي (١) » اما الاتفاقية الاخرى المؤقتة لمدة خمس سنوات عن الاسلحة الهجومية ، فقد حددت الصواريخ التي تطلق من قواعد برية بالمستويات الموجودة منها ، ووضعت قيودا على عدد الصواريخ باليستية العابرة للقارات الكبيرة ، وحددت ايضا سقفا للصواريخ باليستية التي تطلق من البحر ، وسمحت بتبديل النماذج القديمة من الصواريخ باليستية العابرة للقارات (ICBM) بصواريخ اضافية تطلق من البحر (SLBM) . وبموجب هذه الاتفاقية المؤقتة ، فقد سمح للاتحاد السوفييتي ان يحتفظ ب (١٦١٨) صاروخا

(١) - معاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عن تحديد الانظمة المضادة للصواريخ باليستية « لارشيف الاسبوعي للوثائق الرئاسية الجزء الثامن (١٩ حزيران ١٩٧٢) الصفحة ١٠٣٥ » .

بالإستيكيا عابرا للقارات (ICBM) مقابل (١.٥٤) صاروخا مماثلا للولايات المتحدة الأمريكية . وسوف يسمح للاتحاد السوفييتي بنشر حد أقصى من الصواريخ التي تطلق من البحر يساوي (٩٥٠) صاروخا (SLBM) و (٦٢) غواصة ، بينما تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ان تنشر مالا يزيد عن (٧١٠) صواريخ تطلق من البحر (SLBM) و (٤٤) غواصة . ولم توضع اية قيود على الرؤوس الحربية النووية المتعددة MIRV او على القاذفات وأنظمة القواعد - الامامية (FBS) او على الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المتحركة ، بالرغم من أنه فهم بان هذه المسائل ستكون بين القضايا التي ستبحث في سلسلة لاحقة من المفاوضات .

تأثير اتفاقات موسكو :

كان التأييد الأمريكي لمعاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية كبيرا جدا ، ولكن المحافظين عارضوا الاتفاقية المؤقتة على أساس أنها وضعت البلاد في موقف متخلف عسكريا ووضع غير مرغوب به سياسيا . وفي دفاعهم عن هذه الاتفاقية ، فان المسؤولين في الادارة الأمريكية أكدوا بان الزيادة العددية في الصواريخ الاستراتيجية الهجومية التي أعطيت للاتحاد السوفييتي ، تعادلها في الطرف الأمريكي زيادة في عدد الرؤوس الحربية النووية وفي القاذفات الاستراتيجية وفي نوعية القوات الأمريكية . وأشار كل من الرئيس نيكسون وهنري كيسينجر الى أن اتفاقية الاسلحة الهجومية سوف تضع حدا لتنامي القوة الاستراتيجية السوفييتية دون ان تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار في تنفيذ برامجها الاستراتيجية المخططة (١) .

اما بعض مؤيدي السيطرة على السلاح ، فقد اعلنوا بان الاتفاقية المؤقتة لم تكن كافية ، وستصبح سببا لتوسيع البرامج الاستراتيجية في مناطق غير واقعة تحت المراقبة ، ولتسريع سباق التسلح الكمي .

(١) - انظر الصفحة ١٩٧ من كتاب « خلق سلام قابل للاستمرار » .

مدق مجلس الشيوخ الاميركي على معاهدة الانظمة المضادة لنصواريخ
الباليستكية في شهر آب من عام ١٩٧٢ . بالرغم من ان العمل بشأن اتفاقية
الاسلحة الهجومية أصبح معقدا الى حاما ، بسبب جدل طويل حول قرار كان
عضو مجلس الشيوخ هنري جاكسون قد دعا بموجبه الرئيس الاميركي للتأكد
من ان الاتفاقات المستقبلية المعاملة ستراعي المحافظة على الاستقرار دون وضع
الولايات المتحدة الاميركية في وضع استراتيجي متخلف (١) . وقد دعمت الادارة
الاميركية قرار السيد جاكسون ، مما خلق انطبعا لدى الفرع التنفيذي بأن
المحادثات يجب ان تستمر لتحويل الاتفاقية المؤقتة الى اتفاق (٢) دائم ومتوازن
ومستقر وأكثر اكتمالا .

واخيرا وفي شهر تشرين الاول من عام ١٩٧٢ . أي بعد مرور ثلاث سنوات
تقريبا على بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، أصبحت اتفاقيات
تحديد الاسلحة الاستراتيجية نافذة المفعول في كل من الاتحاد السوفيتي
والولايات المتحدة الاميركية . وقد اعتبرت هذه الاتفاقيات الناجحة ، مع اعلان
المبادئ عن العلاقات الاميركية - السوفيتية ، الذي اعتمد في قمة موسكو (٣)
خطوة لامثيل لها من قبل في المحاولات الهادفة الى السيطرة على سباق التسلح
النووي . وبفض النظر عن المضمون التقني لهذه الاتفاقيات ، فان الاهمية
السياسية البارزة للاتفاق الاميركي - السوفيتي على الاسلحة الاستراتيجية
والالتزام المتبادل فيما بين الدولتين الكبيرين للاستمرار في الاقلال الى الحد
الادنى من المخاطر النووية ، يمثل النجاحات الحقيقية لمحادثات الحد من
الاسلحة الاستراتيجية .

(١) - مناقشات الكونغرس الثاني والتسعين - الجلسة الثانية (١٢ ايلول ١٩٧٢) .

(٢) - انظر جو فيني في نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٧٢ . والتون فراي في
« فرع القرار الاميركي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » التي ناقش فيه دعم الادارة
الاميركية لافتراح جاكسون والمناورة التشريعية التي رافقت ذلك .

(٣) - تم التوقيع على اعلان المبادئ الاساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية
واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في مدينة موسكو بتاريخ التاسع والعشرين من شهر
ايار لعام ١٩٧٢ .

بدأت السلسلة الثانية من المفاوضات التي عرفت بمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية رقم ٢ او (السالت - ٢) في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٢ في جنيف ، حيث كان يجب ان تحل فيها عدة مسائل : لم يتفق عليها بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي في محادثات « السالت ٢ » ثم أصدرت الحكومتان الاميركية والسوفيتية - خلال زيارة بريجنيف الى الولايات المتحدة الاميركية في شهر حزيران من عام ١٩٧٣ ، بيانا تانيا عن « المبادئ الاساسية » التي تعتبر الخطوط العريضة للمفاوضات اللاحقة المتعلقة بالسالت . وقد اعادت هذه المبادئ التأكيد على الاقتراح القائل بأن الاتفاقيات اللاحقة يجب ان تعترف بـ « المصالح الامنية المتساوية » لكلا الطرفين ، وتراعي استمرار استخدام وسائل الكشف الوطنية (التي تشمل غالبا وسائل الكشف بالاقمار الصناعية والوسائل الالكترونية الاخرى من بعيد) وتؤكد على التزام الدولتين بمناقشة اتفاقية دائمة وشاملة عن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية في عام ١٩٧٤ (١) .

كان بيان نيكسون - بريجنيف يهدف بدون شك الى تسريع محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، ولكن الشك لم يلبث ان تصاعد في نهاية عام ١٩٧٣ ، حول امكانية تحقيق محتويات هذا البيان في العام التالي . فقد عبر الناطقون باسم الادارة الاميركية . بعد التجارب الاولى التي نفذها الاتحاد السوفيتي على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (MIRV) عن اهتمامهم الشديد بان موسكو ستغلق الثغرة النوعية في نهاية اعوام السبعينات، وأشاروا بالتالي الى ضرورة تحقيق المساواة الكمية بين الدولتين الكبيرين في اية اتفاقات دائمة في المستقبل .

ولم تربط المساواة المذكورة بقدرات الاتحاد السوفيتي في مجال الرؤوس البحرية النووية المتعددة « ميرف » فحسب ، بل قيمت على اساس التفوق

(١) - المبادئ الاساسية عن المفاوضات بشأن التحديد اللاحق للأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، الموقعة في واشنطن في ٢١ حزيران ١٩٧٣ . انظر نص الاتفاق الاميركي - السوفيتي في صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٧٣ .

السوفييتي في مجموع العيارات النووية ، التي كان يخشى ان تجعل انكرملين متفوقاً في القدرة المضادة - للقوة (Conterforce) ومع ذلك فقد بدا واضحاً للعديد من المراقبين ، بان الاتحاد السوفييتي سيحاول المحافظة على تفوقه العددي في أية معاهدة دائمة عن تحديد الاسلحة الهجومية .

وبرغم ذلك ، فقد أعين وزير الخارجية الاميركية هنري كيسينجر ، في مؤتمر صحفي عقد في حوالي نهاية عام ١٩٧٣ ، وبتفاؤل ظاهر بان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي يمران في ظروف ملائمة لكسر الجمود الراهن والانتقال الى التفاوض حول اتفاقية جديدة لتحديد الاسلحة الهجومية خلال عام ١٩٧٤ . وظهرت بنفس الوقت مقالات في الصحافة السوفييتية ، تعرب عن الاتجاه الجدي لدى القادة السوفييت لتجاوز مقترحاتهم السابقة عن الاتفاق بشأن تحديد الاسلحة الهجومية .

وفي وقت متأخر من عام ١٩٧٤ ، توصل قادة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية الذين اجتمعوا في مدينة فلاديفستوك الى اتفاق مبدئي حول المحافظة على المساواة في المستوى التقريبي للقوات الهجومية التي كانت لدى الطرفين في ذلك الوقت ، وعلى عقد مفاوضات اخرى يتم البحث فيها عن اجراء التخفيضات في هذه القوات .

٥ - تطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في نهاية اعوام السبعينات :

(انظر الملاحظة في نهاية هذا الفصل) .

كانت مدة اتفاقية السالت - ١ الخاصة بتحديد الاسلحة الهجومية تنتهي في عام ١٩٧٧ ، ولكن اتفاق فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ مددت صلاحيتها حتى نهاية عام ١٩٨٥ ، وحدد السقف لركبات حمل الاسلحة النووية العابرة للقارات ب (٢٤٠٠) مركبة تضم القاذفات الاستراتيجية والصواريخ الباليستكية التي تطلق من البر او من البحر على الا يتجاوز عدد المركبات التي تحمل

رؤوسا نووية متعددة من نوع (MIRV) عن (١٢٢٠) مركبة يتم اختيار نوعها حسب رغبة كل طرف .

وقد اشتركت في المفاوضات التي أدت الى معاهدة « سالت - ٢ » ثلاث ادارات اميركية على امتداد سبع سنوات ، كما ان الطرف الآخر السوفييتي اعتبر هذه المعاهدة من المنجزات الكبيرة التي دفعت بالعالم الى حافة سبيل حقيقي قد يستمر طويلا .

واذا كانت ادارة الرئيس كارتر قد عملت الى تجميد هذه المعاهدة دون تغيير ادارة الرئيس ريفان بالغائها ، فان ذلك يعود بالتأكيد الى اسباب سياسية . وليس له علاقة البتة بالاعتبارات الاستراتيجية او الامنية التي أدت اصلا لتوصل اليها .

وقد ابدت الحكومتان السوفييتية والاميركية وجهات نظر متماثلة تقريبا بالنسبة لهذه المعاهدة معتبرتين انها تشكل جزءا من عمل حيوي اوسع مدى . يهدف الى السيطرة على سباق التسلح ووضعه ضمن اطر محددة ومقبولة من الطرفين .

واكدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي هذا المفهوم للمعاهدة حين وصفتها بأنها « خطوة الى الامام ومساهمة ايجابية على طريق تقدم مستقبلي بعيد ، وستؤدي الى ضبط التنافس بين الدولتين الكبيرين والى ابعاد شبح اندلاع حرب نووية شاملة بينهما (١) » وتقتطع فيما يلي بعض ما جاء في تقرير هذه اللجنة حول معاهدة السالت - ٢ بتاريخ ١٩ تشرين الثاني عام ١٩٧٩ :

« ان الهدف الاساسي من المعاهدة الموقعة (٢) بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية والملاحق التابعة لها ، وهي المعروفة عموما باسم

(١) - معاهدة سالت - ٢ - تقرير لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي (واشنطن « دي - سلي » ١٩ تشرين الثاني - ١٩٧٩) الصفحة ٧٩ .
(٢) - لقد تم التوقيع على المعاهدة ولم يتم التصديق عليها فيما بعد .

« سالت - ٢ » هو تخفيض وتحديد عدد لاسلحة الاستراتيجية الهجومية العملياتية ، والحد من تطوير اسلحة مماثلة جديدة ذات قدرات أكبر من قبل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية . تعين المعاهدة حدودا قصوى متساوية للاعداد الاجمالية من وسائل اوصول الاسلحة النووية الى اهدافها ، وحدودا قصوى فرعية على الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، كما تضع قيودا على انواع اخرى من الاسلحة النووية ووسائل اوصولها الى الاهداف . وتحظر تطوير واختبار ونشر انواع محددة من تلك الاسلحة والوسائل (١) . وقد جاء في مكان آخر من المعاهدة مايلي :

«تشكل معاهدة سالت - ٢ وملاحقها المناسبة الاولى من نوعها التي يتم فيها التوصل الى اقامة علاقات تعاهدية كتابية حول الاهداف المشتركة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، كما ان هذه الاتفاقية سوف تحل مكان الاتفاقية الموقعة لعام ١٩٧٢ المعروفة باسم « سالت - ١ » وسوف تحافظ معاهدة سالت - ٢ من خلال تحقيقها لهذه الاهداف على الامن القومي الدائم للولايات المتحدة الاميركية وتضمن مصالح واهداف السياسة الخارجية الاميركية (١) .

فما هو مضمون هذه المعاهدة التي لعبت دورا هاما في السياسة الدولية قبل ان تتلاشى لتصبح تاريخا لمرحلة صعبة من العلاقات المعقدة بين الدولتين العظيمين .

بنود معاهدة سالت - ٢ وملاحقها :

احتوت الاتفاقيات التي وقعها الرئيسان كارتر وبريجنيف في فيينا عام ١٩٧٩ والتي عرفت اجماليا باسم « معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية » او « سالت - ٢ » على الاقسام الاساسية التالية :

٢ - المعاهدة الرئيسية التي تقرر ان تصبح نافذة المفعول منذ توقيعها وحتى اليوم الاول من عام ١٩٨٥ .

(١) - نفس المرجع السابق المذكور في الفقرة السفلية (٨١) - الصفحتان ١ - ٢ .

(٢) - نفس المرجع السابق .

وقد تألفت هذه المعاهدة من ١٩ فقرة تناولت كافة التفاصيل المتعلقة بالحدود القصوى المتبادلة ، والقيود التكنولوجية ، والعملياتية المفروضة على كل من الطرفين ، بالإضافة الى التدابير الخاصة بمسائل التفتيش المتبادل وتؤكد كل طرف من التزام الطرف الآخر بقرارات المعاهدة .

ب - ملحق او بروتوكول يعمل به حتى اليوم الاخير من عام ١٩٨١ ، ويتعلق بالنشاطات المحظرة المتبادلة .

ج - بيان مشترك حول المبادئ الاساسية التي وافق الطرفان على الالتزام بها على الاصعدة السياسية والاستراتيجية والدولية العامة ، وخاصة بما يتعلق بمسائل الحد من الاسلحة النووية على المدى البعيد .

هـ - بيان سوفيتي منفصل يتعلق بالقاذفة تو - ٢٢ م المعروفة عالميا بالباكفاير . وبالرغم من ان هذا البيان لم يشكل جزءا رسميا من المعاهدة الا انه اعتبر بمثابة دليل سوفيتي على حسن النية بما يتعلق بتطوير هذه القاذفة وانتاجها واستخدامها ضمن اطار لايتعارض مع بنود المعاهدة المذكورة .

تضمنت التدابير الاساسية التي اقترتها هذه المعاهدة وضع حد اجمالي اقصى على وسائل الايصال النووية الاستراتيجية بمختلف فئاتها وانواعها ، على ان يكون هذا الحد (٢٤٠٠) وسيلة في بادىء الامر ، ثم يتم تخفيضه الى (٢٢٥٠) وسيلة متنوعة حتى اليوم الاول من عام ١٩٨١ . اما الحد الاقصى المسموح به من وسائل الايصال التي تحمل رؤوسا حربية نووية متعددة (MIRV) بما فيها القاذفات الاستراتيجية فقد حدد بـ (١٣٢٠) وسيلة تشمل بدورها (٨٢٠) صاروخا باليستيكيا عابر للقارات (ICBM) مزودا برؤوس ميرف و (٣٨٠) صاروخا باليستيكيا يطلق من البحر (SLBM) مزودا برؤوس ميرف ايضا و (١٢٠) قاذفة استراتيجية مزودة بصواريخ يزيد مداها عن (٦٠٠) كيلو مترا(١) .

(١) - نفس المرجع السابق - الصفحات ٢ - ٩ .

ثم أيضا حظر انشاء أية صوامع جديدة للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . مقابل السماح بتطوير نماذج جديدة من فئة الصواريخ الباليستكية الخفيفة ، كما منع تطوير أية صواريخ باليستكية ثقيلة خلال فترة العمل بالمعاهدة .

حددت الرؤوس الحربية النووية المتعددة (MIRV) بحيث لا تزيد عن عشرة في الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البر او الجو وعن اربعة عشر رأسا للصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر (الفواصات) .

اما القاذفات الاستراتيجية ، فقد سمح لها بحمل (٢٨) صاروخا جوا لا يطلق من الجو ولا يزيد مداها عن ٦٠٠ كيلو مترا ، على ان تحسب القاذفات نفسها ضمن مجموع وسائل الايصال النووية .

وفرضت المعاهدة حظرا كليا على منصات اطلاق الصواريخ الباليستكية التي يزيد مداها عن (٦٠٠) كيلو مترا والتي يمكن ان تتركب على متن السفن الحربية ، ومنصات الاطلاق البحرية والانظمة المدارية الفضائية والصواريخ الباليستكية الثقيلة (١) باستثناء ما سمحت به اتفاقية سالت - ١ للاتحاد السوفيتي على الا يعمل على تطوير صواريخ جديدة من هذه الفئة .

اما تدابير التفتيش والتحقق المتبادلين ، فقد اشتملت على منع تدخل اي من الطرفين بالوسائل التقنية المتوافرة للطرف الآخر ، بالإضافة الى حظر كافة اشكال الاخفاء المتعمد .

وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة لائحة بالنشاطات المحظرة المشتركة ، وخاصة بما يتعلق بتوضع ونشر قواعد اطلاق الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المتحركة وبتطوير واستخدام صواريخ باليستكية جو - ارض يزيد مداها عن (٦٠٠) كيلو مترا . ونشر الصواريخ الجواله التي تطلق من البر او من الجو والتي يزيد مداها عن (٦٠٠) كيلو مترا ايضا .

(١) - الصاروخ الثقيل (مثل سس - ١٨ السوفيتي وتايتان الامركي) هو الذي يزيد وزنه عن ٤٠ طنا . والخفيف مثل سس - ١٩ السوفيتي هو يتقص وزنه عن ٤٠ طنا .

تعهد الاتحاد السوفيتي في بيانه المنفصل حول القاذفة « تو - ٢٢ م »
بتحديد معدل انتاجها وإبقائه على ماكان عليه عند التوقيع على المعاهدة
(٣٠ قاذفة في العام الواحد) وبعدم رفع قدراتها العملية من حيث مداها
وحمولتها من القنابل والصواريخ جو - ارض .

وأخيرا فقد التزم الطرفان في بيانهما المشترك عن « المبادئ الأساسية »
بما يلي :

- التعهد بمتابعة العمل للتوصل الى تحديدات نوعية وعددية أكبر مدى
وأبعد تأثيرا .

- الاستمرار في المحاولات الهادفة الى حل المسائل المعلقة والمؤقتة التي
أشير اليها في الملحق المرفق بالمعاهدة .

- الاعتراف بحق الطرفين برفع أية مسألة ذات اهتمام مشترك ومناقشتها
كلما دعت الحاجة الى ذلك .

- الاتفاق على وجوب اخضاع التقييدات والتحديدات المستقبلية الى نظام
تحقق كامل ومناسب عبر مايتوفر من وسائل البحث والاستطلاع
التقنية ، مع التركيز على ضرورة الاستفادة مستقبلا من اجراءات التعاون
المشترك التي يمكن التوصل اليها في هذا المجال .

وبالرغم من الوصول الى هذا الحد وتفاؤل الاوساط المحلية في الولايات
المتحدة الاميركية ، ودعم الراي العام العالمي لهذه الخطوة الكبيرة على طريق
الانفراج الدولي الذي بدا الآن سالكا عبر السحب الرمادية التي كانت تخيم
على افقه القريب ، فان النقاش سرعان ما اشتد بين مؤيديها ومعارضيه
بشكل لم تشهد له امريكا مثيلا منذ الحرب الفيتنامية .

وبدا ان الكفة تميل الى جانب مؤيدي المعاهدة وخاصة بعد موافقة لجنة
الشؤون الخارجية عليها في شهر ايلول من عام ١٩٧٩ .

ولكن ادارة كارتر اتخذت قرارا بتأجيلها اثر التدخل السوفيتي في
افغانستان ، وجاء بعده الرئيس ريفان ليجهز عليها بعد ان وعد خلال حملته
الانتخابية ان يفعل ذلك اذا ما وصل الى البيت الابيض .

وإذا كانت المحادثات التي أدت إلى معاهدة « سالت - ٢ » قد استمرت سبع سنوات ، فلا بد أن تستمر محادثات سالت - ٢ لعدد آخر من السنوات . فر يزيد أو ينقص عن ذلك ، ولم يكن اجتماع الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية واندرو غروميكو وزير الخارجية السوفيتي في جنيف في شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٢ سوى أول الغيث .

٦ - دروس وتوصيات :

كان الرئيس نيكسون يعتقد بأن عقيدة « الكفاية » تتلاءم كلياً مع تحديد السلاح وإشار إلى أن الولايات المتحدة ستحاول - وبغض النظر عن محادثات « السالت » أن تتحاشى البرامج الاستراتيجية التي يمكن أن يساء فهمها من قبل قادة الكرملين باعتبارها تشكل خطراً على الوضع الردعي الأساسي للاتحاد السوفيتي . وهكذا فإن الاقتراب إلى تحليل الدروس في سياسة إدارة نيكسون المتصلة بالأسلحة النووية يجب أن يركز على موضوعين استراتيجيين أساسيين هما المحافظة على استقرار العلاقة النووية الأمريكية - السوفيتية والتفاوض حول اتفاقية فعالة بشأن تحديد الأسلحة الاستراتيجية .

خطوات غير ملائمة باتجاه الاستقرار المتبادل :

لقد ترك اهتمام الإدارة الأمريكية بالاستقرار المتبادل تأثيراته على عدد من القرارات المتعلقة بالقوة الاستراتيجية . وكان الرئيس نيكسون قد رفض - كما لاحظنا سابقاً - نشر النظام المضاد للصواريخ الباليستية السوفيتية على نطاق واسع ، لأسباب يعود بعضها إلى أن هذا الإجراء قد يهدد عامل الردع السوفيتي ، بينما أكد المسؤولون في الإدارة الأمريكية على طابع الاستقرار الذي يلزم الدفاع عن مواقع الصواريخ الباليستية الأمريكية العابرة للقارات بواسطة نظام « الوقاية » الصاروخي .

وعلى أفضلية زيادة القوة الأمريكية عبر نشر صواريخ هجومية إضافية، يمكنها أن تشكل تهديداً للقوات السوفيتية . وإذا كان النقاد قد نظروا إلى برامج الأسلحة الهجومية كالترايدنت والقاذفة (ب - ١) على أنها مبررة على

اساس فعالية - التكلفة ، فان الادارة الاميركية ، اتخذت قرارها المبذني عن هذه البرامج على اساس تحسينها للقدرة على البقاء والقدرة الانتقامية للتألوت الاستراتيجية . ومهما قيل معه في ذلك ، فمن الصعب ان ننكر ان الجيل الجديد من القاذفات الاستراتيجية او الغواصات التي تطلق الصواريخ سيكون عاملا « سيئا » في تهديد الوضع الردعي السوفييتي - بالرغم عما يدعيه بعض الخبراء بان هذه الاسلحة لن تشكل سوى هدر لامبرر له (١) . اما البرامج الاخرى ، التي شملت انشاء الصوامع المقساة لصواريخ « المينوتمان » ومجموعة الاجراءات المعدة لتحسين القدرة على البقاء للقاذفات الاستراتيجية من نوع (ب - ٥٢) ، فقد روعيت بشكل صارم بغية التأكد من ان تعرضية القوات الاميركية التي تعتبر بدورها عامل عدم استقرار لن تشكل نقطة ضعف في المستقبل القريب .

ولكن ان تعتبر بعض عوامل عقيدة الكفاية ، التي اخلت بها ادارة نيكسون ذات استقرار من الناحيتين العسكرية والسياسية . ونذكر على سبيل المثال ان خيارات الرد المرن اسهمت في الاستقرار عبر ردعها للاتحاد السوفييتي عن بدء ضربات نووية محدودة . ويمكن القول ايضا ان المحافظة على تفوق عددي نسبي في القوات الاميركية يمكن ان تمنع الاتحاد السوفييتي من سوء تقدير قوة الوضع الاستراتيجي الاميركي ومن محاولة استغلال الوضع الاستراتيجي السوفييتي لاهداف دبلوماسية ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها .

واخيرا وبالرغم من ميل الناطقين باسم الادارة الاميركية الى المبالغة في تقييم الاخطار الاستراتيجية ، من وجهة نظر المسؤولين عن صنع القرارات السياسية الذين دخلوا البيت الابيض في عام ١٩٦٩ ، فقد بدا ضروريا ان يتخذ عمل فوري للرد على ما تشكله الصواريخ السوفييتية من نوع (س-س-٩) المزودة برؤوس نووية متعددة « ميرف » والصواريخ الباليستيكية ذات المسار المنحني التي تطلق من البحر (SLBM) من خطر على قوات الردع الاميركية

(١) - انظر مورتون هالبرين في « الجيد والسيء والهدر » في مجلة « الشؤون الخارجية » العدد رقم (٦) (ربيع ١٩٧٢) الصفحات (٦٩ - ٨٢) (اعبد الطبع في مؤسسة بروكينغز ٢٢٧) .

الموجودة في قواعد برية . وبالرغم من ان هذه التهديدات السوفيتية لم تتحول الى واقع ملموس او تخرت بهذا التحول ، فان انبرامج السوفيتية للتطوير الصاروخي الكتيف التي كانت موسكو تنفذها خلال اوائل أعوام السبعينات، ادت الى تقوية حجة المخططين المحافظين لسياسة الدفاعية في الينتاغون .

وسواء كانت برامج الاسلحة الاستراتيجية لادارة نيكسون مبالغا او غير مبالغ بها ، فمن المؤكد ان البرامج الاستراتيجية السوفيتية خلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، كانت تنفذ لاعتبارات بعيدة الى حد ما عن الرد الانفعالي على القرارات الاميركية المتخذة بشأن الاسلحة . وحتى لو كانت الولايات المتحدة الاميركية قد اوقفت برنامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » لديها مثلا ، فقد كان من المشكوك به ان يقلص الاتحاد السوفيتي بشكل حاد صنع الصواريخ او يوقف تطوير الرؤوس الحربية المتعددة .

وبالمقابل ، فان عوامل « الكفاية » والقرارات الفعلية حول الاسلحة عكست السياسات الاستراتيجية التي بدت غير متوافقة مع الاهتمام الذي ادعاه الرئيس الاميركي في الاستقرار المتبادل . وقد كانت عوامل التدمير النسبي - في بعض الظروف مثلا - تتطلب قوى استراتيجية اكبر بكثير مما يحتاجه المستويات العالية من الدمار المضمون ، واذا ما جمعت هذه العوامل مع عوامل الخيارات المرنة ، والدمار المحدود الناجم عن هجمات ذات نطاق ضيق ، فانها ستشكل جميعا عقيدة قتالية او مضادة للقوة قد تضطر الاتحاد السوفيتي الى تحسين قواته . ولعل الامر الاكثر اقناعا يتمثل في ان السياسات الاستراتيجية لادارة نيكسون التي تبنت برنامجين للتسلح هما الدفاع الصاروخي الاقليمي المضاد للصواريخ الباليستكية وتحسين دقة الاسلحة عموما لم تكن تتوافق مع هدف هذه الادارة في الاستقرار المتبادل .

وبالرغم من ان برنامج « الوقاية » الذي اكد على حماية الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، كان يعتبر تحسينا كبيرا لنظام الدفاع الجوي الصاروخي الذي ثبتته ادارة جونسون ، اذا ما قيس من حيث كونه مضادا لعوامل الاستقرار ، فان المرحلة الثانية من هذا البرنامج لم تكن تختلف كثيرا

عن النظام الدفاعي الصاروخي الاقليمي الذي عرف بنظام « الحراسة » . ويرى اغلب الخبراء ان النتائج ذات الطابع غير المستقر للنظام الدفاعي الصاروخي الشامل تكون اكبر بكثير من التأثيرات المحتملة غير المباشرة للمرحلة الاولى من الدفاعات المتوضعة في مواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . ومع ذلك ، وبرغم تأكيد ادارة نيكسون على الاستقرار كهدف اساسي لها ، وعلى قلقها من التوسع السوفييتي في الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، فان المسؤولين فيها استمروا بمناقشة ضرورة نشر دفاع جوي صاروخي رقيق خلال السنوات الاولى من رئاسة نيكسون ، والعمل على ادخال تحديد التدمير الناجم عن الهجمات الصغيرة ضمن عوامل عقيدة « الكفاية » . وفي نهاية المطاف اضطر الكونغرس الى الجمع بين برنامج الدفاع الصاروخي الاقليمي ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لاقتناع الادارة بالموافقة على تجاوز الدفاع الجوي الصاروخي الشامل الذي يغطي كافة انحاء البلاد .

وقد اثارت سياسات نيكسون حول تطوير قدرات الرؤوس الحربية الصاروخية الاميركية في تدمير الاهداف الصعبة . مسائل جدية تتصل باهتمام الادارة الاميركية في الاستقرار المتبادل . وقد اعلنت ادارة نيكسون بعد دخولها الى البيت الابيض مباشرة - عن الغاء برنامج تحسين دقة الاصابة للصواريخ بوسايدون ، كما اوضح كل من الرئيس نيكسون نفسه ووزير الدفاع الاميركي مينغين ليرد ، بان السياسة الاميركية تريد ان تستثني الانظمة التي قد تعتبر تهديدا للردع السوفييتي .

وعموما يجب التأكيد على ان هذين العاملين (الالغاء والاستثناء) كانا يمثلان ردودا غير مرغوب بها للمعارضة في الكونغرس ، اكثر مما يقبلان كمبادرات للفرع التنفيذي . ثم ظهرت مؤشرات خلال العامين ١٩٧٠ و ١٩٧١ على ان الابحاث المتعلقة بتحسين الدقة الصاروخية كانت مستمرة ، كما ان الادارة الاميركية طلبت - بعد توقيع اتفاقيات موسكو في منتصف عام ١٩٧٢ مخصصات مالية لتطوير قدرة الرؤوس الحربية في تدمير الاهداف الصعبة .

ولكن الكونغرس رفض الموافقة على هذه المخصصات ، بينما استمر الناطقون باسم الادارة الاميركية في مناقشة فكرة المدقة العالية ، ثم اشاروا في نهاية عام ١٩٧٢ الى ان الميزانية القادمة سوف تطالب بتمويل برامج التطوير في هذا المجال . ولولا معارضة الكونغرس ، لكان محتملا ان تحصل ادارة نيكسون على رؤوس حربية نووية متعددة دقيقة لدعم عقيدتها في الرد المرن وتحقيق رغبتها في التنافس مع الاتحاد السوفييتي بالقدرات الاستراتيجية .

كان لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية تأثير هام على السياسة الاستراتيجية الوحيدة الجانب لادارة نيكسون . ولم يكن ذلك مدهشا بحد ذاته لان كلا من الرئيس نيكسون ووزير الدفاع ميلفن ليرد كان قد اشار الى ضرورة إعادة النظر بعوامل « الكفاية » على ضوء التكنولوجيا الجديدة وتبدل الظروف الاستراتيجية وتطور محادثات (١) الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ومهما يكن من امر فان تأثير محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية على الاستقرار كان مختلفا . فمن ناحية نجد ان عملية التفاوض قد تكون أدت الى تحريك البرامج الاستراتيجية الاميركية لاغراض المساومة ، ومن ناحية ثانية فان اتفاقيات موسكو لم تمنع الادارة الاميركية من السير قدما في تحقيق الدقة للرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، وبالتالي يمكن التساؤل عن مدى ما أحدثته هذه المحادثات من استقرار .

وبالمقابل فان اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية حظرت العمل في الدفاع الجوي الصاروخي الاقليمي الاميركي المضاد للصواريخ الباليستكية وخفضت أهمية المحافظة على المساواة العددية مع الاتحاد السوفييتي بكافة فئات الاسلحة الاستراتيجية .

وعموما فان هذه التعديلات في عوامل الكفاية أدت الى تقوية عناصر الاستقرار في العقيدة التي تأخذ بها الادارة الاميركية .

(١) - البيان ... من الميزانية الدفاعية لعام ١٩٧٢ والبرامج الدفاعية للاحوام ١٩٧٢ - ١٩٧٦ الصفحات ٦١ - ٦٢ - و « بناء لاجل السلام » الصفحة ١٧٢ .

تقييم اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية :

كان الموقف الاولي الحذر لادارة نيكسون تجاه قضية « السالت » المعقدة والحرجة غير مفهوم . وكان تبنيتها لموقف الادارة السابق قبل وضعها لسياسة مستقلة عن اهدافها النووية والسيطرة على السلاح ، سيعتبر عملا غير صحيح سواء من الناحية الاستراتيجية او السياسية .

وما حدث فعلا من تأخير بدء محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية لمدة تسعة اشهر ، يعود الى دراسة الادارة الاميركية لهذا الموضوع بتعمق من ناحية والى تردد الاتحاد السوفييتي في الاستجابة للاقتراح الاميركي عن ترتيب المفاوضات اللازمة من ناحية ثانية .

حدث ماكان متوقعا تقريبا بالنسبة للمفاوضات الفعلية ، حيث كانت وجهات النظر السوفييتية الجديدة والتحول في المواقف الاميركية واستخدام العمل على مستوى عال خلف الكواليس لتجاوز المحادثات الرسمية ، مختلفة جدا عن خطط الادارة السابقة ، وقد دعا ذلك بعض النقاد الى القول بان الولايات المتحدة الاميركية لم تتبع استراتيجية تفاوض دقيقة ومعدة للحصول على تنازلات سوفييتية ، ولكنها ارتكبت خطأ النظر الى هذه المحادثات كعملية مساعدة ، وكتسوية لوضعها الداخلي بنتيجة المساومة والرغبة الشديدة في التفاوض مع الاتحاد السوفييتي بشأن معاهدة تحديد الأسلحة الاستراتيجية على ضوء المصلحة الخاصة في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٢ . وبالمقابل فقد نوقشت عدة قضايا هامة لصالح الولايات المتحدة الاميركية نذكر منها السقوف الفرعية للصواريخ الثقيلة والقيود على الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر والربط بين الدفاع والهجوم . وبالإضافة الى ذلك ، فقد نجحت الولايات المتحدة الاميركية في الحصول على القبول السوفييتي بعدد من اجراءات المراقبة التقنية التي حسنت فعالية الاتفاقيات النهائية - وبشكل خاص فيما يتعلق بالتحديدات على الرادارات المضادة للصواريخ الباليستكية وبمسألة التعامل مع الانظمة الدفاعية الصاروخية التي يمكن ان تنشر .

لعله من الاهمية بمكان ان نلاحظ انه اذا كان النقاد المحافظون يدعون بان

أدارة نيكسون كانت تسمح لنفسها بأن تصبح أكثر ضعفاً وتقاد من قبل الاتحاد السوفيتي في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، فان التقاد الاحرار أكدوا بدورهم ان الولايات المتحدة الاميركية كانت تفسد أهداف ومبادئ السيطرة على الأسلحة بدفعها أوراق المساومة الى النقطة التي تصبح معها الأنظمة الاستراتيجية الاميركية عاملاً لعدم الاستقرار ، ونتلاشى الخيارات في تحقيق اتفاقيات أكثر شمولية . وادعي أيضاً ان الاستخدام الخاص لأنظمة « الوقاية » والرؤوس النووية الحربية المتعددة الاميركية كخلفية صلبة للتفاوض ، أدى الى اغلاق الطريق امام الحظر على الرؤوس الحربية المتعددة وأنزع انكلي للأنظمة المضادة للصواريخ باليستية .

ومهما يكن من امر فان الاتحاد السوفيتي بدا وكأنه يناقش من مركز قوة حيث كان الممثلون السوفييت غير راغبين بقبول التحديدات والاقتراحات الاميركية . كان اندافع وراء عدد من المواقف السوفيتية يتمثل غالباً بتكثيفات المساومة المعدة للحصول على أقصى المكاسب في أي اتفاق يتم التوصل اليه ، أو بهدف تكريمين المعلن في تحقيق الامن المتوازن . وقد كان من الصعب بمكان ، وانطلاقاً من هذا المنظور ، ألا تراعى ملاحظة هنري كيسينجر التي قال فيها أن « الخبرة تدل على ان البرامج التي هي قيد التنفيذ لا تشكل عقبة امام التوصل الى اتفاق ، بل يمكن ان يكون العكس صحيحاً حيث تؤمن تسريع هذا الوصول (١) » .

استمرت قضية الحاجة الى قيود على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » التي لم تدخل في الاتفاق المؤقت لعام ١٩٧٢ ، تستقطب الاهتمام الكبير بها .

ومع ذلك فحتى اتفاقية فلاديفستوك لم تقترب من هذه القضية الا بشكل غير مباشر . وقد اقتنع العديد من خبراء السيطرة على السلاح - اثناء اعادتهم النظر في اتفاقيات « سالت » بان التجارب الاميركية على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » كان يمكن ايقافها بدون اية محاذير أمنية،

(١) - صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٧٢ .

وبالتالي كان يمكن التوصل الى فرض حظر على هذه التجارب ، حيث ينعكس حظر هذه الرؤوس لدى السوفييت - والمتمثل برفع التهديد عن صواريخ المينوتمان الاميركية - ايجابيا وبشكل يتجاوز كل الفوائد التي يمكن تحقيقها من الرؤوس الحربية النووية المتعددة الاميركية ، الامر الذي يحسن الامن القومي الاميركي أكثر من تحديد عدد قواعد اطلاق الصواريخ السوفيتية الثقيلة من نوع (سس - ٩) . ولا بد ان نلاحظ بان مسائل التحقق والتفاوض المتعلقة بالحظر على الرؤوس المتعددة (ميرف) كانت أكثر تعقيدا ، عندما استخدمت بها ادارة نيكسون ، مما كانت عليه في السنوات الاخيرة من ادارة جونسون .

وقبل ان تبدأ الاختبارات الاميركية عليها ، في الوقت الذي كانت فيه الفرصة سانحة وناضجة للتفاوض حول السيطرة على السلاح . وبالإضافة الى ذلك ، فان القوة الدافعة وراء « ميرف » في عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ جعلت القبول الاميركي بتحديد هذا النظام صعبا جدا كمسألة عملية مطروحة امام الفرع التنفيذي . وسواء عكس اقتراح ادارة نيكسون عن التفتيش في المكان، الحاجة الى الاهتمام بحظر الرؤوس الحربية النووية المتعددة ، من نوع «ميرف»، او كان محاولة لاجتذاب رد فعل سوفيتي، فان ذلك يظل أمرا لا يمكن تحديده .

وعموما فقد اظهر الاتحاد السوفيتي اهتماما في مناقشة الحظر على الرؤوس المتعددة (ميرف) - سواء في رده على الاقتراح الاميركي او خلال المحادثات التمهيدية ، عندما اعتقد العديد من الخبراء الاميركيين بان الكرملين سرف يضغط بشدة من اجل تحقيق هذا الحظر . وفي الوقت الذي أصبحت الخطوط العريضة لاجتماع فلاديفستوك قيد المناقشة فان البرامج في كلا الطرفين كانت قد تقدمت بعيدا جدا عن حدود الحظر الذي يمكن فرضه على الرؤوس الحربية النووية المتعددة .

واذا خرجنا عن مسألة الحظر على هذه الرؤوس ، فيمكن ان نعتبر ان اتفاقيات السالت حققت نجاحا في الحد من سباق التسلح ، وفي خدمة المصالح الامنية للولايات المتحدة الاميركية .

وقد أسهمت معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستية (ABM) نفسها ، في تخفيض المخاطر والتكاليف لسباق التسلح النووي وازالت أكبر تهديد جدي محتمل للردع الاميركي - والذي كان متمثلاً في نشر الدفاعات الجوية على نطاق واسع حول المدن السوفيتية . وفي الواقع فان هذه المعاهدة حققت بنجاح كبير الهدف الذي يصبو اليه خبراء السيطرة على السلاح لعقد واحد من الزمن على الاقل ، وبالتالي فقد وصلت التشرطات السياسية الاميركية التي كان قد بداها وزير الدفاع الاميركي روبرت ماكنمارا في عام ١٩٦٦ الى الذروة الآن . أما الثمن الذي دفع للحصول على تحديد للدفاع الصاروخي الجوي الاقليمي المضاد للصواريخ الباليستية ، فقد تمثل بالتخلي عن خيار حماية مواقع الصواريخ الباليستية الاميركية العابرة للقارات بدفاعات « النفطية - القاسية » ، ولكن التكلفة العالية وعدم الفعالية لهذه الانظمة ، بالإضافة الى مسألة تصميم دفاعات لا « تتواءم » مع المناطق المأهولة بالسكان ، جعل مردود المفاوضات معقولا .

لقد توصلت الادارة الاميركية في انجازها للاتفاقية المؤتة الى نسوية بما يتعلق بالتعامل الدقيق لسباق القوة بينها وبين الاتحاد السوفيتي . ولكن الولايات المتحدة الاميركية لم تستطع في ظل خططها الاستراتيجية الوحيدة الجانب - ان تحافظ على ميزان متعادل بقواعد اطلاق الصواريخ خلال الاعوام الخمسة المحددة لهذه الاتفاقية ، كما لم تستطيع ان تمنع الاتحاد السوفيتي من عبور عتبة الدخول الى التجارب الخاصة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، وبالتالي من تضيقه للمسافة الفاصلة بينه وبين الولايات المتحدة الاميركية في هذا المجال .

واذا انتقلنا الى مرحلة أكثر شمولاً ، نجد ان اتفاقيات موسكو كانت ذات قيمة سياسية كخطوات لم يسبق لها مثيل من قبل ، موجهة التحرك نحو « الوفاق » ومطورة الاستقرار البعيد الامد ، بارسائها القواعد اللازمة لاستمرار المناقشات في الحقل النووي الاستراتيجي بين القوتين العظميين . ويكفي هذه الاتفاقية المؤقتة أنها عكست القرار المتخذ من قبل كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية عن وضع ضوابط مؤقتة على التنافس

في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، بينما كان السعي مستمرا من قبل الطرفين لتأمين سيطرة اكثر شمولا على الاسلحة .

وبنفس الوقت فقد كانت الحاجة الى اتفاقية اكثر تطورا : واضحة بعد اتفاقية « السالت - ١ » ، لان الاتفاقية المؤقتة كانت تكتنفها عيوب ونواقص جعلتها غير مقبولة من الولايات المتحدة الاميركية كاتفاق دائم اذا لم تعدل . وتذكر مثلا ان النقص في السيطرة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة سيسمح للاتحاد السوفييتي بمنافسة الولايات المتحدة الاميركية في هذا المجال وبشكل يهدد قدرة البقاء في قوة الصواريخ الباليستكية الاميركية العنبرة للغارات . ولم تكن الاتفاقية المؤقتة ملائمة كاجراء دائم للاتحاد السوفييتي ، حيث انها لم تشمل اية قيود على القاذقات وانظمة القواعد - الامامية الاميركية وخاصة بالنسبة لبرامج تطوير الترايدنت و القاذقة (ب-١) .

وهكذا فقد بدا منطقيا جدا ان نتوقع من الاتحاد السوفييتي ان يطالب الولايات المتحدة الاميركية بمناقشة اجراءات اشد بما يتعلق بالبرامج الاميركية في المراحل اللاحقة من محادثات « السالت - ٢ » .

ثم ان الفشل في تلبية الحاجات الامنية الاميركية ، سيؤدي الى اثاره شديدة لسباق التسلح ، لن يرحب به قادة الكرملين في اية حال . ولعل هذه الاعتبارات اسهمت بالتوصل الى القرار السوفييتي بشأن توقيع اتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ .

وقد سبق لنا ان تعرضنا الى مضمون هذه الاتفاقية . وخاصة بما يتعلق بالتحديد العددي لوسائل اصال الاسلحة النووية الى اهدافها في الفقرة الخامسة من هذا الفصل .

وقد بدا الطرفان في منتصف عام ١٩٧٥ نقاشا مشتركا في محاولة لترجمة الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك الى اتفاق مفصل . واذا ما حالفهم النجاح ، فقد كان مقلرا لهم ان يبدؤوا في النقاش الهادف الى الوصول لاتفاقية تفرض تخفيضات محددة على الارقام الاجمالية التي سبق تحديدها في فلاديفستوك . وهكذا فان ما كان يعتبر مقبولا بما يتعلق بالسيطرة على

الاسلحة الاستراتيجية آنذاك سيشكل الاساس اندي تنطلق منه الولايات المتحدة الاميركية في محادثاتها عن الحد من هذه الاسلحة خلال العقد التالي.

وفي نهاية المطاف فان اقرارات الاميركية حول اسلحتها الاستراتيجية انخاصة وعن اقترابها من محادثات السالت ، ستقرر اتجاه التفاوض المستقبلي وعلى الأقل ، كما ستفعل السياسات السوفيتية في هذا المجال . وكان قد بدا جدال عن السياسة النووية الاساسية وعن تفاصيل الموقف الاميركي من « سالت » ضمن الادارة الاميركية في نهاية عام ١٩٧٢ واستمر بوتيرة اشد خلال عام ١٩٧٤ . ودخل عضو مجلس الشيوخ الاميركي جاكسون هذا الجدال عبر خطابه الذي القاه في قاعة المجلس . مقترحا خطة عن السالت تشمل على تخفيضات في الانظمة الاستراتيجية . تعتمد على الاهتمام بالاستقرار و « مبادئ التعادل (١) » . وقد طلب البنتاغون خلال محاولاته لوضع سياسة اميركية بشأن تحديد الاسلحة - ميزانية مقترحة لسلسلة جديدة من برامج تطوير الاسلحة الاستراتيجية تهدف الى دعم اغراض السباق التسلحي الاميركي - السوفيتي وتؤمن الحماية اللازمة في حالة فشل محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية (٢) . وعموما فقد بدأت قضايا تحديد الاسلحة الاستراتيجية والعقيدة الاستراتيجية تأخذ ابعادها السياسية .

ففي الداخل بدأت تدق من جديد اجراس « الثفرة الصاروخية » ، محملة محادثات السالت مسؤولية المحافظة على سياسة « الوفاق » وتلبية المصالح الامنية الاميركية في ظل اتفاقية قابلة للاستمرار ، او المغامرة بالعودة الى ردود الفعل في البرامج الاستراتيجية لاميركية . وما يتبعها من افساد للعلاقات الاميركية - السوفيتية على غرار ماكان يحدث في الماضي (٣) . وكان ان توصل الطرفان - عبر هذه الخلفية التي كانت سائدة آنذاك - الى اتفاق

(١) - « سالت » « تحليل واقتراح » بيان لعضو مجلس الشيوخ الاميركي جاكسون - بتاريخ ٤ كانون الاول ١٩٧٢ (نشر في الصحافة - بتاريخ ٤ كانون اول ١٩٧٢ أيضا) .
(٢) - جون فيني - في نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ الاول من كانون الاول عام ١٩٧٢ .
(٣) - لقد اتينا على ذكر ماحدث بعد ذلك في التوقيع على معاهدة سالت - ٢ في عام ١٩٧٩ وعمما حدث بعد التوقيع ، بالاضافة الى اثبات اجزاء مختصرة من هذه المعاهدة ، وانمكاساتها على سياسة الوفاق الدولي . (المترجم) .

فلاديفستوك في عام ١٩٧٤ - وما لبثنا ان انتقلا الى محادثات متقدمة اعتباراً من عام ١٩٧٥ لترجمة أكثر تفصيلاً لما جاء في هذا الاتفاق (١) .

ملاحظة :

لقد أضيف مضمون الفقرة الخامسة من هذا الفصل بناء على موافقة مركز الدراسات العسكرية ، نظراً لأن هذا الكتاب يتوقف في استعراضه لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية عند اتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ وبالتالي فقد وجدنا ضرورة ملحة في تتبع تطور هذه المحادثات حتى الوقت الحاضر ، معتمدين على مراجع أميركية ذكرت في حينها في الملاحظات الموجودة في أسفل الصفحات .

« المترجم »

* * *

(١) - كتب المعلق جوزف السوب - كما كان قد فعل في نهاية أعوام الخمسينات - عن نفرة صاروخية محتملة في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ .

القسم الثاني

البحث عن الاستقرار

الفصل الرابع

قضايا السياسة الاستراتيجية المستقبلية

وبالرغم من روح الوفاق التي دخلت العلاقات بين الشرق والغرب ومن النجاح المبذول في تحديد الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ، فان الاتحاد السوفيتي سيبقى العدو الاساسي للولايات المتحدة الاميركية خلال العقد التالي . وبغض النظر كليا عن اية احكام على النوايا السوفيتية، او اية محاولات لتقييم ميل قادة الكرملين للمغامرات الهادفة الى تقوية سياستهم الخارجية فمن الواضح ان الحجم الفعلي للقوات النووية الاستراتيجية السوفيتية تشكل تهديدا لبقاء الولايات المتحدة الاميركية ، ولو اطلق جزء من الترسانة النووية الاستراتيجية السوفيتية ضد المراكز السكانية في الولايات المتحدة الاميركية، فانه سيؤدي الى نتائج كارثية ، كما ان اية ضربة مهما كانت محدودة - لن تؤدي الى الدمار الكبير فحسب ، بل قد تتصاعد الى صراع استراتيجي شامل بين

الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية . وفي هذه الظروف فلن يكون امام صانعي القرارات السياسية في الولايات المتحدة الاميركية اي خيار سوى الاخذ بعين الاعتبار للهدف الاساسي من القوات النووية الاستراتيجية الاميركية كرادع للهجوم النووي السوفييتي ، وما ان تمتلك الصين الشعبية القدرة على ايصال اسلحتها النووية الاستراتيجية الى اعدائها عبر القارات ، مكملة قواتها النووية ذات الامدء المتوسطة حتى تصبح الولايات المتحدة الاميركية مضطرة لاضافة - مهمة ردع الهجمات الصينية النووية ضد الوطن الاميركي الى لائحة اهتماماتها الامنية الاساسية .

وبالرغم من الاجماع العريض على السياسة الاستراتيجية الاساسية في الولايات المتحدة الاميركية ، فان الآراء تختلف على الجمع المطلوب بين الاسلحة المختلفة والعقيدة الدفاعية لمحافظة على وضع استراتيجي يمكن الاعتماد عليه في مرحلة المساواة النووية . وبالإضافة الى قضية ما يشكل قوى الضربة الاستراتيجية الثانية الفعالة ، فان الاسئلة توجه عن حجم القدرات الاضافية التي يجب ان تعطى القوات الاستراتيجية الاميركية - الى جانب تلك القدرات اللازمة لتحقيق الدمار المضمون - بغية تقوية الردع والحد من الخسائر المحتمل ايقاعها بالولايات المتحدة الاميركية فيما لو فشل الردع . وثمة سؤال آخر خرج يتمثل بماهية الاهداف السياسية والامنية العريضة التي يجب على القوات الاستراتيجية الاميركية تحقيقها ، بالإضافة الى الردع النووي ، وكيف تتأثر هذه الاهداف بالميزان الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ؟ وثمة خلاف عن درجة فعالية القوات الاستراتيجية الاميركية في احتواء ومواجهة محاولات القسر السياسي السوفييتي المحتمل ، وفي دعم الولايات المتحدة الاميركية في مساعيها السياسية اثناء زمن السلم ، وفي تحسين قدرة القادة الاميركيين في التعامل مع الازمات الدولية . ويتطلع الخبراء ايضا وباهتمام كبير الى مدى فائدة « المظلة » الاستراتيجية الاميركية في ردع الهجمات او التهديدات السوفييتية او الصينية ضد حلفاء الولايات المتحدة الاميركية وفي الاسهام بردع العدوان التقليدي

الواسع النطاق في كل من أوروبا وآسيا . واخيرا فان بعض المحللين يحاولون ايجاد استراتيجيات بديلة للمدى البعيد ، قد تسمح الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي بالقضاء ضرورة الاعتماد على الدمار المضمون كأساس لسياساتهم النووية .

١ - متطلبات الانتقال المضمون :

بغض النظر عن الاختلافات التي يمكن ان تكتنف السياسة الاميركية المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية ، فان المحافظة على قدرة الضربة الانتقامية سوف تبقى بدون شك العامل الرئيسي الحاسم في الوضع النووي الاميركي خلال العقد القادم . وهكذا فلا بد قبل كشف مسائل تقوية الردع ، من توسيع اهداف القوات الاستراتيجية ، والابتعاد عن السياسات الانتقامية المضادة للسكان ككل ، كما انه من الاهمية بمكان ان تأخذ بعين الاعتبار عناصر الوضع الاستراتيجي المعدة لتحقيق الدمار المضمون .

مستويات التدمير والثقة :

يعتمد اسلوب الاقتراب للدمار المضمون على الافتراض القائل بأن القادة السوفييت سيمسكون عن القيام بهجوم نووي ضد الولايات المتحدة الاميركية ، لو ظلوا مقتنعين بأن القوات الاستراتيجية الاميركية ستبقى قادرة -- حتى بعد هذا الهجوم -- على تنفيذ ضربة انتقامية ستوقع بدورها دمارا غير مقبول في المراكز السكانية والصناعية للاتحاد السوفييتي . وقد قدر قادة الكرملين ، ولاكثر من عقد من الزمن ، القدرة التدميرية للأسلحة النووية واعطوا الافضلية الى تجنب حرب نووية مع الولايات المتحدة الاميركية . ولكن صانعي السياسة الاميركيين لم يكونوا قادرين على تقرير مستوى التدمير الذي يجب ان تحدثه القوات الاستراتيجية الاميركية في ضربتها الانتقامية بغية ردع الهجوم السوفييتي .

اما الرقم المشهور لوزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا عن النسبة المئوية للدمار المضمون الذي يمكن ايقاعه بالسكان السوفييت والبالغ (٢٠ - ٢٥ ٪) ، فقد وضع على اساس ان تحقيق نسبة اكبر لم يكن ممكنا ،

بينما كانت الارقام الاقل ستضعف الرادع الاميركي . وثمة خبراء قلائل يؤكدون ضرورة رفع مستوى الدمار ، وبالتالي مستوى الردع النووي ، بينما يرى اخرون انه يجب المحافظة على معدل محدد اميركي - سوفيتي للقدرة على ايقاع الدمار . ومهما يكن من امر ، فقد ناقش عدد من المراقبين - خلال الاعوام القليلة الماضية ، بأن مستويات التدمير التي حددت حتى الآن ، تعتبر اعلى من الحاجة اليها ، مؤكدين ان الردع يظل نافذا ، ويمكن للطرفين الاعتماد عليه بشكل متساو ، حتى لو واجه المهاجم ضربة معاكسة اقل قوة من ضربته الاولى . ولاحظ مستشار الامن القومي السابق للرئيس ، السيد ماك جورج باندي ، مثلا ، في احدى مقالاته التي لاقت انتشارا واسع النطاق في نهاية عام ١٩٦٩ ، بأن « ثمة فجوة كبيرة بين ما يعتقدوه فعلا القادة السياسيون عن الاسلحة النووية وبين ما يفترض انه ستجري - حسب الحسابات المعقدة . . . في الحرب الاستراتيجية التي تنفذ نظريا بتمثيل ما يحدث فيها » (١) . وبالرغم من ان المحللين الاميركيين قد يضعوا مستوى ما للدمار المضمون في الردع الانتقامي ، حيث يتمثل هذا المستوى بعشرات الملايين من الناس ، فان ماك جورج باندي يدعي بأن القادة السوفييت سوف يردعون عن القيام بهجوم استراتيجي ، اذا اقتنعوا بأن الضربة الانتقامية ستحدث عشرة ملايين ضحية ، او تدمر حتى واحدة او اثنتين من مدنها الكبرى . وقد وقف العلماء موقفا معارضا لفكرة احداث دمار زائد ، مشيرين الى ان المخططين العسكريين الاميركيين يقدرّون تقليديا - وبشكل اقل من اللازم - النتائج التدميرية للضربات النووية ضد المناطق المأهولة بالسكان ، وبالتالي فان القوى الانتقامية الاميركية يمكن ان تستخدم عددا اقل من الرؤوس الحربية النووية ، وتحافظ بنفس الوقت على التهديد المتمثل بتنفيذها للضربة المعاكسة النووية (٢) .

يمكن ان تصبح الحسابات المتعلقة بتحديد قدرة ايقاع الدمار للضربات النووية ضد الاتحاد السوفيتي معقدة جدا غالبا ، ولكن تقديرات دقيقة

(١) - ماك جورج باندي في « لتفلق البركان » - مجلة الشؤون الخارجية - العدد ٤٨ (تشرين الاول ١٩٦٩) الصفحتان ٩ - ١٠ .

(٢) - انظر دبليو ك. هـ. بانوفسكي في « جلور سباق التسلح الاستراتيجي » في مجلة « العلوم والشؤون العامة » تموز ١٩٧١ - الصفحة ١٨ .

وبسيطة قد اجريت فعلا في هذا المجال (١) . وهكذا فان استخدام مائة رأس حربي عيار كل منها ميغا طن واحد (اي مليون طن) في هجوم مضاد للقيمة (ضد السكان والمنشآت الصناعية الخ) سيؤدي الى تدمير ١٥٪ من مجموع سكان الاتحاد السوفييتي ، و ٦٠٪ من القدرة الصناعية السوفييتية ، بتأثير موجة الصدمة الفوري والتأثيرات الاشعاعية . اما استخدام مائتي رأس حربي من نفس العيار (ميغا طن واحد) فسيؤدي الى تدمير ٢٠٪ من السكان و ٧٠٪ من القدرة الصناعية ، بينما يؤدي استخدام (٤٠٠) رأسا حريبا مماثلا الى تدمير ٣٠٪ من السكان و ٧٥٪ من القدرة الصناعية . اما الزيادة في القدرة التدميرية الناجمة عن استخدام عدد اضافي من هذه الرؤوس فستكون هامشية جدا بسبب حدوث « الاشعاع » في التدمير - حيث ستظل مناطق مسكونة قليلة في الاتحاد السوفييتي خارج امداء التدمير .

ويجب ان يلاحظ بأن معدل الاصابات الفعلي ، يمكن ان يصل الى ضعف الارقام المذكورة اعلاه ، بنتيجة السحابات الاشعاعية والتأثيرات الطويلة الامد الناجمة عنها ، والوفيات غير المباشرة الناجمة عن الفوضى الاجتماعية التي لم يسبق لها مثيل من قبل . واذا جمعت الوفيات الى ما يحدث من دمار للصناعة والمدن ووسائل النقل ، فن نبالغ اذا قلنا ان الاتحاد السوفييتي لن يبقى موجودا كدولة حديثة - بعد هجوم اميركي نووي يتحقق فيه الدمار المضمون - ولفترة غير محددة من الزمن يمكن ان نستنتج من حيث المبدأ ان ما يحدث من خسائر بشرية ودمار للمنشآت الصناعية ، يشكل التهديد الردعي الاكثر فعالية . ومهما يكن من أمر فان التمييز بين الصناعة السوفييتية والاماكن المأهولة بالسكان لدى تحديد اماكن الضربات النووية ، يشير الى ان قدرات ومتطلبات الدمار المضمون لا يمكن ان تبني عمليا على اساس هذا التمييز . فالهجمات الكثيفة المعدة لتدمير المدن السوفييتية لا يمكن تمييزها

(١) - يمكن الرجوع - بشأن لائحة تقديرات الدمار النووي - الى ألن انتوفس و ك. واين سميت في « كم يكفيننا من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » ووضع البرامج الدفاعية ١٩٦١ - ١٩٦٦ (هاربر وراو ١٩٧١) الصفحة ٢٠٧ .

من حيث ما تحدثه من اصابات في مجموع السكان ومن دمار في الصناعة عن الهجمات الكثيفة المعدة لتدمير الصناعات المدنية ووسائل الانتاج العسكري او وسائل النقل الضخمة .

ويبدو واضحا ان فكرة الدمار المضمون لا تشمل القوة النووية الكاملة المتوفرة لدولة ما ، ولكنها تؤكد على قدرة القوات الاستراتيجية في اوصول الاسلحة النووية الى الاهداف الصناعية والسكانية بعد امتصاصها لهجوم الموجه الى تحييدها . ويجب ان تكون الولايات المتحدة الاميركية قادرة بسهولة على تحقيق شرق ايقاع دمار غير مقبول للاتحاد السوفيتي ، بما لديها حاليا من مخزونات نووية لصالح قواتها الاستراتيجية وما سيتوفر لها ايضا في البرامج التي هي قيد التنفيذ . ان القوات الاستراتيجية الاميركية المؤلفة من انصواريخ الباليستكية العابرة للقارات (ICBM) والصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر (SLBM) والقاذفات البعيدة المدى - تحمل حاليا عددا من الرؤوس النووية يزيد عن (٥٠٠٠) رأسا ، وسيرتفع هذا الرقم خلال بضع سنوات الى (١٠٠٠٠) رأسا - حسب الخطط الحالية (١) . يبلغ عيار الرأس النووي الذي تحمله القاذفة الاميركية البعيدة المدى حوالي ميفاطن واحد (اي مليون طن) ، ولكن عيار الرؤوس النووية التي تحملها الصواريخ اصغر بشكل محسوس حيث يتراوح بين (٥٠) و (٢٠٠) كيلو طنا فقط . واذا اخذنا بعين الاعتبار العلاقة بين الرؤوس الحربية الصغيرة والكبيرة فان قدرة القوات الصاروخية الاميركية الحالية تصل الى ألفي ميفاطن تقريبا ، وهي اكبر بخمس مرات مما يلزم لتدمير ٣٠٪ من مجموع سكان الاتحاد السوفيتي وثلاثة ارباع قاعدته الصناعية . ويجب ان يضاف الى هذه القوة الاف الميفاطونات التي يمكن ان تستخدم بواسطة القاذفات . ومهما يكن من امر ، ومع استبعاد قوة القاذفات الاميركية ، فان الجزء الصغير من

(١) - بالنسبة لتقدير مخزون الرؤوس النووية الاميركية والملاحق الاخرى لوزن الاسلحة الاستراتيجية ، يمكن الرجوع الى التون كوانيك وباري بليتشمان في « القوى الاستراتيجية : قضايا منتصف السبعينات » مؤسسة بروكينغز ١٩٧٢ (الصفحة ٢٦) .

القوة الصاروخية الاميركية الذي سيبقى جاهزا بعد هجوم سوفيتي استباقي ، سيكون قادرا على اطلاق عدد من الرؤوس الحربية النووية كاف لإحداث عشرات الملايين من الضحايا في الاتحاد السوفيتي ، حيث سيواجه نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الصغير المتوضع حول موسكو فقط ، بينما يتوقع ان تسقط اكبر كمية من هذه الرؤوس على اهدافها وعمليا ، فلو بقيت نسبة ١٠٪ فقط من الرؤوس النووية الحربية التي ستكون متوفرة في القوات الاستراتيجية الاميركية في نهاية اعوام السبعينات بعد الهجوم الاستباقي السوفيتي ، واطلقت في الضربة الانتقامية ضد مراكز السكان السوفيتية ، فان التدمير الفوري الذي سيتحمله الاتحاد السوفيتي سيكون اعلى من المتطلبات المعقولة جدا للدمار المضمون .

ولعل من الصعوبة بمكن ان نرفض بأن القادة السوفيت لن يأخذوا بعين الاعتبار تنفيذ هجوم نووي ضد الولايات المتحدة الاميركية اذا لم يكونوا متاكدين من قدرتهم المطلقة في تحييد القدرة الانتقامية الاميركية . وقد حظرت معاهدة موسكو لعام ١٩٧٢ الاستخدام الواسع النطاق للصواريخ المضادة للصواريخ باليستية في كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية (١) وهكذا فان على قادة الكرملين ان يكونوا واثقين من تنفيذ ضربة مضادة - للقوة فعالة ، تستخدم فيها الصواريخ الهجومية المعدة لتدمير كافة الصواريخ الاميركية الموجودة في قواعد برية ، والقاذفات والقوى الموجودة في قواعد بحرية بوقت واحد ، ومع حد ادنى من الانذار المسبق . ولعله من المثير للشك الى حد كبير ان يقامر اي قائد سوفيتي ببقاء دولته ووجودها في هذه الحالة . وحتى لو استطاع الاتحاد السوفيتي ان يمتلك القدرة الكافية لإيقاع خسائر بشرية ومادية بالولايات المتحدة الاميركية اكبر مما تستطيع هذه الاخيرة إيقاعها به ، فان قادة الكرملين سيدعون بدون شك عن القيام بمثل

(١) - المعاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن تحديد الانظمة المضادة للصواريخ باليستية (ABM) ، الموقعة في موسكو بتاريخ السادس والعشرين من شهر ايار لعام ١٩٧٢ .

هذه الاعمال التي قد تؤدي الى حرب شاملة وبالتالي تدمير دولتهم كقوة صناعية .

وبالرغم من ذلك ، فان الردع المتمثل في الضربة الاولى السوفيتية المتعمدة ليس القضية الاستراتيجية الرئيسية المستقبلية ، او ليس على الاقل المسألة الاكثر حرجا التي تواجه صانعي القرارات السياسية الاميركية . ولعل الامر الاكثر اهمية يتمثل في الاخذ بعين الاعتبار للسود السوفيتي المحتمل في الازمات وفي كشف الظروف الدبلوماسية والعسكرية التي يمكن ان تفري الاتحاد السوفيتي بيداء حرب نووية او القيام باعمال سياسية معينة قد تزيد من عامل المخاطرة بالحرب النووية . ويمكن للقادة السوفيت - اثناء المواجهات الاميركية - السوفيتية الحادة - ان يستنتجوا مثلا ان التصعيد الى حرب نووية سيكون افضل من عدم اتخاذ موقف ما ، او انتظار هجوم استراتيجي اميركي محتمل . وسوف يكون العبء - في اية ازمة - واقعا على عاتق اولئك القادة العسكريين او صانعي القرارات السياسية المؤيدين لهجوم نووي والذين يريدون اظهار قدرته في ان يزيل بنجاح او يشل بشكل عنيف القدرة الاميركية في الرد الانتقامي . وانطلاقا من ذلك ، فان الوضع الردعي الاميركي - كما يراه احد المحللين الاميركيين - يجب ان يجعل من المستحيل على اي « منظر ماهر » في الاتحاد السوفيتي . ان يطور وضعاً مصداقياً تستطيع فيه الضربة الاولى السوفيتية ان تحقق نصرا حاسما - مع دمار او لا دمار للاتحاد السوفيتي - بينما قد لا يعني الانتقام ضد ضربة نووية اميركية سوى الهزيمة الكاملة (١) . وبالإضافة الى ذلك فان الوضع الاستراتيجي الاميركي يجب ان يكون قادرا

(١) - مورتون هالبرين في « المنظرون الماهرون : القادة المهوسون والمحللون قصو النظر » مجلة Washington Monthly الصادرة في شهر ايلول ١٩٧٤ - الصفحات ٤٢ - ٤٩ . وقد ناقش هيرمان كاهن - وهو استراتيجي بارز - في عام ١٩٦٠ بأن قدرة الردع الاميركية يجب ان « تؤمن اساسا موضوعيا للحسابات السوفيتية » بحيث يصبح القادة السوفيت على قناعة تامة - مهما كانت مهارتهم وقوة ذكائهم - بأن الهجوم على الولايات المتحدة الاميركية سيشكل مخاطرة كبرى وتؤدي الى دمار واسع النطاق للمجتمع السوفيتي ولل قوات العسكرية السوفيتية » (انظر كتاب هيرمان كاهن « من الحرب النووية - الحرارة » - مطبعة جامعة برنستون - ١٩٦٠ - الصفحة ٥٥٧) .

على خفض الادنى لفرص القادة السوفييت في سوء الحكم او التقدير لقدرات
اونوايا الولايات المتحدة الاميركية ، او في اتخاذهم القرار عن القيام بضربات
نووية محدودة ضد عناصر القوات الاميركية الاستراتيجية ، او البحث عن انتزاع
تنازلات سياسية اميركية عبر القسر او التهديدات النووية ضد الولايات المتحدة
الاميركية او حلفائها . ويجب ان تسهم قواتنا الاستراتيجية في اقناع القادة
الاميركية بالاعتمادية على قدرات الردع الاميركية بحيث يستطيعوا التصرف
والرد بثقة في الازمات الدولية الصعبة . واخيرا فان الوضع الاستراتيجي
الاميركي يجب ان يساعد في تقوية مصداقية الضمانات النووية الاميركية
الخارجية في اعين حلفائنا واصدقائنا .

يمكن ان نستنتج على ضوء المناقشة السابقة ان مواجهة متطلبات الردع
الاستراتيجي ، التي حددت بشكل واضح ، يمكن ان تصبح مهمة معقدة
وصعبة ، وتحتاج الى انتباه واهتمام مستمرين . ويمكن ان نرى - على ضوء
هذا الاستنتاج - قد يصبح اكثر حساسية مما اعتقد في الماضي والحاضر ،
منظروا السياسات الاستراتيجية في كلا البلدين الكبيرين . اما الاستنتاج الآخر
الذي نصل اليه فيتمثل في ان اساس الردع النووي عبر الدمار المضمون يكمن
في درجة الدمار التي يمكن احداثها ، اكثر منه في حجم الضمان او الثقة
المتشكلة في الوضع الردعي . واما مسألة الثقة ، فانها تؤدي بدورها الى
قضايا محددة تتصل بشكل او بآخر ببنية القوى تستقطب الخواص التدميرية
للاسلحة ومحتوى الردع الاستراتيجي الاميركي .

وقبل ان نذهب الى مسافة ابعد في فحص هذه القضايا وغيرها مما
يدخل في تصميم الرادع الاستراتيجي الاميركي ضد الاتحاد السوفييتي ،
فلا بد ان نخرج على مسألة الصين الشعبية وندرسها باختصار . وكنا قد
لاحظنا قبلا ، ان اثنين من اهداف القوات الاستراتيجية الاميركية بما يتعلق
بالصين الشعبية هما :

١ - ردع الصين عن استخدام قدرتها النووية المتنامية ضد القوات
الاميركية الموجودة خارج اميركا او ضد حلفاء اميركا الاسيويين . . و

٢ - ردع بكين عن القيام بهجمات نووية محتملة ضد الولايات المتحدة
الاميركية نفسها .

ونظرا لكثافة المناطق السكانية - الصناعية الصينية ، فان جزءا صغيرا فقط من القوة الاستراتيجية الاميركية - اقل من ١٠ ٪ منها - يمكن ان يخصص
لمهمة الدمار المضمون ضد الصين . وسوف يؤدي استخدام بضع مئات من
الرؤوس الحربية النووية في ضربة مضادة - للقيمة Contervalue
الى احدث تدمير يبلغ ٢٥ ٪ من سكان الصين ، بالإضافة الى تدمير شبه كامل
للقدر الصناعية الصينية والمنشآت الحكومية . ويرى اغلب الخبراء في
الشؤون الصينية ان مثل هذا التهديد سيكون كافيا لردع الصين ، ويتوقعون
الاتجا هذه الدولة - مع اخذها بعين الاعتبار للقوة العسكرية الشاملة للولايات
المتحدة الاميركية - الى القيام بعدوان نووي او تقليدي على نطاق واسع (١) .
وهكذا فان القوى الاستراتيجية الاميركية تستطيع - دون خفض قدرتها في ردع
الاتحاد السوفيتي - ان تردع بسهولة الصين الشعبية ايضا . ولذلك فسوف نتعرض
في الفقرات التالية الى متطلبات الردع المضاد للسوفييت مفترضين ان هذا
الردع يعتبر ايضا ردعا مضادا للصينيين بشكل اوتوماتيكي .

خواص قوة الدمار المضمون :

يتم التركيز في تقييم متطلبات الدمار المضمون على المسائل الهامة المتمثلة
بالنفوذية (قدرة النفوذ) والاعتمادية والقدرة على البقاء للأنظمة الاستراتيجية
الاميركية ، اي على الجزء من القوات الاميركية المنتشرة الذي يتوقع ان يكون
قادرا فعلا على اىصال الاسلحة النووية الى اهدافها في الاتحاد السوفيتي في
ضربة انتقامية .

النفوذية :

لم تعد النفوذية تشكل - مع وجود معاهدة حظر الصواريخ المضادة
للسواريخ الباليستكية - بمسألة جديدة، كما كان عليه الامر في عام ١٩٦٠ . عندما

(١) - انظر مثلا ١. دوواك بارنيت في « الصين النووية وسياسة التسليح الاميركية » مجلة
الشؤون الخارجية - العدد (٤٨) نيسان ١٩٧٠ - الصفحات ٤٢٧ - ٤٤٢ .

خشي المخططون في البنتاغون من نشر الاتحاد السوفييتي لدفاعات صاروخية باليستكية على نطاق واسع . اما اذا حدث الامر غير المحتمل ، وتقض الاتحاد السوفييتي الاتفاق بشأن هذه الصواريخ المضادة ، فان القوات الصاروخية الاستراتيجية الاميركية ستكون قادرة على المحافظة على قدرتها في التعامل مع دفاعات صاروخية سوفيتية تزيد بعشر مرات عما يتوفر منها حاليا في الاتحاد السوفييتي . وان هذه القدرة الزائدة - التي تتوفر بسبب كون الانظمة الصاروخية الحالية من النوعين « بوسايدون » و « مينوتمان » تحمل رؤوسا حربية نووية متعددة MIRV ، ولانها نشرت اصلا لتتجاوز الدفاعات الصاروخية السوفيتية التي تشمل كافة أرجاء البلاد ، ولتؤمن وسادة ضد العبث بمعاهدة حظر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية . وفي نهاية عام ١٩٧٧ كان العدد الاجمالي للرؤوس الحربية النووية المتوفرة للصواريخ الاميركية البرية والبحرية يزيد قليلا عن (٦٠٠٠) رأسا . واذا وجدت الرغبة في امتلاك قدرة صاروخية استراتيجية اكبر ، فان الاعتماد على انتاج الرؤوس النووية المتعددة « ميرف » يستطيع ان يرفع الرقم الى اكثر من (٨٠٠٠) رأسا . اما على المدى البعيد فان الولايات المتحدة الاميركية تطور « الترايدنت » الذي هو نظام صاروخي يستخدم من الفواصات ويستطيع حمل عدد اكبر من الرؤوس الحربية النووية « ميرف » ، كما توجد ابحاث موجهة لتطوير مركبة نقل رؤوس نووية قادرة على المناورة الامر الذي سيؤمن مرونة نفوذية اكبر للقوة الصاروخية الاستراتيجية عند الحاجة .

تعتبر قوة القاذفات الاستراتيجية - بالرغم من كونها اقل بروزا من القوات الصاروخية وخاصة في الاعوام الاخيرة - سلاحا مهما في القدرة الردعية الاميركية . وبرغم امكانية بقاء الدفاعات السوفيتية المضادة للقاذفات في مستويات عالية ، مع وجود احتمال لتحسينها بنشر الصواريخ القصيرة المدى ارض - جو مثلا ، فان قدرات نفوذ القاذفات الاميركية تتحسن ايضا . ان الحسابات المتعلقة بنفوذية القاذفات معقدة وغير اكيدة ، ولكننا لن نبتعد عن المنطق كثيرا اذا افترضنا ان نصف عدد القاذفات الاستراتيجية الاميركية سيكون قادرا على النفوذ والوصول الى اهدافه . وسيمثل ذلك ايقاع خسارة

مادية محسوسة في الطرف الاخر . وفي الواقع فان قوة مؤلفة من مائة قاذفة ، لا يبقى منها بعد هجوم سوفيتي مضاد للطائرات سوى ثلاثين بالمائة ، ستكون قادرة على نقل ما يزيد عن مائتي ميغا طن (اي طاقة تفجيرية تعادل ٢٠٠ مليون طن من مادة شديدة الانفجار مثل ت. ن. ت مثلا) الى المناطق السكنية والصناعية السوفيتية(١) .

وتوجد حاليا طائرات قاذفة استراتيجية جديدة قيد التطوير ، مثل القاذفة (ب - ١) ، بالإضافة الى احتمال تسريع موعد الحصول على الصواريخ المجهزة جو - ارض من نوع « كروز » ، مما سيؤدي الى محافظة القاذفات الاستراتيجية الاميركية على قدرتها التفوزية الفعالة .

الاعتمادية :

يمكن ان تقسم الاعتمادية على الانظمة الاستراتيجية الى فئتين هما : الاعتمادية التقنية على القوات نفسها والاعتماد على شبكة القيادة والسيطرة التي تعمل هذه الانظمة بواسطتها . فاعتمادية القاذفات ممتازة ، واعتمادية الانظمة الصاروخية المختبرة كليا تعادل حوالي ٨٠٪ . وتشتمل التقنيات الاخرى على تجارب التطوير والتجربة ، التي تساعد العسكريين على اكتساب الثقة في الاعتماد على الانظمة الاستراتيجية ، كما في حالة سلسلة الاطلاقات الناجحة للصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر من نوع البوسايدون في عام ١٩٧٣ ، والتي استطاعت ان تحدد المسائل التي تحتاج انتباها معينا . ولم تكن الولايات المتحدة الاميركية قد اجرت في الماضي التجارب على اطلاق صواريخها الباليستكية العابرة للقارات من صوامعها العملياتية ، لان هذه الصواريخ كانت ستمر فوق مناطق مأهولة بالسكان ، ولكن هذه التجارب يخطط الآن لتنفيذها . ومهما يكن من امر ، فان بعض الخبراء يتساءلون فيما اذا كانت التجارب المنفذة على صواريخ المينوتمان في مواقع رميها نفسها ستكون

(١) - قام كل من كوينبيك وبلتشمان بتحليل قدرات القاذفات الاميركية في « القوات الاستراتيجية » الصفحات ٤٢ - ٥٠ والملحق (د) .

اكثر ، واقعية من الرمايات التي تنفذ عليها من صوامع صنعت خصيصا لهذا الغرض في القواعد العسكرية الموجودة على الشاطئ الغربي الاميركي (١) .

ويصعب تقدير الاعتمادية على أنظمة السيطرة والقيادة ، نظرا لنقص المعلومات العامة عن هذا الموضوع . وعموما فان القيادة المتسلسلة للقوات النووية الاميركية تبدأ من رئيس الولايات المتحدة الاميركية وتمر عبر مراكز القيادة العسكرية لتصل الى اطقم القاذفات او الى قادة الصواريخ . اما الترتيبات التقنية والاجرائية - كنظام « المفتاحين » ، والرموز الخاصة بالاطلاق الايجابي ، والاقنية المأمونة للمواصلات ، والنظام الاحترازي ضد الاطلاقات غير المسموح بها والعرضية ، فهي معدة للتأكد من ان اشارة الرمي لا تصدر ولا تنفذ الا عندما تكون مسموحا بها . ويكمل الخط الساخن بين واشنطن وموسكو شبكة الاتصالات السريعة والتي يعتمد عليها ضمن البنية القيادية الاميركية . واخيرا ، فان القوات الهجومية الاميركية تعطى - عبر التحسينات في الترتيبات القيادية والتهديد - الخيارات الانتقائية التي تسمح بالاستخدام المحدود لهذه الاسلحة تحت سيطرة شديدة . وسوف تناقش فيما بعد المضامين السياسية لهذه المرونة في القوات الاستراتيجية .

يشتمل الوضع الاستراتيجي الاميركي على أنظمة مراقبة وسيطرة وانذار متنوعة ، وتؤثر هذه البرامج على قدرة قوات الردع الاميركية في البقاء بعد الهجمات ، كما تؤثر على الطريقة التي تستطيع قوات الانتقام الاميركية استخدامها ، وتزيد المعلومات المتوفرة لدى صانعي القرارات السياسية الاميركيين بما يتعلق بطبيعة التهديد السوفييتي . تؤمن أنظمة الانذار - كنظام الانذار المبكر عن الصواريخ الباليستكية BMEWS - انذار القوات الاميركية عن الهجمات الاستراتيجية الفعلية او انوشكة الحدوث ، كما يؤمن نظام « سبيس تراك » الفضائي مراقبة اطلاقات الاقمار الصناعية السوفييتية ويخزن المعلومات عن كافة الاهداف السوفييتية الموجودة في الفضاء . ويمكن

(١) - انظر التون كوينبيك وباري بليثمان في صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

لأنظمة المراقبة - كأنظمة الأقمار الصناعية الاستراتيجية - أن تؤمن معطيات
حينية عن النشاطات العسكرية ومعلومات مفيدة للتعامل مع الأزمات . ونظرا
لأن هذه الأنظمة تستطيع أن تحدد حجم ومصدر الهجمات النووية على الولايات
المتحدة الأمريكية ، فإن أنظمة الاستطلاع والإنذار تستطيع مساعدة سائقي
القرارات السياسية في اتخاذ الإجراءات الصحيحة في حالة نشوب حرب
نووية .

يعبر أحيانا عن الاهتمام فيما إذا كانت الأنظمة الموجودة في قواعد
برية أو بحرية تستطيع أن تبقى مأمونة وتحت السيطرة الصحيحة . فالطائرات
القاذفة مثلا ، يمكن أن تستمر السيطرة عليها ، طالما أنها بقيت محقة في الجو
ويمكن بالتالي أن تستدعى من طريق هجومها بعد ساعات من انطلاقها إلى
الهدف . ولا يمكن أن يحدث مثل هذا بالنسبة للصواريخ الباليستكية التي
لا يمكن استدعاؤها ، بالرغم من إمكانية التقنية في تعطيل سلاحها (جعله
غير قابل للانفجار) ، أو تدمير كل من الصاروخين الباليستكيين العابر
للقارات ICBM والذي يطلق من البحر SLBM خلال الدقائق
الأولى بعد الإطلاق . توجد أنظمة سيطرة يمكن الاعتماد عليها إلى حد أقصى
في الصواريخ الموجودة في قواعد برية حيث يؤمن الاتصال مع القوات الصاروخية
بشكل مزدوج بين القواعد ومراكز القيادة . أما القوات الصاروخية الموجودة
في الفواصات فيمكنها أن تبقى في حالة عدم تعرض عالية ، وتستلم أية معلومات
مرسلة إليها وهي في حالة الغطس ، بينما تضطر إلى الاقتراب من سطح الماء
عندما تريد أن ترسل أية معطيات إلى السلطات المركزية (١) . ولكن هذه
السيئة - التي يمكن أن تزال بواسطة أنظمة اتصالات جديدة - ليست خطرة
على عمل الردع الاستراتيجي المصدقي والذي يمكن السيطرة عليه . وبشكل
أكثر عمومية ، فثمة برامج واسعة النطاق تنفذ حاليا بغرض تحسين فعالية
واستجابة وقدرة بقاء أنظمة القيادة والسيطرة العسكرية الأمريكية ، بما فيها

(١) - انظر هيربرت سكوفيل في « الفواصات الصاروخية والامن القومي » في مجلة

- حزيران ١٩٧٢ - الصفحات ١٥ - ٢٧ .

السلسلة الرئاسية للقيادة . ولعل احد اهم الجهود المبذولة في هذا المضممار
يتمثل في البرنامج الهادف لانشاء مركز قيادة محمول جوا واكثر بساطة . بقية
تخفيض الخطر الناجم عن احتمال اصابة السلطة القيادية القومية
بضربة سوفيتية وخروجها من المعركة او حدوث شلل فيها .

وسوف تسمح التحسينات المخططة للقوات الاستراتيجية الاميركية
ببقائها في حالة يعتمد عليها من الناحيتين التقنية والقيادية ، وبالمحافظة على
قدرة ردع فعالة ، وجعل المخاطر في حدها الأدنى . وتساءل بعض الخبراء
فيما اذا لم يكن تصميم الانظمة الاستراتيجية الاميركية مبالغا به ، وبالتالي فقد
لا تتطلق الصواريخ حتى اذا امرت بان تفعل ذلك . ومهما يكن من امر ، فان
من المشكوك به ان يستطيع القادة السوفييت الاستنتاج بثقة ان الاعتمادية
على القوات الانتقامية الاستراتيجية الاميركية كانت ضعيفة في وقت ما ، او
يمكن ان تنخفض في اي وقت لتسمح للاتحاد السوفيتي بشن هجومه النووي
دون ان يخشى الضربة المعاكسة التي ستحدث دمارا كارثيا .

القدرة على البقاء :

ان اهم حلقة في سلسلة الردع هي بالتاكيد القدرة على البقاء قبل
الاطلاق ، او قدرة القوات ، الاستراتيجية الاميركية في ان تبقى غير معرضة
للضربة الاولى السوفيتية . وكانت القدرة على البقاء قد اصبحت قضية
هامية اثناء ادارة كنيدي ، عندما اكد وزير الدفاع الاميركي انذاك روبرت س.
ماكنمارا ، على انه سيكون خطرا جدا ان تترك الانظمة الاستراتيجية الاميركية
في حالة تعرض ، الامر الذي سيجعلها سهلة التدمير بالهجمات السوفيتية ،
او تعتمد على استراتيجية الاطلاق بعد وصول الانذار ، في انقاذ قواتنا
الاستراتيجية . وكان بعض الخبراء قد استنتجوا ان سياسة الاطلاق بعد
الانذار ، تحتوي على اخطار جدية بجعل الضربة الاولى السوفيتية تبدو
اقل احتمالا للقادة السوفييت ، الذين قد يجدون طرقا لتدمير او تجاوز انظمة
الانذار الاميركية - او الذين قد يعتقدون بانهم اكتشفوا مثل هذه التقنيات .
اما المخاطرة الهامة الاخرى ، فتتمثل في ان الرئيس - الذي يهتم بمشكلة

تعرض الانظمة الاستراتيجية الاميركية - قد يقرر ان يستخدم كافة القوات الاميركية فوراً في هجوم استباقي قبل ان يتمكن من تقييم واقعية وحجم وطبيعة الهجوم النووي السوفييتي او يحدد الرد الصحيح .

يمكن تحقيق القدرة على البقاء بطرق مختلفة ، حيث تتمثل احداها مثلاً ، بزيادة عدد المركبات القادرة على حمل الرؤوس الحربية وعدد الرؤوس الموجودة في كل نظام منفرد (كل صاروخ او طائرة النخ . . .) . وان حجم القوة الاستراتيجية الاميركية البالغ (1050) صاروخا بالستيكيا عابرا للامارات (ICBM) و 650 صاروخا بالستيكيا يطلق من البحر (SLBM) ، وما يزيد عن (400) قاذفة بعيدة المدى . بالإضافة الى استخدام الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » في الانظمة الصاروخية - يعكس هذا الاقتراب الى حد ما . ومهما يكن من أمر ، فان الادارة الاميركية لم تحاول ان تؤكد خلال العقد الماضي على اسلوب « القوة العنيفة » كأفضل تقنية مرغوبة لتحقيق قوة انتقام كافية وقدرة على البقاء بعد هجوم سوفييتي . وليس الاعتماد على مجرد نشر انظمة الايصال والاسلحة ، خياراً يمكن ان يعتمد عليه ، طالما انه يمكن تجاوزه بسهولة عبر زيادة مقابلة في الانظمة الهجومية السوفييتية . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا الاسلوب لا يعتبر عموماً ذا تكلفة باهظة ، كما يمكنه ان يكون عاملاً من عوامل عدم الاستقرار ، حيث سيؤدي الى زيادة مستويات القوة الاستراتيجية الاميركية التي ستثير حتما ردود فعل سوفييتية .

لقد اكدت الولايات المتحدة الاميركية لهذه الاسباب وغيرها على اتساع اساليب تقنية اخرى للمحافظة على قدرة البقاء ، وخاصة عبر الحركية والتقسية (جعل المواقع مقساة) ، اللتين تسمحان برفع قدرة البقاء مع استخدام عدد محدود من انظمة الايصال . وقامت الولايات المتحدة الاميركية في اوائل الستينات بصنع انظمة الصواريخ العابرة للقارات بالستيكية المقساة من نوع « مينوتمان » كما الفت الصواريخ الناعمة من نوع « اطلس » والنماذج القديمة من « تيتان » . وبالرغم من ان قوة المينوتمان يمكن ان تطلق صواريخها بسرعة لدى تلقيها الانذار ، فقد لا تدعو الحاجة الى هذا الاطلاق ، اذا كان حجم هذه القوة قوياً بدرجة كافية ، لمقاومة هجوم سوفييتي مضاد - للقوة .

لقد طورت غواصة البولاريس بحماس في اواخر الخمسينات لان حركتها وعدم امكانية كشفها تحت سطح البحر جعلتها ذات قدرة عالية على البقاء . تبقى هذه الخواص المتعلقة بقدرة الصواريخ ICBM و SLBM العالية على البقاء صالحة ايضا في الشروط الاستراتيجية الراهنة . وتستمر القاذفات - بالمقابل - في تحقيق قدرة عالية على البقاء عبر التجمع بين الانذار والانتشار ، بالرغم من عدم امكانية توجيه الضربات على الوحدات الموجودة في الاستنفار الجوي .

ان المحافظة على رادع متنوع ، مؤلف من انواع مختلفة من أنظمة الايصال الاستراتيجية ، يقوي ايضا قدرة البقاء الشاملة تلوضع الاستراتيجية . ثم ان قوة الردع الاميركية المتنوعة تعقد تخطيط وتنفيذ الضربة السوفيتية المضادة - للقوة الناجحة . فالأنظمة ذات القواعد المختلفة (برية - بحرية - من الجو ...) لا يمكن تهديدها الا بأنظمة مماثلة واستراتيجية هجوم مختلفة . ونذكر على سبيل المثال ان أنظمة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الثابتة ، ستصبح معرضة اذا عمل الاتحاد السوفيتي على التحسين الكمي وقدرة القتل (التدمير) لصواريخه الهجومية . اما الخطر المحتمل على قدرة بقاء الغواصات ، فيمكن عموما في التحسينات التي تنفذ في حقل الحرب المضادة للغواصات ، بينما يمكن ان يتشكل مثل هذا الخطر على القاذفات بالصواريخ ذات المحرك المنحنية او ذات زمن الطيران القصير ، التي لا تحتاج لدقة عالية في الاصابة ولا تهدد بالضرورة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ICBM . ان النجاح في تطوير القدرة اللازمة لتهديد عنصر واحد او عنصرين من عناصر الوضع الاستراتيجي ، لن يؤمن للاتحاد السوفيتي امكانية كاملة في الضربة الاولى ، طالما ان ما يبقى من القوات الاستراتيجية الاميركية سيكون قادرا على الرد الانتقامي المدمر . وهكذا فان الردع المتنوع يستطيع ان يقي البلاد ضد الثغرات التكنولوجية غير المرئية ، او ضد الفشل الذي يعرض عنصرا او عنصرين من عناصر هذا الردع للخطر . وبالإضافة الى ذلك ، فسيجد الاتحاد السوفيتي انه من الصعوبة بمكان ان ينفذ هجوما

منسقا ضد وضع استراتيجي اميركي متنوع الوسائط ، لان الضربات الموجهة ضد نوع ما من الانظمة ، ستؤدي الى استنفار الانواع الاخرى ، ثم انه ما ان تنطق الانظمة ذات الخواص التفوذية المختلفة حتى تضع مشاكل اكثر تعقيدا امام الانظمة الدفاعية مما تفعله اية اسلحة اخرى مماثلة .

ويجب التاكيد على ان احدا من المشتركين في الجدل الاستراتيجي الاميركي الحالي ، لم يتساءل او يشكك بمبدأ القدرة على البقاء بالنسبة لمجموع عناصر الردع . ومهما يكن من امر ، فإدى الإخذ بعين الاعتبار للعناصر المحددة المختلفة في الوضع الردعي . ولخواص الوضع الاستراتيجي : نجد بعض الخلافات المحسوسة في الرأي وخاصة بما يتعلق بالخطر المحتمل الناجم عن السماح بوقوع تعرضات جزئية ، بالإضافة الى التساؤل عن ضرورة المحافظة على التحديث لتأثير القوات الاستراتيجية الحالية . المؤلفة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ICBM ، والتي تطبق من البحر SLBM ، والقاذفات . وقد أثار بعض الخبراء القضية المتمثلة بعدم استمرار الولايات المتحدة الاميركية في تعزيز الرادع المتنوع في اعوام الثمانينات ، وهل يجب ان يستمر هذا التعزيز ام لا ؟ وعموما فان وجهات النظر المختلفة التي عبر عنها بشأن هذه القضية وقضايا اخرى مؤثرة على برامج التسليح الكبيرة ، تظل عرضة للتأثيرات التي تمارسها السلطة التشريعية واصحاب الآراء البيروقراطية، ولكن الاختلافات الحقيقية في الرأي ترصد بشكل خاص في قضايا السياسة الاستراتيجية ، كدرجة الثقة التي تحتاجها قوة الدمار المضمون التي يمكن الاعتماد عليها ، ومدى قساوة التهديدات العسكرية السوفيتية المستقبلية ، والمقارنة بين فعاليات التكلفة لخيارات الاسلحة ، والميزانية التي يجب تخصيصها للقوات الاستراتيجية .

التعرضات الجزئية :

يمكن ان نحدد فئتين من التعرضات المحتملة للقوة الاستراتيجية ، حيث نجد ان التعرض يحدث في الفئة الاولى لعنصر او اكثر من عناصر هذه القوة بينما تتعرض كافة عناصرها في الفئة الثانية ، وتنخفض درجة قدرتها على

البقاء الى اقل من المستويات الحالية ، وفي اي الحالتين المذكورتين ، يطرح السؤال عما اذا كان الرادع الاميركي سيصبح ضعيفا لدرجة غير مقبولة لدى حدوث مثل هذه التعرضات الجزئية ، بالرغم من عدم تغير القدرة الانتقامية المتسونة الاساسية للقوة الاستراتيجية الاميركية .

ويمكن القول - ان النوع الثاني من التعرضات الجزئية موجود الى حد ما ، طالما ان كل عنصر من عناصر الوضع الاستراتيجي الاميركي لن يكون قادرا على البقاء بشكل كامل وفي كل الظروف المحتملة . ونذكر مثلا ، ان جزءا كبيرا من قوة القاذفات الاستراتيجية لن يستطيع ان يبقى - حتى في الظروف النموذجية - في حالة الاستنفار النشط ، وبالتالي فان نسبة (٦٠٪) من هذه القوة لن تنجو من الدمار ، بعد هجوم سوفيتي صاروخي مضاد - للقوة مفاجيء وشامل . وبالإضافة الى ذلك ، فان (٣٠٪) من القوة الصاروخية البحرية الاميركية (SLBM) تبقى في المرافئ الاميركية وفي شروط عادية حيث يمكن ان تتعرض لضربات صاروخية هجومية سوفيتية ، بينما يمكن ايضا تدمير (٢٠٪) من قوة الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات (ICBM) ، اذا قام الاتحاد السوفيتي - ضمن امكانياته الحالية - بضربة كثيفة مضادة لصوامع هذه الصواريخ . وقد قبلت هذه التعرضات الجزئية باعتبارها امرا لا يمكن تجنبه لعدة سنوات ، واخذت ايضا بعين الاعتبار في التخطيط الاستراتيجي ، وبالرغم من ذلك فقد اظهر الوضع الاستراتيجي الاميركي الشامل قدرته العالية على البقاء . ومهما يكن من امر فان الاتجاهات المستقبلية تشير الى ان النوع الاول من التعرض - الذي يؤثر على فئة خاصة من الاسلحة الاستراتيجية - يشكل الخطر الأكبر . اما الصواريخ الباليستكية التي تطلق من الفواصات ، فسوف تبقى في كل الحالات قادرة على البقاء ، بينما ستكون القاذفات معرضة بدرجة معينة . وعموما فانه يبدو ان الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات (ICBM) ستتحول في نهاية عقد السبعينات من كونها العنصر الاكثر قدرة على البقاء الى العنصر الاقل قدرة على ذلك . ولعل تدقيقا اوثق لقضايا القدرة على البقاء سيكشف لنا التفاصيل التي تدعم هذه العموميات .

الفواصات :

يوافق اغلب الخبراء على ان التقدم السوفيتي في مجال الحرب المضادة لفواصات ASW ، لا يحتمل ان يشكل خطورة على قدرة البقاء لاسطول « البولاريس - البوسايدون » في المستقبل القريب ، وان الفواصات النووية العاملة في المساحات الواسعة للمحيطات ، لا يمكن كشفها الا بصعوبة بالغة بواسطة الاجهزة الصوتية وغيرها ، وحتى لو كانت وحدات الفواصات معروفة المكان ومتابعة من قبل الفواصات الهجومية فسيكون من المستحيل على العدو ان يقوم بهجوم منسق يستطيع بواسطته تدمير كافة الفواصات الموجودة في الخدمة البحرية بوقت واحد . اما اذا حدثت التحسينات المحتملة في مجال الحرب المضادة للفواصات ، فيمكن عندئذ اللجوء الى اجراءات معاكسة مختلفة كخفض ضجيج محركات الدفع واستخدام صواريخ ذات امتداد بعيدة ، الامر الذي يسمح للفواصات بالتحرك ضمن مناطق اوسع في المحيطات، والتشويش والخداع والاعمال التمويهية الاخرى . وان الثغرات الكبرى في انظمة الحرب المضادة للفواصات - كاستخدام اجهزة الارسل ذات الطاقة العالية والمنتشرة في مواضع متباعدة من المحيطات مثلا - ليست صعبة من الناحية التقنية ومن حيث تكلفتها المرفعة فحسب ، بل يمكن كشفها في وقت مبكر لا يسمح باتخاذ الاجراءات المعاكسة (١) .

يخطط حاليا للحصول على عشر غواصات من نوع ترايدنت وادخالها في الخدمة في عام ١٩٧٨ . وستكون هذه الغواصات اكثر هدوءا من الفواصات المسلحة بصواريخ البولاريس وسوف تحمل (٢٤) صاروخا ذات امداء مبدئية في حدود (٤٠٠٠) ميلا ، وحيث يحتمل ان يزداد هذه المدى الى (٦٠٠٠)

(١) - بالنسبة الى مناقشة امكانيات الحرب المضادة للفواصات ، انظر « النشرة الاستراتيجية ١٩٧٠ الصادرة من معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن ١٩٧٠ » الصفحات ١٢ - ١٧ . وريتشارد ل. جالوين في « الحرب المضادة للفواصات والامن القومي » بمجلة «Scientific American» تموز ١٩٧٢ - الصفحات ١٤ - ٢٥ ، و ف. س. اندرسون في « تكنولوجيا المحيط » وبرتارد فيلد واخرون في « تأثير التكنولوجيات الجديدة في سباق التسلح » مطبعة ميت - ١٩٧١ (الصفحات ٢٠١ - ٢٢٦) .

ميلا لتصبح هذه الصواريخ عابرة للقارات . ويدعي العديد من الخبراء بأن الالتزام المسبق بالانتاج سيؤدي الى زيادة كبيرة في كل من تكلفة غواصة « الترايدنت » وفي عامل المغامرة المتمثل بأن الولايات المتحدة الاميركية قد لا تصمم النظام بالكفاءة اللازمة لمواجهة التهديدات الناجمة عن الحرب السوفيتية المضادة للغواصات في المستقبل ، ويناقش البعض الآخر بشكل مقنع بأن الغواصات الاصغر الحاملة لعدد اقل من الصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر سوف تؤمن رادعا بحريا اكثر ضمانا باعتبارها تشكل اهدافا اصغر حجما . وكانت ادارة نيكسون قد طلبت في وقت مبكر من عام ١٩٧٣ مختصات مبدئية لتطوير النظام المعروف بـ. نارفال الذي كان سيصمم كنموذج مطور للبولاريس ، ولكن الكونغرس لم يوافق على هذا البرنامج (١) .

القاذفات :

ان فعالية قوات القاذفات الاستراتيجية غالبا ما كانت تنسى في غمرة التأكيد على اهمية الصواريخ خلال الاعوام الخمسة عشر الماضية . ويمكن المحافظة على قدرة بقاء القاذفات بشكل معقول جدا ، حيث يبقى القسم الاكبر من طائرات القيادة الجوية الاستراتيجية الاميركية (SAC) في استنفار الخمس عشرة دقيقة ، كما ان أنظمة المراقبة الجديدة تجعل زمن الانذار عن الهجمات بالصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات (ICBM) في حدود (٣٠) دقيقة . وبغية تحقيق الوقاية ضد التطور السوفيتي المحتمل للصواريخ الباليستيكية التي تطلق من البحر على محارك منحنية ، والنشر على نطاق واسع لانظمة القصف المدارية الفضائية (FOBS) فان الولايات المتحدة الاميركية لجأت الى وضع معدل عال للاستنفار الارضي ، والى تطوير قدرة سريعة لاقلاع انظمتها القاذفة (النظام يمكن ان يكون طائرة

(١) - لقد توفى برنامج الغواصة « نارفال » والبرامج الاخرى المعدة لتطوير الاسلحة الاستراتيجية في « التسليح ونزع السلاح في عصر الوفاق » مجلة تايم بتاريخ ١١ شباط ١٩٧٤ - ١٥ - ٢٤ . اما بالنسبة للتحليل الانتقادي لنظام الترايدنت ، فيمكن الرجوع الى جورج دبليو رات جينز وجاك ب. رونا في « الترايدنت » . والى كوستا تسيبيس وهرمان كاهن ورنارد فيلد في « مستقبل الرادع البحري » مطبعة ميت ١٩٧٣ (الصفحات ٥٤ - ٧٥) .

أو صاروخ الخ ...) : كما بدأت في وضع طائراتها في عمق البلاد وفي نشر
 أنظمة رادار واقمار صناعية جديدة . وبالإضافة الى ذلك فان جزءا من قوة
 القاذفات الاميركية يمكن ان يستنفر في الجو في حالة ازدياد التوتر أو كشف
 اعداد كبيرة من الصواريخ السوفيتية المحمولة بحرا ، ويعتقد العديد من
 المحللين : ان هذه الاجراءات المضادة تجعل الهجوم السوفيتي المدمر ضد
 قوة القاذفات الاميركية اكثر صعوبة في التنفيذ من القيام بهجوم مضاد - للقوة
 ناجح ضد الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات بواسطة صواريخه
 من النوع (س س - ٩) الحاملة للرؤوس الحربية النووية المتعددة MIRV .
 وثمة مسألة هامة مستقبلية تواجه المسؤولين الاميركيين وتتمثل بالقرار
 حول الحصول على بديل للقاذفات الاستراتيجية من نوع (ب - ٥٢) . وقد
 مضى حوالي عشر سنوات على وجود هذه القاذفات في الخزن ، علما ان
 تعديلات بسيطة تجعلها صالحة للعمل حتى عام ١٩٨٠ على الاقل ، ومع ذلك
 فان الحاجة ستدعو الى قاذفة جديدة في المستقبل القريب . وربما ستكون
 القاذفة (ب - ١) مرشحة كبديلة عن القاذفة (ب - ٥٢) ، حيث اجريت
 الابحاث اللازمة عليها وبدأ صنع النماذج الاولى التجريبية منها . ويتوقع
 ان تدخل القاذفة (ب - ١) الخدمة في عام ١٩٨٠ . ويرى بعض الخبراء انه
 لا يفضل استبدال الطائرة القاذفة (ب - ٥٢) بالقاذفة الحديثة (ب - ١) ،
 نبض النظر عن تكلفتها المرتفعة جدا ، فانها لا تتميز عن القاذفة (ب - ٥٢)
 الا بتحسينات هامشية في السرعة - والقدرة على العمل في الارتفاعات المنخفضة ،
 والقدرة على البقاء . وثمة اقتراح آخر عن طائرة قاذفة بديلة تستطيع تلبية هذه
 المتطلبات وتكون ذات سرعة فوق الصوتية ومماثلة للطائرة من نوع C - 5 (١) .
 ولن تكون هذه الطائرة معدة لاختراق حدود الاتحاد السوفيتي ، بل ستعمل
 من مسافة بعيدة عن هذه الحدود ، وتحمل عددا كبيرا من أنظمة الصواريخ .
 وبالإضافة الى ذلك فستؤمن لها قدرات استنفار ارضي محسنة وامكانية
 بقاء في الجو لفترات طويلة دون اعادة ملء بواسطة الطائرات - الصهاريج .

(١) - قدم كوينيك وبلينشمان دراسة عن فعالية - التكلفة لهذه الطائرة والقاذفة (ب - ١)
 في كتابهما عن « القوات الاستراتيجية » الصفحات ٤٨ - ٥٠ .

الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ICBMS :

كانت أهم مسألة في المحافظة على بقاء عنى بقاء قوة الردع الاميركية متمثلة في استمرار حيوية قوة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات . وكان الاتحاد السوفييتي قد أجرى تجاربه على تحقيق مركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة MIRV . وبالتالي فقد أصبح متوقعا ان يقوم بنشر صواريخه الكبيرة والصغيرة في قواعد برية اعتبارا من منتصف السبعينات . ومهما يكن من امر ، وفي افضل الاحتمالات ، فان السيطرة الفعالة الهادفة الى ازالة التهديد الناجم عن امتلاك القوات الصاروخية للرؤوس الحربية النووية المتعددة ذات الدقة العالية ، لم تكن موضوع مناقشة في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كما ان اجراء الاتحاد السوفييتي للتحسينات اللازمة لرفع دقة الاصابة لصواريخه بالاضافة الى العيارات الكبيرة للرؤوس التي تحملها هذه الصواريخ - كان سيجعله قادرا على تحقيق التزويد الكامل لهذه الصواريخ بالرؤوس الحربية المتعددة في اوائل اعوام الثمانينات (١) . وهكذا يستطيع الاتحاد السوفييتي ان يستخدم عددا اقل من الصواريخ الهجومية لتدمير القسم الاكبر من قوة الصواريخ الباليستية الاميركية العابرة للقارات والمؤلفة من (١٠٥٤) صاروخا . وسوف يكون ممكنا ان تحقق القوى السوفيتية المضادة - للقوة هذا التدمير بعد ان انخفض معدل عدد الصواريخ اللازمة لتدمير صومعة محصنة لصاروخ باليستيكي - وعلى ضء ظهور الرؤوس الحربية النووية المتعددة - من اكثر من صاروخ واحد الى اقل من صاروخ واحد . (يمكن ان يحمل الصاروخ الواحد اكثر من عشرة رؤوس) .

ويقوي الاتحاد السوفييتي صوامعه الموجودة حاليا المعدة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات ، ويستطيع ان يستخدم الرؤوس الحربية النووية المتعددة ضد كافة الصواريخ الاميركية من نوع مينوتمان . وسوف تؤدي هذه

(١) - قدر وزير الدفاع الاميركي جيمس شلبسينجر بان الاتحاد السوفييتي سينهي نشر المركبات الصاروخية الحاملة للرؤوس الحربية النووية المتعددة في اوائل الثمانينات (المؤتمر الصحفي بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٧٢) .

الاجراءات الى تحسين هامشي في قدرة البقاء والقدرة الانتقامية لكل صاروخ وربما لن يكون ثمة حل فعال في المدى البعيد لمنع تعرض الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الثابتة للهجمات التي تستخدم فيها الصواريخ الهجومية الحاملة لعدد كبير من الرؤوس الحربية النووية متعددة ذات الدقة العالية .

ان معاهدة حظر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية تمنع الولايات المتحدة الاميركية من نشر ما يزيد عن نظام صاروخي مضاد رمزي للدفاع عن صواريخها، ومع ذلك فانه من المشكوك به ان تستطيع حتى الانظمة الصاروخية المضادة المنتشرة في كافة ارجاء البلاد - والتي تعتمد على التكنولوجيا الحالية او على فكرة « المواقع - القاسية » الجديدة - ان تضمن عدم تعرض الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات .

وبفض النظر عن الحقيقة المتمثلة بأن نشر اعداد كبيرة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات كان قد منع بموجب الاتفاقية المؤقتة واتفاقية فلايفوستوك^(١)، فان ذلك لم يكن رداً فعالاً على التهديد السوفييتي باستخدام الرؤوس الحربية النووية المتعددة : ميرف ؛ ، حيث انه يمكن دائما تحديد اي عدد اضافي من الصواريخ بتحسين قدرات الرؤوس الحربية النووية المتعددة السوفييتية او بانشاء انظمة هجومية سوفييتية اضافية .

كانت الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تضع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في صوامع جيدة التحصين تقام في الارض الصخرية ، كبديل آخر . ولكن التغييرات الكبيرة في طرق نشر الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الثابتة ، كانت ممنوعة ايضا بموجب هذه الاتفاقيات ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية كانت قد رفضت هذا الحل لكونه خيارا صعبا من الناحية التقنية ومرتفع التكاليف ، بالإضافة الى امكانية تجاوزه بواسطة التحسينات

(١) - الاتفاقية المؤقتة بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عن بعض الاجراءات المتعلقة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، الموقعة في موسكو بتاريخ ٢٦ - ايار لعام ١٩٧٢ ، والبيان المشترك الاميركي - السوفييتي عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٤ .

التي ينفذها السوفييت على دقة الاصابة . اما الامكانية الاخرى فكانت تتمثل باستبدال الصواريخ الباليستكية الثابتة بأخرى متحركة ، حيث ان هذا الاجراء لم يكن محظرا بموجب كلا الاتفاقيتين ، بالرغم من ان الولايات المتحدة الامركية كانت قد عبرت عن اهتمامها في مناقشة الحظر على الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المتحركة . ان الابحاث تجري حول فكرة الصواريخ المتحركة ، ولكن التنفيذ لا يزال بعيدا عن ذلك . ويميل العديد من المخططين لتخلي عن خيار نشر الصواريخ المتحركة في الولايات المتحدة الامركية ، لاسباب تتعلق بالمشاكل الداخلية من ناحية وللصعوبات الادارية المتعلقة بالامداد اللازم لهذه الانظمة ، وتكلفتها المرتفعة جدا ، والاحتمال المتوقع بأن تصبح معرضة ايضا للهجوم . واخيرا فان امكانية اطلاق الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من طائرات الجامبو النفثة المعدلة ، كانت ايضا موضع دراسة مستفيضة (١) . وعموما فمهما كانت الإيجابيات التقنية او السياسية لهذا الخيار ، فانه يظل بعيدا عن فكرة الصواريخ المتحركة برا والتي ستمثل نظاما جديدا كليا واكثر من مجرد اسلوب « لاتقاذ » صواريخ المينوتمان .

القضايا القائدية :

ان فكرة كون الصواريخ الباليستكية الامركية العابرة للقارات ستصبح معرضة خلال عقد من الزمن ، اثارت جدلا يتصل بمضامين مسائل قائدية واسعة تتعلق بدورها بالتعرض الجزئي للقوات الاستراتيجية .

ويدعي عدد من الخبراء الآن ، بانه سيكون مفيدا ان نحتفظ بالصواريخ الموجودة في قواعد برية ، حتى ولو أصبحت هذه الصواريخ معرضة للهجوم ، على اساس ان هذه الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات سوف تستمر في تعقيد خطط الهجوم السوفييتي ، وتستطيع ان تمنع قادة الكرملين من القيام

(١) - انظر وثائق وزارة الدفاع لعام ١٩٧٤ ، والمناقشات امام لجنة الدفاع الفرعية التابعة لمجلس النواب ، الكونغرس ٩٣ - الجلسة الاولى (١٩٧٣) الجزء السابع - الصفحات (١٠٢٨ - ١٠٢٨) .

ضربات مضادة - للقوة ضد الأنظمة الصاروخية الأميركية الموجودة في قواعد برية (١) . ويؤكد هؤلاء الخبراء - بشكل أكثر تحديدا - ان القاذفات والصواريخ تدعم بعضها البعض بما يتعلق بقدرة كل منها على البقاء . وبينما يمكن ان تتعرض القاذفات الأميركية للتهديد اذا أطلقت القواصات السوفيتية صواريخها الباليستكية من مدى قريب في محاولة لتخفيض زمن الانذار للطيران الأميركي الى حد لا يزيد عن خمس دقائق ، فان التهديد السوفيتي للصواريخ الباليستكية الأميركية العابرة للقارات سيتم عبر اطلاق الصواريخ الموجودة في قواعد برية من الاتحاد السوفيتي . واذا حاول الاتحاد السوفيتي ان يخطط ضربته بحيث تحدث الاصابة بوقت واحد لقواعد القاذفات الأميركية ومواقع صواريخ المينوتمان ، فانه يمكن كشف اطلاق الصواريخ الباليستكية السوفيتية العابرة للقارات ، وتستطيع طائرات القيادة الجوية الاستراتيجية الأميركية ان تقلع الى الجو خلال ثلاثين دقيقة ، وهو الوقت اللازم للصواريخ السوفيتية لكي تصل الى الولايات المتحدة الأميركية . اما البديل الاخر المتمثل بالاطلاق المتزامن (بوقت واحد) لصواريخ الباليستكية البرية والبحرية ICBM و SLBM معا في محاولة لتحديد كلا عنصري القوة الاستراتيجية الأميركية البرية ، فسيؤدي الى مهاجمة الصواريخ الباليستكية الأميركية العابرة للقارات بعد (٢٥) دقيقة فقط من تدمير قواعد القاذفات الأميركية ، مما يعطي الرئيس الأميركي وقتا اضافيا لاطلاق صواريخ المينوتمان قبل ان تدمر بالرؤوس الحربية النووية المتعددة السوفيتية القادمة اليها .

وقد قدمت سلسلة من النقاشات الاضافية من قبل المحللين الذين تساءلوا عن الاهتمام المتصل بتعرض الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . وارتأى بعض الخبراء بأن مجرد التفكير بالاطلاق لدى تلقي الانذار سيستمر

(١) - انظر بيان كارل كايسن مدير معهد الدراسات المتقدمة في جامعة برنستون في « مضامين السيطرة على السلاح في ميزانية الدفاع الجارية » ، مناقشات امام اللجنة الفرعية للسيطرة على السلاح والقانون الدولي والتنظيم التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس اشيوخ الأميركي - الكونغرس الثاني والتسعون - الجلسة الاولى (١٩٧١) الصفحات ٥٧ - ٧٦ . وقد حدد الدكتور كايسن مسألة تعرض الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات وأوضح بانها لن تستقطب اهتماما جديا اذا بقيت القواصات والقاذفات الاستراتيجية معرضة .

في منع الهجمات السوفيتية ، مما يؤمن المحافظة على الاثر الردعي للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات واكدوا ان الدسغوبات العملية التي تواجه المخطط السوفيتي في تنفيذ ضربة منسقة تهدف لتدمير اكثر من (٩٠ ٪) من الصواريخ الامريكية العابرة للقارات ، يتم تجاهلها غالبا من قبل اولئك العازمين على ان يظهروا بأن صواريخ المينوتمان لستفقد حتما عدم تعرضيتها . ونظرا لان الاحصائيات تبين بأن عددا صغيرا من هذه الصواريخ العابرة للقارات سيبقى بدون شك جازا بعد الهجوم ، فقد ادعي بأنه سيبقى دائما قدرة ردع باقية ضمن القوة الصاروخية البرية ، حيث يمكن زيادتها بوضع الرؤوس الحربية النووية المتعددة في الانظمة الصاروخية من نوع المينوتمان وبانشاء قوة اكبر من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، قادرة على حمل رؤوس متعددة اكثر وتحل مكان صواريخ المينوتمان . ويلاحظ بعض المراقبين بأن الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات يمكنها ان تسهم في تحديد الخسائر (الدمار) طالما انها تستقطب نيران الصواريخ الهجومية السوفيتية بعيدا عن المراكز السكانية الامريكية . واخيرا فان عددا من الخبراء رأى ان ينأى على وسادة من حرير طالما ان الصواريخ البحرية والقاذفات تحافظ على قدرتها في البقاء ، وبالتالي فلا اهمية لموضوع ابقاء او افناء الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات **الثابتة** .

ولكن المخاطر المحتملة وعوامل عدم الاستقرار في الميزان الاستراتيجي الناجمة عن تعرض عناصر القوة الاستراتيجية ، تبدو وكأنها تتجاوز المكسب الهامشي المحتمل في حالة ابقاء هذه القوة ، بالإضافة الى كونها ضد اي موقف حيادي . واذا اصبحت الصواريخ الباليستكية الامريكية العابرة للقارات الثابتة معرضة مثلا ، فقد يتولد لدى الاتحاد السوفيتي الدافع الى اطلاق صواريخه الهجومية في محاولة منه لتدمير القوة الامريكية ، بالرغم من وجود قوات امريكية بحرية وقوى قاذفات امريكية مضمونة ، ونظرا لخوف القادة السوفيت من ان الولايات المتحدة الامريكية قد تكون على وشك اطلاق صواريخها خلال ازمة ما حادة ، فانهم يستطيعون ان يقرروا اتخاذ اجراء ما ، وهم يأملون على الاقل في الحد من الخسائر التي ستحدث في مجتمعهم . وليس

من شك بأن هذا القرار سيؤدي الى إخطار جسيمة لرجال الكرملين ، لان الهجوم السوفييتي ضد الصواريخ الباليستية الأميركية العابرة للقارات سيسبب حتما دمارا اضافيا للسكان الأميركيين يقدر بملايين الضحايا ، وبالتالي فانه يحتمل ان يأمر صانعو القرارات الأميركيين بتنفيذ الضربة الانتقامية ضد المراكز السكانية السوفييتية . ورغم ذلك فان القادة السوفييت - الذين يحتفظون بأنظمتهم الصاروخية البحرية والقاذفات كتهديد للسكان الأميركيين - قد يعتقدون بأن القادة الأميركيين سيمتنعون عن الرد الانتقامي بما يبقى لديهم من صواريخ باليستية تطلق من البحر وقاذفات يفية تجنب ضربة مضادة سوفييتية كثيفة وموجهة مباشرة ضد المدن الأميركية . وأن احتمال حدوث مثل هذا السيناريو ، طالما ان الولايات المتحدة الأميركية تمتلك الحد الأدنى من قدرة الدمار المضمون ، يظل منخفضا جدا ، ومع ذلك فتمة خطر كبير يتمثل بأن يسيء القادة السوفييت ترجمة فعالية الردع الأميركي ويتخذوا بالتالي اجراءات تؤدي الى زيادة خطر نشوب حرب نووية . وأن وجود أهداف صاروخية أميركية ثمينة ، وسهلة التعرض سيؤدي الى زيادة احتمال لجوء منظر سوفييتي ماهر الى استخدام الاسلحة النووية السوفييتية لأول مرة ، بينما يضعف هذا الاحتمال اذا تم تكن هذه الاهداف موجودة .

ومهما بدا الهجوم صعبا ويحمل طابع المفارقة ، فان العديد من الخبراء يرون ان الدافع للقيام بالضربة الاولى في ازمة ما ، يزداد بنسبة الفرق في الضحايا المحتملة التي تقع في الدولة المهاجمة فيما اذا قامت بهذه الضربة الاولى او انتظرت للرد في الضربة الثانية .

وقد عبر وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر عن اهتمامه بإمكانية « حدوث ثغرة بين قدرات الضربة الاولى والضربة الثانية » لكلا الطرفين ، الامر الذي « يعطي الافضلية للضربة الاولى وبالتالي يسهم في اشتداد خطر انفجار حرب نووية » (١) . اما القوات ذات قدرة البقاء العالية التي تنشر لدى كلا

(١) - المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

الطرفين ، فانها تضيق هذه الثغرة وتقلل من خطر نجوء قادة الكرملين ببدء حرب نووية .

وعندما تصبح الصواريخ الباليستكية الاميركية معرضة ، فيجب على الرئيس الاميركي ان يأمر باطلاقها ، اذا رغب بالمحافظة على هذا العنصر من عناصر الردع الاميركي ، طالما ان هذه الصواريخ العابرة للقارات لم تستطع ان « تمتطي ظهر » الهجوم ، واصبحت في وضع بالغ الخطورة وغير مريح . وفي ظل هذا الموقف الذي يمارس فيه الزمن ضغطا شديدا ، يصبح من الصعب ان يرى او نتصور الاستخدام الفعال لخواص السيطرة والمرونة في الصواريخ البرية . وبالطبع فان فوائد تأخير اطلاق الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات لعدة ساعات او ربما لعدة ايام ، لا يمكن تقديرها ، نظرا لصعوبة التكهن بما يرافق الحرب النووية من مشكلات حادة مماثلة . ولكنه من الواضح تماما انه كلما قدر الزمن اللازم لاطلاق نظام ما (صاروخ) ، يزداد بالتالي خطرا الانذار الخاطئ ، اي انه يمكن اتخاذ قرار غير دقيق بما فيه الكفاية ، حيث قد يؤدي الى اطلاق غير مسموح به او غير صحيح او طائش للصواريخ . وبالإضافة الى ذلك ، ومهما كانت فوائد الردع الناجمة عن مخاوف الكرملين من اطلاق صاروخي اميركي بعد الانذار ، فانها تبدو اقل وزنا من المساوئ والاضرار التي تنجم عن ابقاء الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في حالة تعرض ضمن الوضع الاستراتيجي الاميركي . ولا يمكن الاعتماد على الردع المستند على ربط تعرض الصواريخ بالانذار ، لان الاتحاد السوفييتي سيكون له الخيار عندئذ في تحديد انظمة الانذار الاميركية . ونظرا لان الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ستحول الصوامع القاسية المعدة للصواريخ الى صوامع ناعمة (اهداف سهلة) ، فلن يكون مجديا ان تطور جيلا جديدا من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، او ان نجهز الصواريخ المينوتيمان الالف كلها بمثل هذه الرؤوس النووية المتعددة . وفي الواقع فان مثل هذه الاعمال قد تجعل الضربة السوفييتية المضادة - للقوة اكثر اغراء بزيادة عدد مواقع الصواريخ الاميركية البرية التي يمكن تدميرها بنجاح في الهجوم الاستباقي .

واخيرا يمكن ان نأخذ بعين الاعتبار أن خواص الوضع العسكري يمكن أن تكون لها مضامين سياسية . وإذا كان على الولايات المتحدة الأميركية أن تحافظ على عنصر استراتيجي من عناصر ومعها الاستراتيجي الردعي بحالة تعرض واضحة ، فإن القيادة السوفييتية قد تهدد بيساغة بتدمير القسم الأكبر من القوات الاستراتيجية الأميركية في ضربة مضادة - للقوة . ويمكن للقادة الأميركيين أن يفقدوا عندئذ الثقة بقوة الردع ، ويشعرون بأخطارهم لتقديم تنازلات أو تهديدات معاكسة ، أو حتى الأخذ بعين الاعتبار لهجوم استباقي من طرفهم . أما في غياب التعرض المرتني والواضح للقوات الأميركية ، فإن مثل هذه الاحتمالات - مهما كانت غير منطقية أو بعيدة - ستكون نادرة غالبا . ثم إن انقاص حجم قوة صواريخ المينوتمان سيؤدي أيضا إلى خفض احتمال هذه التهديدات أو الهجمات الفعلية على الصواريخ الباليستكية الأميركية العابرة للقارات . ومن الواضح أن الاتحاد السوفييتي سيجد أن مهمته في تدمير عدد صغير من مواقع صواريخ المينوتمان ، ستكون أسهل بكثير من تدمير كافة هذه الصواريخ البالغة (1000) صاروخا . أما إذا كانت الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات لا تمثل سوى جزء صغير من قوة الردع الأميركية الشاملة ، فإن الدافع الذي يجعل الاتحاد السوفييتي يفكر بالهجوم الاستباقي سيضعف إلى حد كبير ، وإذا الفت الولايات المتحدة الأميركية كافة صواريخها الموجودة في قواعد برية ، فإن مسألة تعرض صواريخ المينوتمان ستحل . لأن الاتحاد السوفييتي لن يكون لديه أهداف سهلة يستطيع تهديدها بصواريخه الباليستكية العابرة للقارات المجهزة برؤوس حربية نووية متعددة (مرق) .

أما على المستوى الأكثر أهمية ، فإن الإبقاء المتعمد للصواريخ الباليستكية الأميركية العابرة للقارات المعرضة ، قد يكون ساقية تستطيع أن تؤثر إلى حد كبير على السياسة الاستراتيجية الأميركية . وعلى سبيل المثال فإن هذه السابقة قد تستخدم كحجة ضد القادة الأميركيين الذين يمكن أن يهتموا بعدم اهتمام حتى بتجول قوات القاذفات الغواصات إلى قوات معرضة أيضا ويمكن أن تتم تحليلات مقنعة تلقي الضوء على صعوبة القيام بهجمات مضادة

للقوة منسقة ضد مثل هذه الانظمة ، واطهار التأثير الرادع لخيارات الاطلاق بعد الانذار للطيران الاستراتيجي والصواريخ التالىستىكية التي تطلق من البحر (SLBM) . يمكن لهذه المناقشات ان تكون بناءة - ضمن حدود معينة - في دعم هدف المحافظة على رادع يعتمد عليه . وبالمقابل فن الاعتماد على الحجم الفعلي للقوة الاستراتيجية وعلى الانذار كبديل لتأمين قدرة البقاء ، عبر وسائل موثوقة وقابلة للمثابرة ومستقرة سيحمل طابع المقامرة ، وسيعكس المبدأ الجوهرى (بجعله عكس ما كان) الذي كان قد شكل السياسة النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية خلال اكثر من خمسة عشر عاما .

الرادع المتنوع :

يلاحظ بعض المحللين ان قوة الدفع التكنولوجية والمنافسة المتبادلة والاعتبارات السياسية الداخلية ، ترتبط الى حد كبير بتطور ثالوث القوات الاستراتيجية الاميركية اكثر من ارتباطها بالعقيدة . ويدعى بان التبرير العقائدى لثالوث* القوة الاستراتيجية كان تبريراً سياسياً بالدرجة الاولى . وثمة اقتناع بأن الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تعيد النظر ، في المستقبل ، بعقيدة التنوع^(١) . ويرتأي بعض هؤلاء الخبراء بأن الولايات المتحدة الاميركية قد تلغى صواريخها المتمركزة في قواعد برية وقوات انقاذ ذات لديها ، طالما انها ستجد صعوبة في المحافظة عليها ، ويحتاج تحديثها لاتفاق مبالغ كبيرة ، ناهيك عن اسهامها الضعيف في فعالية الردع القومى نظراً لان تعرضها للاصابات المعادية يزداد مع الزمن . وبالمقابل فان الانظمة الصاروخية المتمركزة في الغواصات ستبقى ذات قدرة عالية على البقاء ، وستؤمن قوة انتقامية اكبر من اللازم لدعم سياسات الردع الاستراتيجية الاميركية . وغالباً ما يبدو ان انتهاء برنامج التحويل المالى وتجهيز صواريخ البوسايدون بالرؤوس الحربية

(١) - لقد ناقش الدكتور هربرت يورك - على سبيل المثال - بأن الثالوث كان قد نشأ من القدرات التكنولوجية والمنافسة المتبادلة والعوامل « العرضية » الاخرى التي لم تمت بصلة مباشرة الى العقيدة الاستراتيجية الرسمية (انظر مضامين السيطرة على السلاح - الصفحة ٩٨) .

* - الثالوث او الثلاثي هي الترجمة العربية لكلمة (Triad) الانجليزية (المترجم) .

النوية المتعددة « ميرف » سيجعل اسطول الغواصات قادرا على اتصال (٢٥٠٠) راسا حريبا ضد الوطن السوفييتي ، بعد اخذ الاعتمادية والعوامل العملية الاخرى بعين الاعتبار .

الوضع الردعي للقوات الموجودة في القواعد البحرية :

ان وجهات النظر التي يأخذ بها مؤيدو الرادع البحري تستند الى خلفية تقنية . على درجة عالية من المنطقية . وبرغم ذلك ، فان الاهتمام يركز الى حد ما على الالفاء الوحيد الجانب للقوات الاستراتيجية الاميركية الموجودة في قواعد برية ، مما سيؤدي الى تحول ملحوظ في الميزان النووي الاستراتيجي العددي لغير صالح الولايات المتحدة الاميركية : الامر الذي لا ينصح به لاسباب دبلوماسية ومتعلقة بسياسة الخارجية الاميركية ، ولكنه لن يكون من الحكمة ان تعتمد الولايات المتحدة الاميركية على نظام ردع واحد ، يؤدي حتما الى الاخلال بالمتطلبات العسكرية للرادع الاستراتيجي الموثوق . واذا كان على المخططين الاميركيين ان يحتفظوا بنظام ردعي يعتمد على قوة الغواصات - التي تعتبر افضل نظام استراتيجي قادر على البقاء - كقوة ردع وحيدة ، فان ، الشكوك حول المستقبل الامني للغواصات الاميركية ، قد تؤدي الى ادخال عوامل عدم الاستقرار الى الوضع الاستراتيجي . واذا اصبحت كافة القوى النووية الاميركية في البحر ، فسوف يستطيع الاتحاد السوفييتي ان يستخدم موارد اكبر لصالح البرامج والتكنولوجيات المضادة لغواصات . وبرغم صعوبة التصوير بان المخططين السوفييت سيتوصلون الى استنتاج بانهم يستطيعون تحييد القوات البحرية الاميركية كليا ، فانه يحتمل جدا ان يستطيع محالو الكرملين التوصل الى حسابات موثوقة ، يرون من خلالها انهم قادرون على تحييد جزء هام من قوة الردع الاميركية الموجودة في القواعد البحرية . يمكن الا تعكس هذه الافكار الحقيقية كلها ، او لا تجعل الاتحاد السوفييتي يبدأ تراشقا نوويا متبادلا بشكل آلي ، ولكنها تستطيع ان تخفض الاعتمادية على الرادع الاميركي وتزيد الاحتمال بان الاعمال السوفييتية قد تؤدي الى تعطيل الردع .

وبالإضافة الى ذلك ، واذا كان على الولايات المتحدة الاميركية ان تعتمد فقط على قوة الغواصات ، فان الشكوك وانعدام الثقة في الاعتمادية على الردع الاميركي ، قد تبدا في احداث الشلل لدى القادة الاميركيين وفوق كل ذلك ، فان التقدم السوفييتي المحسوس في الحرب المضادة للغواصات حتى نهاية هذا العقد ، لا يمكن الا يؤخذ بعين الاعتبار وحتى لو اتخذت اجراءات صحيحة من الناحية التقنية ، فان صانعي القرارات السياسية الاميركيين قد يبدأون بالتسؤل عن امكانية بقاء الرادع المعتمد على القوى الموجودة في القواعد البحرية وثمة امر آخر يتمثل بأن لانظمة الغواصات خواص لا يعتمد عليها كثيرا من حيث السيطرة والقيادة والاتصال ، وهي اضعف الى حد كبير من مثيلاتها في القوى الصاروخية الموجودة في قواعد برية ، كما ان فقدان العرضي لغواصة اميركية واحدة او الهجمات السوفييتية الانتقائية ضد قوى الردع الاميركية الموجودة في البحار ، قد تؤدي الى نتائج خطيرة اذا اعتمدت الولايات المتحدة الاميركية كليا على الرادع البحري . وقد اكد بعض المحللين ان قوة الردع المحددة بالغواصات فقط - والتي تصرف بخيار الماء انزرقاء - ستسمح بخوض حروب مضادة - للقوة « نظيفة » في البحار ، دون ان ينتج عنها دمار اضافي للسكان . ولكن هذه الخاصية لحرب الغواصات قد تكون غير مرغوبة طالما انها تضعف الردع بجعلها الصراعات النووية اكثر احتمالا .

اعادة النظر في الثالوث الاستراتيجي :

وهكذا جرت المناقشات الواسعة النطاق لصالح التنوع كوسيلة لبناء وضع ردعي يمكن الاعتماد عليه . وقد اعتبرت هذه المناقشات قيمة من الناحية التاريخية ، وتبقى مبررة من اجل خلق (تصميم) وضع استراتيجي اميركي مستقبلي . ومهما يكن من امر ، فمن الواضح ان عناصر الثالوث الاستراتيجي ليست مقدسة او غير قابلة للتغيير او التطوير ، وخاصة بما يتصل منها بعدد انواع القوى اللازمة او بطبيعة كل نوع منها . ومن حيث المبدأ فان الاحتفاظ بتفسير مرن لما يشكل رادعا متنوعا ، يجعل من الممكن تطوير بنية قوة استراتيجية تستطيع بدورها ان تحافظ على فوائد التنوع دون ان تعمل بالضرورة على

تخلبد الثالث الاستراتيجي الحالي . ونذكر على سبيل المثال ، ان ادخال الجيل الجديد من الغواصات من نوع « الترايدنت » لتكميل اسطول البولاريس - يوسايدون يشكل شكلا من التنوع ، طالما ان خواص هذه النوعين الاخيرين تختلف الى حد ما في المدى والسرعة والهدوء (درجة الضجيج) . اما محاولات تنويع الوضع الاستراتيجي المعتمد على الغواصات فقط ، فيمكن ان تشمل وضع مجموعات من الغواصات في مناطق غير عادية لخلق قوة « مختنطة » - كان تعمل غواصات الترايدنت مثلا على مقربة من الشواطئ او ربما في البحيرات الكبرى . وحتى في هذه الحالة ، فان هذه الجهود لن تكون فعالة او يعتمد عليها في تأمين التنوع كاسلوب تقليدي يعتمد بدوره على فئات مختلفة كليا من الانظمة . اما البدائل الاخرى للمحافظة على التنوع في الثالث الاستراتيجي التقليدي فيمكن ان تشمل على تطوير صواريخ باليستكية عابرة للقارات متحركة برا او جوا لتكمل او تحل مكان الصواريخ الباليستكية المماثلة **الثابتة** ، ووضع الصواريخ الباليستكية على سطوح السفن ، او تطوير صاروخ مجنح (كروز) ذي مدى مماثل للصاروخ الباليستيكي العابر للقارات ، ويمكن اطلاقه من الغواصات او من متن السفن . تبدو هذه الخيارات على درجة من الاهمية ، اذ ندقق عن كثب في قدرتها على البقاء ، وفعالية تكلفتها ، واعتماديتها واسهامها في الاستقرار الاستراتيجي الشامل ، ومع ذلك فلا يظهر حتى الآن ان احدا منها سيكون المرشح الجدي لان يكمل او يحل مكان العناصر الثلاثة للوضع الاستراتيجي الاميركي الحالي .

يدعي بعض المحللين بأن انظمة القواعد الامامية التي تحافظ عليها الولايات المتحدة بشكل طيران تكتيكي قادر على استخدام الاسلحة النووية ومنتشر في اوروبا الغربية واسيا وعلى حاملات الطائرات ، تشكل الذراع الرابعة للرادع الاميركي . ويستطيع العديد من هذه الانظمة ان يصل الى الاهداف في الاتحاد السوفييتي ، الامر الذي يفسر طلب هذا الاخير في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الاولى بان تعتبر هذه الانظمة ذات طابع « استراتيجي » . وبالرغم من ذلك ، وبغض النظر عن صعوبات قبول الاقتراح السوفييتي التي تتصل بشكل او باخر بعلاقة الولايات المتحدة الاميركية مع حلفائها الاوروبيين ، فان القدرة المنخفضة على البقاء لهذه الانظمة - بالاضافة الى تنفيذها لمهام

تكتيكية وإقليمية فقط من حيث المبدأ تجعل اللجوء إليها كبديل للأنظمة الأخرى (صواريخ - قاذفات) ذات الإمداء الطويلة ، مستبعدا - بالرغم من كونها ذات فائدة أكيدة « كواسطة احتياطية » لقوات الردع الأميركية الاستراتيجية الأساسية .

وترتأى المناقشة السابقة ان الثالوث الاستراتيجي يمكن ان يظل الاسلوب الأكثر فعالية في جعل الوضع الاستراتيجي الأميركي متنوعا . ويبدو ان التنوع الأكبر من هذا الثالوث الاستراتيجي ، والذي يمكن تحقيقه فعلا غير ضروري في الوقت الحاضر ، وقد تكون تكلفته غير مرغوب بها بالرغم من مضامينه التي تدعو الى الاستقرار . واما من الناحية العملية ، فلن يكون ممكنا - سواء من الناحية التقنية او التكلفة - ان تتم المحافظة على ثالوث استراتيجي متنوع وقادر على البقاء خلال العقد القادم . واذا دعت الضرورة فقد يكون الردع المزدوج او الثنائي الاستراتيجي المؤلف من قوات غير معرضة ، حلا كافيا .

الثنائي الاستراتيجي :

ان فكرة تفضيل الثنائي الاستراتيجي القادر على البقاء على الثالوث الحاوي على عنصر واحد معرض لدرجة عالية ليست واضحة بحد ذاتها ، وتتضمن خيارات متقاربة بين الاعتبارات المتنافسة ، ولو طبق ذلك حرفيا لقادنا الى اقتراح متناقض ، ويدعو الى الجدل ، عن الفاء الصواريخ الباليستكية الأميركية العابرة للقارات باعتبارها أصبحت معرضة ، والاعتماد على وضع ردعي مؤلف من الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر ومن القاذفات (١) . وسوف يكون هذا الوضع أكثر تنوعا وبالتالي أكثر اعتمادية من الرادع المزدوج المؤلف من الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر والعبارة للقارات مثلا ، حيث ان القاذفات ستؤمن حماية فريدة من نوعها ضد ما يبقى كخطر

(١) - ان كوينبك وبلاتشمان كانا قد استنتجا بان « الاستقرار الاستراتيجي سوف يتطلب الفاء الصواريخ الموجودة في قواعد برية من القوة الاستراتيجية الأميركية في المدى البعيد » . (القوات الاستراتيجية ، الصفحة ٦٨) .

تهديد استراتيجي للولايات المتحدة الاميركية - وهو إمكانية لجوء الاتحاد السوفييتي في يوم ما الى نقض معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية وبناء شبكة دفاع صاروخية تغطي كافة ارجاء بلاده ، بالإضافة الى التحسينات السوفييتية في مجال الحرب المضادة للقواصات ، الامر الذي يجعل القوة الاميركية الصاروخية البحرية غير فعالة . ان الاعتماد على الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر ، والقاذفات الاستراتيجية سيجعل الولايات المتحدة الاميركية تلقي الاخطار المتعددة ومساوئ المحافظة على صواريخ بالستكية عابرة للقارات ذات تعرضية كبيرة ، وعامل المخاطرة المتزايد ، الناجم عن ضربة سوفييتية مضادة للقوة تستخدم فيها الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، وإمكانية اطلاق الصواريخ بعد الانذار ، وعوامل عدم الاستقرار الشديد في مراحل التوتر .

ومع ذلك لا يمكننا ان ننكر ان الفناء للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات سوف يقلل من فوائد التنوع الكامل ، كما يضعف - في بعض المجالات ، مصداقية الردع الاميركي . ويستطيع الاتحاد السوفييتي مثلا ان يركز قدراته على ايجاد اجراءات هجومية ودفاعية معاكسة للقواصات والقاذفات الاميركية . وبالإضافة الى ذلك ، واذا استبعدت الولايات المتحدة الاميركية من جانب واحد صواريخها الباليستكية العابرة للقارات ، فان موسكو قد تجد الدافع السياسي لمحاولة استغلال احتكارها للصواريخ الموجودة في قواعد برية ، وفضليتها العددية في الصواريخ الباليستكية - حيث يحتمل ان تؤدي ذلك الى صراع سياسي سنناقشه فيما بعد . وقد يكون احد الحلول الممكنة لهذا المأزق متمثلا في التفاوض مع الاتحاد السوفييتي من اجل انقاص او الفناء الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات لدى الطرفين الاميركي والسوفييتي .

وباختصار فلم يكن الهدف من التنوع متمثلا في امتلاك القدرة على التدمير الزائد فحسب ، بل وفي تحقيق قدرة انتقامية كافية ضد مجموعة متنوعة واسعة من التهديدات والاستراتيجيات الهجومية السوفييتية باعطاء كل نظام ردعي اميركي قدرة انتقامية منفصلة ، مع التأكيد على العلاقة بين

القوات المختلفة . وان الاستراتيجية الاساسية المتمثلة بالمحافظة على وضع استراتيجي متعدد وقادر على البقاء وذي خواص مدعمة ، ستمكن الولايات المتحدة الاميركية من الاحتفاظ برادع موثوق في وجه التبدلات التكنولوجية والطلبات الدبلوماسية والازمات . وسوف يشعر القادة الاميركيون بأمن اكثر بالنسبة لسداقية الردع الاميركي : على ضوء معرفتهم بأن قدرته على البقاء أصبحت واضحة جدا للقادة السوفييت . ثم ان هذا الوضع سيقلل احتمال ، فرض جعل القادة السوفييت يسيئون ادراك اعتمادية الولايات المتحدة الاميركية على قواها الاستراتيجية او يلاحظون الضعف في الامكانيات الاميركية ، الذي قد يسمح لهم بالقيام بهجمات ضد بعض عناصر القوات الاستراتيجية الاميركية .

٢ - الخيارات الاستراتيجية المرة :

بدا صانعو القرارات السياسية والخبراء الاميركيون - على ضوء الجدل المتعلق بما يشكل قدرة الانتقام المضمون يعيرون انتباههم الى القضية الاساسية المتصلة بقدر الدمار المضمون مهما كانت محدودة ومدى تلبيتها لمتطلبات واهداف السياسة الاميركية ، وبالرغم من كون هذه القضية قديمة ، فإنها كانت تعود الى الظهور دوريا . وكانت القوى الجوية في عهد رئاسة ايزنهاور قد ناقشت القوة المضادة والبرامج المتعلقة بالاعمل الحربية اللازمة لتكملة عقيدة الانتقام الكثيف ، وفي عام ١٩٦٢ ، اعرب وزير الدفاع الاميركي روبرت س. ماكنمارا عن اعجابه بعقيدة الرد المسيطر عليه وقد عمدت ادارة نيكسون مؤخرا الى تحقيق مرونة اكبر للقوات الاستراتيجية الاميركية .

تعريف المرونة :

للمرونة الاستراتيجية معان عدة ، ويمكن ان تستخدم هذه المعاني للاحاطة بالقائد والخطط وقدرات القوة التي تسمح باستخدام الاسلحة الاستراتيجية بطرق مختلفة ، والضربات الكثيفة ضد المناطق المأهولة بالسكان . وتتراوح هذه الاستخدامات بين العمل « الجراحي » الذي ينفذ بسلاح واحد او اثنين ضد هدف منتقى ، كمدينة منفردة ، او هدف غير مأهول بالسكان ، كموقع

لخزن اسلحة نووية ، او قاعدة عسكرية ، او منشأة صناعية ، الى الهجمات « المضادة - للقوة » الكبيرة ضد كافة أنظمة الإيصال التي ينشرها العدو (أنظمة الإيصال هي الصواريخ والطائرات الخ ...) . اما المبررات العقائدية للمرونة فهي متعددة كالخيارات نفسها ولكننا سنتعرض عموما لسببين اساسيين لمثل هذه الاستراتيجيات هما تقوية الردع والحد من الدمار (الخسائر) .

تقوية الردع :

ان الجدل حول كون المرونة وسيلة لتحسين الردع النووي يستند على القناعة المتمثلة ، بان القدرة على الانتقام الكثيف ضد المراكز السكانية لا تمثل ردعا مصداقيا يمكن الاعتماد عليه . ونظرا لان الانحاد السوفييتي استطاع ان يمتلك قوة استراتيجية قوية وغير معرضة ، ولا تقل من حيث الفعالية العسكرية والمصداقية السياسية عما لدى الولايات المتحدة الاميركية ، فان اية ضربة اميركية مضادة - للمدن توجه الى الوطن السوفييتي ، ستقابل بالتأكيد بضربة جوية مماثلة ضد الولايات المتحدة الاميركية وبالتالي فان ممارسة خيار الدمار المضمون سيكون مساويا تماما لمخاطرة بعملية انتحار قومي .

يعتقد اغلب المراقبين ان التهديد بالدمار المضمون ، المدعم بقدرات انتقامية كافية ، سيستمر بدون شك في منع الهجوم الاستراتيجي السوفييتي الكثيف ضد الولايات المتحدة الاميركية ، والى حد اقل ضد حلفائها . ولكن فعالية استراتيجية الدمار المضمون في ردع الانحاد السوفييتي من القيام بهجمات نووية محدودة ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها - او التهديد بتنفيذ مثل هذه الهجمات ، كانت موضع تساؤل جدي ، ويخشى بان قيادة الكرملين قد يقررون ان الولايات المتحدة الاميركية ستمتنع عن الرد على هجوم محدود بضربة دمار مضمون ، لان ذلك يؤدي الى ضربة جوية سوفييتية مضادة للقوة . واستنادا الى ذلك ، فقد جرى الجدل حول الحاجة الى تطوير القدرة في الرد المماثل على الهجمات النووية المحدودة ، بغية ردع الانحاد

السوفييتي عن القيام بمثل هذه الهجمات . ومن هذا المنطلق يصبح استخدام خيارات القوة الاستراتيجية المحدودة عاملا في تحسين الاستقرار في الازمات .

تبرر الخيارات الاستراتيجية المرنة كوسيلة لاعطاء مصداقية اكبر لسياسة الردع الاميركية ، وخاصة للالتزامات الاميركية نحو حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في منظمة حلف الاطلسي (الناتو) ، وكذلك للقيام بالضربات النووية عند الحاجة لمواجهة العدوان السوفييتي التقليدي في الخارج . وليس محتملا في هذه الفترة من المساواة النووية والدمار المضمون المتبادل ان تلجأ الولايات المتحدة الاميركية الى ضربة استراتيجية كثيفة كرد على الهجمات السوفييتية غير النووية في اوروبا الغربية . ولكن الامر المحتمل بدرجة اكبر ، يكمن في الاستخدام المحدود والانتقائي للقوات الاستراتيجية الاميركية ، وربما بالتعاون مع الضربات النووية التكتيكية في المسرح الاوروبي . وبرغم ذلك فان هذا العمل المتخذ للرد على عدوان تقليدي سوفييتي ، يحمل في ذاته خطر التصعيد الى حرب استراتيجية شاملة في مرحلة متقدمة من الصراع ، واذا لم يتوقف الاتحاد السوفييتي عن اعماله العدوانية . وهكذا فانه يدعى بان قادة الكرملين سيواجهون مسألة استمرار الحرب الاستراتيجية المحدودة مع الولايات المتحدة الاميركية وامكان ان تختار هذه الاخيرة تصعيد الصراع الى مستوى شامل (او ان ذلك قد يحدث بشكل طائش) مما سيؤدي الى تدمير الاتحاد السوفييتي .

اما العلاقة الاخيرة بين المرونة الاستراتيجية والردع فتتصل بتطوير القدرات المضادة - للقوة او القتالية - وهي قضية تثير العنصر الاكثر تطرفا وتناقضا من المسألة برمتها . ويرتأي مؤيدو المرونة بان المستوى المطلق للدمار المضمون قد لا يكون كافيا لردع الاتحاد السوفييتي ، وان الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تتأكد من عدم حدوث اية تطورات في ميزان القوى وقدرات الطرفين لغير صالحها ، وخاصة عن التلويح بشن حرب استراتيجية من قبل احد الطرفين ضد الآخر او بايقاع الدمار في الاهداف الصناعية والسكانية لاحد الطرفين ايضا . ويدعى هؤلاء بان المحافظة على قدرة قتالية متفوقة ،

او على الاقل مساوية - لما يملكه الاتحاد السوفييتي ستحسن الردع الاستراتيجي . ولن يكون الاتحاد السوفييتي عتيداً قادراً على تحقيق اية مكاسب عسكرية عبر قيامه بضربات مضادة - للقوة ضد الولايات المتحدة الاميركية بهدف الوصول الى وضع يستطيع فيه ان يملئ الحثول ، او ربما « يربح » في التراشق النووي المتبادل . وقد اثار وزير الدفاع الاميركي شليسينغر رسمياً هذه الفكرة في وقت متأخر من عام ١٩٧٣ ، عندما ناقش بأنه بالإضافة الى المحافظة على قدرة انتقامية مضادة للمدن مضمونة ، فعلى الولايات المتحدة الاميركية ان تفتش عن « المناظر » مع الاتحاد السوفييتي في القدرة على تنفيذ ضربات انتقامية ضد اهداف عسكرية ، وعنى تجنب ان توضع في موقف من التخلف النسبي بما « يتعلق بقدرتها على ايقاع تدمير كبير في عناصر القوة الاستراتيجية المعادية » (١) .

الحد من الدمار (الخسائر) :

كان السبب الثاني لاعتبار الخيارات الاستراتيجية المرنة متمثلاً بالرغبة في الحد من الدمار الذي سيحدث في الولايات المتحدة الاميركية ، اذا ما فشل الردع . ونظراً لعدم وجود ضمان بأن الردع سوف يعمل بنجاح في كافة الحالات وخاصة في حالة اتخاذ قرار غير معقول ، او اطلاق عرضي للصواريخ مثلاً ، فقد جرى النقاش حول ضرورة اتخاذ اجراء ما يخفض الدمار النووي الى الحد الادنى في مثل هذه الظروف ، وكانت توجد اربع طرق لذلك هي :

- (١) - التخفيض الحاد لقدرات كلا الطرفين في ايقاع الخسائر ببعضهما .
- (٢) - انشاء دفاعات صاروخية مضادة للصواريخ الباليستكية ، على ان تكون ، اما دفاعات « رقيقة » للوقاية ضد الهجمات الصغيرة ، او دفاعات على نطاق واسع ضد الهجمات الكبيرة . (٣) محاولة الحصول على قدرة مضادة - للقوة تستطيع تخفيض قدرة الاتحاد السوفييتي في ايقاع الخسائر بالولايات المتحدة الاميركية و . . . (٤) - تطوير الخيارات المرنة للقوات الاستراتيجية بحيث يمكن تحديد حجم ومدى الصراع النووي .

(١) - المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الدفاع الاميركي بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٧٣

كانت الطريقة الاولى غير عملية في الوقت الحاضر ، طالما ان احدا من الطرفين لا يوافق على تخفيضات كبيرة في اسلحته الاستراتيجية ، كما ان محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لم تحتو على مؤشرات حول التوصل الى اتفاقات تتضمن تخفيضات كبيرة ايضا . اما الطريقة الثانية فكانت محظرة بموجب معاهدة منع الانظمة المضادة للصواريخ باليستية ، ثم ان هذه الانظمة ، ولاسباب متنوعة ، لا تؤمن حلا فعالا لمسألة الحد من الدمار . وبالنسبة للطريقة الثالثة ، فقد كان غير ممكن للولايات المتحدة الاميركية ان تكون قادرة على خفض قدرة الاتحاد السوفيتي في ايقاع الدمار الواسع النطاق بها ، نظرا لخاصية عدم التعرض النسبي لقوى الفواصات السوفيتية والقدرة التدميرية الهائلة ، حتى للعدد الصغير من الرؤوس الحربية النووية التي يمكن ايصالها الى المدن . وبالتالي فان امتلاك الخيارات المرنة للقوات الاستراتيجية يمكن ان يقدم الاسلوب او الطريقة الأكثر عملية للحد من الدمار في المدى القريب .

اذا حدد الاتحاد السوفيتي حجم اي هجوم قد يلجأ الى تنفيذه ضد الولايات المتحدة الاميركية - سواء في الضربة الاولى او الضربة الجوابية - فان الخسائر المحتمل ايقاعها في الولايات المتحدة الاميركية سوف تنخفض الى حد كبير .

اما امكانية الولايات المتحدة الاميركية في تحديد هجماتها الاستراتيجية ضد الاتحاد السوفيتي - لدى احتفاظها بقدرة الضمان المضمون في الاحتياط - فسوف تساعد في اقناع القادة السوفيت في ممارسة التحديد في الرد او في عدم المغامرة بالتصعيد الى حرب استراتيجية شاملة . وسوف يسمح تطوير القدرات الاستراتيجية المرنة للقوات الاميركية ، من حيث المبدأ ، بتوفير الوقت لاجراء الاتصالات اللازمة بين واشنطن وموسكو بغية تحديد او انهاء التراشق النووي المتبادل الاضافي قبل ان يتم التصعيد الى هجمات ضد المدن . ويمكن ان يكون ذلك ذا قيمة هامة بشكل خاص في حالة الضربة النووية الطائشة او العرضية من قبل طرف ثالث ضد الاتحاد السوفيتي او الولايات المتحدة الاميركية .

مصادر القدرات واستراتيجيات أخرى :

إذا أردنا أن نسبح في مسألة الخيارات المرونة من منظور مستقبلي ، فلا بد أن نأخذ بعين الاعتبار عددا من النقاط الهامة المتصلة بالقدرات والعقائد الاستراتيجية الأميركية . ولقد في ندأة الامر ، انه ليس صحيحا ان تدعي بأن القوات الاستراتيجية الأميركية توجّه الآن إلى مناطق مأهولة بالسكان فقط . وحتى في اسواق المستعبدات ، عندما اتجه وزير الدفاع الأميركي روبرت ماكنمارا إلى سياسة التدمير المضمون لم تكن منظمات تدمير المضد تمدن الاساس الوحيد لتحديد حجم وضيق واستخدام القوات الاستراتيجية الأميركية . وكان ثمة اهتمام بأولى في امتلاك الاسلحة التي تحدث تدميرا محدودا فقط . وبغض النظر كثيرا عن مستوى الأسلحة ، فإن عدة خيارات لسياسة « المدن خارجا » ادخلت في خطة عمليات المتكاملة المستخدمة SIOP ، التي تتضمن نماذج دقيقة لتوزيع متوسطة الأحمال النووية الفعلية التي تكلف بها القوات الأميركية . وقد طورت هذه الخيارات لتحديد الأهداف لأسباب تعود إلى التخطيط المحظوظ لتدمير المضمون الذي يتجه بدوره إلى استخدام عيارات كبيرة من الاسلحة النووية ، تستخدم بدورها أهداف تحديد التدمير من ناحية ، وللقدرات المدعومة الهادفة تأمين خيارات تجنب المدن ، من ناحية ثانية . وقد أعيد تدقيق الخيارات الاستراتيجية المرونة في ظل إدارة الرئيس نيكسون وادخلت ضمن خطة تحديد الأهداف الأميركية . ثم أعلن وزير الدفاع الأميركي هيلمون في مطلع عام ١٩٧١ ، انه برغم التغيرات الموافقة عليها في خطة تحديد الأهداف ، فإن الولايات المتحدة الأميركية كانت تسعى لتحقيق خيارات استخدام أسلحتها الاستراتيجية « ضد مجموعات مختلفة

(١) - يمكن الرجوع - بشأن خطة العمليات المتكاملة المستقلة وإعادة النظر في تحديد الأهداف التي تمت خلال اوائل الستينات ، إلى سييور ميرث في « الرئيس وتجار الرصاص : نظرة إلى مسألتين أميتين » مجلة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١ كانون الاول عام ١٩٧٢ - الصفحة (٢) .

من الاهداف « ذات الصوامع » ضد اهداف عسكرية اخرى « ضمن
الامكانيات المتوفرة » (١) .

ومن ناحية ثانية ، فان التحسينات في القيادة والسيطرة والاتصال ،
وفي اجراءات تحديد الاهداف ، تدون حرجة في مجال تطوير القدرات
الاستراتيجية المرنة . وقد عمت الولايات المتحدة الاميركية على رقع مستوى
قدرة اعادة تحديد الاهداف لقوة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات عبر
برنامج يوفر عن المعطيات القيادية ، مما يسمح بالانتفاء المسبق لعدد كبير من
الاهداف ، وتخزينه في نظام قيادة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ،
ويسهل التبديل السريع للاهداف (٢) .

وبالاضافة الى ذلك ، فن الولايات المتحدة الاميركية تعمل على تحسين
الاعتمادية على نظام الاقرار القيادي القومي ، وامكانيات الاستطلاع
 والاتصالات بغية التزويد السريع لرئيس الاميركي بالمعلومات عن سبب ونتائج
الهجمات النووية ضد الولايات المتحدة الاميركية ، ولتأمين سيطرته الفعالة
على القوات الاستراتيجية الاميركية في مثل هذا الموقف ، وجعله قادرا على
الاتصال بالقيادة السوفيت اثناء الازمات . وتشمل البرامج المعدة لهذا الغرض ،
نظام الانذار بواسطة الاقمار الصناعية ومقر القيادة المحمول جوا . وستكون
بعض برامج القيادة والسيطرة ضرورية للمحافظة على قدرة دمار مضمون يمكن
الاعتماد عليها ، وتحتاج لان تؤخذ بعين الاعتبار في امدام المخطط للمرونة .

ومن ناحية ثالثة ، فان بعض خواص انظمة الاسلحة الاستراتيجية المحددة،
وحجم وطبيعة الوضع الردعي الاميركي ، يمكن ان تؤثر بشكل هام على قدرة
القوات الاستراتيجية الاميركية في العمل بمرونة . وقد كانت القوات

(١) - جاءت هذه الملاحظات في اجتماع جمعية الكتاب لـ وراء انبحار في واشنطن دي - سي
تاريخ العاشر من كانون الثاني لعام ١٩٧٤ .

(٢) - يمكن الرجوع بشأن المعلومات عن نظام يوفر للمعطيات القيادية الى وثائق وزارة
الدفاع الاميركية لعام ١٩٧٢ ومناقشات لجنة الدفاع الفرعية التابعة للجنة الوثائق في مجلس
النواب الاميركي - الكونغرس الثاني والتسعون - الجلسة الاولى - (١٩٧١) الجزء الخامس
الصفحة (١١٢٦) و « بيان وزير الدفاع الاميركي اليوت » ل. ريتشارد سون امام لجنة الخدمات
الاسلحة حول ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٤ والبرامج الدفاعية للاعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٨ (١٩٣٧) .

الاستراتيجية الاميركية خلال الاعوام الخمسة عشر الماضية ، قد انشئت على أساس تجنب ضرورة الاطلاق السريع ، وقدرة مقاومة الهجمات وتأخير الردود. وعموما فان القواصات تسهم في تأخير الردود ، كما ان الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات تعتبر ملائمة بشكل خاص للسيطرة السهلة ، بالإضافة الى امكانية رفع استنفار الطيران الى درجة عالية تستجيب مع متطلبات الاوضاع المتازمة . وان هذه الخواص للانظمة الاستراتيجية تسهم في مجالات عديدة - في رفع المرونة بشكل افضل مما تستطيع ان يفعله بعض هذه الانظمة نفسها . اما بالنسبة لمسألة مضامين الخيارات المرنة المتعلقة بالقرارات المتعلقة بالتوسع المستقبلي في حجم القوات الاستراتيجية الاميركية ، فقد اكد وزير الدفاع الاميركي شليسينغر على الحاجة لتمييز بين عقيدة « تحديد الاهداف » وحجم هذه القوات ، واعان بأن الولايات المتحدة الاميركية ستكون قادرة على « ادخال مرونة اكبر وحرية انتقاء دون امتلاك وسائل كبيرة » (١) . ومع ذلك فان الزيادات في عدد الرؤوس الحربية التي يمكن ايصالها الى الاهداف ورفع قدرات الحمل لانظمة الايصال - اذا لم تكن الزيادات في عدد مركبات الاطلاق نفسها - قد تكون مطلوبة لتنفيذ انظمة الاهداف ، بالإضافة الى سياسة مرونة شاملة .

واخيرا ، يجب التأكيد على ان الخيارات المرنة والقدرات المضادة - للقوة لا تتصل بالمفاهيم الاستراتيجية . ويمكن ان تبرر التحسينات النوعية في دقة وعبارات الرؤوس الحربية النووية المستخدمة في الصواريخ ، على سبيل المثال - باعتبارها عوامل تسهم في تحقيق قدرة اكبر لتنفيذ ضربات محدودة او انتقائية بواسطة القوات الاستراتيجية - ومهما يكن من امر ، فان سياسة المرونة لا تحتاج - على ضوء المجال العريض من الاهداف المحتملة والوصعيات والخيارات - الى استخدام برامج واستراتيجيات معدة لتحسين دقة وعبارات الصواريخ بغية تأمين قدرة تدميرية ضد المواقع المقصاة للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، او لاية قوات معدة لتدمير الانظمة الاستراتيجية لدى العدو .

(١) - المؤتمر الصحفي الذي عقد بتاريخ ٢٤ كانون الثاني لعام ١٩٧٤ .

امداء الملائمة والرغبة في الخيارات المرنة :

ان التحسينات المخططة ستستمر في توسيع مدى القدرات الملائمة للقوات الاستراتيجية الاميركية . اما السؤال عن السياسة الملائمة المرونة فيتمثل فيما اذا كان ضروريا ان تستمر في تطويرها ، وفي حالة الايجاب ، فهل ذهبت الولايات المتحدة الاميركية بعيدا - ام ربما بعيدا جدا - في امتلاك الخيارات الاستراتيجية المرنة ؟

الضربات الكبيرة المضادة للقوة العسكرية :

يجب ان يعرف منذ البدء - اثناء تقرير درجة ونوع المرونة اللازمة في بناء القوات الاستراتيجية الاميركية - انه من الصعوبة بمكان ان تصمم أنظمة الأسلحة ، او تطور عقائد تحديد الاهداف التي يمكن الاعتماد عليها ، وبدرجة عالية ، في تجنب وقوع الضحايا المدنيين في حالة استخدام الأسلحة النووية الاستراتيجية (١) .

ان الهجمات النووية الواسعة النطاق التي توجه لتدمير الصواريخ البرية والقاذفات ، سوف تسبب حتما اصابة عدد من الضحايا يتراوح بين (٥) و (١٥) مليون انسان - وهو ما يعرف بالدمار الاضافي . وحتى اكثر التقديرات تفاؤلا ، والتي تعتمد على ما اجري من تحسينات على دقة اصابة الصواريخ ، وعلى امتلاك قنابل نووية « نظيفة » معدة للضربات « الجراحية » ، لن تخفض هذا الرقم بشكل او باخر ، لان الطاقة الانفجارية للرؤوس الحربية النووية المستخدمة ستصل الى ما يعادل الاف الميغاطونات ، التي يتم تبادلها من قبل الطرفين في ضربات مضادة للقوة ، بالاضافة الى التأثيرات الكبيرة الناجمة عن التلوث الاشعاعي الواسع للارض والذي لا يمكن تجنبه ، وبالرغم من ان الخسائر في السكان تكون في هذه الحالة ، التي تستخدم فيها الضربات المضادة - للقوة الكبيرة اقل بكثير من الحالة التي تستخدم فيها هذه الضربات

(١) - انظر ولف غانغ ك. ن. بانتوفسكي في « علاقة الرهائن المتبادلة بين اميركا وروسيا » مجلة « الشؤون الخارجية » العدد ٥٢ تشرين الاول ١٩٧٢ - الصفحات ١٠٩ - ١١٨ .

عند المدن نفسها بشكل مباشر ، فإن الخسائر ستكون حتى في الحالة الأولى مرتفعة لدرجة كافية لالقاء الشك على مدى ترويض - مهما كان منطقيا - لتلك الخيارات في تحديد الاهداف التي يمكن ان تحقق خفضا له حدا من الدمار الحقيقي .

وبغض النظر عن الضحايا الناجمة عن تبادل الضربات المضادة - للقوة فإن الطرف الذي يتلقى هذه الهجمات قد يسيء تقدير نوايا المهاجم ويعتقد ان هذا الأخير قد قام فعلا بضربة مضادة للسكان ، فلا يثبت ان ينتقم ضد المدن . وفي الواقع فإن الشكوك المتعلقة بأي تبادل نووي ، ومدى الدمار الإضافي للسكان ، تشير تساؤلات جدية حول ما اذا كان لأي الطرفين الدافع أو القدرة على الاستمرار في تنفيذ الضربات المضادة للقوة خلال حرب استراتيجية . وما ان تمر بضع ساعات على بدء الهجمات الاميركية أو السوفيتية الموجهة لتدمير القوات العسكرية حتى يكشف بأن بعض الاهداف المهمة لا تزال غير مصابة . واما اذا استطاعت الولايات المتحدة الاميركية ان تمتلك قدرة تدميرية للاهداف الصعبة ، فإن يكون ثمة سبب يمنع الاتحاد السوفيتي من اطلاق صواريخه الباليستكية العابرة للقارات التي قد تدمر فوراً في ضربة انتقامية ، اما بعد امتصاص الضربة السوفيتية المضادة للقوة ، فقد تجد الولايات المتحدة الاميركية نفسها مضطرة لتنفيذ هجمات جوية ضد الصوامع الفارغة التي تكون صواريخها اطلقت في ضربة أولى ، او اطلقت بعد الانذار لرد على الضربة الانتقامية الاميركية . ولا تلبث القاذفات الموجودة لدى الطرفين ، والتي لم تدمر في قواعدها البرية خلال الموجة الاولى من الضربات ، ان تقلع الى الجو حيث تصبح غير معرضة للهجمات المضادة - للقوة اللاحقة . اما اذا أصبحت القواعد الجوية الاستراتيجية خارج المعركة فإن القاذفات المحمولة جوا تحاول ان تجد قواعد بديلة ، واذا فشل هذا الأسلوب ايضا - وربما لأسباب سياسية - فإن القاذفات تتوجه عندئذ الى اهداف في ارض العدو وتوقع بها درجة عالية من التدمير . ويمكن ان تدمر الفواصات الصاروخية الموجودة في المرافئ والمنشآت المعدة لتسهيل عملها بالهجمات المضادة للقوة . ومع ذلك فإن كفاءة الفواصات السوفيتية والاميركية الموجودة

في البحر مع مخزوناتهما من التدمير اربح الاستراتيجية البحرية من خلال
على تنفيذ الضربات الانتقامية لفترة زمنية طويلة ، وبإدارة إمكانية شن حرب
استنزاف استراتيجية طويلة الأمد في البحار ، فليس يتم التوصل حتى الآن إلى
تحليلات مقنعة تبين هدف وتطور نتائج تبادل الضربات الانتقامية - القدرة
الطويلة الأمد ، سواء في البحر أو البر .

وسواء استطاعت القوات المسلحة للقوة العسكرية أم لم تستطع ، فإن
تخفيض قدرة الاتحاد السوفيتي في استخدام بعض القوات الاستراتيجية
المنتشرة لتنفيذ ضربات مضادة للسكان في الدولتين المتحدين الاستراتيجية ، فإن
السؤال يدور حول ما إذا كانت محاولة تطوير الطائرات القتالية لهذا الغرض
ضرورية . وكما أشرنا سابقا ، فإنه يشك في إمكانية تأمل الفروق النسبية
في قدرات أحداث الدمار ، على ميل الاتحاد السوفيتي للمخاطر النووية ،
طالما أن الولايات المتحدة الأميركية تحافظ على قدرة دمر مضمون مطلقة
وذات فعالية عالية حيث تبلغ على سبيل المثال ٢٠ - ٢٥ بالمئة من مجموع عدد
السكان لدى الطرف الآخر ، علما بأن هذا الرقم أصبح يستخدم بصورة
تقليدية . وإذا كانت القوات الأميركية قادرة على إيقاع هذه الدرجة من الانتقام ،
فيجب ألا يكون ثمة خطر في أية زيادة أو نقصان طفيفين في قدرة إيقاع الدمار .
ومهما يكن من أمر فإن هذه القضية ليست مهمة جدا ، طالما أن قوات الانتقام ،
التي روعي في تشكيلها عامل التشدد ، تستطيع أن تؤمن قدرة دمار مضمون
تزيد إلى حد ما عن المستوى « الأدنى » اللازم . وبملاحظة أخيرة فقد يكون
من الأهمية بمكان أن تشير إلى أنه كلما ازداد عدد تعرض قوات أحد الطرفين
كلما حاول الطرفان المحافظة على الأسلحة الاستراتيجية القادرة على البقاء -
الأمر الذي يعتبر ذا حساسية كبيرة في ظل أية عقيدة لتحديد الأهداف ، علما
أن استخدام أي طرف للضربات المضادة - القوة الفعالة لن يكون ذات فائدة
ممكنة في تحقيق الحد من الدمار (الخسائر) .

التراشق النووي المحدود :

بالرغم من أنه يستحيل منع ما تحدثه الهجمات المضادة - للقوة الواسعة
النطاق من خسائر محسوسة بالسكان ، فإنه يمكن من الناحية التقنية تطوير

رؤوس حربية جديدة واجهزة سيطرة تسمح بتنفيذ ضربات استراتيجية محدودة ضد اهداف غير مأهولة بالسكان ومعزولة ، دون ايقاع خسائر كبيرة في السكان المدنيين . ومهما يكن من امر ، فان الصعوبة في هذه المسألة ، تكمن في التطور غير المسيطر عليه لمثل هذه الضربات ، وليس في الدمار الاضافي الناجم عن الهجمات الاولى نفسها . وما ان تعبر العتبة النووية ، حتى تدخل الدولتان الكبريان في المتاهات المجولة للحرب الاستراتيجية . ولن يكون من الحكمة في شيء ، عندئذ ان يفترض بان القادة سيتلقون المعلومات الصحيحة ويتخذون بالتالي الاجراءات المفضلة نظريا ، كما انه يشك بان احدا من القادة الاميركيين والسوفييت سيجد من السهولة عليه بمكان ، ان يمارس ضبط النفس ، بينما تتساقط الاسلحة النووية في انحاء بلاده ، او حتى يعمل باستراتيجية عقلانية تعتمد على مبدأ تبادل ضربة بضربة فقط . وهنا تبدو مسألة الاستمرار في تنفيذ الضربات ضد الاهداف غير المأهولة بالسكان ، غير معقولة او غير مقبولة على الاقل خلال الحرب الاستراتيجية لاسباب مهمة كمحاولة ممارسة القسر على الطرف الآخر ، او اظهار العزم او محاولة كسب الموقع الافضل من الناحية النفسية وحتى لو حاول احد الطرفين اتباع استراتيجية فرض القيود على نفسه ، فان الانظمة الاستراتيجية والقدرات لدى كل طرف لن تكون متماثلة ، وخاصة بما يتعلق بشن ضربات محدودة . وهكذا فما ان يشير احد الطرفين الرهان سواء عبر قرار سياسي متعمد او سوء التقدير او للاخذ بخيارات غير ملائمة بشكل كاف ، فان عملية التصعيد سرعان ما تبدأ مع احتمال تحولها الى تبادل التراشق النووي الشامل . واخيرا فان ظاهرة السقوط الطائش للرؤوس النووية على اهداف مأهولة بالسكان قد يهدد الجهد الكامل الهادف الى المحافظة على ابقاء الحرب النووية تحت السيطرة .

ولعل احد الامور الهامة بشكل خاص ، فيما اذا كان يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تؤكد على سياسة خيارات الضربة النووية المحدودة ، يكمن في مسألة القوات والعقيدة السوفييتية . وكما اشرنا سابقا ، فانه اذا كان الاتحاد اسوفييتي اما غير راغب او غير قادر على تبني سياسة مماثلة ، فان امكانية الولايات المتحدة الاميركية في اتباع اسلوب التصعيد الاستراتيجي

المحدود الناجح ستكون محدودة . وبالرغم من دعوة العقيدة السوفييتية الرسمية الى شن حروب نووية والى تحقيق الغلبة في الترشق الاستراتيجي في حالة فشل الردع ، فان الناطقين باسم الكرملين كانوا قد استبعدوا تقليدياً فكرة ابقاء الحرب النووية محدودة . وقد انعكس ذلك منذ عقد مضي في ردود فعل موسكو على حديث ماكنمارا عن « المدن خرجاً » ، عندما اتهم الاتحاد السوفييتي الولايات المتحدة الاميركية بمحاولة اضعاف الشرعية على الحرب النووية واتباع استراتيجية استفزازية . اما المقالات السوفييتية الحديثة فقد تجاوزت مع مناقشات وزير الدفاع الاميركي شليسيفر عن المرونة في تحديد الاهداف ، بالعودة الى عام ١٩٦٢ والتساؤل عن مدى ملائمة الحرب النووية المحدودة وتوافق السياسة الاميركية « الجديدة » مع الهدف الحقيقي للردع المتبادل (١) . وبالإضافة الى ذلك ، فان الحجم الكبير نسبياً للرؤوس الحربية السوفييتية ، والتباطؤ في التحسينات السوفييتية المتعلقة بالدقة ، بالمقارنة مع القدرات الاميركية في هذا المجال ، والخواص النوعية الاخرى للأسلحة الاستراتيجية السوفييتية ، تشير الى ان القدرة التقنية السوفييتية في مضمار المرونة يمكن ان تظل متخلفة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية .

وعموماً فان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي سيعملان في اية اوضاع تتصل بالمرونة في الحرب الاستراتيجية المحتملة ، على ان يحافظا على قدرة دمار مضمون ، كما ان التصعيد سيكون محتملاً جداً اذا لم يكن حتمياً ، مهما اتبعت هاتان الدولتان من سياسات . وبالرغم من ان الخوف من

(١) - ج. أ. تروفيمنكو في « الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية : التعايش السلمي كنموذج للعلاقات المتبادلة - الاقتصاد والسياسة والايديولوجية - ١١ حزيران ١٩٧٤ (محطة الاذاعة الاميركية الخاصة بالانباء الاجنبية - التقرير اليومي - الاتحاد السوفييتي ١٢ شباط ١٩٧٤) الصفحات ١ - ب ١٣ .

التصعيد قد يخلق شروطا لوضع التقييدات ، فليس محتملا ان يستطيع الاعلان عن التحديد المتبادل للاهداف او القرارات العفائية اقناعاً أحد الطرفين بأن الطرف الآخر ينوي فعلا ممارسة التقييدات الذاتية ، وربما سيكون الخوف من التصعيد قويا للدرجة يجعل فيها القادة في كل من واشنطن وموسكو يمتنعون عن القيام بضربات محدودة ، بالرغم من عدم وجود ضمانات بأن ذلك سيتم فعلا . ومهما يكن من امر ، فان الاحتمال الضعيف عن حدوث التراشقات النووية المحدودة ، بالإضافة الى المسائل العملية المتصلة بتنفيذ مثل هذه الخيارات الاستراتيجية بفرض تحقيق اهداف هامة ستؤدي الى حالة شك شديدة عن مدى ملاءمة امتلاك مرونة اكبر ، او حتى عن الاحتفاظ بالقدرات الراهنة .

الردع والاستقرار :

برغم ان احد اهم النقاشات عن المرونة دار حول تقويتها للردع بتأمينها الرد المماثل ، فانه يمكن تحقيق القناعة بصحة العكس ، حيث يمكن للمرونة ان تضعف الردع . وان المرونة – التي تجعل الحروب الاستراتيجية المحدودة تبدو محتملة – قد تجعل استخدام الاساحة النووية الاستراتيجية اكثر احتمالا . واذا اعتقد القادة السوفييت بأن الولايات المتحدة الاميركية سوف ترد ببساطة على هجماتهم الاستراتيجية المحدودة بهجمات استراتيجية محدودة ، فقد يبدو اقل خطرا للاتحاد السوفييتي ان يبدأ مثل هذه الهجمات المحدودة . ولكن اذا كانت العقيدة السوفييتية ترى ان الهجمات المحدودة قد تؤدي الى ضربات انتقامية كثيفة ، فان القادة السوفييت قد يمتنعون عن بدء هذه الضربات المحدودة – حتى اذا كان ثمة احتمال بأن الولايات المتحدة الاميركية قد لا تتخذ اية اجراءات انتقامية .

وبالمقابل ، فاذا وضع القادة الاميركيون امام خيارات استخدام القوات الاستراتيجية بطرق محدودة واعتقدوا بأن هذه الجهود لن تؤدي الى تراشقات نووية شاملة ودمار كثيف للولايات المتحدة الاميركية ، فقد تقوى لديهم النزعة لاستخدام قواتهم الاستراتيجية لمثل هذه الاهداف . وسوف تعمل الضغوط البيروقراطية بفعالية اكثر لاستخدام القوات الاستراتيجية ، اذا توفرت الخيارات المرنة ، بينما ستعمل لائحة البدائل الاستراتيجية التي تؤدي حتما الى تصعيد شامل ، على تقوية الكوايح ضد اي استخدام للقوة النووية . وبلاضافة الى ذلك ، واذا ادت الخيارات المرنة الى استخدام محدود للأسلحة النووية ، فثمن يكون ثمة ضمان لبقاء الحرب الاستراتيجية محدودة . وهكذا فان توفر الخيارات المرنة قد لا يسهم في تعطيل الردع فحسب ، بل قد يؤدي ايضا الى الفشل في تحديد الدمار في حالة وقوع تراشق نووي متبادل .

لقد عالج التحليل السابق بعض المسائل المتصلة بالمرونة بشكل عام ، ولكنه قد تنشأ مسائل معقدة بشكل خاص ، اذا ادت الاستراتيجيات المضادة للقوة الى امتلاك قدرات تدمير للاهداف الصعبة . وعموما فقد تطرقنا سابقا الى النتائج المحتملة للاستقرار المتبادل وتحديد الاسلحة بما يتعلق بقدرات تدمير الاهداف الصعبة وسوف نعود الى هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل السادس . ويكفي ان نقول الآن - في هذا المجال - بأن التهديدات المباشرة لقدرة بقاء قوة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الثابتة لدى الخصم ، يمكن ان تزيد احتمال التراشق النووي المتبادل خلال وضع متأزم ، وتثير سباق التسلح الاستراتيجي ، وتعقد جهود التفاوض بشأن اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حيث سيفتش كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية عن سبل للمحافظة على بقاء قدرته الانتقامية .

لا يمكن إلغاء تأثيرات عدم الاستقرار المحتملة للاستراتيجية المضادة -
للقوة ، سواء بإعلان العقيدة التي تذكر أية نوايا عن امتلاك قدرات تدمير
للقسم الأكبر من قوة الخصم الاستراتيجية أو بالتأكيد على استحالة الحصول
على قدرة فعالة للضربة الأولى . ونذكر على سبيل المثال انه لا يوجد - من
وجهة نظر الخصم - اي فرق بين القدرة الانتقامية لتدمير الاهداف الصعبة
في الضربة الثانية والقدرة على بدء هجوم ضد الصواريخ الباليستكية العابرة
للقارات . ورغم ان الهجوم ضد هذه الصواريخ الباليستكية لن يستطيع
ان يمنع ضربة انتقامية بواسطة الصواريخ البحرية القادرة على البقاء ، فان
صانعي القرارات السياسية يميلون الى التخطيط حسب « الحالة - الاسوأ »
الذي يجعل من المشكوك به ان تتجاهل أية دولة محاولات الدولة الاخرى
للحصول على قدرات مضادة - للقوة محسنة - على ضوء مخاوفها من ان
المكاسب العسكرية الاكثر - قد تردع أية محاولة لاستغلال عدم التعرض
الجزئي لقوة الخصم في تحقيق اهداف سياسية او ربما عسكرية . وقد عبرت
الولايات المتحدة الاميركية عن اهتمامها بالتهديد المضادة - للقوة المحتمل ،
والناشيء عن الصواريخ السوفيتية المزودة برؤوس حربية نووية متعددة
من نوع « ميرف » ، وليس ثمة سبب للافتراض بان قادة الكرملين سيتجاهلون
تهديدا امريكيا مماثلا . وبالنسبة للولايات المتحدة الاميركية فان صرف النظر
عن « مشكلة الكرملين » المتمثلة بالتهديد الذي تسببه الاستراتيجية الاميركية
المضادة - للقوة للردع السوفيتي ، يعني تجاهلا لصلاحية الردع المتبادل كعنصر
حيوي في اسلوب الاقتراب الاميركي من سياسة الاسلحة الاستراتيجية .

يمكن ان يكون لتبني سياسة الخيارات المرنة تأثيرات غير مرغوبة على
الجهود الهادفة الى الحصول على الاسلحة الاستراتيجية والميزانيات الدفاعية .

فما أن يبرز احد اشكال المرونة ، حتى يصبح صعبا على صانعي القرارات السياسية ان يمنعوا انعكاس هذه الاستراتيجية على زيادة حجم (مستويات) القوات او على ازدياد دقة الانظمة . ويمكن للجهود الهادفة الى رسم خط فاصل بين الرد المحدود ومتطلبات القدرة المنسادة - للقوة ، ان تبرهن على الصعوبة القصوى في التطبيق العملي ، وذلك على ضوء الابعاد التقنية المفصلة المتعددة لبرامج التطوير العسكري غير المعروفة من قبل المسؤولين السياسيين او التي لا يمكن السيطرة عليها من قبل هؤلاء المسؤولين . تخلق سياسة الدمار المضمون ايضا المبررات للحصول على قوات اضافية ، ولكنها تتضمن بنفس الوقت تحديدا ذاتيا نابعا من التأثير المشيع للهجمات ضد المدن ، وبالمقابل فان متطلبات المرونة تكون على درجة متدنية من الدقة ، ويمكن ان تبقى مفتوحة الطرف . ولعل من الواضح ان ذلك يشكل احد الاسباب التي جعلت وزير الدفاع الاميركي ماكنمارا يتراجع عن التأكيد الذي كان قد وضعه في خيار الرد المرن في الاعوام الاولى من الستينات (١) .

وفي نهاية التحليل ، نجد ان حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في حلف الناتو غير مرتاحين بشكل واضح الى استراتيجية الدمار المضمون في مرحلة المساواة ، وقد رحبوا بالخيارات المرنة التي تسمح للولايات المتحدة الامركية ، بان تهدد - بمصادقية - بلجوتها الى الضربات النووية الاستراتيجية ، كرد على العدوان السوفييتي التقليدي في اوروبا . ولكن اغلب قادة اوروبا الغربية ، لا يزالون يعتقدون بان سياسة الدمار المضمون يجب ان تبقى اساسا للالتزامات

(١) - انظر الفصل الثاني عن استخدام الدمار المضمون كأداة في يد الادارة . اما اليوم - وكما السنوات الاولى من الستينات - فان بعض الخبراء يخشون ان يقدم التأكيد على المرونة الى العسكريين شيكا على يياض عن الاسلحة الجديدة .

الاميركية . وفي الواقع فان بعض محللي الناتو يخشون بان عدم التأكيد على الخيارات الاستراتيجية المرنة قد يفصل القوات الاستراتيجية الاميركية عن الدفاع في اوروبا ، ويؤدي في نهاية الامر الى اضعاف التأثير الردعي للترسانة النووية الاميركية^(١) .

اما بالنسبة للصين الشعبية ، فيبدو انه من غير الضروري ' او غير المرغوب للولايات المتحدة الاميركية ان تقرر عمدا امتلاك الخيارات المضادة - للقوة من اي نوع ضد القوة الاستراتيجية الصينية الصغيرة ، بالرغم من امكانية استخدام بعض الخيارات المرنة . وسيكون التهديد بالدمار المضمون - كما اشرنا الى ذلك سابقا - اكثر من كاف لردع الصينيين من اتخاذ اي اجراء استفزازي بقواتهم النووية ، ولتمنعهم من القيام بعدوان تقليدي كبير خارج حدودهم ، ونظرا لكون القوات النووية الصينية صغيرة ومنتشرة بطرق معرضة نسبيا فان الولايات المتحدة الاميركية قد لا تكون قادرة على تجنب احتفاظها ببعض القدرة الهجومية المضادة - للقوة ضد الصين ولعدة سنوات على الاقل ، ولكن المتابعة النشيطة لهذه القدرات قد تزيد من خطر الحرب النووية والمغامرة بتعطيل التحسن التدريجي في العلاقات الاميركية - الصينية .

الاتجاهات السياسية :

لن يكون من الحكمة في شيء ان ترفض كليا فكرة المرونة بالرغم من تعقيداتها وما يلازمها من اخطار ، ذلك ان الفوائد المحتملة للخيارات

(١) - يمكن الرجوع بشأن مناقشة قيمة لوجهات النظر الاوروبية الغربية حول الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة الاميركية في مرحلة المساواة - الى والتر سلوكومب في « المضمين السياسية للمساواة الاستراتيجية » اوراق ادلتي رقم ٧٧ (لندن - معهد الدراسات الاستراتيجية البريطانية ١٩٧١) .

الاستراتيجية المرنة تحسن الردع كما أن تحذيرها المحتمل للدمار في حالة فشل الردع يجب ان يعدل الكفة للمساوىء الممكنة الناجمة عن ازدياد خطر استخدام الاسلحة الاستراتيجية ، وعن عدم الاستقرار في التوازن النووي الذي لا يضمن بدوره تحديد الدمار (الخسائر) .

ان احدى طرق التغلب على هذه الاتجاهات المتوازنة يتمثل بقبول الفرضية القائلة بان استراتيجية الردع الاميركية تكمن في التهديد بالدمار المضمون وبالمعرفة بان الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع ان تزيل قدرة الدمار المضمون للاتحاد السوفيتي ضدها . وهكذا يمكن ان ينظر الى المرونة كعنصر بسيط ووحيد يؤمن اجراءات مكاملة احتراسية لعقيدة الدمار المضمون ، بالاضافة الى كون هذه المرونة وسيلة لتحقيق سلسلة من الخيارات ذات قيمة مضمونة في الناحية الردعية والحد من الدمار ، والتي لا تعيق الردع نفسه . ولعل ذلك سيحتاج الى تحسينات في وسائل القيادة والسيطرة ، والى اعتمادية اكبر على الاسلحة وانظمة الاتصالات ، والى تغييرات في برامج وخطط تحديد الاهداف . ولكنها لن تحتاج بالضرورة الى مستويات اعلى من القوة او الى تعديلات كبيرة في البرامج الاستراتيجية الراهنة .

وكجزء من هذه السياسة ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تستدرك عوامل عدم الاستقرار المحتملة للاستراتيجية المضادة - للقوة ، بالامتناع عن متابعة المشاريع التي تستطيع ان تؤمن قدرة تدمير الاهداف الصعبة للرؤوس الحربية الصاروخية ، عبر الجمع بين التحسينات المنفذة على دقة اصابة هذه الرؤوس من ناحية ، وعلى عياراتها من ناحية ثانية . ويجب الاعتراف بان الاتحاد السوفيتي يستطيع ان يمتلك قدرة تدمير الاهداف الصعبة بواسطة قوة صواريخه الباليستكية العابرة للقارات ، التي تستطيع ان تقدم له بدورها مكسبا وحيد الجانب في الضربات المضادة للاهداف العسكرية

لامر الذي يخلق قضية حرجية ، علما بان العديد من المراقبين يعتقدون بان سياسة اميركية تستبعد عمدا البرنامج الاميركي المعادل . ستكون موضع تساؤل الى حد كبير . ولكنه يجب التاكيد على ان الولايات المتحدة الاميركية لا تحتاج الى الرد المعادل على هذه القدرة السوفييتية ، بغية المحافظة على وضع ردعي يمكن الاعتماد عليه . ولن تحتاج الولايات المتحدة الاميركية ، في ردها على لتهديد المضاد - للقوة السوفييتي المحتمل . الا اني اتوجه في ضوء الهدف المتمثل بالمحافظة على قود انتظامية كافية ، وتستطيع - بنتيجة ذلك - ان تحمي صواريخها باليستية العابرة للقارات ، وتستبدل هذه الصواريخ بنظام متحركة او تنفيها كليا ، الامر الذي قد يثبت كونه الحل الافضل . وان الغاء الاهداف المهددة يشكل خطرا جدا . بما اجراه الاتحاد السوفييتي من تحسينات مضادة - لقوة سيؤدي بدوره الى ازالة الخوف من هذا التهديد السوفييتي . وضرورة انتاء قدرة اميركية معادلة ، وعدم استقرار الوضع الذي يمتلك فيه كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية صواريخ باليستية عابرة للقارات معرضة للاصابة . وفي الواقع ، فانه يمكن التاكيد على ان نشر الصواريخ الباليستية الاميركية العابرة للقارات ذات القدرة على تدمير الاهداف الصعبة - حسبما يراد بموجب الاستراتيجية المضادة - للقوة المتبادنة - لن يكون ذا معنى من ناحية الاستقرار على الاقل - طالما انه سيزيد الحافز لدى الاتحاد السوفييتي في القيام بضربة استباقية ضد الصواريخ البرية الاميركية .

وبالاضافة الى ذلك ، فانه سيتوفر مجال كاف من الخيارات الاستراتيجية المرنة في ظل السياسة المقترحة ، حتى بدون القدرة على تدمير الاهداف الصعبة . ولن يكون الرئيس مجبرا على اتيان برد مضاد للسكان كثيف على ضربة سوفييتية انتقائية ، بل سيكون في وضع يسمح له بالرد بضربات مضادة على مختلف المنشآت العسكرية السهلة ، ويستطيع ان يدمر عددا صغيرا من الاهداف السوفييتية الصعبة بما يتوفر من رؤوس حربية اميركية ، وعموما ، فانه ، حتى تخفيض او الغاء الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الثابتة ، لن يقال بشكل محسوس من مرونة القوات الاميركية ، طالما ان امكانية الاعتماد

وانسيطرة على أنظمة الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر SLBM سوف تحسن الى حد كبير قبل ان تصبح الصواريخ البرية الاميركية ذات تعرضية خطرة ، وبالرغم من ان الاسلوب المقترح قد لا يفتق كافة الثغوب ، فان اية خسائر هامشية في قدرة الردع التي قد تترافق بنقص التماثل الكامل ، سيتم تجاوزها بالنكاسب التي يحققها الاستقرار الاستراتيجي والردع النووي ، اذا ما اتخذ قرار رفض الخيارات المضادة - للقوة .

واخيرا فلا بد للقادة الاميركيين - في نقاشهم للقرارات المتعلقة بالوضع الاستراتيجي امام الراي العام وضمن الفرع التنفيذي نفسه - ان يحذروا المغالاة في اهمية او ملائمة المرونة . ويحب عليهم ان يعتبروا هذا الخيار اضافة حذرة الى قدرة وعقيدة الدمار المضمون ، مؤكدين على فوائده الدفاعية والردعية . وقد فعل ذلك وزير الدفاع الاميركي شيلسينغر - مثلا - عندما اعلم لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب الاميركي بان الدمار المضمون يمتن « عنصرا اساسيا » في استراتيجية الردع الاميركي ، وان الهدف من المرونة المحسنة كان يكمن في « تقوية الردع » بتقديم خيارات الرد على هجمات سوفيتية اقل من كثيفة (١) .

٣ - التوازن العددي للقوى :

لقد اثير انتباه كثير خلال الاعوام العديدة الماضية الى القوة العددية النسبية لكل من القوات الاميركية والسوفيتية . ويمكن او لا يمكن للخواص العددية - او ما تعرف بالاجراءات الاحصائية - ان تكون على علاقة بالفعالية العسكرية للقوات الاستراتيجية ، ولكنها يمكن ان تؤثر على الابعاد السياسية والنفسية للردع الاستراتيجي وعلى انعكاس القوة الاستراتيجية على الشؤون الدولية . اما مسألة التناقص العددي ، فتشكل عنصرا اساسيا في الجدل الاميركي الحالي الذي يدور حول السياسة النووية الاميركية .

(١) - جاء ذلك فيما كيه ميكايل جينتر في الواشنطن بوست بتاريخ ٢ شباط عام ١٩٧٤ .

أهمية المقارنات العددية :

ان المساواة الاستراتيجية هي مفهوم مبهم يصعب تعريفه وذو مضامين غير مؤكدة . ولكن تحقيق الاتحاد السوفييتي لتعادل النووي مع الولايات المتحدة الاميركية ، الذي اعطي الصيغة الشرعية في اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عام ١٩٧٢ واتفاق الخطوط العريضة في فلاديفستوك عام ١٩٧٤ ، اعتبر سابقة سياسية لا مثيل لها من قبل وذات اهمية محتملة للامن الاميركي يجب اخذها بعين الاعتبار . ويجب على الولايات المتحدة ان تقرر بشكل خاص ، حجم الاهمية الذي يجب ان تعطى للتوازن العددي ، في تخطيطها لوضعها الاستراتيجي خلال الاعوام القادمة ، وخاصة اذا حقق الاتحاد السوفييتي افضلية عددية هامة لصالحه .

يجب ان تبدأ اية مناقشة لهذه المسألة بالتمييز بين التحليل الاستراتيجي « المعقول » والدوافع الفعلية لاتخاذ القرارات السياسية من قبل القادة السوفييت والاميركيين ، والتأثيرات التي تمارسها خيارات الاسلحة والميزانيات الدفاعية ضمن كل دولة ، وما يؤثر ايضا على مواقف وردود فعل الدول الاخرى تجاه العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين العظميين . ومن الواضح انه طالما تحافظ الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي على قدراتهما في التدمير المضمون - وبغض النظر عن الخيارات العسكرية الاضافية التي اعتبرت ضرورية لاهداف الردع والحد من الدمار - فان الاختلافات في التوازن العددي يجب الا يكون لها اية اهمية . وكما قال « بول وارنكه » مساعد وزير الدفاع الاميركي السابق فانه « اذا وجدت افضلية عددية ... بدون معنى عسكري ، فيجب الا تكون لها قوة سياسية » (١) .

اما من الناحية العملية ، فقد كان التوازن العددي خلال العقدين الماضيين بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي سببا في اتخاذ قرارات

(١) - بيان بول وارنكه مساعد وزير الدفاع الاميركي السابق عن شؤون الامن الدولي وسياسة الامن القومي وتبديل اتجاهات القوى العالمية ، امام اللجنة الفرعية لسياسة الامن القومي والتطورات العلمية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي ، لكونغرس ٩٢ - الجلسة الثانية (١٩٧٢) الصفحة ٧٢ .

عديدة عن القوة الاستراتيجية في كلا الطرفين ، وتبين التحليلات التاريخية ان التوازن النسبي قد اثر فعلا على العلاقات الدبلوماسية والسلوك في الازمت، ولكن العموميات التي توجه القرارات الاميركية المستقبلية لا يمكن ان تحدد بسهولة بسبب المتغيرات التي تحدث في الساحة الدولية والمحلية . ومن الناحية النظرية ، فان العديد من المحللين مقتنعون بان التوازن الاستراتيجي ليس حساسا باختلافات العددية ، وانه لا يمكن حتى لتبديلات الهامة التي تجري لصالح الولايات المتحدة الاميركية ان تترجم من قبل الاتحاد السوفيتي الى مكاسب عسكرية او سياسية . وقد لاحظ احد الخبراء ان « الردع المتبادل حرم الاسلحة النووية من اية فائدة قسرية ، وجعل « التفوق » الاستراتيجي اداة لا قيمة لها في السياسة الخارجية وضمانا كاذبا للامن القومي ، كما جعل المقارنات العددية للقوى وسيلة غير مفيدة في قياس القوة الاستراتيجية النسبية » (١) .

يؤكد العديد من الكتاب ان حالة التوازن الاستراتيجي ليست سوى احد العوامل المؤثرة على سلوك الدول . وفي احسن الحالات فان التوازن الاستراتيجي يعتبر عاملا مؤثرا ، لان مجرد امتلاك الاسلحة النووية والخطر الناجم عن احتمال استخدامها يؤثر على سلوك القادة . ونعمة اقتناع بأن الخوف من الحرب النووية لا يتأثر بشكل جوهري بتقديرات حجم الضحايا ، او بالتقييم المفصل للتوازن العددي . ويدعي بأن المصالح والالتزامات والقدرات التقليدية والمنهاج السياسي الدولي العام ، تحكم بالحوادث . وهكذا فان قضايا الاسلحة الاستراتيجية والمقارنات بين القوى النووية السوفيتية والاميركية تكون اقل اهمية ، في مناخ الوفاق ، للدبلوماسية السلمية وادارة الازمات مما هي عليه اثناء الصراعات العسكرية التقليدية او الاقتصادية او السياسية المكشوفة والشديدة . وبالمقابل فان مواقف دول اوربا الغربية حيال الضمانات النووية

(١) - بنجامين لامبيث في « الردع في مرحلة الرؤوس الحربية النووية المتعددة » في مجلة السياسة الدولية - العدد ٢٤ (كانون الثاني ١٩٧٢) الصفحة ٢٤٠ . انظر ايضا جوزف كوفي في « القوة الاستراتيجية والامن القومي » (مطبعة جامعة بيتسبرغ - ١٩٧٢) .

الأميركية ، وتأثير التوازن الأميركي : السوفييتي على هذه الضمانات ، تقرر غالباً حسب طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية العامة بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية ، وليس على أساس التحليلات الضيقة لتوازن الاستراتيجي نفسه .

وبغض النظر عن خفية الوضع المذكور سابقاً ، فسيكون غير عملي أن نهمل أهمية المقارنات العددية في تشكيل (تحديد حجم) القوات الاستراتيجية الأميركية . وحتى لو اعتند القادة الأميركيون بعدم أهمية هذه المقارنات ، فإن الموقف السوفييتي تجاه هذه المسألة يفرض على هؤلاء القادة ألا يرفضوها كليا . وفي نهاية الأمر ، فلا بد للولايات المتحدة الأميركية أن تحاول التعامل مع الاتحاد السوفييتي بلغة يفهمها الترمين ويجادلها معنى . ومن الصعب أن نتصور أن ينجأ أي قائد سوفييتي منطقي إلى المفارقة بتدمير حتى بضع مدن روسية كبيرة عبر اختباره للردع الأميركي . وبغض النظر عن أية أفضلية عددية نووية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن بعض الخبراء في شؤون الكرملين يرون بأن الاتحاد السوفييتي قد يحاول المقاومة بأعمال عسكرية ضد الغرب ، كنتيجة للوصول موسكو إلى المساواة النووية أو ربما إلى تحقيق تفوق عامشي لصالحه . ويرى خبراء آخرون أن القادة السوفييت قد يعملون لاتباع سياسة الوفاق لأن الاتحاد السوفييتي وصل إلى وضع استراتيجي آمن .

وبالمقابل فثمة احتمال لأن ينظر الاتحاد السوفييتي إلى الاختلال في التوازن النووي ، كسبب يجعله يأخذ بسياسة العدوان الخارجية . كان القادة السوفييت يؤكدون دائماً - وأكثر مما يفعله القادة الأميركيون - على الطابع السياسي للقوة العسكرية ، وكانوا يخشون التفوق الأميركي الحاسم خلال أعوام الخمسينات والستينات . حيث وجد هذا الخوف ما يبرره تماماً بأعين السوفييت ، من خلال تجربتهم أثناء أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ ، وقد كان محتملاً آنذاك ، أن يمارس فقدان التفوق الاستراتيجي الأميركي - المقاس عددياً - تأثيرات سلبية على القدرة الأميركية في المساومة مع الاتحاد السوفييتي خلال الأزمات الكبرى ، وأن يزيد من نزعة القادة السوفييت

لاتخاذ مبادرات سياسية ضد المصالح الاميركية . وما لبثت القوة الدافعة ان عملت لصالح الطرف السوفييتي ، مما ادى الى تطور المكانة الدولية للاتحاد السوفييتي لتصل فيما بعد الى مرحلة المساواة الاستراتيجية . وبغض النظر عن الدافع الاول خلف لجوء موسكو الى انشاء قوتها الصاروخية ؛ فان القادة السوفييت لا يدان ان يكونوا قد اقتنعوا باعتماد النفوذ السياسي والنفسي على العلاقة الاستراتيجية الجديدة . وقد حذر احد الممثلين البارزين من ذلك قائلا : « ان المساومة ... في تحقيق المساواة النسبية ستترك تأثيراتها ذات المدى البعيد جدا على القوة النفسية والسياسية لكلا النظامين وتؤدي الى تآكل التفوق الاميركي ... كما قد تؤثر على توسيع هوامش المبادرات السوفييتية » (١) .

اذا وقعت مواجهة بين القوتين العظميين ، فان القادة الاميركيين يمكن الا يكونوا راغبين للعمل بثقة اذا اعتقدوا ان المسؤولين في الكرملين يرون التوازن الاستراتيجي لصالح الاتحاد السوفييتي . وحتى لو كان القادة الاميركيون واثقين من فشل الجهود السوفييتية الهادفة لكشف التوازن النووي ، فسيظل من مصلحة الولايات المتحدة الاميركية ان تردع الاعمال السوفييتية التي يمكن ان تثير أزمة حادة بين الدولتين مع احتمال التصعيد النووي . وانه ممكن ايضا ان يؤدي اي اضعاف للتصميم الاميركي بسبب التوازن الاستراتيجي الراهن الى تقوية قدرة موسكو في انجاز اهدافها الدبلوماسية . وسوف تشمل النتائج الاخرى - تلك الاتجاهات التي يمكن ان تؤدي الى تنازلات اضافية على طاولة المفاوضات - سواء كانت هذه التنازلات متصلة بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية او بالتخفيضات المتبادلة والمتوازنة في القوة ، او حتى بالمسائل التجارية والاقتصادية .

واخيرا فان الطريقة التي تنظر بها الدول الاخرى الى النفوذ الدولي والقوة السياسية والقدرة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية في السنوات

(١) - زيبفنيو بريجنسكي في : « كيف لعبت الحرب الباردة ؟ » في مجلة الشؤون الخارجية العدد ٥٥ (تشرين الاول ١٩٧٢) الصفحة ٢٠٦ .

القادمة ، سوف تستمر بدون شك في التأثير الى حد كبير بالوضع السوداني الاستراتيجي الاميركي ، وبشكل خاص بميزان القوة العددي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي . وان فقدان التفوق الاستراتيجي الاميركي - بالرغم من كونه مقبولا كحالة لا يمكن تجنبها ، وغير مشرة للدهشة بالضرورة - قد جعل حلفاء الولايات المتحدة الاميركية يتساءلون عن مدى امكانية الاعتماد على الرادع الاميركي في حماية مصالحهم . وان التحول لاميركي الواضح الى التخلف في هذا المجال سوف يؤدي الى اثاره هذه المخاوف وزيادة احتمال تحول الحلفاء الى سياسات امنية مستقلة ، الامر الذي سيؤدي بدوره الى انتشار اوسع للأسلحة النووية .

الخطوط العريضة لاتخاذ القرارات :

ان محاولة التوصل الى استنتاجات دقيقة متصلة بدور التوازن العددي في صياغة سياسات الاسلحة الاستراتيجية الاميركية ، صعبة بدون شك . وهكذا فان انكار اهمية المعطيات الاحصائية في عالم السياسة الدولية ، يعتبر رفضا للاعتراف بالواقع وتجاهلا لدور العوامل السياسية والموضوعية في الاستخدام الفعال للردع النووي والقوى الاستراتيجية ، من ناحية ، كما ان المغالاة في تقدير اهمية العوامل العددية سيكون عملا غير حذر وغير ذي فائدة للولايات المتحدة الاميركية من ناحية ثانية . ولا يمكن للولايات المتحدة الاميركية عدليا ان تستعيد التفوق استراتيجي ، وعلى تصميمه الواضح ألا يحدث ذلك السوفييتي من قوات استراتيجية ، وعلى تصميمه الواضح ألا يحدث ذلك مرة ثانية ، وبالتالي فان محاولة تحقيق هذا التفوق ستكون باهظة التكلفة من ناحية وسببا محتملا لعدم الاستقرار من ناحية ثانية .

ويمكن ان تفتش الولايات المتحدة الاميركية - كحل وسط - بصيانة مساواتها العددية الشاملة مع الاتحاد السوفييتي . وسواء تم ذلك عبر اعمال وحيدة الجانب ، او ضمن اطار اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فان المساواة الاساسية تظل الوضع الاكثر استقرارا الذي يمكن تحقيقه عبر العلاقات الثنائية الجانب وردود الفعل الدولية والضغط الداخلي .

ولسوء الحظ فليس ثمة قواعد موضوعة يمكن ان تقرر على ضوئها فيما اذا التوازن العددي قد تحول لغير صالح الولايات المتحدة الاميركية الى نقطة التي يمكن ان تزداد فيها المخاطر الى درجة لا يمكن تحملها . او تقدر الاجراءات المعاكسة التي قد تدعو الحاجة اليها في الرد على الاعمال الاستراتيجية السوفيتية . وفي الواقع فان وسيلة قياس القوة الاحصائية للقوات الاستراتيجية ، هي مبهمة ومتنوعة بحد ذاتها . وقد اشار وزير الخارجية الاميركي الاسبق هنري كيسينجر في مؤتمر صحفي عقد في وقت متأخر من عام ١٩٧٣ ، بعد مرور عام واحد تقريبا على بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الثانية (سالت - ٢) الى انه بالرغم من كون هدف « المساواة الاجمالية » ذا معنى ، فان المضمون الدقيق لهذا الهدف لم يكن واضحا . وتسأل كيسينجر - على سبيل المثال - فيما اذا كانت « المساواة الاجمالية » ستقاس بالعبارات او بالرؤوس الحربية او « بمقارنة اعداد الصواريخ او القاذفات الموجودة في ترسانات الطرفين الخصمين » (١) .

ثلاثة مقاييس احصائية :

برغم الصعوبات التي ذكرت انفا ، فانه يمكن ان تقترب من مسألة المساواة الاستراتيجية على اساس منظم . ونلاحظ في بادئ الامر ، بأن القوة الهجومية اعطيت عموما اهتماما اكثر من القوة اندفاعية ، وسوف يبقى الامر كذلك في المستقبل بسبب معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ABM التي تم التوصل اليها في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ويمكن ان تقيم القدرات الهجومية بطرق متعددة . وربما يكون ابرز مؤشر احصائي لقياس القوى الاستراتيجية ، متمثلا بعدد مركبات او اجهزة اطلاق الانظمة الصاروخية التي تم نشرها فعلا . ويعتبر ذلك مفهوما من الناحية السياسية ، طالما ان الصواريخ والطائرات تكون مرئية ويمكن التحقق منها ، كما يسهل تقديرها من قبل القادة والجمهور على حد سواء .

(١) - جاء ذلك في مقال كتبه « موري ماردر » في الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ ٢٢

كانون الاول عام ١٩٧٣ .

وبالإضافة إلى ذلك فإن العدد يؤمن - من الناحية العسكرية - أساساً لقوة
الضربة ولتحسين الكمي دون أن يكون له نفس أهمية القدرة على البقاء
والنفوذية والدقة وقدرة الحمل والخواص الأخرى للقوة الاستراتيجية . وفي
عدد حالات فإن المقارنة يمكن أن تتم على أساس فئات محددة من أجهزة الإطلاق
- كما هو الحال بالنسبة لميزان الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات
بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي . ومهما يكن من أمر فإن
المقارنة على أساس هذه الأجهزة كمجموعات يمكن أن تعتبر عموماً أبسط مؤشر
سياسي عن « التفوق » أو « التخلف » بالرغم من كون أهميتها العسكرية تكاد
لا تذكر وعن دخولها إلى المعجم الاستراتيجي .

أما المؤشر القياسي الثاني - الذي يعتبر أكثر بساطة من القياس العددي
لأجهزة الإطلاق - فيتمثل في حساب عدد الرؤوس الحربية التي نشرت في
القوة الاستراتيجية لكل من الطرفين . يجذب هذا القياس انتباه العديد من
المحلين . وخاصة بسبب عدد الرؤوس الحربية التي يمكن استخدامها ضد
أهداف متحركة بالمكان أو صناعية . والتي ترتبط بقدرات الدمار المضمون .
التي تعتبر بدورها المهمة الرئيسية للقوات الاستراتيجية . وكان وزير الدفاع
الأميركي روبرت ماكنمارا قد ادعى خلال أعوام الستينات بأن عدد
الرؤوس الحربية يمثل القياس الأحصائي الأقل خطأ للحجم النسبي للقوات
الاستراتيجية الأمريكية والسوفيتية . فإفادات تحمل دائماً أسلحة متعددة
تشمل التنايل والصواريخ جو - أرض . ولكن إدخال الرؤوس الحربية النووية
المتعددة (ميرف) إلى قوات الصواريخ ، جعل حساب عدد الرؤوس الحربية
ذات أهمية متزايدة كمؤشر قياس خلال الأعوام القليلة المنصرمة . وفي تحليل
مسألة الرؤوس الحربية ، يميز بعض الخبراء بين أنواع الصواريخ التي تحمل
رؤوساً حربية نووية متعددة « ميرف » كالصواريخ الباليستكية العابرة للقارات
وتلك التي تطلق من البحر ، ويحاولون القاء الضوء على الخواص المحددة
لرؤوس الحربية لدى كلا الطرفين ، بادخالهم درجة ما من التحسين على
المقارنة المتعلقة بهذه الرؤوس ، وبرغم أهمية مؤشرات الرؤوس الحربية ،
فإنه من الصعب بمكان أن نتحقق من العدد الدقيق للرؤوس الحربية التي

تنشر لدى كل طرف ، واذا اخذت المقارنة التكنولوجية بعين الاعتبار ، فان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي سستطيعان ان يتنافسان بعدد الرؤوس الحربية المستخدمة في اجهز اطلاق متعادلة لدى كل منهما . وهذا يعنى ان مقارنة عدد اجهزة الاطلاق تبقى عمليا اكثر فائدة من مقارنة عدد الرؤوس الحربية كمؤشر لقياس القوة .

ويتمثل المؤشر العددي الثالث ، المتعلق بعدد اجهزة الاطلاق والرؤوس الحربية ، في قدرة الحمل او عيارات الرؤوس الحربية النووية المرتبطة بدورها بالوضع الاستراتيجي لكل دولة . وسواء تم جمع انواع كل فئة من الانظمة او حسبت بشكل منفرد ، فان الاوزان تقاس عادة بالالف باوند لقدرة حمل مركبات الايصال الاستراتيجية . وتتعلق هذه القدرة بشكل مباشر بعيارات الاسلحة النووية للقوة الاستراتيجية المعدة للاستخدام ضد المدن او ضد الاهداف العسكرية . يعبّر احيانا عن قدرة الحمل بمعادل الميغاطن EMT الذي يمثل قياسا اكثر دقة للقدرة التدميرية للسلاح النووي . وبغض النظر عن العوامل الاخرى ، فكلما كانت قدرة الحمل الذي يمكن ايصاله الى الهدف اكبر ، كلما كانت قدرته التدميرية اكبر ، وبالتالي ايضا . ومهما يكن من امر ، فان الفعالية العسكرية الفعلية لقوة استراتيجية ما ، تبقى معتمدة على بعض الخواص النوعية كالدقة في الاصابة والقدرة على البقاء ، وبساطة التكنولوجيا المتصلة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) .

ويمكن للمؤشرات الاحصائية الخاصة بالقياس وهي عدد مركبات الايصال، وعدد الرؤوس الحربية ، وقدرة الحمل ان تضع الخطوط العريضة للقرارات المستقبلية التي تؤثر على وضع القوة الاستراتيجية الاميركية وعلى الموقف الاميركي عامة خلال مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . واذا اصبحت اتفاقية فلاديفستوك دائمة ، فانها ستنظم المساواة في العدد الاجمالي لاجهزة الاطلاق الاستراتيجية وفي مستويات الانظمة الصاروخية الحاملة للرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) . وسوف يكون للولايات المتحدة الاميركية - ضمن هذه التحديدات - افضلية عددية في الرؤوس الحربية والقاذفات ،

بينما يكون للاتحاد السوفييتي افضلية عديدة مماثلة في الصواريخ البعيدة المدى التي تطلق من البر او من البحر . وبرغم ان عبارات الرؤوس التي تحملها الصواريخ السوفييتية اكبر مما لدى الولايات المتحدة الاميركية ، فان دقة الاصابة للصواريخ الاميركية افضل ، كما ان التفوق الاميركي في القاذفات يجعل قدرة الحمل الاجمالية للقوات الاستراتيجية في كل من الدولتين متساوية تقريبا . وبما ان الاتحاد السوفييتي يضع الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) في صواريخه الباليستكية العابرة للقارات ، فان التفوق الاميركي في عدد هذه الرؤوس سوف يضيق جدا في نهاية السبعينات ، كما ان الاتحاد السوفييتي سيكون قادرا على تحقيق افضلية في قدرة الحمل لصواريخه عبر التحسينات الكمية . وبالمقابل . فان الولايات المتحدة الاميركية ستحاول بدون شك ، وقبل ذلك الوقت - ان تناقش مع الاتحاد السوفييتي اتخاذ اجراء اضافي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يحدد ميزان قوى متساو ودائم بين القدرات الاستراتيجية السوفييتية والاميركية . ومهما يكن من امر ، وسواء تم ذلك عبر اتفاقات مدروسة ، او بأعمال منفذة من طرف واحد ، فان السياسة الاميركية ستحاول على الاقل ان تتجنب التخلف في العدد الاجمالي لاجهزة الاطلاق عبر القارات ، وستفضل ان تمنع الاتحاد السوفييتي من احراز السبق في اي اثنين من المؤشرات الاحصائية . وقد يكون ممكنا ان تجمع المؤشرات الثلاثة في مؤشر قياس مركب واحد للقوة الاستراتيجية - كان يضم مجموع عدد اجهزة الاطلاق وعدد الرؤوس الحربية وقدرة الحمل - وان تضع الولايات المتحدة الاميركية هدفا لها يتمثل بالمحافظة على المساواة الشاملة في العدد الاجمالي لمجموع هذه الوسائط حسب هذا القياس المركب .

ومهما كان الاسلوب المستخدم للمحافظة على المساواة ، فان الحساسية بأهمية العلاقات العددية لا يجب ان يسمح لها بالتحكم في التخطيط الاستراتيجي ويجب الا تستمر فعالية - التكلفة وعوامل الكفاءة اللازمة للمتطلبات العسكرية في املاء شروط صعبة على متطلبات الاسلحة نفسها ، كما يجب ان توضع مراقبة شديدة على برامج الاسلحة بغية منع الحصول على اسلحة ذات قيمة عسكرية تكون موضع تساؤل ، او ذات خواص تقنية تكون موضع شك ، وادخالها الى التسليح باسم المساواة العددية . وفي

نهاية التحليل فان الاهتمام العملي والحذر بشأن الميزان الاحصائي يمكن ان يفسق متطلبات معينة الى القوات الاستراتيجية الاميركية المخطط لها ، طالما ان التخطيط العسكري المحافظ يمكن ان يخلق متطلبات للقوة الاستراتيجية تلبى اوتوماتيكيا حاجة العوامل العددية . وعموما فانه لا يجب ان تحصل الولايات المتحدة الاميركية - ومهما كانت الظروف - على اسلحة استراتيجية لاسباب تتعلق بالميزان العددي فقط ، وسواء كان ذلك من اجل « اوراق المساومة » التي تستخدم في مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية او لاسباب تتصل بالسياسة الخارجية ، كما يجب على القادة الاميركيين ان يبالغوا في اهمية التغيرات الطارئة على العلاقة النووية الاميركية - السوفيتية ، او في الخطر الناجم عن تمكن موسكو من تحقيق افضلية استراتيجية هامشية لصالحها .

واخيرا ، فانه من الاهمية بمكان ان نعرف انه قد تحدث نزاعات بين القرارات المتصلة بالخواص الاستراتيجية للوضع الردعي الاخير في المقاس حسب الشروط العسكرية والقرارات المتصلة بمتطلبات المساواة العددية . واذا تحدث مثل هذه النزاعات فان هدف المحافظة على وضع ردعي مستقر وموثوق يجب ان يعطى وزنا اكبر ، الى حد بعيد ، من « سباق القوة » . ونذكر كمثال على هذه النزاعات ما يحدث عندما يجب ان نوازن بين فوائد الالفاء انظمة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ذات التعرضية الكبيرة بغية المحافظة على وضع ردعي يعتمد عليه عبر تجنب عدم استقرار الازمات ، وبين امكانية تخفيض احادي الجانب لهذه الصواريخ ، التي تجعل الولايات المتحدة الاميركية في وضع استراتيجي غير ملائم لها من الناحية العددية . واذا اصبحت الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات - في هذه الحالة - معرضة لخطر ، دون التمكن من مناقشة اية تخفيضات متبادلة للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، فانه يجب على القادة الاميركيين ان يخططوا لالفاء كافة الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات من جانب واحد ، على اساس ان منح الاتحاد السوفيتي احتكار هذه الصواريخ الباليستكية والافوق العددي الكبير يتم مقابل تحقيق استقرار ردعي اكبر يرافق ازالة

الإنظمة الأميركية ذات التعرضية الكبيرة . وبغية تخفيف النتائج المحتملة لهذا الإجراء ، فقد كان من الحكمة ان يتم تخفيض عدد الصواريخ الباليستكية الأميركية العابرة للقارات تدريجيا بموجب برنامج الالغاء . وكانت الولايات المتحدة الأميركية تستطيع ان تحوّل بعض هذه الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الى البحر بنشرها في غواصات « ترايدنت » الحاملة لصواريخ ذات امداء قارية تكمل الاسطول الموجود ضمن الحدود المفروضة بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وذلك كوسيلة اضافية لتجاوز خسارة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ICBMs وبالرغم من انه كان يمكن اتخاذ هذه الاجراءات من جانب واحد ، فقد كان مرغوبا بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية ان تحاول التفاوض بشأن التخفيضات الاحادية الجانب ، المترافقة مع الترتيبات الواسعة لحرية الجمع بين مختلف انواع الصواريخ التي تسمح بزيادة مستوى الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر SLBM - الامر الذي سيكون موضوع تحليل لاحق في مناقشة امكانيات السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

٤ - القوات الاستراتيجية والتزامات ما وراء البحار :

ان القوات الاستراتيجية الأميركية - بالاضافة الى القوات النووية التكتيكية والقوات التقليدية وقوات حلف الناتو - ستستمر في خدمة هدف الردع النووي وردع العدوان غير النووي للاتحاد السوفيتي ضد أوروبا الغربية . اما الالتزامات الامنية للولايات المتحدة الأميركية نحو اليابان والحلفاء الآخرين في اسيا ، فانها تضع حملا على القوات الاستراتيجية الأميركية في مواجهة التهديدات المحتملة للصين الشعبية وللالاتحاد السوفيتي ايضا . ولعل احدي الوظائف الخاصة للقوات الاستراتيجية الأميركية تتمثل في تأمين مظلة نووية للدول التي تنقصها الاسلحة النووية بغية تخفيف احتمال انتشار مثل هذه الاسلحة . اما خلال العقد القادم ، ومع استمرار المسؤولين الأميركيين في اعادة تقييم السياسة الأميركية في العالم ، وتزايد الضغوط الداخلية لخفض الانفاق الداخلي ، ووصول الميزان النووي الأميركي - السوفيتي الى درجة اعلى من الاستقرار عبر دبلوماسية الوفاق وترتيبات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ،

فان مسائل توسيع اهداف القوات الاستراتيجية الاميركية سوف تزداد من حيث اهميتها النسبية .

توسع الردع :

كانت الولايات المتحدة الاميركية قد تعهدت - منذ ان امتلك الاتحاد السوفيتي لأول مرة امكانية ايقاع دمار انتقامي غير مقبول عليها - بان تستخدم الاسلحة النووية الاستراتيجية للرد على الهجمات السوفيتية الموجهة ضد حلفاء اميركا ، مخاطرة بما يمكن ان يعرف بالانتحار القومي ، ولذلك فقد بدا هذا التعهد غير قابل للتصديق كليا . وقد اثار تنامي القوة الاستراتيجية السوفيتية خلال الاعوام الاخيرة من الخمسينات للاهتمام المتعلق بالاعتمادية على الضمان النووي الاميركي لاوروپا الغربية . اما رسول موسكو حديثا الى المساواة الواضحة ، التي اعترف بها في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فقد اقت الضوء على هذه المسألة ، واثارت نقاشات متجددة عن المازق النووي الذي شل حلف الناتو لاكثر من عقد من الزمن . واستنتج العديد من المعلقين ان الضمان النووي الاميركي للناتو اصبح غير ملائم وغير موثوق به ، وما لبث بعض الدبلوماسيين الاجانب والكثير من صانعي القرارات السياسية الاميركيين ان رددوا ملاحظة شارل ديغول المشهورة جدا بأنه لا يحتمل ان تضحي الولايات المتحدة الاميركية بنيويورك لتنفذ باريس - او اية مدينة اوروپية اخرى .

ولعل اكثر المظاهر الحرجة لسياسة توسيع الردع الاميركية تتمثل بكون الولايات المتحدة الاميركية قادرة على استخدام الاسلحة النووية ضد الاتحاد السوفيتي قبل ان يهاجمها هذا الاخير بشكل مباشر . ويمكن ان يتضمن الرد الاميركي على ضربة نووية سوفيتية ضد حلفاء اميركا في حلف الناتو - على سبيل المثال - استخدام الاسلحة النووية للمسرح الاميركي ضد القوات العسكرية السوفيتية المتمركزة في اوروپا الشرقية ، بالإضافة الى اطلاق الضربات النووية الاستراتيجية على الاهداف الموجودة في الاتحاد السوفيتي نفسه . وفي هذه الحالة ، فان الولايات المتحدة الاميركية لن تبدأ بالتأكيد

في استخدام الاسلحة النووية وسوف تعمل على الاقل حسب عقيدة الردع الانتقامية - وخاصة اذا تعرضت القطعات او القواعد الاميركية لضربات نووية سوفييتية . وعموما فان استخدام الولايات المتحدة الاميركية لاسلحتها النووية للرد على الهجمات النووية السوفييتية ضد أوروبا الغربية ومغامرتها باحتمال التصعيد الى تراشق استراتيجي كامل ، اذا رد الاتحاد السوفييتي بضربات انتقامية ضد الوحدات الاميركية ، لا يزال امرا غير واضح ، ولكن الاحتمال الجدلي حول تركيز الانتباه على كلا جانبي الاطلسي ، يتمثل في الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية الاميركية لمواجهة هجوم عسكري تقليدي سوفييتي ضد أوروبا الغربية - اي ان هذا الاحتمال يفترض الاستخدام الاستباقي للأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة الاميركية دفاعا عن حلفائها ، الامر الذي يثير التساؤل حول الاعتماد على الضمان الاميركي .

وبرغم ان التحليلات تظهر ان الناتو يستطيع ان يحشد القوة التقليدية القادرة على التعامل مع عدد كبير من الهجمات التقليدية الكبيرة المنفذة من قبل الاتحاد السوفييتي وحلفائه في حلف وارسو ، فان الوضع السائد في أوروبا يضع عبئا ثقيلا على الردود النووية لردع العدوان غير النووي (١) . ان احتمال الضربة النووية الاولى يشكل حائيا العمود الفقري لسياسة حلف الناتو الدفاعية ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية قد التزمت بدورها في تنفيذ الضربات النووية عند الضرورة كجزء من مسؤوليتها تجاه حلف الناتو . ويمكن ان تكون هذه الاعمال الاميركية محددة بالاستخدام الميداني للأسلحة النووية ، ولكنه يمكن ان تتضمن ضربات نووية من مسرح العمليات ضد المدن السوفييتية او القوات العسكرية السوفييتية الموجودة في قواعد داخلية . ولا يحتمل ان تستخدم الولايات المتحدة الاميركية قواتها النووية الاستراتيجية قبل استخدامها للأسلحة النووية التكتيكية والموجودة في مسرح العمليات ، ومع ذلك فان هذا الخيار لم يسقط من قبل قط .

(١) - انظر الى سبيل المثال « تقرير وزير الدفاع الاميركي جيمس شليسينغر الى الكونغرس من ميزانية الدفاع لعام ١٩٧٥ والبرامج الدفاعية للاموام ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، ٤ آذار ١٩٧٤ - الصفحات ٨٧ - ٩١ ، وانتهوفن وسميت في « كم يكفيها من الاسلحة الاستراتيجية ؟ » .

وعموما فان السياسة النووية الاميركية تجاه اوروبا كانت دائما مرتبطة
بالسياسة النووية لحلف الاطلسي (الناتو) . وقد دعت استراتيجية الناتو
للضربات النووية الانتقامية المحتملة ، في حالة الاختراق التقليدي السوفييتي
الى اوروبا المركزية (الوسطى) . الذي لا يمكن احتواؤه بالوسائط التقليدية،
وتتضمن هذه الاستراتيجية - على سبيل المثال - خطط الرد النووي العام
حسب الاحتمالات الاخرى غير المحددة ، والتي تغطي بدون شك امكانية اندفاع
سوفييتي تقليدي كثيف في اوروبا الغربية (١) . اما بالنسبة للصراعات المحدودة
في المسرح الاوروبي ، فان القوات النووية الاميركية الموجودة في القواعد الامامية
والموضوعة تحت تصرف حلف الناتو ، تخضع لسيطرة مزدوجة ، ولا يمكن
استخدامها بدون موافقة الرئيس الامير ، ولكن الاستخدام المحدود لهذه الاسلحة
ضمن خطوط عريضة سيترك للقيادة العليا للقوات الحليفة في اوروبا . وبالمقابل،
وحسبما جاء في دراسة حديثة للكونفرس فان « مسؤولية تنفيذ الرد النووي
العام لحلف الناتو تقع على عاتق القوات الاستراتيجية الاميركية المتوضعة
خارج اوروبا » طالما ان مثل هذا العمل الكبير « لن ينفذ بالضربات النووية من
مسرح العمليات فحسب ، بل بالاشتراك مع تنفيذ « خطة العمليات المتكاملة
المستقلة » -لولايات المتحدة الاميركية (٢) .

وبغض النظر عن مسألة المصادقية ، فان الالتزام النووي الاميركي نحو
حلف الناتو ، يمكن ان يتعارض مع متطلبات الاستقرار الاستراتيجي مع الاتحاد
السوفييتي ويعيق التقدم المثمر في مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية.
وفد ينظر الى الالتزام الاميركي الواضح بالاستعداد لاستخدام القوات الاميركية

(١) - لقد شمل الالتزام الاميركي تجاه حلف الناتو دائما الاستخدام الاستباقي المحتمل
للالسحة النووية . ويمكن الرجوع بشأن ملخص الدور الاميركي في استراتيجية حلف الناتو
النووية ، الى « قضايا الامن الاميركي في اوروبا : تقاسم الاعياء والتزامات الاطراف بما يتعلق
بالاسلحة النووية » وهي موضوع تقرير اعدته اللجنة الفرعية للاتفاقات والالتزامات الامنية
الاميركية الخارجية ، التابعة للجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركية -
الكونفرس الثالث والتسعون - الجلسة الاولى (١٩٧٣) § .

(٢) - نقر المرجع السابق ، الصفحات ٢١ - ٢٢ .

الاميركية النووية الاستراتيجية والتكتيكية ، على انه يشكل سياسة تهديد اميركي للاتحاد السوفييتي . وقد يرد الاتحاد السوفييتي على ذلك بإجراء تعديلات معينة على خطته الدفاعية ، او ربما يحاول ان يستغل القوة النووية السوفيتية لاهداف سياسية . وبالإضافة الى ذلك فان توسيع اهداف الردع الاميركي قد يجعل الولايات المتحدة الاميركية ، اكثر ميلا الى تطوير قدرات الحد من الدمار والمضادة - لقوة وذات الطابع المؤدي الى عدم الاستقرار لقواتها الاستراتيجية ، او الى محاولة امتلاك شكل ما من التفوق الاستراتيجي ضمن قيود اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بغية تحسين الفعالية العسكرية لعقيدة الضربة - الاولى النووية وتقوية المصادقية السياسية للالتزامات الاميركية فيما وراء البحار . وبالتالي فان هذه السياسة تعيق مفهوم الاستقرار المتبادل ومبدأ السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

وبرغم نقاط الضعف المتعددة والمساوىء التي رافقت توسيع سياسة الردع الاميركية ، فقد كان صعبا ان تكتشف البدائل المفضلة . وبالرغم من مؤشرات عدم الارتياح والتوهم ، فلم يكن صرف النظر عن قيمة او فعالية الضمانات النووية كاداة للسياسة الخارجية الاميركية في العهد القادم ، عملا مقبولا او صالحا بشكل عام . ولاسباب تتعلق بالمصادقية والاستقرار ، فقد يكون من المرغوب به بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ان تستغني عن الدور الذي تلعبه قواتها النووية في الاسهام بالردع الموسع ، ولكنه لم يكن واضحا تماما ان التبدل في هذه السياسة سيكون مشمرا من الناحية العملية . ونظرا لتصاعد الضغط على ضرورة تخفيض القوات التقليدية الاميركية في اوروبا الغربية ، واستمرار عدم الرغبة لدى حلفاء اميركا في حلف الناتو ، بالاخذ على عاتقهم بناء القوة اللازمة للدفاع الموثوقة به ضد الهجمات السوفيتية التقليدية، فان التأكيد على استمرار الضمان النووي الاميركي لحلف الناتو قد يصبح اكثر ضرورة كهدف مستقبلي للسياسة الخارجية الاميركية مما كان عليه في الماضي ، وكان النجاح في التفويض حول التخفيضات المتبادلة في القوة مع دول حلف وارسو سيخفف من اثر سحب القطعات الاميركية ، كما ان اعادة تشكيل القوات التقليدية في حلف الناتو ستحسن فعاليتها بالرغم من تخفيض

مستويات القوة البشرية فيها ، ولكن العديد من المحللين اعتقدوا بأن الحاجة ستدعو الى القدرات النووية الاميركية في كلا الحالتين ، لتكملة الدفاعات غير النووية في اوروبا الغربية . ويمكن للقوى النووية الفرنسية والانكليزية الصغيرة العاملة بشكل مستقل او ربما بشكل مشترك ، في تجاوز التناظر التقليدي بين الشرق والغرب ، ولكنها لن تقدم بدائل حية لردع الاستراتيجي الاميركي ، لدى محاولة اجراء توازن بينها وبين القدرة النووية السوفيتية ، وبالتالي فليس ممكنا ابدا ان تخرج قوة نووية اوروبية من اي نوع الى حيز الوجود في العقد القادم (١) .

ان المحافظة على سياسة الردع الاميركي الموسع ليس مرغوبا بها فحسب ، ولكنها ممكنة أيضا . وحتى في مرحلة المساواة الحالية ، فانه يبدو معقولا ان يعتقد بان عدم اليقين المتصل باستخدام القوة النووية الاميركية سيردع الاتحاد السوفيتي عن مهاجمة اوروبا الغربية بالاسلحة النووية وسيمنع القادة السوفييت من التفكير الجدي بالعدوان التقليدي ضد دول حلف الناتو . ويجب ان يبقى الوضع الاستراتيجي الاميركي على امتداد الخطوط المشار اليها انفا - المعتمد على قوة ذات بنية قابلة للبقاء ومتنوعة ، مع بعض الخيارات للضربات المحدودة وغياب التخلف العددي الواضح - ذا مصداقية من الناحيتين العسكرية والسياسية . ومهما يكن من امر فان التحرك ، اما الى وضع استراتيجي اميركي في حده الأدنى او الى بناء قوات استراتيجية اميركية على نطاق واسع ، سيؤدي فقط الى تفاقم المسائل الامنية الاوروبية . اما اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والاتجاهات المستقبلية لتحديد الاسلحة الاستراتيجية الاميركية - السوفيتية ، فانها تتصل بمسألة سياسة الردع الاميركي الموسع وتشير عدة قضايا اساسية ضمن التحالف مع الناتو . وسوف تناقش هذه القضايا فيما بعد ، في الفصل السادس ، اثناء التعرض للسياسة الاميركية المتعلقة بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية .

(١) - يمكن الرجوع بشأن تحليل ممتاز لمظاهر التعاون النووي الاوروبي الى ايان سمارت في : المستقبل المشروط : « احتمالات التعاون الفرنسي - الانكليزي » - « اوراق ادلفي » رقم ٧٨ (لندن - معهد الدراسات الاستراتيجية البريطانية - تموز - ١٩٧١) .

ان دور القوات الاستراتيجية الاميركية بالنسبة لليابان يتمثل بتقديم الحماية الى طوكيو ضد الهجوم او التهديد الصيني او السوفييتي . ولا تلعب القوات الاستراتيجية الاميركية دورا عمليا في التعامل مع العدوان التقليدي الصيني ضد الارض اليابانية او اي منطقة اخرى في اسيا مثل تاوان مثلا . وحسب الخطط الدفاعية الحالية ، فان القوات الاميركية المعدة للحوادث المحتملة في اسيا ، يجب ان تكون قادرة - بالاشتراك مع القوات انخلفة ، على مواجهة كافة الاحتمالات ، دون اللجوء الى الاسلحة النووية . وتبقى فقط الحالة التي تلجأ فيها كوريا الشمالية الى تنفيذ هجوم كثيف ضد كوريا الجنوبية مع اشتراك على نطاق واسع للقوات الصينية ، حيث سيكون صعبا جدا التعامل مع هذا العدوان التقليدي بالقوات التقليدية وحدها ، وبالتالي فانه يحتمل في هذه الحالة ان يتم اللجوء الى استخدام الاسلحة النووية التكتيكية (١) .

وبالرغم من كون التهديدات النووية ضد اليابان ، بعيدة الاحتمال سواء من الصين الشعبية او الاتحاد السوفييتي ، فان الضمان الاميركي يشبع حاجة امنية ويخفض احتمال اتخاذ قرار ياباني مستقل عن امتلاك الاسلحة النووية . وكما جاء سابقا فان سياسة التوجه الردعي تجاه الصين ستكون كافية للتعامل مع المسائل الامنية التي يثيرها تنامي القوة النووية الصينية ، كما ان القدرة الاميركية لردع العدوان الصيني تتم تغطيتها بالسياسة الاستراتيجية الاميركية تجاه الاتحاد السوفييتي .

اما الجهود الموجهة لتقوية القدرة الاميركية المضادة - للقوة ضد الصين ، في محاولة لزيادة القوة الردعية الموسعة ، فلن تكون غير ضرورية ومثيرة لعدم الاستقرار في الظروف السوفييتية - الاميركية فحسب ولكنها ستعمل ايضا في الحد من التحرك باتجاه التعاون واستقرار العلاقات مع الصين الشعبية ،

(١) - يمكن الرجوع بشأن مناقشة السياسة الدفاعية الاميركية في اسيا ، مع التاكيد على دور الاسلحة النووية الى ايرل رينافال في « عقيدة نيكسون والتزاماتنا الاسيوية » مجلة الشؤون الخارجية العدد ٤٩ (كانون الثاني ١٩٧١) الصفحات ٢٠١ - ٢١٧ .

وسوف يؤدي ذلك ، بدوره ، الى موقف متوتر في آسيا يمكن ان ينسف عمليا الثقة بالارتباطات الامنية الاميركية ، وربما تدفع باليابان وبدول اخرى في المنطقة الى اتباع سياسات مستقلة تجاه الصين - سواء عبر البناء العسكري او الوسائل الاخرى . ولعل الاخذ بسياسة مفايرة نحو الصواريخ المضادة للصواريخ الصينية سيؤدي الى نقض معاهدة المنظمة للصواريخ الباليستكية التي تمنع نشر الدفاعات الصاروخية في كافة انحاء البلاد . وهكذا اذا وضعت طوكيو الضمان النووي الاميركي في موضع تساؤل في المستقبل ، فانه يحتمل ان يكون اهتمامها متصلا بالسياسة العامة الاميركية نحو اليابان والصين اكثر من ارتباطه بتفاصيل العقيدة الاستراتيجية الاميركية او بنشر الاسلحة .

واما على المستوى العالمي الاكثر شمولاً ، فقد لا يبدو من الحكمة في شيء ان نساوم على الدور الموسع لقواتنا الاستراتيجية ، طالما ان مظلتنا النووية تسهم في الامن الاميركي وفي الاستقرار العالمي بدعم هدف عدم انتشار الاسلحة النووية . وعموما فان القرارات المتعلقة بالقوى النووية المستقبلية ، قد تكون اقل تأثيراً بتطورات القوة الاستراتيجية الاميركية وبالميزان الاستراتيجي منها بالسياسة الخارجية العامة ، وبحالة امننا ونفوذنا . وبالرغم من ذلك ، فان اتباع سياسة الاسلحة الاستراتيجية المذكورة انفا ، سيجعل القوات الاستراتيجية الاميركية ذات دور كبير في منع انتشار الاسلحة النووية . اما السياسات المتطرفة في اي اتجاه - سواء تمثلت ببناء دراماتيكي للتسليح الاميركي الذي يهدد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية او بتخفيض كبير احادي الجانب في القدرات الاستراتيجية الاميركية - فانها قد تضعف مصداقية الضمانات الاميركية وتزيد الدافع لدى الدول الاخرى في تطوير ترساناتها النووية الخاصة بها . ان الضمانات النووية تحمل طابع الضعف والمغامرة ، ومع ذلك فقد لا يكون للولايات المتحدة الاميركية في العديد من الحالات ، خيار بالاً تستمر في المحافظة على وضع متناقض يتمثل بكونها مستعدة للمخاطرة بحرب نووية استراتيجية بغية ردع الهجمات او التهديدات النووية الاجنبية والاسهام في تخفيض احتمال حدوث النزاعات التي قد تصعد الوضع الى

المستوى النووي ، ولمنع الاخطار الناجمة عن ازدياد عدد الدول ذات التسليح النووي .

تخفيض حجم الاستخدام النووي :

وبنفس الوقت فان مساوىء سياسة الردع الاميركي الموسع لا يمكن تجاهلها ، كما ان احد الابعاد الهامة للسياسة الاستراتيجية الاميركية يجب ان يتمثل في محاولة الاقلال الى الحد الأدنى من هذه المساوىء . ويجب ان يتم الاعتراف بأن الاستقرار الاستراتيجي نفسه ليس ضمانة لعدم نشوب حرب نووية في زمن التوتر ، او عبر تصعيد النزاع التقليدي . وبغية خفض احتمال استخدام الاسلحة النووية ، فعلى الولايات المتحدة الاميركية الا تضبط قواتها الاستراتيجية فحسب ، بل يجب عليها أيضا ان تعير انتباهها الى البنية العامة لوضعها الدفاعي ، واذا حانقت الولايات المتحدة الاميركية على قوات تقليدية قوية ، فقد يمكنها ان تنظم وضعا دفاعيا يخدم مصالحها فيما وراء البحار ، عبر خفض التأثيرات المتنوعة على الميزان الاستراتيجي الاميركي - السوفييتي ، وتجنب الانتكاسات القاسية على التقدم اندي انجز في تحسين العلاقات الاميركية - الصينية ، والخفض الى الحد الأدنى لاحتمال اضطرار الرئيس الاميركي لان يواجه قرارا عملياتيا عن استخدام الاسلحة النووية .

ومهما يكن من امر ، فان اتجاهات الدفاع المستقبلية قد تجعل الولايات المتحدة الاميركية تميل نحو اعطاء الاسلحة النووية دورا اكبر في الردع الموسع . واذا تم تخفيض القوات التقليدية الى حد كبير بغية خفض الانفاق الدفاعي ، فان التوازن سيتبدل بين القدرات النووية وغير النووية الاميركية . ويمكن لمخططي الدفاع ان يعتمدوا بشكل متزايد على الاسلحة النووية التكتيكية الحديثة لتلبية المتطلبات الامنية الاميركية فيما وراء البحار ، اذا لم يعمل صانعو القرارات السياسية الاميركية على خفض مجالات التزامات الولايات المتحدة الاميركية نحو حلفائها ، او اذا لم يعتمد هؤلاء الحلفاء الى ملء انشغرة بالقوات التقليدية (١) . وكان يمكن ان تؤدي طلبات الكونغرس الى خفض كبير احادي

(١) - انظر والتر بينكوس في « جيل جديد من الاسلحة : لماذا العدد الزائد من صواريخ نيكس لأ » في الجمهورية الهندية - ٩ شباط ١٩٧٤ - الصفحات ١٤ - ١٦ .

لجانب للقوات الاميركية التقليدية في اوروبا ، بالرغم من المعارضة القوية للشرع التنفيذي . وفي هذه الحلة ، يمكن لحلف الناتو ان يلجأ الى سياسة الاعتماد الكلي على الاسلحة النووية التكتيكي في الدفاع ، والى القاء انعبء الاكبر من المسؤولية على عاتق القوات الاستراتيجية الاميركية في تأمين الردع ضد سلسلة الاعمال العدوانية السوفيتية المحتملة . ومن الممكن ايضا ان تتحول الولايات المتحدة الاميركية الى سياسة التوجه - النووي في شمال شرق اسيا ، اذا جرى تخفيض القوات الاميركية التقليدية ، في هذه المنطقة . ونظرا للتفوق النووي الاميركي على الصين الشعبية ، فان هذه الاستراتيجية قد تضرب بعض صانعي القرارات السياسية كخيار مفر يعود الى الاعوام الاولى من الخمسينات ، عندما كانت الولايات المتحدة الاميركية تملك امكانية الضربة الاولى ضد الاتحاد السوفيتي وكانت الصين دولة غير نووية ، ولكنها متحالفة مع الاتحاد السوفيتي (١) .

ليست الولايات المتحدة الاميركية بحاجة لاعادة تحقيق التفوق الاستراتيجي على الاتحاد السوفيتي بغية تبنى سياسة الاعتماد على الاسلحة النووية . ويجب ان نذكر بان عقيدة الانتقام الكثيف لاعوام الخمسينات كانت تعتمد اساسا على التفوق النووي ، ولكن الولايات المتحدة الاميركية استمرت في المحافظة على سياسة الاعتماد على الاسلحة النووية حتى بعد ان رفض ايزنهاور التفوق لصالح الكفية . وكما كان الامر في اعوام الخمسينات ، فان الرغبة الاميركية للمغامرة بكارثة نووية للدفاع عن المصالح الاميركية كانت ممكنة الاستخدام لتبرير الاستراتيجية ذات التوجه - النووي ، حتى في حالة الدمار المضمون المتبادل والمساواة الاستراتيجية .

ومهما يكن من امر ، فان كافة الاعتراضات التي اثيرت ضد عقيدة الانتقام الكثيف منذ عقدين من الزمن ، لا تزال صالحة بشكل او بآخر اليوم . ذلك ان اي استخدام للاسلحة النووية سوف يبقى غير عملي ، كما ان الوضع ذا

(١) - يمكن الرجوع بشأن اهتمام الكونغرس بخفض القطعات الاميركية في اوروبا الى وثائق جون نيوهاوس واخرين عن « القطعات الاميركية في اوروبا ، التكاليف ، والخبرات » (مؤسسة بروكينغز ، ١٩٧١) .

التوجه - النووي سوف يستدعي اكثر مما يردع الاعمال العدوانية التي تشمل استخدام الاسلحة التقليدية . وبالإضافة الى ذلك ، فما ان تبدأ إحدى الازمات مثلا حتى يصبح الرئيس الاميركي وجها لوجه امام خيار تقديم التنازلات او التهديدات النووية . واذا حددت الخيارات الاميركية ، فان السياسة ذات التوجه - النووي تستطيع ان تفرض الاستعداد المبكر للأسلحة النووية ، مما يزيد في احتمال التصعيد السريع الى حرب نووية استراتيجية . وبالرغم من ان الازمات الحادة قد لا تنتهي بالضرورة الى تراشق متبادل استراتيجي ، فانه من غير المرغوب به ان تطور سياسة دفاعية تعمل بدورها على زياده هذه الامكنية . وربما يؤدي النصرف المنطقي والعقلاني في الازمات الى تخفيف هذا الخطر الى الحد الأدنى ، ومع ذلك فلا يجوز ان ننسى ان الحروب تنشأ غالبا بسبب سوء التقدير او الاعمال الطائشة .

وطالما ان الاتحاد السوفييتي استطاع ان يحقق المساواة الاستراتيجية ، فان استراتيجية التأكيد على استخدام السلاح النووي في اوروبا ستصبح اكثر خطرا واقل جدوى في المستقبل مما كانت عليه في الماضي . وبالإضافة الى ذلك فان السياسة الدفاعية الاميركية ذات التوجه - النووي ستعمل على تخفيف الحافز الاوروبي لبناء قوات تقليدية اكبر ، كما ستضعف فرص تحقيق اتفاقيات للسيطرة على الاسلحة النووية في اوروبا ، وعموما ، فان هذه السياسة ستسير في اتجاه معاكس لسياسة الوفاق في اوروبا الوسطى . وفي آسيا ، حيث يركز الوضع العسكري الاميركي على القوات النووية اكثر منه على القوات التقليدية ، سيعاني من المصادقية بسبب ترسانة بكن النووية الصغيرة فعلا ، والتي تتنامى تدريجيا . وعموما فان هذه السياسة سوف تزيد من حدة عوامل المغامرة ، وتقف في سبيل تحسين العلاقات بين واشنطن وبكين ، كما تزيد من احتمال اتخاذ اليابان لقرار بشأن تطوير الاسلحة النووية .

ولهذه الاسباب ، سيكون مفضلا ان تحاول الولايات المتحدة الاميركية انقاص - وليس زيادة - اعتمادها على الاسلحة النووية . وبالتالي فان السياسة الدفاعية الاساسية ، التي كانت تجسد مفهوم الرد المرن خلال

الاعوام الاولى من الستينات ، والتي تدعو لقدرات تقليدية محسوسة بالإضافة الى ان القوات النووية القوية ، تبقى الاسلوب المفضل ، اذا ما رغبت الولايات المتحدة الاميركية ان تحافظ على التزاماتها الامنية الواسعة دون الاخلال بالميزان الاستراتيجي ، الذي يؤدي الى انتشار اوسع للأسلحة النووية ، او يقوي - دون مبرر - خطر نشوب الحرب النووية . وحتى اذا لم تستطع الولايات المتحدة الاميركية ان ترفض كليا خيار "الاستخدام الاستباقي للأسلحة النووية في اوروبا ، او في شمال شرق اسيا ، فانها تستطيع على الاقل ان تحافظ على قدرات تقليدية كافية لتأمين ردع مصداقي ضد العدوان على كافة المستويات . وبالرغم من ان السياسة المقترحة سوف تبدو وكأنها بحاجة الى اتفاق دفاعي متزايد ، فان بعض التقديرات تشير الى ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تجري تخفيضات متواضعة في الانفاق السنوي على القوات ذات الهدف العام ، وتظل قادرة ايضا على دعم الخيار غير النووي الذي يمكن الاعتماد عليه (١) . ومهما يكن من امر ، فان فوائد الاستقرار النووي الاكثر حدة ، سوف تستحق الثمن اللازم للمحافظة على قدرات تقليدية قوية .

ففي ظل هذه السياسة الدفاعية الاساسية ، وبغية انقاص الدور البارز للأسلحة النووية في الوضع الدفاعي الاميركي ، فان القوات النووية التكتيكية والاستراتيجية ستوجه مبدئيا لتحقيق الردع اكثر منها لتنفيذ مهمة حربية ، تعتمد على عوامل تخطيط - القوة الاستراتيجية التي سبق لها ان نوقشت في مكان آخر من هذا الكتاب . وان وضعنا نوويا من هذا النوع ، معدا لان يكون قويا لا استفزازيا ، سيدعم الردع ويقلل الاخطار النووية ، كما يقدم المرونة في استخدام الاسلحة النووية اللازمة لتقوية الاستقرار ويؤمن للرئيس الاميركي مجالا حذرا من الخيارات .

(١) - يشير احد التقديرات المحافظة الى ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تحافظ على وضع دفاعي تقليدي يعتمد عليه ، مع اجراء تخفيض في حدود ٣ - ٥ مليار دولار على الانفاق الدفاعي للقوات ذات الهدف العام . انظر ادوارد فرايد واخرين في : « وضع الافضليات القومية : ميزانية ١٩٧٤ » (مؤسسة بروكينغز - ١٩٧٣) الصفحات ٢٦٥ - ٢٧٢ .

كان على الولايات المتحدة الاميركية ان تعمل - في ضوء الوضع المقترح - على ضبط بياناتها السياسية ونشاطاتها الدبلوماسية بحيث يتم الحد من دور الاسلحة النووية . وتذكر - مثلا - ان المسؤولين الرسميين كانوا يتجنبون اشارة الاهتمام الى الاختلافات في ميزان القوى الاميركية - السوفيتية ، ويمتنعون عن المغالاة في تقدير الاخطار الناجمة عن التهديد السوفيتي او عن مسائل المساواة النووية . وبالإضافة الى ذلك فان عقائد تحديد الاهداف التي تعكس الاعتقاد بأن القوات النووية يمكن ان تستخدم بفعالية للاهداف العسكرية او السياسية ، ستصبح ذات أهمية اقل ، طالما ان الاخذ بعين الاعتبار للطابع العملي الذي تتسم به الحرب النووية المحدودة او للاستخدام القسري للقوة النووية ، يمكن ان ينظر اليه كتهديد قد يزيد بدوره من احتمال استخدام الاسلحة النووية . اما المحافظة على وضع دفاعي تقليدي قوي والخفض المتعمد لأهمية القوة النووية ، فانه سيساعد الولايات المتحدة الاميركية في خفض قيمة الدور النووي في الشؤون العالمية ، بينما يمكن الاستفادة من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والمناقشات الاخرى في تطوير الترتيبات المتعددة الجوانب في هذا الاتجاه . واذا نجحت هذه الاستراتيجية ، فستعمل على خفض خطر نشوب الحرب النووية ، وتسهم في خدمة هدف عدم انتشار الاسلحة النووية ، كما تؤدي الى تفهم اكثر شمولاً لاتفاقات السيطرة على الاسلحة النووية ، محلياً وعلى المستوى الاستراتيجي .

هـ - البدائل للدمار المضمون المتبادل :

بدأت جماعة من المحللين في السنوات الاخيرة ، تشير التساؤل حول ضرورة العلاقة الاميركية - السوفيتية المتعلقة بالدمار المضمون المتبادل والرغبة في استمرارها ، مشيرة بشكل خاص الى اراء معارضي هذه العقيدة (١) . وبالرغم من ان معاهدة موسكو حول تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، بدأت وكأنها تعبر رسمياً عن فلسفة الدمار المضمون المتبادل ، فان هؤلاء

(١) - كان د. ج. بيرثان احد النقاد الاوائل لعقيدة الدمار المضمون المتبادل . وكان بين النقاد الاخرين كل من لويس س. بون وميكائيل م. ماي وفريد س. ايكلي ولارتن ج. بيلي .

الخبراء اكدوا على ضرورة الاخذ بعقائد نووية بديلة ، والتفتيش عنها فورا ، طالما انه توجد مشكلات كبرى متعلقة بقبول الدمار المضمون المتبادل كحل دائم . ونظرا لان هذه المناقشات تمثل تحديا جوهريا للحكمة التقليدية التي وجهت السياسات الاستراتيجية الاميركية ، فانها يجب ان تدقق باعتناء قبل تحديد اتجاهات السياسات المستقبلية .

الانتقادات والمقترحات :

كان اولئك الذين تساءلوا عن مفهوم « الدمار المضمون المتبادل » قد قدموا سلسلة من الاعتراضات ليظهروا فيها استحالة^(١) . وقد بدؤوا بتسليط الضوء على هشاشة نظام الدمار المضمون المتبادل بالاشارة الى انه بالرغم من افضل التحضيرات والسياسات ، فان الردع قد يفشل فعلا - واذا لم يكن ذلك عبر الاستخدام المتعمد للأسلحة النووية فربما عبر سوء التقدير او الاعمال غير المعقولة ، او بالاطلاق العرضي ، او غير المسموح به من قبل اي من القوتين العظيمين او من قبل دولة صغيرة اخرى . وفي هذه الحالة فان القوى والعقائد المعدة لابقاع الدمار المضمون والسماح للخصم بالمحافظة على قدرة مماثلة ، ستؤدي - كما يرى البعض - الى دمار كثيف للمجتمعات مع احتمال ضعيف او معدوم للحد من هذا الدمار . ويدعى ايضا معارضو هذه العقيدة السائدة بأن التهديد بالدمار المضمون كان دائما بشكل ردعا غير فعال وغير ذي مصداقية ، وقد اصبح اقل تأثيرا ايضا في مرحلة المساواة الحالية التي يمكن ان يحدث فيها افناء متبادل فقط . ونظرا لان عقيدة الدمار المضمون المتبادل في شكلها الحرفي تستثني قدرات الرد الانتقائي ، فان النقاد يتساءلون ايضا عن فائدة التهديدات المضادة - للسكان الكثيفة في ردع الضربات المحدودة وفي تأمين الضمانات النووية .

يتساءل العديد من المحللين ، في اتباعهم لخط معائل في التعليل - عن مدى

(١) - يمكن الرجوع بشأن النقد المقنع للدمار المضمون المتبادل الى فريد ايكلي في « هل يستطيع الردع النووي ان يستمر طوال هذا القرن ؟ » في مجلة الشؤون الخارجية العدد ٥٢ (كانون الثاني ١٩٧٣) الصفحات ٢٦٨ - ٢٨٥ .

صحة الفرضية ،التي يدعمها اغلب العاملين في حقل السيطرة على السلاح ،
والقائلة بأن السير خلف تحقيق قدرات الحد من الدمار سيعمل اوتوماتيكيا
على اضعاف الردع . ويدعون انه ليس من الضروري ان نحافظ على ترسانات
هائلة من الاسلحة القادرة على ايقاع الدمار نستطيع تحقيق ردع فعال . واذ
يلاحظ هؤلاء المحللون بأن الحد من الدمار - كهدف تقليدي للسيطرة على
الاسلحة - كان قد سوي بشكل قاس لصالح فكرة منع الحرب ، فأنهم يرتؤون
بأن البدائل للدمار المضمون قد تستطيع ابعاد شبح الحرب النووية الكارثية
دون ان يزيد بالضرورة احتمال عدم استخدام الاسلحة النووية . ويسير هذا
الوضع بعكس اتجاه النقاشات المضادة للاعتماد الزائد على الخيارات المرنة ، او
تطوير القدرات المضادة - للقوة التي سبق ان اشرنا اليها من قبل .

واخيرا فان النقاد يقدرّون بشكل اقل من اللازم الطابع غير الاخلاقي
المحض للعقيدة التي تقر شرعيا هدف احتجاز عشرات الملايين من المدنيين
كرهائن ، وتؤكد على الذبح الكثيف للسكان اذا كان على الحرب النووية ان
تقع ، وتعطي القادة السياسيين القوة التي تسبب مثل هذه الكوارث . ويرى
البعض ، ان الامور تصبح اسوأ عبر استمرار هذه السياسة الحالية الذي
يؤدي الى تجميع الاسلحة المعدة للدمار الشامل ، والى اثاره سباق التسلح ،
عندما يحاول كل طرف ان يمنع الطرف الآخر من تهديد قدرته في الدمار
المضمون . وبلاضافة الى ذلك ، فان التهديدات المضادة - للسكان والزيادات
المستمرة في القدرة على تنفيذها ، تؤدي الى خلق التوتر وعدم الثقة بين
الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية . وفي الواقع فان ثمة تأكيدا على
ضرورة التمييز بين قبول الدمار المضمون المتبادل كاحدى حقائق الحياة
السيئة والتي لا يمكن تجنبها في العصر النووي وبين تقوية هذه الظاهرة في
القرارات المتعلقة بالاسلحة وفي العقيدة الاستراتيجية واتفاقات السيطرة
على الاسلحة . واذا جرى البحث بحرية عن هذه البدائل ورفضت العقائد ،
فان التطورات التقنية والعقائدية المستقبلية يمكن ان تجعل من الممكن استبدال
الدمار المضمون بمفهوم آخر ذي معنى سياسي وافضلية اخلاقية وفعالية
كبيرة .

ومن هنا اقترحت الاستراتيجيات التي تعمل على خفض الى الحد الأدنى ، او على التجنب الكلي لمساوىء الدمار المضمون المتبادل . ولعل الاسلوب الاكثر وضوحا لهذه المسألة يكمن في تنفيذ هدف نزع السلاح النووي ، الذي كان لا يزال قائما منذ زمن طويل . ومهما يكن من امر ، فان منتقدي الدمار المضمون المتبادل ينظرون الى الالفاء التام للأسلحة النووية كهدف غير عملي وربما غير مرغوب فيه . وهكذا فقد ارتأى هؤلاء ثلاثة بدائل ممكنة هي :

١ - تخفيض الأسلحة الهجومية .

٢ - بناء دفاعات على نطاق واسع .

٣ - استخدام استراتيجية « المدن خارجا » .

تخفيض الأسلحة :

ان البديل الاكثر واقعية للدمار المضمون المتبادل - وبغض النظر عن نزع السلاح النووي - يدعو لاجراء تخفيضات محسوسة في مركبات الايصال الاستراتيجية - سواء من قبل الولايات المتحدة الاميركية لوحدها ، او بموجب اتفاقية ثنائية الجانب اميركية - سوفيتية . ويرى بعض الخبراء انه يفضل استبدال القدرات الزائدة في ايقاع الدمار لقوى الدمار المضمون الحالية ، بقوى ردع دنيا لا يزيد تعدادها عن بضع مئات من الصواريخ غير المعرضة للاصابة ، تتوضع على متن غواصات وتكون معدة للانتقام المضاد - للمدن ، حيث يمكنها ان تؤمن ردعا كافيا ضد الهجمات النووية . ومهما يكن من امر ، فلا يبدو محتملا ان ايا من الاتحاد السوفيتي او الولايات المتحدة الاميركية سيتحرك منفردا نحو امتلاك قوة ردع دنيا ، وبالتالي يظل احتمال التخفيضات الحادة المتبادلة خلال محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية غائما . ويعود السبب في ذلك الى ان القوى العظمى تخشى ان يصبح الردع ضعيفا فيما لو لجأت الى تخفيض محسوس في القدرات الانتقامية ، حيث يمكن لاحد الاطراف مثلا ان يبطل مفعول قوة الردع الصغيرة لدى الطرف الآخر ويستغل تفوقه الاستراتيجي بسهولة اكبر لتحقيق اهداف سياسية او عسكرية .

واذا حدث ، صدقة ، ان غير الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة
الامريكية استراتيجيته بحيث تسمح بالتفاوض حول تخفيضات محسوسة
في مستوى القوات ، فاتهما سيبقيان بحاجة ماسة لحل مسائل صعبة متصلة
بالتحقق . وفي هذه الحالة - وحتى اذا تم التقدم في تطوير اوضاع ردعية
دنيا مستقرة ويعتمد عليها ، فان المسائل المتعلقة بالدمار المضمون المتبادل ،
سوف تخفف ولن تُلغى كليا . وعموما فان التخفيضات الحادة جدا فقط في
القوات الهجومية ستقل بشكل محسوس من قدرة الاسلحة النووية
الاستراتيجية في ايقاع الدمار . وان اطلاق قوة ردع دنيا مؤلفة من مائة صاروخ
ضد المدن سيكون قادرا على ايقاع عشرات الملايين من الضحايا ، ومع ذلك
فان خطر الاطلاق العرضي او غير المسموح به سيظل قائما دون اي نقص .

التأكيد على الدفاع :

يعرف البديل الثاني المقترح للدمار المضمون المتبادل ، الذي قدمه بعض
المحللين بأسلوب « التأكيد على الدفاع » ، حيث ستعتمد الولايات المتحدة
الامريكية الى نشر الدفاعات الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستكية على
نطاق واسع ، في محاولة لان تخفض الى حد مقبول قدرة الاتحاد السوفييتي
في ايقاع الدمار بها^(١) . وبنفس الوقت فان الولايات المتحدة الامريكية سوف
تمارس قيودا على قواتها الاستراتيجية الهجومية ، عاملة على خفض قدرة
ايقاع الدمار لقواتها الانتقامية الى ما يعادل تقريبا القدرة المماثلة للاتحاد
السوفييتي نفسه .

تمثل خلفية هذا الوضع بالاعتقاد بأن الردع لا يعتمد بالضرورة على قدرة
ايقاع مستوى عال ومحدد من الضحايا في الاتحاد السوفييتي ، ولكنه سيعمل
بشكل فعال طالما ان هذا الاخير لا يستطيع ايقاع دمار في الولايات المتحدة
الامريكية اكبر مما يتلقاه في ضربة انتقامية . ويرى مؤيدو هذه الفكرة ان
تكنولوجيا الدفاع الصاروخي المضادة للصواريخ الباليستكية يمكن ان تطور

(١) - انظر : د. ج. برينان في : قضية الدفاع الصاروخي - مجلة الشؤون الخارجية -
العدد ٤٧ (نيسان ١٩٦٩) - الصفحات ٤٣٣ - ٤٤٨ .

لتجعل هذه الاستراتيجية واقعا ، وبتكاليف مساوية لتكاليف انشاء قوة دمار مضمون متقدمة . ويؤكد هؤلاء ايضا بأن الاتحاد السوفيتي يمكن ان يكون - بالرغم من موافقته على خطر الصواريخ المضادة للصواريخ التي تنشر في كافة ارجاء البلاد - متعاطفا مع الفكرة التي تعكس اهتمامه التقليدي في الدفاع . وهكذا وعوضا عن الرد على الجهود الاميركية الهادفة الى الحد من الدمار كما جرى التنبؤ بها ، حسب اسلوب « الفعل ورد الفعل » . فان موسكو قد تلجأ ببساطة الى منافسة الولايات المتحدة الاميركية في نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية . وكوسيلة عملية لزيادة فعالية وضع التأكيد على الدفاع ، فقد اقترح وجوب ادخال تعديلات على اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لتسمح ببناء أنظمة دفاع صاروخي مضادة للصواريخ الباليستكية لحماية السكان لدى كلا الطرفين على ان يترافق ذلك بوضع قيود متبادلة على القوات الهجومية .

وحتى اذا كان الطرفان راغبين في التعاون من اجل التحرك باتجاه « التأكيد على الدفاع » عبر التعديلات الضرورية على معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، فان المسائل العملية التي يترتب عليهما ان يواجهانها تشير الى انه ليس من الحكمة في شيء ان يتبعنا هذا الاسلوب . ثم انه سيكون صعبا جدا ، ان يتم نشر الانظمة المضادة للصواريخ ، مع اقتران ذلك بالقدرات الهجومية ، مما سيعطي لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية قدرات متماثلة في ايقاع الدمار والحد منه على حد سواء . اما القدرات غير المؤكدة للانظمة الدفاعية ، فتضطر كل طرف على ان يكون محافظا ، ويخشى عدم التوازن في قدرته النسبية المتصلة بالدرمار المضمون . وسوف يكون ثمة اهتمام بأن احد الطرفين قد يستطيع ابطال مفعول القدرة الانتقامية لخصمه بتحسين الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية والمحافظة على قوة انتقامية . وفي هذا المجال ، يمكن للتقدم التكنولوجي الحالي او المستقبلي ان يحدث بسهولة اخلافا في ترتيبات التأكيد على الدفاع ويؤدي بالتالي الى زيادة التوتر وسرعة اعادة التسليح الهجومي او الاخذ بعين الاعتبار لهجمات الضربة - الاولى الاستباقية . ويمكن ايضا لانظمة التحقق (التفتيش) - الموافق

عليها - ان تساعد في ذلك ، ولكنها لا تستطيع ان تخفف بشكل محسوس من سلبات هذه المسائل . ولا يمكن التحقق من فعالية الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية بالتفصيل ، كما لا يمكن ان تراقب التحسينات الكمية في الانظمة الدفاعية او الهجومية بشكل كاف (١) . وان البحث عن الانظمة ذات الهدف المزدوج من نوع الصواريخ المضادة للصواريخ ، والصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ABM-ICBM ، يمكن ان يختلف مشكلات تحقق خاصة .

ولعل احدى المقارقات تكمن في انه كلما كان المستوى المرغوب به للحد من الدمار منخفضا ، كلما ازدادت حساسية الميزان الناتج بالنسبة للانتهاكات المحتملة لاتفاقية التأكيد على الدفاع ، طالما انه حتى الفوائد الصغيرة تستطيع ان تؤثر بشكل كبير على تغير القدرة النسبية للطرفين في ايقاع الدمار ، في الحالات التي تكون فيها مخزونات القوة الهجومية منخفضة ، ونشر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية منفذ بدرجة عالية . اما ما يجعل الامور اسوأ ، في حالة نشر الانظمة المضادة للصواريخ في كلا الطرفين ، فيتمثل في عدم تمكن اي منهما من استخدام الخيارات الاستراتيجية الانتقامية . وسوف يضطر اسلوب التأكيد على الدفاع كلا الدولتين على استخدام قدراتهما الاستراتيجية بكثافة ، لاختراق هذه الانظمة الصاروخية الدفاعية للخصم ، بمجرد فشل الردع . واذا لم تعمل الانظمة الدفاعية عندئذ كما هو متوقع ، فان النتيجة يمكن ان تتمثل بدمار في كلا الطرفين اكبر مما هو محتمل فيما لو توفرت خيارات الرد المحدود ، واذا لا يملك اي منهما الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية .

واخيرا فانه ليس واضحا ، فيما اذا كانت انظمة « التأكيد على الدفاع » ستعمل على خفض الدوافع لدى الدول الاخرى في امتلاك الاسلحة النووية . وفي الواقع فانه يمكن ان تكون لها تأثيرات معاكسة بخلقها وضعا تهيمن فيه

(١) - يمكن الرجوع بشأن تحليل ممتاز لبرامج الاستخبارات التقنية في الولايات المتحدة الاميركية الى تود غرينوود في « الاستطلاع والسيطرة على السلاح » في مجلة Scientific - American - شباط ١٩٧٢ الصفحات ١٤ - ٢٥ .

القوى العظمى . وعلى اية حال فليس ثمة سبب للشك بأن الردع سيعمل ضد الدول الصغرى ، وبالمقابل فلا يوجد سبب ايضا للاعتقاد بأنه حتى الدفاعات الصاروخية على نطاق واسع لن تمنع دولة صغيرة من محاولة ايقاع بعض الدمار النووي على احد القوتين العظميين او على كلاهما عبر التشويش الخداعي على الشاشات الدفاعية لهذه القوة العظمى . ان الاعتماد على الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية للدفاع ضد الاطلاقات او الهجمات العرضية او غير المسموح بها لدول اصغر ، لا يزال موضع تساؤل ، وان اي كسب في هذا المجال سيتم تجاوزه بعوامل المخاطرة والتكاليف اللازمة لاسلوب التاكيد على الدفاع . ويدعي بعض الخبراء بأن خطر التفجير العرضي او اطلاق اي نظام (صاروخ - طائرة ...) مضاد للصواريخ الباليستكية يمكن ان يكون اكثر خطورة من خطر الاطلاق العرضي لصاروخ هجومي .

خيارات « المدن خارجا » :

ان البديل الثالث المقترح للدمار المضمون - خلافا لمفهوم استخدام خيارات الضربة المحدودة كوسيلة مكاملة للدمار المضمون - سيعكس الافضليات عبر تأكيد « بالدرجة الاولى على فلسفة « المدن خارجا » او تحاشي المدن (١) . وقد يبدو من الصعب ان نهمل الفرق بين اضافة الخيارات المرنة الى الدمار المضمون والتفتيش عن بدائل لهذا الدمار المضمون باعادة النظر في خطط تحديد الاهداف بغية تحاشي المدن . ومع ذلك ، وبرغم امكانية اعتبار هذه هذه القضية على درجة ما من الاهمية ، فان اي تحول مادي محسوس عن سياسة الردع المعتمدة على ايقاع خسائر سكانية بضربات انتقامية كثيفة ضد القواعد الصناعية والمراكز المأهولة بالسكان السوفيتية ، سيمثل تعديلا هاما في المتعلقة الاستراتيجية الاميركية - حيث سيؤثر هذا التعديل على القرارات المتعلقة بمستوى وانواع القوات وباجراءات وخطط تحديد الاهداف . وفي الواقع فان هذه الاعمال الداعمة لاسلوب « المدن خارجا » تقوي الامل بان

(١) - انظر - مثلا فريدايكل في « هل يستطيع الردع النووي ان يستمر خلال هذا القرن ؟ » حيث يتم التركيز على مفهوم « المدن خارجا » .

الدمار المضمون سوف يتلاشى كعقيدة عملية ، وبأن القوات الاستراتيجية سيخطط لها مع استبعاد هذه الوظيفة من الذهن وان بديلا حقيقيا للدمار المضمون يمكن ان يطور . وبغية تسهيل هذا الهدف البعيد المدى ، فقد اقترح انه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تناقش - بالاضافة الى تعديلها لسياساتها الاحادية الجانب - مسألة بدائل الدمار المضمون المتبادل مع الاتحاد السوفييتي وان تبحث صيغة مستقبلية جديدة لاتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية حول هذه الفرضية المعدلة لخيار « المدن خارجا » .

ستحافظ الولايات المتحدة الاميركية ، في ظل هذا الاسلوب المقترح ، على قوة غير معرضة للاصابة وقادرة على تدمير المدن ، ولكن التأييد على خيار « المدن خارجا » ، كما يدعى البعض ، سيجعل كلا الطرفين راغبين في تحاشي الهجمات على المراكز السكانية ، اذا ما نشبت الحرب النووية . يرى فريد ايكلي في تحليل له لعقيدة « المدن خارجا » : « ان القدرة التقنية لتدمير المدن ، لا يمكن الفاؤها لسوء الحظ . وسوف يجعل هذا الخطر الدائم بدء الحرب النووية يبدو كنوع من العمل الخطر الى درجة مرعبة ، من وجهة نظر المخطط الحذر . ولكن هذا الترتيب الاستراتيجي الجديد سوف يقوى الميل الى تجنب القتل الشامل ، اذا ما اندلعت نيران حرب نووية ، وذلك بالمقارنة مع الاستراتيجية الحالية التي تجنب لان تفعل ذلك » (١) .

لن يتعرض الردع لان يصبح ضعيفا اذا ما جرى مثل هذا التحول في تحديد افضليات الاهداف ، طالما ان التهديدات بتدمير وسائل شن الحرب ستمنع بدء الصراعات ، الامر الذي يؤكد الحاجة الى استخدام التهديد بتدمير المدن في هذا المجال .

وبغية دعم هذه السياسة المقترحة ، فلا بد من تطوير امكانية تقنية تمكن القوات الاستراتيجية النووية من تدمير الوسائل العسكرية والصناعية والخاصة

(١) - فريد ايكلي في فقرة طويلة من مقاله في مجلة الشؤون الخارجية « هل يستطيع الردع النووي ان يستمر خلال هذا القرن ؟ » وايضا في مناقشة عن السياسة الخارجية والسيطرة على السلاح جرت في كاليفورنيا - الصفحة ٢٨ الملاحظة ٢٢ .

بالنقل لدى الخصم دون احدث حجم اضافي كبير من الضحايا في السكان المدنيين . وقد يتضمن ذلك تحسينات في القيادة والسيطرة وفي امتلاك رؤوس حربية دقيقة و « نظيفة » وذات عيارات صغيرة . وليس واضحا فيما اذا سيكون امرا حيويا ان يتم امتلاك قدرات مضادة - للقوة تسمح بتدمير الاهداف الصعبة ، ولكنه طالما ان مواقع الصواريخ تبقى جزءا من الاهداف العسكرية للخصم ، فيبدو انه لا يوجد سبب لرفض هذا الخيار الخاصة من قبل مؤيدي مفهوم « المدن خارجا » . ولعل من الاهمية بمكان ان نتذكر ان عقيدة « المدن خارجا » التي عاشت زمنا قصيرا والتي قدمت من قبل وزير الدفاع روبرت س. ماكنمارا في عام ١٩٦٢ كانت قد دعت لان تأخذ الاستراتيجية النووية الاميركية بافضلية « تدمير القوى العسكرية للخصم ، وليس السكان المدنيين لديه في حالة نشوب حرب نووية » (١) .

لقد اشير الى صعوبات ومساوئ اتباع مفهوم « المدن خارجا » - والتي كانت مماثلة تقريبا لتلك الصعوبات والمساوئ التي اقترنت بالخيارات الاستراتيجية المرنة - على انها معروفة مسبقا ولا حاجة لاستعادتها من جديد . وفي سياق اخذ الخيارات الاستراتيجية المرنة بعين الاعتبار لتكملة الدمار المضمون ، فان العديد من هذه المسائل يصبح خامدا ، كما يمكن ان يصبح الاتجاه المتواضع نحو المرونة الاكبر مرغوبا فيه . ومهما يكن من امر ، فعندما تدفع عقيدة « المدن خارجا » الى النقطة التي تأخذ فيها مكان الدمار المضمون دون ان تكتفي بتدعيمه ، او حتى تصبح العنصر الحاسم في السياسة الاستراتيجية ، فان المخاطر التي تنجم عن اتباع هذا الاسلوب تزداد الى حد كبير . ولن تزيد احتمالية الحرب النووية « المحدودة » بشكل دراماتيكي فقط ، اذا تحولت العقائد الحربية الى قضية اساسية تحدد الحصول على الاسلحة الاستراتيجية ، وتؤثر على المواقف المتعلقة بدور الاسلحة النووية ، ولكن اعطاء الافضلية للقدرات المضادة - للقوة التي يمكنها ان تخلق عدم الاستقرار ،

(١) - روبرت س. ماكنمارا في « الترتيبات الدفاعية لدول حلف الاطلسي » وهي موضوع خطبة القاها في جامعة ميتشيفان بتاريخ ١٦ حزيران عام ١٩٦٢ ، تقارير وزارة الخارجية - المجلد ٤٧ (١ حزيران ١٩٦٢) الصفحة ٦٧ .

وتزيد حدة التوتر ، اذ يلجأ كل طرف الى تحقيق مكاسب عسكرية بينما يعمل لمنع خصمه من امتلاك القدرة المضادة - للقوة التي تستطيع ابطال مفعول قوته « المضادة - للقوة » التي تستطيع ابطال مفعول قوته المضادة للمعدن المتبقية ، وتدل الشواهد على ان احدا من الدولتين الكبيرتين لن يكون راغبا في الفناء اعتماده على التهديد المضاد - للسكان كعنصر ردع نهائي للعدوان - مهما كانت مصلحة الطرفين في تطوير قدرات الضربة النووية ضد الاهداف الاخرى .

تقييم البدائل :

ان الاخذ بعين الاعتبار للبدائل الثلاثة لعقيدة الدمار المضمون المتبادل يؤدي الى استنتاج متمثل بكون تقاد الاسلوب الحالي لم يقدموا خيارات مفضلة ذات حيوية تقنية او حتى ذات طابع نظري . وفي افضل الحالات ، فانهم اقتصروا على مناقشة الامكانيات التي يمكن ان تعيد التأكيد على الدمار المضمون ولكنهم لم يبدووا حتى بصياغة المخططات العملية التي قد تزيل التهديد بالانتقام السكاني وتعوضه بنظم يستطيع ان يردع وان يحد من الدمار بفعالية . اما في أسوأ الاحوال ، فقد قدموا البدائل التي يمكن ان تزيد من فرص اندلاع الحرب النووية ، دون وجود اي ضمان يعتمد عليه للحد من الدمار الفعلي . وعلى مستوى اكثر عمقا ، نجد انه يمكن ان نضع جانبا مسألة الامر الواقع ، ونؤكد بأن عقيدة الدمار المضمون المتبادل تمثل حالة مرغوبا بها . وقد يكون امرا غير اخلاقي ان تمسك بالسكان كرهائن ، ولكنه سيكون امرا اقل اخلاقية ، اذا ادت الاعمال المنفذة من قبل دولة او دولتين للابتعاد عن سياسة الدمار المضمون ، الى زيادة احتمالية الحرب النووية . ان حربا نووية محدودة لن تكون مدمرة فحسب ، بل ستزيد الخطر الحقيقي للتصعيد الى حرب شاملة . وعلى ضوء التكنولوجيا الحالية والمتوقعة ، فان عقيدة الدمار المضمون المتبادل تبدو اكثر استقرارا في وجه التغير التكنولوجي - كوسيلة سوء الادراك السياسي - من البدائل الاستراتيجية الاخرى . وان المحافظة على مستويات عالية من الدمار المضاد - للسكان تكون اقل صعوبة من بناء الدفاعات الفعالة ، او من الحصول على قدرات تحديد للاهداف تستثني المدن - مثلا - وتوفر تأثيرا ردعيا معينا اكبر من البدائل الاخرى ، وبلاضافة الى ذلك فقد يكون من صالح

الولايات المتحدة الاميركية ان تتحقق من كون الاتحاد السوفييتي يحتفظ بقدرة دمار مضمون موثوقة - لتعمل على اضعاف احتمال الضربة الاستباقية السوفييتية ضد الولايات المتحدة الاميركية والخفض الى الحد الادنى لاحتمال ان يعتقد القادة الاميركيون بأن الاسلحة النووية تشكل ادوات عسكرية فعالة .

وبالتأكيد ، فإن المسائل المرتبطة بعقيدة الدمار المضمون المتبادل لا يمكن تجاهلها ، ولكنه يمكن الاستمرار في احتوائها . ولا يوجد ضمان بأن الاتحاد السوفييتي او اية دولة اخرى سيدرك دائما القوة والمصدقية للقوات الانتقامية الاستراتيجية الاميركية ، ويمتنع بالتالي عن الهجمات او التهديدات النووية ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها . ومع ذلك وعبر المحافظة على قدرة دمار مضمون موثوق بها - تكملها سلسلة من قدرات الرد المحدود ، والمحافظة على مساواة عددية شاملة ، فان المخاطرة بفشل الردع ستبقى في حدها الادنى . وبالرغم من هذه الاستراتيجية لا يمكن ان تقي ضد الاعمال غير المنطقية او من الحوادث النووية ، فانه لا توجد قط اية استراتيجية اخرى تقدم وقاية كاملة في هذه المجالات . وان القوات الاستراتيجية في ظل قيادة وسيطرة آمنتين والمعدة للرد المتأخر ، تستطيع ان تخفض عامل المخاطرة بالاطلاق العرضي او غير المسموح به ، وتقدم امكانية الحد من الدمار عبر التقييدات المفروضة على الحرب او انتهاء هذه الاخيرة في حالة حدوث تراشق نووي متبادل ويمكن للتشاور المستمر والتفهم المتنامي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي عبر محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ان يقدم افضل اسلوب مشر لحل التناقضات اللازمة لمحاولات خفض الادنى لمخاطر ونتائج الصراعات النووية ، اثناء التفتيش عن جعل الردع المتبادل في حده الاقصى . ويمكن ايضا للاتفاقات الحديثة بين موسكو وواشنطن عن التعامل مع الحرب المحدودة ، ان تحد من مخاطر العدوان الذي قد يؤدي بدوره الى حرب نووية ، كما ان تحسين نظام الخط الحار يمثل خطوات ايجابية في هذا الاتجاه .

الفصل الخامس

التأثير المتبادل للأسلحة والسيطرة عليها

ان الهدف الاساسي للردع النووي يتمثل بحماية أمن ومصالح الولايات المتحدة الاميركية عبر منع الاتحاد السوفييتي من استخدام اسلحته النووية، والتهديد باستخدام الاسلحة النووية الاميركية ، او تحقيق الكسب الدبلوماسي من الوضع الاميركي الاستراتيجي النسبي .

وان ردع الهجمات النووية السوفييتية الفعلية خلال ازمة التوتر ، يكتسب اهمية كبيرة ، ولهذا السبب فقد عولجت مسألة تطوير القوات والاستراتيجيات الاميركية القادرة على تحسين الاستقرار في الازمات ، بعمق في الفصول السابقة . ولكن مسألة الاستقرار الديناميكي - او ما يعرف بالفعل ورد الفعل بين حجم وسر وطبيعة برامج الاسلحة الاستراتيجية السوفييتية والاميركية . يجب ان تؤخذ ايضا بعين الاعتبار اثناء تحليل السياسات النووية البديلة للولايات المتحدة الاميركية .

اما محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) والاتفاقات التي تم التوصل اليها في عام ١٩٧٢ ، فقد عكست حقيقة متبادلة متمثلة بكون السياستين السوفييتية والاميركية المتصلين بالاسلحة الاستراتيجية مرتبطتين فيما بينهما بشكل وثيق ، بالاضافة الى أمن الطرفين الاميركي والسوفييتي ،

يمكن ان يحسن عبر جهود تعاون متبادل تؤدي الى استقرار نووي اكبر (١) .
وبالرغم عن الفوائد المحسوسة لاتفاقات « الحد من الاسلحة الاستراتيجية »
الاولية - وللاتفاق اللاحق بشأنها ايضا في فلاديفستوك في عام ١٩٧٤ (٢) .

فان عدة مظاهر لسباق التسلح الاستراتيجي كانت قد تركت خارج السيطرة،
كما ان المضامين الكاملة لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية المتعلقة
بالعلاقات السوفيتية - الاميركية وعلاقات اميركا مع حلفائها والمناخ السياسي
الدولي بشكل عام ، بقيت غير محسوسة . وقد كان عدم الشعور بالسعادة الذي
عاناه العديد من المراقبين عن هذه الاتفاقات ، والشكوك التي تغطي الافق
المستقبلي ، سببا في جعل الولايات المتحدة الاميركية مضطرة لان تدقق عن كثب
المسائل المتعلقة بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية وتضع الخطوط العريضة
للاستمرار في محادثات الحد من هذه الاسلحة .

وفي نهاية التحليل ، لم تكن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ،
السيبل الوحيد او حتى الرئيسي ، الى استقرار افضل . ولعل النجاح في
التوصل الى حلول عبر التفاوض لمسائل الاسلحة النووية ، كان سيحقق حتما،
لو دعمت هذا التفاوض بالسياسات القومية التي تهدف بدورها الى تحقيق
الاستقرار المتبادل . ومن ناحية ثانية فقد كان ممكنا للجهود المستمرة في
محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ان تفشل او تحقق نجاحا محدودا
فقط ، وبالتالي فقد كان مطلوبا من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي
ان يأخذا بسياسات استراتيجية تعتمد - الى حد كبير - على الجهد الاحادي
الجانب . واخيرا وفي افضل شروط الاتفاق ، فقد كانت تتوفر لدى الدولتين
مجالات عريضة من الخيارات العقائدية والمتصلة بالاسلحة الاستراتيجية .

(١) - المعاهدة بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
بشان تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستية ، والاتفاق المؤقت بين الولايات المتحدة
الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ايضا بشأن بعض الاجراءات المتعلقة بتحديد
الاسلحة الاستراتيجية الهجومية ، وقد وقعت كل من المعاهدة والاتفاق في موسكو بتاريخ السادس
والعشرين من شهر ايار لعام ١٩٧٢ .

(٢) - البيان المشترك السوفيتي - الاميركي عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، بتاريخ
الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني عام ١٩٧٤

ولهذه الاسباب وغيرها . فقد كان لزاما على الولايات المتحدة الاميركية ان تعترف بالعلاقة المتبادلة بين القوات السوفيتية والاميركية في سياساتها المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية ، وان تعمل على تقوية الاستقرار المتبادل عبر الجهود الاحادية الجانب وكذلك عبر اتفاقات تحديد الاسلحة .

وبرغم كون اغلب الخبراء مهتمين بالاستقرار ، فلم يكن هناك سوى اجماع ضئيل حول كيفية تحقيق السياسة الاستراتيجية الاميركية لهذا الهدف .

وكانت الآراء مختلفة عما اذا كانت بعض القرارات الاميركية بشأن الاسلحة الاستراتيجية ذات طابع يتصف بالاستقرار او بعدمه ، وبشأن امكانية الولايات المتحدة الاميركية في الفهم والتأثير على السياسة الاستراتيجية السوفيتية ، وعما اذا كان ممكنا ان تعطى لافضلية الى الاستقرار الاحادي الجانب عندما يتعارض مع الاهداف الاخرى للسياسة الاستراتيجية .

وقبل سبر التحديد الممكن تحقيقه للسلاح ، لابد من مناقشة مسألة دمج الاستقرار المتبادل في القرارات الاميركية عن الاسلحة الاستراتيجية .

١ - الاستقرار المتبادل :

كانت العوامل المؤثرة على قرارات السياسة الاستراتيجية والحصول على الاسلحة ذات طبيعة معقدة الى حد كبير وغير مفهومة بشكل كاف . وقد اختلف القادة الاميركيون في تفسير مفهوم الردع والاستقرار بما يتعلق ببرامج الاسلحة اللازمة لتحقيق هذه الاهداف وتأثير القرارات الاميركية على الاعمال السوفيتية وبالإضافة الى ذلك ، فقد أثرت القوى البيروقراطية والداخلية عن المواقف الرسمية المتصلة بمسائل الامن القومي، بحيث ان آلية اتخاذ القرارات السياسية لم تكن تعطي دائما النتائج المتوقعة او حتى المعقولة . وكانت المعلومات عن السياسات الاستراتيجية السوفيتية وعن آليات اتخاذ قادة الكرملين للقرارات السياسية قليلة نسبيا . وبرغم ذلك ، فقد بقيت قضايا تفهم فكرة الاستقرار المتبادل تعالج على ضوء وجود ظاهرة الفعل ورد الفعل بين القوات الاستراتيجية السوفيتية والاميركية . وبالتالي فان عدم احتواء هذه الظاهرة سيؤدي الى

زيادة عوامل المخاطرة وارتفاع تكاليف المحافظة على وضع ردعي استراتيجي يعتمد عليه .

وان صلاحية هذه الفرضية ضمن حدود معينة تسهم في خدمة الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية بغية الاخذ بعين الاعتبار بشكل جدي ومنظم لاحتمالية وطبيعة ومضامين ردود الفعل السوفيتية على القرارات الاميركية المتعلقة ببرامج الاسلحة وبالعقيدة الاستراتيجية .

التأثير المتبادل للأسلحة في الولايات المتحدة الاميركية والاقتصاد السوفيتي :

لعل افضل شرح للتأثير المتبادل للأسلحة الاستراتيجية كان قد قدم من قبل وزير الدفاع الاميركي روبرت . س . ماكنمارا في عام ١٩٦٧ ، عندما شرح الطريقة التي يؤثر فيها كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية على بعضهما البعض فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية وبناء القوات الاستراتيجية ، وردود فعل كل طرف منهما على الطرف الآخر (١) . وتحدث دورة الفعل ورد الفعل لان كل دولة تكون غير متأكدة من البرامج الاستراتيجية للدولة الاخرى ، وبالتالي فانها تتبنى افتراضات تخطيطية محافظة او على اساس « الحالة الاسوأ » في سعيها للمحافظة على قدراتها في الدمار المضمون . يؤدي ذلك حسب وجهة نظر ماكنمارا - الى مستويات قوة زائدة . او ربما دافعة لعدم الاستقرار ، الامر الذي يستدعي بالضرورة عملا معاكسا في الطرف الآخر ، حيث تكون النتيجة متمثلة باستمرار سباق التسلح المحموم .

ومهما يكن من امر ، فقد انتقد عدد متزايد من الخبراء خلال الاعوام القليلة الماضية اسلوب الفعل ورد الفعل باعتباره بشكل تمثيلا غير كاف للطريقة

(١) - روبرت . س . ماكنمارا في « ديناميكيات الاستراتيجية النووية » تقارير وزارة الخارجية الاميركية ، المجلد رقم ٥٧ (٦ تشرين الاول - ١٩٦٧) - الصفحات ٤٤٥ - ٤٤٦ .

التي تتخذ فيها القرارات الاميركية والسوفيتية عن الاسلحة ، ويقدم شرحا غير كاف ايضا لبرامج الاسلحة المحددة (١) .

يعتقد هؤلاء الخبراء بان القرارات الاستراتيجية والسياسات الخارجية الاميركية والسوفيتية كانت غالبا تتحدد على ضوء التنازلات البيروقراطية الداخلية والصفوط المنظمة والقوة الدافعة التقنية . وهكذا فانهم يرون بان قرارات احد الطرفين المتعلقة بالاسلحة، لا تتأثر الا قليلا بالبرامج المماثلة الموجودة او المتوقعة مستقبلا .

وبغية دعم الاطار النظري لهذا الاسلوب السياسي البيروقراطي في فهم كيفية اتخاذ القرارات ، فقد اجريت عدة دراسات حول العوامل البيروقراطية والتنظيمية المؤثرة على القرارات الكبيرة المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية ، بما فيها الاسباب الكامنة وراء تشكيل مستويات القوة الاستراتيجية الاميركية خلال ادارة الرئيس كينيدي ، وقرارات ادارة الرئيس جونسون بخصوص نظام « الحراسة » SENTINEL ، ومركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقبلية (ميرف) ، وقرارات ادارة الرئيس نيكسون حول نظام « الوقاية » والترابيدنت . TRIDENT

وبنتيجة هذه الابحاث ، فقد توصل بعض خبراء السيطرة على السلاح الى انه توجد دورة فعل ورد فعل ضعيفة او معدومة بين برامج الاسلحة التي تنفذ في كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية ، وبدؤوا بالتاكيد على الفكرة القائلة بان « السيطرة على السلاح تبدأ في وطن صاحب هذا السلاح » اكثر مما تكمن في محاولات اضعاف دورة السلاح عبر الاتفاقات الاميركية - السوفيتية .

(١) - انظر كولن غراي في « الفعل ورد الفعل في سباق التسلح النووي » المجلة العسكرية الاميركية العدد ٥١ (آب ١٩٧١) الصفحات ١٦ - ٢٦ . اما بشأن التحليلات عما يعرف بالاسلوب البيروقراطي للقرارات المتعلقة بالاسلحة والسياسة الخارجية ، فيمكن الرجوع الى مورتون هالبرين وارنولد كانور في « قراءات في السياسة الخارجية الاميركية : المنظور المستقبلي البيروقراطي » (ليتل - براون - ١٩٧٢) وغراهام ت . اليسون وفردريك آ . موريس في « التسلح والسيطرة على الاسلحة : كشف العوامل الحاسمة في الاسلحة العسكرية » ديدالوس - العدد ١٠٤ (صيف ١٩٧٥) الصفحات ٩٩ - ١٢٩ .

وفي الواقع فقد ارتأى احد المحللين بأنه « عوضاً عن سباق التسلح ، ان الذي تكون فيه قرارات احد الطرفين رداً على قرارات الطرف الآخر ، فان الوضع يبدو وكأنه لن يصبح معقولاً الا باتخاذ القرارات الاحادية الجانب بالتوازي مع الطرف الآخر (١) » .

ولكن هذا الخط من التعليل يجب ان يوضع ضمن منظور مستقبلي صحيح . ويجب ان نعترف بأنه لا يوجد اسلوب بسيط لسباق التسلح الاميركي - السوفييتي ، يمكنه ان يفسر العلاقة بين القرارات السابقة بشأن الاسلحة الاستراتيجية في كل من الدولتين الكبيرتين ، او يجعل من الممكن التنبؤ عما سيكون في المستقبل . وبنفس الوقت فسوف يكون خطأ ان نستنتج بأن قرارات سباق التسلح لدى الطرفين تتخذ بشكل مستقل ، لان عمليات اتخاذ هذه القرارات في كلتا الدولتين ، كانت قد تأثرت بدرجة محسوسة بدورة الفعل ورد الفعل ذات الابعاد المفهومة والتي لا يمكن تجنبها ، وذلك بالإضافة الى التأثيرات التي مارستها هذه الدورة أيضاً على صياغة القرارات الهامة المتصلة بالاسلحة الاستراتيجية ، وعلى العلاقات الاميركية - السوفييتية بشكل عام وبالإضافة الى كل ذلك ، فان السياسات الاستراتيجية المعتمدة على اهداف منطقية ومعللة كانت أيضاً خلف هذه التأثيرات المتبادلة للأسلحة .

التعليل المنطقي للقرارات المتعلقة بالاسلحة :

لم يكن للتجديد التكنولوجي ، او للضغوط المنتظمة ، في العديد من الحالات الهامة ، تأثير على توجيه القرارات الاميركية بشأن الاسلحة . وعموماً فقد كان صانعو القرارات السياسية مقيدين الى حد ما ، عندما اتخذوا القرارات بخصوص دفع برامج الاسلحة الى مراحل التطوير والانتاج والنشر . وبالتأكيد فان المسؤولين الرسميين لم يوافقوا على هذه القضايا من حيث التأكيد على العناصر المختلفة للعقيدة الاستراتيجية ، وعلى مضامين استراتيجية اتخاذ

(١) - تم نقل ذلك من قبل فرانكلين غريفيث عن كولين غراي « عن أوراق المساومة وبناء الحواجز : السيطرة على السلاح والسياسة الدفاعية » في العدد ٢٨ (صيف عام ١٩٧٢) - الصفحة ٢٧٠ .

القرارات المحددة عن الاسلحة . ومهما يكن من أمر فان عدم موافقة هؤلاء الرسميين ، كانت تعزى غالبا الى الخلافات في الراي ، وللطبيعة المعقدة لمسائل الاسلحة الاستراتيجية ، اكثر مما تعود الى المساومات البيروقراطية او الى المناقشات الماهرة المعدة للتأثير على لسياسات ذات الاتجاهات التي تخدم نفسها .

ولعل أهم التأثيرات العقائدية على برامج الاسلحة الاستراتيجية الاميركية منذ نهاية اعوام الخمسينات ، كان يكمن في متطلبات المحافظة على وضع ردعي انتقامي فعال . وقد عكست القرارات المتعلقة ببناء أنظمة البولاريس القدرة على البقاء ، وأنظمة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المقساة ، خوفا حقيقيا من ان تصبح اقوات الاستراتيجية الاميركية معرضة للهجمات « المضادة - للقوة » السوفيتية ، اذا ما حدثت « ثفرة صاروخية » فعلا . اما في اعوام الستينات ، فان منطق الردع عبر الدمار المضمون لم يؤد الى برامج صاروخية هجومية اميركية على نطاق واسع فحسب ، بل كانت مسؤولة بشكل رئيسي عن اثاره الدافع للاتجاه الى برامج صناعة مركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع « ميرف » . وربما يمكن توجيه اللوم الى الطابع المتسم بالمحافظة الشديدة على خواص متطلبات الدمار المضمون ، ومع ذلك فان العديد من المسؤولين الرسميين كانوا يخشون ان تستطيع الصواريخ السوفيتية المضادة للصواريخ ABM تشكيل خطر على اعتمادية الردع الاميركي ، وبالتالي فقد شددوا على الرؤوس النووية المتعددة من نوع « ميرف » كاجراء مضاد فعال يمكن ان يكون ذا طابع لا يدعو الى عدم الاستقرار ، كما يفعل بناء عدد اضافي من اجهزة اطلاق الصواريخ مثلا .

وبالرغم من الاهمية البارزة التي اعطيت الى الدمار المضمون ، فان برامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، وبرامج الاسلحة الاستراتيجية الاميركية الاخرى ، كانت قد قررت لاسباب لاتعلق بالردع الانتقامي ، بل تتصل غالبا بهدف الحد من الدمار ، الذي اعتبر هدفا منطقيا ، ودعم من قبل محالين جديين .

كان حسنا ان نأخذ بعين الاعتبار - في محاولة اكتشاف الاسس المنطقية

للبرامج النووية - العديد من العوامل الدبلوماسية ، وتلك المتعلقة بالسياسة الخارجية ، التي ساعدت في وضع البرامج الاستراتيجية الأمريكية ، كجزء من الإطار العقائدي الملائم ، وعدم اعارة الاهتمام الى تلك الخدع الماهرة ، والمناقشات المصطنعة المعدة لتبرير القرارات المتعلقة بالاسلحة ، التي أثرت دوافعها عبر الاعتبارات البيروقراطية أو السياسية الداخلية .

أما البرامج الاستراتيجية الأمريكية في الأعوام الأخيرة من الخمسينات فقد تأثرت جزئيا برغبة القادة الأمريكيين في تجنب حدوث خلل عددي لغير صالحهم في القوات ، والذي كان سيؤدي - حسب رأيهم - الى تشكيل خطورة على مصداقية القوات الاستراتيجية الأمريكية . وقد دفع اهتمام مماثل الولايات المتحدة الأمريكية الى توسيع برامجها المتصلة بصواريخ « المينوتمان » و « البولاريس » في أوائل اعوام الخمسينات خارج المستويات التي يمكن تبريرها بالحسابات العسكرية الدقيقة ، والى الاستمرار أيضا في نشر مركبات نقل الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة (ميرف) في أوائل السبعينات .

ثم لجأت الولايات المتحدة الأمريكية - بعد بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية - الى المحافظة على بعض والتسريع لبعض البرامج الاستراتيجية . كالترابيدنت ونظام « الوقاية » - واعتبارها اوراق مساومة في تحقيق الاهداف الدبلوماسية .

ومرة ثانية يمكن الا نوافق على الاهمية التي تعزى الى الميزان العددي او على الطريقة التي ربطت بها برامج الاسلحة بالمفاوضات ، ولكن كلا هذين المظهرين للسياسة الاستراتيجية يمكن ان يعتبرا منطقيين ويخضعان للسيطرة السياسية .

ويدعي العديد من الخبراء البارزين ، ومن ذوي الخبرة السياسية على ضوء الاهداف العسكرية والسياسية التي بدت وكأنها ذات تأثير على القرارات المتصلة بالاسلحة الاستراتيجية - بان اسلوب التخطيط على اساس « الحالة الاسوأ » كان مسؤولا عن وصول القوات الأمريكية الى مستويات عالية غير

ضرورية ، وعن اثاره سباق التسلح النووي(١) . وثمة حقيقة متمثلة فعلا في هذا المجال ، حيث ان تاريخ السنوات العشرين الماضية يظهر كيف تصرفت الولايات المتحدة الاميركية بشكل مبالغ به تجاه التهديدات السوفييتية الممكنة التي لم تتحقق ابدا ، كما ان هذا التاريخ يدعم وجهة النظر القائلة بان النشر السابق لاوانه لانظمة الاسلحة لاميركية يشر ردود فعل سوفييتية . وكان ذلك واضحا بدرجات مختلفة خلال ثغرات الصواريخ والقاذفات في اعوام الخمسينات ثم تكرر عندما وسعت الولايات المتحدة الاميركية برامجها الصاروخية الاستراتيجية في بداية اعوام الستينات . اما في النصف الثاني من اعوام الستينات ، فقد كان مجرد التفكير بان الاتحاد السوفييتي قد ينشر صواريخه المضادة للصواريخ الباليستكية دافعا لاتخاذ الاجراءات المضادة من قبل الولايات المتحدة الاميركية حيث تمثل ذلك بتطوير الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) . وفيما بعد ، بدأت الولايات المتحدة الاميركية في تنفيذ نظام «الوقاية» الدفاعي كرد على مخاوفها من القدرة السوفييتية المضادة - للقوة .

كانت هذه البرامج الاميركية وغيرها مسؤولة عن بناء القوات الاستراتيجية السوفييتية على نطاق واسع في الاعوام الاخيرة من الستينات ، وساعدت في تفسير اسباب لجوء الاتحاد السوفييتي الى البرامج المستمرة المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية .

اما سياسة الاتحاد السوفييتي ، التي عرفت « بدبلوماسية الاقمار الاسطناعية » في نهاية اعوام الخمسينات فتعود جزئيا الى رد الفعل السوفييتي على سياسة الانتقام الكثيف الاميركية ، كما ان « الثفرة الصاروخية » اللاحقة اثارت مخاوف الولايات المتحدة الاميركية ودفعت بها الى توسيع برامجها الاستراتيجية .

ولم يلبث التفوق النووي الاميركي الناجم عن هذه البرامج ان دفعت

(١) - كان جورج راتجنز قد أوضح - على سبيل المثال - بأن ظاهرة الفعل ورد الفعل مع رد الفعل السابق لاوانه ، غالبا و / او المبالغ به ، كان دائما يشكل دافعا كبيرا لسباق التسلح الاستراتيجي (ديناميكات سباق التسلح ، في مجلة SCIENTIFIC - AMERICAN) نيسان ١٩٦٦ - الصفحة ١٩

بموسكو الى تعديل ميزانها الاستراتيجي ، سواء بمحاولة تركيب الصواريخ في كوبا في البداية ، ام عبر تنفيذ برامج كبيرة للأسلحة النووية فيما بعد . وفي نهاية اعوام الستينات ادى التطوير النشط لانظمة الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » ، بالإضافة الى القرار عن نظام « الحراسة » الصاروخي ، الى إثارة العمل في البرامج الهجومية السوفييتية . اما الخطط المعدة لبناء الجيل - المتقدم من أنظمة الترايدنت ، و (ب - ١) ، فقد خلقت بدون شك ضغوطا على الاتحاد السوفييتي لكي يحافظ على القوة الدافعة في نشاطاته الاستراتيجية .

وحتى بدون الاطار غير المنطقي للنماذج (الاساليب) البيروقراطية ، فان التأثير المتبادل بين الوضعين الاستراتيجي السوفييتي والاميركي يظل موجودا .

فمن ناحية نجد ان المنظمات (المؤسسات) والمسؤولين ، الذين يؤكدون على البرامج التي تخدم مصالحهم الذاتية الضيقة ، يمكنهم ان يستغلوا برامج الخصم وسياساته كحجة لتقوية وضعهم . الامر الذي يعتبر نموذجا (اسلوبا) للعمل الذي يؤكد عليهم مؤيدو اسلوب الاقتراب البيروقراطي . ويظل صعبا جدا على صانعي القرارات السياسية ان ينجحوا في السيطرة على برامج الاسلحة التي اكتسبت قوة دافعة من الناحية التكنولوجية او الاقتصادية اذا امكن تبرير هذه البرامج على اساس ضرورتها لمنافسة برامج الخصم . ومن ناحية اخرى ، نرى ان البرامج الاستراتيجية لدولة ما - سواء جاءت بنتيجة جدل منطقي ، او بتأثير قوي بيروقراطية عمياء - تستطيع ان تؤثر على عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاسلحة في دولة أخرى ، وتولد سلسلة من اعمال تطوير وضع الاسلحة في كلا الدولتين .

وباختصار ، فانه يظل صحيحا ان يرفض الاسلوب العسكري الالي لسباق التسلح الاستراتيجي المبني على فكرة ماكنمارا ، التي يسعى كلا الطرفين بموجبها للمحافظة على مبدأ الدمار المضمون ، وليس صحيحا بنفس الوقت ان يستنتج بأنه لا يوجد تأثير متبادل بين القرارات المتخذة بخصوص الاسلحة النووية في كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، وحتى لو وجد قبل هذا التأثير ، فاننا نحتاج الى اعوام من التحليل لكي نفهم ديناميكيته .

أن سباق التسلح الاستراتيجي الثنائي الجانب موجود فعلا ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار لمكوناته السياسية والعسكرية معا ، فإننا نصبح قادرين على فهم ظاهرة الفعل ورد الفعل بين حكومتي دولتين .

مخاطر سباق التسلح :

لقد قيل الكثير عن مخاطر سباق التسلح النووي ، ولكن وضع هذه القضية ضمن المنظور المستقبلي ، يحتاج الى إيضاح نقطتين ، حيث تتمثل الأولى منهما ، بأن أحدا من الطرفين لم يتبع منافسة او سباقا شاملا . وان كلا الطرفين قد حدد وضعه ، لأسباب تعود بشكل جزئي الى القيود التي تفرضها الميزانية وإلى الخيارات المتعمدة للسياسة الاستراتيجية ، حيث تعود الى الذهن التقييدات العددية التي فرضت على أنظمة إيصال الصواريخ الأمريكية . والرفض الأمريكي لشبكة الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستكية الواسعة النطاق ، كما نذكر أيضا القرار السوفييتي بخصوص بناء عدد صغير ونسبي فقط من القاذفات البعيدة المدى . وأما النقطة الثانية فتتمثل في ان التحسينات المنفذة على القوات الاستراتيجية لاتكون دائما خطرة، حيث تحسن بعض برامج الأسلحة لردع ، كما ان بعض التأثيرات المتبادلة للأسلحة الاستراتيجية السوفييتية والأميركية كانت قد أسهمت في الاستقرار .

ونذكر على سبيل المثال ، ان الاتحاد السوفييتي استطاع ان يمتلك قوى ردع قادرة على البقاء ، كالصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المقساة والفواصات المماثلة للبولاريس ، حيث كان ذلك ردا على المبادرات الأمريكية في هذه الاتجاهات .

ومع ذلك فان الأخطاء العسكرية المحسوسة ، والمسائل السياسية والتكاليف الاقتصادية تتعلق بسباق التسلح الأمريكي ، السوفييتي ، الذي يؤكد بدوره على سياسة استقرار متبادل أميركية معدة للخفض الى الحد الأدنى لهذه التأثيرات غير المرغوبة .

وان وضعنا استراتيجيا اميركيا غير فعال من الناحية العسكرية وغير مقنع من الناحية السياسية قد يؤدي الى افعال سوفيتية قد تزيد بدورها

خطر وقوع الحرب النووية . ولكن وضعاً أميركياً أكثر قوة أو استفزازياً قد لا يكون مرغوباً به ، طالما أنه قد يثير أفعالا وردود فعل سوفياتية تؤدي بدورها إلى إضعاف الأمن الأميركي . وإذا تبين أن الوضع الاستراتيجي الأميركي يشكل تهديداً ضد القدرة الانتقامية للاتحاد السوفياتي - مثلاً - فإن خطر نشوب الحرب النووية يزداد في الإزمات .

وقد نوقش هذا التأثير المتأرجح ، وأعطيت أمثلة عنه في فصول سابقة من هذا الكتاب . وبالإضافة إلى ذلك ، وإذا استمرت القرارات المتعلقة بالسلح في إعطاء الحافز للجهود السوفياتية الهادفة إلى تحسين وتكبير القدرات الاستراتيجية السوفياتية ، فسوف تصبح محافظة الولايات المتحدة الأميركية على وضع ردعي نووي موثوق ، أكثر صعوبة وأكثر تكلفة .

وبالرغم من أنه قد لا يوجد ارتباط بين العلاقات السياسية وسباقات التسلح ، فإن هذه السباقات الحادة ستسهم في أغلب الحالات في خلق التوتر بين الدول ، وسوف تزداد الحوافز للحصول على الأسلحة في مناخ الخصومات الشديدة . أما في حالة السباق الاستراتيجي الأميركي - السوفياتي ، فإن مواقف الحرب الباردة كانت قد أثرت على القرارات المتعلقة بالأسلحة في الولايات المتحدة الأميركية في أعوام الخمسينات وأوائل الستينات . وقد عمل كلا الطرفين مؤخراً على الاستمرار في توسيع ترساناته الاستراتيجية بالرغم من اتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، واستمرار المفاوضات على عدة جبهات ، ولعل تحويل الاتجاهات السياسية الحالية سيؤدي بدون شك إلى الحصول على كميات أكبر من الأسلحة . أما من المنظور المعاكس ، فإن تحولا دراماتيكياً في البرامج الاستراتيجية لأي من الطرفين قد يفسد المناخ الحالي للوفاق ، ويخلق الشكوك التي ستزيد التوتر وتشوه إدراك الطرفين للعلاقة الاستراتيجية .

السياسات الاستراتيجية السوفياتية :

إن القضية الحرجة بشكل خاص ، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار قبل إعداد سياسة مفصلة للاستقرار المتبادل الأميركي ، تتصل بالسياسات السوفياتية المتعلقة بدورها بالأسلحة الاستراتيجية .

واذا كانت النظرة الاستراتيجية السوفييتية مختلفة بشكل دراماتيكي عن النظرة الاميركية ، واذا لم يكن فهم السياسات السوفييتية من قبل القادة الاميركيين ، فان الولايات المتحدة الاميركية ستجد من الصعوبة بمكان ان تتنبأ بردود فعل موسكو او تؤثر على السياسة الاستراتيجية السوفييتية بواسطة قراراتها الوحيدة الجانب وذات الطابع الداعي الى الاستقرار .

ولعل العامل ، الذي يأتي في نفس الدرجة من الاهمية ، يتشمل في وجود عدة فرضيات او افكار يتفق عليها كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية والتي يمكن اعتبارها كشروط مسبقة للتفاوض حول الاجراءات الفعالة لتحسين الاستقرار النووي .

وعموما فقد اختلفت السياسات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي عن مثيلاتها في الولايات المتحدة الاميركية في نواح متعددة . ولعل أبرزها يتمثل بكون قادة الكرملين ينظرون الى القوة الاستراتيجية بمفاهيم سياسية ، كما حاولوا ان يستغلوا القوة الاستراتيجية دبلوماسيا في اواخر اعوام الخمسينات ، بينما سعوا فيما بعد لتحقيق وضع المساواة من الناحيتين العددية والعسكرية مع الولايات المتحدة الاميركية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان القادة السوفييت - خلافا لنظرائهم الاميركيين . لم يعيروا اهتماما رئيسيا للردع في اعوام الخمسينات ، ولكنهم بدوا اكثر اهتماما في الدفاع عن الاتحاد السوفييتي ضد الهجمات النووية الاميركية . وقد ادى اسلوب التاكيد على الدفاع لديهم الى تحول الفعل ورد الفعل في الطرف السوفييتي - اي ان الاتحاد السوفييتي رد دفاعيا على العديد من البرامج الاميركية ، نشره شبكة دفاع جوي ضد القاذفات ، عوضا عن تحسينه لقدراته الانتقامية الهجومية . واخيرا نجد ان البرامج الهجومية السوفييتية - اذ تشارن بالانظمة الاستراتيجية المفضلة في الولايات المتحدة الاميركية - عدة ميزات مغايرة كالتاكيد المبكر على الانظمة (صواريخ - طائرات) ذات الامدء المتوسطة ، والاسلحة النووية ذات العيارات الكبيرة وتطوير انظمة غير عادية كنظام القصف المداري الجزئي (FOBS)

ويمكن أن يكون لبعض هذه الميزات تفسيرات تقنية أو بيروقراطية ، ولكن بعضها الآخر ينبع من الحاجات الخاصة للاتحاد السوفييتي المتصلة بشكل 'و يأخر بأوروبا الغربية والصين الشعبية .

وبالمقابل فقد كان ثمة أمور عديدة متماثلة بين العقائد وأعمال النشر الاستراتيجية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية .

وكان القادة السوفييت قد بنؤوا قبل نهاية اعوام الخمسينات يقدرون القدرة التدميرية للأسلحة النووية ، وبالتالي بدأوا يقبلون أيضا بمبدأ ضرورة تجنب الحرب عبر استراتيجية الردع . وما لبث هؤلاء القادة السوفييت ان اوقفوا في منتصف اعوام الستينات نشر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية وبدؤوا بنشر قوات ردع هجومية غير معقدة . اما التقدم السوفييتي البطيء نحو وضع انتقامي استراتيجي قادر على البقاء فكان يتصل بوضوح بالتخلف العقائدي (نسبة الى عقيدة) العسكري ، ومع ذلك فان التخلف في امتلاك التكنولوجيا اللازمة لصناعة الصواريخ الصغيرة والقواصات النووية ، كان قد لعب أيضا دورا هاما في هذا المجال . وفي مطلع اعوام السبعينات ، كان الاتحاد السوفييتي قد نشر قوة استراتيجية قوية مؤلفة من القواصات المماثلة للبولارس ومن الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، الامر الذي عكس تقدير القادة السوفييت لاهمية المحافظة على قوات انتقامية غير معرضة للاصابة واعتبارها حجر زاوية في وضع استراتيجي سوفييتي فعال . اما كون الاتحاد السوفييتي قد قبل الآن العلاقة الردعية المتبادلة ، معتبرا اياها اجراء لا يمكن تجاوزه، فهو امر يمكن فهمه جيدا على ضوء تفضيل موسكو للقيادة الموضوعة على نشر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية في معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وليس ثمة اي دليل واضح يشير الى قبول القادة السوفييت بعقيدة الدمار المضمون ، او انهم رفضوا رسميا البرامج المعدة لتأمين الخيارات المضادة للقوة ، .بالاضافة الى قدرات الردع . ومهما يكن من امر فان الولايات المتحدة الاميركية تسعى في ظل استراتيجيتها الكفاية للبحث عن خيارات تكمل بها الدمار

المضمون . وبالتالي فانه يمكن التوصل الى امر مقتنع يتمثل بوجود تقارب - اذا لم نقل اتفاق في وجهات النظر - بين السياسات الاستراتيجية الاميركية والسوفيتية ، آخذين بعين الاعتبار عدم امكانية الاعتماد على الاستنتاجات العقائدية من ناحية ، وعدم تأثير العوامل البروقراطية والعوامل الاخرى غير المنطقية على القرارات الاستراتيجية لموسكو من ناحية ثانية .

وبالرغم من ان الاتحاد السوفيتي يجب ان يتعامل مع التهديدات النووية المحتملة للقوات النووية الفرنسية والانكليزية ، وتلك القوات المنتشرة في الصين الشعبية ، فانه يمكن تلبية الاحتياجات السوفيتية في هذا الخصوص بواسطة الانظمة (صواريخ - طائرات ..) ذات الامداء المتوسطة ، وبالتالي فان ذلك لن يمنع الكرملين من الاخذ باستراتيجية مستقلة تجاه الولايات المتحدة الاميركية تعتمد على الانظمة القادرة على الوصول الى القارات الاخرى .

مبادئ الاستقرار :

اذا كانت العقيدة الاستراتيجية السوفيتية مفهومة الى حد كبير،ويمكن مقارنتها بالعقيدة الاستراتيجية الاميركية الى حد ما ، فيصبح ممكنا ان نضع سياسة اميركية فعالة نسبيا للاستقرار المتبادل . ويجب ان نعترف بانالاتحاد السوفيتي يفشل أيضا في سلوكه كممثل منطقي ، الامر الذي يجعل القرارات المتخذة عن الاسلحة ، حصيلة للجدل الدائر في الدوائر البروقراطية ، ومتأثرة الى حد كبير بالاهتمامات الداخلية .

ومع ذلك فان القرارات الهامة المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية السوفيتية يمكن ان تتأثر بالقرارات الاميركية عن الاسلحة المماثلة . وبالإضافة الى ذلك ، وخلافا للنموذج التاريخي من علاقات القوة ، فان التأثير المتبادل المستمر للجهود المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية في كلا الطرفين يبدو واضحا جدا لصانعي القرارات السياسية ، الذين يأخذون بعين الاعتبار مضامين الاستقرار المتبادل في قراراتهم المتصلة بالقوة الاستراتيجية .

يبقى اسلوب الاستقرار المتبادل - في معناه الواسع - ضمن الفرضية القائلة بان الولايات المتحدة الاميركية تضمن مصلحتها ، اذا حافظ الاتحاد

السوفييتي على قدرات ردع استراتيجية مماثلة من حيث الحجم العام للقدرات الاميركية ، الامر الذي يعتبر قبولاً من الطرفين لكل من العلاقة المتبادلة المتصلة بالدمار المضمون من ناحية ، والمساواة العددية المتبادلة من ناحية ثانية . وبناء على ذلك ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية - في سعيها للمحافظة على وضعها الاستراتيجي الخاص وتحسينه بما يحقق هدف امتلاك قوة ردع مضمونة - ان تتجنب اقامة تهديد للرادع السوفييتي او - وبشكل أكثر عمومية - يجب ان تحاول تجنب كل ما من شأنه ان يشير مخاوف القادة السوفييت من احتمال لجوئها (اي الولايات المتحدة الاميركية) الى تحقيق شكل ما من اشكال التفوق الاستراتيجي .

ويؤمل بان هذه السياسة سوف ترفع نوعية كل من الاستقرار المتبادل والاستقرار الديناميكي بزيادة الحساسية الاميركية لردود الفعل السوفييتية المحتملة على القرارات المتعلقة بالقوة الاستراتيجية الاميركية ، عبر تشجيع فرض القيود على الرد الاميركي حيال برامج القوة الاستراتيجية السوفييتية . وخلق المناخ السياسي المناسب لمناقشات مثمرة عن السيطرة على الاسلحة .

الانظمة المسببة للاستقرار والمسببة لعدم الاستقرار :

كان ضروريا - من أجل وضع سياسة استقرار متبادل - ان تصنف الانظمة الاستراتيجية الى مسببة للاستقرار ومسببة لعدم الاستقرار ، وتجنب هذه الانظمة الاخيرة . وبشكل عام فان الفئة المسببة للاستقرار تشمل البرامج والاسلحة غير المعرضة نسبياً ، والمعدة لتحسين القدرة على البقاء ، كالفواصات التي تطلق الصواريخ وجعل صوامع الصواريخ مقساة ، ونشر قواعد القاذفات ومواقع الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستيكية .

اما الانظمة ذات القدرة القليلة او المعدومة في تهديد القوى الاستراتيجية للخصم ، والمعدة لتحسين القدرات الانتقامية المضادة - للقيمة (اي ضد السكان والمناطق الصناعية) فسوف تدخل في الفئة المسببة للاستقرار ، ويجب الحصول عليها باعتبارها ضرورية للمحافظة على الردع . وهي تتضمن الانظمة المعدة لاختراق وسائل الدفاع الجوي المعادية المستخدمة لحماية السكان :

والتي نذكر منها مثلا ، الوسائل المساعدة على النفوذ التي تضاف الى الصواريخ، والرؤوس الحربية المتعددة او العنقودية ، والرؤوس النووية المتعددة المستقلة (ميرف) غيب الدقيقة ، والصواريخ من نوع جو - ارض ، والقاذفات الاستراتيجية والصواريخ المجهزة (كروز) ، التي لها زمن طيران طويل ، وليس لها اي دور محسوس مضاد - لقوة ضد الاهداف التي يجب ضربها خلال « زمن محدود » كمواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات وقواعد القاذفات . اما أنظمة الانذار المعدة لاستنفار القوات الانتقامية ، ومقرات القيادة القادرة على البقاء ، وأنظمة القيادة والسيطرة المعدة للوقاية ضد الاطلاقات الصاروخية العرضية او الطائشة ، فتدخل جميعها ضمن الفئة المسببة للاستقرار .

ان الأنظمة والاستراتيجيات الموجهة لابطال مفعول القدرة الانتقامية للخصم ، والتي لاعلاقة لها بالمحافظة على ردع يعتمد عليه ، يجب الا ترفض كموامل مسببة لعدم الاستقرار . وتضم هذه الفئة بعض برامج الاسلحة الهجومية ، كالتحسينات على دقة وعيارات الرؤوس الحربية ، التي تستطيع ان تؤمن للصواريخ التي تطلق من البر او البحر امكانية القيام بضربات مضادة - للقوة ضد الصواريخ الباليستكية السوفيتية العابرة للقارات ICBMS واذا نفذت الولايات المتحدة الاميركية برامج مضادة - للقوة كبيرة ، فان الاتحاد السوفيتي سيخشى ان تصبح قوته الصاروخية الباليستكية العابرة للقارات معرضة للاصابة او ان الولايات المتحدة الاميركية يمكن ان تصبح قادرة على ابطال مفعول جزء كبير من اقدرة الانتقامية السوفيتية ، الامر الذي يتعارض مع المصالح الاميركية بسبب ازدياد خطر التعطل غير المقصود للردع النووي ودفع الاتحاد السوفيتي الى تنفيذ برامج اكبر للحصول على الاسلحة .

اما من الناحية الدفاعية ، فان الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستكية وشبكات الدفاع الجوي المضادة للقاذفات التي تم نشرها لوقاية السكان، يجب تحاشيها لاسباب تتعلق بالاستقرار ، طالما انها تستطيع ان تبطل بشكل مباشر مفعول قدرة الردع للخصم .

ويجب ايضا ان ينظر بنفس المنظار الى برامج الحرب المضادة للغواصات (ACw) وتعتبر الانظمة الهجومية المعرضة للاصابة كالصواريخ الباليستكية العابرة للقارات غير المقساء ، والانظمة الصاروخية المحمولة بحرا ، من الفئة المسببة لعدم الاستقرار ، طالما انها تستطيع ان تثير الحوافز للضربة - الاولى وتزيد بالتالي من خطر اندلاع الحرب النووية .

الردع الاحادي الجانب والاستقرار الثنائي الجانب :

انه لمن السهولة بمكان - في العديد من الحالات - ان يتم اتباع الخطوط العريضة للاستقرار المتبادل . ولكنه يجب الاخذ بعين الاعتبار لقضيتين معقدتين . فمن ناحية اولى ، يجب على القادة الاميركيين ان يعرفوا ايضا - بالاضافة الى التخفيض - الى الحد الادنى - للنتائج العسكرية المسببة لعدم الاستقرار المتعلقة بانظمة الاسلحة - ان البرامج التي يعتبرونها مسببة للاستقرار استراتيجيا ، قد تثير ردود فعل مستندة على الموقف السياسي لموسكو ، او على وجهة النظر النفسية .

وحتى اذا كانت بعض الاسلحة الاميركية - كالترابذنت والقاذفة (ب-1) لاتشكل تهديدا للقدرة الانتقامية السوفيتية ، فان نشرها قد يثير ردود فعل سوفيتية غير مرغوب بها ، وخاصة اذا استنتج قادة الكرملين ان الولايات المتحدة الاميركية تسعى لتحقيق تفوق عددي كبير او افضلية نوعية .

وبالاضافة الى ذلك ، فان المسؤولين الرسميين الاميركيين يجب ان يمتنعوا عن امتلاك انظمة استراتيجية لاسباب تتعلق فقط بالمساواة العددية . ان هذه السياسات ستدعم الاستقرار المتبادل بشكل مماثل لما تفعله السياسات الاستراتيجية الاحادية الجانب التي نوقشت من قبل . ومهما يكن من امر ، وفي افضل الحالات ، فان محاولات صياغة القرارات المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية على اساس العوامل السياسية الموضوعية جدا ، ستبقى صعبة وغير اكيدة وموضوع جدل طويل .

ومن ناحية ثانية ، واكثر اهمية ، فقد لا يمكن تجنب التظاهر بتهديد الردع السوفيتي اثناء تحسين الردع الاميركي . ذلك ان للعديد من الانظمة

الاستراتيجية وظائف مزدوجة - الهدف ، او ان القموض يلزمها عموما .
وبالرغم من ان الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » التي تتركب
حاليا على الصواريخ الاميركية معدة بصورة رئيسية لتقوية القدرات الانتقامية
الاميركية ، ويمكن الا تكون دقيقة بدوكة كافية لضربة اولى ذات مصداقية ضد
الاهداف المقاسة ، فان المخططين السوفييت الذين يعرفون القدرات الاميركية
ويشكون بالنوايا الاميركية . قد ينفثون ان هذه الاسلحة باعتبارها تشكل
تهديدا لصواريخهم الموجودة في قواعد برية . وبشكل مماثل فان مركبات الاتصال
ذات القدرة على المناورة ميرف تستطيع ان تحسن نفوذية الصواريخ وتقوي
الاستقرار ، ولكنها ستصبح - اذا ما اعطيت الدقة اللازمة - سلاحا مضادا
للقوة ومسببا لادم الاستقرار .

وحتى امتلاك قدرات الضربة الاستراتيجية المنتقاة لاسباب احتراسية
والمعتمد على اساس الرد المسيطر عليه ، قد ينظر اليه من الاتحاد السوفييتي
على انه يمثل سياسة ضربة - اولى استفزازية .

وقد لا تكون الصواريخ الاميركية الموجودة في قواعد بحرية معدة لضرب
الاهداف الصعبة ، ولكنها اذا اطلقت على امداء قريبة من الفواصات فقد تصبح
اسلحة مضادة - للقوة كما هو الامر بالنسبة للصاروخ المتقدم ترايدنت الذي
يطلق من البحر . ونذكر كمثال آخر انه لم تمنع معاهدة الانظمة المضادة
للسواريخ الباليستكية الولايات المتحدة الاميركية من بناء نظام الوقاية المخطط
مسبقا ، لكان المخططون الاستراتيجيون السوفييت قد لاحظوا اعمال نشر
الدفاعات الصاروخية المضادة للصواريخ على نطاق واسع ، والمعدة لحماية
الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات ICBM ، واعتبروها
واعتبروها كخطوة اولى نحو نشر دفاعات مماثلة عن السكان في كافة
ارحاء البلاد .

ان الغرض من خفض الحد الادنى للتهديدات الموجهة الى الرادع
السوفييتي ، يمكن ان يتعارض ايضا مع الاهداف الاستراتيجية الاميركية غير
المتصلة بالميزان الثنائي الجانب . وفي الاعوام الاولى من الستينات ، اعطت

الالتزامات الاميركية تجاه منظمة حلف شمال الاطلسي (الناتو) دفعا للاستراتيجيتين المضادة - للقوة ، والهادفة للحد من الدمار ، الموجهتين ضد الاتحاد السوفييتي ، بينما كان يمكن لبناء الانظمة المضادة للصواريخ الصينية الذي بدا عام ١٩٦٧ واستمر حتى الحظر الذي فرض عليه بموجب معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستيكية . ان يشكل خطرا على الرادع السوفييتي .

وبالرغم من انه كان يجب على الولايات المتحدة الاميركية الا تتخلى عن التزاماتها الردعية الموسعة ، او تخفض جهودها الهادفة الى ردع الصين ، فانه كان يجب عليها بنفس الوقت ان تحاول التأكيد على الاستقرار الثنائي الجانبي قراراتها الاستراتيجية . وان علاقة نووية اميركية - سوفييتية مستقرة قد تشجع فعلا على اقامة علاقة مماثلة بين حلفاء الولايات المتحدة الاميركية والصين الشعبية .

وفي نهاية التحليل فلن يكون ممكنا تجنب التعارض بين الردع الاحادي الجانبي والاستقرار الثنائي الجانبي . وسوف يكون من الضروري غالبا ان نوازن بين هذين الهدفين ، مع الاخذ بعين الاعتبار للحاجة الى تقوية الرادع الاميركي مقابل المكاسب المحتملة لعلاقة نووية اكثر استقرارا مع الاتحاد السوفييتي .

والمساعدة في هذه التقييمات ، فقد يكون مفيدا ان نقيم بشكل منتظم كلا من نوع وزمن ومجال التطوير الاستراتيجي ، والتجارب ، وبرامج الحصول على الاسلحة على ضوء ردود الفعل السوفييتية المحتملة .

وقد تتطلب سياسة الاستقرار المتبادل الجديدة ، ان تكون الولايات المتحدة الاميركية اقل محافظة في تخطيط القوة الاستراتيجية وفرض القيود على برامجها الاستراتيجية في محاولة منها للمحافظة على ردع موثوق دون تهديد القوات النووية السوفييتية .

وطالما ان الانظمة السوفييتية المضادة للصواريخ الباليستيكية محددة بموجب معاهدة ، فقد يمكن ممارسة تقييدات احادية الجانبي دون الاضطرار

للتراخي حول متطلبات الردع ، ومهما يكن من أمر ، وفي الكثير من الحالات ، فإن الاعتماد على الاجراءات الموثوقة جدا لتأمين القدرة على البقاء أو التفوزية مقابل التهديدات المستقبلية غير المحتملة يمكن ان يكون قد تم تجاوزه لصالح اجراءات أقل اعتمادية ، وأقل استفزازية بنفس الوقت . وسوف يكون من الاهمية بمكان ان تمنع مشروعات الاسلحة المسببة لعدم الاستقرار من تجمع قوة دافعة زائدة كنتيجة للتوظيفات المالية المتصلة بالميزانية والالتزامات البيروقراطية او « لانقاذ التكنولوجيا (١) » . ويمكن ان يعار اهتمام أكثر جدية الى البرامج وانسياسات التي تستطيع ان تقوي الاستقرار الاستراتيجي .

وربما يمكن لعوامل الاستقرار - كعدم الدقة المرغوب به ان يدخل في مواصفات الاسلحة .

اما المسألة الصعبة بشكل خاص الذي يجب حلها اثناء تنفيذ سياسة الاستقرار المتبادل فتتمثل في كيفية الرد على الاعمال السوفيتية التي يمكن ان تعكس اهتماما مماثلا ، بينما يمثل عدم الاهتمام بمبادئ الاستقرار الهادف الى المحافظة على التوازن اسلوبا خطرا وغير ضروري .

وبالمقابل فاذا تحرك الاتحاد السوفيتي بسرعة نحو امتلاك قدرة مضادة - للقوة كبيرة ، او الى نشر قوة استفزازية او اتباع عقيدة استفزازية ايضا ، فان القادة الاميركيين قد يقررون ضرورة اجراء تسوية ما - كأن يقبلون بمجال اكبر من خيارات الضربة - المحدودة او بوضع ثقل اكثر على الميزان العددي . وبالإضافة الى ذلك ، واذا استمرت البرامج الاستراتيجية السوفيتية في التحول الى الاتجاهات المقيمة من قبل دوائر الاستخبارات الاميركية والتي تعتبر ذات طابع تشاؤمي بالرغم من كونها ملائمة بشكل عام ، فان الولايات المتحدة الاميركية قد تصبح مضطرة لبدء سلسلة من برامج الحصول على اسلحة

(١) - يمكن الرجوع بشأن مناقشة عملية « الاندفاع التكنولوجي » والعوامل الاخرى غير المنطقية المؤثرة على الاسلحة الاستراتيجية السوفيتية والاميركية الى ابرام شايز في « بحث في صنع اتفاقات السيطرة على الاسلحة » الذي نشر في مجلة Harvard Law Review العدد ٨٥ (آذار ١٩٧٢) الصفحات ٩٠٥ - ٩١٩ .

استراتيجية للمحافظة على قدرة بقاء وضعها الاستراتيجي ، وتعزيز موقفها المتصل بالتناظر الاستراتيجي . ومهما يكن من أمر ، وقبل اتخاذ مثل هذه الخطوات ، فسيكون حسنا ان تبذل جهود مكثفة لمناقشة اتفاقات أخرى للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يمكنها ان تقوي بنية الاستقرار الاستراتيجي وتقدم فرصا جيدة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاميركية عبر التعاون - وليس السباق - في الحقل النووي . وتشكل اتفاقية فلاديفستوك خطوة - ولكنها خطوة أولى فقط - نحو هذه النهاية .

وحتى لو اعطيت الافضلية لتقييد برامج الاسلحة والسعي لتحقيق تقدم محسوس في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فيجب الاعتراف بأن تحقيق التوازن بين تقوية الوضع الاستراتيجي الاميركي الاحادي الجانب من ناحية ، وتشجيع الاستقرار الثنائي الجانب من ناحية ثانية ، سيشكل أكثر التحديات صعوبة امام الولايات المتحدة الاميركية أثناء وضعها لسياستها النووية في الاعوام القليلة القادمة .

٢ - السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية : القضايا الاساسية :

يستمر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية في المناقشات الثنائية بغية التأكيد على العمل الفعال باتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي تم التوصل اليها سابقا والسعي لتحقيق تقييدات أكثر استمرارا وشمولية واستقرارا على الاسلحة الاستراتيجية ، انطلاقا من اتفاقية فلاديفستوك . ولكن التقدم نحو الوصول الى مثل هذه الاتفاقات لن يتم الا اذا بذلت كلتا الحكومتان الاميركية والسوفيتية جهدا مكثفا لصياغة اتفاقية عادلة ومستقرة تأخذ بالحسبان الاختلافات بين الانظمة (صواريخ - قاذفات - الخ . . .) الاميركية والسوفيتية ، وتلبي الحاجات الامنية لكل من الدولتين . وكان ضروريا عندئذ ان يتم تدقيق اهداف ومقدمات ومبادئ السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية قبل مناقشة السياسات الاميركية عن امكانيات تحديد الاسلحة ، والاتجاه الطويل الامد لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

أهداف السيطرة على الأسلحة :

لا يمكن حتى لافضل الجهود الموجهة لممارسة سياسة احادية الجانب في تشجيع الاستقرار المتبادل ، ان تنجح كليا ، نظرا للامور الكثيرة القامضة التي تحيط بالعديد من الأسلحة ، وللشكوك التي تترافق مع تقديرات حجم التهديد، ولصعوبة تقدير النوايا السياسية للخصم . وتظهر طبيعة المنافسة الاميركية-السوفيتية في مجال الأسلحة الاستراتيجية كيف يمكن لبرامج الأسلحة ان تطور قوة دافعة خطيرة ، وتشير الى عدم امكانية اية دولة في اتباع سياسة استقرار سليمة بشكل مستقل (من طرف واحد) . وحتى اذا تبنت احدى الدول مثل هذه السياسة ، فان المخاطر النووية وطلبات الأسلحة المتزايدة سوف تستمر مالم تستجب لها الدولة الاخرى . واذا وضعنا الاعتبارات الامنية جانباً ، فان الضغوط السياسية والبيروقراطية لتحقيق برامج تسليح موسعة ، يصعب احتواؤها طالما ان الدولة الخصم مستمرة في جهودها في حقل التسليح .

ومقابل هذه الخلفية ، يبدو معقولا ان نستنتج بان الهدف الرئيسي للسيطرة على السلاح يكمن في محاولة ادخال استقرار اكبر الى الميزان النووي عبر جهود تعاونية وترتيبات تفاوضية تؤثر على الانظمة النووية . اما الاهداف الاخرى للسيطرة على السلاح فتشمل :

- ١ - تخفيف نتائج الحرب النووية .
- ٢ - خلق الثقة المتبادلة .
- ٣ - خفض تكاليف الأسلحة الاستراتيجية .

تحسين الاستقرار :

يمكن للترتيبات الثنائية الجانب بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ان تحسن امن كل طرف بالسيطرة على حجم وطبيعة واتجاه البرامج والسياسات المتعلقة بالأسلحة في كلا الطرفين .

ويمكن لاتفاقات التحديد ان تخفف المنافسة بفرضها القيود على قوات الخصم ، وبالتالي بتخفيف الحاجات الامنية لانظمة جديدة معدة لمواجهة

تهديدات ، وبأخمار الضغوط الداخلية الموجهة الى فرض برامج عسكرية يمكن بواسطتها موازنة جهود الخصم .

وما أن تصبح الأسلحة تحت سيطرة متبادلة ، ويتبدل مستوى مخزونات الأسلحة ببطء ، حتى تتحرك مفاهيم القادة بشكل أقرب الى الواقعية ، وتزول معظم الشكوك ، ويخمد التوتر ، ويضعف بالتالي خطر النزاعات المؤدية الى حرب نووية . ويجب ان يقوى الاستقرار في الازمات عبر الغاء الانظمة المعرضة للاصابة لدى كلا الطرفين ومنع الأسلحة التي يمكن ان تهدد قدرة بقاء القوات الرادعة . وبذلك يضيق الفرق بين الضربة الاولى والضربة الثانية ، وتضعف دوافع القيام بهجوم استباقي . وبالرغم من ان امتلاك اسلحة نووية من قبل دول أخرى يمكن ان يعقد الميزان ، فانه يمكن تحقيق الاستقرار الاستراتيجي بشكل كامل اذا عملت الدولتان العظميان على تحديد قواتهما .

يشير بعض المحللين الى تناقص واضح في السيطرة على الأسلحة الاستراتيجية (١) . فهم يتساءلون :

لماذا يجب اتباع اتفاقات الحد من الأسلحة اذا كان الميزان الاستراتيجي لا يتأثر نسبيا بالتغيرات في مستوى الأسلحة او التكنولوجيا ، واذا كان كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية قادرا على مواجهة اية تهديدات لقدراته الردعية عبر افعال احادية الجانب ؟ وبكلمات أخرى . اذا لم يكن سباق التسلح خطرا او ذا تكلفة غير مرتفعة بالضرورة - كما يدعي هؤلاء المحللين - فقد لا تكون ثمة حاجة ماسة للتفاوض حول اتفاقات عن تحديد الأسلحة . ولكن هذا التناقض في السيطرة على الأسلحة ، يمكن ان يحل بسهولة .

فمن ناحية أولى ، وكما اشر الى ذلك سابقا ، فانه غير واضح ابدا كيف لا يشكل سباق التسلح خطرا على استقرار العلاقة الاستراتيجية الاميركية - السوفيتية ، او كيف يكون الميزان النووي غير حساس بالتماثل بين قدرات

(١) - انظر بنجامين لامبيث في « الردع في عصر مركبات ابعال الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة (ميرف) » مجلة السياسة الدولية - العدد ٢٤ - (كانون الثاني - ١٩٧٢) : الصفحات ٢٢١ - ٢٤٢ .

القوة النسبية . ويمكن للافضليات النووية ان تترجم الى مكاسب سياسية او دبلوماسية ، بالرغم من الفائدة العسكرية المحدودة للقوات الاستراتيجية . وعموما فانه يمكن لكل طرف ان يسيء تقدير قدرات او نوايا الطرف الآخر ، وينشئ وضعه على اساس محافظ جدا بنتيجة سوء التقدير ، كما يحاول ان يحقق ما أمكنه من مكاسب .

وقد قال احد الخبراء بان « الواقعية الموضوعية لسباق التسلح تكون - ضمن الحدود التي يمكننا فيها ان نحكم عليها - مختلفة تماما عن الافكار الشخصية التي يأخذ بها بعض المراقبين حول هذا السباق (١) » .

لا يمكن ان نتوقع بان تحل ترتيبات السيطرة على السلاح كافة المسائل الاستراتيجية ، او ان تؤدي الى وضع استراتيجي مستقر كليا ، كما ان المسائل التقنية والقيود التي يتم التفاوض العملي بشأنها ، ستحدد بشكل لا يمكن تحاشيه ، الابعاد المادية لاي اتفاق يتم التوصل اليه . ولكنه من الواضح ايضا بان وضعنا دوليا لاتم السيطرة على السلاح فيه لن يكون خاليا من الشكوك والاحطار المحتملة . وبناء على ذلك ، فانه يجب الان نحكم على اتفاقيات تحديد الاسلحة عبر مقياس مطلق ، بل يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مقياس « الخطر النسبي » ، اي انه يجب على اجراءات السيطرة على السلاح ان تحدث تحسينا « اضافيا » في الامن ، اذا ما قورن بالتحسين الذي يمكن تحقيقه في غياب هذه السيطرة . ولعل ذلك يتيح امكانية التفاوض حول اتفاقية لتحديد الاسلحة غير مرغوب فيها ، وقد يؤدي الى انقاص الاستقرار النووي .

وبالاضافة الى ذلك ، وفي الوقت الذي تكون فيه ازالة عدم اليقين هدفا هاما للسيطرة على الاسلحة ، نجد ان بعض انواع عدم اليقين - كالشك في

(١) - هيربرت سكوفيل في « نحو اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية - (مؤسسة

تاريخي للسلام الدولي - ١٩٧٠) الصفحة (٦) .

نجاح هجوم الخربة الاولى مثلا - يمكن ان يقوي الردع . ويجب اخذ هذه
العوامل بعين الاعتبار لدى تقييم اية اتفاقية يستخدم فيها مفهوم المخاطرة
النسبية .

اذا اردنا الدقة في التحديد نجد ان اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية
لعام ١٩٧٢ ، كانت غير كاملة سواء من حيث محافظتها على الطابع المميز للوضع
الاستراتيجي الاميركي او من حيث المبادئ التي اعتمدتها للسيطرة على الاسلحة
او للتغلب على المشكلات النووية . ومهما يكن من امر ، وبانغم عن النقاط
السلبية والنواقص في هذه الاتفاقات ، فانها ساعدت في السيطرة على سباق
الاسلحة الاستراتيجية واسهمت ايجابيا في تقوية الامن الاميركي . كان اهم
اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٧٢ متمثلا بمعاهدة تحديد
الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، التي حددت مستوى منخفضا جدا
لنشر هذه الانظمة في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ،
ووضعت قيودا على خواص الرادارات وعلى التجارب المتعلقة بالانظمة المضادة
للسواريخ ، كما جعلت كلا من الطرفين يلتزم بالامتناع عن نشر دفاعات صاروخية
مضادة للصواريخ على نطاق واسع في بلده . ونظرا للقيود الشديدة التي وضعت
على الانظمة السوفيتية المضادة للصواريخ الباليستكية بموجب هذه المعاهدة
فان حاجة الولايات المتحدة الاميركية لتحسين او توسيع قواتها الهجومية
اصبحت غير ماسة وبالتالي فقد اصبحت ظاهرة النشر على نطاق واسع لانظمة
المضادة للصواريخ الباليستكية في الاتحاد السوفيتي لاتقلق مخططي الدفاع ،
كما ان الاختلافات في مستويات القوة الهجومية والشكوك حول التحسينات
النوعية لم تعد ذات اهمية تذكر ، حيث اصبحت لزاما على كلا الطرفين ان يعملوا
على خفض الجهود الهادفة الى تحقيق اعمال ذات طابع يدعد الى عدم الاستقرار .
وبرغم انتقاد بعض الخبراء لمعاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية
فان اغلب الاعتراضات الاميركية على الاتفاقات الاولى بشأن الحد من الاسلحة
الاستراتيجية ، تركزت على الاتفاق المؤقت بشأن الاسلحة الهجومية . وقد
وجدت اسباب مشروعة لاثارة الاهتمام ، حيث اشار حتى اكثر مؤيدي هذا
الاتفاق حماسة الى وجود عوامل عدم استقرار فيه على المدى البعيد ، مؤكداين

على عدم صحة تركيز الاتفاق على الاسلحة الهجومية في النص الاصلي ودوناي تعديل (١) .

وبالمقابل ولو لم تفرض قيود على القوات الهجومية السوفيتية، لاستطاع الاتحاد السوفيتي الاستمرار في نشر صواريخه الاستراتيجية ، وربما كان سيصل الى مستوى (٢٠٠٠) صاروخا باليستيا عابرا للقارات و (٨٠٠) غواصة صاروخية تعمل بالطاقة النووية حتى عام ١٩٨٠ .

واذ ووجهت الولايات المتحدة الاميركية بالتوسع في البرامج السوفيتية، فقد كان محتملا ان تعمل على تشكيل قوة محسوسة مؤلفة من جيل جديد من الانظمة الصاروخية ، بشكل أسرع واوسع مما هو مخطط حاليا ، بغية المحافظة على التوازن العددي . وكان لابد عندئذ للاتحاد السوفيتي من ان يزيد بدوره من حجم قواته الصاروخية الهجومية ومن تحسين نوعيتها . وكانت هذه الاعمال المنفذة في مجال تقوية القوات الصاروخية الهجومية ستخلق ضغوطا على كلا الطرفين لتوسيع شبكاتهما الدفاعية الصاروخية ، وبالتالي كانت ستؤدي الى تجاوز القيود المفروضة على الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية وتقض المعاهدة الموقعة بشأنها ، او على الاقل كان يحتمل ان يحدث هذا النقص او الالفاء .

اما المحللون الآخرون فقد اكدوا بدورهم على ان اتفاقيات التحديد يمكن ان يكون لها تأثير ضار على سياق التسليح ، بحيث ان الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها قد تصبح غير مرغوب فيها ، بينما تعطى الافضالية للسباق غير المسيطر عليه الذي يطلق حرية الدولتين الكبيرين في ادارة اوضاعهما بشكل حساس ومع مراعاة التقييدات الاحادية الجانب . وقد ارتأى عدد من مؤيدي السيطرة على السلاح الاميركيين ان عملية « السالت - ١ » قطعت الطريق على التقييدات الاحادية الجانب ، عبر تزويدها لادارة نيكسون بالمبررات التي جاءت في صالح

(١) - يمكن الرجوع بشأن الحاجة الى تعديل الاتفاق المؤقت بغية التاكيد على الاستقرار الطويل الامد ، انسى بيان جيروم كاهن (مؤلف هذا الكتاب) في « اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية - مناقشات امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي - الكونغرس الثاني والتسعون - الجلسة الثانية (١٩٧٢) الصفحات ٢٠١ - ٢١٩ .

الاستمرار بالبرامج الاستراتيجية الكبيرة :تقادرة على استغلال نقاط الضعف التي تركت في الاتفاق المؤقت .

وكان هؤلاء المحللون يدعون بان معارضة الكونغرس لبرامج الاستراتيجية لادارة نيكسون - كنظام « الوفاية » الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستكية والترايدنت والقاذفة (ب - ١) - كانت ستنجح في الالغاء او التخفيف الحاد للحصول على الاسلحة الاميركية ، لو لم تأخذ اتفاقات السالت نفسها هذا الدور .

وقد ناقش هؤلاء أيضا انه عوضا عن ذلك ، فقد لجأت الادارة الاميركية آنذاك الى اضعاف منتقديها بتبريرها لعملية الحصول على الاسلحة واعتبارها هذه العملية كاوراق مساومة وحواجز وقاية .

وبغية اكتساب الدعم للاتفاقية ، التي لم تضح سوى قيود هامشية على سباق التسليح . فان الادارة الاميركية كانت مضطرة للقبول بتنازلات للعسكريين الاميركية كانت مضطرة للقبول بتنازلات لعسكريين الاميركيين ولاعضاء الكونغرس المحافظين ، شملت الالتزام بصنع انظمة ، ماكانت لتضع في الحالات الاخرى ، وقد اقترح احد المراقبين ، بانه مع الاخذ بعين الاعتبار لكافة هذه الاشياء فان « المفاوضات المتشعبة عن السيطرة على السلاح قد تترك تأثيرات سلبية (مسيبة لعدم الاستقرار) على سباق التسليح (١) » .

(١) - في « عن اوراق المساومة وبناء الحواجز » الصفحة ٢٧١ . وقد نقل عن بول وارنكه مساعد وزير الدفاع الاميركي الاسبق انه قال في اجتماع عن السيطرة على الاسلحة ان اتفاقية السالت - ١ عن تحديد الاسلحة الهجومية الموقعة في موسكو كانت « أسوأ بقليل من عدم وجودها » طالما أنها ستعمل على تشجيع الانفاق على اسلحة جديدة بنفس الدرجة التي تعمل فيها على « كبح » سباق التسليح . (جاء ذلك في مقال للسيد ميكائيل جيتلر في الواشنطن بوست بتاريخ ٩ حزيران ١٩٧٢) . اما جيريمي ستون فقد تسائل - بعد بدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بوقت قصير - عن قيمة القيود التي ستعرض عبر التفاوض ، واكد على وجهة نظره المتمثلة بضرورة بدء السيطرة على الاسلحة في داخل كل دولة « . السياسة العسكرية الاميركية: منى وكيف تستخدم محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » - مجلة الشؤون الدولية - العدد ٤٨ (كانون الثاني - ١٩٧٠ - الصفحات ٢٦٢ - ٢٧٢) .

أن هذه المناقشة مفعنة جزئيا فقط ، ويجب الا تعتبر صالحة بالضرورة .
فهل من الضرورة بشيء أن يقال أنه لا يجب على أية دولة أن تسيء استخدام
الاستراتيجية المشروعة للتفاوض من مركز قوة وتلبية الحاجة الى حواجز وقاية
احتراسية ، ثم أنه حتى لو لم تحصل بعض البرامج الاميركية فعلا على التشجيع
اللازم بسبب السالت - ١ ، فقد كان يوجد احتمال كبير بأن النشاطات المتعلقة
بالاسلحة الاستراتيجية الاميركية ، وما يتصل بها من مخصصات مالية ، كانت
ستصل الى مستويات أعلى لو لم يتم التوصل الى اتفاقيات لتحديد الاسلحة
الاستراتيجية وبالرغم من معارضة نظام « الوقاية Safeguard
فقد كان صعبا أن نستنتج بثقة أن الكونغرس كان سيتمكن من الاستمرار في
فرض القيود على نشر الاسلحة الهجومية عاما بعد عام ، طالما كان الاتحاد
السوفييتي يزيد من قوته الهجومية ، واذ بدأت الصين الشعبية في تجربة
صواريخها الباليستكية العابرة للقارات ، وخاصة فيما لو بدأ الاتحاد السوفييتي
يطور وربما ينشر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية لديه .

وانه لمن الاهمية بمكان أيضا أن نلاحظ أن النجاح في محادثات الحد من
الاسلحة الاستراتيجية ، سواء في عام ١٩٧٢ او في عام ١٩٧٤ ، ادى الى تقوية
الاتجاهات المؤيدة للسيطرة على السلاح في كلا الدولتين عبر عملية تشكل اجماع
حول هذه القضية والالتزام الشرعي بالمحافظة على الاتفاقات الاولى وتحسينها .
أما توقيع اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فيمكن أن يعتبر - في ضوء
السياسات البيروقراطية . نشاطا سياسيا انتقاليا يمثل بدوره نتائج المعركة
الدائرة بين الصقور والحمائم في كل طرف ، والذين كانوا يحاولون أن يحققوا
وحدة في التفكير والمشاعر مع نظرائهم في الطرف الآخر (١) .

وقد ظهر بنتيجة مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، أن أوراق
المساومة والضغط الاخرى كانت تصطدم بمعرفة واسعة الانتشار في الاوساط

(١) - حنل تشايز التأثيرات الإيجابية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية على الاتجاهات
البيروقراطية المتعلقة بالقرارات التي تتخذ عن الاسلحة في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد
السوفييتي في كتابه :

« البحث في صنع اتفاقات السيطرة على السلاح » الصفحات ١١٦ - ١٦٦ .

ألبير وقراطية والكونفرس عن فوائد هذه المفاوضات وعن الحاجة الى تقوية الاستقرار عبر قرارات أحادية الجانب . وكانت المعارضة المعززة التي أبدتها مجلس الشيوخ تجاه طلبات الإدارة الأميركية بشأن تحسين دقة الاصابة للصواريخ في الاعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٣ ، دليلا على اهتمام الكونغرس بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية . وحتى ضمن وزارة الدفاع وفي المشاورات التي كانت تجري بين الوكالات المتخصصة ، فقد أصبح تأثير البرامج الاستراتيجية على محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يدخل تدريجيا ضمن اهتمامات الفرع التنفيذي ، ويترك بصماته على العديد من القرارات الخاصة بالاسلحة ، بالرغم من بقاءه عنصرا غير حاسم في اتخاذ هذه القرارات . وقد وجدت نماذج معاكسة لذلك في الاتحاد السوفييتي ، حيث كانت تظهر احيانا علائم المعارك بين مؤيدي ومعارضى السيطرة على السلاح ، كما وجد هذا الصراع طريقة الى وسائل النشر العامة .

كان محتملا بالتاكيد ان ينشئ الاتحاد السوفييتي لولا وجود اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية - قوة استراتيجية صاروخية اكبر مما سمح له بموجب الاتفاق المؤقت ، وكان ممكنا ايضا ان تسير الولايات المتحدة الاميركية خطوات اكبر في برامجها الاستراتيجية الكبيرة .

ومهما يكن من امر ، وبالرغم عن وجوب ممارسة كلا الدولتين لفرض قيود أحادية الجانب واتباعهما لسياسات استراتيجية داعية الى الاستقرار ، فان الخبرة والتجارب دلت على عدم اتخاذهما أية مبادرات في هذا المجال . وبهذا المعنى - فان اتفاقيات موسكو - او أية اتفاقية عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية . يمكن ان يكون لها اثر وحيد متمثل في اضطرار الطرفين على ان يعملوا معا ما لا يمكن ان يفعلاه منفصلين .

تخفيف نتائج الحرب النووية :

ثمة وجهة نظر عامة تقول بان السيطرة على الاسلحة الاستراتيجية يجب ان تسهم في تخفيف نتائج واحتمال الحرب النووية . ولسوء الحظ فان هذين الهدفين قد لا يكونان دائما متوافقين مع بعضهما البعض ، بل لضعفهما في الواقع

يشكلان هدفين متعارضين . ونذكر مثلا ان محاولات الحد من الدمار بانشاء أنظمة دفاعية صاروخية على نطاق واسع يمكن ان تسبب عدم الاستقرار الذي يزيد بدوره من فرص فشل الردع . وعندما ووجه المسؤولون الرسميون الاميركيون بمأزق انتقاء أحد الهدفين . عمد أغلبهم الى اعطاء افضلية عالية للردع على الحد من الخسائر . وقد كان الدمار المضمون المتبادل اساسا لاتفاقات الحد من الاسلحة حتى تاريخه ، وسيكون بالتأكيد كذلك في الاتفاقات المستقبلية بالرغم من الاقتناع المشوش بأنه يجب تبني فرضية بديلة . وقد يكون امرا ذا معنى ، ان تؤكد على منع وقوع الحرب ، طالما ان الوقاية الفعالة ضد الهجمات النووية تستمر في كونها مسألة مرتفعة التكاليف وصعبة ، وحتى الاتفاقات التي يتم التفاوض بشأنها والهادفة الى بناء دفاعات في كلا الطرفين ، لا تبدو قابلة للتنفيذ . وبالإضافة الى ذلك ، وعلى الجانب الهجومي فانه لا يمكن تغير التخفيضات الحادة في مستويات القوة الموجودة حاليا - وخارج مجال المفاوضات الفعلية التي قد تتم في وقت ما في المستقبل - ان تسهم في خفض الحقيقي للدمار . ومهما يكن من امر فان هدف الحد من الدمار يمكن ان يتحقق عبر الاتفاقات الاميركية - السوفيتية الهادفة الى منع التصعيد النووي .

بناء الثقة المتبادلة :

اما على المستوى السياسي ، فان الاتفاقات الناجحة في مجال الاسلحة الاستراتيجية يمكنها ان تخلق الثقة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي وتؤدي الى تقدم لاحق في المجالات الاخرى للسيطرة على السلاح . وقد كانت هذه الثقة واضحة عندما وقعت اتفاقيات السالت في موسكو ، كما انعكست ايضا في بيان المبادئ الاساسية^(١) الذي أعرب بوضوح عن عزم الحكومتين الاميركية والسوفيتية على تجنب المواجهات والسعي لايجاد حل سلمي لخلافاتهم ، وساعد في الوصول الى اتفاق فلاديفستوك .

(١) - المبادئ الاساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، التي وقع عليها في موسكو بتاريخ التاسع والعشرين من شهر ايار لعام ١٩٧٢ . أما بشأن النص الكامل لهذه المبادئ ، فيمكن الرجوع الى النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٠ ايار ١٩٧٢ .

ومن الواضح انه كانت قمة ضرورية مسبقة في العلاقات بين واشنطن وموسكو تحتاج الى بزل من الطرفين قبل بدء المفاوضات الجديدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية . ولكن بعض المحللين كانوا ينشئون بأن اثار هذه المفاوضات قد لايعزز العلاقات بين الدولتين الكبيرين ، وعبروا عن اهتمامهم وقلقهم من تحول عملية المفاوضات الى نزاع سياسي . وبالإضافة الى ذلك فقد حدث غالباً نقاش حول كون التوتر الأمريكي - السوفييتي ناجما عن عوامل لا تتعلق بالمجان النووي ، وأن الوفاق لايزال حشا . وقد يستغل الاتحاد السوفييتي به اتفاقات عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومصلحة أميركا في هذه الاتفاقات لتوصل الى اتفاقات أكثر احكاما بالمصالح الاميركية . وبالرغم من تجاوز العديد من هذه النقاط ، فإن التفاوض حول اتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ كان مؤشرا للعلاقات الحسنة بين الطرفين . وترك تأثيرا سياسيا ايجابيا على المسيرة الاميركية - السوفييتية المنسقة نحو مسائل الامن النووي .

وقد عملت اندبلوماسية الشخصية التي مورست عبر تدخل الرؤساء انفسهم في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، والزيارات على مستوى القمة ، والثقة والاحترام المتبادل اللذان طورا بين أعضاء فريقى التفاوض واللجوء الى استخدام الاتصالات عبر القنوات الخفية (وراء الكواليس) ، عملت كلها على اظهار عزم الدولتين على اتباع نهج مشر في المناقشات .

وخلافا لاستمرار أزمة الشرق الاوسط ، والمعاناة مع الحلفاء الغربيين بسبب نقص امدادات الطاقة ، والتصاعد الحزوني لانتاج الاسلحة على المستوى الاستراتيجي ، فإن مستقبل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يستقطب الآن اهتماما سياسيا أكبر على المستوى العالمي . وان نجاح واشنطن وموسكو في التغلب على عدة صعوبات تقف في طريق التفاوض من أجل اتفاقات اكسر شمالية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وتلبي المصالح الامنية لكلا الدولتين الكبيرين ، ولا تتعارض مع التزامات الطرفين نحو حلفائهم ، سوف تخدم استمرارية الوفاق الدولي ، وقد تثير الجهود الموجهة الى تخفيف التوتر في مناطق اخرى ، وخاصة في اوربا الوسطى . اما الفشل في اتباع احكام اتفاقية

فلاديفستوك ، فيسودى - بالمقابل - الى تقوية ساعد الصفور في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ، ويخلق المناخ السياسي لاشتداد سباق التسلح ، وبشكل خطرا على مسيرة التقدم البشري - والثابتة بنفس الوقت - نحو التعاون بين الغرب والشرق .

خفَض تكاليف البرامج الاستراتيجية :

يدعي غالبا مؤيدو السيطرة على السلاح ، ان اتفاقات تحديد الاسلحة الاستراتيجية تخفض تكاليف البرامج الاستراتيجية ، حيث تمنع بعض هذه الاتفاقات كمعاهدة حظر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية من نشر الانظمة المرتفعة الثمن ، التي تعتبر بنفس الوقت غير ضرورية ومسببة لعدم الاستقرار ، وتحقق بالتالي توفيراً مادياً معقولاً . ولكن الاتفاقية المؤقتة لم تؤثر على برامج بناء مركبات اتصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » . مثلاً - كما لم تعمل على استبعاد برامج التحديث او تحد من التحسينات النوعية في الاسلحة الهجومية . وقد بدأ الاتحاد السوفيتي ايضا - بعد توقيع اتفاقيات موسكو - برنامج تجاربه على اختبار الصواريخ ، بينما ازدادت قليلا ميزانية الاسلحة الهجومية الاستراتيجية الاميركية نتيجة القرارات المتخذة بشأن تحديث الانظمة الموجودة وانشاء برامج (ضمان) لتأمين انقاء الدمار . وقد اوحى ذلك بان كلا الطرفين سيحافظ على مستويات عالية من النفقات الاستراتيجية في ظل اجراءات التحديد التي يحتمل ان يتم التوصل اليها في المستقبل القريب - وهي اجراءات لن تتضمن تخفيضات حادة في الاسلحة او سيطرة صارمة على التحسينات النوعية . وتحديث القوات . وبالرغم من عدم وجود خطر واضح بان تسهم محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في الاتفاق غير الضروري على انتاج الاسلحة الاستراتيجية ، فان المحافظة على وضع استراتيجي مستقر وآمن ضمن اطار اتفاقات للسيطرة على السلاح قد تتطلب توظيفات مالية كبيرة .

وفي انتظارها لان يضع الكرملين قيوداً او يعمل على اجراء تخفيضات في اسلحته اكبر مما يحتمل ان يحدد لذلك في اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في المستقبل القريب ، فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع

ان تحافظ على رادع موثوق يعتمد على وضع استراتيجي قادر على البقاء ومتنوع ، بمجرد تطويرها لخيارات تحسين القدرة على البقاء والفعالية الشاملة لقواتها ضد التهديدات الاستراتيجية السوفيتية المحتملة . وبالإضافة الى ذلك ، فانه يمكن توسيع بعض البرامج الاستراتيجية الاميركية بشكل مشروع ضمن احكام اتفاقيات السالت - ١ ، والخطوط العريضة لاتفاق فلاديفستوك ، او اية ترتيبات مستقبلية لمصادات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وعلى سبيل المثال ، فقد يبدو ضروريا ان تؤكد على جهود التحقق القومية اللازمة لمراقبة تقييد السوفييت باتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وبالإضافة الى ذلك فقد يكون من الاهمية بمكان ان تطور أنظمة وقاية خاصة ضد التحسينات المحتملة وغير القابلة للكشف في الاسلحة السوفيتية ، وان تنشأ قدرة جاهزة دائما تسمح بالنشر السريع لأنظمة الاميركية (صواريخ - قاذفات - الخ . .) الممنوعة بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في حالة نقض الاتحاد السوفيتي او الفائه لهذه الاتفاقيات ، ومهما كانت الاسباب الداعية لذلك . وبغض النظر عن القيمة الاحتراسية لهذه الأنظمة ، فانها قد تساعد الادارة الاميركية والكونغرس على اكتساب الثقة بالوضع الجديد الذي يخلقه استمرار مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية وتخفيض احتمال ما يمكن ان تسببه الانذارات الكاذبة من توتر بين واشنطن وموسكو .

وبعبارات اخرى ، فانه يمكن القول بالتاكيد ، بان استمرار الاتفاق الاستراتيجي ، بالرغم من اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، سيحتاج الى مبالغ اقل بكثير مما لو حدث ذلك في غياب هذه الاتفاقيات .

ويشير احد التقديرات الى ان الاتفاق السنوي على القوات الاستراتيجية الاميركية ، خلال الاعوام ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ، كان سيزيد بمعدل ثلاثة مليارات دولار اميركي مما يصرف فعلا في ظل اتفاقيات السالت - (١) . وبهذا المعنى ،

(١) - انظر تشارل . شولتز وآخرون في « وضع الافضليات القومية » ميزانية عام ١٩٧٣ مؤسسة بروكينغز - ١٩٧٢) - الصفحات ٩٣ - ١٠٩ .
وقد تم هذا التقدير على اساس الافتراض بان الولايات المتحدة الاميركية كانت ستسهر قدامه لولا القيود المفروضة بموجب اتفاقية موسكو - الى النشر الكامل لنظام « الوقاية » الصادرخى المضاد للصواريخ الباليستكية ، وتستمر في برامج الترابدنت وتحديث القاذفة (ب-١) بسرعة اكبر .

فإن التوفير الذي يمكن تحقيقه بموجب اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية يحتمل أن يستمر في الارتفاع بسبب تنامي الاتفاقات المستقبلية ، وليس على ضوء التخفيضات التي يمكن تقديرها في مستويات الاتفاق الحالية . ومهما يكن من أمر ، وفي نهاية المطاف ، فإن الحاجة إلى التوفير يجب أن لا تسمح بالتعقيم على الدور الرئيسي المحتمل لاتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في الإقلال من المخاطرة النووية ، وفي اخفاء طابع الاستقرار على اتوازن وتقوية العلاقات السياسية بين القوتين العظميين .

قضايا التحقق :

لقد اُبانت مسألة التحقق المحاولات الأميركية - السوفيتية الهادفة إلى التفاوض حول اتفاقيات السيطرة على السلاح ، لأن موسكو رفضت قبول طلبات واشنطن حول التفتيش في المواقع . وثم التغلب جزئيا على هذه الصعوبة عبر صياغة اتفاقيات عن السيطرة المحدودة على السلاح ، يمكن التحقق من تطبيقها بواسطة وسائل الطرف الآخر ، كاستخدام أنظمة الاستطلاع في الأقمار الصناعية بصورة رئيسية واستخدام أجهزة ثابتة في الداخل . وقد أدى القرار حول السعي للتوصل إلى اتفاقات أقل شمولية وما رافقه من تحسينات في قدرات التحقق لدى كل طرف إلى معاهدة حظر الجزئي للتجارب في عام ١٩٦٣ (١) . التي مهدت للتفاوض حول اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي وقعت فيما بعد في كل من موسكو وفلاديفستوك .

وخلافا لاقتراح « التجميد » الأميركي لعام ١٩٦٤ ، الذي دعا للتفتيش الواسع النطاق ، مما أدى إلى عدم التفاوض بشأنه ، فقد عبرت أمريكا عن رغبتها في أخذ التحديدات الاستراتيجية بعين الاعتبار دون التفتيش في المواقع ، الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في اتخاذ الاتحاد السوفيتي لقراره عن الدخول في مناقشات الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

وما عد استثناءات نادرة ، فإن الخطط الأميركية المختلفة التي قدمت خلال مفاوضات عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ ، أكدت على وسائل التحقق الموجودة لدى كل

(١) - معاهدة حظر التجارب على الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وبحث الماء ، الموقعة في موسكو في ١٥ آب ١٩٦٣ .

طرف ، مما ادى - كما كان متوقعا - الى عدم احتواء اتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ واتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ لاية احكام عن التفتيش في المواقع . وقد اكدت اتفاقيات موسكو مثلا ، وبشكل رسمي ، بان كل طرف سيستخدم « وسائل التحقق التقنية الموجودة لديه ... لغرض ضمان التقيد بالاحكام الموضوعية (١) . وقد كان امرا في غاية الاهمية ، ان تضي هذه الاتفاقيات النطاق المشروع على وضع التحقق بمنع التدخل بوسائل التحقق طالما انها تعمل حسب مبادئ القانون الدولي .

وبالاضافة الى ذلك فقد وافق الطرفان بشكل لم يكن متوقعا على التعهد بعدم اتخاذ « اجراءات اخفاء متعمدة » قد تؤدي الى اعاقا التحقق الفعال . وقد روعي ابعاد احكام التحقق التي ووفق عليها في اتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ دون اي تعديل في الاتفاقية اللاحقة التي وقعت في فلاديفستوك في عام ١٩٧٤

امكانيات الاستطلاع التقنية :

عمدت الولايات المتحدة الاميركية الى تحقيق برنامج استطلاع تقني محسوس معد لمراقبة النشاطات (٢) السوفيتية المتعلقة بالسلاح ، في محاولة منها لدعم متطلبات سياستها الاستراتيجية الاحادية الجانب . وكانت الاقمار الصناعية المعدة للاستطلاع التي تحلق فوق الاتحاد السوفيتي وتجمع المعطيات الفوتوغرافية للمساحات كبيرة جدا وبدقة عالية ، الوسيلة الاكثر فعالية ، ومع ذلك فقد كانت الضرورة تدعو لوجود أنظمة اخرى متنوعة تعمل خارج الاتحاد السوفيتي في تحديد وتقييم الجهود السوفيتية في مجال الاسلحة الاستراتيجية . وقد شملت هذه الفئة الاخيرة رادارات متوضعة برا او محمولة جوا وأنظمة مراقبة الكترونية محمولة على السفن . كان الاتحاد السوفيتي يعمل ايضا في برامج مماثلة لتكملة ما لديه من أنظمة تتعامل مع الاسلحة الاستراتيجية الاميركية .

(١) - انظر الفقرة الثانية عشرة من معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستية في « وفاق اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية » (وزارة الخارجية الاميركية - مكتب الشؤون العامة - ٢٠ حزيران - ١٩٧٢) الصفحة ٢٧ .

(٢) - انظر تيد غرينوود في « الاستطلاع والمراقبة والسيطرة على السلاح » اوراق ادلفي رقم ٨٨ (لندن - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - حزيران - ١٩٧٢) .

وبالرغم من ان اتفاقيات موسكو وفلاديفستوك لم تتضمن اية احكام عن التفتيش في المواقع ، فان الولايات المتحدة الاميركية ستكون قادرة على التحقق من تنفيذ التقييدات بدرجة عالية من الثقة عبر الوسائط التي تملكها . ان الحجم المميز للانظمة الاستراتيجية الكبيرة كأجهزة اطلاق الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات واجهزة اطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية ، والرادارات العاملة معها ، والزمن الطويل نسبيا اللازم لانشاء مواقعها، يسمحان للولايات المتحدة الاميركية بكشف نشرها . ونذكر مثلا انه يلزم عامان تقريبا لمجموعة اطلاق الصواريخ حتى تنتقل من المرحلة الاولى للانشاء المرئي الى المرحلة العملية الكاملة ، وبالتالي فان نشر قوة صاروخية مؤلفة من بضع مئات من هذه الصواريخ يحتاج الى عدة سنوات . ويحتاج انتهاء اعمال الانشاء في موقع للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية الى خمس سنوات على الاقل ، بسبب صعوبة بناء المنشآت الرادارية ذات الحجم الكبير . ويستطيع الاتحاد السوفيتي مبدئيا ان يحاول تموينه نشاطاته المتعلقة بالنشر ، ولكن ذلك يصطدم بصعوبات تقنية كبيرة بالاضافة الى الاحتمال الكبير لكشف هذه النشاطات ، الامر الذي يضطره عندئذ لدفع ثمن سياسي كبير . وبلاضافة الى ذلك ، فان الربح الذي سيحققه القادة السوفييت من هذا العمل سيكون قليلا ، الامر الذي يجعلهم يتحاشونه مالم يحقق لهم فائدة ذات معنى . ولعل ذلك امرا غير محتمل ، لان هؤلاء القادة يقدررون جيدا ان الولايات المتحدة الاميركية ستكون قادرة على كشف هذا الاجراء المخالف لاحكام الاتفاقيات المبرمة ، قبل ان يتمكنوا من تحقيق ما يهدد الردع الاميركي او ما يبدل الميزان العددي بشكل دراماتيكي .

وتمثل الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، المظهر الاكثر اقلاقا للخداع السوفيتي ، طالما ان الجهود الحقيقية لرفع مستوى الدفاعات الصاروخية تستطيع ان تهدد جديا قدرة الردع الانتقامية الاميركية . ومهما يكن من امر ، وعلى ضوء التقييدات الشديدة لمعاهدة موسكو ، فليس محتملا ان ينجح الاتحاد السوفيتي في اخفاء نشر اعداد محسوسة من اجهزة اطلاق هذه الصواريخ ، او يستطيع ان يحول انظمة الدفاع - الجوي للعمل كأنظمة دفاع - صاروخي دون كشف مبكر لهذه الاعمال من قبل الولايات

المتحدة الاميركية . وفي أية حال ، ومع الاستخدام الكامل للرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة في الصواريخ الاميركية والتحسينات الكمية المستمرة فان الولايات المتحدة الاميركية ستمتلك مانع صدمة (وسادة) ضد الشكوك ، وتستطيع تحمل التأخير والابهام في كشف الانتهاكات السوفيتية المحتملة . وبالتالي فان الاتحاد السوفيتي لن يكون قادرا على الالغاء الفوري للمعاهدة عبر نشره السريع للانظمة الدفاعية والهجومية ، على نطاق يمكن ان يهدد الامن الاميركي قبل ان يتمكن الطرف الاميركي من اتخاذ الاجراءات المضادة الصحيحة .

كانت اتفاقية السالت - ١ قد فرضت - بالإضافة الى التحديدات على اجهزة الإطلاق - قيودا على بعض التحسينات النوعية ونشاطات التطوير . وعلى سبيل المثال فقد منعت الاتفاقية المؤقتة استبدال الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات بأنظمة اكبر منها ، وحظرت أيضا الزيادات الكبيرة في عدد صوامع الصواريخ ، بينما حددت معاهدة حظر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية خواص العناصر التي يتألف منها الدفاع - الصاروخي والمسموح بنشرها كما وضعت قيودا على التجارب المتعلقة بالصواريخ المضادة . وراى كل من الطرفين بان هذه القيود كانت ضرورية ويمكن ان يراقب التقيد بها بشكل كاف بواسطة الوسائط المتوفرة لدى كل منهما . ومهما يكن من أمر فقد أثرت مسائل التحديد ، وبشكل خاص عن التمييز بين الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الخفيفة او الثقيلة . ولكن مجال التحديدات النوعية والكمية الذي احتوته اتفاقيات موسكو كان يشير الى اجراءات اضافية يمكن التفاوض بشأنها دون مواجهة مسألة التفتيش في المواقع . وبالفعل فسوف تستطيع الولايات المتحدة الاميركية . باعتمادها على قدراتها الاستطلاعية التقنية - ان تتحقق من التقيد السوفيتي بالعديد من الاعمال ، التي يمكن ان تتضمنها أية اتفاقات مستقبلية لتحديد الاسلحة الاستراتيجية ، والتي قد تشمل قيودا أكثر شمولية مما جاء في الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك ، كالتخفيض في القوات الصاروخية المسموح بنشرها والحظر على اجراء تجارب واسعة على انواع جديدة من اجهزة إطلاق الصواريخ .

وبالمقابل فإن أنظمة التحقق لدى كل طرف ، لن تكون قادرة على مراقبة العديد من النشاطات والبرامج الاستراتيجية الهامة للطرف الآخر . وسيكون صعبا على هذه الأنظمة ان تميز بصورة تامة الخواص التقنية لبعض الاسلحة الخاصة ، كدقة الاصابة وفعالية النفوذ ، حيث يتساءل بعض الخبراء فيما اذا كان التحقق بشكل كاف من الحظر المفروض على مركبات اتصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة ممكنا (١) . وعموما فإنه يمكن استنتاج بعض الخواص عن مدى وطبيعة نشر مركبات اتصال الرؤوس النووية المتعددة « ميرف » من الدلائل غير المباشرة ، كنماذج تجارب التطبيق والخواص الاساسية لأنظمة الصواريخ المطورة حديثا والتي ستستخدم هذه الرؤوس الحربية فيها . وقد ادخل هذا الاسلوب الاقترابي العام في الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك التي حددت عدد الصواريخ المسموح بتزويدها بالرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » . ولكنه لا يمكن ان يتم التحقق بثقة تامة من وجود او عدم وجود الرؤوس الحربية المتعددة المركبة على الصواريخ العميائية وعددها الا بالمراقبة المباشرة فقط . واخيرا ، فلا يمكن الاعتماد سواء على اجهزة التصوير الموجودة في الاقمار الصناعية او الرادارات المتوضعة خارج الحدود ، في المراقبة الكافية لمعدلات انتاج السلاح ، ونوعية العناصر الحرجة الداخلة في بنيته ، او على الابحاث وجهود التطوير التي تتم داخل المخابر والمصانع .

وبناء على ذلك ، فان التفتيش عن استقرار طويل الامد يمكن ان يجعل من الضروري توسيع اتفاقيات الاسلحة الاستراتيجية الى المناطق التي لا يمكن مراقبتها بواسطة وسائل التحقق المتوفرة فقط ، الامر الذي يتطلب ترتيبات تحقق مكملة . وهكذا يصبح ضروريا ان تستمر برامج الابحاث في محاولة كشف مفاهيم تفتيش فعالة ، يمكن التفاوض بشأنها وغير قابلة لان يعمل احد الطرفين للاخلال بها .

(١) - انظر المرجع السابق . اما بشأن المناقشة الاكثر شمولا وتوازنا عن التحقق من الرؤوس الحربية النووية المتعددة ومركبات نقلها (ايصالها) فيمكن الرجوع الى هيربرت سكوفيل في « التحقق من تحديدات الاسلحة الاستراتيجية : تحليل » مجلة الشؤون العلمية والعامية - تشرين الاول ١٩٧٠ - الصفحات ٦ - ١١ .

ومهما يكن من أمر ، فإن عملية تطوير مخططات التفتيش في المواقع ، ذات الطابع الحيوي تترافق غالباً مع مشكلات عملية جدية . وإذا كان على الاتحاد السوفييتي ان يسمح للولايات المتحدة الاميركية بالتفتيش على صواريخه للتحقق من عدم استخدام الرؤوس الحربية النووية المتعددة فيها مثلاً ، فإن المزاوية والمضايقة ستؤديان الى خفض الاعتماد على هذا الاجراء . يمكن لفرق (جمع فريق) التفتيش المجهزة بأجهزة تقنية ان تحسن فعالية نظام التفتيش ، ومع ذلك وحتى لو سمح للمفتشين بالدخول الحر ، فإن قدرتهم في تحديد خصائص الاسلحة الاستراتيجية المعقدة ، بواسطة الملاحظة بالنظر لعناصر واجزاء المعدات ، تظل موضع شك وتساؤل الى حد كبير . وبالإضافة الى ذلك ، فسوف يكون صعباً ان تحدد اجراءات فعالة تمكن المفتشين من مراقبة نشاطات الطرف الآخر دون ان يطلعوا على معلومات سرية عن أنظمة الاسلحة لدى هذا الطرف . وهكذا فإنه يمكن لترتيبات التفتيش في المواقع ان تزود احد الطرفين بمعلومات سرية قد تهدد بدورها اعتمادية قوى الردع لدى الطرف الآخر . ولهذا الاسباب فمن المشكوك به ان تسمح الولايات المتحدة الاميركية لممثلي الاتحاد السوفييتي بالدخول الى اماكن او مواقع عمل الانظمة الاميركية .

وبغية تجنب مشكلات التفتيش في المواقع ، يمكن الاخذ بعين الاعتبار لوسائل اخرى مساعدة للتحقق الاحادي الجانب . ونذكر مثلاً ان احد اساليب الاقتراب المعتمد على مبدأ التعاون مع الخصم ، سيتطلب من الطرفين ان يعانا مسبقاً عن كافة تجارب تحقيق الصواريخ ، ويوافقا على تنفيذ مثل هذه النشاطات من نقاط اطلاق محددة والى مناطق اصابة معينة أيضاً (١) . وسوف يسهم هذا الاجراء في تسهيل عملية التحقق ، طالما ان أنظمة المراقبة تستطيع عندئذ ان تركز على احداث ومناطق محددة . اما محاولات اجراء التجارب خارج الامداء المتفق عليها او تنفيذ رمايات حقيقية ، فسوف تكشف بدرجة عالية نسبياً من الثقة . وثمة فكرة اخرى مختلفة تتمثل في وضع « صناديق

(١) - انظر الصفحة التالية (٧٥٤) . لقد ناقش غريوود الاستخدام الممكن لمناطق اصابة متفق عليها في كتابه « الاستطلاع والمراقبة والسيطرة على الاسلحة » .

سوداء « لا يمكن تعطيلها في مواقع النشر والتجارب لدى كل دولة . ويمكن لاجهزة المراقبة الموجودة داخل هذه الصناديق ان ترصد كافة النشاطات وتلغي الحاجة الى مفتشين مقيمين بشكل دائم . ونظرا للتعقيدات العديدة التقنية والسياسية المرافقة لهذا النوع من التفشير ، فسوف يكون مفيدا ان تناقش جماعة اميركية - سوفيتية مستقلة هذه القضية في المفاوضات المستقبلية عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

مبادئ التحقق :

يمكن لمناقشة قدرات التحقق - بالرغم من كونها ضرورية لاي تحليل يتعلق بالسيطرة على الاسلحة الاستراتيجية - ان تكون مضللة اذا لم توضع ضمن منظور صحيح . وتتمثل الاهداف الرئيسية لنظام التحقق ، بالتأكد من تقيّد الطرف الآخر وردعه عن انتهاك الاحكام المفروضة . ولدى البحث في مسألة مضمون التحقق الكافي ، فانه ليس ضروريا ولا معقولا ان نطلب اليقين الكامل في كشف كل انتهاك محتمل . ولا تتطلب مراعاة فكرة الحظر النسبي من قبل الدولة صاحبة العلاقة ، سوى ان تتحقق من الانتهاكات ذات الهمية الكافية لتشكيل تهديد على امنها ، ومن كشفها في الوقت الملائم الذي يسمح باتخاذ الاجراءات المعاكسة الضرورية والصحيحة . واذا كانت تلبية هذا العامل في اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لا تعتمد على قدرات التحقق فقط ، فانها تتصل بشكل او بآخر بحجم وطبيعة الميزان الاستراتيجي الذي حدد حسب اتفاقية خاصة . ولا بد من مراعاة الاعتبارات الامنية الى حد كبير اثناء وضع متطلبات التحقق ، كما يجب الاعتراف بان المخالفات الجدية قد تترك تأثيرات سياسية كبيرة وتشكل خطورة على حيوية الاتفاقات حتى وان لم تهدد الاستقرار العسكري .

يجب ان يعار اهتمام خاص - اثناء تصميم نظام التحقق - الى الحوافز والمخاطر التي يمكنها ان تؤثر على الدولة التي تفكر ببرنامج للمراوغة .

ونذكر مثلا انه سيكون لدى الاتحاد السوفيتي حافز ضعيف لان ينفذ برنامج مراوغة في ظل اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، مالم يكن متأكدا من تحقيق فائدة ذات معنى منه .

ولكن الجهد الكثيف اللازم لتنفيذ برنامج نشر سوفيتي حقيقي يستطيع أن يشكل تهديدا عسكريا لقدرة اميركا الانتقامية أو يبدل الميزان العددي بشكل دراماتيكي ، سيكون صعبا من الناحية التقنية وباهظة التكاليف ، بينما سيؤدي كشفه الى خطر كبير . وبالمقابل فإن الانتهاكات الصغيرة ، يمكن ألا تكشف وتبقى عموما ذات أهمية صغيرة أيضا .

يستطيع الاتحاد السوفيتي بالتأكيد أن يقرر علنا إلغاء اتفاقية موسكو ، أو أية اتفاقية أخرى ، يتم التوصل اليها على اساس الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك . ومهما يكن من أمر ، فإن الولايات المتحدة الاميركية ستستمر بدون شك في تحسين قواتها ضمن اطار أية اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بحيث لا يمكن لأي إلغاء مفاجيء لها من قبل الطرف الآخر أن يهدد الامن الاميركي . أن القلق الناجم عن الاتهام الدولي لأحد الطرفين بانتهاك اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، والمخاطر اللازمة لاستئناف سباق التسلح غير المسيطر عليه ، تعمل أيضا على منع اعمال المراوغة . وفي الواقع وبدلا من اللجوء الى المراوغة أو الإلغاء ، فإنه إذا قرر أي من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية أن استمرار التزامه باتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن أن يشكل خطورة على أمنه ، فإنه يستطيع أن يستفيد من فقرة الانسحاب من اتفاقيات موسكو ، وهي فقرة ستدخل حتما في أية معاهدات مستقبلية مماثلة (١) .

وتشير الخبرة الحديثة الى أن اتفاقيات السيطرة على السلاح ستبقى مستقرة نسبيا .

ولن يحاول القادة الاميركيون والسوفييت - دون تبرير واضح - العمل على إلغاء اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية أو اتهام الطرف الآخر بالخداع ، طالما أن مثل هذه الاعمال ستترك نتائج بعيدة المدى على الامن الدولي والعلاقات بين القوتين العظميين . أما الانتهاكات الطائشة والمخالفات الصغيرة لاتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية فسوف يتم التعامل معها دبلوماسيا

(١) - انظر الفقرة 3 - VIII من معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية في «وثائق اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية» الصفحة (٢٢) .

كما جرى الامر مع المخالفات التي ارتكبت بالنسبة لمعاهدة الحظر الجزئي على التجارب النووية (١) .

تسمح اللجنة الدائمة للاستشارات حول اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لكلا الدولتين الكبيرين بمناقشة التفسيرات الدقيقة للتقييدات المقروضة ، وتوضح الاعمال التي يقوم بها كلا الطرفين والتي يمكن ان تحدث مؤشرات كاذبة عن تقيدهما باحكام هذه الاتفاقيات ، كما تلقي الضوء على الاجراءات المنفذة خارج كل دولة والتي تؤثر بشكل او بآخر على نشر الاسلحة او تعديلها او استبدالها . وبنفس الوقت فان هذه الجهود تتم بفرض تعزيز الاتفاقيات ، حيث تراعي كل دولة عن السماح للالتزامات السياسية او للخمول البيروقراطي بالتأثير على استمرار اتفاقية غير مرغوب بها . ويجب ان يتم ضغط التقييدات بالشكل اللازم لتحقيق الامن المتبادل والاستقرار الاستراتيجي وتقويتها عبر الاشتراك المستمر في ترتيبات السيطرة على الاسلحة .

يعتمد افق الاتفاقيات بشكل وثيق على قدرة التحقق منها وعلى مدى تأثيرها بالمرأوة . ويرى بعض الاختصاصيين بأنه يمكن مناقشة اجراءات المراقبة الشاملة بأمان ، حتى اذا كانت تقييدات الاسلحة الفردية غير قابلة للتحقق كليا . واذا تمت تغطية كافة فئات الاسلحة وكافة النشاطات من التطوير الى النشر خاضعة للتحديد ، فان فرص كشف عمل فردي ممنوع سوف تزداد حتما (٢) ويؤكد محللون آخرون بان مثل هذه الاتفاقيات ستؤدي الى حدوث عدد كبير من الانذارات الكاذبة ، ويظل الامر الاكثر أهمية متمثلا بان هذه الاتفاقيات ستمنع الولايات المتحدة الاميركية من الاحتفاظ بحرية العمل الاحادية الجانب والكافية لوقاية نفسها من الشكوك ، وبالتالي فانها تقي نفسها من الانتهاكات السوفييتية الممكنة .

(١) - ناقش شايز استقرار معاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية في « البحث في اعداد اتفاقيات السيطرة على الاسلحة » الصفحة ١٦٧ .
(٢) - يمكن الرجوع بشأن تحليل فوائد التجميد الشامل للقوات الاستراتيجية ومناقشة الاتفاقيات المختلفة عن الاسلحة الهجومية الى هربرت سكوفيل في « تحديد الاسلحة الهجومية » في Scientific American كانون الثاني ١٩٧١ - الصفحات ١٥ - ٢٥ .

يتفق اغلب الخبراء في وجهة النظر القائلة بان الحظر الكلي على نشاط ما، يمكن ان يتم التحقق منه بسهولة اكثر من الحظر المفروض على بعض النشاطات. ونذكر مثلا ان المنع الكامل لنشر أنظمة الصواريخ المتحركة برا سيكون افضل من التحديدات المفروضة عليها ، طالما أنه من الصعب ان نحصل على العدد الدقيق للصواريخ العملية التي يتم نشرها من قبل الخصم ، علما ان كشف صاروخ واحد فقط - في حالة الحظر الكامل - سيعتبر انتهاكا واضحا . وفي مثال آخر. ومن وجهة نظر التحقق . نجد بأنه يفضل ان تمنع كافة أنواع التجارب على منع أنواع معينة منها سواء بما يتعلق بتحسينات الدقة او ببعض الخواص المحددة للأسلحة . وقد يبدو مدهشا ان نعمل في بعض الظروف على وضع تقييدات على أعمال لا يمكن التحقق منها نسبيا . واذا كان كلا الطرفين غير متشوقين لتنفيذ برنامج أسلحة خاص ، وكانت جهود احد الطرفين في هذا المجال لا تؤثر او تشكل خطرا على الردع لدى الطرف الآخر ، فان الحظر المتبادل قد يسهم في ردع النشر او في تخفيف التوتر .

وعموما فقد اتبع هذا الاسلوب الاقتراحي في معاهدة الفضاء الخارجي ، التي منعت وضع اسلحة التدمير الشامل في مدارات حول الارض او على اجسام تحلق في الفضاء (١) .

ومهما كانت أهمية اعتبارات التحقق ، فيجب الا تسمح بالتحكم في قرارات تحديد الأسلحة الاستراتيجية .

وان المفالة في التأكيد على الحاجة الى التحقق من كافة النقاط ، لا تخلو امكانية اغلاق الطريق امام التوصل الى اتفاقيات فحسب ، بل تثير احتمال التفاوض حول اتفاقيات لاطائل تحتها ، او مسببة لعدم الاستقرار . ونذكر مثلا ان النشاطات التي تسهل مراقبتها كالفواصات التي تطلق الصواريخ ، لا تسهم في تسريع سباق التسلح بأي شكل من الاشكال ، وبالتالي فلا حاجة

(١) - المعاهدة حول مبادئ التحكم بنشاطات الدول في كشف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما فيه القمر والاجرام السماوية الاخرى . الموقعة في كل من واشنطن ولندن وموسكو في السبع والعشرين من شهر كانون الثاني لعام ١٩٦٧ .

تحديدها ، بينما يجب التحديد الصارم للنشاطات المسببة لعدم الاستقرار كتحسينات دقة الاصابة للصواريخ ، بالرغم من الصعوبة المترتبة على ذلك . وفي نهاية المطاف ، فان عملية التحقق من اجراءات تحديد الاسلحة الاستراتيجية يجب ان تكون واحدة من العوامل المتعددة التي يجب اخذها بعين الاعتبار في تقييم المضامين الامنية النسبية لاعمال المراقبة الخاصة .

اشكال (انواع) الاتفاقيات :

ان شكل اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن ان يؤثر على فعاليتها ومدى استمراريتها^(١) . وقد اخذت كافة الاتفاقيات الحديثة الشكل التقليدي للمعاهدات ، لاسباب تعود الى ان المعاهدات تقر الالتزامات السياسية والشرعية ، ويمكنها ان تؤثر بشكل محسوب على سلوك الدول ومواقف القادة فيها ، وبالرغم من ان المعاهدة المعدة جيدا تحتوي على فقرات او احكام متعلقة بالتشاور وتراعي اجراءات التعديل المحتمل مستقبلا ، فانها تحمل عموما معنى او طابع الاستمرار والالتزام الذي لاتحمله عادة الاتفاقيات الاخرى . وهكذا فان معاهدة موسكو بخصوص الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، كانت - على سبيل المثال - اتفاقية جدية وطويلة الامد ، حيث تعهد فيها الطرفان بتجاوز خيار الدفاعات الصاروخية المنتشرة على نطاق واسع .

وبالمقابل ، فان تحديدات الاسلحة الاستراتيجية غير الكاملة ، والمشيئة للجدل ، وذات الحساسية العالية للتطوير التكنولوجي او السياسي القريب الامد ، تتطلب ترتيبات رسمية اقل ، حيث تقدم هذه الترتيبات غير الرسمية مرونة اكبر ويمكنها ان تسهل التقدم في مجال السيطرة على الاسلحة .

ونذكر مثلا ان الاتفاق المؤقت بخصوص الاسلحة الهجومية والذي حددت مدته بخمس سنوات ، كان يسمح بوضع المراقبة على بعض الانظمة ، بينما كان

(١) - انظر جورج بون في : « تحديد الصواريخ : هل يتم بالمعاهدات او غير ذلك ؟ » في مجلة Columbia Law Review العدد ٧٠ (كانون الثاني ١٩٧٠) - الصفحات ١ - ٤٧ و جروم ه . كاهن في « استراتيجيات لمخاطبات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » في مجلة « السياسة الدولية » العدد ٢٣ (كانون الثاني ١٩٧١) الصفحات ١٧١ - ١٨٨ .

الطرفان يسعين لايجاد التحديدات الضرورية لتأمين مجموعة من الاجراءات تكون أكثر امانا وشمولية . وبالإضافة الى مثل هذه الاتفاقية التنفيذية ، فانه يمكن وضع التزامات ثنائية الجانب عبر اساليب ذات طابع رسمي أضعف من القرارات او الاعلانات المتبادلة . وقد دلت الصفة المؤقتة للاتفاقية المؤقتة على ان ايا من الدولتين لم يكن مرتاحا تماما الى احكامها ، وليس مستعدا بالتالي للموافقة على تجديدها اذا لم تضاف اليها تعديلات او اضافات محددة .

ومهما يكن من امر ، وفي نهاية التحليل ، نجد ان التحديدات ذات الطابع الرسمي المحدود يمكنها ان تخدم بفعالية كاجراءات مؤقتة ، وبالتالي فان المهادنة التي تكون ذات قوة سياسية نابعة عن دقتها ، وقدرة على فرض التزامات شرعية . تصبح أكثر ملاءمة عبر فرضها لاعمال مراقبة شاملة على السباق الاستراتيجي في المدى البعيد . وهكذا فان الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك ، كانت تسعى لتعديل احكام الاتفاقية المؤقتة السابقة بارسائها قاعدة لاتفاق أقوى يستمر عشر سنوات على الأقل . ويستطيع هذا الاتفاق ان يبقى مرنا بشكل كاف لاحتواف التكنولوجيا المتبدلة التي يمكن ان تحتاج بدورها الى تعديلات صغيرة على الاتفاقية الاساسية ، والحاجة الى المناقشة الكاملة لاجراءات جديدة او أكثر شمولية ، عندما يسمح المناخ السياسي بذلك . ومعالجة التعامل مع القوة العسكرية النووية في الدول الاخرى (غير الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي) .

يمكن ان يبدو - على اساس الخبرة المكتسبة في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية حتى الآن - ان المفاوضات الرسمية لاتكون ذات فائدة او انها غير مثمرة عموما لان الطريق المؤصلة الى الاتفاقيات - وبالرغم مما يوحى من تقدم عليها اثناء التفاوض - لاتفتح الا بين المسؤولين في مستوى أعلى من رؤساء الوفود ، وغالبا في المناقشات التي تتم في الكواليس او الغرف الخلفية ، ولا شك في ان اجتماعات نيكسون وبريجنيف في عام ١٩٧١ قد ساعدت على فتح الطريق المسدودة لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كما دفع مؤتمر القمة الذي عقد في موسكو في عام ١٩٧٢ الطرفين لايجاد تسوية مقبولة ، بالإضافة الى ان اجتماعات كيسينجر ودوبرينين كانت عاملا هاما في معادلة

الحد من الاسلحة الاستراتيجية . واخيرا لابد ان نذكر أيضا بان اتفاقية فلاديفستوك قد تم التوصل اليها في اجتماع على مستوى القمة في عام ١٩٧٤ .

ومهما يكن من أمر ، فانه يجب الا تقدر قيمة المفاوضات الرسمية بأقل من اللازم . ذلك انه تم التوصل الى ارساء اساس لاتفاقات السالت - ١ عبر مناقشات معقدة ومساومات قاسية تمت وجها لوجه في « القنوات » او « الفرف الامامية » ، كما تم التوصل بنفس الطريقة الى تفهم الحاجة لمستويات منخفضة من الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية وللتحديد الكمي للاسلحة الهجومية . ولم تكن القضايا التي حلت خارج القنوات الرسمية ذات اهمية جوهرية دائما ، بل كانت غالبا تشمل تفاصيل عن بعض المسائل كالقيود النهائية على الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية والحدود الدقيقة الواجب فرضها على الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر SLBM . وبالرغم من ان الدبلوماسية الشخصية والاتصالات على المستويات العليا قد تكون مفيدة ، فان البنية المنظمة ذات القوام الكامل والصبغة الدستورية للمفاوضات الرسمية تكون اكثر فائدة في التوصل الى تحقيق اجراءات مقبولة متبادلة .

وبنفس الوقت يجب ان نعترف بان القرارات الكبرى حول محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اتخذت في واشنطن وموسكو ، وليس على طاولة المفاوضات (١) .

قيمة الحوار :

وبفض النظر كليا عن اجراءات التفاوض ، فان مناقشات الاسلحة الاستراتيجية وقضايا السيطرة على السلاح بين المسؤولين الاميركيين والسوفييت يمكن ان تكون نافعة حتى على الصعيد الشخصي . ذلك ان التبادل الواسع وغير الرسمي لوجهات النظر خلال سير المحادثات كان قد ساعد في التغلب على انعدام

(١) - ناقش جون نيوهاوس استخدام الكواليس في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والسيطرة التي مارسها صانعو القرارات السياسية في واشنطن على أعضاء الوفد الاميركي للمفاوض في كتابه : « الفجر البارد : قصة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » (هولت ، راينهارت ، ونستون - ١٩٢٧ ؟) .

الثقة ، وفي زيادة تفهم كل طرف للطرف الآخر من حيث البرامج والسياسات والتهديدات المحسوسة. وكما تحسن الفهم المتبادل للقضايا الاستراتيجية، كلما أصبح الطرفان قادرين على تبني سياسة أكثر تقييدا حول الأسلحة الاستراتيجية وحول سباق التسلح الذي يمكن احتواؤه عبر عمل متبادل مفهوم ضمنا ، وبدون أية اتفاقات رسمية . وبالإضافة الى ذلك ، فان السيطرة على الأسلحة يمكن ان تتحقق بسهولة أكثر ، كما يمكن للاتفاقيات ان تحقق فرصا أفضل لبنائها مستقرة . بعد ارساء الخطوط الرئيسية العامة وايضاح القضايا الأساسية عبر مناقشات منظمة .

وقد تؤدي مناقشات مثل هذه المسائل وخاصة الحرب النووية العرضية، الى ترتيبات لا تؤثر بدورها على مستويات القوات او خواص الأسلحة ، ولكنها تأخذ شكل اتفاقيات تحدد الاجراءات والمبادئ - كما هو الحال في اتفاقية الحد من خطر الحرب النووية ، التي تم التوصل اليها في عام ١٩٧١ (١) . والتي يمكنها ان تساعد في تحقيق اهداف السيطرة على السلاح .

يوجد بالتأكيد تحديدات اللازمة للمحاورة عن الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، كما أظهرت ذلك محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وان الموضوعات ذات السرية العالية تحد من مستوى التفاصيل التي يمكن مناقشتها . ولعل هذه النقطة تشكل قيدا على المفاوضات السوفييتي اكثر مما تفعل بالنسبة للمفاوض الاميركي ، على ضوء القيود المفروضة على السرية في الاتحاد السوفييتي .

ولكن حتى خارج المتطلبات الامنية ، فان ايا من الطرفين لن يكون صريحا بشكل كامل في كشف اغراضه العسكرية او في شرح أسس سياسته المتعلقة بالأسلحة . وان القرارات حول الأسلحة لا يمكن ان تتخذ دائما لاسباب منطقية او معقولة ، وبالتالي فان الاستراتيجيات النووية لدى الطرفين تحتوي على عناصر مسببة لعدم الاستقرار . ونظرا للاختلافات في العقائد العسكرية الاميركية

(١) - اتفاقية حول اجراءات الحد من خطر نشوب الحرب النووية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي، موقعة في موسكو وواشنطن بتاريخ الثلاثين من شهر ايلول لعام ١٩٧١ .

والسوفييتية وفي بنية القوات والمتطلبات الامنية لدى الطرفين ، فقد لا يكون ممكنا لكليهما التوصل الى تفهم لكافة المسائل الرئيسية . ومهما يكن من امر فان هذه المسألة يجب في المنظور المستقبلي ، مع الاعتراف - كما حدث في اتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ - بانه قد لا يكون ضروريا ان يوافق كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية على التبريد المتطقي الكامن خلف التحديدات المحددة ، حتى يمكنهما اجراء مساومة مقبولة متبادلة . وفي الواقع فان الاصرار غير اللازم على الفرضيات العامة كالتطلبات المسبقة للسيطرة على السلاح ، يمكن ان يشل كل مايتعلق باتفاقيات الحد من الاسلحة التي ستناقش في المستقبل .

وباختصار فان المحاورة عن الاسلحة الاستراتيجية ومحادثات التفاوض حول اتفاقيات بشأن اسلحة محددة ، كانت غالبا احد اهم اساليب الاقتراب الى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

اما اتفاقيات الاسلحة التي يتم التوصل اليها بدون مناقشة لقضايا اوسع متصلة بها ، فيمكن ان تؤدي الى مشكلات في التنفيذ او التفسير او التعديل ، وقد تفشل لان النقص في التفهم العميق لها سيمنع الطرفين من التقدير الجيد للاهمية السياسية لاجراء التحديد . ولكن المناقشات وحدها ، لا يمكن الاعتماد عليها للحد من سباق التسلح او لتحسين الاستقرار النووي . ومن المشكوك به انه حتى الحوار الثمر الى اقصى حد عن الاسلحة الاستراتيجية يمكن ان يترك تأثيرا عمليا على حث الاتحاد السوفيتي او الولايات المتحدة الاميركية على اتخاذ المبادرات في اتجاه تقييد الاسلحة او ايقاف او تأخير اعمال تطويرها ونشرها . ولم يلجأ احد من الطرفين السوفيتي او الاميركي - خلال المراحل الاولى لمحادثات السالت-١ لاتخاذ اية مبادرات من هذا القبيل ، بالرغم من توفر الفرص الملائمة لذلك .

وقد استمر الطرفان - خلافا لما كان متوقعا - بتوسيع ترساناتهم الاستراتيجية للمحافظة على خط الرجعة فيما او فشلت المفاوضات وكواسطة لتقوية مواقفهم التفاوضية . واذ لم يكن أي منهما مستعدا لاتخاذ الخطوات

اللازمة في اتجاه التقييدات : فان سباق التسلح لم يصطدم بأية عقبات. ولهذا
نسبب فقد كانت الحاجة ماسة لاتفاقات ثنائية الجانب - سواء على شكل
معاهدات او ترتيبات أقل ديمومة - لكسر دورة الفعل ورد الفعل واعاقة القوة
الدافعة الداخلية في اتجاه برامج الاسلحة .

تكتيك المساومة :

بالرغم من أنه يمكن اعتبار المفاوضات من اجل السيطرة على السلاح
كمغامرات يتحقق فيها التعاون بين طرفين يستفيدان معا من الاتفاقية ،
فقد كان أمرا حقيقيا أيضا ان يسمى كل طرف الى تحقيق مكاسب قصوى
نسبة ضمن هذا الإطار .

وكان يمكن ان ينجز ذلك ، اما باتفاق يسمح لاحدى الدولتين بالمحافظة
على برامجها الاستراتيجية التي تقدم المكاسب لها او باتفاق يحد من اندفاع
الخصم في هذا الاتجاه مما يضعف تهديداته .

وكان يجب على كل من القوتين العظميين ان تكون رغبة بقبول بعض
التقييدات على برامجها الاستراتيجية ، فيما لو قبلت القوة الاخرى بتقديم
التنازلات عبر تقييدات محددة على برامجها الاستراتيجية أيضا .

ان قرار القبول بالتقييدات المتبادلة يؤكد ان اهداف الامن القومي تخدم
بشكل افضل عبر تجاوز او تحديد برنامج خاص في ظل اتفاقية تتطلب ان يفعل
الخصم نفس الشيء (١) .

ومن الواضح انه مامن دولة تقبل باتفاق حول الحد من الاسلحة
الاستراتيجية مالم يكن هذا الاتفاق منسجما مع اهدافها الاستراتيجية القومية.
ولكن هذا الشرط يمكن تحقيقه عبر مجال عريض من انواع ومستويات

(١) - كنا قد لاحظنا في الفصل الثالث من هذا الكتاب بان القادة الأميركيين لم يرتأوا بأنه
يمكنهم ان يقرروا إلغاء معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ABM مالم يت
التوصل الى اتفاق مرض ودائم حول الاسلحة الهجومية في محادثات السالت - ٢ .

القوة . وبالأعتماد على التقييدات التي تفرض على الخصم . وفي بعض الحالات ، فان أحد الجانبين سوف يعتبر بالتأكيد أن سلاحا ما لا يمكن التفاوض بشأنه . وقد يحدث ذلك اذا نتج عن البرنامج موضوع البحث التزام داخلي وبيروقراطي شديد ، او اذا خطط لنشر نظام ما - على اساس أكثر منطقية - ويكون بديلا اقتصاديا لنظام آخر قديم . ونذكر مثلا أن برنامجا جديدا لصنع القاذفات الاميركية ، لن يكون خاضعا للتفاوض بشأنه في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، اذا رغبت الولايات المتحدة الاميركية في المحافظة على الطائرات ضمن وضعها الاستراتيجي ، بالرغم من أن عدد الوحدات التي ستنتشر ، او ربما بعض أنواع السيطرة على الخواص ، يمكن أن تدخل ضمن اتفاقية التحديد .

يملك كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية قومة مساومة لدعم اوضاعه في المفاوضات المستقبلية للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، حيث تشتق هذه القوة من الاهتمام الشديد في السيطرة على بعض البرامج الاستراتيجية . اما من الناحية النظرية فان أحد الطرفين يستطيع ان يهدد بعدم تجديد الاتفاقية المؤقتة لعام ١٩٧٢ ، او يلغي - بشكل أكثر دراماتيكية - معاهدة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية اذا فشلت المفاوضات ، وذلك كورقة مساومة في السعي لاضفاء الصفة الرسمية على اتفاقية فلاديفستوك . ولكن هذا الاسلوب الاقتراحي في المساومة . ذا الطابع الضمني دائما والمكشوف احيانا - لظل قويا وذا مصداقية ، ويؤمن المصالح الامنية لكلا الطرفين . وعوضا عن التهديد بالالغاء ، فقد اتبع كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية - خلال عملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية - استراتيجية واسعة في التفاوض من مركز قوة واستخدام بشكل خاص تكتيك أوراق المساومة (١) .

(١) انظر الملاحظة (١) في الصفحة ٤٤٦ .

(١) - قدمت هذه المناقشة من قبل توماس شيلينغ في « اطار لتقييم الاقتراحات عن الاسلحة » ورقة النقاش رقم ٢١٠ (مدرسة جون كينيدي - الحكومية - جامعة هارفارد كانون الثاني ١٩٧٤) .

التفاوض من مركز القوة واستخدام اوراق المساومة :

كان كل جانب - أثناء نقاشه من مركز القوة - يحاول ان يقنع الجانب الآخر بان وضعه الاستراتيجي قوي وسيبقى كذلك حتى اذا فشلت المفاوضات. وهكذا فان الطرف الآخر سيكون - من حيث المبدأ - أكثر رغبة في التنازل او التسوية والقبول باتفاق متبادل من التأخير والمغامرة بتحقيق مردود اقل او مواجهة سباق للتسلح غير مسيطر عليه . وقد حاولت الادارة الاميركية، خلال محادثات السالت - ١ ان تقوي مركزها التفاوضي بواسطة سلسلة من البرامج الاستراتيجية وسعت لاستمرار وتوسيع برامجها لدعم المفاوضات المستقبلية. وإذا أمكن لهذه البرامج ان تبرر باعتبارها حواجز وقائية ضد عدم اليقين او لانها ضرورية للمحافظة على ردع اميركي موثوق به ، فان هذه الاستراتيجية لا يمكن ان تخطيء . وعموما فان الاتحاد السوفيتي ساوم بقساوة واستمر في تحسين برامجها الاستراتيجية خلال محادثات السالت - ١ ، وحافظ على وضع تفاوضي عدائي وعلى برنامج استراتيجي نشيط ، في الوقت الذي كانت فيه امكانيات تحقيق اتفاقية فلاديفستوك قد أصبحت ظاهرة للعيان . ومع تقدم مفاوضات السالت - ٢ ، كان الاتحاد السوفيتي يقترح اجراءات تجدها الولايات المتحدة الاميركية صعبة القبول وتتعارض مع العديد من اقتراحاتها . وبالتالي فقد كان لابد من توفر وسيلة ما للضغط ، تقوي ساعد المفاوضين الاميركيين خلال المناقشات الصعبة التي كانت ستأتي فيما بعد . وبشكل خاص . فقد كان على الولايات المتحدة الاميركية ان تطور وتظهر الارادة والقدرة على مواجهة المحاولات السوفيتية الهادفة الى تحقيق تفوق عسكري او عددي ، بغية تأمين الدوافع التي تحث الاتحاد على السعي للوصول الى تحديدات عادلة عبر التفاوض بشأنها .

ان فكرة اوراق المساومة تتطلب استخداما مباشرا لبرامج الاسلحة بغية اقناع الخصم بقبول التحديدات في مجال النشاطات المتعلقة بالاسلحة .

واذا ربط سلاح ما في احد الطرفين بسلاح آخر في الطرف الآخر - سواء عبر المنافسة المباشرة في القوة او عبر العلاقة الدفاعية - الهجومية - فان

السلاح المذكور يمثل بوضوح ورقة مساومة يمكن التنازل عنها منطقيا اذا حدد السلاح الآخر لدى الطرف الثاني بموجب اتفاقية .

وبالمقابل فان البيانات الصادرة عن احدى الدول بما يتعلق باستمرارها في برامجها الخاصة مالم تفرض قيود على البرامج المماثلة لدى الدولة الاخرى، يمكن ان تصبح جزءا من مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . اما خلال الجولة الاولى من محادثات السالت - ١ ، فقد ربطت الولايات المتحدة الاميركية بين فرض قيود على برنامجها الدفاعي الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستكية المعروف بنظام « الوقاية » واجراء تقييدات من الطرف السوفييتي على صواريخه الباليستكية العابرة للقارات من نوع (س س - ٩) ، التي كانت تشكل تهديدا لصواريخ المينوتمان الاميركية . وبالتأكيد فان احد الطرفين قد يبالغ عمدا بأهمية برنامج خاص ما في محاولة منه لاجبار الطرف الآخر على قبول بعض الاحكام . او قد يبدأ في برامج المتعلقة بالتسلح في وقت مبكر بغية تقوية اوضاعه التفاوضية . واحيانا فان هذه الاساليب التكتيكية يمكن ان تبرر ، وقد تؤدي الى اتفاقات صلبة .

اما اذا أدى هذا الاسلوب في المساومة الى التوصل لاتفاقية صحيحة عن وضع قيود على بعض البرامج الاستراتيجية السوفييتية مثلا ، فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع عندئذ ان تعدل خططها الاستراتيجية ، آخذة بعين الاعتبار التهديد الذي تم اضعافه ، حتى لو لم تحدد هذه الاتفاقية البرامج الاميركية موضوع البحث .

واذا كنا لانستطيع انكار قيمة استراتيجيات التفاوض المكثفة ، فان ثمة سلبيات في التأكيد على اوراق المساومة او على التفاوض من مركز القوة . ويمكن هذه الاساليب الاقتراعية - اذا لم تضبط ضمن حدود معينة - ان تضعف احتمالات التوصل الى اتفاقية عبر اثارها للسباق النووي في المناطق غير المسيطر عليها ، حيث يسعى كل طرف الى امتلاك اوراق مساومة اكثر ردا على خطوات الطرف الآخر . وسيكون الاستخدام المتعمد لهذه الفكرة ذا اهمية خاصة في كسب الدعم الداخلي للبرامج التي تصطدم بصعوبات على الاصعدة العسكرية والتقنية والانفاقية .

ويمكن أن تكون لهذه السياسة عدة نتائج ضارة .

ونذكر على سبيل المثال أنه إذا نشرت أنظمة الأسلحة لغرض المساومة أو إذا حدث تصعيد زائد في القوة المحركة لبرامج التسايح خدمة للتفاوض ، فسوف يصبح غير ممكن أن يتم عكس هذه العملية . وبالإضافة إلى إغلاق الطريق أمام خيارات التحديد ، فإن هذه الاستراتيجيات ذات الطابع المعتمد على المساومات يمكن أن تقود كلا الطرفين إلى العمل في برامج غير مرغوب بها وذات تكلفة عالية ، وبصورة مستقلة عن أية اتفاقيات قد يتم التوصل إليها . يشير بعض المراقبين الأميركيين إلى الحاجة لتقييدات تفرض على الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، وإلى حظر كلي للأنظمة المضادة للصواريخ الباليستكية بعد أن حظرت جزئيا في اتفاقيات موسكو لعام ١٩٧٢ ، وعلى تسريع مشروع غواصات الترايدنت واستمرار مشروع القاذفات (ب - ١) التي جاءت بنتيجة سوء استخدام تكتيك المساومة من قبل إدارة نيكسون . وإذا لم يعر الاهتمام اللازم ، فإن برامج تطوير جديدة ذات قيمة عسكرية مشكوك بها - كالصاروخ الاستراتيجي من نوع « كروز » أو وضع القسم الأكبر من قوة الصواريخ من نوع « المينوتمان » في صوامع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الموجودة حاليا ، يمكن أن تحصل على القوة الدافعة غير الضرورية إذا ما ربطت بالحاجات التفاوضية المدعاة ، حيث تتحول عندئذ إلى جهود تتطلب بدورها اتفاق مليارات الدولارات .

إن استخدام البرامج المسببة لعدم الاستقرار في المساومة يظل إجراء يتطرق للشك إليه ، إذا لم يعتبر تكتيكا خطرا . وثمة خطر في استخدام هذا التكتيك ، حتى في اجبار الطرف الآخر على ترك برامج المسببة لعدم الاستقرار ، كما أنه سوف يشير سباق التسلح ، ويزيد من حدة التوتر ويهزم أهداف السيطرة على السلاح . وإذا كان على الولايات المتحدة الأميركية مثلا أن تطور قدرتها في تدمير الأهداف الصعبة بغية حث الاتحاد السوفييتي على تجاوز أعمال تطوير مماثلة ، أو لاجبار الكرملين على الموافقة على تخفيض قوة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات لديه في ظل اتفاقية للحد من الأسلحة الاستراتيجية ،

فإن الاتحاد السوفييتي قد يرد حتى بالتزام اشد ببرامجه المتعلقة بالقوة المضادة للقوة .

وفي هذه الحالة ، ستكون الجهود الاميركية قد وصلت الى مرحلة أسوأ من الهزيمة الذاتية ، وسوف يمتلك كلا الطرفين اسلحة ذات قدرة على تدمير الاهداف الصعبة . وعوضا عن هذه المخاطرة ، فإنه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تمتنع عن امتلاك قدرة مضادة للقوة لصالح اتباع سياسة (١) استقرار استراتيجي أحادية الجانب . وستكون مساوئ اجراء التسوية في عوامل الاستقرار المتبادل باسم المفاوضات ، كبيرة جدا ، لتبرير مثل هذه الاستراتيجية .

سياسة فرض القيود :

يمكن ان يتم الاخذ بسياسة فرض القيود عوضا عن تكتيك المفاوضات العدائية ، بغية دعم المفاوضات بشكل عام . وفي ظل هذه السياسة لن تعمل الولايات المتحدة الاميركية على التقييد بهذه القيود فحسب ، بل ستسعى الى تجنب البرامج التي يمكن ان تغلق الطريق امام خيارات التحديد ، سواء بالتزامها غير القابل للنقص بنظام محدد من الاسلحة ، او بتهديدها للاتحاد السوفييتي . وبغية تسهيل الفرص للاتفاقات المتبادلة التي يمكنها تحسين الامن ، فإن الولايات المتحدة الاميركية سوف تتجنب الالتزامات المسبقة بالنشر ، حتى لو اضطرت لتحمل المخاطرة المؤقتة الناجمة عن كونها غير قادرة على المحافظة على ردع موثوق بدرجة عالية او لمواجهة برنامج ذي تكلفة عالية ، اذا لم يتحقق التوصل الى الاتفاقيات . وبالمقابل ، فإنه اذا أدت هذه السياسة الاستراتيجية الاحادية الجانب الى اتفاقية ناجحة للحد من الاسلحة الاستراتيجية

(١) - كنا قد ناقشنا في الفصل الرابع من هذا الكتاب ما اكده وزير الدفاع الاميركي شليسبيرجر عن انه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ألا تسمح للاتحاد السوفييتي بالحصول على مكاسب أحادية الجانب في القدرات المضادة للقوة . ويعتقد بعض المحللين بأن وزير الدفاع الاميركي كان عندئذ يحاول استخدام التهديد بان الولايات المتحدة الاميركية ستعمل على منافسة الاتحاد السوفييتي في مجال استخدام برامج القدرة على تدمير الاهداف الصعبة كأداة مساومة لاقتناع القادة السوفييت بالموافقة على « التعادل الضروري » في محادثات السالت - ٢ . انظر مثلا جون فيني في النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٧٤ .

فقد يكون غير ضروري ان يتم الحصول على بعض الانظمة الباهظة الثمن مطلقاً، طالما ان التهديدات التي بررت الحصول على مثل هذه الانظمة يمكن ان تزال عبر معاهدة السيطرة على السلاح . وقد دفع هذا التعليل العديد من الخبراء لان يقرحوا ايقاف الولايات المتحدة الاميركية من جانب واحد لتجاربها المنفذة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع «ميرف» خلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ .

وقد استخدمت ذرائع مماثلة من قبل معارضي برنامج « الوقاية » الدفاعي الصاروخي المضادة للصواريخ الباليستكية خلال تلك الفترة ايضاً .

يدعى مؤيدو سياسة فرض القيود ، بان هذه السياسة تستطيع ان تحقق النجاح دون مساوىء التكتيك العدائي . وهم يعتقدون ان مثل هذه القيود المتبادلة تستطيع من حيث المبدأ - كما كان الحال في القرار عن التجارب النووية - ان تخلق المناخ السياسي والشروط التقنية لاتفاقيات فعالة عن الاسلحة الاستراتيجية (١) . ان فرض القيود من جانب واحد ، مثلاً ، يمكن ان يحث على رد مماثل عبر تقوية مؤيدي السيطرة على السلاح في الطرف الآخر، وقد يؤدي بالتالي الى اتفاقية محسنة ، ذات احكام سيطرة اكثر شمولية . ولا يحتاج المفاوضون الاميركيون لتصعيد سباق التسلح عبر استخدام تكتيك اوراق المساومة ، الذي يؤدي الى الحصول على انظمة غير ضرورية ومسببة لعدم الاستقرار ، لان الجهد التكنولوجي الاميركي والنشاطات الاميركية في مجال الابحاث تقدم القوة الكافية للتعامل بفعالية مع المفاوضين السوفيت .

وفي الواقع ، فانه يدعى بان تكتيك المساومة الذي يستغل الطاقة والجهد للنشر ، كموافقة الكونغرس على مخصصات مالية تستخدم عند الضرورة لبرامج التسليح . يمكن ان يكون ذا فعالية جيدة في دعم وضع تفاوضي قوي دون التقليل من الاهمية النهائية للاتفاقية التي يتم السعي للتوصل اليها .

(١) - انظر بيانات مؤيدي فرض القيود لكل من مارشال شولمان وبول وارنكة في مضامين السيطرة على السلاح لميزانية الدفاع الحالية - مناقشات امام اللجنة الفرعية الخاصة بالسيطرة على الاسلحة والقانون الدولي ، والتابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، الكونغرس ٩٢ - الجلسة الثانية (١٩٧١) الصفحات : ٢٥٠ - ٢٢٠ و ٢٤٢ - ٢٧٤ .

وإذا اتبعت الولايات المتحدة الأميركية استراتيجية تفاوض مقيدة ، فإن بعض المراقبين يؤكدون على امكانية التوصل الى مجموعة اكثر شمولية من التحديدات الأولية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع وجود مستويات أقل من القوة .

أما من الناحية العملية ، فإنه يمكن للقيود الاحادية الجانب الا تعتبر تكتيكا مفعنا على طاولة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، كما أنها قد تضعف الوضع الاميركي . ويمكن التأكيد مثلا بان الايقاف التام لبرنامج «الوقاية» اندفاعي الصاروخي في عام ١٩٦٩ كان سيضعف رغبة الاتحاد السوفييتي في القبول بتحديدات على الاسلحة الاستراتيجية ، كوضع سقف لعدد الصواريخ من نوع (س س - ٩) والسيطرة الصارمة على الرادارات المضادة للصواريخ الباليستكية ، طالما ان الاتحاد السوفييتي كان مهتما في تحديد الصواريخ الاميركية المضادة للصواريخ الباليستكية قبل كل شيء . اما الحدود التي قبّلت من قبل الاتحاد السوفييتي ، فلم تخدم المصالح الامنية الاميركية فحسب بل عمات على تحسين استقرار الاتفاقية . اما في المستقبل ، وإذا كان على اميركا ألا تستمر في برامج التطوير النشيطة لديها بغية تحديث قواتها الاستراتيجية، فإن الاتحاد السوفييتي قد يشعر بحاجة أقل للموافقة على الحدود التي تسعى لولايات المتحدة الاميركية لتحقيقها . ثم ان الولايات المتحدة الاميركية قد تعمل على تقليل فرص التفاوض بشأن التخفيض المتبادل للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، اذا الفت قوتها الصاروخية الموجودة في قواعد اطلاق برية من جانب واحد وبسرعة . حتى اذا كان ذلك سيشكل استراتيجية طويلة الامد بالنسبة لها . وبشكل مماثل ، وطالما ان المكسب الاميركي المتمثل بامتلاكها لقاذفات بعيدة المدى قد يثير الرغبة لدى الاتحاد السوفييتي في قبول التخفيض لقوته المتفوقة المؤلفة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، فإنه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تكون مستعدة لخفض مستوى قوتها الجوية الاستراتيجية المؤلفة من القاذفات (ب - ٥٢) قبلها تتم محاولة جدية من قبل السوفييت للتوصل الى المساواة في هذه القوة أيضا . وفي هذه الامثلة وغيرها، نجد ان سياسة فرض القيود الاحادية الجانب والتي تتلاءم مع ما يبدو وكأنه

قرارات عن فعالية التكلفة - متعلقة بالوضع الاستراتيجي الاميركي . قد تخفض احتمالية التوصل الى اتفاقات مثمرة ثنائية الجانب عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

استفتيش عن حل وسط :

يبدو واضحا ان القيود والتهديدات لاتمثل استراتيجية كافية للتفاوض حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ويجب على القادة الاميركيين ان يقتربوا من المفاوضات مع تفهم عميق لفوائد ومخاطر الاستخدام الايجابي والسلبى للقوة ، ومقارنة التأثيرات المجردة للتحديدات المتبادلة مع تلك التأثيرات التي ستنشأ في حالة عدم التوصل الى اية اتفاقيات ، على ان يتم السعي لايجاد افضل الوسائل لتحقيق الهدف النهائي المتمثل باستقرار المتبادل - سواء تم ذلك عبر اجراءات يتم التفاوض بشأنها ، او باعمال احادية الجانب .

ولسوء الحظ فانه سيبدو غالبا من انصعوبة بمكان ، ان نحدد تكتيك التفاوض الأكثر ملاءمة ، ولعل مايجعل الامور أكثر سوءا ، انه ستحدث في العديد من الحالات نزاعات حقيقية بين تلبية متطلبات المحافظة على قوة انتقامية يعتمد عليها وبين السعي للوصول الى اتفاقيات ثنائية الجانب في الوسط الذي يتم فيه التفاوض في شروط ديناميكية تحوم حولها الشكوك .

يمكن للولايات المتحدة الاميركية ان تنفذ مايلي في محاولة منها لخلق التوازن بين متطلبات الردع وحاجات التفاوض :

أ - الحؤول دون ان تصبح مبادئ اوراق المساومة دافعا كبيرا لتحقيق البرامج التي لايمكن تبريرها او اعتبارها ضرورية لدعم اهداف الردع الاميركي ، التي يجب اما ان توقف او تؤخر لاسباب تتعلق بفعالية التكلفة ، وليس لها مثيلا محتملا في الطرف السوفيتي .

ب - المحافظة على القوة الدافعة لبرامج التطوير المعدة لتجاوز التهديدات المحتملة للقدرة الانتقامية الاميركية ، او لتعديل الخلل الاستراتيجي الحاد ، والمحافظة ايضا على وضع ردعي موثوق به ، مع تجنب تحريك هذه

الانظمة الى مرحلة تجارب التحليق الكاملة او تحقيق مراحل تعمل ببساطة على تقوية الوضع التفاوضي الاميركي .

ج - رفض استخدام البرامج كقوة تفاوضية ، بما قد يهدد الردع السوفيتي، والبقاء . أثناء الانشغال في المساومة عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية - في حالة حذر من التأثير المسبب لعدم الاستقرار الذي تمارسه السياسات الاستراتيجية الاميركية على برامج وسياسات ومواقف موسكو .

د - افهام الاتحاد السوفيتي بانه يجب - ريثما يتم التوصل الى اتفاقيات مقبولة - ان يأخذ بعين الاعتبار بان الاستمرار في مراعاة الطرف الاميركي لاحكام التقييدات الاحادية الجانب لبرامج التطوير الخاصة يحتاج الى نوع من التعامل بالمثل - الذي لا يكون مماثلا بالضرورة ، ولكنه يعمل حتما على خفض التهديدات التي تواجهها البرامج الاميركية .

هـ - الحذر من استخدام التهديد بالغاء الاتفاقيات كأداة مساومة ، واذا نفذ هذا التهديد عنى معاهدة الحد من الانظمة المضادة للصواريخ باليستية بشكل خاص . فان هذه لسياسة سوف تهدم أسس محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية باطلاقها العنان لنشر الاسلحة الدفاعية والهجومية على حد سواء ، ولن تكون ثمة أية ضمانات بان يمان الوضع الاستراتيجي الاميركي بفعالية في هذه الحالة ، اكثر مما يحتمل ان تتم المحافظة عليه في حالة السيطرة على السلاح .

و - المعرفة بان فشل الطرفين في التوصل الى اتفاقية اكبر فعالية بشأن الاسلحة الهجومية ، او حتى لجوء الاتحاد السوفيتي البعيد الاحتمال - والممكن في نفس الوقت - الى الغاء معاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ باليستية لن يعمل بالضرورة على تقوية قضية نشر الاسلحة الاستراتيجية الاميركية الجديدة ، وان القرارات المتعلقة بالاسلحة يجب ان يستمر اتخاذها على ضوء الحاجة الى المحافظة على ردع موثوق به .

٢ - أهداف تحديد الأسلحة الاستراتيجية :

نعله يستحيل ان نصف او نحدد العناصر الدقيقة التي تستأنف منها أهداف الحد من الأسلحة الاستراتيجية في المستقبل ، او نتنبأ بسر معاوضاتها خلال هذا العقد . وان الخطوط العريضة التي ارستها اتفاقية فلاديفستوك هي ذات طابع عام واسع نسبيا ، كما ان شكل الاتفاقيات المحتملة في المستقبل لا يزال غير محدد . ونظرا لتماثل او التناظر في حجم وخواص واهداف القوات الاستراتيجية التي ينشرها كل من القوتين العظميين ، فان الخبراء يستطيعون - وفي أفضل الحالات - صياغة عدد من الاتفاقيات ذات المعنى التقني ، والتي تسمح بالمحافظة على علاقة ردعية متبادلة نسبية .

وان التحول المستمر في الوضعيات يمكن ان يتوقع فقط عندما يتم تحقيق ديناميكيات عملية التفاوض ويمكن احتواء الاحتياجات السياسية الداخلية المتبادلة ، وتأمين متطلبات السياسة الخارجية بشكل كاف . وتظل هذه المسألة معرضة للخطر المتمثل في ان محاولات تحسين وتوسيع او تعديل الاتفاقيات الأولية للحد من الأسلحة الاستراتيجية تستطيع ان تحقق اتفاقيات غير صحيحة ، اذا كان الفرض من التحديدات كامنا في خدمة هذه المحاولات ، او اذا كانت الأسلحة التي يمكن التحقق منها ستدخل ضمن مايراد تحديده او السيطرة عليه ، او اذا كان سيسمح لتكتيك المساومة والتنازلات بخفض قيمة الاوضاع القوية من الناحية الاستراتيجية .

وبالرغم عن العديد من الصعوبات والمآزق ، فمن الممكن تحديد الاسلوب الاقتراحي العام لاعداد (تصميم) اتفاقيات تحديد الاستراتيجية الاميركية - السوفيتية المقبلة - التي تأخذ بعين الاعتبار النواحي العملية والسياسية . ويفترض بان الردع عبر التهديد بالدمار المضمون يبقى حجر الزاوية للسياسات الاستراتيجية لكلا الطرفين وللجراءات المستقبلية للحد من الأسلحة - وبرغم ذلك فان المتطلبات السياسية والعسكرية الانشائية ستستمر في تشكيل العقائد الاستراتيجية السوفيتية والاميركية وستؤثر الى حد على وضعي الدولتين في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وبغية خفض الى الحد الأدنى

لتعقيدات التحليلات المتعلقة بالتحقق الدقيق ، فانه يجب التأكيد على التحديدات الممكنة للأسلحة التي ستعتبر عموماً قابلة للتحقق بواسطة الوسائل المتوفرة لدى كل طرف . وبالرغم من اخذ القوات الاستراتيجية السوفيتية بعين الاعتبار ، فان التوجه في المناقشات اللاحقة سيتم من قبل صانع القرارات السياسية الاميركية الذي يسعى للتفتيش عن وضع مجموعة من الاهداف وسلسلة من الاقتراحات المحددة لمحددات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . ويجب ان تكون هذه العوامل مساعدة ليس في تقييم اية معاهدة مفصلة تنجز على اساس الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك فحسب ، بل وفي اية اتفاقيات لاحقة يمكن ان تكون موضوعاً للتفاوض بشأنها .

عوامل اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تسعى لدعم وتقوية الاهداف الامنية لقواتها الاستراتيجية ، في محادثات السالت - ٢ وما بعدها ، وان تقدم المقترحات التي يمكن قبولها من قبل الاتحاد السوفيتي ، وترفع مستوى مبادئ واهداف السيطرة على السلاح ، وتعمل كل ذلك بطريقة يمكن معها الحصول على موافقة الكونغرس . ويمكن ان يتم ادخال هذه الشروط المعقدة في هدفين اساسيين يمكن ان يستخدمهما كعاملين للمقترحات الاميركية بخصوص محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وهما تقوية الاستقرار الاستراتيجي . وتحقيق المساواة العددية .

وبالرغم من عدم ضمان النجاح ، فانه اذا استخدم الطرفان هذين العاملين وعملاً بجدية لمناقشة تحديدات الاسلحة ، فان فرص الوصول الى اتفاقيات مقبولة من الناحيتين العسكرية والسياسية حول تجديد الاسلحة سوف تحسن الى حد كبير في المستقبل .

ليس من الضروري ان تكون العقائد الاستراتيجية الاميركية والسوفيتية متماثلة في كافة تفاصيلها ، حتى يمكن التفاوض حول اتفاقية لتحديد الاسلحة، ولكن اشتراك الطرفين في الاهداف الاساسية ضروري للنجاح المستمر لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وسواء كانت الخلافات كامنة في تفسيرات أو تحديد أهمية هذه العقائد ، فإن المساواة العددية أو الاستقرار الاستراتيجي اللذين سيمنعان استمرار التقدم الجدي في هذا المجال خلال العقد القادم يقيان بحاجة لاعادة النظر فيها . وبدونهم من ذلك ، فإنه يبدو معقولاً أن نستنتج بان اتفاقيات الأسلحة الهجومية المقبولة سياسياً وذات الخلفية الاستراتيجية القوية ، لن تكون موضوع تفاوض . ما لم ينب عاملاً الاستقرار والمساواة احتياجات كلا الدولتين . وأن فحصاً أكثر دقة للقضايا التي ترافق كلا من هذه الشروط يظل ضرورة حقيقية ، ويظهر أيضاً صعوبة ترجمة المواصفات السياسية الى اتفاقيات فعلية .

تقوية الاستقرار الاستراتيجي :

تمثل تقوية الاستقرار الاستراتيجي احد اهم اهداف استراتيجية السيطرة على السلاح . وبالتالي فهي نقطة الانطلاق لمناقشة الخيارات والفرص المستقبلية لمعادنات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . وسواء اخذنا بعين الاعتبار استقرار الازمات او الاستقرار الديناميكي ، فإن التهديدات لقدرة القوى الاستراتيجية للطرفين على البقاء تثير مشاكل جدية بشكل خاص . ويمكن تحسين استقرار الميزان الاستراتيجي بزيادة عدم تعرضية القوات نفسها او بازالة التهديد الموجه لها . وهكذا فإنه يجب ان تكون اجراءات تحديد الأسلحة الاستراتيجية مصممة لالغاء الانظمة ذات التعرضية المحتملة او تلك الانظمة التي تمتلك قدرة تنفيذ الضربة الاولى المضادة للقوة ، ولكنها يجب أيضاً ان تؤكد على ضرورة احتفاظ الطرفين بأنظمة استراتيجية مسببة للاستقرار ، اي الانظمة القادرة على البقاء والموجهة بصورة رئيسية لتنفيذ مهام الردع الانتقامي .

ومهما يكن من أمر ، فإن بعض الانظمة تملك قدرات مضادة للقوة ووظائف مضادة للقيمة ، وقد لا يكون ملائماً ان نهمل احتمال كون السلاح يطور او ينشر من قبل الخصم . ونذكر مثلاً انه من الصعوبة بمكان ان نرسم خطأ ذا معنى وقابلاً للتحقق بين الرؤوس الحربية المتعددة البسيطة ، التي تعتبر مسببة للاستقرار ، والرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » ذات الدقة العالية ، والتي تعتبر مسببة لعدم الاستقرار او بين الدفاع الصاروخي المضاد

للسواروخ الباليستيكية المعروف بنظام النقطة القاسية وبين الدفاعات عن المدن . ولغنه من الصعوبة بشكل خاص ان تصنف بعض الانظمة بسبب خواصها الاساسية ومضامينها المبهمة . ونذكر على سبيل المثال ان السواروخ البرية المتحركة تكون غير معرضة نسبيا ولكنها صعبة العد ، خلافا للسواروخ التي تطلق من القواصات .

وبالتالي فان النشر المتفق عليه للانظمة الصاروخية المتحركة برا يمكن ان يعمل على تقوية الاستقرار عبر زيادة قدرتها على البقاء ، ولكنه يستطيع ان يسهم في عدم الاستقرار بخلقه الشكوك بما يتعلق بحجم القوة الصاروخية العملية .

ان ايجاد طرق حل الاهداف المتناقضة غالبا لخفض عامل المخاطرة بالحرب والتفتيش عن وسيلة لخفض حجم الدمار ، اذا وقعت هذه الحرب ، تستمر - كما يرى البعض - في احداث الشلل لنشاطات خبراء السيطرة على السلاح . ولعل احد الامثلة المحددة عن هذا المأزق يتمثل بمسألة الخيارات الاستراتيجية المرنة ، وعلاقتها بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . واذا كان على اي من الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة الاميركية ان يطور - عبر بعض اجراءات سياسة الاستراتيجية الاحادية الجانب - الخيارات المرنة المتصلة بتحسينات السيطرة والقيادة وبالتبدلات في خطط الاستخدام ، فان الاستقرار المتبادل سيتعرض للخطر ، ويجب الا تكون هناك طرق مسدودة الى محاولات التفاوض حول اتفاقيات مستقرة . ولكن الامر لن يكون كذلك اذا امتلك اي من الاتحاد السوفييتي او الولايات المتحدة الاميركية قدرة محسوسة مضادة للقوة كجزء من بنية قواته واصر على ادخال هذا الخيار في اطار محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وكما سبق لنا ان اكدنا سابقا ، فان الهدف من تحديد الدمار عبر الوسائل النشيطة المعدة لتدمير القوات الاستراتيجية للخصم ، سواء شمل ذلك الدفاع الصاروخي المضاد لسواروخ الباليستيكية عن المدن ، او قدرة السواروخ الهجومية في تدمير الاهداف الصعبة - يكون متعارضا مع الردع المستقر المبني على علاقة التدمير المضمون المتبادل ، ولا يتسجم مع المبادئ الاساسية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي تم تجسيدها

في معاهدة موسكو حول تحديد الصواريخ الباليستكية المضادة للصواريخ .

اما في تصميم (اعداد) نماذج الاتفاقيات التي تنسجم مع عامل الاستقرار فيجب ان تسمح احكام هذه الاتفاقيات بتحديث واستبدال الانظمة المسببة للاستقرار . ويمكن لقدرة البقاء للأسلحة الاستراتيجية الموجودة اما ان تصبح مهددة بنتيجة التحسينات التكنولوجية ، او يمكن ان تصبح ذات تكلفة عالية جدا بسبب المحافظة على الجيل القديم من الانظمة . وبنفس الوقت - يجب ان تتخذ اجراءات لتسهيل الغاء الانظمة المسببة لعدم الاستقرار وتلك الاسلحة غير اللازمة لدعم الردع المستقر . وبالتحديد ، فانه لا يمكن للطرفين ان يوافقا على استبدال انظمتهم الا عندما يكون هذا الاجراء مبررا من الناحية الاقتصادية ويؤدي غالبا الى اوضاع تتسم بوجود قوات اقل ولكنها ذات قدرة اكبر على البقاء ، ومعدة بصورة رئيسية لتحقيق اهداف انتقامية . ويمكن ان توضع الخطوط العريضة لتساعد كلا الدولتين على اتخاذ قرارات احادية الجانب حول القوات الاستراتيجية . والتي لن ينظر اليها من الطرف الآخر على انها تشكل تهديدا له ، كما يمكن ايضا ان يخضع تبديل الانظمة والخطط المعدة لهذا التبديل لقيود الاتفاقية .

تحقيق المساواة العددية :

يجب ان يكون الهدف الثاني من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية متمثلا في اعداد اتفاقيات مستقبلية لا تؤدي الى تحسين الاستقرار بالمعنى العسكري الضيق فحسب ، ولكنها تضمن ايضا ان يظل التوازن العددي بين القوات الاميركية والسوفيتية متعادلا تقريبا . ويجب على هذه الوسيلة المعدة لاحتواء سباق التسلح ان تخفف من التوتر السياسي ومن تكاليف الاسلحة النووية . وبالرغم من ان المقارنات العددية قد تؤثر قليلا على فعالية قوى الردع لدى كلا الطرفين ، فان ما يعرف بعلاقة القوة الساكنة يعتبر احد المظاهر الهامة للسياسات الدفاعية الاحادية الجانب .

ويجب ان تؤخذ هذه العلاقة بالحسبان في مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، لانها تؤثر على مدى التحسس الاميركي - السوفيتي بالقوة ، كما تؤثر ايضا على مصداقية الضمانات الاميركية لحلفاء اميركا .

أما من الناحية العملية . وإذا ادخلت العلاقات العددية في مجال الاتفاقات لمراء إنجازها ، فإن فرص التفاوض حول اتفاقيات تحديد ، فعالة ومستمرة . سوف تتحسن الى مدى كبير . ولن تكون أية دولة راغبة في قبول اتفاقية دائمة تحتوي على مساويء ملموسة في مستويات القوة وأنواع الانظمة المحددة بموجبها او في القيود المفروضة على النشاطات المتصلة بالاسلحة . وقد اعتمدت معاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية على مبدأ التناظر، وبالرغم من وجود عناصر عديدة مقبقة في الاتفاق المؤقت ، فإنه حافظ على الاقل ، على توازن عام مؤقت بين الاسلحة الهجومية الاستراتيجية السوفيتية والاميركية .

أما اتفاقية فلاديفستوك ، فكانت تسعى الى صياغة علاقة تعادل بين القوات الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي .

ولعله من الاهمية بمكان ان نتذكر بأن تحقيق « المساواة السياسية » مع الولايات المتحدة الاميركية . وليس مجرد امتلاك رادع عسكري كاف هو الذي اقنع الاتحاد السوفيتي بالموافقة على عقد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وسوف يستمر المفاوضات السوفيت في التأكيد الحازم على ان أية اتفاقية دائمة يجب ان يدرج فيها الموقف العددي للاتحاد السوفيتي . وكما ظهر في الجدل المستمر حول الاتفاقية المؤقتة واتفاقية فلاديفستوك، فإن الرأي العام في الولايات المتحدة الاميركية واهتمام حلفاء اميركا كانا مشدودين الى الخلل العددي الواضح في ميزان القوى بين القوتين العظميين ، والى ضرورة تعديله في أية مفاوضات مقبلة .

وفي السعي لتطبيق مبدأ المساواة العددية ، فسوف يكون مفيدا ان يركز على ثلاثة مؤشرات عددية بارزة هي : عدد مركبات الايصال (التي تنقل الرؤوس الحربية الى الاهداف) . وعدد الرؤوس الحربية نفسها ، وقدرة الحمل للانظمة الاستراتيجية (الصواريخ - الطائرات - الخ . . .) ، وان يحكم على اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية من خلال تحقيقها او ارسائها للتعاادل بين هذه الاجراءات الساكنة ، سواء بشكل منفرد او جماعي .

ويمكن استخدام اساليب اقتراب محددة ومختلفة ضمن هذا الاطار العام

لأعداد اتفاقية حول الأسلحة الهجومية ، قابلة للتفاوض بشأنها خلال انعقد القادم (١) .

أما القضية الخاصة التي يجب اعارة الاهتمام لها ، فتتمثل في التأكيد النسبي الواجب اعطاؤه الى كل من هذه المؤشرات الثلاثة . ودعما للوضع الذي تشكل فيه المساواة العددية في مركبات الاتصال البعيدة المدى، الشرط الرئيسي، فإنه يجب التأكيد على أن قدرة الحمل وعدد الرؤوس الحربية يمثلان تحسينات كمية ، ويمكن لكلا الطرفين أن يحصلوا عليهما ، كما لا يمكن السيطرة عليهما أو التحقق منهما ، وبالتالي فلا بد أن تكون المساواة في عدد أجهزة الإطلاق أساسا للمساواة ذات الاستمرارية .

وبرغم ذلك ، فإن بعض المحالين الآخرين يرتوون بأن الاعتماد على أجهزة الإطلاق فقط يعني تجاهل الاختلافات (الظروف) الهامة بين القدرات الاستراتيجية الأميركية والسوفيتية ، وتشويه المقارنات الساكنة للقوة بين الطرفين . وهكذا فإن عبارات وعدد الرؤوس الحربية تكون وثيقة الصلة بمحاولة تحقيق المساواة التقريبية في القياسات الساكنة .

وسوف يكون ممكنا أن توضع القيود على قدرة الحمل ، طالما أن هذه الخاصة تتعلق بحجم مركبة الإطلاق نفسها ، والتي يمكن أن ترى بواسطة التصوير الفوتوغرافي من الأقمار الصناعية ، وبمراقبة تجارب التحليق . وبرغم أن تحديد الرؤوس الحربية يشير مشكلات تحقق صعبة، فإنه يمكن تقدير قدرات الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « مرف » بشكل معقول جدا عبر المعطيات المأخوذة من التجارب المنفذة عليها ومن عباراتها والخواص انصاوخية الأخرى .

تتمثل مهام إحدى الاستراتيجيات التي تستخدم مبدأ المساواة العددية، وتأخذ بالحسبان الخواص المتناظرة في الوضعين الاستراتيجيين السوفيتي والأميركي ، في ضمان المساواة بين الطرفين في مؤشرين على الأقل من المؤشرات

(١) - يمكن الرجوع بشأن تحليل اجراءات المقارنة الساكنة للقوات السوفيتية والأميركية ولضامين محادثات السالت - ٢ ، الى التون كوابنيك ، وباري م . بليتشمان في صحيفة الواشنطن ستار الصادرة بتاريخ ١٠ كانون الاول عام ١٩٧٢ .

لثلاثة المذكورة سابقا . ويمكن الإبقاء على التفوق الأميركي بعدد الرؤوس الحربية الصاروخية وعلى التفوق السوفييتي بعبارات هذه الرؤوس الصاروخية على سبيل المثال ، كما ان المساواة العامة في عدد أنظمة الايصال العابرة للقارات وفي عدد الصواريخ المجهزة برؤوس حربية نووية متعددة مستقلة « ميرف » يجب المحافظة عليها . مع ترك حرية القرارات حول الجمع الدقيق للصواريخ البرية والبحرية والقاذفات (كم يجب ان يوجد من كل منها مثلا ؟) للحكومات صاحبة العلاقة . ولن يتم التعامل مع الرؤوس الحربية بشكل مباشر ، على اساس ان التحقق من تحديد هذه الرؤوس ليس سهلا . وكان ذلك احد الآثار العملية لاتفاقية فلاديفستوك ، التي ستتنازل الولايات المتحدة الاميركية بموجبها عن افضليتها في الصواريخ المجهزة بالرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » ، بينما سيتنازل الاتحاد السوفييتي عن افضليته في العدد العام للصواريخ .

وثمة أسلوب اقترابي آخر ، يتمثل في جمع المؤشرات الثلاثة في عامل مركب يمكن استخدامه كأساس للمساواة ولعله من المهم ان نلاحظ ، مثلا ، ان القدرات الصاروخية الاميركية والسوفييتية المخططة للسنوات القليلة القادمة ، سوف تبقى متساوية تقريبا اذا جمعت وقورنت الاعداد الاجمالية لاجهزة اطلاق الصواريخ والرؤوس الحربية وعبارات هذه الرؤوس (مقاسة بالالف باوند - الباوند تساوي ٤٥٣ غراما) التابعة لكافة الصواريخ التي تطلق من البر ومن البحر .

اما السبب في وجود هذا التوازن ، فيعود غالبا الى التفوق الأميركي بنسبة (٣) الى (١) تقريبا في عبارات الصواريخ التي تطلق من البحر SLBM و (٦) الى (١) في الرؤوس الحربية التي تستخدمها هذه الصواريخ البحرية ، بينما يتفوق الاتحاد السوفييتي في قدرة الحمل لصواريخه الباليستكية العابرة للقارات وفيما تحمله من رؤوس حربية نووية متعددة من نوع « ميرف » .

ويرثي المحللون السوفييتي في مقالاتهم التي تكتب في المجلات والصحف الدورية السوفييتية ، بأن الكرملين - وكذلك الولايات المتحدة الاميركية -

يُهمان بحل المسألة التحليلية حول تقرير « عوامل القيمة الاستراتيجية النسبية لمختلف وسائل الإيصال » وهي عوامل تتعامل مع التناظر بين القوات الأميركية والسوفييتية وتأخذ بالحسبان « الخواص الكمية والتنوعية مجتمعة (١) » . أما المسألة الصعبة فتتمثل بالجمع بين عوامل القياس الساكن وأهداف الاستقرار . وتتمثل أحد الأساليب المتبعة بأن تصاغ اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية حسب أسلوب الاستقرار ، وعلى أساس ذلك يمثل بدوره أساساً مادياً للاتفاقية ، ثم يصار إلى فرض قيود القياس الساكن . وعموماً فإن ذلك يبدو عملاً عسيراً ، طالما أن زيادة الاستقرار إلى الحد الأقصى يمكن أن يكون لها نفس مفعول اقتراحات المساواة .

ونذكر مثلاً أن دوافع الاستقرار تتطلب أن تبدل الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات بصواريخ مماثلة تطلق من البحر SLBM ، وربما كجزء من إجراء واسع لحرية الجمع بينهما ، الأمر الذي يتطلب بدوره وضع سقف عددي لأجهزة إطلاق الصواريخ . وإذا أخذنا بالحسبان ، الفروق بين الوضعين الصاروخيين السوفييتي والأميركي ، نجد أنه يمكن عندئذ ابتكار تحديدات للمقارنات تحقق إقامة مساواة في أجهزة الإطلاق الصاروخية دون الحاجة إلى المس بـ الاستقرار . ويمكن أيضاً ابتكار عدة أساليب اقتراعية أخرى في محاولة لصياغة الاتفاقيات التي تلبي حاجة كلا العاملين ، مستخدمين لذلك معادلات معقدة للجمع بين أجهزة إطلاق الصواريخ ، وعبارات الرؤوس الحربية والرؤوس الحربية نفسها في وحدة قياس موحدة تدخل فيها الخواص المتعلقة بالتنوعية والفعالية لكل نوع من الأنظمة الموجودة في ترسانات الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي .

ولكن صنع اتفاقية على أساس هذه النظرية المعقدة ، يعني المخاطرة بدحر الأهداف السياسية والاستراتيجية لمحددات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والفشل في المفاوضات الفعلية .

(١) - انظر م . ١ ميلشتين ول . س . سيميكيو في « تحديد الأسلحة الاستراتيجية : مشكلات وتقنيات » في الاقتصاد والسياسة والأيديولوجية ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٣ (محطة إذاعة الإنباء الأجنبية - التقرير اليومي : الاتحاد السوفييتي - ١٧ كانون الأول ، ١٩٧٣) ص :

خيارات التحديد الخاصة :

ان العوامل المذكورة اعلاه توحى بعدة خيارات لتحديد الاسلحة ، حيث تقدم هذه الخيارات حسب نماذج الانظمة ، وتتمكن من صياغة اتفاقيات ذات طابع شمولي عبر جمع مختلف انواع السيطرة على السلاح في مجموعات محددة.

حل مسألة تعرض المواريخ باليستية العابرة للقارات :

يتمثل التهديد الاكثر جدية للاستقرار الاستراتيجي في احتمال تعرض قوى الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ICBM للخطر ، اذا جهز الطرفان صواريخهما الهجومية برؤوس حربية نووية متعددة « ميرف » وبالرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان ترد على التهديدات السوفيتية المضادة للقوة بتخفيض او ربما بالقضاء قوتها المؤلفة من صواريخ باليستية عابرة للقارات ثابتة ، فان واشنطن قد تتردد في ان تفعل ذلك من طرف واحد ، طالما انه سيترك موسكو في حالة احتكار كثيف للصواريخ البرية ، وبحول الميزان العددي لغير صالح اميركا . وبالمقابل فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تفتش عن طريقة لوقاية صواريخها الباليستية العابرة للقارات او لتبديلها بصواريخ برية متحركة ، ولكن هذه الاجراءات المعاكسة الاحادية الجانب ليست صحيحة من الناحية الاقتصادية وغير مرغوبة من الناحية السياسية . وبنفس الوقت ، فان عوامل عدم الاستقرار في الميزان النووي الثنائي الجانب يمكن ان تبرز الى حيز الوجود اذا اصبحت قوة الصواريخ الباليستية السوفيتية العابرة للقارات معرضة للهجوم اميركي ، على ضوء نشوء هذه العوامل بنتيجة التعرض الجزئي للاوضاع الاستراتيجية ، والحوافز المؤدية الى الضربة الاولى التي تستخدم فيها مركبات اقبال الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة « ميرف » . ولهذه الاسباب فان الولايات المتحدة الاميركية ستجد من المفيد - اذا لم يكن من الضروري ايضا - ان تحصل على تعاون الاتحاد السوفيتي وتعامله بالمثل في السعي لايجاد الحلول لمسألة تعرض الصواريخ الباليستية العابرة للقارات .

ولكن الاتحاد السوفيتي قد لا يشاطرنا الاهتمام بهذه المسألة . واذا اخذنا

يعين الاعتبار التفوق العددي السوفييتي في أجهزة إطلاق الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، والعيارات الصغيرة نسبيا للرؤوس الحربية الصاروخية الأميركية ، فمن المحتمل ألا يخشى المخططون السوفييت تهديدنا المضاد للقوة المحتمل بنفس الدرجة التي نخشى نحن بها تهديداتهم المماثلة ، أو قد لا يأخذون على محمل الجد الاخطار المحتملة الناجمة عن الانظمة المعرضة للاصابة . وقد يعود السبب في ذلك الى الغياب الفعلي لاي نقاش مباشر لاطار او مشاكل قضية تعرض الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في الاحاديث او رسائل النشر السوفيتية . كان الكتاب السوفييت ، قد اشاروا بشكل عام الى الحاجة لآخذ الخواص النوعية للأسلحة بعين الاعتبار في اتفاقيات التحديد المستقبلية، وعكسوا بذلك محتوى بيان المبادئ الأساسية الذي صدر عن الحكومتين السوفيتية والاميركية في شهر حزيران من عام ١٩٧٣ (١) . وقد تضمنت تحليلات هؤلاء الكتاب ، أهمية السيطرة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة MLRV والحقيقة عن امكانية استخدام هذه الرؤوس في الضربة الاولى المضادة للقوات العسكرية والصلة بين الرؤوس المتعددة وبين المحافظة على علاقة المساواة النووية المستقرة ، حيث قدمت هذه الموضوعات باعتبارها « استقصاءات عن الولايات المتحدة الاميركية » ودون الاشارة الى الاهتمامات السوفيتية او لمضامين برامج الاسلحة السوفيتية .

وهذا هو الاسلوب السوفييتي التقليدي للعمل ، والذي يعبر عن تفكير بعض الاوساط الرسمية . ولكن الخبراء الاستراتيجيين السوفييت يمكن ان يفسروا « الاستقرار » بشكل مغاير عن نظرائهم الاميركيين ، كما يمكن ان يكونوا مهتمين في امتلاك قدرة مضادة للقوة ضد قوة الصواريخ الاميركية من نوع « المينوتمان » - واذا لم يكن ذلك كجزء من عقيدة الضربة الاولى ، فانه قد يكون ناجما عن الرغبة الحادة في تطوير قدرة حربية في حالة فشل الردع . وبرغم الشكوك في سياسة موسكو ، فان مسألة تعرض الصواريخ الباليستكية

(١) - لقد نوقشت الحاجة الى التحديدات النوعية والكمية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية من قبل ميلشتين وسيمييكو في « تحديد الاسلحة الاستراتيجية » .

العابرة للقارات - التي لم تجد حلا لها في اتفاقية فلاديفستوك - يجب ان تناقش مع الاتحاد السوفييتي خلال المفاوضات اللاحقة للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، في محاولة لايجاد اجراءات مقبولة متبادلة تستطيع ان تلغي او تخفف الاخطار المحتملة .

وحتى اذا لم يكن ممكنا التوصل الى اتفاق رسمي حول هذه القضية في المستقبل ، فان مثل هذه المناقشات قد تساعد في التقليل من أهمية عوامل عدم الاستقرار المحتملة بتحسين تفهم كل طرف لوجهات نظر الطرف الآخر عن هذا الموضوع .

سوف يكمن احد اساليب الاقتراب من حل مسألة تعرض الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في الوصول الى اتفاقيات معدة لالغاء الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة MIRV ونظرا لان الاتحاد السوفييتي يجري تجارب التحليق على مركبات نقل هذه الرؤوس (ميرف) ، والولايات المتحدة تسير خطوات كبيرة في برنامج نشرها ، فان محاولات التفاوض حول اجراءات حظر هذه الرؤوس من نوع « ميرف » قد تستمر في اثبات عدم جدواها .

ويمكن مع ذلك ان تخفف النتائج المسببة لعدم الاستقرار الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، بواسطة عدد من الاساليب غير المباشرة ، التي يمكنها على الاقل ان تبطيء تأثير هذا السلاح وتسمح بوقت اكبر لكلا الطرفين في ايجاد طرق باقية للتعامل مع هذه المسألة . ان الاتفاق المؤقت لعام ١٩٧٢ - كما اشرنا الى ذلك سابقا - يمنع كلا الطرفين من استبدال الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الصغيرة بأخرى كبيرة كما تمنع الزيادات الكبيرة في عدد الصوامع المعدة لهذه الصواريخ .

وتدعو اتفاقية فلاديفستوك الى تحديد الصواريخ التي يمكن ان تجهز برؤوس حربية نووية متعددة (ميرف) - واطاعة بذلك بعض القيود على قدرات هذه الرؤوس . اما الاجراءات الاخرى . كتخفيض عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الكبيرة ، المحدد لعيارات الصواريخ عموما ، او منع استخدام

الرؤوس الحربية من نوع « ميرف » في بعض أنواع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات ، فانها تستطيع ان تجعل من الصعب تطوير قدرات ميرفية (نسبة الى الرؤوس ميرف) مضادة للقوة . ويسكون أحد اساليب الاقترابية تمثلا في الاخذ بعين الاعتبار لمنع تجارب التحليق او الانظمة الصاروخية المحسنة او الجديدة كوسيلة للسيطرة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة من نوع « الميرف » . ويمكن ان يسمح لكل طرف ان ينفذ عددا محددا من الرمايات الصاروخية السنوية على الانظمة الموجودة واللازمة للمحافظة على قوة ردعية يمكن الاعتماد عليها .

ومبدئيا فلن تكون أية دولة قادرة عندئذ على تطوير انظمة ذات رؤوس حربية متعددة عالية الدقة .

أما التحقق من هذه الاتفاقية بواسطة وسائل احادية الجانب ، فسيكون سهلا اذا تعاون كلا الطرفين في الاقرار بالتقييدات التي سبق لهما القبول بها في معاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستية ABM (1) .

وبالمقابل فان اتفاقية حول تجارب تحليق الصواريخ يمكن ان تضعف فعلا الاستقرار ، بمنعها الطرفين من تجريب أجهزة خداع جديدة او انظمة نفوذ اير بحدها من تطوير البدائل التي يعتمد عليها ، لانظمة الردع القديمة التي لم تعد صالحة ، ذلك ان الاستقرار يرتبط بالردع القوي الذي يرتبط بدوره بوجود الانظمة المتطورة والدقيقة . وبالإضافة الى ذلك ، فان المقاومة الشديدة التي تمارس من قبل المسؤولين الرسميين العسكريين في كلا البلدين ، ضد التقييدات المفروضة على اجراء التجارب على الاسلحة الهجومية ، ستخفض احتمال النجاح . وحتى اذا تم النقاش بنجاح ، فان القيود على تجارب التحليق والتقييدات للعيارات او الاقتراحات حول النشر الجزئي لمركبات اقبال الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » ، لن تمنع كلا الطرفين من التحسين

(1) - نوقشت هذه التقييدات من قبل التون فري في الواشنطن ستار ، الصادرة بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٧٢ .

التدريجي لدفعة الرؤوس الحربية وانعيرات انى أدرجة انى تصبح معها قدرات تدمير الاهداف الصعبة ممثلة التحقيق (١) .

وبالالى فان يجب على الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ان يتعلما التعايش مع مركبات اىصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف)، ويسبل الحقيقة الممتنة بان الصواريخ الموجودة في قواعد برية ستصبح معرضة للدمار فعلا ، ويفتشا عن سبل بديلة تقود الى الاستقرار .

وللرد على هذه الوضعية ، يمكن ان يعار الاعتراف الى اتفاقية تسمح للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي بنشر الدفاعات الصاروخية المضادة للصواريخ ABM في مواقع الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في محاولة للمحافظة على قدرة بقاء الصواريخ البرية بواسطة تأمين وقاية ايجابية لها . ولكن ذلك يتطلب تعديلا على معاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، كما ان الاعم من ذلك ، يتمثل في اثاره حشد من مشاكل وصعوبات التحقق . واذا نشرت الدفاعات الصاروخية لحماية الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، فان هذه الدفاعات يمكن ان تؤمن حماية للسكان بشكل غير مباشر وقد تعتبر بالتالي كخطوة اولى نحو نشر دفاع صاروخي في كافة انحاء البلاد . وبالرغم من استمرار جهود الابحاث لابتكار دفاعات صاروخية متطورة عن المواقع ، فانه من المشكوك به ان تستطيع هذه البرامج تأمين وقاية فعالة من حيث التكلفة للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ضد مركبات اىصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) واذا كان الامر كذلك ، فان الاجراءات الدفاعية المتبادلة حسب برنامج « النقطة القاسية » ستكون ذات قيمة صغيرة من الناحية الاقتصادية وحدها .

سيكون الاساوب البديل متمثلا في السماح لكلا الطرفين بنشر صواريخهما الباليستكية العابرة للقارات المتحركة عوضا عن الصواريخ الماثلة الثابتة .

(١) - ان التفاوض المبكر بشأن حظر كلي على تجارب الاسلحة النووية تحت الارض ، قد يؤخر املاك قدرات تدمير الاهداف الصعبة من قبل الطرفين ، طالما ان هذه التجارب الموجهة لتجسير انعيرات ، تصبح غير ممكنة التنبيل .

وان ذلك ممكن حسب اتفاقية فلاديفستوك ، بالرغم من الحاجة الى التفاوض حول التفاصيل .

ومهما يكن من أمر ، وكما ذكرنا سابقا ، فان نشر الانظمة الصاروخية البرية المتحركة يمكن ان يصعب تقدير مستوى القوة لدى الطرف الآخر . وبلاضافة الى ذلك فان العديد من المحللين يتساءلون عن مدى امكانية الاعتماد على الصواريخ البرية المتحركة كوسيلة لتأمين قدرة انتقامية مأمونة ضد الهجمات الواسعة النطاق . ويبدو ان الاتحاد السوفييتي طور نماذج اولية من الصواريخ المتحركة ، كما انه مهتم بالإبقاء على خيار نشرها لتستخدم على امداء متوسطة وعبر القارات ايضا .

اما الحثل المباشر لمسألة تعرض الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، فسيكون اتفاقية تعمل على خفض وربما الفاء قوات الصواريخ البرية الثابتة (١) . ونذكر مثلا ان موسكو وواشنطن تستطيعان في آخر الامر ان توافقا على خفض قواتهما الصاروخية الباليستكية العابرة للقارات بنسبة (٥٠) بالمئة ، بينما تحافظان على حرية الجمع بين صياغتي الاتفاقية المؤقتة لعام ١٩٧٢ واتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ .

وبالرغم من ان التخفيضات على الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الكبيرة ستكون مفضلة ، فان كلا الطرفين يستطيعان على الاقل ان يجريا تخفيضات نسبية على انظمتها الصاروخية الباليستكية العابرة للقارات الكبيرة والصغيرة على حد سواء .

ويمكن ان يتم انتبادل بين الصواريخ البرية والبحرية على اساس اقل من واحد بواحد ، مما يؤدي الى تخفيض في العدد الاجمالي لاجهزة الاطلاق

(١) - أيد اتحاد العلماء الاميركيين التخفيضات في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ICBM في Public Interest Report التي صدر منها عدد خاص عن القوة المضادة ومخادئات الحد من الاسلحة الاستراتيجية - برقم ٢٧ (شباط ١٩٧٤) .
وتد قبل بأن فريد ابكليه مدير الوكالة الاميركية للسيطرة على التسليح ونزع السلاح ، كان قد دعم هذه الخطة كهدف بعيد الامد لمخادئات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (أنظر ميكائيل جيتلر في الواشنطن بوست الصادرة بتاريخ ٢ شباط ١٩٧٤) .

الاستراتيجية الموجودة لدى كل دولة . ومهما يكن من أمر ، فإن وجود مستويات اقل من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات لدى كلا الطرفين ، يجعل الهجمات المضادة للقوة اقل صعوبة من حيث امكانيه الدولة المهاجمة في تخفيض القدرة الانتقامية لقوة خصمها الصاروخية البرية . ولكن حوافز القيام بالضربة الاولى سوف تقل ، طالما ان الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات سوف تمثل عندئذ نسبة صغيرة من القدرة التدميرية لكل طرف - الامر الذي تعرضنا اليه من قبل اثناء مناقشة خيارات الاسلحة الاستراتيجية الاميركية الاحادية الجانب .

سوف يبدو التأثير الصافي للتخفيضات المتبادلة في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات كأنه يحسن الاستقرار الاستراتيجي ، عبر تقديمه لفوائد السياسية والاقتصادية لاجراء نزع السلاح الجزئي . وسوف يتعزز الاستقرار اكثر اذا ترافقت هذه التخفيضات بالسيطرة غير المباشرة على الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » التي تهدف لتأخير تطوير قدرة تدمير الاهداف الصعبة . واذا وافق الطرفان ايضا بعد الموافقة على تخفيض قوة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات - على التحرك نحو الاعتماد على الصواريخ التي تطلق من البحر والقاذفات فقط بالالفاء التدريجي للصواريخ الباليستكية الثابتة العابرة للقارات بعد برنامج التخفيضات ، فان الوضع الاستراتيجي الثنائي الجانب الناتج سيزيل بدوره عوامل عدم الاستقرار التي ترافق وجود الرؤوس الحربية النووية المتعددة « ميرف » الدقيقة ، ويتحاشى المساوئ الملازمة للعقائد المضادة للقوة باستبعاد الاهداف الصعبة من بنية القوات السوفيتية والاميركية .

اما من المنظور الاميركي ، فان هذا الاسلوب الاقتراحي سيكون متلائما مع خيار السياسة الاحادية الجانب التي نوقشت سابقا حول تحويل الاهتمام من الثالث الاستراتيجي الى الثنائي الاستراتيجي المؤلف من الصواريخ التي تطلق من البحر SLBM والقاذفات فقط . اما توسيع قوات الردع البحرية السوفيتية الذي سينفذ في ظل هذه الخطة ، فيستحق الجهد والتكلفة معا ، لانه سيتم على حساب الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، وبالتالي

سيضعف التهديد السوفييتي بواسطتها . والذي يشكل بدوره أخطارا : كتر
جدية على الردع الاميركي وعلى الاستقرار النووي بشكل عام . وبالمقابل ، وبرغم
ان الكتاب ونقادة السوفييت كانوا قد ايدوا فكرة تخفيض الاسلحة في اتفاقيات
الحد من الاسلحة الاستراتيجية المستقبلية . وقبلوا بادخالها في بيان المبادئ
الاساسية الذي صدر في عام ١٩٧٢ . فم يكن المفاوضون السوفييت راغبين في
قبول خطط تخفيض الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . ورفضوا هذا
الاقتراح في المراحل الاولى لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وربما في
المفاوضات التي ادت الى التوصل لاتفاقية فلاديفستوك ايضا . اكمل الاتحاد
السوفييتي مؤخرا بناء الصواريخ البرية ولا يزال مستمرا في تحسين انظمتها .
وبالاضافة الى القوة الدافعة البيروقراطية انكاملة خلف هذه البرامج ، فان
قادة الكرملين ينظرون بحدن شك الى التفوق في الصواريخ الباليستكية العابرة
للقارات كعنصر حرج في التوة الاستراتيجية ، يتجاوز التفوق الاميركي في
تكنولوجيا الفواصات والرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) ، وفي
القاذفات البعيدة المدى وانظمة القواعد الامامية . وبالرغم عن التفوق السوفييتي
العددي الحالي في الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر SLBM
فان الرادع البحري السوفييتي لا يوازي نظيره الاميركي المؤلف من اسطول
انبولاريس - بوسايدون من حيث القدرة على البقاء وتوفير الرؤوس الحربية
النووية المتعددة (ميرف) . واجمالي قدرة الحمل .

ومهما يكن من امر ، فقد عمد الاتحاد السوفييتي في السنوات الاخيرة
الى التوسع الكمي والتنوعي في قوته الصاروخية المستخدمة في الفواصات ،
حيث يشير موقفه في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية الى اعترافه
الواضح بأهمية هذه القوة في العلاقة الاستراتيجية بين الدولتين الاميركية
والسوفييتية .

وبينما سيتطلب تخفيض قوة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات من
الاتحاد السوفييتي الغاء عدد من هذه الصواريخ يزيد على ما ستلغيه الولايات
المتحدة الاميركية منها ، فان الامر يتطلب عندئذ ان يسمح للاتحاد السوفييتي
بصنع عدد اكبر نسبيا من الفواصات للمحافظة على تفوقه العددي . ثم ان

الاتحاد السوفييتي سيحقق مكاسب اشر من الولايات المتحدة الاميركية في تخفيضه لصواريخه الباليستكية العابرة للقارات ، طالما ان صواريخه البرية تمثل الجزء الاكبر من قوة الردع السوفيتية الشاملة ، كما ان التهديد الذي لايمكن تجنبه لقدرة بقاء هذه الانظمة . سيخلق عندئذ مشاغل معقدة وجديّة للاتحاد السوفييتي . ولكن القادة السوفييت قد يكونوا مستعدين للقبول بتخفيضات حادة في قوات الصواريخ الموجودة في قواعد برية، لصانع الصواريخ التي تطلق من البحر ، اذا تغلبوا على الخمول البروقراطي والتقيّد العقائدي . واعترفوا بان وجود الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المعرضة للدمار ، حتى في جانب واحد من الميزان الاستراتيجي ، يستطيع ان يزيد من احتمال الحرب النووية المرضية او الطائشة ويعيق أمتهم .

تحديد الحرب المضادة للفواصات :

تشكل الانظمة العاملة في البحر مسألة استقرار ملازمة لمخاضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وربما أكثر أهمية من مسألة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . ونظرا لان الصواريخ التي تطلق من البحر ستصبح أساسا لقدرات الردع الاستراتيجية في المستقبل ، وستسهم الى حد كبير في الاستقرار النووي خلال الاعوام القادمة ، فان قدرة القوات العاملة في البحر على البقاء يجب ان تضمن بشكل آمن . وفي الوقت الحاضر فان الفواصات التي تطلق الصواريخ تعتبر ذات قدرة قصوى على البقاء اثناء عملها في البحر ، ويبدو ان ذلك لايشير القلق حول احتمال تعرضها اثناء الحرب المضادة لفواصات . وبرغم ذلك فان القيود التي يمكن فرضها عبر التفاوض ، قد تضعف الاحتمال المتمثل بان تصبح هذه الفواصات اقل قدرة على البقاء خلال العقد القادم .

يوجد عدد من الاخطار المحددة ، الناجمة عن السماح بتطوير تكنولوجيا الحرب المضادة للفواصات بدون تقييدات متفق عليها . واذا استمر الطرفان في اكتشاف امكانيات الحرب المضادة للفواصات ، كتجربة تكنولوجية جديدة ونشر الانظمة المضادة للفواصات ، فان الشكوك ستزداد بدون شك حول الاعتمادية على قوات الصواريخ التي تطلق من البحر SLBM وان الاتحاد

السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية سوف يردان بدون شك - في ظل الافتراضات العسكرية الاسوأ - على ذلك بتحسين نوعية غواصاتهم والصواريخ التي تطلق منها . وبالإضافة الى اثاره سباق الاسلحة الاستراتيجية البحرية، فإن هذا النموذج قد يزيد من خطر التراشق النووي المتبادل العرضي .

وحتى ان صداما عسكريا محدودا ، تستخدم فيه الانظمة البحرية-سواء بنتيجة قرار متعمد او سلسلة من الحسابات السيئة ، قد يهدد استقرار الميزان النووي الاميركي - السوفييتي . وفي اعوام الستينات - وبالرغم من ادعاء اغلب العلماء بأنه لا يمكن تحقيق وقاية فعالة ضد الهجمات المنفذة بالصواريخ الباليستكية ، فإن الخوف من اختراق الدفاع من قبل الطرف الآخر ، دفع بالولايات المتحدة الاميركية (وبالاتحاد السوفييتي بدرجة اخف) الى توسيع قواتهما الهجومية لدى ظهور اول اشارة عن نشر الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية لدى الطرف الآخر . وتوقفت الصواريخ المضادة للصواريخ عن كونها عامل اثاره سباق التسليح بسبب القيود التي فرضت عليها بموجب معاهدة تحديدها .

وبالرغم من ان الدفاعات الفعالة في الحرب المضادة للغواصات قد تكون اكثر صعوبة في الانجاز من الدفاعات الصاروخية ، فانه توجد امكانية حقيقية، بأن مخاوف معائلة قد تنشأ في اعوام السبعينات ، وتثير بالتالي دورة الفعل ورد الفعل في البحر - حيث يرد كل طرف بتحسين قواته المؤلفة من صواريخ باليستكية تطاق من البحر - على التقدم المحسوس في مجال الحرب المضادة للغواصات لدى الطرف الآخر . ويجب على كلا الطرفين عندئذ ان يحاولا منع الحرب المضادة للغواصات من ان تصبح نسخة ثانية من « مسألة الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية في المستقبل ، بالسعي لانجاز اتفاقيات متبادلة في هذا المجال ايضا(1) .

(1) - نوقشت هذه القضايا في كتاب « الحرب المضادة للغواصات - والدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ في السبعينات » لمؤلفه برنارد فيلد - مطبعة مجلة ستانفورد للدراسات الدولية - ربيع ١٩٧٢ - الصفحات ٨٧ - ٩٥ .

يجب الاعتراف بأن صياغة اتفاقيات ذات معنى وقابلة للتفاوض بشأنها للسيطرة على الحرب المضادة للغواصات ؛ يكون أكثر صعوبة من تصميم (اعداد) قيود على الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستكية .

ويلاحظ ان أغلب المهام في الحرب المضادة للغواصات تنفذ من قبل القوى البحرية والجوية التقليدية التي تنجز عادة مهمات لا تتصل بالحرب المضادة للغواصات نفسها . وهكذا فان السيطرة المتعددة الاطراف على الحرب الاستراتيجية المضادة للغواصات ، تستلزم ان تؤثر بشكل قوي على قدرة كل دولة في الحرب المضادة للغواصات التقليدية او تمنع تطوير الاساليب التقنية المعدة لمواجهة هذه الحرب . وبالإضافة الى ذلك ، فان التهديدات بالحرب المضادة للغواصات الناجمة عن التطورات التكنولوجية المتقدمة ، لم تحدد بعد ولا يمكن تحديدها بشكل دقيق . ولهذه الاسباب ، فانه يجب تشكيل جماعة عمل تقنية لتعدل ضمن اطار محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية، حيث تعالج مجموعة المسائل البعيدة المدى بشأن التحديدات الواجب فرضها على الحرب المضادة للغواصات .

ويستطيع المفاوضون الاميركيون والسوفييت في هذه الاثناء ان يبدؤوا في اكتشاف عددا من الاتفاقيات الاستراتيجية المتعلقة بالحرب المضادة للغواصات (١) .

وبالرغم من ان امكانياتنا في الحرب المضادة للغواصات متفوقة على مالمدي الاتحاد السوفييتي منها ، فان الحقيقة المتمثلة بكون الولايات المتحدة الاميركية تعتمد الى حد اكبر على صواريخها التي تطلق من البحر ، وأكثر مما يفعل الاتحاد السوفييتي في هذا المجال ، تشير الى ان هذه المناقشات ستكون لصالح الولايات المتحدة الاميركية . وبنفس الوقت فقد يجد قادة الكرملين ان المصلحة السوفييتية تقتضي كشف الطرق الناجمة لفرض القيود على التهديد الاميركي بالحرب المضادة للغواصات ، مما يضيق هامش الافضالية الاميركية في هذا الاتجاه .

(١) - يمكن الرجوع بالنسبة الى تحليل اكثر شمولية لاجراءات السيطرة على اسلحة الحرب المضادة للغواصات الى كوسا تسييس ، و آن ه . كاهن ، ويزناردت . فيلد وآخرين في « مستقبل الردع البحري » (مطبعة ميت - ١٩٧٢) .

تأثير إحدى الاتفاقيات الممكنة من زوج من الإجراءات المحددة عند
لغواصات الهجومية العاملة بنطاقات النووية لدى كل طرف ، ومنع البحث
المستمر عن الغواصات التي تطلق الصواريخ من قبل سفن السطح والغواصات
أيضا . ويمكن ان يتم التحقق من تقييد الطرفين بامتلاك عدد محدد من الغواصات
بوسائل الموجودة لدى كل طرف . اما مراقبة احتياك اتفاقية عدم البحث عن
الغواصات النووية التي تطلق الصواريخ ، فسيكون أكثر تعقيدا ، ولكن هذه
الغواصات تستطيع في أغلب الحالات ان تكتف كونه ملاحقة من قبل سفن
او غواصات الخصم . وسيخفف هذان الاجراءان معا والى حد كبير الاخطار
الملازمة لاعمال الملاحقة والبحث دون خفض قدرة الحرب المضادة للغواصات
التقليدية لدى كل طرف .

اما الاتفاقية الثانية ، فتستطيع مثلا ان تمنع اقامة قواعد كشف صوتية
على نطاق واسع في البحار المفتوحة .

وسوف يحد ذلك من محاولة كل من الدولتين نشر شبكة واسعة النطاق
من أجهزة الكشف الصوتية ذات الطاقة العالية بنية تحقيق تقدم مناجيء في
تقنية الحرب المضادة للغواصات . ويمكن ان ينجز التحقق الكافي من طرف
واحد ، طالما ان الانظمة التي تقام في المحيطات الكبرى لا يمكن بناؤها دون ان
تكشف من قبل الطرف الآخر .

اما الامكانية الثالثة فستكون بالموافقة على تحديد قطاعات او مناطق عمل
لغواصات قوة الردع لدى كل طرف ، حيث يمنع الاقتراب منها للغواصات
الهجومية او لسفن السطح الحاملة لأجهزة الكشف الصوتي العائدة للطرف
الآخر .

وسوف تنتقي هذه المناطق بحيث تؤمن مساحات كافية لقوات الغواصات
التي تطلق الصواريخ العائدة لكل طرف ، وعلى ان تبقى هذه الغواصات بمنأى
امين من كشف وهجوم الخصم ، طالما انها تعمل ضمن الحدود المعينة لها .

وبنفس الوقت فسيكون من الاهمية بمكان ان يمنع تداخل هذه المناطق
مع حرية المرور عبر البحار او من التأثير على القدرات التقليدية للحرب المضادة

للفواصات . وما ان تعين هذه المناطق حتى يصبح كل طرف حرا في مراقبة ما يحصه منها بواسطة أنظمة المراقبة الرادارية والصوتية الموجودة لديه .

واذا تحركنا خارج المسائل المحسوسة لندوة بقاء الصواريخ باليستية انعابرة للقارات والفواصات نجد ان كلا الدولتين ستحاولان ان تدخلتا اتجاهات تكنولوجية جديدة - تقنية الليزر - التي قد تؤدي الى تشكيل خطورة على الاستقرار المستقبلي للعلاقة الاستراتيجية بينهما .

وحسب احكام اتفاقيات موسكو : فان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي يخططان لاخت هذه المسائل بعين الاعتبار : عندما يصبح تطبيق التكنولوجيات الاسلحة الاستراتيجية عمليا ، الامر الذي يتطلب اجراء تعديلات على الاتفاقيات المذكورة . ولكنه سيكون من المرجح به لكلا الطرفين ان تناقش هذه القضايا في مرحلة مبكرة عندما يكون تصميم (اعداد) سيطرة فعالة مانع نشر الاسلحة المسيبة لعدم الاستقرار ممكنا الى حد كبير .

السيطرة على القاذفات :

تشكل تحديدات السلاح غير المرتبطة مباشرة بالاستقرار ، والمؤثرة على القاذفات الاستراتيجية ، فقرة واضحة للمناقشة ، ذلك ان القاذفات تمارس تأثيرا اقل استفزازية مما تفعله الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، طالما انها - اي القاذفات - قابلة لان تصبح قادرة على ابقاء نسبيا ، ولا تشكل تهديدات مضادة للقوة جدية . وفي الواقع فانه يمكن ان يتوقع للقاذفات ان تكون عنصرا حرجا مكملا لانظمة الردع الصاروخية البحرية خلال العقد القادم . ولكن السباق غير المسيطر عليه في مجال القاذفات ، قد يصبح مصدرا للتوتر ويؤدي الى استهلاك الموارد .

تملك الولايات المتحدة الاميركية تفوقا عدديا على الاتحاد السوفيتي في الطائرات البعيدة المدى ، ولديها ايضا افضلية نوعية حاسمة في قدرات القاذفات . وبلاضافة الى ذلك ، فان الولايات المتحدة تطور جيلا جديدا من القاذفات الاستراتيجية ، بينما ظهرت مؤشرات تدل على وجود برامج سوفيتية مماثلة ، بالرغم من ان القاذفة المتوسطة المدى السوفيتية من نوع « الباك فاير »

لاستطيع تنفيذ مهام عبر القارات . وقد جرى - بموجب اتفاقية فلاديفستوك - جميع القاذفات والصواريخ في خطة حرية الانتقاء المعطاة لكل طرف في تحديد مايريد من أي منهما ضمن العدد الاجمالي المسموح به لاجهزة الاطلاق . اما قضية شمول هذا العدد الاجمالي للصواريخ جو - ارض ASM ، فقد تثير مشاكل معينة ، حيث تمثل احد الحلول المحتملة لها في اعتبار كافة الصواريخ الباليستكية « جو - ارض » التي يزيد مداها عن ٢٠٠ - ميلا كصواريخ باليستكية منفصلة . اما القيود المحتملة على الصواريخ ذات الامداء الاستراتيجية من نوع « كروز » البرية او البحرية او الجوية - فسوف تناقش بشكل مستقل .

ان القيود المستقبلية على القاذفات يمكن ان تفرض عبر السيطرة على الدفاعات الجوية الاستراتيجية . ونذكر مثلا ان الاتفاقيات قد تدعو لتخفيض الطيران الاعتراضي الموجود ، والصواريخ ارض - جو والرادارات العاملة معهما . واذ حددت الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية بمستويات دنيا بموجب المعاهدة الخاصة بها ، فلن يكون من الحكمة في شيء ان يحاول أي طرف امتلاك شبكة دفاع جوي ضد القاذفات ذات تكلفة عالية وقدرات تزيد عما تتطلبه اعمال القيادة والسيطرة والانداز . وبلاضافة الى ذلك فان التخفيضات المتبادلة في نشر الدفاع الجوي الايجابي ، ستسهم في الاستقرار عبر تخفيف المخاوف الباقية بان الخصم قد يرفع مستوى انظمة دفاعه ضد القاذفات او يمتلك قدرة دفاع صاروخي منتهكا معاهدة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ . ولعله من الاهمية بنفس الدرجة ان يساعد تخفيض مستويات الدفاع الجوي في المحافظة على الاعتمادية اقوات القاذفات الرادعة - الامر الذي يشكل مكسبا تزداد اهميته اذ تصبح الصواريخ الباليستكية اقل قدرة على البقاء . ويمكن للاتحاد السوفيتي ان يعارض التخفيضات الحادة على أساس ان القسم الرئيسي من قوات دفاعه الجوي معد للتعامل مع التهديدات الاوروبية الغربية والصينية ، كما ان القوة الاميركية نفسها سوف تضعف مع استمرار خفض قوات الدفاع الجوي الاميركية لاسباب تتعلق بفعالية التكلفة .

وبالمقابل فربما يستطيع المفاوضون الاميركيون ان يقدموا اقتراحا بإبطاء

برامج تحديث القاذفات الاميركية بغية اقناع الاتحاد السوفييتي ، بالعمل
— على الاقل — على الغاء اغلب دفاعاته ضد القاذفات التي تنتمي الى الجيل
القديم ، والقبول ببعض التقييدات التقنية على شبكاته الجديدة .

أنظمة القواعد الامامية :

يمثل تعقيد تحليل الميزان الاميركي — السوفييتي وانتعيتهم على التقدم
المستقبلي لمحداثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، احتمالا بأن يستمر الاتحاد
السوفييتي في جهوده الهادفة الى تحديد أنظمة القواعد الامامية الاميركية FBS
كجزء من اتفاقية دائمة بشأن الوسائط الهجومية . ويجب ان نذكر بأنه حدث
اغلاق للطريق في محادثات السالت — ١ ، عندما ادعت موسكو بان كافة أنظمة
الاسلحة النووية القادرة على الوصول الى ارض الولايات المتحدة الاميركية او
الاتحاد السوفييتي يجب ان تصنف ضمن الأنظمة « الاستراتيجية » . وحسب
هذا تعريف السوفييتي فان الطيران المتمركز في القواعد الامامية الاميركية
الموجودة في أوروبا او على حاملات الطائرات يجب ان يخضع للتحديد ، ولكن
القاذفات والصواريخ السوفييتية ذات الامداء المتوسطة ستكون خارج السيطرة
ذات الامداء المتوسطة ستكون خارج السيطرة . واذا ادخلت أنظمة القواعد
الامامية ضمن العدد الاجمالي المسموح به من اجهزة الاطلاق الاميركية ، فان
الاتحاد السوفييتي قد يصر عندئذ على وجوب تخفيض الولايات المتحدة الاميركية،
اما للوسائط التي تنشرها في هذه القواعد ، او في عدد الصواريخ الاستراتيجية
العابرة للقارات ، بغية تمكين الاتحاد السوفييتي من المحافظة على المساواة في
اجهزة الاطلاق الاستراتيجية .

وبالرغم من ان هذا التفسير للاسلحة الاستراتيجية كان منطقيا ومفهوما
من وجهة نظر الامن السوفييتي ، فانه لابد ان يكون قد عكس الجهد السوفييتي
الموجه للأساءة الى العلاقات بين اميركا وحلفائها ، او على الاقل لاكتساب قوة
مساومة على طاولة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وبعد ان رفضت
الولايات المتحدة الاميركية رسميا التعريف السوفييتي للوسائط « الاستراتيجية »،
وقدم الكونغرس دعمه للاتجاه التنفيذي في هذه المسألة ، فان الاتحاد السوفييتي

ولأسباب خاصة به ، اسقط امراره على هذه النقطة في فلاديفستوك ولكنه
يحتمل بان الاتحاد السوفييتي سيثير قضية أنظمة القواعد الامامية (FBS)
في المفاوضات اللاحقة مستقبلا .

واذا ظهرت مسألة أنظمة القواعد الامامية ثانية في محادثات الحد من
الاسلحة الاستراتيجية بسبب العلاقة الوثيقة بين هذه الأنظمة والدفاع الاوروبي
فقد يكون من الحكمة في شيء كثير ان تحاول الولايات المتحدة الاميركية تغطية
هذا الموضوع في مناقشات التخفيضات المتبادلة والمتوازنة للقوة (MBFR)
في احدى مراحلها الاخيرة . ولعل البديل لذلك يكمن في امكانية بدء سلسلة
مستقنة من محادثات الحد من الاسلحة التكتيكية (ت ا ل ت) ، لمعالجة
التحديات المتصلة بالاسلحة النووية التكتيكية والخاصة بمسارح العمليات .
وبالرغم من العمل المستقل في هذا المجال ، فان محادثات الحد من الاسلحة
الاستراتيجية (سالت) ومناقشات التخفيضات المتبادلة والمتوازنة للقوة
(م ب فر) ومحادثات الحد من الاسلحة التكتيكية (ت ا ل ت) سوف ترتبط
بعضها ، مع تطوير القوتين العظميين لوضعيهما في كل اجتماع لبحث هذه
الموضوعات .

وحتى اذا امكن التغلب على الصعوبات السياسية والاجرائية في التعامل
مع أنظمة القواعد الامامية (FBS) فان التفاوض حول هذه الاتفاقية سيكون
معقدا من الناحية التقنية بسبب عدد الاسلحة التي يجب شمولها ، ومسألة
الانظمة المزدوجة الاهداف ، والعلاقة بين القوات النووية التكتيكية والقوات
التقليدية (١) .

٤ - قضايا اضافية عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية :

اذا كان منع الحرب النووية العرضية ليعتمد بالضرورة على تحديد
أنظمة الاسلحة ، فمن الواضح انه يعتبر احد اهداف السيطرة على الاسلحة
الاستراتيجية .

(١) - انظر الكشف الاستراتيجي : ١٩٧٢ (لندن - معهد الدراسات الاستراتيجية الدولي)
بشأن مناقشة التنازلات السالت - ١ ، حيث اثير انتباه خاص الى أنظمة القواعد المتقدمة وقضايا
اخرى ذات أهمية مباشرة بالنسبة لاوروبا الغربية .

وان وجود القوات النووية لدى كل من المملكة المتحدة ، وفرنسا والصين، يزيد من احتمال الحرب العرضية وبالتالي فانه يثير قضية توسيع محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لتشمل دولا اخرى غير الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي . وبالرغم من امكانية توسيع الاشتراك في هذه المحادثات قبلما تتوصل القوتان العظميان لاتفاقيات ثابتة وحيوية ، فان هذا التوسع يجب ان يتوقع ، لانه سيكون ضروريا وممكنا في المستقبل . وفي هذه الاثناء ، فان تأثيرات المفاوضات الاستراتيجية الاميركية - السوفيتية على حلفاء اميركا يجب ان تقيم باعتناء من قبل مخططي سياسات تحديد الاسلحة الاميركيين ، كما يجب ان تقيم بنفس الاهمية العلاقة بين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والحاجة لمنع دول اخرى من امتلاك اسلحة نووية مستقلة .

خفض المخاطر النووية :

وقع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٦٣ على اتفاقية الخط الساخن التي اقيم بموجبها ارتباط هاتفي بين موسكو وواشنطن ليتمكن القادة الاميركيين والسوفييت من الاتصال المباشر مع بعضهما خلال اوقات التوتر الدولي (١) . وكما ذكرنا سابقا فان الدولتين وافقتا على تحديث الخط الساخن عبر استخدام الاقمار الصناعية ووقعتا اتفاق سالت في هذا الخصوص في عام ١٩٧١ (٢) . ويمثل هذا النظام المعد للاتصالات السريعة والتي يعتمد عليها ، اداة قيمة في خفض احتمال التصعيد في الازمات ، او سوء تفسير حادث ما قد يؤدي الى التراشق الاستراتيجي المتبادل .

وقد تفاوض كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية - خلال السلسلة الاولى من اجتماعات الحد من الاسلحة الاستراتيجية - حول

(١) - مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية المتعلقة بانشاء اتصال هاتفي مباشر بين موسكو وواشنطن، الموقعة في جنيف بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٦٣ .
(٢) - اتفاق بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية حول اجراءات تحسين الاتصال المباشر بين موسكو وواشنطن - موقع في واشنطن بتاريخ الثلاثين من شهر ايلول عام ١٩٧١ . يمكن الرجوع الى النص الكامل في جريدة النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ الاول من تشرين الاول ١٩٧١ .

الاجراء المتعلق بشكل خاص بخفض خطر نشوب حرب نووية بين الدولتين (١) .
وان هذه الاجراءات او الاتفاقية المتعلقة بالحوادث سوف تضطر كل دولة على
التأكد من ان اسلحتها النووية لا يمكن ان تستخدم بشكل عرضي او بطريقة غير
مسموح بها ، وعلى اعلام الطرف الآخر عن اية حوادث او تفجيرات نووية يمكن
ان تؤدي الى حرب نووية ، كان يتم مثلا كشف لاغراض غير محددة مسير
معروفة ، بواسطة أنظمة الانذار او تحطم قاذفة استراتيجية او اطلاق عرضي
لاحد الصواريخ . وكوسيلة لخفض احتمال حدوث تراشق نووي طائر الى
الحد الأدنى ، فان الاتفاقية تتطلب من كل طرف ان يعلن عن اية اطلاقات
صاروخية تجريبية تصل الى خارج حدود بلاده في اتجاد ارض الدولة الاخرى .

وقد عملت كلا الدولتين ، في شهر حزيران من عام ١٩٧٣ . على تقوية
التزامهما بمنع الحرب النووية بموجب اتفاقية لم يسبق لها مثيل من قبل ،
وتعت خلال زيارة الرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف الى الولايات المتحدة
الاميركية . وقد اكدت هذه الاتفاقية من جديد على الاهتمام المتبادل في ازالة
خطر الحرب النووية ، ودعت الدولتين لمنع النزاعات التي قد تؤدي الى حرب
نووية بينهما ، او بين احدي القوتين العظميين ودولة اخرى ، كما ألزمت كلا
الدولتين « بالدخول في مشاورات مستعجلة » مع بعضهما كلما « تأزمت
الظروف الدوائية » او « ظهر في الافق خطر نزاع نووي (٢) » . وقد احتوت هذه
الاتفاقية بشكل رئيسي على قواعد التصرف التي لا يمكن ان تطبق حرفيا - كما
هو الحال في اية اجراءات اخرى للسيطرة على السلاح - او يتم التحقق منها
بغير اسلوب السلوك الفعلي المتمثل بالتقيد او بالمخالفة ولا شيء آخر .
وبالاضافة الى ذلك فان الاتفاقية لم تعالج الالتزام بعدم استخدام الضربة
الاولى ، مؤكدة على منع الاوضاع التي قد تؤدي الى حرب نووية دون مراعاة
اية قيود على انواع الاسلحة التي ستستخدم في هذه الحرب .

(١) - انظر الملاحظة في هذا الفصل وفي الصفحة () .

(٢) - اتفاق بين الولايات المتحدة الاميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية عن
منع الحرب النووية ، موقع في واشنطن بتاريخ الواحد والعشرين من شهر حزيران ١٩٧٣ . اما
بالنسبة للنص الكامل فيمكن الرجوع الى النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ حزيران من نفس العام .

وبالرغم من ذلك ، فقد كانت الاتفاقية مقدمة مرغوبا بها من أجل الاتفاقيات المستقبلية المعدة لخفض المخاطر النووية ونتائجها . وبالفعل وبرغم ان ازمة الشرق الاوسط لعام ١٩٧٣ ، لم تقلر بشكل صحيح حدود التوفيق ، فانها اظهرت ان القوتين العظميين استطاعتا ان تطوروا اطارا سياسيا واسلوبا للعمل سمحا باحتواء هذه الازمة دون المخاطرة بمواجهة اميركية - سوفيتية .

وقد استطاعت الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ان يعتمدا على هذه الاتفاقيات في اتخاذ خطوات اضافية من أجل خفض اكثر لاحتمالية ونتائج حرب نووية عرضية او طائشة . وقد بدا الطرفان بالعمل على تحديد مفصل لمختلف الطرق التي يمكن ان تنشعب فيها الحرب النووية . حيث يمكنهما ان يصلا عبر المناقشات الى تفهم شامل حول قواعد ادارة الازمات التي يمكنها ان تخفف من خطر التصعيد . ونذكر مثلا ان استخدام القاذفات الاستراتيجية كتظاهرة لعرض القوة خلال فترات التوتر ، يمكن ان يمنع ، طالما ان التحرك المفاجيء لطيران معاد باتجاه الحدود قد يؤدي الى بدء تراشق نووي متبادل . وربما تستطيع كل دولة ان تزود الدولة الاخرى بالمعلومات عن المعدات والجراءات التي تستخدمها بغية خفض الى الحد الادنى لاحتمال الاستخدام العرضي او غير المسموح به للأسلحة النووية .

تستطيع الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ان يتفقا على عدم تحليق صواريخهما الاستراتيجية فوق ارض بعضهما البعض في حالة حدوث تراشق نووي بين احدهما ودولة ثالثة . وقد يضطر ذلك الولايات المتحدة الاميركية لتجاوز خيار استخدامها لصواريخها الباليستكية العابرة للقارات ضد الصين ، ولكن قدرات الصواريخ البحرية والقاذفات الاميركية ستؤمن ردعا كافيا ضد الصينيين . اما القضايا الاخرى المؤثرة على المخاطرة بنشوب حرب نووية - بما فيها مساوى الاحتفاظ بأنظمة معرضة للدمار واطار عقيدة الاطلاق بعد الانذار المتصلة باستخدام الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات - فيمكن ان تناقش ايجابيا دون الحاجة الى اتفاقية واضحة .

ان الموضوع الثاني للمناقشة يمكن ان يكون مسألة الحد من الدمار في حالة حدوث التراشق النووي المتبادل . وبالرغم من ان الحد من الدمار يعتبر احد

الاهداف التقليدية للسيطرة على الاسلحة ، فانه قد يتعارض مع الهدف من الردع . ويمكن لهذا المشكلة نفسها ان تكون موضوعا للمناقشات المشتركة الهادفة الى تخفيف الدمار . بالرغم من انها تؤثر الى حد كبير على الاستقرار النووي (١) . ويعتقد - مثلا - ان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي يمكن ان يتوصلا الى تفهم عميق لضرورة امتلاك قدرات مرنة في تحديد الاهداف لقواتهما الاستراتيجية بحيث يتامن لكل منهما خيار القيام بالضربات المحدودة وتجذب الهجمات المضادة للمدن . وربما سيتم التفاوض حول بعض اشكال المرونة المتعادلة » .

واذا لم تستطع هذه الترتيبات المتبادلة ان تضمن تجنب حرب نووية شاملة . فانها قد تكون اكثر فعالية من السياسات الاحادية الجانب الصرفة . ومهما يكن من امر ، ولدى اخذ هذه الاجراءات بعين الاعتبار ، فيكون امرا حيويًا ان تطور الخطوط العريضة الصلبة لمنع عقائد « الضربة الانتقائية » من التحول الى استراتيجيات مضادة - للقوة مسببة لعدم الاستقرار ، تؤدي بدمورها الى زيادة عامل المخاطرة النووية .

يمكن ايضا للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي ان يعبرا انتباههما خاصا الى العلاقة بين القوات الاستراتيجية للدول الاخرى والحرب النووية العرضية . ويمكن ان يكون احد موضوعات النقاش متمثلا في ان الانظمة الاستراتيجية الصينية « الناعمة » قد تزيد من فرص الاطلاق الصاروخي الصيني العرضي او غير المسموح به او الاستباقي خلال الازمات . اما المناقشات الاميركية - السوفيتية حول المخاطر المحتملة الناجمة عن وجود القوات الصينية، فسوف تكون مثيرة للجدل ، ولكنها اذا كشفت الخطر المحتمل على الاتحاد السوفيتي الناجم عن الاطلاقات الصاروخية الصينية العرضية او المنفذة سهوا ، واقتنعت القادة السوفييت باخذ امكانية اقامة خط ساخن بين موسكو

(١) - انظر د . ج . برينان في « الاتصالات الاميركية - السوفيتية في الازمات » في كتاب « السيطرة على الاسلحة والامن القومي » (مطبعة برغامون - ١٩٦٦ الصفحات ٨١ - ٨٨ .

ويكمن بعين الاعتبار - ليكون نظيرا لخط الساخن بين موسكو وواشنطن -
فإن الاستقرار النووي الشامل يمكن أن يصبح أكثر قوة .

وثمة مسألة أخرى تتصل بهذا الاعتبار المتبادل ، حيث تتمثل بالخطر
الملازم لوجود غواصات فرنسية وانكليزية حاملة للصواريخ في مناطق المحيطات
التي تعبرها الغواصات الأميركية والسوفيتية .

ويمكن لموسكو وواشنطن أن توافقا على الرغبة في محاولة كل منهما إقامة
خطوط ساخنة مع القوى النووية الأخرى . بالرغم مما يمكن أن يحدثه هذا
الإجراء من صعوبات سياسية تنعكس على العلاقات الأميركية - السوفيتية .
ثم بالنسبة لتحقيق هدف ذي مدى أبعد ، فإنه يمكن للمفاوضين الأميركيين
والسوفيت أن يعيروا اهتماما جديا لإمكانية ادخال كل من فرنسا والمملكة
المتحدة والصين في الخط الساخن وفي اتفاقيات الإطلاق الصاروخي العرضي .
وفي النهاية - فإن معاهدة شاملة ومعدة لانقاص مخاطر ونتائج حرب نووية
عربية - يمكن أن تعقد وتكون مفتوحة لكافة الدول الراغبة .

الاعتبارات المؤثرة على الدول الأخرى :

لقد اقتضت اتفاقيات ومحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية حتى
الوقت الحاضر على الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي فقط .
وإن حجم وأهمية الترسانات النووية الموجودة لدى القوتين العظميين ، بالمقارنة
مع القوى الاستراتيجية الصغيرة التي يملكها البريطانيون والفرنسيون
والصينيون ، تجعل هذه الترتيبات الثنائية الجانب صحيحة . ولن يكون
ضروريا - على أساس الاستقرار الصارم ، أن يؤخذ بعين الاعتبار اشتراك هذه
الدول الأخرى في اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وعلى الأقل خلال
عقد من الزمن .

ولا يحتمل أن يؤدي التفاوض حول أي من هذه الإجراءات خلال المراحل
التالية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، إلى تخفيض القوات
الاستراتيجية الأميركية والسوفيتية ، حيث أن أيا من الطرفين لن يكون قادرا

على المحاطة على قود نافية لردع الحشوم الآخرين . ونظرا لانه قد فرض تحديد على الصواريخ السوفيتية المضادة للصواريخ ايباليستكية ، وسمح بانرووس انحرية النووية المتعددة المسئلة « ميرف » في الجانب الاميركي حسب اتفاقيات السالت ، فان الولايات المتحدة الاميركية لن تعاني من اية صعوبة في ردع الصين ، دون ان تقلل من متطلباتها الاستراتيجية التي تقف بواسطتها وجهها لوجه امام الاتحاد السوفيتي . وبالمقابل فان الاتحاد السوفيتي سيكون لديه قدرات استراتيجية كافية ، وترسانة كبيرة من أنظمة الايصال النووية ذات الامداء المتوسطة لتعامل مع كل من الصين واوروبا الغربية بالاضافة الى الولايات المتحدة الاميركية ايضا .

سياتي وقت ما في المستقبل ، حيث يصبح اشتراك الدول الاخرى في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، قضية حقيقية وضرورية لاسباب تتعلق بالسياسة . ان لم تكن معلقة بالاستقرار .

ويمكن للمفاوضين الاميركيين والسوفيت عندئذ ، ان يبدؤوا تبادل وجهات النظر عن هذا الموضوع . ولعل الامر الأكثر الحاحا سيتمثل في محاولة اشراك المملكة المتحدة وفرنسا والصين في الترتيبات الهادفة الى خفض عامل المخاطرة بنشوب حرب نووية عرضية .

اما القضايا الاخرى ذات الاهمية على المدى القريب بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية فتتمثل في احتواء ردود الفعل الاوروبية على اتفاقيات الاسلحة الاستراتيجية الاميركية - السوفيتية وانعكاسات مضامين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية على الامن الآسيوي وعلى علاقات الولايات المتحدة الاميركية مع الصين الشعبية .

أوروبا الغربية :

بالرغم من بعض ردود الفعل السلبية على الاخذ بمبدأ المساواة والتوازن بين مستويات اجهزة الاطلاق الصاروخية الاميركية والسوفيتية ، فان حلفاء

اميركا في حلف الناتو تصرفوا بشكل ايجابي تجاه اتفاقيات موسكو (١) . وبدأ ان اغلب المراقبين الاوروبيين قبلوا بوجهة النظر القائلة بان الرادع الاميركي بقي حيويًا بنتيجة هذه الاتفاقيات وان توقيع اتفاقيات موسكو كان يمثل انعكاسًا للحقيقة النووية أكثر مما كان انحرافًا جذريًا عن الاتجاهات الراهنة آنذاك .

ولم يكن ثمة رد فعل عنيف لاتفاقية فلاديفستوك أيضًا . وعدمنا فقد كانت ردود الفعل الأوروبية على محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ذات طابع سياسي ، كما تأثرت بالظواهر الاستراتيجية ذات طابع سياسي . كما تأثرت بالظواهر التي تحكم العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو من ناحية . وبين الشرق والغرب عمومًا من ناحية ثانية . كان الخوف من السيادة المشتركة الأمريكية - السوفيتية موجودًا بالتأكيد ، وتفاقم بدرجة أكبر لدى اتفاق نيكسون وبريجنيف حول الإقلال من المخاطرة بحرب نووية ، والذي أثار المخاوف من ان تعتمد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي انسي الاتفاق حول عدم استخدام السلاح النووي في الضربات الأولى (٢) . ومهما يكن من امر فان اضعاف سباق التسلح بين القوتين العظميين ، اعتبر كعامل مساعد في تقوية أمن أوروبا الغربية . وأخيرًا فان السالت - ا خدمت مصالح أوروبا الغربية ، طالما ان الاتفاق المؤقت لعام ١٩٧٢ لم يؤثر مباشرة على الأسلحة العائدة للدفاع الأوروبي ، بينما سمحت معاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ باليستية ABM ، للقوتين النوويتين الصغيرتين الفرنسية والانجليزية بأن تبقىا فعاليتين خلال فترة زمنية محسوسة ، كما ان اتفاقية فلاديفستوك لم تؤثر على أنظمة القواعد الامامية FBS التي تعلق عليها الحكومات الأوروبية أهمية كبيرة .

(١) - يمكن الرجوع بشأن تحليلات المصالح الأوروبية في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية الى اندرو بير في « اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية وأوروبا » بمجلة « العالم اليوم » العدد ٢٨ (تموز ١٩٧٢) الصفحات ٢٨١ - ٢٨٨ ، ويلهام غريوي في « تأثير الاتفاقيات الاستراتيجية على العلاقات الأوروبية - الأمريكية » في : « العلاقات الأمريكية - السوفيتية والنظام العالمي : تحديدات الأسلحة والسياسة » أوراق ادلفي رقم ٦٥ (لندن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - شباط ١٩٧٠) الصفحات ١٦ - ٢٤ .

(٢) - انظر - مثلاً - فلورا لويس في النيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٥ حزيران عام ١٩٧٢ .

ولكن عددا من العوامل الملازمة للمفاوضات المستقبلية عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية . يخلق وضعاً أقل ايجابية في علاقات اميركا مع حلفائها . وبالرغم من أنه يمكن النظر الى المساواة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، على أنها مقبولة ولا يمكن تجنبها ، فإن التخلف الأمريكي المحسوس في هذا المجال قد يثير عددا من المشائل بالنسبة الى اوروبا . وإذا تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن الاتحاد السوفيتي في مستوى او نوعية قواتها الاستراتيجية . فإن حلف الناتو قد يبدأ بالتساؤل الجدي عن الموائد الاستراتيجية لمبادرات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وتخامره الشكوك المتزايدة على مدى الاعتماد على الضمانات الاميركية .

وسوف يعطى الاتحاد السوفيتي بتبعويات أيضا إذا حاول احياء اقتراحه حول منع اجراء التحويل في الانظمة الاستراتيجية الهجومية وطالب بوجوب اضافته الى احكام الحظر على التحويل في الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية . التي احتوتها معاهدة موسكو (١) .

وكان هذا الاقتراح قد اثار ردود فعل قوية في اوروبا الغربية ، لانه سيتمنع - في حالة القبول به - الولايات المتحدة الاميركية من تقديم الدعم التقني الى نظام الدفاع النووي المحتمل اقامته عبر تعاون فرنسي - انكليزي مشترك ، او قد يمنع الولايات المتحدة الاماكية من تقديم المساعدة لتطوير القوة النووية الاوروبية . وهو امر أقل احتمالا . ولكنه أكثر أهمية . وحتى لو اثار الوفد السوفيتي المفاوض هذه المسائل بنية سبر المفاوضات المستقبلية عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، واستمرت الولايات المتحدة الاميركية في معارضتها لهذه المسائل . فان ذلك سيثير اهتماما عميقا لدى حلفاء اميركا في « حلف الناتو » .

وبالمقابل ، فان اوروبا الغربية تستطيع ايجاد ملامح ايجابية في المفاوضات المستقبلية لحد من الاسلحة الاستراتيجية . وسوف ترحب المملكة المتحدة وفرنسا بأي اتفاق اميركي - سوفيتي حول الحرب المضادة للغواصات ASW

(١) - انظر البيانات السوفيتية في « وثائق اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » ، الصفحة ٢٧ ، ونيوهاوس في كتابه « الفجر البارد » .

يؤدي الى زيادة القدرة على البقاء لقوات الردع البريطانية والفرنسية الموجودة في قواعد بحرية . ويمكن ايضا ان تلقى هذه المفاوضات المؤدية الى تحديد انظمة الاتصال النووية السوفيتية ذات الامداء المتوسطة ، دعما من أوروبا الغربية . حتى لو تطلب تحقيق هذه التقييدات وضع سقف لعدد انظمة الطيران التكتيكي الاميركية الموجودة في قواعد فيما وراء البحار .

وربما تستطيع فرنسا والمملكة المتحدة الالتزام رسميا بالمحافظة على قواتهما المؤلفة من صواريخ باليستكية تطلق من البحر في مستوياتها الحالية، مقابل فرض التحديدات عن القدرات الاستراتيجية السوفيتية الموجهة ضد الاسلحة والمدن الفرنسية والانكليزية . ولن يتم التقدم في هذه القضايا ما لم يتم ايجاد سبل اضافة الصفة الشرعية على اهتمامات أوروبا الغربية ، وبدون الاقلال من الهدف الاساسي المتمثل بالمحافظة على الاستقرار الاستراتيجي الاميركي-السوفيتي . اما اشتراك الحلفاء الرسمي في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية - والذي يبدو ممكنا - فلا يشكل شرطا استراتيجيا لاستقرار العلاقة النووية الاميركية - السوفيتية في مستويات اقل . وفي أية حال ، فان الاشتراك الايجابي في هذا الوقت ، من قبل دول اخرى ، سيعقد المفاوضات الصعبة والسهلة التي تواجه الوفدين الاميركي والسوفيتي خلال الاعوام القليلة القادمة وسوف يقوض احد الاسس الايجابية لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية المتمثل بابعادها عن جو المناقشات المتعددة الاطراف المتعلقة بالسيطرة على الاسلحة عموما . ويبدو ان الحل المفضل كان يتمثل بالجهد الكبير الذي قام به القادة الاميركيون ، وباستشارتهم الصريحة لحلفاء اميركا ، اثناء محادثات السالت - ٢ ، والمفاوضات اللاحقة بشأنها .

ويجب على الدول الاوروبية الاتعامي من طرفها عن رؤية التأثيرات الايجابية التي يمكن ان تتركها النجاحات السوفيتية - الاميركية المستمرة في انسيطرة على السباق الاستراتيجي ، على أمن أوروبا الغربية .

آسيا :

ان المواقف الاسيوية تجاه محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية هي

من شدة من مثيلاتها الأوروبية . ويعود ذلك بسبب واضح متمثل في كون الميزان الاستراتيجي الأميركي - السوفييتي ذو أهمية أقل بالنسبة للامن الآسيوي . وكان رد فعل اليابان إيجابيا على اتفاقيات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ودعمت بشكل عام السيطرة السوفييتية - الأميركية على الأسلحة وسياسة ارفعها . أما المشاورات المستمرة مع القادة اليابانيين بشأن الامكانيات المستقبلية للحد من الأسلحة الاستراتيجية : فقد كانت ولا تزال أمرا ملحا لأسباب سياسية غالبا . وعموما فإن أهمية معادلات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بالنسبة لليابان والحلفاء الآسيويين الآخرين ، تتركز في الدور الذي تلعبه الصين في هذا المجال .

لم يبد الصينيون أي اهتمام في الاشتراك بمعادلات الحد من الاستراتيجية وقد استنكروا هذه المعادلات على أساس انها تعتبر تواطؤا من قبل القوتين العظميين ، وأشاروا الى الاتفاقيات التي تم التوصل اليها على انها زائفة . ولم تقدم شيئا سوى انقضاء نصفة الشرعية على سباق التسلح النووي : كما انهموا كلا من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي بصنع أسلحتهم في الوقت اندي يقظون فيه من الدول الأخرى الامتناع عن صنع الأسلحة النووية . وبغض النظر عن السمعيات السياسية التي ستواجهها بكين اذا دعمت الاجراءات المحدودة للسيطرة على السلاح التي اخذت بها القوتان العظميان ، فان لها اسبابها الامنية المعقولة في موقفها السلبي من معادلات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (١) .

وبالرغم من ان الصين تستفيد من معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي حظرت بموجبها استخدام الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية على نطاق واسع وفي كافة أنحاء الدولتين الكبيرتين ، فان اتفاقيات موسكو او أية اتفاقيات محتملة مستقبلا لن تعمل على خفض القدرات النووية السوفييتية او الأميركية بالنسبة للصين . وسوف يحتفظ كلا الطرفين بأنظمة هجومية استراتيجية

(١) - انظر هاري جيلير في « الأسلحة النووية والباسيفيك ومعادلات الحد من الأسلحة الاستراتيجية » في كتاب دوقون كابلان : معادلات الحد من الأسلحة الاستراتيجية : مشكلات وتوسعات . مطبعة جنرال ليرينغ ١٩٧٢ - الصفحات ١٨٢ - ٢٠٠ .

واسلحة نووية تكتيكية قوية . وبالنسبة للاتحاد السوفييتي ، من سواريسه وقاذفات ذات الالمداء المتوسطة يمكن توجيهها ضد الاهداف الموجودة في الوطن السيني . وفي الواقع فان كلا من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية سيحتفظ بقدرات مضادة للقوة فعالة بدرجة عالية ضد القوة النووية الصينية الصغيرة والمعرضة ، خلال زمن يمتد على الاقل الى نهاية اعوام السبعينات .

واذ لا يوجد اي سبب لان تنظر الولايات المتحدة الاميركية الى تحديد القوة النووية الصينية كشرط ضروري للتقدم في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان الحاجة المستمرة للمساهمة الصينية في هذه المحادثات يمكن ان تؤدي الى عدد من النتائج غير المرغوبة . وقد تصبح دول آسيا أكثر خوفا من الصين اذا رفضت بكن مناقشة التحديدات على قوتها النووية ، كما قد تجد الولايات المتحدة الاميركية من الصعوبة بمكان ان تقنع الدول الاخرى بالاعتماد على ضماناتها الامنية في هذه الحالة . ونتيجة لذلك فان الضغوط من اجل امتلاك اسلحة نووية مستقلة يمكن ان تزداد في بعض هذه البلدان كاليابان ، كما قد تحول الهند قدراتها التفجيرية النووية « السلمية » التي استطاعت امتلاكها مؤخرا الى برامج عسكرية كبيرة . اما اذا كان على الصينيين ان يعرضوا بنشاط محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان المسائل التي تواجهها موسكو وواشنطن في السير باتجاه استقرار نووي عام ، قد تصبح معقدة .

اما احد اساليب الخفض الى الحد الادنى لنتائج غير المرغوب بها والمحملة لعزل بكن عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية واتخاذ خطوة ايجابية نحو تحسين العلاقات الصينية - الاميركية ، فيكون في محاولة الولايات المتحدة الاميركية بدء محادثات عن الاسلحة مع الصين . ويحتمل ان تكون المحادثات الثنائية الجانب بين الولايات المتحدة الاميركية والصين - والتي ربما ستبدأ اولا بشأن الحرب العرضية - أكثر جدوى من أية مفاوضات متعددة الجوانب ، باعتبارها وسيلة لجعل الصين تأخذ بعين الاعتبار مسألة السيطرة على الاسلحة النووية . وفي احدى مراحل هذه المناقشات ، يمكن للولايات المتحدة الاميركية ان تعتبر امكانية التوصل الى اتفاق حول عدم الاستخدام

الأولي لمسترح النووي . صلتا ان هذا الاجراء كان مسألة رئيسية في الوضع الصيني العام تجاذ السيطرة على الاسلحة . وبالرغم من ان الاقتراح الصيني الشديد اللهجة القابل بحد يجب على القوى النووية العالمية ان تتعهد بشكل غير مشروط بانها لن تستخدم الاسلحة النووية ابدا . قد لا يكون واقعيا . فان اتفاقا ثنائي الجانب محدودا حول عدم الاستخدام الاولي للأسلحة النووية . يعقد بين واشنطن وبتن يمكن ان يتبنت كونه وسيلة فعالة لتخفيف التوتر بين هذين الدولتين . كما يعمل ايضا على التخفيف من خطر نشوب حرب نووية . وحتى برغم ان الاميركيون تعهدوا بفرض قيود نووية قصوى . ربما يتلاءم مع الالتزامات الاميركية نحو حلفائها . فانه سيكون نافعا لان يترك تأثيرا ايجابيا على انتعاش الصيني للولايات المتحدة . وقد يحسن احتمالات انضمام الصين الى حوار ثنائي مثمر حول السيطرة على الاسلحة . ولعل ذلك بدوره قد يجعل القادة الصينيين . قل نفورا في الموافقة على الاشتراك في مفاوضات متعددة الانراف حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية في اعوام الثمانينات (١) .

علاقة محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بالانتشار النووي

كان أحد الأسباب العديدة لبدء محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية متمثلا بحاجة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي الى الحد من حجم تطوير الاسلحة النووية لديهما ، وبالتالي وضع سابقة لاجراءات السيطرة على الاسلحة ، تؤثر على الدول الاخرى ، وبشكل اكثر تحديدا ، على خفض الحوافز لدى هذه الدول لاستلاك الاسلحة النووية (٢) . ويجب ان تذكر بان معاهدة عدم الانتشار النووي ، تلزم كافة الاطراف - وخاصة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي - باتباع خطط لتخفيض الاسلحة (٣) . ومهما يكن من امر

(١) - انظر رانف كلاف وآخرين في « الولايات المتحدة الاميركية والصين والسيطرة على اسلحة » (مؤسسة بروكينغز - ١٩٧٥) .

(٢) - يمكن الرجوع بشأن مناقشة العلاقة بين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ومعاهدة عدم الانتشار النووي الى جورج كويستر في « مضامين محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بما يتعلق بالدول المرشحة لان تصبح قوى نووية : اسرائيل والهند وغيرهما » و.د. كينتز رول . فالزغراف في « السالت : مضامين لاجل السيطرة على الاسلحة في اعوام السبعينات » (مطبعة جامعة بتسبورغ - ١٩٧٣) الصفحات ٢٥٥ - ٢٨٠ .

(٣) - المعاهدة عن عدم انتشار الاسلحة النووية - الموقعة في كل من واشنطن ولندن وموسكو بتاريخ الاول من شهر تموز عام ١٩٦٨ .

فان تأثير مختلف اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية على عدم الانتشار النووي ، كان خفيفا . وبالرغم من ان أغلب الدول كانت قد رحبت بمعاهدة تحديد الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، فان النقص في السيطرة الشاملة - سواء في الاتفاق المؤقت لعام ١٩٧٢ ، او في الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ ، واستمرار سباق الاسلحة الاستراتيجية ؛ خاق اعتقادا بان هذه الاجراءات لم تكن في احسن حالاتها سوى قيود هامشية فرضت على القوتين العظميين .

واما من الاهمية بمكان ان نشير الى ان معاهدة تحديد الانظمة (الصواريخ) المضادة للصواريخ الباليستكية كانت قد اثارت مازقا بما يتعلق بالانتشار النووي . فمن ناحية اولى نجد ان اتفاق القوتين العظميين على الحد من السباق الاستراتيجي ، وما نتج عنها من ترتيبات محتملة للسيطرة اللاحقة على الاسلحة، يعتبران نتيجتين سياسيتين لاتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ؛ الامر الذي يعمل بدوره على تقوية الجواجز المضادة للانتشار النووي .

وفي الواقع فان نشر الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستكية غير المقيد كان سيؤدي الى زيادة حدة سباق التسلح الاستراتيجي الاميركي - السوفييتي ، ويسهم في تقوية اتجاهات انتشار الاسلحة النووية .

ومن ناحية ثانية ، وبمنع الدفاعات الصاروخية على نطاق واسع في مختلف ارجاء البلاد ، فان معاهدة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ سهلت على الدول الصغيرة امتلاك قوات نووية قادرة على ايقاع دمار محسوس نسبيا في الولايات المتحدة الاميركية او الاتحاد السوفييتي . وبلاضافة الى ذلك ، فان النقص في الدفاع الصاروخي على نطاق واسع ، يمكن ان ينظر اليه من قبل بعض الدول على انه خفض لمصادقية الضمانات النووية الاميركية والسوفييتية، وبالتالي فانه يقوي حجة أولئك الذين يطالبون بدخول بلدانهم الى النادي النووي .

ومهما يكن من امر ، فان الاتجاه المستقبلي للسيطرة الاميركية - السوفييتية على الاسلحة الاستراتيجية ، يمكن ان يؤثر بشكل اقوى على سياسات عدم

انتشار الاسلحة النووية . وستكون هذه السياسات حيوية ، طالما ان احد
مفاتيح الاستقرار الطويل الامد يتمثل بمنع التوسع اللاحق للنادي النووي .
تسهم كل من واشنطن وموسكو في خفض احتمال الانتشار النووي ، ويجب
عليهما ان تكتشفا طرق تلبية هذا الهدف خارج محاولات اقناع كافة الدول
الانضواء الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ومن الواضح ان العديد
من العوامل الحرجة المؤثرة على الانتشار المستقبلي للأسلحة النووية ، لاتتمثل
باتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية او بمعاهدة تحديد الصواريخ المضادة
لصواريخ الباليستكية او بالسياسات الاستراتيجية بشكل عام . ورغم ذلك،
فسوف يكون مفيداً ان يستطلع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الاميركية
عبر اتصالاتهما بشأن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية - التوصل الى
تفهم لعناصر استراتيجية عدم الانتشار النووي المتبادل .

سيكون احد الاساليب المفيدة بشكل خاص لسياسة عدم الانتشار النووي
متمثلة في سعي كلا الطرفين للاقلال من أهمية الاسلحة النووية كدوشر للأهمية
السياسية او القوة العسكرية (١) .

وسوف يؤدي ذلك الى ضرورة خفض درجة الاهتمام المعطى الى تفاصيل
الميزان الاستراتيجي في الخطاب التي يلقيها المسؤولون الرسميون الاميركيون
والسوفييت ، والى الاعتراف بالحاجة للمحافظة على قوات غير نووية كافية ،
والى بذل جهود جدية من قبل الطرفين للتفاوض بشأن حظر كلي للتجارب
النووية ، وفرض تحديدات نووية اقليمية في اوروبا وآسيا ، والتوصل الى
اتفاقات حول عدم الاستخدام النووي الاولي ، بالاضافة الى فرض سيطرة اكثر
شمولية في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

ويمكن ان يلاحظ - بان النجاح في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية
يمكن تومن الحافز للتفاوض حول حظر للتجارب النووية تحت سطح الارض .
ونظرا لان اتفاقيات السالت الاولية أدت الى تقدم باتجاه استقرار العلاقة

(١) - يمكن الرجوع بشأن مناقشة مسائل وسياسات عدم انتشار الاسلحة النووية في كافة
احاء العالم الى جوزف باغر و اليونر شتاينبرغ في كتابهما « الطاقة وسياسة الولايات المتحدة
الاميركية » (بالينفر - ١٩٧٤) : الفصول ١٦ و ١٧ و ٢٠ .

الاستراتيجية وإلى محاولة الوصول إلى تحديدات أكثر كمالاً للأسلحة الهجومية فإنه يجب على الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي أن يدركا عدم ضرورة الاستمرار في اجراء التجارب على الأسلحة النووية . وبنفس الوقت - فإن فرض القيود على التجارب المنفذة تحت سطح الأرض - سواء كان ذلك عبر الحظر التلي أو بالسماح بالحد الأدنى منها - سيضعف المخاوف من التطوير المحتمل للأسلحة المسببة لعدم الاستقرار ، وبالتالي سيدعم أهداف محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

يمكن لواشنطن وموسكو أن تحاولا تحسين وضع سائر الدول في التوازن غير العسكرية ، كجزء من استراتيجية « عدم الشرعية النووية » العامة . ونذكر مثلاً انه يمكن ادخال اليابان في العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي كمكافأة لها على عدم امتلاكها للأسلحة النووية . وبنفس الوقت فإنه يجب على القوتين العظميين أن تفهما جيداً مساوىء اعارة الاهتمام للدول التي تمتلك ترسانة نووية ، كما هو الامر مع الصين الشعبية مثلاً . ولعل الامر الأكثر أهمية يتمثل في اتباع السياسات التي تساعد على تجميد عدد الدول النووية ضمن المستوى الموجود حالياً ، وبالتالي على تخفيض خطر نشوب حرب نووية .

* * *

الفصل السادس

الردع المستقر : السياسة الاستراتيجية للسنوات العشر القادمة

بغض النظر عن تطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت)، او عن التحولات اللاحقة في نوع العلاقات الدولية ، فان التهديد النووي من قبل الاتحاد السوفييتي والطبيعة المتبدلة للتكنولوجيا العسكرية ، سوف تتطلب من الولايات المتحدة الاميركية ان تعيد النظر دوريا في كفاية قدرتها الاستراتيجية وخطط تسليحها . وكان الجدل حول السياسة الاستراتيجية الماضية قد تركز على مسائل « التفوق » و « التخلف » حيث سيستمر استخدام هاتين الكلمتين لتحديد الفعالية العسكرية النسبية للقوات النووية الاميركية والسوفييتية . ولكنه من الاهمية بمكان ان نعترف بأن احدا من الدولتين الكبيرين لن يستطيع ان يمنع الآخر من المحافظة على القوة الاستراتيجية القادرة على البقاء بعد هجوم شامل وعلى ايقاع دمار « غير مقبول » في المراكز السكانية للطرف الآخر في ضربة انتقامية . اما ان يصبح اي من الولايات المتحدة الاميركية او الاتحاد السوفييتي قادرا على منع الآخر من امتلاك القدرة الانتقامية ، فهو امر يتطلب امتلاكه لاسلحة هجومية قادرة على تدمير الجزء الاساسي من اسلحة الخصم في ضربة اولى ، بالاضافة الى امتلاك اسلحة دفاعية قادرة على امتصاص الضربات التي يوجهها هذا الخصم بقواته المتبقية . ولكن ذلك يبدو غير ممكن لاي من الطرفين - على ضوء حجم ونوعية قوتيهما

الرادية ، وامكانياتهما في كشف التهديدات الكبرى وتوفر الاجراءات المعاكسة سواء في التحسينات او التوسعات المنفذة على القوات .

وقد كانت فعالية وضرورة ما يعرف بعلاقة الدمار المضمون المتبادل MAD موضع تساؤل من قبل عدد من الخبراء . ومع ذلك ، فان صانعي القرارات السياسية في كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي قبلوا الاقتراح القائل بأن الامن في العصر النووي يجب ان يعتمد بصورة رئيسية على الردع اكثر منه على الدفاع او على امكانية تحقيق النصر في تراشق نووي متبادل ، طالما انه لا توجد وسائل مضمونة لابطال مفعول قدرة الاسلحة النووية في ايقاع الخسائر الكثيفة في السكان المدنيين . وقد بدا ان الاقتراحات حول استبدال سياسة الردع القائمة على التهديد بالانتقام من السكان ، باستراتيجيات « التأكيد على الدفاع » او « المدن خارجا » لم تكن صحيحة وليست مرغوبة من الناحية السياسية في الوقت الحاضر . ولكن ذلك لا يعني ان كلا الطرفين السوفيتي والاميركي سيستبعدان كليا السياسات والبرامج المعدة لاستخدام القوات الاستراتيجية لاهداف الحد من لدمار او انهاء الحرب فيما اذا فشل الردع . ولكنها لا توحى ايضا بأن كل دولة ليست قادرة فحسب ، بل سوف تتخذ بالتأكد ما تراه من اجراءات ضرورية للمحافظة على قدرتها في الدمار المضمون الانتقامي لمواجهة التهديدات المحتملة او التقدم التكنولوجي للدولة الاخرى . وبتفسي الوقت ولاسبب سياسية وبلوماسية ، فلن ترغب اي من الدولتين في اظهار الضعف الذي ينجم عن اختلال كبير في ميزان القوى لغير صالحها . وبالرغم من صرخات النقاد ، واذ تحافظ القوتان العظيمتان على قواتهما بشكل آمن ومتوازن ، وتستخدمان محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لابطاء سباق التسلح ، وتستمران في التعاون مع بعضهما في محاولات خفض الحد الأدنى لمخاطر الحرب العرضية ، فان الدمار المضمون المتبادل يبدو وكأنه يمثل الطريقة الاكثر عقلانية للتعامل مع المشكلات والتناقضات الناجمة عن ظهور الاسلحة النووية منذ اكثر من خمسة وعشرين عاما .

وبالمقابل ، فلن تضمن المساواة العددية او علاقة التدمير المتبادل الاستقرار

النووي بصورة اوتوماتيكية ، كما لا تضمن ايضا الاستقرار ضد اي تعطيل محتمل للردع النووي او امتلاك للأسلحة الخطرة والزائدة او استخدام للقوة الاستراتيجية بغية تحقيق مكاسب سياسية . اما القرارات الاميركية والسوفيتية الاحادية الجانب حول السياسة والوضع الاستراتيجيين ، فسوف تؤثر على نتيجة محادثات السيطرة على الاسلحة ، كما ستؤثر ايضا في نهاية الامر على الاستقرار الطويل الامد للميزان النووي . ولكن امكانية موسكو وواشنطن في حل خلافتهما دون المخاطرة النووية ، سيحتاج الى ادخال عدد كبير من العوامل المستقلة عن الاسلحة الاستراتيجية ، بما فيها مستويات القوة العسكرية التقليدية ، والالتزامات والمصالح القومية ، وعمليات صنع القرارات السياسية ضمن كل حكومة . وبالإضافة الى ذلك ، فليس ثمة طريقة لان تضمن بأنه اذا اخذت الدولتين بمنهج مرغوب به ، لن تعتمد الدولة الاخرى للاخذ بمنهج مواز ، كما لا نستطيع ان نضمن ايضا عدم لجوء اي من الطرفين الى اعمال عرضية او غير معقولة . وبرغم ذلك ، فانه من مصلحة الولايات المتحدة الاميركية ومن مسؤوليتها على النطاق العالمي ان تتخذ المبادرة لاشباع سياسة نووية استراتيجية مستقرة .

١ - مبادئ الردع المستقر :

يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تسعى في اعدادها لوضعها الاستراتيجي للاعوام العشرة القادمة ، الى تحقيق الحد الاقصى من الاستقرار عبر سياسة الردع المستقر المبني على مبادئ ثلاثة :

أ - المحافظة على وضع ردعي انتقامي موثوق به ، ومماثل في الفعالية والحجم للوضع الردعي السوفيتي .

ب - تجنب الاسلحة والعقائد التي تشكل تهديدا للرادع السوفيتي والسعي لتحقيق الامن عبر تحديدات للأسلحة يتم التفاوض بشأنها .

ج - تخفيض الاعتماد النسبي على القوة النووية في الدفاع الاميركي والسياسة الخارجية .

وسوف تناقش ادناه كلا من هذه المبادئ والتخطيط العملي والمسائل

المتعلقة بالميزانية في محاولة لتنفيذ السياسة المقترحة . وما تقدمه هنا يعتمد على التحليلات المفصلة التي تم استعراضها في الفصول السابقة .

قدرة الانتقام المؤنوقة :

يتمثل المبدأ الأول للردع المستقر في المحافظة على قدرة انتقامية مؤنوقة ضد الاتحاد السوفييتي حيث يجب ان تكون حجر الزاوية في العقيدة الاستراتيجية الاميركية والعامل الحاسم في تقرير وضع القوة والميزانية الاميركيتين . ويجب ان تستمر الولايات المتحدة الاميركية في التاكيد من ان قواتها الاستراتيجية تحافظ على قدرتها في ايقاع مستويات « غير مقبولة » من الدمار في الاتحاد السوفييتي عبر ضربة انتقامية . ويجب ايضا ان يكون الدمار المضمون لنسبة لا تقل عن ٢٠ - ٢٥ بالمائة من سكان الاتحاد السوفييتي ولا يزيد عن ٧٠ بالمائة من قاعدته الصناعية ، اكثر من كاف لردع الهجوم النووي السوفييتي ويجب ان يمنع هذا المستوى من الدمار القادة السوفييت من القيام باعمال خطيرة يمكن ان تنتهي الى اندلاع حرب نووية - بغض النظر عن عدد الضحايا الاميركيين الذي يمكن في للاتحاد السوفييتي ان يوقعها في بلدنا .

ومهما يكن من امر ، فانه يجب التاكيد في ظل الردع المستقر على الضمان اكثر من الدمار ، لان قدرة الانتقام المضمون تمثل مفتاح الخفض الى الحد الأدنى لاحتمال حدوث تعطل (ناجم عن الاهمال) في الردع بسبب سوء الحساب السوفييتي . ولذلك كن لا بد للولايات المتحدة الاميركية من المحافظة على ردع متنوع يكون كل عنصر كبير فيه قادرا على البقاء ومقاومة الهجوم . ويجب اما ان تؤمن وقاية الانظمة الاستراتيجية المعرضة الدمار الى اقصى حد ممكن او تلقى وتستبدل بانظمة قادرة على البقاء . وان هذا الوضع الاساسي ، المعد كوقاية ضد الاتحاد السوفييتي ، سيعطي الولايات المتحدة الاميركية وبشكل اوتوماتيكي قدرة الدمار المضمون ضد الصين ايضا ، كما يؤمن قدرة مضادة ، للقوة كافية للتعامل مع التهديدات العسكرية او السياسية التي يمكن ان يشكلها نشر القوات الاستراتيجية الصينية الصغيرة ضد الولايات المتحدة الاميركية او حلفائها .

ونظرا لان مسائل الردع النووي تستلزم التصور والحقيقة وتشمل الاعتبارات السياسية والعسكرية ، فان الوضع الاستراتيجي الاميركي الذي يعتمد عليه يجب ان يعكس معرفة اهمية المقارنات العددية للقوة ، ويجب ان يتلاءم بشكل خاص مع الظروف التي يمكن ان يتسارع فيها حلفاء اميركا عن فعالية ضمانتنا النووية ، او يحاول فيها القادة السوفييت ان يستغلوا قوتهم الاستراتيجية التي توصلوا الى امتلاكها مجددا ، لاغراض سياسية . وبالتالي يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تتأكد دائما من عدم تحول الميزان العددي بين الدولتين الكبيرين لغير صالحها . اما المساواة الدقيقة مع الاتحاد السوفييتي في عدد اجهزة الاطلاق والرؤوس الحربية او في عيارات هذه الرؤوس ، فليست ضرورية او ممكنة ، ولكنه يجب المحافظة على نوع ما من المساواة يعتمد على ما يعرف باؤشرات الساتنة ، كما جرى في اتفاقية فلاديفستوك (١) . واذ يجب اعادة اهتمام رئيسي الى المتطلبات العسكرية لقوة الردع في صياغة السياسات الاستراتيجية ، فان ذلك لا يعني ان نتجاهل الاهمية السياسية للميزان العددي ، الامر الذي قد يزيد من خطر الحرب النووية ويجعل السيطرة على سباق التسلح اكثر صعوبة .

ويمكن ان يحدث التعارض بين هدف المحافظة على ردع متنوع وتجنب الخلل العددي ، ولكن الاسلوب الاقتراحي الرئيسي من الردع المستقر يظل كامنا في فكرة كون الانظمة ذات التعرضية العالية تستطيع ان تخلق عوامل عدم استقرار جديده وربما تؤدي الى تعطل ناجم عن الاهمال او السهو للردع النووي . واذ تصبح قوة الصواريخ الباليستية الاميركية العابرة القارات من نوع المنيوتمان معرضة للدمار بسبب الضربات السوفييتية المضادة للقوة ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تعمل على تخفيض او ربما الفناء هذه الانظمة الصاروخية ، حيث تستبعد بذلك الحافز الذي يدفع بالاتحاد السوفييتي ليهاجم هذه الصواريخ الموجودة في قواعد برية . ولكن هذا العمل الاحادي الجانب قد يؤثر سلبا على الميزان العددي ، طالما ان الاتحاد السوفييتي

(١) - البيان المشترك السوفييتي - الاميركي - عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية بتاريخ

٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٤ .

سيحافظ على قوة كثيفة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . ويوحى ذلك بأن الإفضلية يجب ان تعطى لتحقيق تخفيضات متبادلة مضمونة في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات في مفاوضات السالت - ٣ المقبلة ، بعد ان يتم انجاز اتفاقية على اساس الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك وتوضع موضع التنفيذ . ومع ذلك ، واذا لم يتم التفاوض بشأن التخفيضات المتبادلة في الصواريخ ، فسوف يبدو مرغوباً به ان تؤكد الولايات المتحدة الاميركية على الاستقرار العسكري وان تبدأ بإلغاء التدريجي لصواريخها الباليستكية العابرة للقارات (ICBM) . واذا تبين ان الميزان العددي العام سوف يختل بسبب هذه الخطوة ، فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تعوض ذلك بصنع أنظمة اضافية قدرة على البقاء ، كالصواريخ التي تطلق من الفواصات مثلاً لتحل محل الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات . وفي الحد الأدنى ، سوف يكون امراً سيئاً او مسبباً لعدم الاستقرار ان يتم تحسين قوة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات الحالية او الاستعاضة عن الأنظمة الصاروخية الموجودة ضمن صوامع برية بصواريخ برية متحركة ، في الوقت الذي يتم فيه تخطيط برنامج صحيح لخفض قوة صواريخ المينوتمان .

ونظراً لعدم التأكد من القدرة على البقاء المستقبلية للصواريخ الموجودة في قواعد برية ، فمن الضروري ان يستمر الاعتماد على الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر (SLBM) خلال العقد القادم وان تشكل تدريجياً اساس الوضع الاستراتيجي الاميركي . ويبدو هذا الاسلوب مضموناً ، طالما ان التقدم السوفييتي في هذا المجال - وما لم يقيد باتفاقية سالت في المستقبل - يمكن ان تتم مواجهته بتحسينات نوعية لأسطول الفواصات الحالي ، او ربما ببناء قوة بديلة لقوة البولاريس - البوسايدون الحالية .

ونظراً لان الصواريخ السوفييتية المضادة للصواريخ الباليستكية (ABM)

مقيدة بشكل صارم بمعاهدة ١٩٧٢ ، فان القوات الصاروخية الاميركية العاملة في البحر وحدها تستطيع ان تضمن ايقاع مستوى عال من الدمار

الانتفامي في سكان الاتحاد السوفييتي ، ومع ذلك فإنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تحصل على الصاروخ ترايدنت - ١ ذي المدى البعيد ليستخدم في مراكز البولاريس كخطوة احتراسية لتقوية الردع البحري الأمريكي . اما على المدى البعيد ، فلا بد من الحصول على نظم جديد كليا للعمل في القواصات ، سواء كان الترايدنت او بديلا اقل كلفة مثل نظام (نارفال) الاصغر .

ومهما يكن من امر . وبالرغم من الاستمرار المحتمل لامن القواصات ، فان التنوع يبقى ضروريا للردع المستقر . ولذلك يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تحافظ على قاذفات الاستراتيجية كقوة ردع اضافية مستقلة وقادرة على البقاء نسبيا وتنتمي الى القوات ذات القواعد البرية . ولعل ذلك سيسمح لصانعي القرارات السياسية الأمريكيين بأن يأخذوا بعين الاعتبار جددا فكرة الالغاء التدريجي للصواريخ الباليستكية العابرة للقارت ، اذا أصبحت هذه الاخيرة مهددة بدرجة عالية . على ان يتم تطوير قاذفة بديلة ملائمة للقاذفة (ب - ٥٢) - كالقاذفة (ب - ١) او قاذفة اخرى اقل تكلفة مثلا . وبالرغم من ان تطوير الاتحاد السوفييتي للصواريخ ذات المسارات المنخفضة التي تطلق من البحر (SLBMs) قد يهدد قواعد القاذفات ، فإنه يمكن اتخاذ اجراءات معكسة للمحافظة على قدرة بقاء قوات القاذفات الاستراتيجية الأمريكية . ونظرا لتمتع القاذفات بخواص النفوذية ، فإنها تستطيع ان تؤمن حاجزا فعالا بشكل خاص ضد امكانية لجوء الاتحاد السوفييتي الى عدم التقيد او الالغاء لاحكام معاهدة تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية . ولهذا السبب فان الثنائي الاستراتيجي المؤلف من الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر ومن القاذفات سيؤمن رادعا ذات التعرضية دون اخطار ومساوي للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ذات التعرضية الكبيرة . وسيكون هذا الثنائي القادر على البقاء افضل من المحافظة على الثالوث الاستراتيجي الحالي الذي يدخل فيه عنصر ضعيف . وبدلك لا تظهر اية حاجة ماسة لصنع اي نوع من الانظمة الجديدة كليا ، كالصاروخ البعيد المدى من نوع كروز او الصاروخ الباليستيكي العابر للقارات الذي يطلق من الجو ، بغية تأمين التنوع في الوضع الاستراتيجي الأمريكي .

يمكن للولايات المتحدة الأميركية أن تستمر في ظل الوضع الردعي المقترح بتطوير الخيارات التي تسمح للرئيس الأميركي بالاستخدام الانتقائي للقوات الاستراتيجية ضد عدد متنوع من الأهداف ، وبالتالي لن يكون مقيدا بالهجوم الى الضربات الكثيفة فقط ضد المدن السوفيتية . واذ تمتلك الولايات المتحدة الأميركية القدرات المرنة الكاملة للدمار المضمون ، فانها تصبح قادرة على الرد بضربة محدودة على الهجوم الاستراتيجي السوفيتي المحدود المحتمل . وهكذا فان القادة السوفيت سيصبحون عندئذ اقل رغبة في التفكير بهذا العمل اعتقادا منهم بأن الولايات المتحدة الأميركية لن ترد على ضرباتهم المحدودة ولن تنتقم بضربة مضادة للمدن خوفا من الانتقام المضاد . وينصح في هذه الحالة بتطوير قدرات ضرب اهداف متتفة بغية الحد من الدمار في حالة فشل الردع ودعم الضمانات الأميركية لحلفاء اميركا . ومهما يكن من امر فان البرامج اللازمة لتنفيذ سياسة الخيارات الاستراتيجية المرنة ، ستضم بصورة رئيسية ما يتعلق بالقيادة والسيطرة وتأمين الاتصالات . ويجب الانسح الولايات المتحدة الأميركية بالرغبة في تحسين مرونة قواتها الاستراتيجية بحيث تهيمن على عقيدتها العسكرية او تؤدي الى استراتيجيات « حربية » وامتلاك قدرة مضادة للقوة للعمل ضد الصواريخ الباليستكية السوفيتية العابرة للقارات عبر تطوير قدرات أنظمة الصواريخ في تدمير الاهداف الصعبة، وخاصة بواسطة الصواريخ الحاملة للرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة (ميرف) او بالحصول على مركبات اتصال ذات مناورة ودقة عاليتين . وتتوفر ايضا عدة انواع اخرى من الخيارات المرنة ، وان اية خسارة لفعالية الردع الناشئة من نقص القدرات المضادة للقوة لدى اميركا ، ستكون خفيفة ولا تعادل اكثر من الربح الصافي في الاستقرار الاستراتيجي الناجم بدوره عن القرار المتعلق بتجاوز مثل هذه السياسة الاستفزازية . واخيرا فلن تكون ثمة حاجة لسعي الى تحقيق قدرات مضادة للقوة بفرض منع الاتحاد السوفيتي من تحقيق افضلية لصالحه في القدرة على ايقاع خسائر في السكان . وطالما ان الولايات المتحدة الأميركية تحافظ على وضع ردعي مضمون وقادر على ايقاع مستويات عالية من الدمار ، فلن يكون هناك اي خطر من الاختلالات

المحتملة في قدرة تل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي على
ايقاع الدمار .

الاستقرار عبر التفاوض :

اما المبدأ الثاني للردع المستقر فيعتمد على الفرضية القائلة بأن الانجاز
الناجح للاهداف الاستراتيجية الاميركية يعتمد بدوره على سياسات وبرامج
الحصول على الاسلحة الاستراتيجية في الطرف الآخر . وبالرغم من عدم امكانية
الاستدلال على العقيدة السوفييتية في هذا المجال بدقة ، فان طبيعة الوضع
الهجومى السوفييتي وقبول موسكو بمعاهدة تحديد الصواريخ المضادة
للسواريخ الباليستكية ، يوحيان بقوة بأن السياسة الاستراتيجية السوفييتية
مماثلة للسياسة الاستراتيجية الاميركية ، التي تعتمد بدورها على رادع
انتقامي مضمون تكمله خيارات محدودة ويعكس الاهتمام بالمقارنات العددية .
وفي الحد الأدنى ، يبدو مضمونا ان تفترض بأن قادة الكرمنين يقدرّون خطر
الحرب النووية وديناميكيات الردع - وحتى لو اعطوا افضلية اكبر مما
يفعل نظراؤهم الاميركيون للاستراتيجيات الحربية . وهكذا فانه يجب على
الولايات المتحدة الاميركية ان تحاول التأثير على العلاقة الثنائية الجانب بتجنبهم
القرارات التي تهدد او يبدو انها تهدد القدرة الانتقامية للاتحاد السوفييتي .
اما الاسلحة ذات القدرة المضادة للقوة كلسواريخ الباليستكية العابرة للقارات
المزودة برؤوس حربية نووية متعددة مستقلة (ميرف) ، فيجب الا يتم انتاجها
بينما يجب ان تعطى القرات الصاروخية العاملة من قواعد بحرية والقاذفات
الاستراتيجية - التي تعتبر اقل ملائمة لتنفيذ المهام المضادة للقوة ، افضلية
اعلى كقوات ردع . وان الدفاعات النشيطة ، التي تشمل الدفاع الجوي ،
والدفاعات المضادة للغواصات ، والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية ،
فيجب ان تتبع بصورة رئيسية كبرامج ابحاث معدة لتأمين المعلومات عن
الاجراءات المعاكسة اللازمة لتحسين قدرة بقاء الانظمة الاميركية او ربما
كوكوقاية احتراسية ضد الهجمات التي يمكن ان تقوم بها دول اخرى غير
الاتحاد السوفييتي ، وليس كبرامج كبيرة معدة لابطال مفعول قوات الردع
السوفييتية . ويجب ان يعار اهتمام خاص - اثناء اتخاذ القرارات حول

الأسلحة الاستراتيجية الأميركية - لمنع القادة السوفييتية من الاستنتاج بأن الولايات المتحدة الأميركية تسعى الى تحقيق نوع ما من التفوق العددي .

يمكن لسياسة الاستقرار المتبادل الوحيدة الجانب أن تساعد في تخفيف حدة سباق التسلح الأميركي - السوفييتي وازدلال من خطر الحرب النووية . ولكنه توجد حدود صارمة لفعالية هذه السياسة . وفي الواقع ، فإنه يمكن فقط أن يتحقق الاستقرار الاستراتيجي كلياً إذا عمل الطرفان على خفض دفاعاتهما وأكدوا على القوات القادرة على البقاء التي لا توجد ضدها أية قدرات مضادة لقوة فعالة . ومن هنا فمن تكون سياسة الاستقرار النووي التساهلي الأميركية تامة إذا لم تقابلها سياسة سوفييتية مماثلة ، ربما سيتحرك الاتحاد السوفييتي الى وضع مستقر خاص به ، ومع ذلك نتوجد دائما مؤشرات معينة بأن القادة السوفييت يمكن أن يسعوا لتحقيق مكاسب عسكرية او سياسية بطرق قد تشكل خطراً على استقرار العلاقة الاستراتيجية ، وللمفاوضات قدرة في مساعدة كلا الطرفين على تحقيق اوضاع مستقرة عبر الاتفاقات المتبادلة والخفض المتبادل لتتهديدات . وهكذا فإن ترتيبات السيطرة على السلاح الثنائية الجانب الناتجة عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، يمكن ان تثبت كونها الوسائل الأكثر فائدة في تحقيق ميزان استراتيجي مستقر ، والأفضل بالتأكيد من مجرد اتخاذ القرارات المستقلة من قبل كل طرف على حدة .

يجب أن يكون الموقف الأميركي في المفاوضات المستقبلية للحد من الأسلحة الاستراتيجية منسجماً مع الخطوط العريضة للردع المستقر ، ولذا فإن معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية يجب ان تقلل ضمن التصور الذي وضعته الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك ، التي تأخذ أيضاً بعين الاعتبار الضرورات السياسية للسعي الى ضمان ميزان شامل بين القوات الأميركية والسوفييتية في العدد الاجمالي لانظمة الايصال . وإذا أمكن ترجمة هذه الخطوط العريضة الى اتفاقية فعلية عن الأسلحة الهجومية ، فإن ذلك سيقوي الاستقرار . ويجب ان تصاغ اقتراحات ما بعد فلاديفستوك من وجهة نظر استبعاد التعرضية والانظمة الهجومية الاستراتيجية الاستفزازية في كلا

الطرفين ، مع التأكيد على انه يمكن المحافظة على انظمة قادرة على البقاء ومعدة للضربة الثانية . يمكن الغاء الاسلحة غير الضرورية عبر اتفاق متبادل ، الامر الذي يؤدي الى تخفيض النفقات الدفاعية ومنع كل دولة من بناء قواتها لسبب يتمثل فقط بالمنافسة مع الدولة الاخرى . ولعل اكثر المنهج المثمرة في محادثات السالت - ٢ سيكون التفاوض من اجل تحقيق تخفيضات في الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، وهو امر يستطيع ان يخفض مستويات التسليح ويحسن بنفس الوقت الاستقرار المتبادل .

يوجد تعارض بين الغاء الصواريخ الممرضة للدمار وبين المحافظة على التساوي العددي ، كما يوجد تعارض مماثل ايضا في محاولة الاخذ بمبدأي الردع المستقر المتمثلين بالمساواة والاستقرار . وفي العديد من الحالات ، مثلا ، نجد ان الهدف من اعداد قوة ردع مضمونة لمواجهة الشكوك عن البرامج الاستراتيجية السوفيتية والنتائج المحتملة لمحادثات الحد من الاسلحة ، يمكن ان يتعارض مع اهداف الاستقرار المتبادل . ولعل ما يجعل الامور اسوأ ، ان الاسلحة الخاصة ، كالرووس الحربية النووية المتعددة (ميرف) تبدو غالبا ذات خواص مسببة للاستقرار ولعدم الاستقرار في آن معا . وعلى الولايات المتحدة الاميركية ان تسعى لتحقيق توازن بين تقوية وضعها الردعي عبر اعمل احادية الجانب وبين محاولة تحسين الامن الاميركي عبر اتفاقات اخرى عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية . فمن ناحية اولى ، قد يكون من الحكمة في شيء كثير ان نتجنب الحصول على الاسلحة المعدة للوقاية ضد اخطار بعيدة جدا ، وان نمتنع عن امتلاك اسلحة لمجرد كسب « اوراق مساومة » ، ونرفض تحقيق التراخي حول المبدأ الثاني للردع المستقر عبر التهديد بصنع انظمة مسببة لعدم الاستقرار بغية اجبار الاتحاد السوفيتي على قبول تحديدات معينة . ومن ناحية ثانية ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تستمر في نشاطاتها المتعلقة بالاسلحة واللازمة للمحافظة على وضع استراتيجي يعتمد عليه في حالة فشل محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية باحتواء البرامج السوفيتية الكبرى ، وبالإضافة الى ذلك فان وجود برامج الاسلحة الاستراتيجية الاميركية يمكن ان يقود قادة الكرملين الى اعطاء افضلية للحلول المتفاوض

بشأنها أكثر مما يظنون لسبب التسح المتجدد وذلك كسبيل إلى أمن أكبر بتكلفة أقل . وفي ضوء هذه الاعتبارات المتوازنة ، التي تعتبر كخطوط عريضة ، فإن القرارات التي تربط برامج الأسلحة إلى المفاوضات بشأنها ، ستتخذ مستقبلا على أساس قضية - بقضية (أي قرار بقرار) .

الاقبال من أهمية القوة النووية :

يتمثل المبدأ الثالث للردع المستقر في أن الاستقرار الاستراتيجي لا يمكن أن يعزل عن موضوع آخر أكثر شمولاً ويتعلق بأهمية الأسلحة النووية وسياسة الدفاعية الأميركية وفي الشؤون الدولية بشكل عام . وبغية تحسين الاستقرار النووي ، فإنه يجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تسعى لاقبال اعتمادها على الأسلحة النووية في وضعها العسكري . وأن السياسة التي اعتمدت إلى حد كبير على القوة النووية الاستراتيجية وأكدت على الأسلحة النووية التكتيكية في قواتها العامة ، ستعاني من مساوئ تحديد الخيارات الأميركية ، مرغمة المسؤولين على الاستخدام المبكر للأسلحة النووية ، ومسببة المجازفة بالتصعيد السريع إلى حرب استراتيجية . ويمكن لهذه السياسة أن تفسد الجهود الموجهة لتحقيق النوع من العلاقة الاستراتيجية الأميركية - السوفيتية التي قدمت بها توصية سابقاً ، عبر إجبار الولايات المتحدة الأميركية على تبني عقيدة ترفع أهمية خيار الضربة الأولى النووية وتؤكد على امتلاك أسلحة دقيقة كالرؤوس الحربية النووية المتعددة (ميرف) وصواريخ معدة للدفاع الصاروخي الاقليمي . وعموماً فإن الكرمالين سوف ينظر إلى هذه الأعمال معتبراً إياها مهددة لفعالية القوة الانتقامية السوفيتية ، وبالتالي فإن القيادة السوفيتية قد يردون عليها بإجراء تبديلات على خططهم الدفاعية وربما باستعراض عضلاتهم النووية على المسرح السياسي العالمي .

ولعل منهج العمل الأفضل سيكمن في إبقاء القوات النووية في "الطل" - وبشكل دائم تقريباً لتكون الرادع الأخير للهجوم النووي ولتستخدم أيضاً في حالة الالتزامات الردعية الواسعة لمنظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو) - كخيار أخير يجب أخذه بعين الاعتبار ، إذا فشلت الردود غير النووية في

اجهاض الهجوم السوفييتي التقليدي انكثيف ضد أوروبا الغربية . وسوف
يتعكس ، هذا الأسلوب الاقتراحي على السياسة الأميركية . وعلى الاختيار
الأميركي للعقيدة العسكرية وفي الحصول على الاحتياجات والاتفاقات الدفاعية .
أما على المستوى الاستراتيجي ، فإن الولايات المتحدة الأميركية ستحافظ على
وضع قوي ولكنه استفزازي ، حسب المبدأين الأولين للردع المستقر . وكذلك
فإن الشرط الواضح لهذا المنهج يكمن في أن القوات الاستراتيجية ستحتاج لأن
تستكمل بقوات تقليدية كافية لخنض إلى الحد الأدنى للحالات التي يمكن
أن تستخدم فيها الأسلحة النووية . أما إذا فشلت التحولات الجوهرية في
الالتزامات الأميركية الخارجية ، فإن ذلك سيدعو إلى المحافظة على قوات
شاملة غير نووية فعالة - بالرغم من إمكانية إجراء تخفيضات في القوات النووية
المعدة لمسرح العمليات .

وأخيرا يجب على الولايات المتحدة الأميركية أن تعمل على أن يشمل
إطار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية موضوع الأسلوب الاقتراحي
العام الذي يحدد دور الأسلحة النووية ويخفض خطر وقوع النزاع النووي .
وقد تم فعلا التقدم بالنسبة للفقرة الأخيرة المتبعة بخفض الخطر (١) . ولكن
الولايات المتحدة الأميركية يجب أن تستمر في العمل مع الاتحاد السوفييتي على
خفض خطر الحرب النووية التي يمكن أن تقع بالصدفة أو بسبب سوء التقدير
ويجب أن تتخذ إجراءات وسياسات تهدف إلى الحد من خطر التصعيد في
الالتزامات والتوصل مع الدول النووية الأخرى إلى اتفاق بشأن الخط الساخن
المتعدد الأطراف . وعموما فإن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي
يستطيعان أن يستخدموا محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، كندوة
لمناقشة الاستراتيجيات الدفاعية ، ويمكن لهذه المناقشات أن تغطي القيمة
السياسية والفائدة العسكرية للأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية على
حد سواء . وقد يستطيع المسؤولون الرسميون الأمريكيون أن يؤكدوا بشكل

(١) - الاتفاقية بين الولايات المتحدة الأميركية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية حول
منع الحرب النووية ، الموقعة في واشنطن بتاريخ الواحد والعشرين من شهر حزيران ١٩٧٢ . أما
بالنسبة للنص الكامل فيملن العودة إلى نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٧٢ .

خاص على قلب العلاقة بين القوات التقليدية واهمية المحافظة على قدرات غير نووية كافية لخفض الى الحد الأدنى لضرورة الاعتماد الكبير على الاسلحة النووية من اجل الردع . وسيكمن الهدف من هذا الحوار المتعلق بالاستراتيجية في تطوير التقدير العام للحاجة الى اعتماد مخفف على الاسلحة النووية في التخطيط العسكري والسياسة الخارجية . اما على المستوى النموذجي ، فان واشنطن وموسكو ستوافقان على اتباع سياسات متوازية معتمدة على مبادئ الردع المستقر وتطوير اساليب اقترابية منسقة في تقوية معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (١) ، وفي السعي لتوصل الى ترتيبات للسيطرة على السلاح، تعمل بدورها على دعم هدف تخفيض المظاهر النووية .

٢ - الردع المستقر في التطبيق العملي :

تكون التطبيقات العملية لاية سياسة اجترائية مقيدة بعدة عوامل ، تشمل الشكوك المتعلقة بالتخطيط وتوفر التكنولوجيا والقيود على التكلفة . اما الاجراءات والتقنيات المنتظمة ، كاستخدام حسابات (فعالية التكلفة) ، فيمكن استعمالها لوضع متطلبات المستويات العامة للقوات ، ولتقوير فيما اذا كان يجب المحافظة على الانظمة الموجودة ، او تحديثها او الغؤها ولارساء الاتجاهات العريضة للبرامج الاستراتيجية الجديدة . ولكن الاساليب التحليلية وحدها لا تستطيع ان تقيم علاقة متبادلة بدقة بين العقيدة وبرامج الاسلحة ، بحيث يمكن خلق الوضع الاستراتيجي النموذجي ، علما بأن تكنولوجيا السلاح تشكل غالبا الخيارات التي تأخذ بها السياسة ، وبالإضافة الى ذلك فان الخواص الحرجة للوضع الاستراتيجي الأميركي يمكن ان تتحدد على ضوء القرارات المتخذة عن بعض المسائل - كدرجة الثقة التي يجب بناؤها في قوة الردع الأميركية - على ان هذا العامل لا يمكن ان يحدد دائما بصورة كمية . وعموما فان العديد من القرارات المتخذة عن الاسلحة الأميركية تتأثر بالعوامل الدبلوماسية كالرغبة في منافسة القوات السوفيتية او في امتلاك « اوراق مساومة » من

(١) - المعاهدة عن عدم انتشار الاسلحة النووية الموقعة في كل من واشنطن ولندن وموسكو بتاريخ الاول من تموز عام ١٩٦٨ .

اجل المفاوضات . واخيرا فان نموذج وخطوات البرامج الاستراتيجية الاميركية الخاصة تمثل غالبا تنازلات للنظريات البيروقراطية والسياسية الداخلية .

تقدير التهديد :

ان فحصا عن كتب لعناصر التخطيط الاستراتيجي يكشف عن العديد من الصعوبات التي ترافق تنفيذ سياسة الردع المستمر . ونذكر مثلا ان عمل التقديرات ، التي يعتمد عليها ، عن التهديد يعتبر احد اهم عوامل التخطيط الاستراتيجي وانه لامر ملح ان تكون قادرين على تحديد النشاطات السوفيتية المستقبلية ، المتعلقة بالسلح التي تشكل خطرا على قوات الردع الانتقامية الاميركية او تؤدي الى تحول دراماتيكي في الميزان الاستراتيجي . وكما استطعنا ان نكشف هذه الاتجاهات بصورة مبكرة ودقيقة ، كلما كان امكن اتخاذ اجراءات اردد الصحيحة . ونذكر مثلا ان البرنامج النموذجي المتعلق بالاسلحة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية ، يحتاج الى خمس سنوات للتقدم من مرحلة الابحاث والتطوير الى التجربة والانتاج والنشر العملياتي . وعلى ضوء هذه الفترة الزمنية ، فانه من المرغوب به بشكل واضح ان تكون قادرين على تقييم التهديدات السوفيتية بصورة يعتمد عليها اكثر ما يمكن بغية تحاشي كل من ردود الفعل المبالغ بها التي ستكون بدون فائدة وربما تسبب عدم الاستقرار وردود الفعل الفرعية التي يمكن ان تشكل خطرا على قدرات الردع الاميركية .

تحافظ الولايات المتحدة الاميركية على عدد كبير من برامج الاستطلاع ، حيث تضم الاقمار الصناعية ذات القدرات الالكترونية والفوتوغرافية ، والرادارات ذات القواعد البرية ، وانظمة جمع معلومات متنوعة محمولة بحر وجوا وبرامج مراقبة للمحيطات . ويمكن لهذه البرامج التقنية الاستطلاعية ان تؤمن للمخططين وصانعي القرارات السياسية معلومات هامة عن الجهود السوفيتية والصينية المتعلقة بالاسلحة الاستراتيجية . ونذكر مثلا ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تحدد الاماكن والزمن اللازم لاختلاف مراحل الصنع للمنشآت الكبرى الثابتة ، كمواقع الصواريخ الباليستكية

العبارة للقارات ، ومرافق وأحواض الفواصات والمنظارات الميدانية للقاذفات ومواقع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستكية والرادارات ، بدرجة عالية من الثقة . وبالمقابل فإنه لا يمكن حل العديد من الشكوك حول طبيعة الوضع الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي بواسطة أنظمة الكشف الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية . ولا يوجد مثالاية طريقة يعتمد عليها للتنبؤ عن مستويات النشر المستقبلية . ولعله من الصعوبة بنفس الدرجة أن نميز الخواص التقنية الدقيقة للأنظمة السوفيتية أو الخواص المحددة للعديد من الأسلحة. وباختصار فإنه وإن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ، في الغالب ، أن تكشف الاتجاهات الأساسية في النشاطات المسلحة السوفيتية ، خلال وقت يسمح لها باتخاذ الإجراءات المعكسة الصحيحة ، فإن القرارات حول الأسلحة الاستراتيجية يجب أن تتخذ غالبا على أساس معلومات استطلاعية غير كاملة ، مع الأخذ بعين الاعتبار لعامل المخاطرة الناجمة عن الحصول المسبق لأنظمة اعتبرت ضرورية لتحقيق وضع استراتيجي اميركي حيوي في المستقبل .

ومرة أخرى نجد أنه من الصعوبة بنفس الدرجة أن نتعرف على الدوافع والاهداف السوفيتية ، ولكننا يجب أن نحاول باستمرار أن نفعل ذلك بغية تجنب اعداد القوات الأمريكية ، على أساس قدرات الاتحاد السوفييتي فقط . واذ عملت تجربة محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والبيانات والأعمال السوفيتية الأخيرة على زيادة تفهم الاهداف الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي، فقد كان مستحيلا أن نقيم السياسات الاستراتيجية السوفيتية بثقة . وحتى لو كان المخططون الاميركيون قادرين على تحديد العقيدة التي تبناها قادة الكرملين ، فإنهم لن يستطيعوا أن يعرفوا سوى القليل عن القوات السوفيتية الفعلية التي قد تستخدم لدعم هذه العقيدة . ونذكر مثالا أنه ليس واضحا فيما إذا كان الاتحاد السوفييتي يؤكد - ضمن الحدود العريضة لنظريته الاستراتيجية التي تشبه الى حد ما النظرة الاميركية - على فرض القيود بغية اضعاف طابع الاستقرار على الردع المتبادل ، أو أنه سيقوم بإنشاء قوات تستطيع أن تؤمن قدرة أكبر في الحد من الدمار وافضلية عديدة لصالحه . وإن بيانات القادة السوفييت عن السياسة العامة ، تكون غالبا مضللة في نقلها

لأفكار أو المعاني الذميمة خلف النشاط السوفييتي ، وتستطيع بالتالي أن تدفع الولايات المتحدة الأميركية لأن تقوم بردود فعل مبالغ فيها أو أقل من اللازم تجاه الجهود التسليحية السوفييتية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن القرارات السوفييتية - التي هي كمثيلاتها الأميركية ، تتخذ غالبا نتيجة التسويات البيروقراطية أو بسبب القوة الدافعة التقنية دون أن يكون للمبررات الاستراتيجية المنطقية دور في ذلك .

الخطوط العريضة لتخطيط للقوات :

إن فكرة اعتماد تخطيط القوات الاستراتيجية الأميركية على افتراضات « الحالة الأسوأ » بما يتعلق بالتهديدات النووية السوفييتية المستقبلية ، كانت تبرر كحل وحيد لمسألة الشكوك حول نوايا وقرارات الاتحاد السوفييتي في المجال النووي (١) . يشمل هذا الأسلوب الافتراضي محاولة لضمان فعالية قدرات الردع الأميركية في مواجهة التهديدات القاسية أثناء تطوير الحواجز الوقائية ضد الجهود التسليحية السوفييتية ذات الخطر الممكن بالرغم من ضعف احتماليته . ولكن التخطيط حسب مبدأ « الحالة الأسوأ » يمكن أن يؤدي إلى مستويات مبالغ فيها من القوة وإلى اتخاذ قرارات عن التسليح تحمل طابع عدم الاستقرار أما في المستقبل ، فلن يكون مرغوبا فحسب ، بل وممكنا أن تكون الولايات المتحدة الأميركية أقل دقة في وضع افتراضاتها عن التخطيط للقوات ، والمحافظة بنفس الوقت على فعالية الردع لديها .

لقد خطط العديد من جهود النشر الاستراتيجية - وخاصة ما يتعلق منها ببرامج الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة ميرف - كرد على التوسع السوفييتي في مجال الدفاع الجوي الصاروخي المضادة للصواريخ الباليستكية . وطالما أنه تم تحديد الصواريخ المضادة للصواريخ وسمح بالرؤوس

(١) - بالنسبة لخلفية هذا التخطيط الاستراتيجي ، انظر إلى انتهوفن ، وابن سميت في « كم يكفي من الأسلحة ؟ : مياغة البرنامج الدفاعي ١٩٦١ - ١٩٦٩ » وصموئيل توكرفي تصميم حديث للقرار الدفاعي - دراسة مشتركة لكل من انتهوفن وبيتش وماكنمارا معاً (الكلية للصناعة للقوات المسلحة - ١٩٦٨) .

الحربية النووية المتعددة « ميرف » بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان الوضع الاستراتيجي الاميركي سيكون كافيا اكثر مما كان يعتقد اصلا . وسوف تكون الحاجة اقل للتصرف بسرعة ردا على المؤشرات الدالة على نشر جديد للأسلحة الهجومية السوفيتية ، طالما انه لا يمكن تقويض قدرات الردع الاميركية بسهولة . ويستطيع مخططوا البيتاغون ان يعتمدوا بدرجة اقوى على جهودهم في مجال الابحاث والتطوير للاقلال من الزمن اللازم للنشر ، والانتظار لظهور مؤشرات اكثر وضوحا عن التهديد المعادي قبلما يتحركون الى مرحلة الحصول على الانظمة والاسلحة اللازمة. اما الاخطار الكبرى على الوضع الردعي الاميركي كالحرب المضادة للغواصات (ASW) ، فسوف تحتاج الى سنوات من التطوير ، بعد تحديد بدء اعمال النشر السوفيتية ، حيث يجب تشديد الاجراءات المعاكسة خلال ذلك . وفي حالة الضرورة يمكن اللجوء الى برامج « تثبيت سريع » ، تركيب وسائل مساعدة على النفوذ للصواريخ او زيادة زمن ابقاء القاذفات في حالة الاستنفار ، حيث تؤمن هذه الاعمال السريعة وقاية مؤقتة للتهديدات الخطرة المحتملة .

وبالمقابل ، فتحة ضرورة لدرجة احتراسية ما من التخطيط المحافظ ، الذي يؤمن التغلب على الشكوك ويحافظ على ثقة عالية بالردع الاستراتيجي الاميركي . ثم ان حجم واتجاه النشاطات الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي توحى بقوة بضرورة اتباع برامج جدية وضرورية للمحافظة على قدرة بقاء القوات الاميركية وتنوعها . واذا لم تتخذ اية اجراءات معاكسة ، فان نشر الاتحاد السوفيتي لقوة كاملة من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات المزودة بالحربية النووية المتعددة « ميرف » قد يشكل خطرا على قدرة بقاء الصواريخ الاميركية الموجودة في قواعد برية ، كما ان التطوير المحتمل للصواريخ الباليستكية السوفيتية ذات المسارات المنخفضة التي تطلق من البحر قد يشكل خطرا ايضا على قوة القاذفات الاميركية ، وفي المدى الطويل ، فان التقدم في القدرات السوفيتية في مجال الحرب المضادة للغواصات يمكن ان يثير التساؤلات حول مصداقية الصواريخ الاميركية التي تطلق من البحر SLBM وبلاضافة الى المحافظة على رادع متعدد وتحديث عناصر القوات حسب

الضرورة ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تستمر في استخدام الحسابات المحافظة نسبيا في تقديرها تقدره ايقاع الدمار للقوات الاستراتيجية الاميركية . ويمكن لهذا الردع المعد على اساس محافظ ان يسهم في التأكد من ان القدرات الاستراتيجية الاميركية ستبقى مرئية ، بالنسبة لموسكو ، الامر الذي يخفض امكانية سوء التقدير لدى السوفييت الى الحد الادنى ، ويجعل من الصعوبة بمكان كبير ان يدعي احد « الرجال الحاذقين » في الكرملين بأن الوضع الاستراتيجي الاميركي الحالي ، او المتوقع ، يعاني من نقطة ضعف جدية مثلا . ان اتفاقيات موسكو عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية والمعدات الدائرة حاليا لترجمة الخطوط العريضة لاتفاق فلاديفستوك الى اتفاقية مفصلة ، وامكانية التوصل الى اتفاقيات اخرى مع الاتحاد السوفيتي ، تخلق اطارا جديدا للتخطيط الاستراتيجي الاميركي . وبشكل خاص ، فان ظروف السيطرة على الاسلحة يمكن ان تفرز احتياطات جديدة للأسلحة ، وتبدل افضليات البرامج ، وتغير الاساليب المقررة مسبقا للحصول على الاسلحة . اما القيود التي فرضت على القوات السوفيتية بموجب اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فقد بدلت فعلا من طبيعة التهديد الذي يجب ان يأخذه محللو البيتاغون بعين الاعتبار في تطويرهم للمتطلبات المستقبلية للقوات الاميركية . وبنفس الوقت فان الولايات المتحدة الاميركية نفسها قد خضعت لقيود معينة في تنفيذ بعض خياراتها المتعلقة بالتسلح . وبالرغم من ان التوصل الى اتفاقية اكثر شمولية ، سيؤدي الى فرض قيود اكثر على البدائل المتوفرة لمخططي الدفاع الاميركيين ، فان النجاح المستمر في التفاوض بشأن اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية يمكن ان يساعد الولايات المتحدة الاميركية في تحقيق اهداف سياستها الاستراتيجية باعتمادية اكبر وبتكلفة اقل عبر تحديد القوات السوفيتية وتضييق هامش التقديرات المتعلقة بالتهديدات المستقبلية .

ولكن اتفاقيات موسكو وفلاديفستوك عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، لا تستبعد التهديدات السوفيتية الهجومية ضد القوات الاستراتيجية ، الاميركية التي اعدت عدة برامج لتحقيق متطلباتها . وقد بدا الاتحاد السوفيتي يظهر رغبته في استمرار العمل بالبرامج الاستراتيجية الكمية والنوعية المسموح

تتطلب الاتفاقيات المذكورة ، دون انتظار للجهود الاستراتيجية الأميركية التي ستبدل في هذا المجال . وإنما لتحقيق تحسين اضافي لوضعه الاستراتيجي واثقوية ساءده في المفاوضات المستقبلية . وما لم يعمل التقييد الذاتي السوفييتي او اتفاقيات انسالت على ازالة ، او التخفيف الى حد كبير ، لهذه الاخطار فانه سيتوجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تأخذ بعين الاعتبار تنفيذ البرامج التي تحافظ لها على قدرة الدمار المضمون ، وعلى بقاء قواتها الحالية فعالة مع امكانية استبدالها عند الضرورة . وان التقصر في التحديدات المتعلقة بالحرب المضادة للقواصات *ASAs* في محاولات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يضطر الولايات المتحدة المتحدة لتحقيق امن رادعها البحري ، كما ان احتمال ان تصبح الصواريخ الباليستية الامريكية العابرة للقارات معرضة للاصابة ، يجعل الهدف المتمثل بالمحافظة على الفاذاقات والقواصات اكثر اهمية .

ونظرا لان انجاز التحديدات في الاسلحة يمكن ان يحقق مكاسب محتملة للامن الاميركي ، فانه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تستخدم تخطيطها الاستراتيجي - كلما كان ذلك ممكنا - لتسهيل التقدم في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية . وكما لاحظنا سابقا ، فانه لا توجد صيغ او معادلات لعمل توازن بين متطلبات الردع الاحادي الجانب واهداف الاستقرار المتبادل ، او لاقامة علاقة بين القرارات المتخذة عن القوات وتكثيف المساومة . ويرغم ذلك ، فانه من الضروري ان نجد الاجراءات المنتظمة لادخال الاستقرار المتبادل واعتبارات محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في كافة مراحل عملية التخطيط للقوات . وسيكون الهدف من ذلك متمثلا في صنع تداخل البرامج الاستراتيجية المقترحة في الاهداف الاميركية المتصلة باتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وفي تقوية تلك البرامج الاميركية التي تخدم هدف المحافظة على الاستقرار ودعم اهداف محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية نفسها . وسوف يكون من الاهمية بشكل خاص ان تطبق بانتظام عوامل الردع المستقر على القرارات المتعلقة بالاسلحة الفردية وفي مرحلة مبكرة بشكل كاف لمنع البرامج التي يحتمل ان تسبب عدم الاستقرار من جمع القوة الدافعة الزائدة . وعلى ضوء بعض القضايا السياسية والعسكرية ذات التعقيد الشديد والمثيرة للجدل ، والمتعلقة بالجمع بين القرارات المتعلقة

بالتسليح الاستراتيجي ومخادئات انحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فانه يتعج بالابقاء على البرامج في مراحل التطوير لفترة اطول مما تحتاجه في التحالات العادية . واختصاص كافة طلبات الحصول على الاسلحة التي تدقيق شديد . وربما يجب ان يطلب الى وزارة الدفاع من قبل الكونغرس - كما يرتأي بعض الخبراء - ان تصدر بيانات عن تأثير السيطرة على السلاح على كل برنامج استراتيجي في ميزانيتها السنوية .

١٠. اخيرا فان النمو المتوقع في القدرة النووية الصينية يدخل بعدا جديدا الى التخطيط الاستراتيجي الاميركي . وقد بدأت الصين بنشر قوة صغيرة من الصواريخ الباليستكية ذات الامداء المتوسطة وفوق المتوسطة ، قادرة على الوصول الى اهداف في كل من آسيا والاتحاد السوفييتي ، وسوف تعمل قبل نهاية هذا العقد على نشر عدد من الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ذات الداء الكافية للوصول الى المدن الاميركية . ونظرا لان النشر الاستراتيجي في ظل سياسة الردع المستقر للتعامل مع التهديدات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي ، ستكون قادرة ايضا لتحقيق الاهداف الاميركية في مواجهة الصين . كما لا حده . ونذكر مثلا - ان القاذفات الاستراتيجية الاميركية ستكون فعالة بشكل خاص ضد العين ، حيث يمكن لجزء من قوة القاذفات (ب - ٥٢) مع حمولة اصغر من قوة الصواريخ الاميركية الموجودة في غواصات ، ان توقع دمارا كبيرا في المدن الصينية الكبرى وتدمر عددا كبيرا من منشآت الاسلحة الاستراتيجية الصينية ايضا .

٣. الضامين المتصلة بالميزانية :

١١. الحاجة لفرض قيود على الانفاق العسكري تمثل احد اهم الاعتبارات في التنفيذ العملي لسياسة الدفاعية . ومن الضروري عندئذ ، ان تكشف النتائج المؤثرة على الميزانية للردع المستقر ، وان تقرر - بصورة خاصة - فيما اذا كان ممكنا ان تنفذ هذه السياسة دون زيادات محسوسة في تكاليف البرامج الاستراتيجية الاميركية .

ويجب أن توضع اية مناقشة لقضايا الميزانية الاستراتيجية ضمن وجهة نظر القائلة بأن مستوى الاتفاق ليس مؤثرا بالضرورة عن كون الاجراءات المنفذة في السياسة الاستراتيجية الاميركية ذات معنى او فعالة عموما . وتذكر مثلا ان العديد من القرارات المتعلقة بنوعية الاسلحة - كتحسين دقة الصواريخ - يعتبر قليل التكلفة نسبيا اذا ما قورن بتكاليف الحصول على اسلحة او أنظمة جديدة . ومع ذلك ، فان هذه القرارات وما يماثلها من القرارات التي لا تتطلب تكاليف كبيرة تؤثر الى حد كبير على الاستقرار الاستراتيجي وبالعكس ، فان البرامج المعدة لتحسين قدرة بقاء القوات الاميركية يمكن ان تكون مكلفة جدا . وهي مضللة بما يتعلق بالجمع الاوتوماتيكي بين المستويات المنخفضة للاتفاق والسياسات الاستراتيجية المستقرة ، كما انها تفترض ان الميزانيات الاستراتيجية المرتفعة تعتبر انعكاسات للتصعيد الخطر لسباق التسلح النووي .

وثمة تحذير آخر متمثل في ان العلاقة بين برامج التسلح ومستويات الميزانية الاستراتيجية ليس واضحة او وحيدة . وعموما فان لقرارات المتعلقة بأنظمة التسلح الاستراتيجية الخاصة لا تحتاج الى ممارسة تأثير ملحوظ على الميزانية الاستراتيجية ككل . وان مثل هذه الاساليب التقنية كإبطاء التخطيط المبرمج لصنع نظام (صاروخ - طائرة - الخ ...) جديد ، وانقاص عدد الوحدات (جمع وحدة قياس) المنتجة ، وتنسيق للأنظمة القديمة ، يمكن ان تحقق امكانية التقدم في برامج الانتاج ، مع البقاء ضمن حدود الاتفاق السنوي الثابت (١) . ومن ناحية ثانية فان الجهود المبذولة في مجال الأبحاث يمكن الا تؤثر بشكل كبير على الميزانية في المدى القريب ، طالما ان نشاطات الأبحاث والتطوير تكلف اقل بكثير من برامج الحصول على الأنظمة والاسلحة . واخيرا ، وبالرغم من ان التكاليف اللازمة للحصول على أنظمة واسلحة جديدة قد تكون مرتفعة ، فان هذه التكاليف قد تكون اقل بكثير من تكاليف الأنظمة التي ستستبدل بها . وفي بعض الحالات ، فان امتلاك أنظمة جديدة واكثر

(١) - تذكر مثلا ان ادارة نيكسون تقدمت في العام المالي ١٩٧١ ببرامج مرف (الرؤوس النووية الحربية المتعددة) والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ABM ، بالرغم من خفض ميزانية ذلك العام بمقدار ملياري دولار .

فعالية ، يمكن ان يثبت بأنه اقل تكلفة على المدى البعيد من ابقاء الاسلحة الحالية .

كان معدل النفقات العامة السنوية للقوات الاستراتيجية الاميركية قد بلغ خلال الاعوام العشرة الماضية حوالي (١٨) مليار دولار (بالسعر الراهن انذاك) ، اي ما يعادل (٢٠) بالمائة من الميزانية العامة للدفاع (١) . ولاهداف تتعلق بالميزانية ، فقد اخذ بعين الاعتبار ان القوات الاستراتيجية الاميركية تغطي بشكل عام الثالث الاستراتيجي المؤلف بدوره من القاذفات البعيدة المدى ومن الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ICBMs والصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر SLBMs في الجانب الهجومي ، والدفاع الجوي القاري (مع انظمة السيطرة والقيادة ضمنا) ، والانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، في الجانب الدفاعي . واذا اعتبرنا ان النفقات تخصص حسب النظام ، نجد ان الانظمة الهجومية تستهلك ثلاثة ارباع الميزانية الاستراتيجية كما ان اكثر من (٤٠) بالمائة من النفقات الاجمالية خصصت الى الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البر او من البحر . وبلاضافة الى ذلك فقد كان البرنامج المتصلان بالقاذفات الاستراتيجية والدفاع الجوي من اكثر البرامج تكلفة على الاطلاق ، بالرغم من وجود تخطيط لتخفيضات كبيرة في الدفاع الجوي للاعوام القليلة القادمة . ولقد يبدو مدهشا وفي العصر النووي ان تصل تكاليف هذين البرنامجين الى حوالي (٥٠) بالمائة من مجموع الميزانية الاستراتيجية الاميركية . ومهما يكن من امر ، واذا ما قورن ذلك بالانظمة الصاروخية ، فان برنامجي القاذفات والدفاع الجوي يعتبران ذات تكلفة عالية جدا بسبب المستويات العالية من القوى البشرية ومن تكاليف التشغيل انلازمة للمحافظة عليهما .

لم تدرج نفقات الحرب المضادة للغواصات وانظمة القواعد الامامية ضمن الميزانية الاستراتيجية . ونظرا للطبيعة المتعددة الاهداف لانظمة الحرب

(١) - وعموما فقد بلغت هذه الميزانية (٩١) مليار دولار في عام ١٩٧٦ ، ثم ارتفعت الى (١٤٠) مليارا في عام ١٩٨٠ و (٢٠٠) مليارا في عام ١٩٨٢ بزيادة ٢٦ مليارا عن عام ١٩٨١ ، علما بأن هذه الارقام مقربة الى المليار ، (لم تذكر اجزاء المليار) .

المساعدة لتقواصات ، والحقيقة المتمثلة ، بأنه نادرا ما يتم الحصول عليها
لاغراض استراتيجية . فانه، تمول باعتبارها جزءا من برنامج القوات العامة .
أما الطيران القادر على حمل الأسلحة النووية والمنشرة في أوروبا الغربية
وآسيا أو على حاملات الطائرات في البحار ، فانه معد بصورة رئيسية لعمليات
الميدانية ، وبالتالي فانه يمول أيضا باعتباره جزءا من القوات العامة ، ومع
ذلك فقد تخصص بعض الأنظمة النووية المعدة للاستخدام في المسارح
العملياتية ، ادوار ثانوية في الهجوم الاستراتيجي .

ان الارقم التي تعطي لميزانية القوات الاستراتيجية الاميركية بصورة
رسمية ، تمثل عادة التكلفة المباشرة للأنظمة الاستراتيجية التي يتم نشرها
أو التي تكون قيد الصنع . وهي تشمل النفقات المستثمرة التي تغطي بدورها
تكاليف السمع والتطوير والتجارب والتشغيل . سواء بما يتعلق بالقوى
البشرية أو بالمواد اللازمة . وبغية الحصول على التكلفة الاجمالية للقوات
الاستراتيجية . يجب حساب التكلفة غير المباشرة التي تشمل بدورها برامج
الاستطلاع والاتصالات والأبحاث الرئيسية وجهود التطوير ومختلف تكاليف
الدعم الأخرى . وبالإضافة الى ذلك فان التكاليف السنوية للطاقة النووية
والبالفة حوالي مليار دولار تدخل أيضا ضمن البرامج الاستراتيجية . واذ
نحسب كافة التكاليف غير المباشرة ، نجد أنها تزيد عمليا عن التكاليف المباشرة ،
كما أن العديد من هذه التكاليف غير المباشرة يكون ثابتا ومستقلا نسبيا عن
مستوى القوة المنتشرة . وهكذا فان اختلاف ارقام (حجم) الميزانية الناجم
عن امتلاك اسلحة استراتيجية جديدة او عن إلغاء الأنظمة الموجودة لا يسبب
بالضرورة أية تبدلات نسبية في التكاليف غير المباشرة .

ليس امرا مدهشا ان نشير الى صعوبة التقدير بدقة لتكلفة برامج
التسلح الاستراتيجية الاميركي الخاص ، ذلك ان توقيت ومجال ومراحل مشاريع
التسلح تكون غالبا غير محددة ، كما ان ارتفاع التكلفة يحدث غالبا ايضا بسبب
التضخم والتعديلات وسوء الإدارة ومهما يكن من أمر ، فان أحد الأساليب
المفيدة في تحليل تكلفة نظام السلاح يتمثل بحسابها لمدة عشر سنوات . ويتضمن
هذا الحساب عادة تكاليف التطوير والأبحاث بشكل كلي ونفقات الإنتاج والنشر

نُعدّد محدّد من الوحدات ، وتكاليف التشغيل لفترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات . ومع ذلك وبغض النظر عن الشكوك ، فليس ثمة خيار الا باستخدام تقديرات التكلفة الحالية ، وحساب التكلفة التخطيطية كأساس لتحليل النتائج المتعلقة بالميزانية للاوضاع الاستراتيجية البديلة وللمضامين المحددة للردع المستقر (١) .

نبدأ بقوة الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، حيث بلغ الإنفاق الإجمالي على الصواريخ الأميركية البرية (التي تطلق من قواعد برية) حوالي (٣) مليارات من الدولارات الأميركية في العام المالي ١٩٧٤ . وان أكثر من ثلثي هذا الرقم استخدم لتغطية تكاليف استثمار لإجراء تحسينات في القوة المذكورة اعلاه ، وخاصة على الصواريخ مينوتمان - ٣ المجهزة برؤوس حربية نووية متعددة مستقلة « ميرف » ، وبرنامج إقامة الصوامع وتحسين مقدرات القيادة . اما تحويل (٥٥٠) صاروخا من نوع المينوتمان - ١ الى المينوتمان - ٣ والذي ينتهي في عام ١٩٧٥ فيكلف ستة مليارات دولار . ويمكن ان يتم تحويل ما يبقي من صواريخ المينوتمان - ١ ، ولكن التكلفة السنوية المخصصة للرادع الأميركي المعتمد على الصواريخ التي تطلق من قواعد برية سوف تبقى غالبا اقل من ملياري دولار خلال النصف الثاني من اعوام السبعينات . وان التخفيضات في عدد الصواريخ الباليستكية العابرة للقارات العملياتية - سواء بعمل امريكي احادي الجانب او باتفاق متبادل مع السوفييت - يمكن ان تقلل مستوى الإنفاق بشكل واضح ، بينما سيؤدي اتخاذ قرار حول نشر الدفاعات حسب نظام « النقطة القاسية » او الصواريخ العابرة للقارات المتحركة او تسريع تطوير جيل جديد من الصواريخ التي تطلق من قواعد برية ، الى زيادات محسوسة في الإنفاق الدفاعي .

(١) - لقد اخلت المعلومات عن خطط (جداول) وتكاليف التسلح الاستراتيجي من كتاب التون كوينبيك وباري بليتشمان « القوات الاستراتيجية : قضايا لمنتصف اعوام السبعينات » (مؤسسة بروكينغر - ١٩٧٣) . التكاليف معطاة حسب اسعار الدولار في عام ١٩٧٤ .

تتبع أهمية أنظمة الردع الموجودة في الغواصات ، في مستوى الاتفاق السنوي العالي المخصص لهذه القوات ، والذي بلغ حوالي خمسة مليارات دولار في عام ١٩٧٤ ، كما أنه سيزداد - حسبما هو مخطط له - إلى (٦) مليارات في عام ١٩٨٠ . وبرغم أن تكاليف برنامج تجهيز غواصات البولاريس بصواريخ بوسايدون ستصل إلى (١٠) مليارات دولار لدى انتهاء هذا البرنامج في عام ١٩٧٦ ، فإن تكاليف مشروع الترايدنت (إذا ما نفذ) ستأتي على كافة المبالغ المخصصة لقوم البحرية في الأعوام المتبقية من السبعينيات . وقد بلغت التقديرات الأولية لتكلفة تطوير وصنع عشر غواصات من نوع ترايدنت أكثر من (١٣) مليار دولار ، على أن الاتفاق السنوي على هذا البرنامج المخطط والمسرّع يقترب من (٣) مليارات دولار اعتباراً من منتصف السبعينات ، ومع ذلك فإن التكاليف سترتفع بالتأكيد إلى أكثر من ذلك . تأتي بعد ذلك إلى تكاليف التشغيل السنوية لأسطول الغواصات الأميركي ، لنجد بأنها ستبقى غالباً فوق المليار دولار بقليل . ويمكن لبطء كبير في الجهود المبذولة في مجال صنع الترايدنت ، أن يوفر مبالغ محسوسة في المدى القريب . وبشكل مماثل فإن قراراً بتخفيض عدد أنظمة الترايدنت المراد امتلاكها ، والانتقال إلى صنع الغواصة الأقل كلفة من نوع نارفال ، يمكن أيضاً أن يوفر مبالغ كبيرة .

تشكل قوة القاذفات الاستراتيجية - كما جاء سابقاً - العنصر الأكثر تكلفة في الوضع الاستراتيجي الأميركي . وقد صرّحت الولايات المتحدة الأميركية في عام ١٩٧٤ أكثر من (٥٥) مليار دولار لدعم قدرات هذه القاذفات، مع (٣٥) مليار دولار آخر كتكاليف تشغيلها . وأن القسم الأكبر من تكاليف المحافظة على القاذفات يأتي من الحاجة إلى أسطول من طيران الصواريخ المستخدم المستخدم لإعادة الملء بالوقود في الجو . وسوف تزداد تكاليف القاذفات أكثر عندما تدخل القاذفات الجديدة من نوع (ب - ١) الخدمة الفعلية في وقت متأخر من نهاية أعوام السبعينات ، حيث يحتمل أن يرتفع الرقم إلى (٨) مليارات دولار في عام ١٩٨٠ . وعموماً فإن أسطولا كاملاً من القاذفات الاستراتيجية (ب - ١) مؤلفاً من حوالي مائتي قاذفة سيحتاج إلى مبلغ

(١٨) مليار دولار تقريبا للابحاث والتطوير والصنع ، كما سيحتاج مثل هذا الاسطول الى نفقات سنوية دائمة في حدود ملياري دولار ايضا وسيكون انقاص حجم قوة القاذفات الاميركية احدى الطرق للتخفيض السريع للانفاق الدفاعي ، كما ان الاتفاق - على المدى البعيد - يمكن ان يتحدد اذا قررت الولايات المتحدة الاميركية صنع طائرة اقل تعقيدا من القاذفة (ب - ١) . وبشير احدى التقديرات الى امكانية توفير مبلغ (١٠) مليارات دولار خلال الاعوام ١٩٧٤ - ١٩٨٣ ، فيما لو تم تبني هذه الخطة . وبالمقابل ، فان تأخير الحصول على القاذفات (ب - ١) ، يؤدي حتما الى إلغاء التكلفة المرتفعة جدا التي يتطلبها الطيران الاميركي ، كما ان الاكتفاء بعدد يبلغ مائة قاذفة فقط يؤدي الى توفير مبالغ كبيرة جدا ايضا (١) .

وبالرغم من ان الانتباه الرئيسي يعار عادة الى القوات الهجومية الاستراتيجية الاميركية ، فان الدفاعات الاستراتيجية تشكل جزءا محسوسا من الميزانية الاستراتيجية الاميركية . وتشمل البرامج المحتملة لتحديث الدفاع الجوي الاميركي نظام السيطرة والانذار الاحمول جوا (اواكس) ، وطائرات الاعتراض المحسنة التي يقودها طيارون والمعدة لاستبدال الطائرات المقاتلة المعرضة الموجودة حاليا ، والصواريخ المتقدمة ارض - جو (SAM - D) واذا ذهبت الولايات المتحدة الاميركية الى مسافة ابعد في البرنامج الهادف الى التحديث الكلي للدفاعات الجوية في محاولة منها لامتلاك قدرات في الحد من الدمار ضد الهجمات السوفيتية التي تستخدم فيها القاذفات ، فان ذلك سيتطلب تكلفة عالية بشكل محسوس . ونذكر مثلا ان تكاليف الدفاع الجوي - حسب برنامج التحديث - ستصل الى مبلغ وسطي لن يقل عن (٤) مليارات دولار سنوية - خلال السنوات الاخيرة من السبعينات ، ولكن شبكة الدفاع الجوي في حدها الأدنى ، المعدة لمراقبة الاجواء الاميركية ومنع التحليقات المعادية ، والمؤلفة من الطائرات المعرضة من نوع (ف - ١٠٦) مع أنظمة السيطرة والانذار الضرورية ، يمكن ان تعمل بفعالية ، وبتكاليف لا تزيد عن مليار دولار سنويا . ومهما يكن من امر - وباستثناء طائرات الاواكس ،

(١) - نحن الان في منتصف عام ١٩٨٢ ، ولا تزال هذه القاذفة في مرحلة التطوير فقط .

التي تستخدم بصورة رئيسية لتنفيذ مهام تكتيكية - فان الاهتمام بتحديث الدفاع الجوي الاميركي قد انخفض الى حد كبير . وقد خفضت ايضا نفقات الدفاع انجوي بشكل حاد خلال السنوات اقليلة الماضية ، عبر الالغاء التدريجي للانظمة القديمة مثل بطاريات نايك - اجاكس وعيركيولز ، كما يبدو ان هذا الاتجاه مستمر ايضا .

سوف يتم بالتاكيد احتواء تكلفة برامج الانظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ABM ، لان معاهدة موسكو منعت الولايات المتحدة الاميركية من اتفاق مبلغ يبلغ ١٥ - ٢٠ مليار دولار على الاقل ، والذي كان مخصصا لتنفيذ نظام « الوقاية » الدفاعي الصاروخي الكامل خلال النصف الثاني من اعوام السبعينات . اما انتهاء موقع « الوقاية » الدفاعي للصاروخي - حول القاعدة الجرية في مالمستروم - والمسموح به بموجب المعاهدة - فقد كان سيكلف (٤) مليارات دولار . وبغض النظر عن برامج الانظمة المضادة للصواريخ ، فان النفقات السنوية على الابحاث المعدة للدفاعات الصاروخية الباليستكية الاقليمية وفي المواقع ستصل غالبا الى معدل يتراوح بين (١٠٠) مليون و (٥٠٠) مليونا من الدولارات للاعوام المتبقية من السبعينات .

يصعب تقدير مستويات التمويل اللازمة لانظمة الانذار والسيطرة والاستطلاع التي تعتبر حيوية للوضع الاستراتيجي الاميركي . ولا تشير التقديرات الرسمية لميزانية الاسلحة الاستراتيجية الى تكاليف بعض البرامج مثل انظمة الانذار المبكر عن الصواريخ الباليستكية ، وانظمة الانذار العاملة في الاقمار الصناعية او اجهزة المتابعة في الفضاء ، كما ان الارنام المخصصة للانظمة الالكترونية والفوتورغرافية لا تستخدم لتأمين الحصول على المعطيات الاستطلاعية الحيوية للتخطيط الدفاعي الاحادي الجانب وللتحقق من تطبيق اتفاقيات تحديد الاسلحة الاستراتيجية . وعموما فان الفقرات الاخرى غير المعروفة ، تشمل التكاليف الدقيقة لانظمة القيادة والسيطرة والاتصالات الضرورية للصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، والقاذفات والفواصات والبرامج المعدة لتأمين سلسلة القيادة النووية الرئاسية وشبكة الاتصالات

العسكرية الاميركية حول العالم . واذا اخذنا بين الاعتبار الحقيقة المتمثلة بأن العديد من هذه الانظمة يخدم المهام التكتيكية والاستراتيجية على حد سواء ، فربما يمكن اعادة تخصيص التكاليف السنوية البالغة (٣) مليارات دولار المعدة للانداز والسيطرة والاستطلاع للقوات الاستراتيجية . ويوافق اغلب الخبراء على ان الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تستمر في استثمار الموارد الضرورية للمحافظة على قدرات فعالة في هذه المجالات .

انه لمن الاعمية بمكان ان تتحقق من خلال استنتاجاتنا من المناقشات السابقة، بأنه يمكن انشاء اوضاع استراتيجية بديلة تتراوح تكلفتها عموما بين (١٠) مليارات (٣٠) مليار دولار سنويا ، كما يحتمل بأن الميزانيات الاستراتيجية الاميركية المستقبلية سوف تبقى في حدود متأرجحة بين (١٦) و (٢٣) مليار دولار بالسعر الثابت لوحدة العملة الاميركية (١) . وسيحال دون الزيادات الكبيرة في الميزانية الاستراتيجية بسبب الطلبات المستمرة بشأن تخفيض النفقات الدفاعية العامة كما ان التخفيضات الكبيرة من جانب واحد لن تكون ممكنة ايضا ، على ضوء القوة الدافعة لبرامج التحديث والحاجة الدائمة للمحافظة على ردع يعتمد عليه . وبالإضافة الى ذلك ، فان احتمال التخفيضات المحسوسة في الانفاق الاستراتيجي كنتيجة لاتفاقيات اخرى عن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، يظل قلبلا ، ذلك ان الخطوط العريضة لاتفاقية فلاديفستوك لا تدعو الى خفض القوات . وفي افضل الاحوال ، واذا تم التوصل الى اتفاقيات اكثر شمولاً للحد من الاسلحة الاستراتيجية ، فان ما يمكن ان تتضمنه من دعوة لتخفيضات محدودة في القوات والسيطرة الكمية الجزئية ، سيقدم الفرصة لتوفير بضعة مليارات من الدورات سنويا في حوالي نهاية السبعينات او اوائل الثمانينات .

يمكن ايضا ان يتم احتواء عدد من خيارات التسليح الملائمة للردع المستقر ضمن حدود هذه الميزانيات المحتملة . واذا تم الاخذ ببرامج متواضعة

(١) - يمكن العودة بشأن التكاليف المقترحة (بأسعار الدولار لعام ١٩٧٤) للقوات الاستراتيجية الاميركية ، حتى عام ١٩٨٠ ضمنا ، الى ادوارد ر. فرايد وآخرين في « وضع الافضليات القومية : ميزانية العام المالي ١٩٧٤ » ، (مؤسسة بروكينغز - ١٩٧٢) - الصفحة ٢١٤

لتحسين قدرة بقاء الانظمة الصاروخية الاميركية التي تطلق من قواعد برية او بحرية ، واذا ادخلت انظمة جديدة منها الى الخدمة ببطء ، فان الاتفاق على القوات الاستراتيجية قد ينخفض قليلا تحت المستويات الحالية ومع انتهاء تنفيذ البرامج الحالية . اما اذا استمرت الولايات المتحدة الاميركية في نهاية اعوام السبعينات بالحصول على الترايدنت كما هو مخطط ، فان معدل الميزانية السنوية قد يبقى ثابتا في حدود (١٩) مليار دولار ، ولفترة عشر سنوات ، وذلك بالرغم من احتمال ارتفاعه الى (٢٣) مليار دولار في حالة الحصول على قاذفات استراتيجية جديدة (١) . ويمكن ان يتم الاستغناء جزئيا عن هذه الزيادة عبر تخفيض حجم قوة القاذفات من نوع (ب - ٥٢) التي يجب المحافظة عليها ، حتى استبدالها في اوائل اعوام الثمانينات . ويمكن ان تجعل التكاليف المالية لتحسين القوات الهجومية الاميركية اكثر تحملا بالاستمرار في تخفيض مستوى قوة القاذفات الدفعية ، وبلا متنع عن السير قدما في برنامج تحديث الدفاع الجوي ، ورفض النفقات الزائدة المخصصة للابحاث عن الانظمة (الصواريخ) المضادة للصواريخ الباليستكية ABM وان خفض مستوى القوى الجوية الاستراتيجية والدفاعات الصاروخية ، حسبما جاء في المبدأ الثاني للردع المستقر ، سيسمح للولايات المتحدة الاميركية بالمحافظة على ثنائي استراتيجي موثوق ومؤلف من رادع بحري مأمون ، وقوة قاذفات ذات قدرة نسبية على البقاء ، ضمن مستوى منخفض نسبيا ايضا للميزانية التي ستكون في حدود (١٦) مليار دولار مخصصة للتسليح الاستراتيجي (حسب اسعار الدولار لعام ١٩٧٤) .

وباختصار فانه يبدو ان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تأخذ بسياسة ردع مستقر دون التصعيد في الميزانية السنوية للأسلحة الاستراتيجية . واذا تم تحسين القوة الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي كليا وبصورة اسرع مما هو متوقع وضمن القيود التي فرضتها اتفاقيات موسكو وفلاديفستوك ،

(١) - انظر ارقام الميزانيات الجديدة لاعوام بداية ثمانينات في الملحق عن الاستراتيجية النووية الحالية (المركز) .

فان الولايات المتحدة الاميركية قد تجد نفسها مضطرة لزيادة الانفاق بغية المحافظة على قدرة انتقامية موثوقة . وبالمقابل ، فان تخفيضا متواضعا في الانفاق الاستراتيجي يمكن توقعه اذا ضعف التهديد السوفييتي ، او ربما بنتيجة سلسلة من الاتفاقيات المستقبلية للحد من الاسلحة الاستراتيجية . وفي اية حال ، ومع السيطرة على الانفاق الاستراتيجي ، فان الولايات المتحدة الاميركية تستطيع ان تعزز قواتها التقليدية اللازمة لاستراتيجية استقرار نووي فعالة . وفي الواقع ، ومع توجيه ضغط اقل على الميزانية الاستراتيجية ، فان ميزانية الدفاع الاميركية العامة يمكن ان تبقى ثابتة او يمكن ان تخفض دون التأثير على القدرة الاميركية في المحافظة على دفاعات غير نووية كافية (١) .

يمكن للمبادئ الثلاثة للردع المستقر - المذكورة سابقا - ان تجعل الولايات المتحدة الاميركية قادرة على المحافظة على ردع آمن يعتمد عليه في الظروف الجديدة لاعوام السبعينات . وأنه لمن الاهمية بنفس الدرجة ، ان تقدر بأن السياسة النووية الاميركية المعتمدة على هذه المبادئ قد تثير رد عسكريا من قبل الاتحاد السوفييتي . واذا كان على الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ان يتحركا باتجاه سياسات متوازية للردع المستقر ، فان مظاهر الاستقرار في المدى البعيد ستتحسن الى حد كبير ، كما ان الامن الاميركي سيصبح في النهاية افضل بكثير من السابق ، ويجب ان تحتوي الاتفاقيات الاولى لمبادرات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، الموقعة في كل من موسكو وفلاديفستوك ، السباق النووي عبر مساعدة الطرفين في المحافظة على قوة ردع مصداقية ، وتقديم الفرصة لادارة السياسات الاستراتيجية ضمن اطار ثنائي الجانب . ولكن هذه الاتفاقيات لا تمثل سوى الخطوة الاولى فقط على طريق البحث عن الاستقرار . وسوف تفس الحاجة الى جهود معززة من جانب القوتين العظميين للمحافظة على علاقة نووية مأمونة ومتبادلة خلال الاعوام القادمة .

(١) - يمكن انرجوع بشأن تحليلات اوضاع القوة الاميركية القادرة على الخفض الى الحد الأدنى لدور الاسلحة النووية بدون زيادة الانفاق الدفاعي ، الى شارلز ل. شولتز و اخرين في « وضع الافضليات القومية : ميزانية ١٩٧٣ » (مؤسسة بروكينغز ١٩٧٢) ، الصفحات ١١٦ - ١٢١ ، والى لسلي جيلب وارنولد كوزماك في « القوات ذات الاهداف العامة » وفري اوين في « المرحلة الثانية في السياسة الخارجية » (مؤسسة بروكينغز ١٩٧٣) - الصفحات ٢٠٣ - ٢٢٤ .

الملحق رقم (١)

أسماء ووظائف (١) أعضاء جماعة دراسة سياسة الاسلحة الاستراتيجية

الأميركية في مؤسسة بروكينغز - كارنجي ، الذين أسهموا

في وضع الدراسات التي احتواها هذا الكتاب

- ي. روس ادير - عضو في مجلس الكونغرس الأمريكي .
- جون ب. اندرسون - عضو في مجلس الكونغرس الأمريكي .
- هوارد ه. بيكر - عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي .
- ا. دواك بارنيت - مؤسسة بروكينغز .
- شارل بولتيه - مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .
- هارولد براون - معهد كاليفورنيا التكنولوجي (وزير دفاع لاحق) .
- جيفري كوهيلان - عضو في مجلس الكونغرس الأمريكي .
- هيدلي دونوفان - من مجلة « تايم » الأمريكية .
- لي دوبريدج - مستشار علمي للرئيس الأمريكي .
- فيليب فارلي - من وكالة نزع السلاح والسيطرة على الاسلحة ، الأمريكية .
- جون س. فوستر - من وزارة الدفاع الأمريكية .
- فيليب جيلين - من صحيفة الواشنطن بوست .
- كرميت كوردون - من مؤسسة بروكينغز .
- مورتون هالبرين - من مؤسسة بروكينغز .
- دانيال انويه - عضو في مجلس الشيوخ الأمريكي .
- جوزف جونسون - من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي .
- جيروم ه. كاهن - من مؤسسة بروكينغز - وهو الذي ظهر اسمه

(١) - الوظائف هي التي كان هؤلاء الامضاء يشغلونها في عام ١٩٦٩ .

كمؤلف الكتاب .

- فرانكلين ليندساي - نائب رئيس مؤسسة أتيك .
- ادموند موسكي - عضو في مجلس الشيوخ الاميركي .
- جيمس بيسون - عضو في مجلس الشيوخ الاميركي .
- هنري اوين - من مؤسسة بروكينغز .
- جيمس بيرسون - عضو في مجلس الشيوخ الاميركي .
- اوتيس ج. بايك - عضو في مجلس الكونغرس الاميركي .
- جورج راث جينز - من معهد ماساشوستس التكنولوجي .
- مانيو ريدجواي - جنرال متقاعد في انجيش الاميركي .
- هربرت سكوفيل - من مؤسسة كارينغي للسلام الدولي .
- جيرارد شميت - من الوكالة الاميركية لنزع السلاح والسيطرة على الاسلحة .
- جون هويلر - جامعة برينستون .
- هربرت ف. يورك - جامعة كاليفورنيا - سان دييغو لاجولا .



الملحق رقم (٢)

الاستراتيجية النووية الاميركية في عهدي

الرئيسين كارتر وريغان وافاقها المستقبلية (١)

١ - الاستراتيجية النووية في عهد الرئيس كارتر :

اذا كانت كل ادارة اميركية قد اخذت باستراتيجية او عقيدة او سياسة معينة تتصل بموقفها من الاستراتيجية النووية في العالم ، وترد بها على الاستراتيجيات والسياسات التي اخذ بها الاتحاد السوفيتي ، واذا كانت هذه السياسات قد تراوحت بين القوة الاستراتيجية والانتقام الكثيف في الخمسينات (١٩٥٣ - ١٩٦٠) ، والدمار المضمون في الستينات (١٩٦١ - ١٩٦٨) ، وما تفرع عنه من عقائد فرعية كالرد المرن والرد المسيطر عليه ، الى المساواة والكفاية ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في السبعينات (١٩٦٩ - ١٩٧٤) ، وما رافقها من التفتيش عن الاستقرار والردع المستقر، فهل ادخلت ادارة كارتر تعديلات معينة على هذه الاستراتيجيات ام اخذت باستراتيجية او عقيدة جديدة ؟

لقد اصبح واضحا في وقت ما بعد قدوم كارتر الى البيت الابيض ان ادارته تبنت عقيدة او استراتيجية ما عرف « بالرد المعاكس الموازن » التي كانت تهدف - كما اكد وزير الدفاع الاميركي انذاك هارولد براون - الى اثبات

(١) - نظرا لان هذا الكتاب يستعرض تطور الاستراتيجية النووية في العالم حتى منتصف السبعينات فقط (١٩٧٥) ، وتقديرا لاهمية تطورها منذ ذلك التاريخ حتى الوقت الحاضر فقد قام مركز الدراسات العسكرية في القوات المسلحة العربية السورية بتكليف العميد الركن نافع ايوب مترجم هذا الكتاب ، بان يضيف هذا الملحق ليكون القراء على اطلاع كامل على هذا التطور . وقد اخذت المعلومات من مراجع اجنبية ستذكر في حينها في الملاحظات التي ستوضع في اسفل الصفحات .
(مركز الدراسات العسكرية)

الردع وتأکید مصداقية ، علما بأنها لم تخرج عن المبادئ النووية الثابتة السابقة . وهي ليست استراتيجية جديدة بل تعتبر توضيحا للاستراتيجية السابقة وتحديدا لاولوياتها وتفسيراً لأغراضها ، ولا تدعي هذه الاستراتيجية احتمال كسب حرب نووية مفترضة ، وليست مؤشرا للاعتقاد بإمكانية الفوز بمثل هذه الحرب كما أنها ليست نرجسيا نحو مبدأ الضربة النووية الأولى . اني لم تنزل امرا غير وارد بالنسبة للإدارة الأميركية ، التي أصبحت تعتقد بشكل لا يتطرق الشك اليه ان الحرب النووية - مهما كان نوعها وحجمها - لا يمكن ان تكون محدودة او لن تبقى على الاقل كذلك ، بل ستتحول الى مواجهة تدميرية شاملة (١) .

وقد شرح وزير الدفاع الاميركي هارولد براون هذه الاستراتيجية في خطاب القاه في ٥ نيسان من عام ١٩٧٩ ، حيث قال : « تتطلب هذه الاستراتيجية ان تكون قادرين على ان تالحق بالخصم حجما من الخسائر يجعله يعدل عن مهاجمة الولايات المتحدة او حلفائها ، حيث يحتاج ذلك الى قدرة اميركية غير معرضة ، تستطيع تدمير الصناعة والسكان في الاتحاد السوفيتي ، وبالتالي فان قدرة الدمار المضمون تشكل اساس الردع النووي ، بالرغم من عدم كفايتها كعقيدة استراتيجية ، لان الردع الفعال يتطلب بدوره قوات ذات حجم ومرونة كافيتين لمهاجمة اهداف عسكرية او غيرها ، مع الاحتفاظ باحتياط كاف من الوسائط ، الامر الذي يعطي المصدقية لهذا الردع » (٢) .

نستعرض فيما يلي بعض الافكار التي سيطرت في عهد الرئيس كارتر ، والتي يمكن اعتبارها كخطوط عريضة للاستراتيجية النووية الاميركية آنذاك : - ثمة من قال انه اذا اعتقد السوفييت ، للحظة ما ، بأن الاميركيين لن يردوا بضربات شاملة ، فقد يلجأ القادة السوفييت الى استخدام جزء من مخزوناتهم النووية في لحظة حسم سياسية تتطلب الاتجاه الى العنف مؤقتا .

(١) - التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية عن العام المالي ١٩٨٢ - المقدم بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٨١ - الصفحة ٢٨ .
(٢) - انظر مجلة الفكر العسكري - العدد ١ - كانون الثاني ١٩٨٠ الصفحة (٩٠) .

كان يسود آنذاك اعتقاد عن وجهة النظر السوفيتية عن السلاح النووي ،
الذي يعتبر احد ادوات الحرب الأساسية ويقدم امتيازات اكبر في
الاعمال القتالية ، حيث يمكن لبضع فئابل نووية من عيار متوسط او اقل
ان تخرج لواء مشاة من المعركة . بينما كان ذلك يحتاج الى (١٨٠) ألف
قذيفة مدفعية تقليدية . وسرعان ما تبدل هذا الاعتقاد الخاطئ ، حيث
اصبحت تصريحات القادة السوفيت - ما عدا استثناءات نادرة - تؤكد
بأن الحرب النووية لا يمكن الا ان تكون حربا شاملة ، وبالتالي فان التصعيد
أمر حتمي لا مفر منه ، مما يدل على ان الفكرة الاميركية عن الحرب
النووية المحدودة لم تكن سوى وهم زائف .

- كان الفارق الرئيسي بين وجهتي النظر الاميركية والسوفيتية يتمثل
بأن التكافؤ الاستراتيجي اعتبر مساواة في اليقين بالخسارة حسب الرأي
الاميركي ومساواة في الأمل ببقاء حسب الرأي السوفيتي .

- التقت الاستراتيجيات الاميركية والسوفيتية في هذه المرحلة في الالتزام
المتبادل بالاتفاق على تحديد الاسلحة الاستراتيجية من حيث المبدأ ،
حيث وقع الطرفان الاميركي والسوفيتي على اتفاقات موسكو عام ١٩٧٢
واتفاقية فلاديفستوك لعام ١٩٧٤ (١) . وثمن نشأت خلافات بما يتعلق
بمعاهدة ١٩٧٩ ، فان احتمال زوال هذه الخلافات والوصول الى اتفاق
دائم عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، وارد اليوم او غدا .

٢ - رد الفعل السوفيتي على استراتيجية « الرد المعاكس الموازن » :

لم تقنع تأكيدات وزير الدفاع الاميركي براون والآخرين في ادارة الرئيس
كارتر ، المشككين في سلامة النوايا الاميركية حيال مستقبل العقيدة الاستراتيجية
التي ستعتمد في اميركا . وكان الاتحاد السوفيتي في مقدمة هؤلاء حيث
اعتبر ان اعتماد الرئيس كارتر لهذه المبادئ رسميا يشكل خطورة كبيرة
وقد جاء في مقالة للمفكر السوفيتي ليف سيمييكو (٢) عن التوجيه الرئاسي

(١) - كنا قد ذكرنا كافة تفاصيل هذه الاتفاقيات في الفقرة الخامسة من الفصل الثالث
من هذا الكتاب .

(٢) - هو احد مديري المعهد السوفيتي للدراسات الاميركية والكندية ونائب رئيس هيئة
نزع السلاح التابعة للجنة السلم السوفيتية .

الأميركي رقم ٥٩ بأنه « ليس مجرد زيادة حسابية في عدد الاهداف السوفيتية المحتملة لقوات النووية الأميركية » بل محاولة واضحة من قبل البنتاغون لتحقيق انتصر في حرب نووية يعرف القادة الأمريكيون - قبل غيرهم - استحالة الانتصار فيها « (١) ويضيف سيميكر في تعليقه على الاستراتيجية الأميركية الجديدة قائلا « ان المراهنة على خوض حرب نووية محدودة - ونقصد بها الحرب الموجهة لضرب قوات الخصم العسكرية ومواقعه الاقتصادية والسياسية الحيوية - بحجة الحد من الخسائر المدنية لدى الجانبين - ستكون عملا خاسرا لاعتمادها اصلا على مبادئ خاطئة » فالحرب النووية لا يمكن ان تكون محدودة ولن يكتب البقاء بعدها لاي من الجانبين . اما الاعتماد على مثل هذه الاستراتيجية فسيطلب من الولايات المتحدة الأميركية ان تكون متمتعة بتفوق استراتيجي مطلق على الاتحاد السوفيتي ، الامر الذي لا يمكن تحقيقه طالما ان هذا الاخير لن يسمح بذلك . وما لم يتحقق امتلاك الولايات المتحدة لقدرات نووية متفوقة على نظيرتها السوفيتية ، فان الحديث عن امكانية خوض حرب نووية محدودة وتجنب انزها التدميرية الشاملة يظل مفتقرا الى اية اسس عملية حقيقية (٢) .

اما انبروفسور هـ. تروفيمنكو (٣) ، فقد كان اكثر وضوحا من زميله ، حيث وصف العلاقة بين التوجهات الأميركية ، حسبما عبر عنها التوجيه الرئاسي - ٥٩ وعقيدة الدمار المضمون المتبادل ، بأنها تخل عن مبدأ « الردع المتبادل » وعن عقيدة « الدمار المضمون المتبادل » نفسها واستبدالهما بما يدعو الى تحقيق التفوق من اجل ردع الخصم من جانب واحد (٤) . وقد اعتمد هذا الفكر السوفيتي في ذلك على اراء بعض المسؤولين السياسيين

(١) - ليف سيميكر في « التوجيه ٥٩ : هل هو تطور ام فقره كمية ؟ » مجلة « الازمنة الحديثة » السوفيتية العدد (٣٨) موسكو - ايلول ١٩٨٠ .

(٢) - نفس المصدر السابق .

(٣) - زميل ليف سيميكر في المعهد السوفيتي للدراسات الاميركية والكندية .

(٤) - هنري تروفيمنكو في : « القرة - المضادة : وهم من علاج عام » في مجلة « الامن الدولي » العدد ٥ ربيع عام ١٩٨١ .

والعسكريين الأميركيين في ضرورة استبعاد نظرية أو عقيدة « الدمار المضمون المتبادل » ، تذكر منهم مثلا الجنرال « الكسندر هيغ » ، وزير الخارجية الأميركية الحالي ، والجنرال « ادوارد روني » احد كبار المفارضين في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والذي كان من اشد معارضي معاهدة سالت - ٢ .

لقد قال هيغ في شهادته امام الكونغرس حول التصديق على معاهدة سالت - ٢ ان « شعور القلق يساورني ازاء استمرار تعلق الولايات المتحدة الاميركية بتلك النظرية التي نطق عليها اسم الدمار المضمون المتبادل » (١) ، بينما ذهب روني الى حد اعتبار هذه النظرية « دليل ضعف ومبدأ غير اخلاقي من الاساس » (٢) ومع ذلك فان تروفيمنكو يعترف بما يسميه بالصعوبات ، التي تواجه كل من يحاول تحديد المبادئ الاستراتيجية النووية للسياسة الاميركية ، حيث تعرب هذه السياسة تارة عن تسكها بمبدأ الردع وافتناءها باستحالة كسب الحرب النووية ، وتنادي في تارة اخرى بالتركيز على عمليات ضرب القوة النووية المعادية ، الامر الذي يكشف عن تفكير القادة الأميركيين بإمكانية توجيه ضربة نووية اولى « مضادة للقوة » وتحقيق النصر بواسطتها . ثم يستنتج هذا الباحث السوفييتي بان الاستراتيجية الأميركية كانت دائما تطمح الى تحقيق التفوق على الاتحاد السوفييتي ، وليس التعادل كما يدعو نصها المعلن (٣) .

وقد وصل الاهتمام بمسألة التوجيه الرئاسي رقم ٥٩ ، وما يمكن ان يعثله من تحول في الاستراتيجية النووية الاميركية ، حدا دفع بالرئيس السوفييتي ليونيد بريجنيف الى ان يعلق عليه بقوله : « ان المشكلة في الاستراتيجية الاميركية - كما يعبر عنها القرار الرئاسي الاخير - تكمن في ان هذه الاستراتيجية لا يمكن ان تعني سوى نتيجة منطقية واحدة ، وهي

(١) - نفس المرجع السابق .

(٢) - نفس المرجع السابق .

(٣) - نفس المرجع السابق .

ان تجعل الحرب النووية فكرة مقبولة وقابلة للتحقيق ، وهو امر يشكل
بعد ذاته ، تحولا لا يمكن التقليل من اهميته وخطورته (١) »

٢ - الاستراتيجية النووية الاميركية في عهد الرئيس ريغان :

هل تعبر هذه الاستراتيجية عن التحول الى خوض الحرب النووية عوضا
عن ردعها ؟

لقد جاءت التفسيرات السوفييتية للتوجيه الرئاسي - ٥٩ لتثبت صحة
المحاذير التي حاولت ادارة كارتر الابتعاد عنها ، بينما تبنتها ادارة ريغان
واعلنتها بصراحة ، متخلية عن نظرية « الدمار المضمون » بصورة فعلية .
ومؤندة على المخاوف السوفييتية ومعدلة او منعية البرامج والخطط الدفاعية
والتسلحية التي كان الرئيس كارتر قد ساهم باعدادها مع حكومته .

صدرت توصيات ادارة ريغان الدفاعية في مطلع شهر آب من عام ١٩٨١
شكل توجيه رئاسي ايضا بعد ان استغرق اعدادها ثمانية اشهر . واصبحت
هذه التوصيات تعرف فيما بعد باسم « استراتيجية ريغان العسكرية » . وهي
تعود اصلا الى دراسة دفاعية شاملة كان قد قدمها في صيف عام ١٩٨٠ عدد
من اعضاء هيئة ريغان الاستشارية للشؤون العسكرية والخارجية اثناء حملة
الانتخابات الرئاسية التي جاءت بريغان الى قمة السلطة . وقد كان من
ابرز المساهمين في هذه الدراسة كل من فريد ايكلي الذي يشغل حائيا منصب
وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسة العامة ، و (يوجين دوستو) ، الذي
عين مؤخرا رئيسا « للوكالة الحكومية للحد من انتسلح ونزع الاسلحة » وجون
ليمان ، وزير البحرية الحالي ، وريتشارد بيبس ، عضو مجلس الامن القومي
و (ويليام فن كليف) ، الذي شغل منصب رئيس الفريق الدفاعي الانتقالي
بعد فوز ريغان بانتخابات الرئاسة ، وكولين غراي ، احد مستشاري الرئيس
وعضو لجنة الخطر الراهن اليمينية المتطرفة ، التي يتزعمها بول نيتزه المشهور
بندواته المتكررة لتحقيق التفوق - وليس التعادل فقط - على الاتحاد

(١) - صحيفة البرافدا الصادرة بتاريخ ٢٠ اب ١٩٨٠ .

نسوفييتي ، حيث يتميز جميع هؤلاء بمعارضتهم المبدئية لنظرية الدمار
المضمون المتبادل وياقتناعهم العميق بإمكانية خوض الحرب النووية وضرورة
التخطيط لكسبها واحراز النصر النهائي على الخصم .

وبالرغم من عدم اقتصر هذه التوصيات على مسائل الاستراتيجية
النووية فإن تركيزها على هذه المسائل ومبادئ واحتمالات الحرب النووية
واشكالها المفترضة ، كان جليا وواضحا بما فيه الكفاية .

واذا كانت هذه التوصيات لا تدعو صراحة الى التحول عن الاستراتيجية
النووية الاميركية السابقة ، فانها تعتبر بحد ذاتها ، استراتيجية جديدة وسوف
تصطدم كسابقتها بتقاشات واعتراضات حادة .

ترى هذه الاستراتيجية الاميركية الجديدة - التي عمدتها الرئيس ريفان الى
البنثاغون والقوات المسلحة - ان القرارات المتعلقة بالبرامج العسكرية يجب ان
تكون مستقاة عن السيطرة على السلاح ، وان الافضلية يجب ان تعطى لوضع
وتنفيذ البرامج الدفاعية بهدف تقويم الخلل في ميزان التسليح ، وتؤكد ايضا
ان اتفاقيات السيطرة على السلاح الناجحة تسهم الى حد كبير في تخفيف
الجهد الدفاعي ، ولكنه لا يجوز الاعتماد عليها من اجل « اية حاجات أمنية
جوهرية » .

فما هو مضمون هذه الاستراتيجية ؟

تتضمن هذه الاستراتيجية النقاط الهامة التالية (١) :

أ - اقامة ارتباط بين مختلف مناطق العالم ، بحيث يصبح واضحا للاتحاد
السوفييتي بأن اثارته لاي فعل في اي مكان (منطقة مسرح) ستؤدي
بالضرورة الى اثاره رد فعل (حرب) في منطقة او مسرح آخر . ويشمل
هذا الارتباط الدول الواقعة على حدود حلف الاطلسي والبعيدة عن
هذه الحدود على حد سواء .

(١) - انظر مجلة « Aviation Week And Space Technology » العدد

لصادر بتاريخ ٢ اب ١٩٨١ .

ب - توجيه الانتباه الى التهديدات الإقليمية ، وخاصة المؤثرة على المناطق
الحساسة في العالم ، كالبحر الكاريبي وأميركا الجنوبية وسواحل البحر
الأبيض المتوسط ، ومحاولة إزالة أسباب التوتر وتحقيق الاستقرار
في الأماكن التي لا يمكن للقوات الأميركية أن تتدخل فيها مباشرة ، أو التي
لا يمكن أن يؤدي تدخلها فيها إلى حرب شاملة .

ج - تخطيط وتنفيذ برامج دفاع مدني لتخفيف عوامل التضرر التي قد يستفنتها
الخصم خلال الأزمات وتأمين استمرارية العمل الحكومي ، والأقلال
ما أمكن من الخسائر البشرية في حالة الحرب ، وتحقيق التوافق بين
هذه الاستراتيجية وسياسة الدفاع الوطني .

د - ضمان تحقيق السيطرة على طرق المواصلات العالمية الحساسة والتأكيد
على دور البحرية الأميركية في العمليات الهجومية وتخصيص القوى
اللازمة لمناطق حلف الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وغرب المحيط
الهادي والمحيط الهندي وجنوب غرب آسيا ، بغية التعامل مع العدوان
السوفييتي .

هـ - تأمين حرية وصول الولايات المتحدة الأميركية إلى منابع الثروات المعدنية
والمواد الأولية التي تعتبر حيوية للمصالح القومية الأميركية ،
 واستخدام القوة العسكرية لهذا الغرض عند الضرورة .

و - إقامة منشآت جديدة لإنتاج ما يلزم من المواد النووية الاستراتيجية
المستخدمة في الرؤوس الحربية ، أو تطوير المنشآت الحالية ، أو الاثنين
معاً .

ز - التأكيد على نقل التكنولوجيا إلى الحلفاء الغربيين سواء بتبادل المعلومات
التقنية ، أو بواسطة برامج التطوير المشتركة ، على أن تراعى الإدارة
الأميركية عدم تسرب هذه التكنولوجيا إلى الأعداء .

ح - دعم أجهزة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات ، لتصبح
على نفس المستوى الذي تعمل به الأنظمة النووية الاستراتيجية ، بحيث

يتم ضمان جاهزية وتحديث وقُدرة نَحْمَلْ وامكانية عمل هذه الاجهزة
الحساسة . ويتضمن ذلك الابحاث الهادفة الى تطوير القوات الاستراتيجية
 واجهزة قيادتها والسيطرة عليها معا .

عملت « استراتيجية ريفن العسكرية » على ايجاد علاقة متوازنة ،
بين التحديث والجاهزية والدعم عبر توجيهاتها الى رؤساء الخدمات حول
وضع خطط لعشر سنوات قادمة . يَؤْخَذُ فيها بعين الاعتبار تحديث القوات
للعمل في مناطق التهديد ورد الفعل السريع ورفع نوعية الانظمة لتتلاقى مع
التكنولوجيا الميدانية المتقدمة ، وجعلها موضع اعتمادية موثوقة لحلفاء اميركا .

وكان ثمة عامل آخر هم في هذه الاستراتيجية حيث تمثل بالوقوف في
وجه الاستراتيجية السوفييتية ومهاجمة نقاط الضعف فيها وعدم محاولة
الدخول في سياق معها يعتمد على الاخذ بالثأر . ولتحقيق ذلك ، فقد رأت
وزارة الدفاع الاميركية ان تحدد نقاط الضعف لدى الخصم وتصنفها وتطور
استراتيجيتها وقواتها لاستغلال هذه النقاط . ولكي تكون جاهرة نجعل
المعتدي يدفع ثمنا باهظا على حساب قوته العسكرية وسيطرته السياسية
ضمن بلده وقاعدته الصناعية وعلاقته مع حلفائه .

اعتمدت هذه الاستراتيجية على عدد من الافتراضات ، وبشكل خاص
على ثلاث منها ، استخدمت لتبرير الميزانيات العسكرية حتى عام ١٩٨٧
وهي :

أ - لن تكون الحرب مع الاتحاد السوفييتي محدودة في منطقة واحدة ، ولكنها
ستكون غالبا حربا عالمية تحتاج الى نشر القوات الاميركية بوقت واحد
في عدة مسارح حربية .

ب - يحتمل ان تكون الحرب مع الاتحاد السوفييتي طويلة الامد ، بالرغم من
تعزيز مراحلها الاولى في اوروبا بطابع عنيف يترك تأثيرا حاسما على نتائجها
النهائية .

ج - ستدعم الصراعات المسلحة التي تشترك فيها القوات البرية الاميركية ،
باعلان الكونغرس للتعبئة الوطنية الشاملة في البلاد .

يحتاج كل افتراض ذكر اعلاه الى تخصيص ميزانية خاصة سواء لنشر القوات الاميركية او لعملها الطويل نسبيا او لتعبئتها . وعموما فان الرئيس الاميركي ريفان اعتمد في وضع اهداف استراتيجيته العسكرية على القوات النووية الاستراتيجية الهجومية التي يجب ان تكون مساوية - على الاقل - للقوات المماثلة في الاتحاد السوفيتي . وبالإضافة الى ذلك ، فان القوات المسلحة الاميركية واجهزة قيادتها والسيطرة عليها ، يجب ان تكون قادرة - في حالة نشوب الحرب - على تحمل الضربة الاولى السوفيتية ثم القيام برد مسيطر عليه من قبل السلطة القيادية الوطنية ، حيث يتمثل هذا الرد غالبا باختراق الدفاعات المعادية وتدمير عدد كبير من اهداف العدو بطريقة يضمن معها انجاز الاهداف الاميركية .

تدعو هذه الاستراتيجية الجديدة ايضا الى تحقيق تفوق بحري اميركي وتفرق تكنولوجي ، وكذلك الى عنصر بري قادر على البقاء من عناصر الثالوث الاستراتيجي المتمثل بالصواريخ العابرة للقارات ، والصواريخ التي تطلق من الغواصات ، والقاذفات ، اي انها تؤكد على ضرورة الابقاء على هذا العنصر البري خلافا للاجتهادات السابقة التي دعت الى الغائه .

يفهم من التفوق البحري ان يتم تحديث الصواريخ التي تطلق من الغواصات ، بحيث تصبح قادرة على اصابة وتدمير الاهداف الصعبة في الاتحاد السوفيتي ، كصوامع الصواريخ العابرة للقارات مثلا ، على ان ينتهي العمل بها في اواخر اعوام الثمانينات .

نراعي هذه الاستراتيجية الاستفادة من أنظمة الأقمار الصناعية ذات المهام المتعددة ، والعمل على جعلها اهدافا صعبة قادرة على تحمل الهجمات المضادة التي تستخدم فيها الأقمار الصناعية السوفيتية . وتدعو ايضا الى تنفيذ برنامج خاص للمراقبة الفضائية والارضية مع ما يتطلب ذلك من تجهيزات خاصة على ان يتم اطلاق المحطة الحاملة لهذه التجهيزات الى الفضاء في عام ١٩٨٧ .

تدعو هذه الاستراتيجية ايضا الى تنفيذ النقاط التالية :

١ - تحديث عنصر القاذفات في الثالوث الاستراتيجي .

ب . تطوير إمكانيات الحرب الفضائية بإقامة نظام مضاد للأقمار الصناعية
للسد الثغرة التي تنشأ عن نجوء الاتحاد السوفييتي لإنهاء العمل بمعاهدة
تحديد الأنظمة المضادة للصواريخ الباليستكية ، وانتقائه إلى نشر نظم
مضاد للصواريخ على نطاق واسع .

ج . تخطيط تطوير القوات بحيث لا يحدث خلل في الميزان الاستراتيجي
إذا ما استطاع السوفييت تحقيق قفزات تكنولوجية غير متوقعة ونشروا
بالتالي عددا كبيرا جدا من الصواريخ العابرة للقارات . وقد روعي وضع
خطة لبرامج أبحاث وتطوير يمكن بواسطتها القيام برد فعال على محاولات
السوفييت الهدفة إلى الإخلال بهذا الميزان . تشمل هذه البرامج تطوير
الأسلحة ذات الطاقة الموجية كالجيزة الليزر والأشعاعات الجزيئية
(نسبة إلى جزيئية Particle وهي إحدى مكونات الذرة) التي
تستطيع تدمير الصواريخ الباليستكية (١) .

د . إنشاء قوات نووية برية وبحرية لتكون صلة الوصل بين القوات التقليدية
والقوات الاستراتيجية حيث يراعى ادخال مسرح القوات النووية ضمن
الاستراتيجية الأميركية . وبالتالي يمكن استخدام هذه القوات النووية
في الرد على الاعتداء السوفييتي التقليدي على ضوء رجحان كفة حلف
وارسو بالإساحة التقليدية ، وفي دعم حلف الناتو ، ونصعيد الأعمال
القتالية في مناطق المحيط الهادي وجنوب غربي آسيا ، الأمر الذي يجعل
السوفييت يفكرون طويلا قبل أشغال نيران الحروب في هذه الأماكن .

هـ . إعطاء الإفضلية القصوى لتنفيذ نشر صواريخ « بير شينغ - ٢ » من
صنع مارتن مارييتا وصواريخ « كروز » من صنع جنرال ديناميكس مع
القوات الأميركية العاملة في دول حلف الناتو ، اعتبارا من عام ١٩٨٣ -
. واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتحقيق هذا النشر قبل كانون
الأول ١٩٨٢ .

(١) - تستطيع هذه الأجهزة تدمير الصواريخ المعادية والصديقة على حد سواء وبالتالي
يستن تدمير الصواريخ الأميركية بعد انطلاقها إذا اضطرت القيادة الأميركية لتبديل قرارها .

ز - التغلب على تآرجح انتاج التكميات اللازمة من مادة البلوتونيوم المستخدمة في الرؤوس النووية ، وجعل هذا الانتاج ثابتا وكافيا ، بالإضافة الى تأمين الوقاية اللازمة والمضمونة له ، وعدم التباطؤ في اجراء التجارب الضرورية على التصميم الجديدة بلسلحة النووية . وقد تم تكثيف رئاسة الاركان العامة بالاشراف على تنفيذ هذه الاجراءات بحيث تتسق وتنظم اعمال الخدمات المسؤولة عن تنفيذ البرامج النووية المقترحة .

ز - واخيرا فقد راعت هذه الاستراتيجية ان تعمل ثلاث فرق مع كافة وسائل الدعم وبعض الاولوية المستقلة مع قوة التدخل السريع ، وأن تتميز القوات المسلحة التقليدية الاميركية بالمرونة اللازمة للعمل المشترك والمنسق ، سواء في المنطقة اركزية لحلف الناتو او في اية مناطق اخرى في العالم .

يبدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية عمليا اعتبارا من العام المالي ١٩٨٣ الذي يبدأ في الاول من تشرين الاول عام ١٩٨٢ . ونورد فيما يلي الفترة الخاصة بالشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا من هذه الاستراتيجية نظرا لاهميتها وكونها ذات مساس مباشر بنا (١) :

« توسيع عملية السلام الإسرائيلية - العربية ، التي تهدف الى اقامة حل عربي - اسرائيلي دائم ، واقامة وجود اميركي اقليمي مشترك ، والمحافظة عليه كمؤشر لارادة اميركا في الدفاع عن مصالحها في هذه المنطقة ، والوقوف في وجه الخطوات السوفياتية الهادفة لكسب مواقع قوة ونفوذ في المنطقة ، واقامة علاقات دفاعية متطورة مع البلدان الرئيسية التي تشكل مفاتيح المنطقة كالمملكة العربية السعودية واسرائيل ومصر والاردن والباكستان وتركيا .

٤ - تحليل الاستراتيجية الاميركية الجديدة ١

ماذا نفهم من هذه الاستراتيجية الاميركية الجديدة اولا ؟ وكيف تخطط الادارة الاميركية الحالية لتنفيذ مضامينها ثانيا ؟

(١) - انظر مجلة « اسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء » عدد ٢ اب ١٩٨١ - الصفحة (٤٧) .

لا بد للإجابة على السؤال الأول من استعراض النقاط التالية :

أ - تراجعت الولايات المتحدة عن الاستراتيجية السابقة التي كانت تعتبر خوض الحرب النووية انتحارا لكلا الطرفين ، وانتقلت الإدارة الأميركية الحالية إلى التحضير لخوض الحرب النووية .

ب - انتقلت الإدارة الأميركية بموجب هذه الاستراتيجية من فكرة الحرب النووية الخاطفة إلى إمكانية خوض حرب نووية طويلة الأمد ، وربما على غرار ما حدث في الحروب العالمية السابقة ، وهي بذلك تفكر بتحقيق النصر في هذه الحرب .

ج - يعتبر الانتقال إلى تخطيط وتنفيذ دفاع مدني قادر على تحمل ضربات النووية ، مؤشرا للتخلي على نظرية « الدمار المضمون المتبادل » التي تصبح عديمة الفعالية في هذه الحالة .

د - ان التركيز على اجهزة القيادة والسيطرة والاستطلاع ينبع من ضرورتها في اية حرب نووية مقبلة ، حيث تهمس الحاجة اليها في قيادة القوات الاستراتيجية ، كما ان اقامة أنظمة مضادة للأقمار الصناعية والصواريخ الباليستكية العابرة للقارات ، بأنواعها المختلفة ، يعتبر مؤشرا للتحضير لخوض حرب نووية .

هـ - ان رفع مستوى القوات النووية الاستراتيجية الأميركية لتصبح معادلة على الأقل (ومتفوقة عمليا) لنظيرتها السوفييتية ، يعتبر مؤشرا واضحا لتجاوز الاستراتيجية الأميركية السابقة التي دعت إلى التوازن أو الكفاية والتزمت « بالتعادل الاساسي » و « باستقرار الازمات » ، الامر الذي لا يمكن تفسيره الا على ضوء تصريح وزير الدفاع الاميركي غاسبر واينبرغر الذي جاء فيه ان الهدف النهائي للولايات المتحدة الأميركية يجب ان يكون « استعادة التفوق النووي الاستراتيجي على الاتحاد السوفييتي خلال التسعينات » (١) .

(١) - انظر صحيفة التايمز اللندنية الصادرة بتاريخ ١٥ اب ١٩٨١ .

١ - ماذا يمكن ان يعني وضع المهام للقوات النووية الاميركية في حال اندلاع حرب نووية (١) ؟ وماذا عن ضرورة تمكثها من تحمل الضربة الاستباقية السوفيتية والرد عليها واختراق الدفوعات السوفيتية وتحقيق الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الاميركية ؟ .

٢ - الربط بين الحرب النووية العالمية الشاملة والمصالح الاميركية في العالم ، وبالتالي الرد على اي فعل سوفيتي يهدد هذه المصالح في اية منطقة من العالم ، وعلى اي عمل آخر يمس حرية الوصول الاميركية الى منابع الثروات المعدنية والمواد الاولية اينما وجدت .

وعموما فقد نشأت خلال الاعوام العشرة الاخيرة مدرسة اميركية من المتطرفين الداعين الى اتخاذ مواقف متشددة حيال الاتحاد السوفيتي . وكأنهم يودون العودة الى استراتيجية « الرد الشامل » او « الانتقام الكثيف » التي كانت سائدة في اعوام الخمسينات . ودعا اصحاب هذه المدرسة التي يمكن تسميتها بمدرسة الاقصويين المتطرفين ، الى استراتيجية « قتالية » « لا ردعية » . وما ان وصل هؤلاء الى مراكز اتخاذ القرارات السياسية حتى تحولت دعواتهم من دراسات ووجهات نظر اكااديمية الطابع الى توجيهات وتوصيات استراتيجية ودفاعية للولايات المتحدة الاميركية . ولعل في الاجابة على السؤال الثاني المذكور انفا ما يؤكد ترجمة هذه الاستراتيجية الى واقع ملموس . فلنستعرض فيما يلي برامج التسليح التي اعتمدها ادارة ريفان لتحقيق توصياتها خلال الاعوام المقبلة .

تركز الادارة الاميركية حاليا على تحديث قواتها الاستراتيجية النووية في عناصرها الثلاثة الرئيسية التي تشكل الثالوث الاستراتيجي المشهور (اي القاذفات ، والصواريخ العابرة للقارات ، والصواريخ التي تطلق من البحر) . وقبل الدخول في التفاصيل لا بد ان تؤكد على الاتجاهات الاساسية في هذا التحديث ، حيث نلاحظ ان هذه الادارة طلبت صنع مائة قاذفة حديثة من

(١) - انظر مجلة « اسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء » عدد ٢ اب ١٩٨١ .

نوع (ب - ١) - زيادة سرعة الحركة : زيادة القاذفات الحاملة ، جعل القاذف ب - ٥٢ - ج قدرة على حمل وإطلاق ٢٠ صاروخا ، بمعدل (٦ - صواريخ في كل جناح و (٨) صواريخ في مقر القاذف) قبل الانتقال نهائيا إلى القاذفة المتقدمة تكنولوجيا المعروفة ب (ستينث - ١) في بداية التسعينات (١) .

ومن ناحية ثانية تجري أبحاث مكثفة حاليًا لتحديث الصواريخ الحالية بحيث تستطيع البقاء بعد ضربة استباقية ينفذها الاتحاد السوفيتي مستخدما فيها أسلحته النووية .

وعموما فإن الأبحاث العلمية تشمل ما يلي :

أ - جعل الصواريخ غير معرضة للضربات الأولى المعادية باستخدام الحركة والخداع ، حيث يحتمل نشر الصواريخ من نوع (م . أكس) المعدنة حسب هذا الاتجاه بجاهزية عملياتية كاملة مع حلول عام ١٩٨٩ .

ب - التحرك خلال الأعوام الثلاثة أو الأربعة القادمة باتجاه تطوير الصواريخ الصواريخ البحرية ترابذنت - ٢ (D-5) التي تطلق من الغواصات جعلها ذات دقة قريبة من الصواريخ م ك ١٢ - ١٣ ، وزيادة الرؤوس النووية التي يحملها كل صاروخ منها لتصبح عشرة من النوع (م ك - ١٢ - ١٣) .

ج - استئناف تطوير القاذفات الاستراتيجية من نوع (ب - ١) معدنة بحيث يزداد مداها وحمولتها وينقص المقطع العاكس للأشعة الرادارية ، وتصبح بالتالي قادرة على اختراق الدفاعات السوفيتية . ويتنفس الوقت يجري العمل في تطوير طائرات ستينث (المتسلل) الجوية السوفيتية أيضا اعتبارا من مطلع التسعينات .

د - استثمار صواريخ كروز بنشرها في الطائرات وعلى سفن السطح الحربية

(١) - سوف تكون هذه الطائرة غير قابلة للكشف من قبل الرادارات المعادية بسبب امتلاكها معدنها للأشعة الرادارية من ناحية ، ولعدم وجود مقاطع ذات سطوح مستوية عكس ما تنعكس عليها هذه الأشعة ، من ناحية ثانية .

والغواصات وقواعد الاطلاق المتحركة ، بعد ادخال تحسينات كبيرة على الجيل الاول من هذه الصواريخ ، باستخدام تكنولوجيا طائفة التسلسل متيسلت وتقنية التوجيه الدقيق .

هـ - تطوير اقمار صناعية يمكن وضعها في صوامع على الارض واطلاقها الى الفضاء عند الضرورة . وسوف تحل هذه الاقمار مكان الاقمار التي يدمرها الاتحاد السوفييتي بواسطة اجهزته المضادة للاقمار ذات الشحنات التقليدية التي يتم حاليا اجراء تجارب عليها او بواسطة اجهزة الطاقة الموجهة (الليزر واشعة الجزيئات) .

و - تطوير سفن فضائية مجهزة بوسائط مضادة لاشعة الليزر وقادرة على المناورة ضد اسلحة الاقمار الصناعية او تستخدم اجهزة ذات حماية ذاتية ، وقد بدأ انتاج هذه السفن الفضائية فعلا .

ز - نشر نظام دفاعي مضاد للصواريخ الباليستكية متعدد الارتفاعات حول مواقع الصواريخ اعتبارا من منتصف الثمانينات ، حيث يراعى عمل الطائرات المعترضة في هذا النظام ، بالإضافة الى الصواريخ المضادة ذات الرؤوس غير النووية في الفضاء .

ح - اجراء الطيران الاختباري خلال اقل من ثلاث سنوات على الامكانيات العملية للصواريخ المضادة للاقمار الصناعية المزودة بهوى تدمير آلية غير نووية تتحسس بالاشعة تحت الحمراء . وسوف تطلق هذه الصواريخ من الطائرات ف - ١٥ او من قواعد فضائية تدور حول الارض ، علما ان اطلاقها من الطائرات المذكورة يتميز بعدم امكانية كشفه من قبل الاقمار الصناعية .

ط - تطوير اتصال لاسلكي بالموجات القصيرة جدا بين الاقمار الصناعية بحيث يمكن تجنب التشويش السوفييتي ، على ان هذا الاتصال يستخدم حاليا على نطاق ضيق في المركبات الفضائية وسوف يعمم على كافة المركبات ريثما يتم تطوير وضع الجيل الجديد من اجهزة الاتصال العاملة بواسطة الليزر والتي ستحل مستقبلا مكان اجهزة الموجات القصيرة .

ي - الاعتماد على أنظمة اتصال وسيطرة وقيادة متعددة ومقساة (موجودة في مواضع محصنة وتحت الأرض) ، واستخدام اقمار صناعية للاتصالات تعمل بالترددات العالية جدا وانخفضة جدا ومحطات استقبال ذات طاقة كبيرة وترددات منخفضة جدا وتأمين أنظمة مطورة لمعالجة الاتصالات الصوتية لتحاشي الاعتماد على الاتصالات التي تحتاج الى خطوط نظر ، علما بأن كل هذه الاجهزة تتميز بكونها مضادة للتشويش ويمكن ان تستخدم بنجاح في الاجراء الواقعة تحت تأثير الانفجارات النووية .

ك - اكمال جهاز الليزر العامل بالطاقة الكيميائية العالية البالغة (٥) ميغا واط والذي يبلغ قطره (٤) امتار واختباره في الفضاء في نهاية الثمانينات وكذلك نشر الجيل الاول من محطات الليزر الميدانية في الفضاء في نهاية الثمانينات ايضا لاستخدامها ضد الاقمار الصناعية والصواريخ المعادية على ان يتم نشر الجيل الثاني منها في النصف الاول من التسعينات لاستخدامها ضد الصواريخ المعادية ذات الحجم الكبير .

يبدو ان الاهتمام الاميركي موجه بالدرجة الاولى الى القوات النووية الاستراتيجية ، والحفاظ على التفوق بأي ثمن ، حيث عبر رئيس اركان القوات الجوية الاميركية عن ذلك بقوله : « يجب الا يشعر الاتحاد السوفيتي للحظة واحدة ، بأن وضعه الاستراتيجي افضل من وضعنا » (١) . لذلك فسرعان ما فكرت قيادة القوات الجوية بتجهيز طائراتها من نوع البوينغ (EC - 135) بنظام مراقبة محمول جوا من نوع (PHASE - 3) يستطيع ان يبدل مسار بعض الصواريخ لتوجه الى اهداف اخرى ، على ان تكون النماذج الاولى لهذا النظام جاهزة في عام ١٩٨٤ .

اما بشأن جعل الصواريخ الباليستكية الاميركية العابرة للقارات قادرة على البقاء وصعبة التعرض ، فيبدو ان الامر وجد حلا في نشر الصواريخ MX اعتبارا من عام ١٩٨٦ في القسم الجنوبي الغربي من الولايات المتحدة الاميركية ، بالرغم من ان طريقة هذا النشر لا تزال موضع اخذ ورد ، وحيث يبدو ان

(١) - انظر مجلة « اسبوع الطيران وتكنولوجيا الفضاء » عدد ٩ اذار ١٩٨١ .

الامكانية الوحيدة لجعل هذه الصواريخ صعبة التعرض تكمن في جعلها متحركة بالرغم من احتجاج السكان الاميركيين القاطنين في المناطق التي ستتحرك فيها هذه الصواريخ . وقد وجد البنتاغون حلا لهذه المشكلة يتمثل بتوضع صواريخ (MX) في الوديان الكبيرة ، على ان يتم تنقلها دوريا بين الملاجئ المعدة لها ، بحيث تتأمن عملية الخداع عن اماكن وجودها الحقيقية . يحتمل الانتهاء من نشر الصواريخ (MX) في عام ١٩٨٩ ، الامر الذي يعتبر نقطة ضعف قد يستغلها السوفييت . واذ تساءل بعض المراقبين عن امكانية تحقيق هذا النشر قبل عام ١٩٨٩ ، جاءهم الجواب سلبا لاسباب تقنية بالدرجة الاولى .

والواقع ان المشكلة هي ابعاد من التهديد او الاستغلال السوفييتي ، وترتبط بكثرة المنظرين والاستراتيجيين الاميركيين الذين يجدون كل يوم حلا جديدا لها ، بحيث اصبحت كثرة الحلول المقدمة او المقترحة مشكلة اخرى تحتاج الى حل . فمن قائل باستبدال الصواريخ (MX) بصواريخ المينوتيمان الحالية بعد جعلها متحركة ، الى آخر يرى وضعها في محطات فضائية تدور حول الارض ، الى ثالث يفضل نشرها على سطح سفن عائمة متجولة في البحار ، او في غواصات عادية غير نووية تعمل خارج الطبقات الصخرية القارية . واخيرا يطعن لهم مسؤول من البنتاغون ليقول : « ان كل هذه الاقتراحات والحلول جاءت مخيبة للامال بعد دراستها بعمق حيث تبين اما انها اقل فعالية او اكثر تكلفة من غيرها » (١) .

يبدو ان نية الادارة الاميركية الحالية تتجه نحو اقامة نظام دفاع جوي مضاد للصواريخ ومتحرك تستخدم فيه صواريخ مضادة نووية على ارتفاعات منخفضة ، يستفاد منها بالتوافق مع نظام الصواريخ المتحركة بين الملاجئ في الوديان ، لخفض رغبة الاتحاد السوفييتي في توجيه ضربة اولى لانه سيضطر لاطلاق صاروخين على الاقل ضد كل ملجأ . ومع ذلك لم يتقرر هذا الحل بعد ، لان المسؤولين راوا الانتظار عامين او ثلاثة اعوام حتى يمكن معرفة ما سيفعله السوفييت خلال ذلك باسلحتهم النووية الاستراتيجية . وبلاضافة الى ذلك

(١) - مجلة « Aviation Week & Space Technology » عدد ٩ اذار ١٩٨١ .

فقد اعتبر هؤلاء المسؤولون ان شبكة دفاعهم الجوي الصاروخي النووي لن يكون خيارا صحيحا اذا بقي عدد الرؤوس النووية السوفيتية دون العشرة الاف (١) .

وماذا بعد ؟

سيظل القلق مسيطرًا على مخططي البنتاغون حتى منتصف الثمانينات ، عندما يصبح الجيل الجديد من الاسلحة الاستراتيجية الاميركية جاهزا لان يفعل شيئا . ومع ذلك فان الثالث الاستراتيجي - بالرغم من نقطة الضعف في احد عناصره ، اي بالصواريخ الباليستكية العابرة للقارات التي تطلق من البر - سيظل ايضا مصدر قلق لمخططي الحرب الاستراتيجية السوفيتية . وان زيادة دقة الاصابة والعدد لهذه الصواريخ التي تطلق من البر لا تؤثر على عنصري الثالث الباقيين ، لان الضربة الاولى المعادية لن تبقى على شيء منها ، غالبا . وقد تتحقق الكارثة الكبرى للامة الاميركية اذا استطاع السوفييت توجيه ضربة اولى يتزامن فيها اطلاق صواريخهم العابرة للقارات ضد الصواريخ الاميركية الموجودة على البر الاميركي (مهما كان وضعها الوقائي - فوق او تحت الارض) مع اطلاق صواريخهم من القواصات السوفيتية ضد القاذفات والصواريخ الاميركية المجهزة من نوع كروز ، وبالتالي فلا يبقى سوى عنصر واحد من الثالث الاميركي ، اي الصواريخ الباليستكية التي تطلق من البحر . والى ان تمتلك القوى الجوية الاميركية الطائرة المتسلطة « ستيلث » في اوائل التسعينات او على الاقل الطائرة (ب - ١) في عام ١٩٨٧ ، فان اختراق الدفاع السوفيتي يظل عملا يندرج في آفاق الحلم (٢) .

(١) - نفس المرجع السابق - الصفحة ٢٧ .

(٢) - تستطيع الرادارات السوفيتية كشف الطائرات والصواريخ المجهزة الحالية ، وتستطيع وسائل الدفاع الجوي السوفيتي توجيه صواريخها ضد هذه الطائرات والصواريخ ، ولكنها لن تكون قادرة على ذلك بالنسبة للطائرات والصواريخ التي تطور حاليا ، حيث يمكن كشفها بالرادار ولا يمكن توجيه الصواريخ المضادة ضدها لعدم تمكن رادار هذه الاخيرة من التعامل معها بسبب انقاص مقطع الصدى الراداري باستخدام مواد معينة واعادة تصميم انف المحرك وحماية شفرات المروحة .

واخيرا فانه يتم تطوير دقة صواريخ ترايدنت - ٢ التي تطلق من
القواصات عبر تحسين وضع الاقمار الصناعية المستخدمة في توجيهها ، حيث
تستخدم ثلاثة مدارات يوضع في كل منها ستة اقمار ، وتكون مدة دوران كل
قمر حول الارض (١٢) ساعة ، ويحتمل ان يصبح هذا النظام ، المعروف
بـ NAVSTAR جاهزا في عام ١٩٨٧ .

بدا تجهيز القواصات بصواريخ ترايدنت - ١ اعتبارا من نهاية عام
١٩٨١ وسوف تستمر هذه العملية حتى نهاية الثمانينات .

نحن اذن امام استراتيجية نووية اميركية جديدة ، تأخذ ابعادها عاما
بعد عام ، وتسير على ساقين قويتين نحو هدف اواهداف يريد قادة الفكر
والسياسة والقوات المسلحة تحقيقها بعد ما عملوا اعواما عديدة من اجل
الوصول الى مراكز اتخاذ القرار . اما الرئيس ريغان فقد قبل التحدي ولا
يزال يقاوم الضغوط السياسية الداخلية والاقتصادية . ولكن هل وصل الامر
الى نهاية المطاف واصبح العالم يقف على كف عفريت يحركه الاقتصاد كما
حرك التاريخ من قبله ؟

واذا كان الغرض من القوات المسلحة قبل انعصر النووي متمثلا في كسب
الحرب وفرض رغبات المنتصر على المغلوب ، فهل بقي هذا الغرض قائما الآن ؟
لعل العكس هو الصحيح حيث اصبح الغرض من هذه القوات متمثلا في تجنب
الحروب التي لن تفرز غالبا ومغلوبا ، بل تؤدي حصرا الى دمار شامل وازالة
لمعالم الحياة والحضارة لدى الطرفين على حد سواء .

وهل سيكون ثمة تناسب معقول بين حجم الدمار الذي يصيب دولة ما ،
واهدافها التي تحققها في الحرب على غرار ما حدث لدى الدول المنتصرة في
الحرب العالمية الثانية مثلا ؟

الملحق رقم (٣)
الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
قدم الى اللجنة الفرعية لسياسة الامن القومي الاميركي في عام ١٩٧٢	١٩٧٢ - مكان الطبع غير معروف	« الدبلوماسية الاميركية تدخل العصر النووي » « U.S. Diplomacy Enters the Nuclear AGE »	١ - ليناييس ن. وي.
لا يزال هذا الكتاب مرجعاً أساسياً وصالحاً حتى يومنا هذا	هاركوت - برايس ١٩٤٦ Harcourt, Brace	« السلاح المطلق : الطاقة النووية والنظام العالمي » « The Absolute Weapon : Atomic Power & World Order »	٢ - برنارد برودي
	مؤسسة بروكينغز ، ١٩٧٤ Brookings Institution	« الاساليب السياسية البيروقراطية والسياسة الخارجية » « Bureaucratic Politics & Foreign Policy »	٣ - مورتون هالبرين
	مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٦٢ - Columbia University Press.	« الاستراتيجية والسياسة وميزانيات الدفاع » « Stratesy, Politics, & Defence Budgets »	٤ - وادز شيلينغ ، بول هاموند ، جلين سيندر

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	دينلين - ١٩٧٠	« الدبلوماسية النووية في الاعوام الخمسة والعشرين الاولى » « Nuclear Diplomacy : The First Twenty - Five Years »	٥ - جورج كويستر
تقرير خاص	وزارة الخارجية الاميركية ١٩٥٤	« تطور السياسة الخارجية » « The Evolution of Foreign Policy »	٦ - جون فوستر دالاس
	دوبل داي - ١٩٦٣	« سنوات البيت الابيض » « The White House Years »	٧ - دوايت ايزنهاور
	مطبعة جامعة يال ١٩٦٦ Yale Univer. Press	« الاسلحة والتاثير » « Arms & Influence »	٨ - توماس شيلينغ
	مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٦٨ -	« اوجهه القوة : الثبات والتغير في السياسة الخارجية الاميركية من ترومان الى جونسون » « The Faces of Power : Constancy and Change in th U.S. Fareign Policy From Truman to Johnson »	٩ - سيوم براون

(تابع) الكتب الأجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	مؤسسة بروكينغز - ١٩٦٤	« وضع الأولويات القومية : ميزانية عام ١٩٧٤ » « Setting National Priorities : The 1974 Budget »	١٠ - ادوارد فرييد وآخرون
	هاربر وداو ١٩٧١	« كم يكفي من القوى والوسائل ؟ » « How Much is Enough ? »	١١ - ألن انتهوفن ولك. واين
	ليتل براون - ١٩٧١	« الاستراتيجيات الدفاعية في السبعينات » « Defense Strategies for the Seventies »	١٢ - مورتون هالبرين
	مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٦١ Columbia Univesity Press.	« الناتو : الحلف المربك » « Nato : The Entangling' Alliance »	١٣ - روبرت ايزجود
		« تفويض بالتغيير » « Mandate for Change »	١٤ - دوايت ايزنهاور

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	دوبل داي - ١٩٦٠ Chigago Univer.	« صراع على الحافة : قيادة جون فوستر دالاس للقوة الاميركية » « Duel at the Brink : John Foster Dulles' Command of American Power »	١٥ - روسكو دريموند وجاستون كوبلنر
تقرير خاص	-	« العلاقات المتبادلة بين القوة العسكرية والسياسة الخارجية » « The Inter - relation ship of Military Power & Foreign Policy »	١٦ - روبرت مورفي
تقرير لوزارة الخارجية	-	« الاتزامات الدفاعية في الشرق الاقصى وجنوب شرق اسيا » « Defence Commitments in Far East and Southeast Asia »	١٧ - جون فوستر دالاس
	دوبل داي - ١٩٦٥ Double Day	« السلاح المتارجح ١٩٥٦ - ١٩٧١ » « The Waging Peace »	١٨ - دوايت ايزنهاور

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	Mit Press.	« الازمات المتعددة : القوة البحرية والسياسات العالمية في العصر الصاروخي » « Multicrisis, Sea Power & Global Politics in the Missile AGE »	١٩ - جوناثان هوي
	جامعة شيكاغو ١٩٦٦ -	« الصين والانتشار النووي » « China and Nuclear Proliferation »	٢٠ - مورتون هالبرين واليس لانجلي هسبه
	-	« التشويش على كيموي » « Embroilment Over Quemoy »	٢١ - تسو
		« القسوة الاستراتيجية والسياسة الخارجية السوفيتية » « Strategic Power & Soviet Foreign Policy »	٢٢ - ارنولد هورليك وميرون روش
	ليتل براون ١٩٦٤	« عصر الردع » « The AGE of Deterrence »	٢٣ - جورج لوي
	هاربر وراو - ١٩٦٣	« مهنة المخابرات » « The Craft of Intelligence »	٢٤ - الن دالاس

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	أورييس - ١٩٧٢	« التنبؤ بالنفرة في الدفاع الامركي : سلوك سباق التسلح في اعوام ايزنهاور » « Gap' Prediction & America's Defence : Arms Race Behavior in the Eisenhower Years. »	٢٥ - كولين غراي
	مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٦١ -	« الدفاع العام - البرامج الاستراتيجية في السياسات الوطنية » « The Common Defence : Strategic Programs in National Politics »	٢٦ - صموئيل هانتيكون
	راندوم هاوس - ١٩٧١	« الخفراء السريون في الفضاء » « Secret Sentries in Space »	٢٧ - فيليب ج. كلاس
	مطبعة جامعة ولاية واين - ١٩٦٤	« تاريخ تكنولوجيا الصواريخ : مقالات عن الابحاث والتطوير والاستخدام » « History of Rocket Technology : Essays on Research, Development and Litivity »	٢٨ - ايجين ام

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	سيمون وشاستر ١٩٧٠ -	« السباق نحو الفناء : وجهة نظر في سباق التسلح » « Race to Oblivion : A Participants View of the Arms Race. »	٢٩ - هيربرت يورك
	مطبعة جامعة كولومبيا ١٩٦٩ - Columbia - University Press.	« سياسات تجديد الأسلحة : الجدل حول الصاروخين ثور وجوبيتر » « The Politics of Weapons Innovation: The Thor & Jupiter Controversy »	٣٠ - ميخائيل هـ. ارماكوست
	مطبعة جامعة فيرليه ديكنسون - ١٩٧١ Fairleigh Dickenson	« الثغرة الصاروخية : دراسة تشكل السياسة العسكرية والسياسية » « The Missile GAP : Astudy of the Formation of Military and Political Policy. »	٣١ - ادغار بونوم
توجد ترجمة عربية له في القطر العربي السوري اصدار هيئة التدريب - ١٩٦٨	مطبعة وزارة الدفاع في الاتحاد السوفيتي	« الاستراتيجية العسكرية السوفيتية »	٣٢ - ف . د سوكولوفسكي

(تابع) المكتب الأجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	برايغر ١٩٧٠	« الاعوام النووية : سباق التسلح والسيطرة على السلاح ١٩٤٥ - ١٩٧٠ » « The Nuclear Years : The Arms Race and Arms Control 1945-1970 »	٣٣ - شالموز روبرتز
	مطبعة جامعة جون هوبكنز - ١٩٧٠ John Hopkins Univer. Press.	« القوة السوفييتية وأوروبا ١٩٤٥ - ١٩٧٠ » « Soviet Power and Europe. »	٣٤ - توماس وولف
	نفس المطبعة عام ١٩٧٠ أيضا	« الاتحاد السوفييتي والسيطرة على التسلح : مازق قوة كبرى » « The Soviet Union & Arms Control : A Super Power Dilemma. »	٣٥ - رومان كولكو فيتر وآخرين
	مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٦٣ - Oxford Univer. Press.	« استراتيجية الصراع » « The Strategy of Conflict »	٣٦ - توماس شيلينغ

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	برايغر ١٩٦٢	« سياسات نزاع السلاح - دراسة عن سياسة شد الحبل السوفيتية-الاميركية » « The Politics of Disarmament : A Study in Soviet - American Gamesman Ship »	٣٧ - جون سبانير وجوزف نوجي
	مؤسسة بروكينغز ١٩٦١ - Brookings Institution	« مناقشات ما بعد الحرب عن السيطرة على السلاح » « Postwar Negotiations for Arms Control »	٣٨ - برنهارد ج. بتشهورفر
	مطبعة برجسامون ١٩٦٩ - Pergamon Press	« لماذا الصواريخ المضادة للصواريخ ؟ والقضايا السياسية في الجدل الدفاعي المتعلق بالصواريخ » « Why Abm ? » « Policy Issues in the Missile Defence Controversy »	٣٩ - وليم شنايدر وجوهان هولست
	بيفاسوس - ١٩٦٨	« الولايات المتحدة الاميركية وانتشار الاسلحة النووية » « The U.S. and the Spread of Nuclear Weapons »	٤٠ - وليم بادر

(تابع) الكتب الأجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	الصحافة الحرة - ١٩٧٤ Free Press	« انصالت : اتفاقية موسكو وما بعدها » « Salt : The Moscow Agreement and Beyond »	٤١ - ماسون ويلر وجون راين لاندر
	الصحافة الحرة - ١٩٧٤ Free Press	« قفزة في اتجاه التحقق » « A Leap Forward in Verification »	٤٢ - هيربرت سكوفيل
	مطبوعة جامعة بريستون - ١٩٦٠ (أعيد طبعه بعد التنقيح والإضافات في عام ١٩٦٩)	« الحرب النووية - الحرارية » « On Thermo Nuclear War »	٤٣ - هيرمان كاهن
	دوبل داي - ١٩٦٤	« كيف تحرك بلدا : السياسات الخارجية لإدارة جون كينيدي » « To Move A Nation the Politics of Foreign Policy in the Administration of John F. Kennedy »	٤٤ - روجر هياسمان
	مطبوعة جامعة جون هوبكنز - ١٩٧٠	« أميركا والعالم » « America and the World »	٤٥ - روبرت أوسفورد

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	ليتل - براون - ١٩٧١	« روح القرار : شرح أزمة الصواريخ الكوبية » « Essence of Decision : Explaining the Cuban Missile Crisis »	٤٦ - غراهام اليسون
اوراق ادلفي رقم ١٧	معهد الدراسات الاستراتيجية - لندن ١٩٦٥	« السيطرة على المخاطر في كوبا » « Controlling the Risks in Cuba »	٤٧ - البرت وروبرت وول ستاتز
	المكتبة الاميركية الجديدة - ١٩٦٩ New American Library	« ثلاثة عشر يوما : مذكرات أزمة الصواريخ في كوبا » « Thirteen Days : A Memoir of the Cuban Missile Crisis »	٤٨ - روبرت كندي
	ليتل براون - ١٩٧١	« حدود دبلوماسية القمر : لاوس ، كوبا ، فيتنام » « The Limits of Coercive Diplomacy : Laos, Cuba, Vietnam »	٤٩ - الكسندر جورج ودايفيد هول ووليم سيمونز

(تابع) الكتب الأجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	معهد الدراسات الاستراتيجية - لندن ١٩٧١	« المضامين السياسية لاستراتيجية المساواة » « The Political Implications of Strategic Parity »	٥٠ - والتر ساوكومب
	هوكسون ميفين - ١٩٦٥	« فترة الالف يوم للرئيس جون كينيدي في البيت الأبيض » « A Thousand Days : John Kennedy in the White House »	٥١ - ارثر شيلسينجر
	راندوم هاوس - ١٩٧٢	« الافضل واللمع » « The Best and the Brightest »	٥٢ - دايفيد هالبرستام
	هاربر و راو ١٩٦٤	« استراتيجية ماكنمارا » « The Mc Namara Strategy »	٥٣ - ولیم كوفمان
	الكلية الصناعية للقوات المسلحة - ١٩٦٦	« تصميم جديد للقرار الدفاعي : مختارات من ماكنمارا وانتهوفن » « A Modern Design For Defence Decision : A Mc Namara and Enthoven Antologies »	٥٤ - صموئيل توكر

(تابع) الكتب الأجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي-١٩٦٩ Carnegie Endowment For International Peace	« سنقبل سباق الأسلحة الاستراتيجية: الخيارات لاعوام السبعينات » « The Future of Strategic Arms Race : Options For the 1970's »	٥٥ - جورج رات جينز
	هولت ، رايتهارت و ونستون ١٩٧٣	« الفجر البارد » « Cold Dawn »	٥٦ - جون نيوهاوس
	موضوع اطروحة لنيل الدكتوراة في الفلسفة في معهد ماساشوسستس التكنولوجي - ١٩٧٣	« التحسينات النوعية في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية » « Qualitative Improvements in Offensive Strategic Weapons »	٥٧ - تيد غرينيود
	-	« ديناميكيات الاستراتيجية النووية » « The Dynamics of Nuclear Strategy »	٥٨ - ربرت ماكنهارا
	فايكنغ - ١٩٧٠	« القوة في الكرملين » « Power in the Kremlin »	٥٩ - ميخائيل تاتو
	ليبينكوت ١٩٧٠	« أزمة الصواريخ » « The Missile Crisis »	٦٠ - ايلي آيل

(تابع) الكتب الأجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	لبنل - براون - ١٩٧٠	« مذكرات خروتشيف » أو « خروتشيف يتذكر » « Khrushchev Remembers »	٧٠ - ستروب نالوت
	-	« القوة الاستراتيجية » « Strategic Power »	٧١ - هورليك وراش
	برايفر - ١٩٦٦	« الثورة التقنية - العسكرية وتأثيراتها على الاستراتيجية والسياسة الخارجية » « The Military - Technical Revolution: Its Impact on Strategy and Foreign Policy. »	٧٢ - جون اريكسون
	هولت واينهارت و ونستون ١٩٧١	« نقطة التفوق : الافاق المستقبلية للرئاسة ١٩٦٣ - ١٩٦٩ » « The Vantage Point : The Perspectives of the Presidency 1963-1969 »	٧٣ - ليندون ب. جونسون
-		« التخيل الدفاعي يصبح الآن حقيقة » « Defence Fantasy Now Come True »	٧٤ - ستولي

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	مؤسسة كارينجسكي للسلام الدولي - ١٩٧٠	« نحو اتفاقية جديدة للسالت » « Toward A Strategic Arms Limita- tion Agreement »	٧٥ - هربرت سكوفيل
	مؤسسة بروكينغز - ١٩٧٣	« القوات الاستراتيجية - قضايا منتعصف السبعينات » « Strategic Forces : Issues for the Mid - Seventies »	٧٦ - آلتون كوينيك
	معهد الخدمات المتحدة الملكي - ١٩٧١	« القوة العسكرية السوفيتية » « Soviet Military Power »	٧٧ - جون اريكسون
	مطبعة جامعة بترسبرغ - ١٩٧٣ Pittsburgh Univer- sity Press 1973	« مصالح الاتحاد السوفيتي في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية : السياسة والاقتصاد والبيروقراطية وادوارها الاجابية والسلبية في السيطرة على الأسلحة » « Soviet Interests in Salt : Political Economic, Bureaucratic and Strategic Contributions and Impediments to Arms Control »	٧٨ - توماس وولف

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
اوراق ادلفي رقم ٧٥	المعهد الدولي للدراستات الاستراتيجية لندن - ١٩٧٣	« الموقف السوفيتي من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية » « Soviet Attitude to Salt »	٧٩ - لورانس كالدويل
	مطبعة ميت ١٩٧١	« تأثير التكنولوجيا الجديدة في سباق التسلح » « Impact of New Technologies on the Arms Race »	٨٠ - برنارد فيلد وآخرون
	مطبعة ميت ١٩٧١	« مستقبل الرادع البحري » « The Future of Sea - Based Deterrent »	٨١ - هيرمان كاهن وبرنارد فيلد
	مطبعة جامعة بيتسبرغ - ١٩٧٢	« القوة الاستراتيجية والامن القومي » « Strategic Power and National Security »	٨٢ - جوزيف كوفي
اوراق ادلفي رقم ٧٨	المعهد الدولي للدراستات الاستراتيجية - لندن تموز ١٩٧٣	« احتمالات التعاون النووي الفرنسي - الانكليزي » « The Prospects for Anglo - French Nuclear Co - Operation »	٨٣ - ايان سيمارت

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	ليتل - براون-١٩٧٣	« قراءات في السياسة الخارجية الاميركية: المنظور المستقبلي البروقراطي » « Readings in American Foreign Policy: A Bureaucratic Perspective »	٨٤ - مورتون هالبرين وارنولد كانتور
اوراق ادلفي رقم ٨٨	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - لندن ١٩٧٢ Pittsburgh University Press	« الاستطلاع والمراقبة والسيطرة على الاسلحة » « Reconnaissance, Surveillance, and Arms Control »	٨٥ - تيد غرينود
	مطبعة برغامون - ١٩٦٩	« الاتصالات الاميركية - السوفييتية في الازمات » في كتاب « السيطرة على الاسلحة والامن القومي » « Soviet - American Communication in Crises » In « Arms Control and National »	٨٦ - ج . د . برينان

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمرجع لهذا الكتاب

ملاحظات	تاريخ ومكان الطبع	اسم الكتاب	اسم المؤلف
اوراق ادلفي رقم ٦٥	المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية - شباط ١٩٧٠	« العلاقات الاميركية - السوفيتية والنظام العالمي : تحديدات الاسلحة والسياسة » « Soviet - American and World Order : Arms Limitation and Policy »	٨٧ - ويلهلم غريوي
	مطبعة جنرال ليرينغ	« محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية : مشكلات وتوقعات » « Salt : Problems & Prospects »	٨٨ - موريتون كابلان
	مؤسسة بروكينغز ١٩٧٥	« الولايات المتحدة الاميركية والصين والسيطرة على الاسلحة » « The United States, China, and Arms Control »	٨٩ - رالف كلاف وآخرون
Pitts Burgh University Press	مطبعة جامعة بيرسبرغ - ١٩٧٣ Pergamon Press	« السمات : مضامين لاجل السيطرة على الاسلحة في اعوام السبعينات » « Salt: Implications for Arms Control In the 1970's »	٩٠ - دبليو ر. كيننتر و د. ل. بفالزغراف

(تابع) الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب

ملاحظات	اسم المؤلف	اسم الكتاب	اسم المؤلف
	٩١ - جوزف ياغر و اليونر ستاينبرغ	« الطاقة وسياسة الولايات المتحدة الاميركية » « Energy and U.S. Policy »	٩٢ - صموئيل ا. توكس
	٩٣ - لسلي جيلب وارنولد كوزماك	« تصميم حديث للقرار الدفاعي - دراسة مشتركة لكل من انثوفن وهيتش وماكنمارا معا » « A Modern Design for Defence Decision : A Mc Namara - Hitch - Enthoven Anthology »	
	٩٤ - هنري اوين	« القوات ذات الاهداف العامة » « General Purposes Forces »	
		« المرحلة الثانية في السياسة الخارجية » « The Next Phase in Foreign Policy »	
	٩٥ -	٩٦ -	٩٧ -
		٩٨ -	٩٩ -
		١٠٠ -	١٠١ -
		١٠٢ -	١٠٣ -
		١٠٤ -	١٠٥ -
		١٠٦ -	١٠٧ -
		١٠٨ -	١٠٩ -
		١١٠ -	١١١ -
		١١٢ -	١١٣ -
		١١٤ -	١١٥ -
		١١٦ -	١١٧ -
		١١٨ -	١١٩ -
		١٢٠ -	١٢١ -
		١٢٢ -	١٢٣ -
		١٢٤ -	١٢٥ -
		١٢٦ -	١٢٧ -
		١٢٨ -	١٢٩ -
		١٣٠ -	١٣١ -
		١٣٢ -	١٣٣ -
		١٣٤ -	١٣٥ -
		١٣٦ -	١٣٧ -
		١٣٨ -	١٣٩ -
		١٤٠ -	١٤١ -
		١٤٢ -	١٤٣ -
		١٤٤ -	١٤٥ -
		١٤٦ -	١٤٧ -
		١٤٨ -	١٤٩ -
		١٥٠ -	١٥١ -
		١٥٢ -	١٥٣ -
		١٥٤ -	١٥٥ -
		١٥٦ -	١٥٧ -
		١٥٨ -	١٥٩ -
		١٦٠ -	١٦١ -
		١٦٢ -	١٦٣ -
		١٦٤ -	١٦٥ -
		١٦٦ -	١٦٧ -
		١٦٨ -	١٦٩ -
		١٧٠ -	١٧١ -
		١٧٢ -	١٧٣ -
		١٧٤ -	١٧٥ -
		١٧٦ -	١٧٧ -
		١٧٨ -	١٧٩ -
		١٨٠ -	١٨١ -
		١٨٢ -	١٨٣ -
		١٨٤ -	١٨٥ -
		١٨٦ -	١٨٧ -
		١٨٨ -	١٨٩ -
		١٩٠ -	١٩١ -
		١٩٢ -	١٩٣ -
		١٩٤ -	١٩٥ -
		١٩٦ -	١٩٧ -
		١٩٨ -	١٩٩ -
		٢٠٠ -	٢٠١ -
		٢٠٢ -	٢٠٣ -
		٢٠٤ -	٢٠٥ -
		٢٠٦ -	٢٠٧ -
		٢٠٨ -	٢٠٩ -
		٢١٠ -	٢١١ -
		٢١٢ -	٢١٣ -
		٢١٤ -	٢١٥ -
		٢١٦ -	٢١٧ -
		٢١٨ -	٢١٩ -
		٢٢٠ -	٢٢١ -
		٢٢٢ -	٢٢٣ -
		٢٢٤ -	٢٢٥ -
		٢٢٦ -	٢٢٧ -
		٢٢٨ -	٢٢٩ -
		٢٣٠ -	٢٣١ -
		٢٣٢ -	٢٣٣ -
		٢٣٤ -	٢٣٥ -
		٢٣٦ -	٢٣٧ -
		٢٣٨ -	٢٣٩ -
		٢٤٠ -	٢٤١ -
		٢٤٢ -	٢٤٣ -
		٢٤٤ -	٢٤٥ -
		٢٤٦ -	٢٤٧ -
		٢٤٨ -	٢٤٩ -
		٢٥٠ -	٢٥١ -
		٢٥٢ -	٢٥٣ -
		٢٥٤ -	٢٥٥ -
		٢٥٦ -	٢٥٧ -
		٢٥٨ -	٢٥٩ -
		٢٦٠ -	٢٦١ -
		٢٦٢ -	٢٦٣ -
		٢٦٤ -	٢٦٥ -
		٢٦٦ -	٢٦٧ -
		٢٦٨ -	٢٦٩ -
		٢٧٠ -	٢٧١ -
		٢٧٢ -	٢٧٣ -
		٢٧٤ -	٢٧٥ -
		٢٧٦ -	٢٧٧ -
		٢٧٨ -	٢٧٩ -
		٢٨٠ -	٢٨١ -
		٢٨٢ -	٢٨٣ -
		٢٨٤ -	٢٨٥ -
		٢٨٦ -	٢٨٧ -
		٢٨٨ -	٢٨٩ -
		٢٩٠ -	٢٩١ -
		٢٩٢ -	٢٩٣ -
		٢٩٤ -	٢٩٥ -
		٢٩٦ -	٢٩٧ -
		٢٩٨ -	٢٩٩ -
		٣٠٠ -	٣٠١ -
		٣٠٢ -	٣٠٣ -
		٣٠٤ -	٣٠٥ -
		٣٠٦ -	٣٠٧ -
		٣٠٨ -	٣٠٩ -
		٣١٠ -	٣١١ -
		٣١٢ -	٣١٣ -
		٣١٤ -	٣١٥ -
		٣١٦ -	٣١٧ -
		٣١٨ -	٣١٩ -
		٣٢٠ -	٣٢١ -
		٣٢٢ -	٣٢٣ -
		٣٢٤ -	٣٢٥ -
		٣٢٦ -	٣٢٧ -
		٣٢٨ -	٣٢٩ -
		٣٣٠ -	٣٣١ -
		٣٣٢ -	٣٣٣ -
		٣٣٤ -	٣٣٥ -
		٣٣٦ -	٣٣٧ -
		٣٣٨ -	٣٣٩ -
		٣٤٠ -	٣٤١ -
		٣٤٢ -	٣٤٣ -
		٣٤٤ -	٣٤٥ -
		٣٤٦ -	٣٤٧ -
		٣٤٨ -	٣٤٩ -
		٣٥٠ -	٣٥١ -
		٣٥٢ -	٣٥٣ -
		٣٥٤ -	٣٥٥ -
		٣٥٦ -	٣٥٧ -
		٣٥٨ -	٣٥٩ -
		٣٦٠ -	٣٦١ -
		٣٦٢ -	٣٦٣ -
		٣٦٤ -	٣٦٥ -
		٣٦٦ -	٣٦٧ -
		٣٦٨ -	٣٦٩ -
		٣٧٠ -	٣٧١ -
		٣٧٢ -	٣٧٣ -
		٣٧٤ -	٣٧٥ -
		٣٧٦ -	٣٧٧ -
		٣٧٨ -	٣٧٩ -
		٣٨٠ -	٣٨١ -
		٣٨٢ -	٣٨٣ -
		٣٨٤ -	٣٨٥ -
		٣٨٦ -	٣٨٧ -
		٣٨٨ -	٣٨٩ -
		٣٩٠ -	٣٩١ -
		٣٩٢ -	٣٩٣ -
		٣٩٤ -	٣٩٥ -
		٣٩٦ -	٣٩٧ -
		٣٩٨ -	٣٩٩ -
		٤٠٠ -	٤٠١ -
		٤٠٢ -	٤٠٣ -
		٤٠٤ -	٤٠٥ -
		٤٠٦ -	٤٠٧ -
		٤٠٨ -	٤٠٩ -
		٤١٠ -	٤١١ -
		٤١٢ -	٤١٣ -
		٤١٤ -	٤١٥ -
		٤١٦ -	٤١٧ -
		٤١٨ -	٤١٩ -
		٤٢٠ -	٤٢١ -
		٤٢٢ -	٤٢٣ -
		٤٢٤ -	٤٢٥ -
		٤٢٦ -	٤٢٧ -
		٤٢٨ -	٤٢٩ -
		٤٣٠ -	٤٣١ -
		٤٣٢ -	٤٣٣ -
		٤٣٤ -	٤٣٥ -
		٤٣٦ -	٤٣٧ -
		٤٣٨ -	٤٣٩ -
		٤٤٠ -	٤٤١ -
		٤٤٢ -	٤٤٣ -
		٤٤٤ -	٤٤٥ -
		٤٤٦ -	٤٤٧ -
		٤٤٨ -	٤٤٩ -
		٤٥٠ -	٤٥١ -
		٤٥٢ -	٤٥٣ -
		٤٥٤ -	٤٥٥ -
		٤٥٦ -	٤٥٧ -
		٤٥٨ -	٤٥٩ -
		٤٦٠ -	٤٦١ -
		٤٦٢ -	٤٦٣ -
		٤٦٤ -	٤٦٥ -
		٤٦٦ -	٤٦٧ -
		٤٦٨ -	٤٦٩ -
		٤٧٠ -	٤٧١ -
		٤٧٢ -	٤٧٣ -
		٤٧٤ -	٤٧٥ -
		٤٧٦ -	٤٧٧ -
		٤٧٨ -	٤٧٩ -
		٤٨٠ -	٤٨١ -
		٤٨٢ -	٤٨٣ -
		٤٨٤ -	٤٨٥ -
		٤٨٦ -	٤٨٧ -
		٤٨٨ -	٤٨٩ -
		٤٩٠ -	٤٩١ -
		٤٩٢ -	٤٩٣ -
		٤٩٤ -	٤٩٥ -
		٤٩٦ -	٤٩٧ -
		٤٩٨ -	٤٩٩ -
		٥٠٠ -	٥٠١ -
		٥٠٢ -	٥٠٣ -
		٥٠٤ -	٥٠٥ -
		٥٠٦ -	٥٠٧ -
		٥٠٨ -	٥٠٩ -
		٥١٠ -	٥١١ -
		٥١٢ -	٥١٣ -
		٥١٤ -	٥١٥ -
		٥١٦ -	٥١٧ -
		٥١٨ -	٥١٩ -
		٥٢٠ -	٥٢١ -
		٥٢٢ -	٥٢٣ -
		٥٢٤ -	٥٢٥ -
		٥٢٦ -	٥٢٧ -
		٥٢٨ -	٥٢٩ -
		٥٣٠ -	٥٣١ -
		٥٣٢ -	٥٣٣ -
		٥٣٤ -	٥٣٥ -
		٥٣٦ -	٥٣٧ -
		٥٣٨ -	٥٣٩ -
		٥٤٠ -	٥٤١ -
		٥٤٢ -	٥٤٣ -
		٥٤٤ -	٥٤٥ -
		٥٤٦ -	٥٤٧ -
		٥٤٨ -	٥٤٩ -
		٥٥٠ -	٥٥١ -
		٥٥٢ -	٥٥٣ -
		٥٥٤ -	٥٥٥ -
		٥٥٦ -	٥٥٧ -
		٥٥٨ -	٥٥٩ -
		٥٦٠ -	٥٦١ -
		٥٦٢ -	٥٦٣ -
		٥٦٤ -	٥٦٥ -
		٥٦٦ -	٥٦٧ -
		٥٦٨ -	٥٦٩ -
		٥٧٠ -	٥٧١ -
		٥٧٢ -	٥٧٣ -
		٥٧٤ -	٥٧٥ -
		٥٧٦ -	٥٧٧ -
		٥٧٨ -	٥٧٩ -
		٥٨٠ -	٥٨١ -
		٥٨٢ -	٥٨٣ -
		٥٨٤ -	٥٨٥ -
		٥٨٦ -	٥٨٧ -
		٥٨٨ -	٥٨٩ -
		٥٩٠ -	٥٩١ -
		٥٩٢ -	٥٩٣ -
		٥٩٤ -	٥٩٥ -
		٥٩٦ -	٥٩٧ -
		٥٩٨ -	٥٩٩ -
		٦٠٠ -	٦٠١ -
		٦٠٢ -	٦٠٣ -
		٦٠٤ -	٦٠٥ -
		٦٠٦ -	٦٠٧ -
		٦٠٨ -	٦٠٩ -
		٦١٠ -	٦١١ -
		٦١٢ -	٦١٣ -
		٦١٤ -	٦١٥ -
		٦١٦ -	٦١٧ -
		٦١٨ -	٦١٩ -
		٦٢٠ -	٦٢١ -
		٦٢٢ -	٦٢٣ -
		٦٢٤ -	٦٢٥ -
		٦٢٦ -	٦٢٧ -
		٦٢٨ -	٦٢٩ -
		٦٣٠ -	٦٣١ -
		٦٣٢ -	٦٣٣ -
		٦٣٤ -	٦٣٥ -
		٦٣٦ -	٦٣٧ -
		٦٣٨ -	٦٣٩ -
		٦٤٠ -	٦٤١ -
		٦٤٢ -	٦٤٣ -
		٦٤٤ -	٦٤٥ -
		٦٤٦ -	٦٤٧ -
		٦٤٨ -	٦٤٩ -
		٦٥٠ -	٦٥١ -
		٦٥٢ -	٦٥٣ -
		٦٥٤ -	٦٥٥ -
		٦٥٦ -	٦٥٧ -
		٦٥٨ -	٦٥٩ -
		٦٦٠ -	٦٦١ -
		٦٦٢ -	٦٦٣ -
		٦٦٤ -	٦٦٥ -
		٦٦٦ -	٦٦٧ -
		٦٦٨ -	٦٦٩ -
		٦٧٠ -	٦٧١ -
		٦٧٢ -	٦٧٣ -
		٦٧٤ -	٦٧٥ -
		٦٧٦ -	٦٧٧ -
		٦٧٨ -	٦٧٩ -
		٦٨٠ -	٦٨١ -
		٦٨٢ -	٦٨٣ -
		٦٨٤ -	٦٨٥ -
		٦٨٦ -	٦٨٧ -
		٦٨٨ -	٦٨٩ -
		٦٩٠ -	٦٩١ -
		٦٩٢ -	٦٩٣ -
		٦٩٤ -	٦٩٥ -
		٦٩٦ -	٦٩٧ -
		٦٩٨ -	٦٩٩ -
		٧٠٠ -	٧٠١ -
		٧٠٢ -	٧٠٣ -
		٧٠٤ -	٧٠٥ -
		٧٠٦ -	٧٠٧ -
		٧٠٨ -	٧٠٩ -
		٧١٠ -	٧١١ -
		٧١٢ -	٧١٣ -
		٧١٤ -	٧١٥ -
		٧١٦ -	٧١٧ -
		٧١٨ -	٧١٩ -
		٧٢٠ -	٧٢١ -
		٧٢٢ -	٧٢٣ -
		٧٢٤ -	٧٢٥ -
		٧٢	

الملحق رقم (٤)
الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب

ملاحظات	المعنى باللفظة العربية	الاصلي الاجنبي	الرمز
تستخدم عادة لانظمة الدفاع الجوي الصاروخي	مضاد للصاروخ الباليستيكي	Anti Ballistic Missile	A B M - ١
هي طائرة الاواكس المشهورة	نظام سيطرة واذار محمول جوا	Airborne Warning and Control System	- ٢ اواكس Awacs
	صاروخ جو - ارض	Air - To - Surface Missile	ASM - ٣
يقصد بذلك الوسائط المستخدمة فيها	الحرب المضادة للقواصات	Antisubmarine Warfare	ASW - ٤
	نظام اذار مبكر عن الصواريخ الباليستكية	Ballistic Missile Early Warning System	BMEW - ٥
	وكالة المخابرات المركزية	Central Intelligence Agency	CIA - ٦
	خط الانذار المبكر البعيد	Distant Earlt Warning Line	DEW LINE - ٧

(تابع) الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب

ملاحظات	المعنى باللفظة العربية	الاصلي الاجنبي	الرمز
انظر	الصواريخ الباليستية التي تطلق من البحر (القواصات) والقاذفات	(Slbms And Bombers)	٨ - الشانسي الاستراتيجي DIAD
ان كلمة نظام تعني صاروخا او طائرة	الانظمة الموجودة في قواعد امامية او انظمة القواعد الامامية	Forward - Based Systems	٩ - FBS
يستخدم حرف (S) للجمع	الصواريخ الباليستية العابرة للقارات	Intercontinental Ballistic Missile (S)	١٠ - ICBMs
حرف (S) للجمع واذا وجدت كلمة Megium تصبح ذات الامدء المتوسطة	الصواريخ الباليستية ذات الامدء فوق المتوسطة	Intermediate Range Ballistic Missile (S)	١١ - IRBMs
اعطيت في الكتاب تسمية ادق هي :	الدمار المضمون المتبادل	Mutual Assured Destruction	١٢ - MAD
مركبات ايصال الرؤوس الحربية النووية المتعددة المستقلة او الرؤوس الحربية النووية المستقلة «	مركبات ايصال الرؤوس المتعددة المستقلة او الرؤوس نفسها	Multiple Independently Targetable Re - Entry Vehicle	١٣ - MIRVs

(تابع) الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب

ملاحظات	المعنى باللغة العربية	الاصلي الاجنبي	الرموز
	منظمة حلف شمال الاطلسي	North Atlantic Treaty Organization	١٤ - الناتو NATO
	القيادة الجوية الاستراتيجية	Strategic Air Command	١٥ - ساك SAC
	نظام سيطرة ومراقبة ارضية نصف اوتوماتيكي	Semi - Automatic Ground Environment and Control System	١٦ - ساغ SAGE
انظر « سالت »	محددات الحد من الاسلحة الاستراتيجية	Strategic Arms Limitation Talks	١٧ - سالت SALT
يشير حرف (S) في الاخير الى الجمع دائما	نظام الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية والمعروف باسم « الحراسة »	Sentinel Anti Ballistic Missile (S)	١٨ - SENTINEL ABM
	الصواريخ الباليستية التي تطلق من القواصات واحيانا من البحر اي من سفن حربية	Submarine - Launched Ballistic Missile (S)	١٩ - (SLBM)

(تابع) الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب

ملاحظات	المعنى باللغة العربية	الأصل الأجنبي	الرمز
انظر « سالت »	محددات الحد من الأسلحة التكتيكية	Tactical Arms Limitation Talks	٢٠ - تالت TALT
	القاذفات والصواريخ الباليستكية العابرة للقارات والصواريخ الباليستكية أيضا التي تطلق من البحر (القواصات)	(Bombers, ICBMs, and SLBMs)	٢١ - الثالوث TRIAD
	صواريخ أرض - أرض مثل الصواريخ السوفيتية (سس - ٧) و (سس - ٩) و (سس - ٢٠)	Surface - To - Surface Missile (S) & (SS-20) «Soviet»	S/S M
	مركبات إيصال الأسلحة النووية الاستراتيجية	Strategic Nuclear Delivery Vehicle	SNDV

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
مؤسسة كارنيجي (برولينغز)	٧
مقدمة الكاتب (المؤلف)	٩
مدخل	١٣
القسم الاول	
وجهات النظر التاريخية	٢١
الفصل الاول	
القوة الاستراتيجية والانتقام الكثيف	٢٢
الفصل الثاني	
الدمار المضمون والاقتراب التحليلي ١٩٦١ - ١٩٦٨	١١٣
١ - العقيدة الدفاعية	١١٤
٢ - سياسات الاسلحة الاستراتيجية	١٢٦

- ٣ - السياسات الاستراتيجية السوفيتية ١٦٣
- ٤ - بذور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سالت) ١٧٥
- ٥ - التناقضات السياسية ١٩٣

الفصل الثالث

التكافؤ والكفاية ومحادثات تحديد دور الاسلحة

- الاستراتيجية ١٩٦٩ - ١٩٧٤ ٢١٣
- ١ - عقبة نيكسون الدفاعية ٢١٤
- ٢ - استراتيجية الكفاية ٢٢٣
- ٣ - السياسات الاستراتيجية السوفيتية ٢٤٧
- ٤ - تحديد الاسلحة الاستراتيجية ٢٥٥
- ٥ - تطور محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في نهاية اعوام السبعينات ٢٨٦
- ٦ - دروس وتوصيات ٢٩٢

القسم الثاني

- البحث عن الاستقرار ٣٠٥

الفصل الرابع

- قضايا السياسة الاستراتيجية المستقبلية ٣٠٥
- ١ - متطلبات الانتقال المضمون ٣٠٧
- الخيارات الاستراتيجية المرنة ٣٤١
- ٣ - التوازن العددي للقوى ٣٦١
- ٤ - القوات الاستراتيجية والتزامات ما وراء البحار ٣٧٢
- ٥ - البدائل للدمار المضمون المتبادل ٣٨٤

الفصل الخامس

- التأثير المتبادل للأسلحة والسيطرة عليها ٣٩٧
- ١ - الاستقرار المتبادل ٢٩٩
- ٢ - السيطرة على الأسلحة الاستراتيجية : القضايا الأساسية : ٤١٨
- ٣ - إمكانيات تحديد الأسلحة الاستراتيجية ٤٥٦
- ٤ - قضايا إضافية عن الحد من الأسلحة الاستراتيجية ٤٨٠

الفصل السادس

- الردع المستقر : السياسة الاستراتيجية للسنوات العشر القادمة ٤٩٧
- ١ - مبادئ الردع المستقر ٤٩٩
- ٢ - الردع المستقر في التطبيق العملي ٥١٠
- ٣ - المضامين المتصلة بالميزانية ٥١٧

الملحق رقم (١)

- اسماء ووظائف أعضاء جماعة دراسة سياسة الأسلحة الاستراتيجية
- الأميركية في مؤسسة بروكينغز ٥٢٨

الملحق رقم (٢)

- الاستراتيجية النووية الأميركية في عهد الرئيس كارتر وريغان
- وآفاقها المستقبلية ٥٣٠
- ١ - الاستراتيجية النووية في عهد الرئيس كارتر ٥٣٠
- ٢ - رد الفعل السوفيتي على استراتيجية (الرد المعاكس الموازن) ٥٣٢
- ٣ - الاستراتيجية النووية الأميركية في عهد الرئيس ريغان ٥٣٥
- ٤ - تحليل الاستراتيجية الأميركية الجديدة ٥٤١

الملحق رقم (٢)

الكتب الاجنبية التي استخدمت كمراجع لهذا الكتاب ٥٥٠

الملحق رقم (٤)

الرموز المختصرة المستخدمة في هذا الكتاب ٥٦٩

* * *

